















جمهورية مصر العربية

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

أحكام الصّادرة من الرّئاسة العامّة للمواد الجنائيّة  
ومن الدائرة الجنائيّة

السنة الحادية والعشرون

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٠

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٠







الأحكام الصادرة  
من  
الدائرة الجنائية

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار نصر الدين حسن مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين  
عليه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين ، وطه الصديق دقانه .

( ٢٢١ )

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . إجراءات المحاكمة .  
إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . حكم . " تسببه .  
تسبيب معيب " .

( ١ ) بحق الدفاع أن يبدى ما شاء من طلبات لتحقيق مآدات المرافعة دائرة .

نزول الدفاع عن طلب سماع شاهد لا يسلبه حقه في العدول عن هذا التنازل  
ما ظل باب المرافعة مفتوحا .

استناد الحكم إلى أقوال الشاهد الغائب رغم إصرار الدفاع على سماعه . إخلال  
بحق الدفاع .

( ب ) التحقيق الشفوي . أصل من أصول المحاكمات الجنائية .

تكوين المحكمة عقدها من جماع شهادة الشهود وعناصر الاستدلال  
الأخرى .

١ - إن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم ، يخوله إبداء ما يعن له من طلبات  
التحقيق ، مادام أن باب المرافعة لازال مفتوحا ، ولا يسلبه نزوله عن طلب



سماع الشاهد حقه في العدول عن ذلك التزول والتمسك بتحقيق طلبه ، مادامت المرافعة مازالت دائرة . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال الشاهد الغائب ، بغير أن يسمع شهادته على الرغم من إصرار الدفاع على طلب مناقشته في ختام مرافعته ، فإنه يكون قد جاء مشوبا بالإخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويستوجب نقضه (١) .

٢ - إن الأصل في المحاكمات الجنائية ، أن تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها ، مادام سمعهم ممكنا ، ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في مساء يوم ١٩٥٩/١/٢١ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : أحرز جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ولم يكن ذلك بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها بالمواد ٢٤١ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، فطعن الاستئناف ضد الحكم الصادر من المحكمة الأولى والوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

(١) نفس المبدأ مقرر بالظن رقم ٧٣٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٦٦ لسنة ١٧ ص ٥٨٢ وبالظن رقم ١٧٣١ لسنة ٣٨ ق جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٩ ، ٣٩٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٠ "لم يفترا" .



## المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إغراز جوهر مخدر قد أخل بحقه في الدفاع ، ذلك بأن الطاعن تمسك في ختام مرافعته بطلب سماع أقوال الضابط شاهد الإثبات الوحيد في الدعوى إلا أن الحكم أغفل هذا الطلب ولم يعرض له بالرد بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٠ أن الدفاع اكتفى في مستهل الجلسة بتلاوة أقوال شاهد الإثبات الغائب فأمرت المحكمة بتلاوتها ، إلا أنه عاد في ختام مرافعته إلى التمسك بسماع أقوال الشاهد ، وبعد ذلك حجزت المحكمة الدعوى للحكم لليوم التالي حيث أصدرت الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو نفيها مادام سماعهم ممكناً ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى . وكان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم بخول له إبداء ما يعين له من طلبات التحقيق مادام أن باب المرافعة لا زال مفتوحاً ، ولا يسلبه نزوله من طلب سماع الشاهد حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه مادامت المرافعة مازالت دائرة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن استناداً إلى أقوال الشاهد الغائب بغير أن يسمع شهادته على الرغم من إصرار الدفاع على طلب مناقشته في ختام مرافعته فإنه يكون قد جاء مشوباً بالإخلال بحق الدفاع مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .



## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين :  
سيد الدين عطية ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، وعبد الحميد  
الشربيني .

( ٢٢٢ )

### الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) تزوير . " الإدعاء بالتزوير " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .  
" شهادة " . " خبرة " . حكم . " تسييبه . تسييب  
غير معيب " . محكمة الموضوع . " ساطتها في تقدير الدليل " .

( ١ ) تقدير الدليل . حق لمحكمة الموضوع .  
عدم التزام المحكمة الجنائية باتباع قواعد الإثبات المدنية والتجارية .  
تعيينها خيرا في دعوى التزوير . غير لازم . متى أقامت حكمها  
على ما يسوغه .

حق محكمة الموضوع استخلاص صحة السند المدمى تزويره ،  
من خصها للسند ، ومن إقرار الطاعنة .

( ب ) إطراح الحكم لدفع المتهمة وأقوال شهودها وعدم اعتداده بشكراهما  
للشرطة للتدليل على أنها وقعت ببعثتها على بياض على السند المدمى  
تزويره . تقدير موضوعي . ما دام له ما يؤيده .

١ - إن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها ،  
تفصل فيه على الوجه الذي ترناح إليه ، على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم  
والشهود ، وما تشاهده بنفسها ، وهي في سبيل تكوين عقيدتها ، غير ملزمة  
باتباع قواعد معينة مما نص عليها قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ،



ومن ذلك تعيين خير في دعاوى التزوير ، متى كان الأمر ثابتاً لديها للاعتبارات السائغة التي أخذت بها . وإذا كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد قامت بفحص السند المطعون عليه بالتزوير وانتهت في حكمها المطعون فيه ، إلى أنه ثبت لها من الاطلاع على ذلك السند ، أنه قد كتب كتابة طبيعية وأنه لا خلاف في المراد بين بصمة الأصبع وبصمة الختم ، وأنه لإزاء إقرار الطاعنة بصحة بصمتها على الإيصال منذ الوهلة الأولى وعدم إنكارها لها ، فإنها تستخلص من ذلك صحة الإيصال ، فإن ما ذهبت إليه المحكمة ، يدخل ضمن حقها في فحص الدليل وتقديره ، مما تستقل به ولا معقب عليها فيه .

٢ - أطراح الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعنة وأقرال شهودها وعدم اعتداده بالشكوى التي تقدمت بها إلى الشرطة بعد إقامة الدعوى ، مستندة فيها بهؤلاء الشهود ، للتدليل على أنها وقعت بصمتها على بياض على السند الذي تحرر عليه إيصال الأمانة - المدعى تزويره - من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بلا معقب عليها ، ما دامت الأسباب التي قام عليها استخلاصها تؤدي إلى ما انتهت إليه .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة لبلينا الجزئية ضد الطاعنة بوصف أنه في يوم ١٩٦٦/٨/٢٦ علم الطاعنة مبلغ ٣٥٠ ج على سبيل الأمانة لتوصيلها إلى شقيقه بالقاهرة فاختلفت له نفسها لإضرارابه . وطلب عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٠ ج على سبيل التعويض . وأمام المحكمة المذكورة دفع الحاضر مع التهمة بعدم الاختصاص محلياً بنظر الدعوى ثم قضت المحكمة بعدم الاختصاص محلياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الساحل الجزئية . وأمام محكمة الساحل الجزئية عدل المدعى بالحق المدني طلب التعويض إلى مبلغ ٥١ ج . وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٤ قضت المحكمة الأخيرة عملاً بمادة الإتهام بحبس التهمة ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامها بأن تدفع للدم ، والخمسة المدين.



مبلغ ٥١ ج والمصروفات ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت المتهمه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى الجنائية وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . وبالنسبة للدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهمه مصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعنن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعنة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة التبييد قد انطوى على قصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ، ذلك لأن دفاع الطاعنة قام على أن أخ المدعى بالحق المدني تمكن من الحصول على بصمة إصبعها على ورقة بيضاء بطريق الغش والتضليل وملا المدعى بالحق المدني الفراغ الذي يملأ البصمة ببيانات - إيصال الأمانة ثم إصطنع ختما باسم الطاعنة وبصم به على ذات الورقة فوق بصمة إصبعها وكان الخبر الذي استعمل في بصمة الختم غير الذي استعمل في بصمة الإصبع وأفادت المحكمة قضاءها بإدانة الطاعنة على أنها اعترفت ببصمة إصبعها دون أن تبحث واقعة تزوير الختم التي ترتبط بواقعة بصمة الإصبع ومن شأنها إن صححت أن تؤدي إلى القول ببصمة دفاعها في شأن إلتزاع بصمة إصبعها وإغفال المحكمة تحقيق واقعة تزوير الختم وظروف توقيع الطاعنة ببصمتها على السند موضوع جريمة التبييد يجعل حكمها معيبا ، هذا فضلا عن أنها نصبت من نفسها خيرا في مسألة فنية لا تملك الفصل فيها وأيضا فإن المحكمة قالت في حكمها المطعون فيه إن الطاعنة لم تقدم شكواها إلى الشرطة عن ظروف توقيعها ببصمتها على الورقة المقدمة من المدعى بالحق المدني إلا بعد إقامة الدعوى واستندت إلى ذلك في أطراح أقوال شهود الطاعنة ، في حين أن هذا التصرف من جانب الطاعنة هو الذي يتفق مع منطق الأمور لأنها لم تعلم بأن أخ المدعى بالحق المدني قد خدعها عندما حصل على بصمة إصبعها على تلك الورقة إلا بعد أن أقيمت عليها الدعوى ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .



وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان جريمة التبيد التي دان للطاعة بها وأورد على ذلك ما ينتجه من وجوه الأدلة المستمدة من الأوراق كما استعرض الأمانيد التي اعتمد عليها في أطراح دفاع الطاعة وأقوال شهودها من أنها وقعت ببعثتها على بياض واستخلص في تدليل سليم صحة سند الأمانة المطعون عليه بالتزوير ، ولما كانت محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذي ترناح إليه على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها وهي في سبيل تكوين عقيدتها في الدعوى غير ملزمة بإتباع قواعد معينة مما نص عليها قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ومن ذلك تعيين خبير في دعوى التزوير متى كان الأمر ثابتاً لديها للاعتبارات السائغة التي أخذت بها ، وإذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد قامت بفحص السند المطعون عليه بالتزوير وإنهت في حكمها المطعون فيه إلى أنه ثبت لها من الاطلاع على ذلك الإيصال أنه قد كتب كتابة طبيعية وأنه لا خلاف في المداد بين بصمة الإصبع وبصمة الختم وأنه إزاء إقرار الطاعة بصمة بصمتها على الإيصال منذ الوهلة الأولى وعدم إنكارها لها فإنها تستخلص من ذلك صحة الإيصال ، فإن ذلك يدخل ضمن حقها في فحص الدليل وتقديره مما تستقل به ولا معقب عليها فيه ، كما أن أطراح الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعة وأقوال شهودها وعدم إعتداده بالشكوى التي تقدمت بها إلى الشرطة بعد إقامة الدعوى مستشهدة فيها بهؤلاء الشهود لتدلل على أنها وقعت ببعثتها على بياض على الورقة التي تحرر عليها إيصال الأمانة فهو من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بلا معقب عليها ما دامت الأسباب التي قام عليها استخلاصها تؤدي إلى ما انتهت إليه — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة. لما كان ما تقدم ، فإن للطعن على غير أساس متعين الرفض .



## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المختار / نصر الدين حسن عزام ، ومضوية المادة المختارين :  
سيد الدين عطية ، ومحمود كمال عطية ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، وطه الصديق دقاة .

( ٢٢٣ )

### الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) ضرب . " ضرب بسيط " . إثبات . " شهادة " . " خبرة " . " إيجابيات  
بوجه عام " . محكة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .  
حكم . " تسبيليه . تسبيل غير معيب " . جريمة .  
" أركانها " .

( ١ ) كفاية كون الدليل القول غير متناقض مع الدليل الفني متناقضا  
يعتصم على الموازنة والتوفيق . قول المجني عليه أنه ضرب ضربة  
واحدة . لا يعتصم على التوفيق مع ما ورد بالتقرير الطبي من  
أن به إصابتين .

انطباق نص المادة ٢٤٢ عقوبات . سواء أسفر الضرب  
من إصابة أو أكثر أو لم يحدث إصابة على الإطلاق . أو كان  
الضرب باليد مرة واحدة .

مؤاخذة المتهم بالمادة ٢٤٢ عقوبات . لا تتطلب بيان الحكم  
لموانع الإصابات ولا لآثارها ولا لدرجة جسامتها .

( ب ) - محكة الموضوع تكرين عقبتها من أدلة الدعوى وعناصرها .  
استدلالها على حدوث الاعتداء من تشاير المتهم والمجني عليه حسبما  
قرره الشرع . لا يجب .



١ - من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى ، تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق . وإذا كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من شهادة المجنى عليه من أن الطاعن قد اعتدى عليه بالضرب ، فأحدث إصابته التى بينها التقرير الطبى ، فإنه يستوى بعد ذلك أن يكون ذلك الاعتداء قد أسفر عن إصابة واحدة أو أكثر أو لم يترك بالمجنى عليه أى أثر على الإطلاق ، ذلك بأنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضربا ولو حدث باليد مرة واحدة ، سواء ترك أثرا أو لم يترك ، ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة ، أن يبين مواقع الإصابات التى أزلها المنهم بالمجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها ، وهليه فإن ما يثيره الطاعن - من عدم اتساق أقوال المجنى عليه مع التقرير الفنى ، لما قرره المجنى عليه من أن الطاعن ضربه ضربة واحدة بعصا فى حين أثبت التقرير الطبى وجود إصابتين به - يكون غير سديد .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطعن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى مباشرة كانت أو غير مباشرة ، وأن تأخذ من أى هيئة أو قرينة ترتاح إليها دليلا لحكمها ، لأن تقدير الدليل موكل لها ، ومضى اقتنعت به واطمأنت إليه فلا معقب عليها فى ذلك ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم أن يستدل من حصول التشاجر على حدوث الاعتداء ، ما دام أن الطاعن لا يمارى فيما أورده الحكم من أن الشهود شهدوا بحدوث تشاجر بينه وبين المجنى عليه .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٧/٢/٣ بدائرة مركز أبو طشت محافظة قنا : أحدث حمداً بمحمد جاد الكريم محمود الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى التى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار



الإحالة إعادته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .  
فقرر بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضورها عملاً بمادة الإتهام بمحس  
المتهم شهرين مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة الضرب  
الذي تقرر لعلاجه مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، جاء مشوباً بالبطلان  
والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه حول  
في إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه دون أن تسمع شهادته في الجلسة  
كما أن الحكم لم يورد تفصيلاً مؤدى هذه الأقوال رغم عدم اتساقها مع الدليل  
الفني إذ يقرر المجنى عليه أن الطاعن ضربه ضربة واحدة بعصا ، في حين أثبت  
للتقرير الطبي وجود إصابتين به ، ثم أن الحكم حول في الإدانة على ما شهد به كل  
من محمد حسن على وجمال الكريم شلي وزكي فاوي ومحمود إبراهيم أبو زيد  
من تشاجر الطاعن والمجنى عليه رغم أنهم نفوا عن الطاعن تهمة الاعتداء على المجنى  
عليه ، وفي كل ذلك ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر  
القانونية للجريرة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة .  
لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة  
بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ قد خولت للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود  
إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمنياً  
بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان البين من الإطلاع على  
محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أيهما بسماع الشاهد  
الغائب مما يستفاد منه التنازل للضمني عن سماعه ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة  
إذا هي حولت على أقواله في التحقيقات دون سماعه ما دامت أقواله كانت  
مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا  
الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد



أقوال المجنى عليه بقوله " وحيث إن الواقعة ثبتت ثبوتنا يقينا في حق المتهم الثاني ( الطاعن ) من أقوال المجنى عليه محمد جاد الكريم الذي قرر أن المتهم اعتدى عليه بالضرب بشمروخ . . " وهذا الذي أورده الحكم كاف في مجال إيراد مؤدى شهادة المجنى عليه ويكون النعى على الحكم بالقصور غير صديد . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الموازنة والتوفيق . ولما كان ما أورده الحكم من شهادة المجنى عليه من أن الطاعن قد اعتدى على المجنى عليه بالضرب فأحدث إصابته التى بينها التقرير الطبى ، فإنه يستوى بعد ذلك أن يكون ذلك الاعتداء قد أسفر عن إصابة واحدة أو أكثر ولم يترك بالمجنى عليه أى أثر على الإطلاق ، ذلك بأنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعمد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين مواقع الإصابات التى أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها ، وبذا فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أنه لم يسند إلى أى من الشهود محمد حسن على وجاد الكريم شلى وزكى فاوى ومحمود إبراهيم أبو زيد أنه رأى الطاعن يعتدى على المجنى عليه ، ولما كان الطاعن لا يمارى فيما أورده الحكم من أن هؤلاء الشهود شهدوا بحدوث تشاجر بينه وبين المجنى عليه فلا يعيب الحكم أن يستدل من التشاجر على حدوث الاعتداء ، ذلك بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى مباشرة كانت أو غير مباشرة وأن تأخذ من أى بيئة أو قرينة ترتاح إليها دليلا لحكمها ، لأن تقدير الدليل موكل لها ومتى اقتنعت به واطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .



## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، ومضوية المادة المستشارين :  
سعد الدين عطية ، ومحمود كامل عطية ، والدكتور أحمد عبد إبراهيم ، وطه الصديق  
دقاة .

( ٢٢٤ )

الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٤ القضائية

قتل عمد . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " حكم . " تسببه .  
تسبب معيب " . إثبات . " إثبات بوجه عام " . " خبرة " .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل  
على أنها راجعت عناصر الدعوى وألمت بها وفطنت إليها .

دفاع المتهم باستحالة إحداث رصاصة واحدة لفتح دخول في كل من القولون المستعرض  
والقولون الهابط . هام ومؤثر . وجوب تخصيصه أو الرد عليه بما يبرر رفضه .

لئن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ،  
إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى  
وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . وإذا كان ذلك ،  
وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن ملتفتا كلية عن التعرض لدفاعه دون  
أن يعنى بتحقيق ما أثاره من استحالة أن تحدث رصاصة واحدة فتحت دخول  
في المستعرض وفتحت دخول في الهابط ، مقدما كتابا بطييا به صورة القولون  
المستعرض والقولون الهابط تأييدا لوجهة نظره . وهو دفاع يعد في خصوصية  
الدعوى المطروحة — هاما ومؤثرا في مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة  
أن تخصصه لتقف على مبلغ محنته ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم  
تفعل ، فإن حكمها يكون قاصرا للبيان مستوجب النقض .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١/٦/١٩٦٨ بدائرة مركز كفر الشيخ محافظة كفر الشيخ : ١ - شرع في قتل زكريا محمد متولى عهد العاطى عمدا بأن أطلق عليه رصاصة من مسدس قاصدا من ذلك إزهاق روحه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا ( مسدس ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ٣ - أحرز بغير ترخيص ذخيرة ( طلقة ) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته أو أحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد الواردة بأمر الإحالة، فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضورها عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (١) من القسم الأول من الجدول ٣ المرافق بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في القتل قد شابه قصور في التسيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أغفل كلية الرد على دفاع الطاعن الجوهري الذى انصب على استحالة حدوث إصابة المجنى عليه بالصورة التى أوردها التقرير الطبى إلا إذا كانت إصابته من الخلف ومن أعلا إلى أسفل وهو عكس التصور الذى تبناه الحكم المطعون فيه من أن إصابة المجنى عليه من الأمام .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أنكر التهمة وترافع المدافع عنه في موضوع الدعوى ثم مرجع على تقرير الطبيب الشرعى مقررا أنه لا يمكن أن تحدث رصاصة واحدة فتحتى دخول فى المستعرض وفتحتى دخول



في الهابط وقدم للحكمة كتابا طيبا به صورة القولون المستعرض والقولون الهابط  
تأييدا لوجهة نظره . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم  
المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة على النحو الذي استقر لديه وساق أدلة الثبوت  
المستمدة من أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات ومن التقرير الطبي الشرعي انتهى  
إلى إدانة الطاعن دون أن يورد دفاعه وموقفه من التهمة وما ساقه من أوجه لها  
شأنها في خصوص الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة  
لا تاتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها  
ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح أنها فطنت إليها  
ووازنت بينها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن ملفتا كلية من التعرض  
لدفاعه دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من استعالة حصول إصابة المجنى عليه  
على النحو الوارد بالتقرير الطبي ، وهو دفاع يعد — في خصوصية الدعوى  
المطروحة — هاما ومؤثرا في مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تخصصه  
لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها  
يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه  
الآخر من الطعن .



## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

بمادة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وضوية المادة المشار إليها  
 سعد الدين عطية ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، ومجد الحيد الشريفي .

( ٢٢٥ )

للطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤ للقضائية

محكمة استئنافية . " الإجراءات أمامها " . إجراءات المحاكمة . حكم .  
 " تسببه . تسبب معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .  
 دعاية .

الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من  
 الخصوم وتستخلصه من الأوراق . حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع .  
 عليها سماع الشهود الذين يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص آخر في إجراءات  
 التحقيق . مثال لإجراءات معيبة بالإخلال بحق الدفاع .

الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبني قضاءها على  
 ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها إلا أن حقها  
 في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع ، بل إن القانون  
 يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع  
 — بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك — الشهود الذين كان يجب سماعهم  
 أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . ولما كانت  
 محكمة الدرجة الثانية قد قضت في الدعوى غير مستجيبة إلى ما طلبه الطاعن  
 بشأن مرضه على التهمات بحجة أنه لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة  
 مع أن الثابت أنه لم يمثل أمامها ، ومن ثم فتكون حجتها في هذا الشأن داحضة ،  
 كما أنها أغفلت الرد على ما طلبه خاصا باستدعاء محرو الحضر لمناقشته مما يعم  
 حكمها بالقصور في التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخرين بأنه في يوم ١٧/١٢/١٩٦٩ بدائرة قسم الدقي : حرضوا المتهمات من الخامسة حتى الأخيرة على ارتكاب الدهارة وسهلوا لمن ارتكابها . وطلبت معاقبتهم بالمواد ١/١ و ١/٨ و ٣/٩ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ . ومحكمة الدقي الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم — الطاعن — سنة مع الشغل وكفالة مشرون جنيا والمراقبة لمدة مماثلة وغرامة مائة جنيه . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فامتناف المتهم هذا الحكم . ومحكمة استئناف الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم . للغيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تخريب وتسهيل على ارتكاب الدهارة ، فقد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن طلب من محكمة الجناح المستأنفة — التي كان قد مثل أمامها لأول مرة إذ أن جميع إجراءات المحاكمة السابقة كانت قد جرت غيابية في حقه — أن يعرض على المتهمات اللاتي ضبطن بالمنزل الذي لم يكن به الطاعن وقت الضبط لواجهتهن وأيضا استدعاء الضابط محرر محضر ضبط الواقعة لمناقشته في الخصومة القائمة بينه وبين الطاعن ، ولكن المحكمة قضت بإدانة الطاعن بغير أن توجيهه إلى طلبه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن كافة إجراءات المحاكمة حتى جلسة ١٩٧٠/٥/٦ تمت في غيبة الطاعن . ولما كانت هذه الجلسة التي حدثت لنظر المعارضة أمام المحكمة الاستئنافية ولها حضر الطاعن حيث أثبت بمحضرها أن الدفاع عنه أثار وجود خصومات سابقة بين الطاعن والضابط محرر المحضر



وأن اسم الطاعن الثابت في بطاقته العائلية التي قدمها للمحكمة وهو " أحمد السيد محمد محمود " يختلف عن الاسم للوارد بالمحضر وهو " أحمد قلش " وأنه لا يطمئن إلى الأقوال التي جاءت على لسان المتهمات اللاتي ضبطن بالمنزل لأن صيغتها واحدة وأملت عليهن من محرر المحضر وأصر في نهاية دفاعه على طلب عرض الطاعن على هؤلاء المتهمات لأنه لم يسبق أن عرض عليهن من قبل واستدعاء محرر المحضر لمناقشته في الخصومة القائمة بينه وبين الطاعن ، فأصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، وبعد أن أبان الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى مستعرضا ما أثبتته الضابطة في محضر تحريراته وما أسفر عنه تفتيش المنزل بعد امتثان النيابة وما اعترفت به المتهمات اللاتي ضبطن بالمنزل وأقوالهن بالنسبة للطاعن الذي لم يكن من بين من وجدوا بالمنزل وقت الضبط وإنكارهن — هذا واحدة — لاهترافتهن وأقوالهن في محضر استجواب النيابة ، واستطرد الحكم المطعون فيه إلى القول بأن الطاعن هو بذاته المعنى بالتحريرات باسم " أحمد قلش " ومرض لما طلبه الطاعن في دفاعه بقوله " فإن هذا كاف لإفناع المحكمة أنه هو بذاته المعنى بالتفتيش وهو بذاته المتهم المعنى في أقوال المتهمات بمحضر جمع الاستدلالات ولا حاجة بالمحكمة بعد ذلك أن تجيب المتهم إلى طلب عرضه على المتهمات فضلا عن أنه لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة .. فضلا عن أنه يقرر أنه ليس أحمد قلش ويردف بوجود نزاع بينه وبين الضابطة بما يكشف عن أنه معروف لديه .. وحيث أن التهمة ثابتة قبل المعارض من أقوال النسوة اللاتي مثلن في محضر جمع الاستدلالات من أنهن يعملن لحسابه وأنه هو الذي يحرضهن على ارتكاب الفحشاء ويسمها لهن وقد اعتادوا عليها في المنزل " . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الدرجة الثانية قد قضت في الدعوى غير مستجيبة إلى ما طلبه الطاعن بشأن عرضه على المتهمات بحجة أنه لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة مع أن الثابت أنه لم يمثل أمامها ومن ثم فتكون



حجتها في هذا الشأن داحضة كما أنها أخفقت الرد على ما طلبه خاصا باستدعاء محرر المحضر لمناقشته مما يعم حكمها بالقصور في التسيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ولا يترض على ذلك بأن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبنى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها، ذلك بأن حقها في هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع بل إن القانون يوجب عليها طبقا لنص المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفي كل نقص آخر في إجراءات التحقيق ومن ثم فيكون حكمها معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

---



## جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

بمبادرة السيد المستشار / محمود المراوى ، ومطوية السادة المستشارين : السيد الرفاعي ،  
ومصطفى الأسيوطنى ، ومحمد ماهر حسن ، وحسن المغربى .

( ٢٢٦ )

### الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٠ القضائية

معارضة . " مالا يجوز المعارضة فيه من أحكام " . استئناف . " نظره  
والحكم فيه " . محكمة استئنافية . " ملطتها " . محلات تجارية وصناعية .  
نقض . " حالاته " . الخطأ فى تطبيق القانون " .

استئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . اقتضاه على هذا الحكم الشكلى فحسب . عدم  
جواز التصدى حال نظره للحكم النيابى الصادر فى الموضوع .

وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة . عند إلغاء حكمها بعدم جواز المعارضة . المادة ٤١٩  
لمبررات .

حق محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر فى الاستئناف وتأييد الحكم الصادر فى المعارضة .  
مادام صحيحا فى القانون .

إن استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بعدم جوازها ، يقتصر فى موضوعه  
على هذا الحكم وحده باعتباره حكما شكليا قائما بذاته ، دون أن ينصرف أثر  
الاستئناف إلى الحكم النيابى الابتدائى لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ،  
ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الفصل فى شكل المعارضة وتصدى  
لموضوع الدعوى ، يكون قد أخطأ صحيح القانون ، إذ كان من المتعين فى هذه  
الحال أن ينصب قضاؤه على شكل المعارضة فحسب إما بتأييد الحكم المستأنف  
أو بإلغائه وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة عملا بنص



المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذا كان ماتقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بتأييد الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها لأنه طبق القانون تطبيقاً سليماً .

## الوقائع

لاتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز دشنا محافظة قنا : أدار محلاً تجارياً بدون ترخيص . وطلبت معاقبته بالمواد ١/٢ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ سنة ١٩٥٦ والجدول الملحق ، ومحكمة دشنا الجزئية قضت في الدعوى غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة قرش والغلق . فعارض وقضى في معارضته بعدم جواز المعارضة ، فاستأنف الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغلق . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إذ تعبدى لموضوع الدعوى وقضى بإيقاف تنفيذ عقوبة الغلق ، قد شابها الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الاستئناف المرفوع من المطعون ضده عن ذلك الحكم ، إنما يطرح على المحكمة الاستئنافية ما قضى فيه بعدم جواز المعارضة دون التطرق لموضوع الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه مرض للاستئناف الذي رفعه المطعون ضده عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم جواز المعارضة بقوله " إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده ، وحيث إن المتهم قد استخرج الرخصة ومن ثم فترى المحكمة من ظروف الدعوى

إيقاف تنفيذ عقوبة الفراق المقضى بها وتأيد الحكم فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكان استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم وحده باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن يقتصر أثر الاستئناف إلى الحكم الغيابي الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكامين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى يكون قد أخطأ صحيح القانون إذ كان من المتعين في هذه الحال أن ينصب نقضه على شكل المعارضة فحسب إما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوع المعارضة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها قد طبق القانون تطبيقاً سليماً فإنه يتعين مع نقض الحكم المطعون فيه تصحيحه والنقض بتأييد الحكم المستأنف .



## جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى ، وعضوية المادة المستشارين : أنور خلف ،  
وابراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومحمد ماهر حسن .

( ٢٢٧ )

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤ القضائية

( أ ، ب ) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . إجراءات  
المحاكمة . دخان .

( أ ) على صاحب الشأن — إن ادعى أن المحكمة صادرة حقه في الدفاع  
قبل حيز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه — أن يقدم الدليل  
على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل  
صدور الحكم .

( ب ) الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء الدعوى .

١ — من المقرر أنه على صاحب الشأن — أن ادعى أن المحكمة صادرة  
حقه في الدفاع قبل حيز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه — أن يقدم الدليل  
على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .  
ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات ومحاضر جلسات محكمة ثانى درجة  
أن المدعية بالحقوق المدنية قدمت مذكرة تحمل تاريخ الجلسة الأخيرة للرافعة —  
ولم يثبت دفاع شفوى للطاعن ، وحجرت الدعوى للحكم دون التصريح بتقديم  
مذكرات — وفي خلال الأجل المحدد للحكم قدم المدافع عن الطاعن مذكرة  
ضمنها أنه في جلسة المرافعة الأخيرة طلب التأجيل للرد على مذكرة المدعية بالحقوق  
المدنية ولكنه فوجئ بحجز الدعوى للحكم دون الترخيص له بتقديم مذكرة ،  
وطلب إعادة الدعوى للرافعة أو مد أجل الحكم مع التصريح بتقديم مذكرة .  
ومن ثم فقد كان متعبنا على محكمة الموضوع أن تجيبه إلى طلبه أو ترد عليه بما

يدفعه إن هى رأت الإلتفات منه ، أما وقد أمسكت من ذلك ، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يجعل حكمها معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

٢ — الأصل — طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — أن الإجراءات قد روجيت أثناء الدعوى .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٧ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز المنصورة محافظة الدقهلية : ( أولا ) حاز دخان لى المعروف بالدخان الطرابلى ( ثانيا ) قام بتعميل الدخان المضبوط والمبين بالمحضر خفية . وطلبت عقابه بالقوانين أرقام ٩٢ لسنة ١٩٦٤ و ٧٤ لسنة ١٩٣٣ و ٩١ لسنة ١٩٣٣ . وإدعى السيد وزير الخزانة بصفته مدنيا قبل المتهم بمبلغ مئعمائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة مركز المنصورة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام ( أولا ) برفض الدفع المبدى من المتهم بعدم قبول الدعوى وبقبولها ( ثانيا ) بتغريم المتهم مائة جنيه عن التهمتين وإلزامه بأن يدفع لوزارة الخزانة مبلغ ٧٠٠ ج ومصادرة المضبوطات والمصروفات المدنية . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة المنصورة — هيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصاريف المدنية الإضافية . فطن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاها للطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة حيازة للتبغ اللبى قد أخل بحقه فى الدفاع . ذلك بأن المحكمة لم تمنعه أجلا للرد على مذكرة المدعية بالحقوق المدنية وقد سجل عليها هذه المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم .



وحيث أنه لما كان الأصل — طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — أن الإجراءات قد روعيت أثناء الدعوى ، وكان من المقرر أنه على صاحب الشأن — أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه — أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات ومحاضر جلسات محكمة ثان ، درجة أن المدعية بالحقوق المدنية قدمت مذكرة مؤرخة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ — وهو تاريخ الجلسة الأخيرة للرافعة — ولم يثبت دفاع شفوي للطاعن وحجزت الدعوى للحكم بالجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٩ ولم يصرح بتقديم مذكرات ، وفي خلال الأجل المحدد للحكم ، قدم المدافع عن الطاعن مذكرة مؤرخة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩ ضمنها أنه — في جلسة المرافعة الأخيرة — طلب التأجيل للرد على مذكرة المدعية بالحقوق المدنية ولكنه فوجئ بحجز الدعوى للحكم دون الترخيص له بتقديم مذكرة ، وطلب إعادة الدعوى للرافعة أو مد أجل الحكم مع التصريح بتقديم مذكرة ومن ثم فقد كان متعبنا على محكمة الموضوع أن تجيبه إلى طلبه أو ترد عليه بما يدفعه إن هي رأت الالتفات منه ، أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المنتشار / محمد الدراوي ، ومضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
محمد السيد الرقاص ، ومصطفى الأسبوطي ، ومحمد ماهر محمد حسن .

( ٢٢٨ )

للطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٠ القضائية

وصف التهمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . إختلاس  
أموال أميرية . إستيلاء على أموال الدولة بغير حق . حكم . " تسببه . تسبب  
غير معيب " .

مدم تعقد المحكمة بالوصف المرفوعة به الدعوى . وجوب ردعها الراجعة إلى الوصف القانوني  
الصحيح .

تعديل وصف التهمة من إختلاس أموال أميرية المنطبق عليه المادة ١١٢ عقوبات إلى إستيلاء  
على هذه الأموال المنطبق عليه المادة ١١٣ عقوبات — دون لفت نظر الدفاع . لا إخلال .  
أساس ذلك ؟

الأصل أن المحكمة لا تتعقد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة أو منتشار  
الاحالة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تحييصها  
إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها ، ما دام أن الواقعة المادية الميينة بأمر  
الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً  
للوصف الجديدي الذي دين الطاعن به . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات  
الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة إختلاس المواد  
البتروولية المسلمة إليه بسبب وظيفته الأمر المنطبق على المادة ١١٢ من قانون  
العقوبات وانتهت المحكمة في حكمها إلى أن الطاعن بصفته موظفاً عمومياً ،  
استولى بغير حق على المواد البتروولية المحلولة للجمعية التعاونية للبتترول طبقاً



المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، لما بان لها من أن المواد المختلصة لم تكن قد سلمت للطامن بحكم وظيفته ، ومن ثم فإن الوصف الذي دين به لم يكن على وقائع جديدة غير التي كانت أماما للدعوى المرفوعة ، ودون أن تضيف المحكمة إليه جديدا مما يستأهل لفت نظر الدفاع ، وبالتالي يكون ما ينعاه الطامن على الحكم من الإخلال بحق الدفاع على غير أساس .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطامن بأنه في الفترة ما بين ١٩ فبراير سنة ١٩٦٤ حتى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز البداري محافظة أسيوط : اختلس المواد البترولية المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمسامة إليه بسبب وظيفته ، وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ عقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور . بمعاقة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته وبإلزامه برد مبلغ ٦٢٣ ج و ٤٣٥ م ستمائة وثلاثة وعشرين جنيا وثلاثين مليا وبتغريمه مبلغا مساويا لهذه القيمة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطامن ينحى على الحكم المطعون فيه إزدانه بجريمة اختلاس قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الدعوى الجنائية رفعت عليه بالتطبيق لنص المادة ١١٢ من قانون العقوبات إلا أن المحكمة دأته بمقتضى المادة ١١٣ منه دون أن تنبه الدفاع إلى ما أجرته من تغيير في التهمة المسندة إلى الطامن مما يجيب حكما بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسببه النيابة العامة أو مستشار الاحالة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بأن ترد الواقعة

بعد تجميعها إلى الوصف القانوني السليم المنطبق عليها ما دام أن الواقعة المادية المثبتة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالخاصة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد الذي دين للطاعن به . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة اختلاس المواد البترولية المسالمة إليه بسبب وظيفته الأمر المنطبق على المادة ١١٢ من قانون العقوبات وانتهت المحكمة في حكمها إلى أن الطاعن بصفته موظفا عموميا استولى بغير حق على المواد البترولية المملوكة للجمعية العامة للبترول طبقا للأداة ١١٣ منه لما بان لها من أن المواد المختلصة لم تكن قد سلمت للطاعن بحكم وظيفته فإن الوصف الذي دين به لم يكن على وقائع جديدة غير التي كانت أساسا للدعوى المرفوعة عليه ، ودون أن تضيف المحكمة إليها جديدا مما يستاهل لفت نظر الدفاع ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن على الحكم على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين علي ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، وعبد الحميد الشريفي .

( ٢٢٩ )

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) سبق الإصرار . ضرب . " ضرب أحدث عاهة " . ظروف  
مشددة . حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " . محكمة  
الموضوع . " ملطمتها في تقدير توافر ظروف سبق الإصرار " .

( ١ ) قيام ظرف سبق الإصرار ولو وقع الفعل تلبية لطلب المصاب أو بعد  
رضاء منه .

( ب ) تقدير توافر سبق الإصرار . أمر مرضي .

١ - لا يقدح في قيام ظرف سبق الإصرار في جنائية إحداث عاهة ، كون  
الفعل لم يقع إلا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاء منه .

٢ - إن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع  
يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه  
العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال عشرين يوما سابقة على ٨ مايو  
سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم صوهاج بنذر صوهاج محافظة صوهاج : ( أولا ) أحدث  
عمدا مع سبق الإصرار بخلف عبد الحميد علي عبد العزيز الإصابات الموصوفة

بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي كف  
إبصار عينه اليسرى والتي تقدر بسبب كون المجنى عليه المذكور لا يبصر سوى  
بهذه العين فقط ١٠٠٪ مائة في المائة ( ثانيا ) زاول مهنة الطب دون أن يكون  
إسمه مقيدا يسجل الأطباء بوزارة الصحة وبجدول نقابة الأطباء الشرعيين  
( ثالثا ) زاول مهنة التمريض دون أن يكون إسمه مسجلا في سجل قيسد أسماء  
المرضين . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته  
بالمواد ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات و ١٠ و ١٠٠ من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤  
المعدل بالقانونين ٤٩ لسنة ١٩٥٥ و ٥٩ سنة ١٩٦٥ والمادتين ١ و ١٤  
من قرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/١٢/٣٠ المعدل بالقرارين الصادرين  
في ١٩٥٣/٧/١٧ و ١٩٥٤/٣/٢٣ ، فقرر بذلك ، وإدعى المجنى عليه مدنيا طالبا  
للقضاء له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت  
مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا  
صلا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ( أولا ) بمقابلة  
المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ( ثانيا ) في الدعوى المدنية بإلزام المتهم  
بأن يدفع للدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت  
والمصاريف ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة على أن ينشر الحكم  
بجريدة الأهرام على نفقة المتهم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق  
النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ كان الطاعن بجريمة  
أحداث الإصابات التي نشأت عنها عاهة مستديمة مع سبق الإصرار ، قد شابه  
قصور في البيان وفساد في الاستدلال وخطأ في القانون ، ذلك بأنه لم يدل  
على توافر ظرف سبق الإصرار تدليلا كافيا ولم يبين الفترة التي احتجز فيها الطاعن  
المجنى عليه بالعبادة متحينا الفرصة لإجراء العملية في غفلة من الطبيب المختص كما  
أن في حضور المجنى عليه بإرادته إلى العبادة التي أجريت له فيها العملية الجراحية  
التي نشأت عنها العاهة المستديمة واتفاقه مع الطاعن على إجراء العملية وبغائه



في العيادة لإجرائها وبعد إجرائها برضاء منه ودون إكراه له من الطاعن ، كل ذلك مما ينتفى معه ظرف سبق الإصرار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها والأدلة السائغة على ثبوتها في حقه امتظهر توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن بقوله ” وحيث إن سبق الإصرار متوافر من اتفاق المتهم مع المجنى عليه واستبقائه بالعيادة مدة واستعداده لإجراء العملية وترقب الفرصة المواتية في غفلة من الطبيب كامل عبد المسيح وحجز المجنى عليه في حجرة بالعيادة مما يدل على اعتزاه إجراء العملية بالعين اليسرى للمجنى عليه فأجراها له مزاولا مهنة الطب دون أن يكون إسمه مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة “ . وما أورده الحكم كاف في التدليل على توافر ظرف سبق الإصرار الذي لا يقدح في قيامه كون الفعل لم يقع إلا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه ، وكان البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدهوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج وهو ما لم يخطيء الحكم تقديره . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عليه ، ومحمود كامل طيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد حسين .

( ٢٣٠ )

### الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤ القضائية

تزوير . " التزوير في المحررات العرفية " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . جريمة . " أركانها " . ضرر . " الضرر المحتمل " .

مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي . كفايته لتوافر جريمة للتزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير . سواء أكان المزور عليه أم أي شخص آخر ، ولو كان الضرر محتملا . تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع . متى كان تسببها سائفا .

١ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أي شخص آخر ولو كان الضرر محتملا ، وتقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائفا وهو مالا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة للعناصر القانونية للجريمة تزوير محرر عرفي واستعماله للذين دان الطاعن بهما وساق في منطق سليم وبأسباب سائفة الأدلة والقرائن التي رأت المحكمة أنها مؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها وهي اصطناع الطاعن لعقد الإيجار والتوقيع عليه بختم مزور بغية الادعاء به أمام القضاء ، فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن من أن واقعة الإيجار ذاتها مطابقة للحقيقة .



٢ — من المقرر أنه ليس للتمم أن ينمى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد نفى آخر في الذي استتمت إليه المحكمة ، كما لم يطلب إجراء تحقيق معين في شأن الإنذار الموجه منه إلى المدعى بالحق المدني ، فإن ما يشير من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول أبريل سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الرمل محافظة الإسكندرية : ( أولا ) ارتكب تزويرا في محرر عرف هو عقد الإيجار المؤرخ في ١٩٦٥/٤/١ وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن اصطنع هذا المحرر وادعى بموجبه تأجير العين الموضحة فيه بينه وبين محمد سالم رزق النجار على خلاف الحقيقة وبصم عليه بنجم مزور منسوب لهذا الأخير . ( ثانيا ) استعمل المحرر المزور صالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى محكمة الرمل المدنية في القضية رقم ٨٥٦ سنة ١٩٦٥ الرمل . وطلبت عقابه بالمواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٥ من قانون العقوبات ، وادعى مدنيا محمد سالم رزق النجار وطلب القضاء له قبل التهم بمبلغ ٥١ ج على - بيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، ومحكمة الرمل الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ عن التهمتين وبإلزامه بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ خمسة جنيهات والمصروفات المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بمصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تزوير محرر عرف واستعماله ، قد شابه إخلال بحق الدفاع وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة التفتت عن سماع شهادة شاهد تقي ثان في الدعوى ، ولم تكن بالاطلاع على الإنذار الموجه من الطاعن إلى المدعى بالحق المدني لتبين ما إذا كان موقفا عليه منه أم من محاميه . ودان الحكم الطاعن بجريمة تزوير عقد الإيجار بطريق الاصطناع مع أن واقعة التأجير ذاتها حقيقة مقررة .

وحيث إنه من المقرر أنه ليس للتم أن ينهى كل المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع كل محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد تقي آخر غير الذي استندت إليه المحكمة كالم يطلب إجراء تحقيق معين في شأن الإنذار الموجه منه إلى المدعى بالحق المدني ، فإن ما يثيره من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تزوير محرر عرف واستعماله اللتين دان الطاعن بهما ، وصاق في منطق سليم وبأسباب مائغة الأدلة والقرائن التي رأت المحكمة أنها مؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها وهي اصطناع الطاعن لعقد الإيجار والتوقيع عليه بختم زور بغية الإدعاء به أمام القضاء ، فانه غير مجد ما يثيره الطاعن من أن واقعة الإيجار ذاتها مطابقة للحقيقة لما هو مقرر من أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرف بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أي شخص آخر ولو كان الضرر محتملا ، إذ تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائغا وهو ما لا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمراري ، ومضوية العادة المستشارين ، أنور خلف  
وابراهيم الهوياني ، ومحمد السيد الرقاص ، ومصطفى الأسبوطي .

(٢٣١)

### الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤ القضائية

(أ، ب، ج، د، هـ) تفتيش . " إذن التفتيش . تنفيذ " . مأمورو  
الضبط القضائي . حكم . " تسيبيه . تسيب  
غير معيب " . إجراءات المحاكمة . إثبات .  
" شهود " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .  
ما لا يؤفوه " .

(أ) وجود ورقة الإذن الصادرة بالتفتيش بيد مأمور الضبط  
القضائي المتدرب للتفتيش وقت إبرائه . غير لازم .  
(ب) الثقات المحكمة عن دفاع فافوق ظاهر البطلان .  
لا عيب .

(ج) إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده  
من أقوال شاهد آخر . لا عيب . فطر ذلك ؟

(د) الحكمة الاستثناء عن سماع شهود الإثبات . فطر  
ذلك ؟ لما الاعتماد على أقوالهم في التحقيقات .  
ما دامت مطروحة على بساط البحث .

(هـ) ليس للطامن أن ينفي على الحكمة تعودها من سماع  
شهود تنازل عن سماعهم .

۱ - من المقرر أنه لا يلزم وجود ورقة الإذن بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش وقت إحرائه ، إذ لا يشترط القانون إلا أن يكون الإذن بالتفتيش ثابتاً بالكتابة . (۱)

۲ - لا جناح على المحكمة إن هي التفتت من دفاع قانوني ظاهر البطلان .

۳ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

۴ - من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث .

۵ - متى كان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة عن سماع شهادة الشهود فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بانهما في يوم ۱۰ مارس ۱۹۶۹ بدائرة مركز المحمدية محافظة البعيرة: المتهم الأول: ( الطاعن ) حاز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً ( حشيشاً ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . المتهم الثاني: حاز بقصد الاتجار جواهر مخدرة ( حشيشاً وأفيوناً ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ۱ و ۲ و ۷/۱ و ۳ و ۴ من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ المعدل بالقانون رقم ۴ لسنة ۱۹۶۶

(۱) (راجع أيضاً قس جرائد السنة الثانية عشرة ص ۱۰۰۰)



والبندين ١٢ و ١٣ من الجدول ١ المرفق به فقرر بذلك . ومحكمة جنایات دمنهور قضت حضوريا عملا بالمواد ٢ و ١ و ٣٧ و ١/٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق بالنسبة إلى المتهم الثاني مع تطبيق المادة ٣٠ من قانون العقوبات بمقابلة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وبراءة المتهم الثاني مما أسند إليه ومصادرة المخدرات المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحراز جوهر مخدر ( بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي ) قد إعتراه بطلان في الإجراءات وقصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن لم يرد على دفعه بأن الضابط القائم بالتفتيش لم يكن يحمل الإذن به وقت إحرائه كما أن الحكم أحال في تحصيله لشهادة الملازم محمد فهمي عزت والتقيب محمد عبد المنعم مريا إلى أقوال المقدم محمد عبد الكومي على الرغم من إختلاف شهادتهما ، هذا إلى أن المحكمة لم تستمع إلى شهادة شهود الإثبات مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة إحراز الجواهر المخدرة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها لديه في حقه أدلة سائغة إستفادها من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير التحليل وهي أدلة سائغة لها أصولها الثابتة في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من نتيجة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم وجود ورقة الإذن بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش وقت إحرائه إذ لا يشترط القانون إلا أن يكون الإذن بالتفتيش ثابتا بالكتابة ، وهو ما لا يجادل الطاعن في حصوله ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة إن هي التفتت من هذا الدفاع القانوني الظاهر بالبطلان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد

آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها وكانت أقوال الملازم محمد  
فهى عزت والنقيب محمد عبد المنعم مريا على ما هو ثابت من الرجوع إلى المفردات  
التي ضمت تحقيقا لهذا الوجه متفقة مع أقوال المقدم محمد الكومى التي أوردها  
الحكم وأحال إليها ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الخصوص . لما  
كان ذلك ، وكان من المقرر أن للحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا  
ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم  
أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالها التي أدلوا بها في التحقيقات ، ما دامت  
هذه الأقوال مطروحة على بساط البعث ، وكان المدافع عن الطاعن قد تنازل صراحة  
عن سماع شهادة الشهود على ما هو ثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة ،  
فليس له من بعد أن ينهى على المحكمة قعودها عن سماعهم . لما كان ما تقدم ، فإن  
الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرقاصى ، ومصطفى الأسيرطى .

( ٢٣٢ )

### الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ القضائية

( ١ ، ب ) حكم . "إصداره والتوقيع عليه" . بطلان . "بطلان الأحكام" .

( ١ ) حساب مدة الثلاثين يوما المقررة كحد أقصى لتوقيع الحكم .  
من اليوم التالى لصدوره . المادة ٣١٢ إجراءات .

( ب ) عدم جدوى التأشير بما يفيد إيداع الحكم بعد ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لنفى الإيداع فى الميعاد القانونى . العبرة فى ذلك بالشهادة الدالة على أن الحكم وقت تحريرها لم يكن قد أودع ملف الدعوى ، رغم انقضاء الميعاد المذكور .

( ج ) نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

تفصيل أسباب الطعن بالنقض ابتداء . واجب . تحديد الطعن ، وتعيينه بوجهه ، وتيسيرا لإدراك ما شاب الحكم من عوار . أثر تخلف ذلك فى سبب من أسباب الطعن . عدم قبول هذا السبب .

١ — استقر قضاء محكمة النقض على حساب مضى مدة الثلاثين يوما المقررة لتوقيع الحكم ، كاملة من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر فيه ذلك الحكم (١) .

(١) (الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ — السنة السابعة

٢ - إن للتأشير على طلب الطامن بما يفيد إبداع الحكم ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره ، لا يجدى فى تقى حصول هذا الإبداع فى الميعاد القانونى ، ذلك بأن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يجب على الطامن لكى يكون له التمسك بالبطالان لهذا السبب أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .

٣ - من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوب على وجه الوجوب تحديد الطعن وتعريفها بوجهته منذ افتتاح الخصومة ، بحيث يتيسر الطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة هذا الحكم للقانون وخطأه فى تطبيقه ، أو موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه ، أو موطن بطلان الإجراءات الذى يكون أثر فيه . وإذا كان ذلك ، وكانت عبارة الوجه الثانى من أوجه الطعن مبهمه المداول لا يدرى معها أى من أسباب الحكم هو غير الصحيح ، ولا من أية جهة هو غير صحيح ، فإن هذا الوجه لا يكون مقبولا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن وآخرين بانهما منذ خمسة وعشرين يوما سابقة على ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٧ بدائرة مركز رشيد : توصلا إلى الاستيلاء على صندوق قيمته مائة وخمسون جنيهًا من معد حسن الصقيل وشهرته محروس وكان ذلك بالاحتياى لسلب ثروته وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها إحداث الأمل بمحصله على ربح وهمى بأن أوهمه بأنه سيقدم له طلبا للحصول على حديد وأسمت لبناء مسكنه . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح رشيد الجزئية وجهت النيابة العامة تهمة جديدة إلى المتهمين هى أنهما فى الزمان والمكان حالفى الذكروا الصندوق الموضع بالوصف الأول . وطلبت إضافة المادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وبعد أن أتمت المحكمة سماع الدعوى قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام بمحس المتهم الأول سنة مع الشغل وكفالة ٢٠ ج لإيقاف التنفيذ وبراءة المتهم الثانى مما أسند إليه



بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . فظن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه وقد صدر بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٩ إلا أنه لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه في الميعاد القانوني ، بدلالة الشهادة المرفقة بأسباب الطعن الصادرة من قلم الكتاب بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٩ تفيد عدم إيداع الحكم حتى هذا التاريخ ، وتأشير على الأوراق بأن الحكم أودعته أسبابه في أول ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، كما أن الحكم المطعون فيه دان الطامن بالمادتين ٣٣٦ و ٢١٥ من قانون العقوبات مع أنه لم يرتكب أى من هاتين الجريمتين بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٩ وكانت الشهادة التي قدمها الطامن تأييدا لوجه الطعن محررة في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٩ وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على حساب مضي مدة الثلاثين يوما كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر الحكم فيه . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المقدمة والمصادرة في اليوم التاسع والعشرين لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك ، ولما كان التأشير على طلب الطامن بما يفيد إيداع الحكم ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره ، لا يجدى في تقي حصول هذا الإيداع في الميعاد القانوني ، ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يجب على الطامن لكي يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن لإبتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن

وتعريفًا بوجهه منذ إفتتاح الحصومة بحيث يتيمر للطلع عليه أن يدرك لأول  
وهلة موطن مخالفة هذا الحكم للقانون أو خطئه في تطبيقه أو موطن البطلان  
الجمهورى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذى يكون أثر فيه .  
لما كان ذلك ، وكانت عبارة الوجه الثانى من الطعن مبهملة المدلول لا يدرك معها  
أى من أسباب الحكم هو غير الصحيح ، ولا من أية جهة هو غير صحيح .  
لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس متعينا زفضه موضوعا .

\_\_\_\_\_



## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين صلي ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

( ٢٣٣ )

### الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤ القضائية

( ا ، ب ) مواد مخدرة . جريمة . ” أركانها ” . قصد جنائي . عقوبة .  
” تطبيقها ” . ظروف مخففة . إثبات . ” إثبات بوجه عام ” .  
حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

( ا ) عدم إعمال الحكم لقادة ١٧ عقوبات في جريمة إحرار مخدر بقصد الاتجار ، رغم ذكره أنه يرى معاملة المتهمين بهذه المادة .  
لا يبيح . علته ذلك ، المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

( ب ) تحقق جريمة إحرار مخدر بقصد الاتجار . ولو لم يتخذ الجاني من الاتجار في المواد المخدرة حرفة له . كفاية استخلاص الحكم بما يسوغه إن إحرار المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار الرد على مناه بأن الحكم لم يثبت عليه احتراف تجارة المخدرات . تفرقة المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين إحرار وسحابة المخدر بقصد الاتجار وبين إحراره وسحابه بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو بدون قصد شيء من ذلك .

( ج ، د ) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .  
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” .

( ج ) كفاية كون الأدلة في مجملها كوحدة مؤدية إلى ما قصد به الحكم منها متبعة في اكتال وتبعية المحكمة .

(د) عدم التزام المحكمة بتقلب المتهم في مناسق دفاعه الموضوعي .  
اطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي حوت عليها . يفيد إخراجها مما ساه  
الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

١ - إذ تنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها على أنه " لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة " فإنه لا يعيب الحكم ما أشار إليه خطأ من أنه يرى أخذ المتهمين بالرافة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ما دام لم يعمل حكمها عند تطبيق العقوبة على المتهمين .

٢ - إنه يكفي لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ (١) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة ، ولو لم ينفذ الجاني الاتجار في المواد المخدرة حرفة له ، إذ لم يجعل القانون الاعتراف ركناً من أركان هذه الجريمة . فمضى كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى استخلاصاً سائفاً أن إحراز الطاعن للمواد المخدرة كان بقصد الاتجار ، فإن ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت اعتراف الطاعن لتجارة المخدرات يكون غير سليم ، ذلك بأن المستفاد من الأحكام التي تضمنتها نصوص المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أنها تفرق فقط بين إحراز المخدرات وحيازتها بقصد الاتجار وبين إحرازها وحيازتها بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو بدون قصد شيء من ذلك .

٣ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم في كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متسادة بكل بعضها وبعضاً ومنها مجتمعة تكون مقيدة للقاضي ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اكتمال مقيدة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .



٤ - إن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل جزئية يثيرها ، واطمئنتها إلى الأدلة التى عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان حلة إطراحها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في ليلة ١٢ / ٢ / ١٩٦٨ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : أحرضا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا ( أفبونا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالقبض والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور با عملا بالمواد ١ و ٢ و ١ / ٣٤ - ١ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول رقم ١ المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم - الطاعن - بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار ، جاء مشوبا بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال والتناقض والقصور في التسيب ، ذلك بأنه أنصح عن تطبيقه للمادة ١٧ من قانون العقوبات ولكنه لم يعمل أثرها ، كما أنه اعتبر أن إحراز المواد المخدرة كان بقصد الاتجار مع أنه لم يثبت لدى المحكمة أن الطاعن قد اتخذ من التجارة في هذه المواد حرفة له . ثم إنه عول في الادانة على أقوال ضابطى الشرطة على الرغم أن أحدهما لم يروا واقعة الضبط التى انصبت عليها شهادة الثانى . كما عول أيضا على اعتراف الطاعن والمتهم الآخر في حين أن كل واحد منهما قرر

أن الحلفية التي ضبطت لم تكن معه وإنما كانت مع زميله وقد خلا الحكم من الرد على دفاع الطامن ببطلان القبض والتفتيش ، ومن الرد على ما أثاره حول تفتيش منزل الطامن دون منزل المتهم الآخر ، وفي ذلك ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطامن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من شهادة ضابطى الشرطة وأقوال المتهمين وتقرير المعامل الكيماوية . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى إلى أن إحراز الطامن للمخدرات كان بقصد الاتجار الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٤ ( ١ ) من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً حين لم يعمل حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات إذ تنص المادة ٣٦ من القانون المذكور على أنه " لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة " ولا يعيب الحكم ما أشار إليه خطأ من أنه يرى أخذ المتهمين بالرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى استخلاصاً سائغاً أن إحراز الطامن للمواد المخدرة كان بقصد الاتجار ، فإن ما ينعم الطامن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت احتراف الطامن لتجارة المخدرات يكون غير صديد ، ذلك بأن المستفاد من الأحكام التي تضمنتها نصوص المواد ٣٤ و ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أنها تفرق بين إحراز المخدرات وحيازتها بقصد الاتجار وبين إحرازها وحيازتها بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى أو بدون قصد شيء من ذلك وأنه يكفى لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ ( ١ ) من القانون المشار إليه - والتي دين الطامن بها - مجرد توافر قصد الاتجار لدى الجاني ، ولو لم يتخذ من الاتجار في هذه المواد حرفة له إذ لم يجعل القانون الاحتراف ركناً من أركان هذه الجريمة . لما كان ما تقدم ، وكان الطامن لا ينازع في أن ما حصله الحكم من أقوال ضابطى الشرطة وأقوال كل منهم على الآخر لا يخالف للثابت في الأوراق ، وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات



الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة بكل بعضها بعضها ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضي ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ، ونتيجة في اكتمال عقيدة المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه . لما كان ذلك . وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله إن " الجريمة التي ارتكبها المتهمان والتي توافرت الأدلة عليها من الأدلة السالف بيانها وشهادة الشاهدين التي تطمئن إلى أقوالهما وثبت منها أن المتهمين ضبطا في حالة تلبس بالجريمة ومن ثم يكون الدفع المبدئ من المتهمين بطلان إجراءات القبض والتفتيش غير سديد ويتعين رفضه " فإن ما ينهض الطاعن من خلوا الحكم من الرد على دفاعه يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في صحة الحكم أنه لم يرد على ما أثاره الطاعن حول تفتيش منزله دون منزل المتهم الآخر لأن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التي صاقتها الدفاع لخلها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان حلة إطراحها لها ، فإن ما ينهض الطاعن في هذا الصدد يكون غير سائق . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، ومضوية المادة المتقاربن ،  
محمد كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حنايف ، وطه  
المدين دقاة .

( ٢٣٤ )

### للطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤ القضائية

( ١ ) دعوى جنائية . " تحريكها " . نيابة عامة . " القيود التي ترد  
على حقها في رفع الدعوى الجنائية " . جاب . مواد مخدرة .  
تهريب جمركي .

لا قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب  
أو غيرها من الجرائم الواردة بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠  
لسنة ١٩٦٦ . مثال .

( ب ، ج ) تفتيش . " الدفع ببطلانه " . إثبات . " اعتراف " . حكم .  
" تسمييه . تسمييب غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها  
في تقدير الدليل " . مواد مخدرة .

( ب ) بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة  
عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومنها الاعتراف اللاحق لاثم  
بمجازته ذات المختار الذي كشف التفتيش عن وجوده لديه .

( ج ) تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم أثر تفتيش باطل . أمر  
موضوعي .

١ - الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية  
أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون  
وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص



الشارع . ولما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه جلب إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة جواهر مخدرة "حشيشا" دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة . وطلبت معاقبته طبقا للواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، وقد دان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذى خلا من أى قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب أو غيرها من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فإن النى على الحكم بالبطلان فى الإجراءات نخلو الأوراق من إذن مدير هام الجمارك برفع الدعوى إهمالا لحكم القانون الأخير يكون على غير سند من القانون .

٢ - إن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ لقانون بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بمجازته ذات المخدر الذى ظهر من التفتيش وجوده لديه .

٣ - إن تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم إثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٩/٥/٧ بدائرة قسم الميناء محافظة الاسكندرية : جلب إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة جواهر مخدرة "حشيشا" دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ و ١/٣٣ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل

بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق ، فقرر بذلك .  
ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق  
المادة ١٧ من قانون القعودات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتعريمه  
ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم  
بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة جلب  
مواد مخدرة إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة ، قد أخطأ في تطبيق القانون  
وشابه بطلان في الإجراءات ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إجراءات القبض  
والتفتيش تأميدا على أن الواقعة لم تكن في حالة تلبس ، وأن من باشر  
الإجراءات هو أحد مأموري الضبط القضائي بمديرية أمن اسكندرية وهو ليس  
من موظفي الجمارك الذين يحق لهم تفتيش الأشخاص والأمتعة داخل الدائرة  
الجمركية دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية ، غير أن الحكم رد  
على الدفع آخذا الطاعن باعترافه أمام النيابة وهو اعتراف باطل عملا بالقاعدة  
المقررة من أن كل ما بني على الباطل فهو باطل ، هذا إلى أن الواقعة لا تخرج  
في نكيفها القانوني الصحيح عن كونها جريمة تهريب جمركي لا يجوز اتخاذ  
أية إجراءات فيها أو رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على طلب كتابي من مدير عام  
الجمارك أو من ينيه إعمالا للمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣  
وهو ما لم يتحقق في هذه الدعوى مما كان يترتب عنه القضاء بعدم  
قبولها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به  
كافة العناصر القانونية لجريمة جلب مواد مخدرة إلى أراضي الجمهورية  
العربية التي دان للطاعن بها عرض للدفع المبدئي من الطاعن ببطلان إجراءات



القبض والتفتيش ورد عليه بقوله " إن المحكمة تطرح هذا الدفع ذلك أنه ملاوة على إطمئنانها على صحة ما جاء بأقوال الشهود من أن المتهم قد أقربيل تفتيشه بإحرازه المخدر المضبوط ، فإن ما ذهب إليه الدفاع من إطلاق القول بعدم الاعتداد بالاعتراف إذا ما جاء تاليا لتفتيش باطل إنما يتضمن تقريراً خاطئاً لا يتفق وحكم القانون . والمحكمة وهذا من شئونها ترى أن إقرار المتهم بالتفصيل في تحقيقات النيابة رغم عدوله عنه إقراراً سليم مستقل عن التفتيش يعتد به ، ويزيدها مع سائر عناصر الإثبات يقينا بثبوت التهمة ضده " وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ، ذلك أن بطلان التفتيش — بفرض وقوعه — لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للتمم بمجازته ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ الطاعن بإقراره أمام النيابة باعتباره دليلاً مستقلاً عن التفتيش ، وكان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم إثر تفتيش باطل ، وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون يضحى غير مفيد . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه جلب إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة جواهر مخدرة ( حشيشاً ) دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة . وطلبت معاقبته طبقاً للواد ١ و ٢ و ٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ وقد دان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذي خلا من أي قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية من جريمة الجلب أو غيرها من الجرائم الواردة به ، وهي جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجرمي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

وكان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون ، وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع ، فإن النعى على الحكم بالبطلان في الإجراءات نحلو الأوراق من إذن مدير عام الجمارك برفع الدعوى إعمالا لحكم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون على غير سند من القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المتشار نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المتشارين : حمد الدين عطية ،  
ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٢٣٥)

الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤ القضائية

دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . نقض . "أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها" .

مدم جواز النعي على المحكمة قعودها من تحقيق مجز المجنى عليه عن الكلام عقب إصابته . ما دام  
لم يطلب منها تحقيق هذا الدفاع . إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .

متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يشر إلى أن  
المجنى عليه لم يكن في استطاعته الكلام بعد إصابته ، ولم يطلب استيضاح هذا  
الأمر من الطبيب الشرعي ، فإنه لا يجوز له أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء  
تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة  
أمام النقض .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة (الطاعن) بأنه في يوم ١٩٦٨/٥/٢٩ بناحية الشيخ مرزوق  
دائرة مركز البلينا محافظة سوهاج : ضرب مهاود عمري حسين بمسورة حديدية  
على رأسه فأحدث به الإصابة الميينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عنها عاهة  
مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بالجانب الأيمن للعظام الجبهى لا ينتظر  
ملؤه بنسج عظمى مما يعرض حياته للخطر لحرمان المخ من وقايته الطبيعية ضد

للتفیرات الجویة والإصابات البسیطة ویجعله عرضة للإصابة بأنواع الشلل والصرع والتهابات المخ والسحايا مما یقلل من كفاءته بنحو ۱۰٪ وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنایات لمقابته بالمادة ۱/۲۴۰ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعی مهاود صیری حسین مدنیاً قبل المتهم بمبلغ ۲۵۰ ج على سبیل التعویض . ومحكمة جنایات سوهاج قضت بحضورها عملاً بمادة الإتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالإلزامه بأن يدفع للدعی بالحق المدنی مبلغ ۱۵۰ ج مائة وتسعين جنیهاً على سبیل التعویض . فطعن المحكوم علیه فی هذا الحكم بطریق النقض .. الخ .

### المحكمة

حیث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فیہ إذ دان الطاعن بجريمة إحداث حادثة مستدیمة قد شابه قصور فی التسیب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه قصر فی بیان واقعة الدعوى وجزأها تجزیئاً أخل بدفاع الطاعن إذ لم یشر إلى وجود المتهم الثانى أو غیره بمكان الحادث لتحقيق دفاع الطاعن الذى بناء على أن إصابة المجنى علیه حدثت أثناء مشابرة إشتراك فیها أكثر من شخص وأسفر الأمر عن ضرب المجنى علیه دون معرفة المعتدى ولم یعن الحكم بالرد على ما أثاره المدافع عن الطاعن فی مرافعته من أن إصابة المجنى علیه كما وصفها الطیب الشرعى لا تتفق مع ما قرره المجنى علیه من أن الطاعن كان فی وجهه ومتماسكاً معه لأن مثل هذه الإصابة تستلزم وجود مسافة بین الضارب والمضروب . هذا إلى أن الحكم حول على أقوال شیخ الخفراء التى مؤداها أن المجنى علیه ذكر له أن عحدث إصابته التى نجت منها للعامة هو الطاعن الأمر الذى لا یتفق مع ما أورده الطیب الشرعى فی تقريره من أن المجنى علیه حضر إلى المستشفى وهو فی حالة غیوبة ، یضاف إلى ذلك أن المحكمة فی بیانها لواقعة الدعوى ذكرت أن الطاعن ضرب المجنى علیه بعصا على رأسه وإذا انتهت إلى وصف التهمة ذكرت أنه ضربه بمحديدة رغم الفرق الکبیر بین آلتی الضرب .

وحیث إن الحكم المطعون فیہ أثبت بیانا لواقعة الدعوى ما حصه أن الطاعن لسبب بیته ضرب المجنى علیه بعصا على رأسه فأحدث بها إصابة نشأت عنها حادثة مستدیمة . ودلل على هذه الواقعة بما ینتجها من وجوه الأدلة وهى شهادة المجنى علیه



وشيوخ الخفراء والتقرير الطبي الشرعى . لما كان ذلك ، وكان من البداهة أن الضرب بآلة راضية على مقدم الرأس يمكن أن يحدث من ضارب في مواجهة المجنى عليه ومتماسك .هـ . وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعى لتحقيق ما يدعيه خلاف ذلك فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طاب لم يبدئه أو الرد على دفاع ظاهر الفساد . وكان ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه والتقرير الطبي مما يتلاءم به فحوى الدليلى بنير تناقض فإن ما ينهاه الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير منه . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يشر إلى أن المجنى عليه لم يكن في استطاعته الكلام بعد إصابته ولم يطلب إمتيضاح هذا الأمر من الطبيب الشرعى فلا يجوز له أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة فإن ما يثيره الطاعن من خلاف في وصفها بين ما أوردته المحكمة في بيانها لواقعة الدعوى وبين ما انتهت إليه لدى وصفها للهمة لا يقدح في سلامة الحكم . لما كان ما تقدم ، وكان باقى ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه لا يعدو أن يكون نعيًا على ملطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل والأخذ منه بما تطعن إليه وإطراح ما هداه مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلد ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المختار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المختارين : سيد الدين عطية ، ومحمود صليحه ، وطه الصديق دقانة ، وعبد الحميد الشريفي .

( ٢٣٦ )

### الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤ للقضائية

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . جريمة . " أركانها " . حكم .  
" تسببه . تسبب معيب " .

جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . أركانها ؟ مثال لتسبب معيب .

متى كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حول في إدانة الطاعن بجريمة دخول عقار في حيازة الغير بقصد منع حيازته بالقوة وإلزامه بالتعويض الذي قدره على سند من إصرار الطاعن على عدم إزالة البناء الذي أقامه بأرض للتزاع رغم علمه بملكيتها الغير لها ودون الرجوع إليه ورغم صدور أمر من النيابة العامة بالإزالة ، وكان ما أورده الحكم تبريرا لقضائه لا يبين عما وقع من الطاعن من أفعال عند دخول العقار على التزاع مما يعدها القانون استعمالا للقوة أو تم بذاتها هل أنه قصد استعمالها حين ذلك الدخول ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة للطاعن بأنه خلال عام ١٩٦٨ بدائرة مركز للتل الكبير محافظة الإسماعيلية : دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة وطلبت عقابه بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ، وأدعت مدنيا السيدة ... ..



... عن تقديمها وبصفقتها وصية على اولادها القصر ... .. وطلبت  
القضاء لها قبل المتهم بمبلغ ٥٠ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف  
ومقابل اتماب الحمام . ومحكمة التل الكبير الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة  
الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاد والزامه بأن يدفع للدية المدنية  
مبلغ خمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية بلا مصاريف  
جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الإسماعيلية الابتدائية — بهيئة  
استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بتعديل  
الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الجنائية والاكتفاء بحبس المتهم  
شهرين من الشغل ( ثانيا ) وفي الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف والزام  
المتهم بالمصاريف . ( ثالثا ) أعفت المتهم من المصاريف الجنائية . فطعن  
وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون إذ دان الطاعن بجريمة دخول  
عقار في حيازة المطعون ضدها — المدعية بالحق المدني — بقصد منع حيازتها  
بالقوة والزمه بمبلغ للتعويض الذي قدره ، قدشابه القصور ، ذلك بأنه لم يستظهر  
قصد استعمال القوة لدى الطاعن حين دخل العقار وأن تعرضه المصادى في الحيازة  
كان بنية الافتئات عليها بالقوة ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون  
فيه أنه عول في إدانة الطاعن بجريمة دخول عقار في حيازة الغير — المطعون  
ضدها — بقصد منع حيازته بالقوة والزمه بالتعويض الذي قدره على سند  
من إصرار الطاعن على عدم إزالة البناء الذى أقامه بأرض النزاع رغم علمه بملكية  
الغير لها ودون الرجوع إليه ورغم صدور أمر من النيابة العامة بالإزالة . لما كان  
ذلك ، وكان ما أورده الحكم تبريرا لقضائه لايبين عما وقع من الطاعن من أفعال  
هند دخول العقار — محل النزاع — مما يعدها للقانون استعمالا للقوة أو تم  
بذاتها على أنه قصد استعمالها حين ذلك الدخول ، فإن الحكم المطعون فيه يكون  
معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سيد الدين عطية ، ومحمود عطية ، والدكتور محمد محمد حسين ، وطه الصديق دقانه .

( ٢٣٧ )

### المطعن رقم ١٠٢٢ لسنة . ٤ القضائية

معارضة . "نظرها والحكم فيها" . حكم . "تسببه . تسبب معيب" .  
مثال لتسبب معيب في الرد على شهادة مرضية قدمت كدليل على مذر المراض في حضور  
جاعة المعارضة .

متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بالجلسة التي صدر فيها  
الحكم للقاضي باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن ، حضر عنه من قدم شهادة  
طبية تفيد أن الطاعن مريض بالمستشفى العسكري وأطرحها بقوله : "أنه  
لا يفوت المحكمة أن تشير إلى أنه بالنسبة للشهادة التي قدمها الحاضر عن المتهم  
بمرضه بالمستشفى العسكري فقد جاءت خالية من خاتم يدل على أنها وردت  
حقيقة من تلك المستشفى الأمر الذي لا تطمئن به المحكمة إليها" . وكانت تلك  
الأسباب لم تتناول العذر في ذاته وإنما اقتصر على الوقوف عند مسألة شكلية  
تتعلق بشكل الورقة المتضمنة له دون أن تقوم المحكمة بالتحقق من صدقه ،  
فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم  
قصر النيل : أعطى بسوء نية لمحمد بهاء الدين الخلفاوى شيكين لا يقابلهما وصيد  
قائم وقابل للصعب . وطلبت عقابه بمواد الاتهام . ومحكمة قصر النيل الجزئية [



قضت حضوريا اعتباريا هملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ على طاق الحراسة. فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية. فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن. فظمن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور والبطلان، ذلك بأنه قضى باعتبار المعارضة المقدمة منه كأن لم تكن على الرغم من أن تخلفه عن الحضور بجلسة المعارضة راجع إلى عذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية التي قدمها وكيله للمحكمة فأصدرتها بحجة التشكك في صحتها لخلوها من خاتم المستشفى التي أصدرتها ، في حين أنه كان على المحكمة الرجوع إلى تلك المستشفى لاستجلاء حقيقة الأمر ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بالجلسة التي صدر فيها الحكم المذكور — والقاضي باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن — وقد حضر عنه من قدم شهادة طبية تفيد أن الطاعن مريض بالمستشفى العسكري وأطرحها بقوله " إنه لا يفوت المحكمة أن تشير إلى أنه بالنسبة للشهادة التي قدمها الحاضر عن المتهم بمرضه بالمستشفى العسكري فقد جاءت خالية من خاتم يدل على أنها وردت حقيقة من تلك المستشفى الأمر الذي لا تطمئن به المحكمة إليها " . لما كان ذلك ، وكانت تلك الأسباب لم تتناول العذر في ذاته وإنما اقتصر على الوقوف عند مسألة شكلية تتعلق بشكل الورقة المتضمنة له ، دون أن تقوم المحكمة بالتحقيق من صدقه فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين دزام ، ومضوية المادة المستشارين ، سعد الدين عطية ، ومحمود عطيفه ، وطه الصديق دقاة ، وعبد الحميد الشريبي .

(٢٣٨)

الطعن رقم ١٣٣١ لسنة ٤ القضائية

(١، ب) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "خبرة" . حكم "تسييه" .  
تسبيب معيب . قتل . خطأ . إصابة خطأ .

(أ) وجوب اتخاذ المحكمة للوسائل اللازمة لتحقيق المسائل الفنية .  
حق المحكمة الاستناد إلى الحقائق الثابتة عليها ، لا يجوز لها أن  
تستند في تنفيذ المسائل الفنية إلى ما قد يختلف الرأي فيه .  
(ب) إلتناء الحكم إلى أن قائد السيارة الحريص يمكنه التحكم في عجلة  
القيادة وتلافي وقوع أى حادث يرجع إلى انفجار إحدى إطاراتها  
دون أن يبين سنده في هذه المسائل الفنية . ودون الاستعانة  
بمخير . تصور .

من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية ، فإن عليها أن تقتضد ما تراه  
من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، وأنه وإن كان لها أن تستند  
في حكمها إلى الحقائق الثابتة عليها ، إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك  
المسألة إلى ما قد يختلف الرأي فيه . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه  
قد ذهب إلى أن قائد السيارة الحريص يمكنه التحكم في عجلة القيادة وتلافي  
وقوع أى حادث بسبب انفجار إحدى إطارات السيارة ، دون أن يبين سنده  
هذا الرأي في هذه المسألة الفنية ، وكانت المحكمة قد أرجعت خطأ الطاعن



إلى هذه المسائل الفنية التي تصدت لها دون الاستعانة بخبير ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

## الوقائع

اتهمت النيابة العام الطاعن بأنه في يوم ١٣/١٠/١٩٦٨ بدائرة مركز قوص محافظة قنا: ( أولا ) تسبب خطأ في موت فاروق عبد الحميد وفاطمة بدوى ورية عبدالله وروحية أحمد مسلم وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة وتحزره ومراعاته اللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر مما تسبب في انفجار العجلة الأمامية اليسرى واختلال توازن السيارة فعدمت المحنى عليهم الثلاثة وإقلاها في ترعة الطلابية وإصابتهم والمجنى عليه الأول بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أدت إلى وفاتهم ( ثانيا ) تسبب خطأ في إصابة ربيع على يس وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة وتحزره ومراعاته اللوائح بأن قاد سيارة بكيفية تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر مما أدى إلى إقلاها على النحو سالف الذكر وحدثت إصابة المجنى عليه الموصوفة بالتقرير الطبي . ( ثالثا ) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ - ٣ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨ و ٩٠/٨١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار الداخلية . ومحكمة قوص الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإنهاام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة قدرها عشرون جنيا لإرجاء التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إزدانه بجريمتي القتل والإصابة الخطأ قد أخطأ في الإسناد وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه استند في إدانة الطاعن إلى ما نسبته للشاهد عطا جاد موسى من أنه قرر في تحقيقات الشرطة والنيابة أن الطاعن كان يقود السيارة وبسرعة شديدة جدا ، مع أن الثابت في تحقيق النيابة أن الشاهد المذكور قرر بأنه لا يعرف سرعة السيارة كما أنه لم يقرر شيئا بخصوص السرعة في محضر الشرطة . هذا إلى أن الحكم حول في قضائه على تقرير خاطيء هو أنه لو كان الطاعن يقظا قابضا على عجلة القيادة بكلتا يديه لاستطاع لحظة انفجار إطار السيارة التحكم في عجلة القيادة بحيث لا تتحرف السيارة يمنة أو يسرة إلى أن يبطل حركتها بطريقة تدريجية يتفادى بها وقوع الحادث . وهذه الصورة من صور الخطأ أقامها الحكم على أساس نظري بعيد عن الواقع وما يلابسه من مؤثرات فضلا عن الإعتبارات الفنية الأخرى التي ما كان يسوغ للمحكمة أن تشرط طريقها إليها دون الاستعانة برأى قني .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أثبت توافر عنصر الخطأ في حق الطاعن من أمرين : أولهما قيادته السيارة بسرعة واستند في التدايل على ذلك — من بين ما استند إليه — على أقوال كل من شاهدي الإثبات أحمد محمد سعيد وعطا جاد موسى ونسب إليهما أنهما قررا في تحقيقات الشرطة والنيابة أن السيارة كانت قادمة بسرعة شديدة جدا ، وثانيهما أنه لم يكن يقظا حريصا قابضا على عجلة القيادة بكلتا يديه وإلا لاستطاع لحظة انفجار الإطار أن يتحكم في عجلة القيادة فلا تتحرف السيارة يمينا أو يسارا إلى أن يبطل حركتها مستعملا الفرامل بطريقة تدريجية يتفادى بها وقوع الحادث . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الشاهد عطا جاد موسى لم يقرر شيئا في محضر الشرطة بخصوص سرعة السيارة التي كان يقودها الطاعن ، كما أنه قرر في تحقيقات النيابة لدى سؤاله عن السرعة التي كانت تسير عليها السيارة وقت مشاهدته إياها "مشفتش السرعة وما أعرفش فيها



بس هي انحرفت في التهمة " . ولما كان ما أجراه الحكم على لسان الشاهد صالف الذكر يخالف الثابت في الأوراق فإنه يكون قد انطوى على خطأ في الإسناد مما يعيبه ، ولا يفتى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة بشد بعضها بعضها ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل في رأى الذى إنتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن السائق الحريص يمكنه التحكم في عجلة القيادة وتلافى وقوع أى حادث بسبب انفجار إحدى إطارات السيارة دون أن يبين سنده في هذا الرأى . وكان من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية — كهذه التى واجهتها في الدعوى المطروحة — فإن عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وأنه وإن كان لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة عليها إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة إلى ما قد يختلف الرأى فيه ، وكانت المحكمة قد أرجعت خطأ الطاعن إلى هذه المسائل الفنية التى تصدت لها دون الاستعانة بالخبير الفنى ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال فضلا عن القصور في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه .

## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس المراوى ، ومضوية المادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسهرطى .

( ٢٣٩ )

الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ، ج ) قتل عمد . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . إثبات .  
"إثبات بوجه عام" . "خبرة" .

( ١ ) تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه .  
غير لازم .

( ب ) ليس على الحكم أن يورد إلّا ما له أثر فى حكمه .

( ج ) خطأ الحكم فى تحديد نوع السلاح النارى المستعمل فى جريمة القتل العمد لا يبيحه . ما دام ليس له أثر فى قيامها .

١ - ليس بـ لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى أن يكون جماع الدليل القول غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستلزم على الملاءمة والتوفيق .

٢ - من المقرر أنه ليس على الحكم إلا أن يورد ما له أثر فى حكمه .

٣ - إن خطأ الحكم فى تحديد نوع السلاح النارى عند استخلاصه توافرية للقتل لا يبيحه ما دام أن ذلك ليس له أثر فى قيام الجريمة التى دان الطاعين بها .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز أنجم محافظة سوهاج : ( المتهم الأول ) شرع في قتل رشاد رضوان أبو همام عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقيته التي كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ( المتهم الثاني ) شرع في قتل مرسى دياب أبو همام عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية كان حاملا لها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ( المتهم الثالث ) شرع في قتل محمد جوده أبو همام عمدا بأن أطلق على المجنى عليه عيارين ناريين من مسدسه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ( المتهمان الرابع والخامس ) شرعا في قتل حسين دياب موسى عمدا بأن أطلقا عليه عيارين من بندقيتين مع كل منهما قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج .

والمتهم الرابع أيضا — أحرز صلاحا ناريا مششخنا ( بندقية ) بدون ترخيص وأحرز ذخيرة ( طلقة ) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر ولم يكن مرخصا بحمله . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات و ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، المعدل بالقانونين ٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والهند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق ، فقر وبذلك . وادعى مرسى دياب موسى بحق مدني قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، كما ادعى رشاد محمد رضوان مدنيا بمبلغ مائة جنيه قبل المتهم الأول . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور باعتماد الادعاء بالانتماء بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والمادتين ٣٠٤ و ١/٣٨١ من

قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لباقي المتهمين ( أولا ) بمعاينة المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . ( ثانيا ) في الدعوى المدنية بالزام المتهم الأول بأن يدفع للدعوى بالحق المدني رشاد محمد رضوان مبروك مبلغ مائة جنيه والمصاريف وخمسة جنهات مقابل أتعاب المحاماة وبالزام المتهم الثاني بأن يدفع للدعوى بالحق المدني مرسى دياب أبو حمادة مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ خمسة جنهات مقابل أتعاب المحاماة ( ثالثا ) براءة كل من المتهمين الثالث والرابع والخامس مما أئند إليهم . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرمة الشروع في القتل للعمد قد شابه قصور وتناقض في التسييب ، ذلك بأنه تساند في إداتهما إلى التقرير الطبي الشرعى دون أن يعنى بيان هذا الدليل بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة إذ أخفل بيان مسار للعيارين الناريين اللذين أطلقا على المجنى عليهما ، كما تساند الحكم إلى الدليان القولى والفقنى دون أن يتفطن إلى قيام تعارض بينهما ولم يعن بالتالى برفعه إذ أن مؤدى أقوال شهود الإثبات حسبما حصله الحكم أن الطاعن الأول أطلق العيار النارى وهو في مواجهة المجنى عليه رشاد محمد رضوان في حين أثبت التقرير الطبي الشرعى أن مسار هذا العيار كان من الأمام للخلف ومن اليسار قليلا إلى اليمين ، واقتصر الحكم في تحصيله لأقوال المجنى عليه مرسى دياب على مجرد إطلاق الطاعن الثانى عيارا ناريا أصابه في نخذه الأيمن ، والبادى من أقوال هذا الشاهد في جميع مراحل التحقيق أن الطاعن المذكور كان في مواجهته وإلى يمينه حال إطلاق النار ، ولزوم ذلك أن يكون مسار العيار من اليمين إلى اليسار ومن أعلى إلى أسفل ، في حين حدد التقرير الطبي الشرعى هذا المسار على أنه من اليسار لليمين بمستوى أفقى تقريبا ، هذا بالإضافة إلى أن الحكم بعد أن ذكر في مجال تبيان الواقعة وأدلة الثبوت أن الطاعنين أطلقا عيارين ناريين على المجنى عليهما من بندقتين عاد فأورد في مجال استظهار نية القتل لدى الطاعنين أنهما استعدلا ببندقية ومسدسا .



وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في مؤدى أقوال المجنى عليه رشاد محمد رضوان أن الطاعن الأول كان في مواجهته عندما أطلق عليه العيار الناري كما أورد في مؤدى أقوال المجنى عليه مرسى دياب أبو حمادة أن الطاعن الثاني أطلق عليه مذبذوبا وقت خروجه في صباح يوم الحادث وأثناء اتجاهه إلى حقله فأصابه في نخذه الأيمن كما أورد الحكم في مضمون التقرير الطبي الشرعى أن بالمجنى عليه رشاد محمد رضوان فتحة دخول عيار ناري بين الضلع السابع والثامن من الجهة اليمنى بجانب عظمة القفص الصدرى ولا يوجد مكان خروج ، وأن بالمجنى عليه مرسى دياب أبو حمادة فتحة دخول عيار ناري بالجهة الخارجية للفخذ الأيمن ، وفتحة خروج المذبذوف بالجهة الداخلية لنفس الفخذ كما أصيب بعيار ناري في نخذه الأيسر وأن اتجاه المذبذوفين في الجسم في الوضع الطبيعى القائم لكل من الطرفين السفليين كل على حدة من اليسار لليمين بمستوى أفقى تقريبا مع ملاحظة أن هذين الطرفين أعضاء متحركة مما يتعذر معه القطع بموقف الضارب من المضروب . لما كان ذلك ، وكان ما أوردته الحكم مما يتلاءم به فحوى الدليلين القولى واللفنى بغير تناقض ، ذلك أنه ليس بلامر أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل اللفنى في كل جزئية منه بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل اللفنى تناقضا يستلزم حل الملاءمة والتوفيق ، ولما كان من المقرر أنه ليس على الحكم إلا أن يورد ماله أثر في حكمه سيما وأن الدفاع عن الطاعنين لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بالتناقض بين الدليلين القولى واللفنى . لما كان ما تقدم ، وكان خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح — عند استخلاصه لتوافرية القتل — لا يعيبه ما دام ذلك ليس له أثر في قيام الجريمة التى دان الطاعنين بها . لما كان ذلك ، فإن الظن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد ماهر حسن ، وحمدى المغربى .

( ٢٤٠ )

### الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤ القضائية

(١) قذف . وصف التهمة . إجراءات المحاكمة . نقض . أسباب الطعن . مالا يقبل منها .

تعديل محكمة أول درجة التهمة من قذف مجرد إلى قذف يتضمن طعنا في العرض في مواجهة المتهم والقضاء في الدعوى على هذا الأساس . استئناف المتهم هذا الحكم وورود استئنافه منصبا على ذلك التعديل . لاروجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الاستئنافية لم تجرأى تعديل في التهمة . ليس الطاعن إثارة أمر هذا التعديل لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب ، ج) إثباتات . "إثباتات بوجه عام . إقناعية الدليل" . "شهود" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

(ب) العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقناع القاضي . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا إذا قيده القانون بذلك .  
(ج) أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . دلالة ؟

١ - متى كان الثابت أن الطاعن حين استئناف الحكم الابتدائى الصادر بإدائته على أساس التعديل الذى أجرته محكمة أول درجة في التهمة من قذف مجرد إلى قذف يتضمن طعنا في العرض بالتطبيق للسادة ٣٠٨ من قانون العقوبات كان على علم بهذا التعديل ، وكان استئناف الحكم الابتدائى منصبا على هذا التعديل الوارد به فلاوجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الاستئنافية

لم تجر أى تعديل فى التهمة ، هذا فضلا عن أن الطاعن لم يثر شيئا بخصوص هذا التعديل أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز أن يبيده لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — العبارة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على ما يجريه من تحقيق فى الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ، فلا يصح مطالبتة بالأخذ بدليل معين ، إذ جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يراها إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٣ — الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية ( المظعون ضدها ) دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة مصر القديمة الجزئية ضد الطاعن متهمه إياه بأنه فى يوم ١٧ يوليو سنة ١٩٦٨ قذف فى حقها ووجه إليها عبارات السب الميينة بعريضة الدعوى . وطلبت معاقبته بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام ( أولا ) فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وبتغريمه ٢٠ ج وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات من صيرورة الحكم نهائيا . ( ثانيا ) وفى الدعوى المدنية بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية خمسة جنيهات والمصاريف و ٢٠٠ قرش أتعابا للمحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .



## المحكمة

حيث إن الطاعن ينص على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القذف ، قد شابه الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن محكمة أول درجة عدلت التهمة بإضافة الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات باعتبار أن القذف تضمن طعنا في العرض دون أن تواجه الطاعن بهذا التعديل ، وأطرحته دفاعه بعدم صحة الاتهام وسابقتها في ذلك محكمة الدرجة الثانية مما يجب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان يبين من حكم محكمة أول درجة أنه قضى بإدانة الطاعن بعد أن اعتبر الواقعة المسندة إليه جريمة قذف تضمن طعنا في عرض الأفراد وخذشا لسمعة العائلات بالتطبيق للواد ١/٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ١٧١ من قانون العقوبات . فاستأنف الطاعن الحكم ، ومحكمة ثانية درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الطاعن حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإداناته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من قذف مجرد إلى قذف يتضمن طعنا في العرض بالتطبيق للمادة ٣٠٨ من قانون العقوبات كان على ولم بهذا التعديل ، وكان استئناف الحكم الابتدائي منهجا على هذا التعديل الوارد به فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الإستئنافية لم تجرأ تعديل في التهمة ، هذا فضلا عن أن الطاعن لم يثر شيئا بخصوص هذا التعديل أمام المحكمة الإستئنافية فلا يجوز أن يبديه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون ما جاء بهذا الوجه على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من جدل حول استدلال الحكم بأقوال فهوود الإثبات مع تمسكه باصطناعها وعدم مطابقتها للحقيقة مردودا بأن العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على ما جرى به من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين ، إذ جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بيته أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه . والأصل أنه متى أخذت المحكمة

بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . ولما كان للثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض إلى دفاع الطاعن في شأن عدم صحة أقوال شهود الإثبات ورد عليه ردا سائغا مؤداه أن المحكمة أطمأنت إلى أقوالهم وأطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم التعويل عليها فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه، ووضوحا .

---

## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى ، ومضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد ماهر حسن ، وحسن المنيرى .

( ٢٤١ )

الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤ القضائية

قتل عمد . قصد جنائى . إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسببه . تسبب معيب" .

نخذ المرء . ليس من الأجزاء القاتلة .

إطلاق نار قارى صوب المجنى عليه من مسافة قريبة . لا ينبغي حتماً نعه ازهاق روحه .

متى كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه أصيب من العيار النارى أثناء الشجار - فى نفذه الأيسر ، وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، وكان إطلاق العيار النارى صوب المجنى عليه ومن مسافة قريبة ، لا يفيد حتماً أن الجانى اتوى ازهاق روحه ، وهو ما لم يدل عليه الحكم ، فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطامن بأنه فى ليلة ٢٤ مارس سنة ١٩٦٨ بخانية مرس البيان مركز منوف محافظة المنوفية (أولا) قتل عاشور أحمد الصعبدى همدا من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية خرطوش قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته (ثانيا) أحرز بغير ترخيص ملاحا ناريا غير مششخن "بندقية خرطوش" (ثالثا) أحرز ذخائر طلقة واحدة مما تستعمل فى السلاح النارى صالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازة السلاح وإحرازه . وطلبت من مستشار



الإحالة إحواله إلى محكمة الجنائيات لمحاكمته بالمواد ١/٢٣٤ من قانون العقوبات  
و١/١ — ٢ و٦ و٢٦ و١ — ٣٠ و٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦  
لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ . فقرر بذلك . ومحكمة جنائيات  
شين الكوم قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٢/٢٢  
من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات من التهم  
الثلاث المسندة إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق  
النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل  
العمد وإحراز سلاح مششخن وذخيرة بغير ترخيص قد شابه القصور في بيان  
نية القتل والاستدلال على توافرها لديه، ذلك أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه  
من أن هذه النية ثابتة من إطلاق الطاعن عيارا ناريا من سلاح قاتل بطبيعته  
ومن مسافة قريبة لا يكفي لإثبات توافر تلك النية في حقه كما ذهب الحكم  
إلى ذلك وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد إمتظهر نية القتل في قوله : " إن نية القتل  
متوافرة لدى المتهم من إقدامه على إطلاق عيار نارى على المجنى عليه إثر ما نشب  
بينهما من شجار وكان ذلك من بندقية معمرة وهو سلاح قاتل بطبيعته ومن  
مسافة قريبة من المجنى عليه وإصابة الأخير بهذا المقتوف النارى يقطع أنه تعدد  
قتله " وكان الثابت من الحكم أن المجنى عليه أصيب من العيار النارى — أثناء  
الشجار في نخذه الأيسر — وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل وكان إطلاق  
العيار النارى صوب المجنى عليه ومن مسافة قريبة لا يفيد حتما أن الجانى اتوى  
إزهاق روحه وهو ما لم يدل عليه الحكم ، فإنه يكون قاصر للبيان  
متعينا نقضه .

## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العنراوى ، وضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم الديوانى ، ومصطفى الأسبوطى ، وعبد ماهر حسن .

( ٢٤٢ )

الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٠ القضائية

طعن . " نطاق الطعن " . " نظره والحكم فيه " . حكم . " تسببه " .  
تسبيب معيب " .

من يحكم بنقض الحكم للطاعن والحكوم عليه الذى لم يظن فيه ؟

إن نقض الحكم بالنسبة للطاعن يوجب نقضه بالنسبة إلى المحكوم عليه الآخر الذى لم يقرر بالطعن ما دام أن العيب الذى شاب الحكم يتصل به لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ... .. ( الطاعن ) وآخر بأنهما فى يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بناحية الشامية مركز البدارى مخالفة أصبوط :  
المتهم الأول : أحدث عمدا براشد دانيال ساويرس إصابة رأسه الميمنة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلفت من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها والتى تقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٢ . / بنحو اثني عشر فى المائة . المتهم الثانى : أحدث عمدا براشد دانيال ساويرس إصابة الميمنة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم

بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعى راشد دانيال ساويرس مدنيا بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم الأول . ومحكمة جنابات أسبوط قضت بحضورها عملا بمادتي الإتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات (أولا) بمعاقة ... .. المتهم لأول (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنتين والزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه كتعويض مدني والمصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . (ثانيا) : بمعاقة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة ضرب وإنشأت عنه حادثة مستديمة ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب ذلك بأن الدفاع عنه أصر في بدء وختام مرافعته على طلب ضم الجناية رقم ٦٦٣٨ سنة ١٩٦٧ جنابات للبداري والثابت بتحقيقاتها أن المجنى عليه أصيب في معركة من مجهول غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم تبين في حكمها سبب التفاتها عنه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب في بدء مرافعته ضم الجناية رقم ٦٦٣٨ سنة ١٩٦٧ للبداري ثم أشار في مرافعته إلى أن المجنى عليه به إصابات متعددة وبأسلحة مختلفة وأن التحقيقات التي أجريت في القضية المطلوب ضمها هي التي توضح من أحدث هذه الإصابات إذ أن المجنى عليه كان في حالة لا يمكنه فيها التحقق من ضاربه إذ كان في مشاجرة اشترك فيها هذه أشخاص وأصر الدفاع في ختام مرافعته على ضم تلك القضية . ولما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية . لما كان ذلك ، وكان ما طلبه الدفاع عن الطاعن تأييدا لوجهة نظره في قى الاتهام عنه بضم جناية تثبت في قوله لإتهام آخرين



غيره في إحداث إصابات المبنى عليه هو طلب جوهري في خصوص هذه الدعوى ، لما يترتب على ثبوته من أثر في القوة التدللية للأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في إدانة الطاعن ، مما لازمه أنه كان يتعين على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه ردا سائغا ، أما وهي لم تعرض لهذا الطلب وأغفلت الرد عليه بما يسوغ اطراحه فلأنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا بالقصور .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر كامل ناشد صوريال والذي لم يقرر بالظعن لأن العيب الذي شاب الحكم يتصل به لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس المراوى ، وعضوية المادة المستشارين :  
أنور أحمد خلف ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد ماهر حسن ، وحنان المغربى .

( ٢٤٣ )

### الطعن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ القضائية

( ا ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح ، ط )  
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .  
إجراءات المحاكمة . إثبات . " خبرة " . " شهود " .  
حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .  
محكمة الموضوع . " ملطتها في تقدير الدليل " .  
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .  
محضر الجلسة .

( ا ) - حق المحكمة في الاستثناء من مسمع أحد جهود  
الإثبات . نطاقه ؟ لما الاعتماد على أقواله في التحقيقات  
الأولية . شرط ذلك ؟

( ب ) الطلب الجازم الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته  
أو الرد عليه عند رفضه . ماهيته ؟  
الحكمة الالتفات من طلب استدعاء الطبيب الشرعى  
لناقشة . شرط ذلك ؟

( ج ) عدم تدوين دفاع المتهم بالتفصيل في محضر الجلسة  
لا يعيب الحكم .

( د ) تعيب التحقيق الذى جرى في المرحلة السابقة على  
المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

( هـ ) سلطة محكمة الموضوع فى تقدير القوة للتدليلية  
لتقرير الخير ؟

( و ) إيراد الحكم لأقوال الشهود بما لا يتعارض مع تقرير  
الصفة التشريعية تخسره دهرى القصور فى التسبب .

( ز ) لمحكمة الموضوع التحويل على أقوال شهود الإثبات  
والاعراض من قالة شهود النفى .

( ح ) لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد ولو سمعت  
على سبيل الاستدلال متى التفت بصحتها وأطمأنت  
إلى قدرته على التمييز .

( ط ) ليس للطاعن إثارة عدم تمييز الشاهد لأول مرة أمام  
محكمة النقض .

١ - لمحكمة أن تستغنى عن سماع أحد شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع  
منه ذلك دون أن يحول عدم سماعه أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقواله التى  
أدلى بها فى التحقيقات الأولية ما دامت أقواله فى تلك التحقيقات كانت مطروحة  
على بساط البحث بالجلسة . ولما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة  
المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد استغنى صراحة عن سماع أقوال الشاهدة الغائبة  
وأمرت المحكمة بتلاوتها فتليت ، فإنه لا يحق للطاعن أن ينهى على الحكم  
المطعون فيه إخلاله بحقه فى الدفاع لعدم استماع المحكمة لأقوال تلك الشاهدة .

٢ - من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه  
مند رفضه هو الطلب الجازم الذى يشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه ، فإنه  
لا تريب على المحكمة إن هى التفتت عن طلب استدعاء الطبيب الشرعى للناقشة  
مادام الطاعن لم يوضع مقصده من هذا الطلب ، وطالما كان دفاعه خلوا من أى  
مطعن على التقرير الطبى المقدم فى الدهوى .

٣ - لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل فى محضر  
الجلسة ، وإذا كان يهمل بصفة خاصة تدوين أمر فيه فهو الذى عليه  
أن يطلب صراحة إثباته به .



٤ - تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحقيق إصاباته فلا وجه له في النعي عليها لتفاتها عن هذا الأمر الذي لم يطلبه .

٥ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات ومادامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك .

٦ - إيراد الحكم لأقوال الشهود بما لا يتعارض مع تقرير الصفة التشريرية تنحصر به دعوى التناقض في النصيب .

٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتفق بما شهدوا به ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فان ذلك يفيد إطراحها بجميع الاعتبارات التي صافها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٨ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها عما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولما أن تأخذ بأقوال الشاهد ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتضت بصحتها واطمأنت إلى قدرته على التمييز<sup>(١)</sup> .

٩ - متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن الشاهد لا يستطيع التمييز فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١) (راجع أيضا نقض جنائي السنة الخامسة عشرة صفحة ٦٧٩) .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم امبابة محافظة الجيزة: ضرب عبد الحميد حسين عبد الحميد بمصاعل رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف للواردين بقرار الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة ضرب أفضى إلى موت قد شابه بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ، ذلك بأن المحكمة لم تسمع شاهدة الإثبات في الدعوى كما لم تجب الطاعن إلى ما طلبه بشأن استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته رغم إصراره على هذا الطلب وقد جاء محضر الجلسة مقتضيا في صدد مرافعة الدفاع ولم تكن النيابة بتحقيق إصابات الطاعن كما لم تكن المحكمة بالرد على دفاع الطاعن من أن مؤدى ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من إصابة المجنى عليه بكسر منخفض أن الآلة المستعملة في الحادث كما يقول شاهد النفي هي " المرزبة " أو " الشاكوش الكبير " وليست العصا كما قال شاهد الإثبات ولم تكن المحكمة برفع التناقض بين الدلائل القولى والنفى إذ شهد حفيد المجنى عليه بأن الاعتداء وقع على المجنى عليه أثناء تناوله طعام الإفطار مع أن التقرير الطبي الشرعي أثبت خلو المعدة من الطعام ولم يعرض الحكم لدفاع الطاعن بأن عامل لاهى المجنى عليه هو الذى أحدث إصاباته كما يقول شاهد النفي ، وأطرح المحكمة دفاع الطاعن بشأن تجريم أقوال صيدة مدبولى شاهدة الإثبات . وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه عول على أقوال إبراهيم عبد الرازق سليمان باعتبار أنه بلغ ثمانى سنوات مع أنه صبي غير مميز .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها مستمدة من أقوال الشهود واعتراف الطاعن والتقارير الطبية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد استغنى صراحة عن سماع أقوال الشاهدة الغائبة وأمرت المحكمة بتلاوتها فليت وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع أحد شهود الأثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك دون أن يحول مدم سماعه أمامها من أنه تعتمد في حكمها على أقواله التي أدلى بها في التحقيقات الأولية مادامت أقواله في تلك التحقيقات كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتناولها الدفاع في صرافته ومن ثم فإنه لا يحق للطاعن أن ينهى على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع لعدم استماع المحكمة لأقوال تلك الشاهدة .

لما كان ذلك ، وكان ما ينعمه الطاعن على الحكم من التفاته عن إجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته مردودا بأنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وإن تمسك بهذا الطلب إلا أنه لم يفصح عن مراده منه ، ولما كان من المقرر أن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذي يشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه ، فإنه لا أثر على المحكمة أن هي التفتت عن طلب استدعاء الطبيب الشرعي للنقشة مادام الطاعن لم يوضح مقصده من هذا الطلب وطالما كان دفاعه خلوا من أي مطعن على التقرير الطبي المقدم في الدعوى . أما نعيه بخصوص خلو محضر الجلسة من إثبات دفاعه كاملا فردود بأنه لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة وإذا كان يهجم بصفة خاصة تدوين أمر فيه فهو الذي عليه أن يطلب صراحة إثباته به . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في خصوص عدم قيام النيابة بتحقيق إصابات الطاعن مردودا بأن ذلك لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سببا لمطعن على الحكم إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة ، ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحقيق إصاباته فلا وجه له في النعي عليها لتفاتها عن هذا الأمر الذي لم يطلبه .



لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أقوال إبراهيم عبد الرازق وسيد مدبولي أن الطامن ضرب المجنى عليه بعصا حمرء غليظة في سمك عرق الخشب برأسه كما أورد نتيجة التقرير الطبي الشرعي من أن إصابة المجنى عليه بالرأس رضية حيوية حديثة تنشأ من المصادمة بجسم صلب وهي جائزة الحدوث ، من الضرب بعرق من الخشب وأن الوفاة تعزى إلى الأصابة وما أحدثته من كسور بالجمجمة ونزيف وتهتك بالمخ وصدمة مصيبة شديدة وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التبادلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه من اعتراضات وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك ومن ثم فإن ما يثيره الطامن في شأن الآلة المستعملة في الحادث لا يكون له محل .

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من أقوال حفيد المجنى عليه لا يبين منها أن الإعتداء وقع بعد تناول المجنى عليه طعام الإفطار كما جاء بأسباب الطعن ، فإن حالة التناقض بين أقوال الشاهد وما ورد بتقرير للصفة التشريحية من خلوة معدة المجنى عليه من الطعام على فرض صحته لا تكون ولا سند لها ، فضلا عن إيراد الحكم لأقوال للشهود وبما لا يتعارض مع تقرير الصفة التشريحية تتحمر به دهوى القصور في التسبيب . أما ما يثيره الطامن بشأن عدم أخذ الحكم بأقوال شاهد النفي وإطراحه المطاعن التي وجهها لشاهدة الإثبات ، فمردود بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعمل على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن حالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وهنصر في الدهوى ولها أن تأخذ بأقوال الشهود ولو سمحت على سبيل الاستدلال متى إقتنت بصحتها واطمأنت إلى قدرتهم في التمييز وكانت المحكمة قد ركت إلى أقوال إبراهيم عبد الرازق سليمان الذي سمع على سبيل الاستدلال لبلوغه الثامنة من عمره ولم يدفع الطامن أمام محكمة الموضوع بأنه لا يستطيع التمييز فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس الصراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
وابراهيم الهيراني ، وعبد ماهر حسن ، وحسن المغربي .

( ٢٤٤ )

### الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤ القضائية

( أ ) رشوة . جريمة . " أركانها " . عقوبة . " تطبيقها " . مسئولية  
جنائية . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

اتساع مدلول المادة ١٠٦ مكررا عقوبات يشمل حالة إمتثال نفوذ حقوقي  
أو مرسوم للحصول أو محاولة الحصول — مقابل الرشوة — على أية منية من أية  
سلطة عامة .

مجرد الإدماء بالنفوذ المزعوم . يتحقق به الزم في معنى المادة ١٠٦ مكررا  
عقوبات .

توقع عقوبة إجنابة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات : شرطه .  
أن يكون المرتضى موقفا عاما . والا وقعت عقوبة الإجنابة المنصوص عليها في مجز  
المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .

( ب ) إثبات . " إثبات بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير  
الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

تقدير الدليل . موكل إلى محكمة الموضوع . مثال .  
عدم جواز إثارة الجدل في راقعة الدعوى وتقدير الأدلة . أمام محكمة  
النقض .

١ — استهدف الشارع بما نص عليه في المادة ١٠٦ مكررا من قانون  
العقوبات ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ، التوسع في مداول الرشوة حتى

تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقى أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول فى مقابلها على منزىة ما من أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المساواة حتى ولو كان النفوذ مزعوماً ، والزم هنا هو مطلق القول دون اشتراط إقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية<sup>(١)</sup> ، فإن كان الجانى موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الحماية المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات ، وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها فى عجز المادة ١٠٦ مكرراً من القانون المذكور ، وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ألتم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ — إن تقدير الدليل موكل إلى محكمة الموضوع ، ومتى اقتنت به وإطمأنت إليه فلا معقب عليها فى ذلك . وإذا كان ما تقدم ، وكانت الأدلة التى أوردها الحكم — والتى لا يجادل الطاعن فى صحتها الصحيحة من الأوراق — من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها من مقارفة الطاعن للجريمة التى دين بها ، فإن ما يثيره الطاعن من أن تسلمه المبلغ كان على سبيل الأتعاب لا الرشوة ، لا يعدو أن يكون جدلاً فى واقعة الدعوى وتقدير أدلتها ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

## الوقائع

أتممت النيابة العامة الطاعن بأنه فى خلال الفترة من يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ حتى يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم بنى سويف محافظة بنى سويف : أخذ عطية لاستعمال نفوذ مزعوم وذلك بأن طلب مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وأخذ مبلغ مائة وخمسة وعشرين جنيهاً من عبد الله حامد لإستصدار قرار رفع الحراسة المفروضة على أموال أحمد على عشرين حالة كونه موظفاً عمومياً (مراجع حسابات بمديرية الإصلاح الزراعى) . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة

(١) قارن نقض جنائى لسنة العشرون لطن رقم (٨٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٩



الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك .  
ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضور يا عملا بالمـدين ١/٣٨١ و ١/٣٠٤  
من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم مما إسند إليه . فطعنت النيابة العامة  
في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم  
المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات بنى سويف لتحكم فيها من جديد  
دائرة أخرى . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضور يا بمعاقبة المتهم بالسجن  
لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه ٢٠٠٠ ج . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم  
بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الاتجار  
بالنفوذ قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه انتهى إلى أن الطاعن تسلم المبلغ  
موضوع الجريمة ليدفعه أتعابا - لا رشوة - لأحد مستشارى مجلس الدولة لتحرير  
مذكرة بطلب رفع الحراسة الإدارية عن المحنى عليه وهو أمر جائز قانونا  
ولا تتحقق به الجريمة التى دين الطاعن بها ، هذا فضلا عن أن الحكم قد أهدر دقاه  
الموضوعى ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدهوى أن الطاعن الذى  
يشغل وظيفة مراجع حسابات بمديرية الإصلاح الزراعى زعم للجنى عليه وأصهر  
الآخر بأن له اتصالات بالمستولين من الحراسات وبأحد مستشارى مجلس الدولة  
وأن في إمكانه استصدار قرار برفع الحراسة عن أوائل أحمد على عشرى نظير  
تقاضيه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه . ثم قبض من محمد عبد الله اسماعيل محمد حامد  
مبلغ مائة وخمسة وعشرين جنيا إدعى له بأنه سيدفع منها مائة جنيه لمستشار  
بمجلس الدولة مختص بشئون الحراسات لتحرير مذكرة ترفع لذوى الشأن بطلب  
رفع الحراسة عن أحمد على عشرى ، وقد تم ضبط المبلغ مع الطاعن إثر قبضه له  
بواسطة رجال المباحث بعد أن صدر أمر النيابة بضبطه وتفتيشه ودلل الحكم  
على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة ولاتهى في تقريره واستدلالة إلى إدانة  
الطاعن لجريمة الاتجار بالنفوذ المقامة ضده ، وهو تقرير صحيح في الواقع صديد

في القانون وتتوافر به عناصر الجناية المنصوص عنها في المادة ١٠٦ مكرر من قانون العقوبات ، ذلك لأن الشارع قد استهدف بما نص عليه في تلك المادة ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، التوسع في مدلول الرشوة حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على منزلة ما من أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المساواة حتى ولو كان النفوذ مزرعوما . والزم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية . فإن كان الجاني موظفا عموما وجب توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكرر من القانون . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان تقدير الدليل موكولا لمحكمة الموضوع ومتى اقتنعت به واطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك . ولما كانت الأدلة التي أوردها الحكم — والتي لا يجادل الطاعن في معينها الصحيح من الأوراق — من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه من مقارفة الطاعن للجريمة التي دين بها ، فإن ما يشير الطاعن من أن تسلمه للبلغ كان على سبيل الأتعاب لا الرشوة لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض وكذلك الحال بالنسبة لأوجه الدفاع الموضوعية . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : محمود عطيفه ،  
والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين ، وطه الصديق دقانه .

( ٢٤٥ )

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) حكم . "وصف الحكم" . نقض . "حالات الطعن" . الخطأ  
في تطبيق القانون .

( ١ ) مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ إجراءات ؟  
( ب ) العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع  
في الدعوى لا بما تذكره المحكمة .

١ — إن مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون  
الإجراءات الجنائية هو أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد  
ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤول إليها الدعوى دون أن يقدم  
عذرا مقبولا ، غير أنه يشترط في هذه الحالة أن يكون التأجيل لجلسات متتابعة ،  
فإذا انقطعت السلسلة بسقوط جلسة منها ، فإنه يلزم إعلان المتهم إعلانا جديدا  
بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

٢ — من المقرر أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة  
الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة . ولما كان الحكم الاستثنائي الصادر ضد  
المتهم هو حكم غيابي تجوز المعارضة فيه ولو وصفته المحكمة — خطأ — بأنه  
حضوري اعتبارا ، فإن الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم قبول معارضة  
المتهم شكلا يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، وقد يجب هذا الخطأ  
محكمة ثاني درجة من نظر موضوع المعارضة الاستثنائية مما يستوجب نقضه  
والإحالة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٨/٤/٤ بدائرة قسم التزعة، مرق المبلغ المدين بالأوراق والمملوك لمحمد حاسي صلاح على النحو المبين بالمحضر، وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ من قانون العقوبات، ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ، فعارض، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه، فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف، فعارض، وقضى بعدم قبول المعارضة شكلا، فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكوم عليه وإن كان قد حضر أمام محكمة الدرجة الثانية بجلاسة ١٩٦٩/١/٢٦ التي حددت لنظر الاستئناف المرفوع منه إلا أن الدعوى أجلت بعد ذلك لجلسة ١٩٦٩/٣/٢ التي صادفت يوم عطلة رسمية فانقطع بهذا تسلسل الجلسات وحدثت بعدئذ جلسة أخرى نظرت فيها الدعوى في فيئته وهي جلسة ١٩٦٩/٤/١٣ التي صدر فيها الحكم في استئنائه وهو في حقيقته حكم غيابي وليس حضوريا اعتباريا كما وصفته المحكمة وبالتالي تجوز المعارضة فيه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف صحيح القانون لقضائه في المعارضة الاستئنافية بعدم قبولها شكلا بمقولة إنها عن حكم حضوري اعتباري وأن المتهم لم يقدم عدرا مقبولا لتخلقه عن الحضور في الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه.

وحيث إن المحكمة الاستئنافية قضت في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الحضوري الاعتباري بعدم قبولها شكلا وسببت ذلك بقولها "لأنه يبين من مطالعة الحكم المعارض فيه أنه اعتبر حضوريا في حق المتهم لحضوره الجلسة الأولى

وتخلفه عن حضور الجلسة الأخيرة ومن ثم فإن الطعن عليه بطريق المعارضة لا يكون مقبولا إلا إذا أثبت المتهم قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ولم يقدم المتهم هذا العذر واكتفى بالقول بأن الذى منعه من الحضور فى يوم صدور الحكم هو وفاة والده دون أن يقدم دليلا على وفاته فى ذلك اليوم، ومن ثم فقد تعين القضاء بعدم قبول المعارضة .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه قد حدد لنظر الاستئناف المرفوع من المتهم جلسة ١٩٦٩/١/٢٦ ثم أجل نظر الدعوى بالجلسة ١٩٦٩/٣/٢ ولأن ذلك اليوم الأخير قد صادف عطلة رسمية لموافقته اليوم الرابع من عيد الأضحى فقد صار تأجيل الدعوى إداريا بالجلسة ١٩٦٩/٤/١٣ حيث نظرت فى فية المتهم وقضى فيها حضوريا اعتباريا بقبول استئنافه شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا ، غير أنه يشترط فى هذه الحال أن يكون التأجيل لجلسات متتابعة فإذا انقطعت السلسلة بسقوط جلسة منها — كما هى الحال فى هذه الدعوى — فإنه يلزم إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى . ولما كان من المقرر أن العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابي هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الاستئنافية الصادر على المتهم فى جلسة ١٩٦٩/٤/١٣ هو حكم غيابي تجاوز المعارضة فيه ولو وصفته المحكمة — خطأ — بأنه حضورى اعتباريا فإن الحكم المطعون فيه الذى قضى بعدم قبول معارضة المتهم شكلا يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ محكمة ثانى درجة عن نظر موضوع المعارضة الاستئنافية مما يستوجب نقضه والإحالة .

## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، ومضوية السادة المستشارين :  
 محمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين ، وطه الصديق  
 دقاة .

( ٢٤٦ )

### الظعن رقم ١١٢١ لسنة ٤ القضائية

ظعن . " المصلحة في الظعن " . نيابة عامة . " حقها في الظعن في الحكم " .  
 استئناف . " نظره والحكم فيه " . نقض . " الصفة في الظعن " . دعوى  
 جنائية . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .  
 ما يوفره " .

إفراء النيابة العامة تكضم عادل في الدعوى الجنائية . بمركز قانوني خاص ، يبيع لها  
 أن تظعن في الحكم لمصلحة المتهم ، ولو لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الظعن .

دفاع الممارض بأنه ليس المحكوم عليه الحقيق . جوهرى . وجوب تقصى المحكمة هذا  
 الدفاع وإقضاؤه حقه إيراد وردا ، إذ لو ثبت صحة ، لوجب عليها القضاء بعدم قبول  
 المعارضة لرفضها من غير ذى صفة . قضاء الحكم المظعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلا  
 لحصوله بعد الميعاد ، دون منحخص ما تقدم . فصور وإخلال بحق الدفاع . تحويلة النهاية  
 حق الظعن فيه بالنقض .

من المقرر أن النيابة العامة — وهى تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق  
 موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية — هى خصم عادل تختص بمركز  
 قانوني خاص ، يجيز لها أن تظعن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة إتهام  
 مصلحة خاصة في الظعن ، بل كانت المصلحة هى التهم المحكوم عليه — وإذا  
 كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات في جميع مراحل الدعوى



الجنائية ، صحيحة ، وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها ، طالما أن البين من الحكم الاستثنائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون ، أنه أسس قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد على اعتبار أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر من محكمة أول درجة باعتبار المعارضة كأن لم تكن يبدأ من تاريخ صدوره ، رغم أن البين من مطالعة جلسات المعارضة الاستئنافية أن الطاعن — حين لفتت المحكمة نظره إلى أن استئنائه جرى بعد الميعاد — دفع بأنه ليس هو المحكوم عليه الحقيقي في الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، فإن دفاع المتهم المذكور ، يضحى دفاها جوهريا ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تتقصاه وتقول كلمتها فيه ، إذ لو ثبت لها صحته لتغير وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يوجب على المحكمة أن تقضى بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة ، أما وقد قعدت عن تحقيق هذا الدفاع دون أن تقسطه حقه إيرادا له وردا عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٢/١١/٢٥ بدائرة قسم الوابيل : حصل من عبد الله حسن على المبالغ الميئة بالمحضر وذلك من طريق التهديد . وطلبت عقابه بالمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات . ومحكمة الوابيل الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت ضايبا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الفياب المعارض فيه . فطعن في النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، قد شابه القصور وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المطعون ضده لفت نظر المحكمة إلى أنه ليس هو المحكوم عليه الحقيقي ، ولم تعرض المحكمة لهذا الدفاع مع جوهريته أو ترد عليه ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن النيابة العامة — وهي تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية — هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تطعن في الحكم — وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن — بل كانت المصلحة هي لاثم المحكوم عليه — ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة ، وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح — ما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، فإن مصلحة النيابة في الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها . ولما كان البين من مطالعة الحكم الغيابي الاستثنائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد على اعتبار أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر من محكمة أول درجة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من تاريخ صدوره ، وكان يبين من مطالعة جلسات المعارضة الاستئنافية أن الطاعن حين لفت المحكمة نظره بملسة ١٩٦٩/١١/١ إلى أن استئنافه جرى بعد الميعاد — دفع بأنه ليس هو المحكوم عليه الحقيقي في الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، فإن دفاع المتهم المطعون ضده — يضحى دفاعا جوهريا ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تنقصه وتقول كلمتها فيه ، إذ لو ثبت لها صحته لتغير وجه الرأي في الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة ، أما وقد قعدت عن تحقيق هذا الدفاع دون أن تقسطه حقه إيرادا له وردا عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر ما تثيره الطاعنة في أوجه طعنها .

## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عطيفه ،  
والدكتور محمد محمد حنين ، وطه الصديق دقانة .

( ٢٤٧ )

### للطن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٠ القضائية

( ١ ، ب ، ج ) حكم . " تصحيحه " . نقض . " المصلحة في الطعن " .  
طن . " المصلحة في الطعن " .

( ١ ) عدم جواز الطعن في الأمر الصادر بتصحيح الأخطاء المادية  
البيحة في الحكم إلا إذا تجاوزت المحكمة حقها في التصحيح .

القرار الصادر برفض التصحيح . عدم جواز الطعن فيه  
على استقلال . المادة ١٩١ مرافعات .

( ب ) عدم رسم قانون الإجراءات الجنائية طريقا للطعن في أوامر  
التصحيح التي تصدر إعمالا لحكم المادة ٣٣٧ منه . وجوب  
الرجوع في هذا الشأن إلى حكم المادة ١٩١ مرافعات .

( ج ) المصلحة مناط الطعن . مثال .

١ - لم يجوز قانون المرافعات في المادة ١٩١ منه الطعن في القرار الصادر  
بتصحيح الحكم من الأخطاء المادية البيحة كتابية كانت أم حسابية ، إلا أن  
تكون المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقها فيه ، وذلك بطرق الطعن  
الحائزة في الحكم موضوع التصحيح ، أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح  
فلا يجوز الطعن فيه على استقلال .



٢ - لم يرسم قانون الإجراءات الجنائية طريقا للطعن في أوامر التصحيح التي تصدر إعمالا لحكم المادة ٣٣٧ منه كما فعلت المادة ١٩١ من قانون المرافعات في فقرتها الثانية التي أجازت الطعن استثناء في حالة تجاوز المحكمة حقها في التصحيح ولم تجزئه على استقلال في حالة رفض الطلب . ولما كان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص ، وكان حكم المادة ٢/١٩١ من قانون المرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات الجنائية وإنما تكل نقضا فيها يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فإنه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به . ولما كان مناط الطعن أن تتجاوز المحكمة حقها في التصحيح الأخطاء المادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه ، وكان يبين من الأمر المطعون فيه أنه لم يتجاوز في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ إجراءات ، وإنما اقتصر على تصحيح ما ورد من خطأ في ترتيب المحكوم عليه بين باقي المحكوم عليهم معه ، ولم يتعرض للفصل في قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره إلا بالقدر اللازم للتقرير بأنها لم تتجاوز حقها في التصحيح وهو ما لا يغير من طبيعة الأمر ، كما لا يغير من ذلك ما يقوله الطاعن من أن المحكمة شددت العقوبة المحكوم بها عليه في قرار التصحيح بعدم نصها فيه على وقف تنفيذ العقوبة الذي سبق أن قضى بها استثناءيا ، ذلك بأن أمر التصحيح انصب على الخطأ المادي الذي وقع فيه حكم محكمة أول درجة ولم يتعرض لما قضى به الحكم الاستثنائي من وقف تنفيذ العقوبة الذي ينسحب أثره على حكم محكمة أول درجة بعد تصحيحه .

٣ - المصلحة مناط الطعن . ولما كانت محكمة النقض قد انتهت في الطعن المرفوع من الطاعن في أمر التصحيح إلى عدم جواز هذا الطعن لأن المحكمة التي أقرت التصحيح لم تتجاوز حدود اختصاصها عند إصدارها الأمر المذكور ، فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره حول الأحكام المعادة في استئناف أمر التصحيح والتي انتهت إلى عدم جواز استئناف هذا الأمر .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن ... .. وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦٧/١/١٠ بدائرة قسم باب الشرية : المتهمون الثلاثة الأول : لعبوا قمارا في محل عام . المتهم الرابع : ( الطاعن ) سبّح بلعب القمار في محله العام . وطلبت عقابهم بأحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة البلدية الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام ( أولا ) بحبس كل من المتهمين الثلاثة الأول شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ ج لوقف التنفيذ مع تغريم كل منهم ٢٠٠ ق وأمرت بالمصادرة وبغلق المقهى لمدة شهرين على نفقته ( ثانيا ) بحبس المتهم الثاني شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ ق لوقف التنفيذ مع تغريمه عشرة جنيهات وأمرت بالمصادرة وبغلق المقهى لمدة شهرين على نفقته . فعارض المتهمون الأول والثاني والرابع وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهمون الأول والثالث والرابع هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا للأول وحضورا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقتضى بها على المتهمين لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . تقدمت النيابة العامة بطلب مؤرخ ١٩٦٨/١/٣١ تضمن أن خطأ ماديا وقع في الحكم الصادر بجلسته ١٩٦٧/٥/١٧ من المحكمة الجزئية بالنسبة للمتهم الرابع ( الطاعن ) والذي تأيد استئنافا بجلسته ١٩٦٧/١/٢٠ طالبة تصحيح هذا الخطأ المادى الوارد بالحكم بالبند ( ثانيا ) من منطوقه عملا بالمادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية . فقررت محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٥ ( أولا ) بقبول طلب النيابة شكلا . ( ثانيا ) وفي الموضوع بتصحيح الشق ثانيا من منطوق الحكم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ جنح باب الشرية والصادر بجلسته ١٩٦٧/٥/١٧ ، والمقتضى بتأييده استئنافا في ١٩٦٧/١١/٢٠ وذلك بجعله ٥٠٠ ق لوقف التنفيذ وغرامة ١٠ ج والمصادرة وغلق المقهى لمدة شهرين على نفقته . فاستأنف المتهم هذا التصحيح . ومحكمة

القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غاييا في ١٧/٢/١٩٦٩ بعدم جواز الاستئناف . فعارض المتهم ( الطاعن ) في هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت في ٥/٥/١٩٦٩ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . وفي ١٢/١٢/١٩٦٨ قرر وكيل الطاعن الطعن في الحكم الصادر في ٢٥/١١/١٩٦٨ بطريق النقض وأودع في اليوم عينه أسباب طعنه . وفي ١٨/٥/١٩٦٩ قرر المحكوم عليه الطعن بالنقض في الحكم الصادر ضده في ٥/٥/١٩٦٩ وقدم أسباب الطعن ... إلخ .

## المحكمة

( أولا ) : من الطعن في أمر التصحيح الصادر بتاريخ ٢٥/١١/١٩٦٨ . من حيث إن مبنى الطعن هو أن الأمر الصادر من محكمة الجناح المستأنفة بمحكمة القاهرة بهيئة غرفة مشورة إذ قضى بتصحيح حكم محكمة أول درجة رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ جناح باب الشعرية من المتهم الثاني إلى " رفاعي أحمد محمد " قد تجاوز اختصاصه القاصر على تصحيح الخطأ المسمى إلى إدانة الطاعن الذي لم يتناوله الحكم المصحح بالعقاب ، فضلا عن أنه شدد العقوبة إذ أنقضى وقف التنفيذ المحكوم به من المحكمة الاستئنافية .

وحيث إن الأمر المطعون فيه قد عرض لبحث ما إذا كان الطاعن الذي تقدمت به النيابة العامة هو مجرد طلب بتصحيح خطأ مادي وقع في بيان ترتيب الطاعن بين باقي المتهمين الذين كانوا مقدمين معه للمحاكمة بحيث تختص المحكمة بالفصل فيه في حدود ما نقض به المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية أم أنه لم يشمل حكم الإدانة ، وقد استعرض الأمر أوراق الدعوى وانتهى إلى القول بأنه " في خصوص هذه الدعوى هناك خطأ مادي واقع على المتهم رفاعي أحمد محمد ، ذلك أن المنطوق ذهب ( أولا ) إلى معاقبة المتهمين الثلاثة الأول وفي ثانيا حين أراد أن يعاقب المتهم الرابع رفاعي أحمد محمد أخطأ ماديا ووصفه أنه المتهم الثاني . وليس أدل على ذلك من أنه أمر بتلق مقهاه لمدة شهرين والثابت في الأسباب أن المتهمين الثلاثة الأول كانوا يلعبون القمار بمقهى المتهم الرابع بمعنى أن الغلق لابد وأن ينصرف إلى مقهى المتهم الرابع وليس الثاني



لأن الأخير لا يجب وليس بصاحب مقهى ، فهو فعلا من قبيل الخطأ المادى الذى تعنيه المادة ٣٣٧ إجراءات . لما كان ذلك ، وكان الطامن قد عارض فى الحكم الصادر من محكمة أون درجة — المشوب بالخطأ فى اسم الطامن — ومثل أمامها ومعه محاميه ، وترافع فى موضوع الدعوى دون أن يشير أن الحكم المعارض فيه لم يتناوله بالعقاب ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا ، فاستأنف الطامن الحكم الأخير ورفض استئنافه . لما كان ذلك ، وكان قانون المرافعات قد نص فى المادة ١٩١ منه على أن "تولى المحكمة تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ، ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة . ويجوز الطعن فى القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقا المنصوص عليه فى الفقرة السابقة وذلك بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذى يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال" فهو لم يجز الطعن فى هذا القرار إلا أن تكون المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقا فيه . لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه "إذا وقع خطأ مادى فى حكم أو فى أمر صادر من قاضى التحقيق أو من غرفة الإتهام ولم يكن يترتب عليه البطلان تتولى الهيئة التى أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ . ويلغى بالتصحيح فى غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم ويؤثر بالأمر الذى يصدر على هامش الحكم أو الأمر . ويتبع هذا الإجراء فى تصحيح اسم المتهم ولقبه" ويبين من هذا النص أن المشرع حرص فى قانون الإجراءات الجنائية ، كما حرص فى قانون المرافعات ، على تسمية ما يصدر فى طلب تصحيح الأخطاء المادية أمرا لاحقا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، قد نظمت طرق الطعن فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح ، مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض — وهو طريق استثنائى — إلا فى الأحكام النهائية الصادرة فى الموضوع والتى تنتهى بها الدعوى ، أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بنص ، وقد أفصح المشرع عن ذلك عندما بين طرق

الطعن في أوامر مستشار الإحالة ووضع بما نص عليه في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات قيودا لما لا ترد على الطعن في الأحكام . ولما كان مؤدى ما سبق أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرسم طريقا للطعن في أوامر التصحيح التي تصدر إعمالا لحكم المادة ٣٣٧ منه كما فعلت المادة ٢/١٩١ من قانون المرافعات التي أجازت الطعن استثناء في حالة تجاوز المحكمة حقها في التصحيح ولم تجزه على استقلال في حالة رفض الطلب . ولما كان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص ، وكان حكم المادة ٢/١٩١ من قانون المرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات الجنائية وإنما تكمل نقصا فيها تمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فإنه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به . ولما كان كل ذلك ، وكان مناط الطعن كما سبق القول أن تتجاوز المحكمة حقها في تصحيح الأخطاء المسادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه ، وكان يبين من الأمر المطعون فيه أنه لم يتجاوز في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما اقتصر على تصحيح ما ورد من خطأ في ترتيب المحكوم عليه بين باقي المحكوم عليهم معه ، ولم يتعرض للفصل في قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره إلا بالقدر اللازم للتقرير بأنها لم تتجاوز حقها في التصحيح ، وهو مالا يغير من طبيعة الأمر . كما لا يغير من ذلك ما يقوله الطاعن من أن المحكمة شددت العقوبة المحكوم بها عليه في قرار التصحيح بعدم نصها فيه على وقف تنفيذ العقوبة الذي سبق أن قضى به استثناء ، ذلك بأن أمر التصحيح انصب على الخطأ المادى الذي وقع فيه حكم محكمة أول درجة ولم يتعرض لما قضى به الحكم الاستثنائي من وقف تنفيذ العقوبة الذي ينسحب أثره على حكم محكمة أول درجة بعد تصحيحه . لما كان كل ما سبق ، فإن الطعن يكون غير جائز .

( ثانيا ) من الطعن المقدم بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٩

من حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالبطلان ، ذلك بأنه كان قد استأنف الأمر الصادر بتصحيح حكم محكمة أول درجة ففضى

غيايا بعدم جواز الاستئناف ، فعارض في الحكم الأخير ودفع بمجلسة المعارضة بطلان الحكم المعارض فيه لأنه صدر من نفس القضاة الذين أصدروا أمر التصحيح والذين سبق أن أبدوا رأيهم في موضوع الدعوى ، ولقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأنه يجوز أن تكون المحكمة التي تنظر المعارضة مشكلة من نفس القضاة الذين أصدروا الحكم المعارض فيه ، وهذا الرد منبت للصلة بدفاعه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلا من الرد على دفاع جوهرى له ، وفي ذلك ما يعيبه ، ما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذه المحكمة — محكمة للنقض — قد انتهت في الطعن المرفوع من الطاعن في أمر التصحيح إلى عدم جواز هذا الطعن لأن المحكمة التي أجرت التصحيح لم تتجاوز حدود اختصاصها عند إصدارها الأمر المذكور . لما كان ذلك ، وكانت المصلحة مناط قبول الطعن ، وقد انتهت مصلحة الطاعن من الطعن الحالى بصدد حكم هذه المحكمة السابق الإشارة إليه ، فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره حول الأحكام الصادرة في استئناف الأمر بالتصحيح والتي انتهت إلى عدم جواز استئناف هذا الأمر ، ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعا .



## جاسة أول نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن مزام ، وعضوية للمصادرة المستشارين :  
محمد كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حنين ، وطه  
الصادق دقانة .

( ٢٤٨ )

الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم . " تسيب . تسيب غير  
معيب " . طعن . " المصلحة في الطعن " . " عقوبة . العقوبة  
المبررة " . ضرب .

( ١ ) إمكان حدوث إصابة واحدة من الضرب مرتين . إذا كانت الضربتان  
في مكان واحد .

( ب ) عدم جدي النفي على المحكمة بشأن انطباق المادة ٢٤١ عقوبات  
على الواقعة . ما دام قد ثبت اعتداء المتهم على المجنى عليه بالضرب .  
وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة  
في المادة ٢٤٢ عقوبات .

( ج ، د ، هـ ) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . إجراءات  
المحاكمة . إثبات . " خبرة " . " شهادة " . " إثبات بوجه عام " .  
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

( ج ) عدم جواز النفي على المحكمة إمسائها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .  
حق المحكمة استدعاء أي شخص لهامه بنية كشف وجه الحق في الدعوى . مثال .

( د ) كفاية كون الدليل القولي غير متناقض مع الدليل القني بما يستلزم  
على الملامة والتوفيق .

(هـ) المجادلة في تقدير الدليل ومصادرة المحكمة في عقيدتها . فيرجاثر  
أمام النقض .

١ - إن قول المجنى عليه أنه ضرب مرتين بالقاس على رأسه ، لا يستتبع  
بالضرورة أن تحدث كل ضربة إصابة متميزة ، إذ يصح أن تقع الضربتان  
في مكان واحد من الرأس .

٢ - لا يجدى الطاعن أن يجادل في انطباق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات  
التي أخذ بها الحكم ، ما دام قد أثبت في حقه أنه ضرب المجنى عليه ضربا  
أحدث أذى بجسمه ، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه داخلة في نطاق العقوبة  
المقررة للجريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

٣ - إذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك بإسماع أقوال الطبيب الشرعى  
الذى أجرى الكشف الطبى على المجنى عليه وقام بتشريح جثته ، فإنه ليس له  
من بعد أن ينهى على المحكمة عدم سماعه ، ولا عليها إن هى إستمعت - على سبيل  
الاستثناس وفي مسائل فنية يحته - إلى أقوال رئيس القسم الطبى للشرعى ،  
لما هو مقرر من أن لها أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ترى لزوما لسماع  
أقواله ليكشف وجه الحق في الدعوى .

٤ - ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى  
أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل للفنى ، تناقضا يستعصى  
على الملاءمة والتوفيق .

٥ - متى كان ما يثيره الطاعن لا يخرج من كونه جدلا في تقدير الدليل  
ومصادرة للمحكمة في عقيدتها ، فإنه لا يجوز له إثارة ذلك أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٩٦٦/٣/٢٨ بدائرة مركز المحلة محافظة الغربية ( أولا ) المتهم الأول : شرع في قتل عطية محمد أبو العلا بأن طعنه بآلة حادة سكينه عدة طعنات في جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به إصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج ( ثانيا ) المتهم الثاني : أحدث عمدا بعبد الغنى محمد أبو العلا الإصابة الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي تخلف لديه بسببها حافة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى كامل من عظام الجدارية اليسرى أبعاده نحو ٤ × ٧ سم . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها على محكمة الجنايات لما كتما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٤٠ و ٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعى عطية محمد أبو العلا مدنيا قبل المتهم الأول والمشتول عنه بمبلغ ٥٠٠ ج كما ادعى محمد محمد أبو العلا عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاد ابنه القصر مدنيا قبل المتهم الثاني والمشتول عنه بمبلغ ٥٠٠ ج وذلك على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ١/٢٣٦ من هذا القانون بالنسبة إلى المتهم الثاني ( أولا ) بمعاقة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ( ثانيا ) بمعاقة المتهم الثاني بالعجن لمدة ثلاث سنوات ( ثالثا ) بإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية المختصة وذلك على اعتبار أن التهمة المنسوبة إلى المتهم الأول هي الضرب الذي أحدث إصابات أعجزت المجنى عليه من أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، وأن التهمة المنسوبة إلى المتهم الثاني هي ضرب أنفى إلى الموت . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الأول بجريمة الضرب المنصوص عليها بالمادة ٢٤١ عقوبات والطاعن الثاني بجريمة الضرب المففى إلى الموت ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التصيب وفساد



في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم أخذ الطاعن الأول بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات في حين أن للثابت من التقارير الطبية أن إصابات المجنى عليه أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . واستخلصت المحكمة الواقعة — بالنسبة إلى الطاعن الثاني — استخلاصا غير مائع ولا تسانده أقوال الشهود ، وصول الحكم على أقوال طبيب شرعى غير الذى أجرى الكشف الطبى وتشريح الجثة ، ولم يعن برفع التعارض بين الدليل القولى المستمد من أقوال المجنى عليه عبد الغنى أبو العلا وبين الدليل الغنى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دين الطاعنان بهما ، وأقام عليهما في حقهما أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن التقارير الطبية ومن أقوال رئيس القسم الطبى الشرعى بالجلسة ، وهى أدلة مائفة تؤدى إلى ما رتب به الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان لا يجهدى الطاعن الأول أن يجادل في انطباق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات التى أخذه بها الحكم مادام قد أثبت في حقه أنه ضرب المجنى عليه ضربا أحدث أذى بجسمه وكانت العقوبة التى أوقعها عليه داخلية في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات ، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون غير مفيد . لما كان ذلك ، وكان ثابت أن الطاعن الثاني لم يتمسك بسماع أقوال الطبيب الشرعى الذى أجرى الكشف الطبى على المجنى عليه وقام بتشريح جثته ، فإنه ليس له من بعد أن ينهى على المحكمة عدم سماعه ، ولا عليها إن هى استمعت — على مهيل الاستئناس وفي مسائل فنية بحتة — إلى أقوال رئيس القسم الطبى الشرعى لما هو مقرر من أن لها أن تستدعى وتسمع قول أى شخص ترى لزوما لسماع أقواله ليكشف وجه الحق في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى إلى أن الطاعن الثاني هو الذى أحدث منفردا إصابة المجنى عليه عبد الغنى أبو العلا وهى الإصابة الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أفضت إلى موته . وكان قول المجنى عليه أنه ضرب مرتين بالفأس على الرأس لا يستتبع بالضرورة أن تحدث كل ضربة إصابة متميزة إذ يصح أن تقع الضربتان في مكان واحد من الرأس ، فإن دعوى التعارض بين الدليلين الأول والغنى تكون غير مقبولة ، وإذا كان من المقرر

أنه ليس بـ لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون  
جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستتعي على الملاءمة  
والتوفيق ، فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس. لما كان ذلك ،  
وكانت المحكمة قد بينت وقائع الدعوى وأقامت قضاءها على عناصر ماثلة وأدلة  
مؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن باقى ما يثيره الطاعن لا يخرج عن كونه  
جدلا في تقدير الدليل ومصادرة المحكمة في عقيدتها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام  
محكمة النقض. لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعلبا رفضه  
موضوحا.

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد المراوي ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
ولإبراهيم الديوان ، ومحمد السيد الرقاص ، وحنان المنرجي .

( ٢٤٩ )

### الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ، ج ، د ، هـ ) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .  
إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " .  
" قرائن " . حكم . " تسهيله " . سبب غير معيب " .  
قتل عمد .

( ١ ) دفاع المتهم بأن حالة المجنى عليها لم تكن تسمح لها  
بالحديث بتعقل . رد الحكم عليه بما يسوغ دحضه .  
كفايته .

( ب ) وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعي .

( ج ) حق محكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات .  
ولو خالفت أقواله أمامها .

( د ) كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما لصدده  
الحكم منها ومتبعة في اقتناع المحكمة . تساند الأدلة  
في المواد الجنائية .

( هـ ) استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من عناصرها  
المطروحة على بساط البحث وإطراح ما يخالفها من صور .  
موضوعي . مادام سائغا .

عدم اشتراط كون الدليل دالاً بنفسه على الواقعة المراد  
إثباتها . كفاية استخلاص هذه الواقعة من الظروف  
والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .



(و) جريمة . "أركانها" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .  
قتل عمد .

الباعث على الجريمة . لئلا ركنها فيها . خطأ الحكم فيه أو إقناعه . لا يميزه .

١ — متى كان ما أورده الحكم في معرض الرد على دفاع الطاعن "بعدم التعويل على أقوال المجنى عليها التي أدلت بها عقب الحادث لأن حالتها لم تكن تسمح لها بالحديث بتعقل" سائفاً في العقل والمنطق ، فإنه يكفي للرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن .

٢ — إن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن واهام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع لتزله المتزلة التي تراها ، وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٣ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها .

٤ — لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ، بحيث ينبغي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٥ — الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ، الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ، مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ، بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٦ - الباعث على الجرائم ليس ركناً فيها ، ومن ثم لا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله بحلة .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز إيشواي محافظة الفيوم : قتل ثريا عبد السلام قاصم عمداً بأن أطبق على رقبتها وكنم أنفاسها حتى خارت قواها ثم أشعل فيها النار قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياتها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما قبلته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات الفيوم قضت في الدعوى حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمقابلة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في اليوم التالي ليوم صدوره .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم استند في الإدانة إلى أقوال المجنى عليها والشاهدة كعب الخير عبد القوي وضابط المباحث وإلى ما هو ثابت بأوراق تحقيق اللجنة رقم ٣٢٧٧ لسنة ١٩٦٨ لإيشواي من وجود نزاع سابق بين الطاعن والمجنى عليها وذلك على الرغم من أن المجنى عليها لم تكن في حالة تسمح لها بالحديث بتعلل عقب الحادث كما أن أقوال الشاهدة المذكورة قد جاءت غير قاطعة على أن الطاعن هو مرتكب الجريمة خاصة وأنها عدلت عنها أمام المحكمة مفررة أنها دفعت إلى الإلقاء بها بتأثير من رجال المباحث وقد جاءت أقوال الضابط غير صادقة ولم ير الحادث ، كما أن النزاع الثابت باللجنة المذكورة لم يكن مرجعه الطاعن وإنما كان سببه قيام المجنى عليها بسب أخ الطاعن ، ثم إن الثابت من التقرير الطبي الشرعي أنه لا توجد رائحة واد

ملتهبة سواء بجسمها أو بالشعر الباقي من رأسها مما يدل على أن قالة سكب البترول على المجنى عليها غير صحيحة وأخيراً فإنه لم يثبت من الأوراق أن الباحث على القتل هو طمع الطاعن في مال المجنى عليها خاصة وأنها غير ذات ثراء .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دين بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معينها الصحيح بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها عرض إلى دفاع الطاعن من أن المجنى عليها لم تكن في حالة يمكن معها التعويل على أقوالها ورد عليه وفنده بقوله " إن ما ذهب إليه الدفاع من أنه لا يعول على أقوال المجنى عليها بسبب سوء حالتها وقت الادلاء بها مردود بما جاء باخطار المستشفى المبلغ للذكر فور دخول المجنى عليها المستشفى من أنه يمكن استجوابها وبما أثبتته وكيل النيابة المحقق في محضره قبل بدئه في سؤالها مباشرة من أن طبيب المستشفى الدكتور عزت زكي أكد له إمكان استجوابها بالقدر الذي تسمح به حالتها . هذا وقد سئلت المجنى عليها في محضر ضبط الواقعة إثر إبلاغ المستشفى بمعرفة ضابط المركز وكذا سئلت بمعرفة مأمور المركز وفي تحقيق النيابة ونوقشت في أقوالها بخاتم روايتها في مختلف هذه المراحل متسقة مترابطة متناكبة ينتظمها تسلسل منطقي يبعد بها عن شبهة الهذيان وأيدتها ماديات الدعوى على نحو ما أثبتته المعاينة وما أصر عنه الاطلاع على اللجنة رقم ٣٢٧٧ لسنة ١٩٦٨ إيشواى وهو ما بينته المحكمة تفصيلاً فيما تقدم مما يقطع بأن المجنى عليها كانت تعي ما تقول مصداقاً لما ارتآه طبيب المستشفى من أن حالتها كانت تسمح باستجوابها " وما أورده الحكم من ذلك مائع في العقل والمنطق ويكفى للرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي تؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من طاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكة الموضوع تنزل الميزة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطامن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان من المقرر أيضاً أن لهذه المحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متصادمة ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة



فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومشجعة في اقتناع المحكمة وأطمئنانها إلى ما انتهت إليه، فإن ما يثيره الطاعن في شأن أقوال المجنى عليها والشاهدة كعب الخير عبد القوي وضابط المباحث والثابت من اللجنة رقم ٣٢٧٧ لسنة ١٩٦٨ لا يشوأي لا يكون له محل، ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدي له أمام محكمة النقض. أما ما أثاره الطاعن في شأن احتراق المجنى عليها دون أن يسكب الطاعن عليها بترولاً، فردود بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصهار في الأوراق ولا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات وإذا استخلصت المحكمة الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى استخلاصا سائفا مستنادا إلى أقوال المجنى عليها من أن الطاعن قد أطبق على رقبتها حتى خارت قواها فتسكب عليها كمية من البترول من موقد كان بالغرفة وأشعل فيها النار يعود من الثقب ثم لاذ بالفرار بعد أن أغلق الباب من الخارج ومما ثبت من المعاينة التي أجرتها النيابة العامة لمكان الحادث من أن رائحة الكيروسين كانت تفوح من قطع قطن متناثرة من أريكة بالحجرة كما عثر على "بشكير" محترق مبال بالماء وعلى موقد لا تزال به بقايا من الكيروسين ومصباحين من الصفيح بهما بقايا من الكيروسين وقد نزع منها الجزء الخاص "بالفتيل" ومن ثبوت إمكان خلق الباب من الخارج والعثور عليه سليما. وإذا استخلص الحكم الصورة السابقة أيضا مما جاء بتقرير الصفة التشريعية من إمكان وقوع الحادث وفق تصوير المجنى عليها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير حديد. لما كان ذلك، وكان الباحث على الجرائم ليس ركنا فيها فلا يقدح في سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله جملة. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا.

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
ومحمد السيد الرقاصى ، ومحمد ماهر حسن ، وحسن المقرئ .

( ٢٥٠ )

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٤٠ القضائية

( ١ ) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . "الإثبات بالكتابة" .  
حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب" . محكمة الموضوع . "سلطتها  
في تقدير المانع من الحصول على دليل كتابي" .

تقدير المحكمة أن للعرف والعادة في بعض المعاملات يمتنان من الحصول  
على دليل كتابي موضوعي .

يصح في العقل والقانون الاستناد إلى العرف أو العادة في بعض المعاملات  
مما يمنع الحصول على دليل كتابي ، وأن تقدير توافر هذا المانع من شأن محكمة  
الموضوع ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم ثان بندر  
المنصورة محافظة الدقهلية : حلف اليمين الحاممة أمام المحكمة كذبا وذلك على  
النحو المبين بالمحضر . وطابت عقابه بالمادة ٣٠١ من قانون العقوبات .  
ومحكمة قسم ثان بندر المنصورة الجزئية قضت بحضوره بتأريخ (أولا) براءة المتهم  
مما أسند إليه (ثانيا) عدم قبول الدعوى المدنية وألزمت المدعى المدنى

المصروفات . فاستأنفت النيابة العامة والمدعى بالحق المدني . ومحمكة المنصورة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بقبول إستئناف النيابة والمدعى بالحق المدني شكلا وفي موضوع الدعوى الجنائية وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم خمسة عشرة يوما حرميا بسيطا وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وفي موضوع الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف، وألزمت المدعى بالحق المدني المصاريف المدنية الإستئنافية . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

### المحمكة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة حلف اليمين الحامى كذبا على عدم صدور عقد وكالة منه للحامى المحضى عليه قد شابه خطأ في تطبيق القانون وتأويله وقصور في التصيب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه أ طرح دفعه بعدم جواز إثبات الوكالة بالبيئة لتجاوز قيمتها حد الشهادة لاستنادا إلى وجود مانع من الحصول على دليل كتابى بإعتبار أن العادة جرت بأن الحامى لا يوقع موكله سند الوكالة التى تتم في فترة حجز الدعوى التى يوكل فيها للحكم لاقتصار مهمة الوكيل على تقديم مذكرة نيابة عنه ، وهو ما لا يسوغ قيام المانع ، وأ طرح الدفع لأن هناك فسخة من الوقت تكفى لتحرير عقد مكتوب بالوكالة كما لم يورد الحكم المطعون فيه مؤدى أقوال شاهدى الإثبات التى ركن إليها في إدانة الطاعن ورغم أن كل منها تغاير الأخرى وغير منتجة في إثبات الوكالة هذا إلى أن إستناد الحكم على المذكرة المقدمة من الحامى في القضية المدنية هو استدلال فاسد لأنه أمر لاحق على الوكالة السابقة .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن بعدم جواز إثبات الوكالة بالبيئة لتجاوز قيمتها حد الشهادة وذلك بقوله " إنه جرت العادة بوجود مانع ماضى يحول دون حصول الحامى على توقيع موكله عندما تكون الدعوى محجوزة للحكم وانحصار مهمة الوكيل فيها على تقديم مذكرة وهو ما جرى عليه الحال في الدعوى المسائلة . ومن ثم فإنه يجوز في هذه الحالة إثبات الوكالة بالبيئة والقرائن " . وهذا الذى أورده الحكم سائق في العقل وسليم



في القانون ، إذ يصح الاستناد إلى العرف أو العادة في بعض المعاملات مما يمنع الحصول على دليل كتابي ، وأن تقدير توافر هذا المانع من شأن محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى أقوال شاهدي الإثبات فيما قاله من أن ” الثابت من أقوال المجنى عليه المؤيدة بأقوال الأستاذ عصمت عبد الملك الحديدي المحامي ومصطفى رياض أن المتهم وكله في القضية المدنية المحجوزة لهم لتقديم مذكرة فيها وأنه دأب على التردد على مكتب المجنى عليه في هذا الشأن “ . ولما كان هذا الذي أثبتته الحكم له أصل ثابت في الأوراق ، وقد أكدت المحكمة إقتناعها بتقديم المذكرة فعلا من المدعى المدني في القضية المدنية ، وهو استدلال سليم . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الطعن يكون غير سديد ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
ومحمد السيد الرفاعي ، ومحمد ماهر حسن ، وحسن المغربي .

(٢٥١)

### الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٤ القضائية

(١) جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . إخفاء أشياء متحصلة من جنائية .  
إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب .

ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة . ماهيته ؟ كيفية الاستدلال عليه ؟ .  
تحقق فعل إخفاء الأشياء المسروقة بكل اتصال فعلي بالمال المختلس . مهما كان  
سببه أو الغرض منه أو ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله .

(ب) إثبات . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب .  
إخفاء أشياء متحصلة من جنائية . قصد جنائي .

التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟ .

إتناء الحكم إلى ثبوت علم المتهم بأن الأجرة المتخفاة متحصلة من جنائية  
اختلاس . عدم تعارضه مع نفي علمه بوظيفة المختلس . أساس ذلك : العلم  
بالاختلاس لا يستلزم حتما العلم بوظيفة المختلس ذاتها .

١ — إن ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة ، مسألة نفسية ، لا تستفاد  
من أقوال الشهود فحسب ، بل للحكمة أن تدينها من ظروف الدوى وما توحى به  
ملايساتها ، كما أن فعل الإخفاء يتحقق بكل اتصال فعلي بالمال المختلس ،  
مهما كان سببه أو الغرض منه ، ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر  
أحواله . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى باستدلال سائق إلى أن المضبوطات

كانت محل الطاعن وأنه عمد إلى نقلها من محله إلى مكان آخر عند ما شعر بانكشاف أمره ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكفي لقيام فعل الإخفاء وركن العلم في حقه ، ويكون ما يزعم الطاعن في هذا الصدد لا محل له .

٢ — التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه ، بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من علم الطاعن بأن الأجولة مختلسة ، لا يتعارض مع نفي علمه بوظيفة المختلس ، لأن العلم بالاختلاس لا يستلزم حتما العلم بوظيفة المختلس .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ أغسطس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الوايل محافظة القاهرة : أخفى أجولة البودرة المبينة بالمحضر مع علمه بأنها متحصلة جنائية اختلاس . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقبض والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ٢/١١١ مكرر و ١/١١٢ و ١٧ و ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذه الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جنائية اختلاس مع علمه بذلك قد شابته قصاد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم لم يورد بيانا كافيا للتدليل على علمه بأن الأشياء متحصلة من جنائية اختلاس بل أن في نقله لها من محله فور علمه بوجودها فيه ما ينفي معه فعل الإخفاء ، وما ذهب إليه الحكم من علم الطاعن بأن الأجولة متحصلة من جريمة اختلاس يتناقض مع ما قرره من نفي علمه بوظيفة المختلس كطرف مشدد للجريمة .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية إختلاس التي دان للطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها، خلص إلى ثبوت ركن العلم بالإختلاس في حق الطاعن بقوله: "وحيث إن دلائل الحال تشير إلى أن المتهم كان يعمل على إخفاء المسروقات في مكان آخر بعيدا عن محله إذ أنه لم يقم بنقلها إلا بعد أن شعر بمعرفة المشاهدين لوجود البضاعة في محله، ولذلك فقد أنكر في بادئ الأمر صلاته بالمضبوطات أو أنها كانت في محله عند سؤاله أولا بمعرفة الضابط المحقق وعندما واجهه الضابط بوجود آثار البودرة في محله اعترف بوجودها في المحل زاعما أنه كان يريد نقلها إلى القسم وأنه كلف الحوذي بذلك ولكن الحوذي كذبه فيما زعم مقررًا أنه طلب منه الانتظار بالقرب من مسجد طلعت بالسيطة ولم يذكر له شيئا من الرغبة في تسليمها للقسم، كما أن دفاع المتهم لا يستقيم والسير الطبيعي للأمر، فلو أراد حقيقة تسليم البضاعة المسروقة للشرطة لكان من الأمل له أن يبايع عنها وهي موجودة في محله دون أن يكف نفسه مشقة نقلها". لما كان ذلك، وكان ركن العلم مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب بل بالحكمة أن تقينها من ظروف الدعوى وما توحى به دلائلها وأن نعمل بالإخفاء ثقة بكل اتصال فعلي بالمال المختلس مهما كان صلبه أو الغرض منه، وهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى باستدلال سائغ إلى أن المضبوطات كانت بحل الطاعن وأنه عمداً إلى نقلها من محله إلى مكان آخر عندما شعر بانكشاف أمره، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكفي لقيام وتوفر فعل الإخفاء وركن العلم في حقه ويكون ما ينعماء الطاعن في هذا الصدد لا محل له. لما كان ذلك، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أصابعه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من علم الطاعن بأن الأجولة مختلفة لا يتعارض مع نفي دالمة بوظيفة المختلس لأن العلم بالإختلاس لا يستلزم حتماً العلم بوظيفة المختلس. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص أيضا يكون غير صديد. لما كان ما تقدم، فإن الطاعن برهته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا.

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / عمود المراسي ، ودخوية السادة المستشارين : أنور خاف ،  
وابراهيم الديواني ، ومحمد السيد الرقاعي ، ومحمد ماهر حسن .

( ٢٥٢ )

الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . تفتيش . مواد مخدرة .  
دفع . " الدفع بتلقيب التهمة " .

( ١ ) نسبة الحكم لأحد الشهود واقعة معينة على خلاف الثابت بالأوراق . متى  
لا يكون مؤثراً في سلامته ؟

( ب ) الدفع بالتفتيش . عدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحة . كفاية الرد  
الضمني المستفاد من إقضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة اثبتت .

١ — لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالأوراق  
لأحد الشهود واقعة معينة ، مادامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتباراً في إدانة  
المتهم ، وما دام حكمها قائماً على أدلة مؤدية إلى ما رتب عليه ، ولما كان الحكم  
لم يجعل من تفتيش مسكن الطاعن اعتباراً في فضائه بالإدانة ، ومن ثم فلا يؤثر  
في سلامته أن يكون قد أسند إلى الضابط على غير الثابت بالأوراق قيامه بتفتيش  
مسكنه .

٢ — متى كان الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعن من أنه لم يضبط معه مخدر ، فإن  
المحكمة غير ملزمة بأن ترد على ما جاء بشهادة شهود نفي المتهم ولا على ما أبداه بشأن  
تلفيق التهمة ، ما دام الرد مستفاداً ضمناً من إقضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة  
الاثبت التي أوردها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة بندر الزقازيق محافظة الشرقية : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بمواد الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضور يا عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ / ١ و ٣٨ / ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول ١ المرافق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحراز جواهر مخدرة قد شابه قصور في التسيب وخطأ في الاسناد ويقول الطاعن بيانا لذلك إنه استند في دفاعه أمام محكمة الموضوع على أن الادعاء بأنه قتش وعثر معه على المخدر غير صحيح وأن التهمة ملفقة بإيعاز من إبراهيم حرايبي الشرطي المصري بقسم مخدرات الزقازيق كما أن الحكم لم يفاضل بين شهادة شهود النفي الذين أهدر الحكم شهادتهم بجملة وانتهى إلى إدانته دون أن يرد في تلخيص أقوالهم بالحكم ما يشير لذلك التناقض الذي كان من أسباب إهدار الحكم لها . ويقول الطاعن أيضا أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين أسند إلى الرائد إبراهيم صعيد غانم قيامه بتفتيش سكن الطاعن على خلاف ما هو ثابت بالأوراق بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما يجمل في أن رئيس قسم مخدرات الشرقية انتقل مع قوة من رجال القسم لتفتيش الطاعن تنفيذا للإذن الصادر له من النيابة العامة فوجده بجملة وأمر الشرطي المصري أنور محمد عامر



الذى كان برفقته بالقبض عليه وقام هو بتفتيشه فوجد بحبيب الصديري الأيمن كيسا يحتوى على طربة من الحشيش وقطعة أخرى من ذات المخدر وشفرة حلقة وجدت ملوثة بآثار الحشيش ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط والشرطى السرى وتقرير معاملى التحليل بمصلحة الطب الشرعى ، وهى أدلة سائغة مؤدية للنتيجة التى انتهى إليها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعن من أنه لم يضبط معه مخدر ، فإن المحكمة غير ملزمة بأن ترد على ما جاء بشهادة شهود نفى المتهم ولا على ما أبداه بشأن تلفيق النعمة ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها ، ومع ذلك فقد رد الحكم على ما أبداه المتهم من أن الاتهام ملفق عليه وانتهى إلى اطراحه إطمئنانا منه إلى أقوال شاهدهى الإثبات . لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالأوراق لأحد الشهود واقعة معينة ، مادامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتبارا فى إدانة المتهم ، وما دام حكمها مقاما على أدلة مؤدية إلى ما رتبته عليها ، وكان الحكم لم يجعل من تفتيش مسكن الطاعن اعتبارا فى قضائه بالإدانة ، ومن ثم فلا يؤثر فى سلامته أن يكون قد أسند إلى الرائد إبراهيم سعيد غانم — على غير الثابت بالأوراق — قيامه بتفتيش مسكن الطاعن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد المرادى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
وابراهيم الديواني ، ومحمد ماهر حسن ، وحسن المغربي .

( ٢٥٣ )

الطعن رقم ١١٤١ لسنة ٠ القضائية

(١) دفع . "الدفع بتعذر الرؤية" . ضرب . "ضرب أحدث عاهة" .  
عاهة . حكم . "تسببه . تسبب معيب" .

الدفع بتعذر الرؤية أو تعذر تحديد الضارب محدث العاهة . فير جوهرى . عدم  
التزام المحكمة بالرد عليه استقلالا .

(ب) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

إقتصار دفاع المتهم على التحدث عن خلوات التحقيقات من تمكليف زوجة المجنى عليه  
بالحضور لانيابة ومناقشتها فيما شهدته من اعتداء على زوجها دون طلب ذلك من المحكمة .  
لا محل للنقطة على الحكم بالإخلال بحق الدفاع .

(ج) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . إثبات . "شهود" . محكمة  
الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . نقض . "أسباب الطعن" .  
ما لا يقبل منها" .

وزن أقوال الشهود . موضوعي . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

١ - الدفع بتعذر الرؤية أو تعذر تحديد الضارب محدث العاهة ليس  
من الدفع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالا ، بل يكفي  
أن يكون الرد عليها مستفادا من الأدلة التي استند إليها الحكم في الإدانة .

٢ - متى كان الدفاع لم يطلب من المحكمة استدعاء زوجة المجنى عليه وسماع أقوالها بل اقتصر دفاعه على التحدث عن خلوات التحقيقات من تكليفها بالحضور للنيابة العامة ومناقشتها فيما شهدته من اعتداء على زوجها المجنى عليه ، فإنه لا محل لما يشير الطاعن في هذا النعى من قالة الإخلال بحق الدفاع .

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومن أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على مدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٦ يوليو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركزها محافظة الشرقية : ضرب محمود ميسوى محمد بهما على ساعده الأيمن فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ولتى تخلف لديه من جراحها طامة مستديمة يستحيل برؤها هي كمر غير ملتحم بالثواء المرفقى لعظمة الزند اليمنى وإعاقات في نهاية حركات بسط المرفق وفي نهاية حركات كب الساعد الأيمن وثنى أصابع اليد اليمنى وتقدر هذه الطامة بحوالى خمسة عشرة فى المائة ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمناقشته بمواد الإتهام . فقرر بذلك . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ ج على صهيل التعويض . ومحكمة جنابات الزقازيق قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ و ١٧٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وإلزامه بأن يدفع للدعى المدنى مبلغ مائة جنيه بصفة تعويض مع المحسروقات . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الطامة المستديمة قد استند إلى أقوال المجنى عليه على الرغم مما تمكن به الطاعن من أن رؤية المجنى عليه



لمحدث العامة به مستعيلة لأن الدماء كانت قسبل على عهذه نقيجة إصابته الأولى من آخر ، كما أن ابن المحبى عليه قرر بأن والده أخبره بأن الهادى وأخوته قد اعتدوا عليه وأحدثوا به إصابات دون أن يحدد الشخص الذى أحدث به العامة المستديمة فضلا عن أن المحكمة لم تستمع إلى أقوال زوجة المحبى عليه الذى قرر أنها شهدت الاعتداء عليه مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بلحرمة العامة المستديمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها مستمدة من أقوال المحبى عليه التى جاءت مؤيدة بما أثبتته التقرير الطبي الشرعى من حدوث عاهة مستديمة بالمحبى عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة للنقض . لما كان ما تقدم ، وكان الدفاع بتعذر الرؤية أو تعذر تحديد الضارب محدث العامة ليس من الدفع الجوهريّة التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها إستقلا لا بل يكفى أن يكون الرد عليها مستفادا من الأدلة التى استند إليها الحكم فى الإدانة ، وكان الدفاع لم يطلب من المحكمة - على ما يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة - استدعاء زوجة المحبى عليه وسماع أقوالها . بل إقتصر دفاعه على التحدث من خلوا التحقيقات من تكليفها بالحضور للنيابة العامة ومناقشتها فيما شهدته من اعتداء على زوجها المحبى عليه ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن فى هذا النعى من قالة الإخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى ، وحضوية السادة المستشارين : أنور حلف ،  
وإبراهيم الديوانى ، ومحمد ماهر حسن ، وحسن المغربى .

( ٢٥٤ )

الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . حكم .  
" تسببه . تسبب معيب " . أمر بالأوجه . " تسببه .  
تسبب معيب " . رشوة .

( ١ ) عدم إيراد الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية الأدلة التى  
استخلص منها عدم وجود مرتضى حقيق وأن نية المتهم انصرفت  
إلى الاحتفاظ بالرشوة لنفسه . قصور . لا يرفعه مجرد القول  
بأن الشاهد قرر فى التحقيق وفقاً لتقديره هو أنه لا يوجد مرتضى  
حقيق وأن الجانى كان يقصد الحصول على الرشوة لنفسه .

( ب ) وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التى يفتتح بها القاضى .  
مستقلاً فى تحصيل عقيدته لنفسه لا يشاركه فيها غيره .

ادخال القاضى فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة أو عدم صحتها  
حكماً لسواه . لا يصح .

١ - متى كان الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية ، المطعون فيه ،  
لم يورد مؤدى الأدلة التى استخلص منها عدم وجود مرتضى حقيق وانصراف  
نية المطعون ضدهما إلى الاحتفاظ بمبلغ الرشوة لنفسيهما ، حتى يتضح وجه  
استدلاله بها وحلأمة مأخذها ، تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق  
القانون على الواقعة كما صار لإثباتها بالأمر ، وكان لا يكفى فى بيان الدليل مجرد

القول بأن الشاهد قرر في التحقيق — وفقا لتقديره هو — أنه لا يوجد مرتضى حقيقى في الدعوى وأن الجانى كان يقصد الحصول على الرشوة لنفسه ، ما دام أن القرار المطعون فيه لم يورد مؤدى هذه الشهادة حتى يبين وجه استدلاله بها على ما انتهى إليه ، فإن الأمر المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

٢ — إن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو براءته منها ، صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجزئيه من التحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، إذ لا يصح فى القانون — كما فعل الأمر المطعون فيه — أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما فى يوم ٢ فبراير سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة : عرضا وقبلا الوساطة فى رشوة موظف عمومى ولم يتعد عملهما العرض أو القبول ، بأن عرضا على كل من صبحى يوسف رئيس رابطة العاملين بالهيئة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضى ورمضان محمد أبو العينين أمين صندوقها الوساطة فى رشوة الموظف المختص بالبت فى صرف مكافأة نهائية الخدمة المستحقة لأعضاء الرابطة آنفة الذكر مقابل تسليم مبلغ تسعين جنيها قبض منها المتهم الأول أربعين جنيها حالة كونهما موظفين عموميين المتهم الأول مراجع بالجهاز المركزى للحاسبات والمتهم الثانى كاتب بهيئة التنمية واستغلال الأراضى . وطلبت من مستشار الإحالة بمحكمة القاهرة الابتدائية إحالتهما على محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩/١ — ٢ . فقرر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . فطعنت النيابة العامة فى هذا الأمر بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

حيث إن مما تنمناه للنياية العامة على الأمر المطعون فيه أنه انتهى إلى أنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن جريمة عرض الوساطة في رشوة موظف عمومي قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأنه اجتزا الصورة الصحيحة لواقعة الاتهام مما أدى به إلى القول بأن الموظف المرتشي شخص وهمي لا وجود له مع أن الثابت من أقوال الشهود أن المطعون ضدهما عرضا الوساطة لدى الموظف المختص بالجهاز المركزي للحاسبات ليرشوا لقاء الموافقة على تسوية وصرف مكافأة نهاية الخدمة المستحقة لهم وهو ما لم يشر إليه الأمر المطعون فيه مما يعيه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأمر المطعون فيه أنه أقام قضاءه استنادا إلى عدم توافر أركان جريمة عرض الوساطة في الرشوة وذلك بقوله "وبما أنه إذا كان ذلك وجاء الجاني فزعم أنه وسيط لمرتشي فحصل على رشوة مع أن المرتشي وهمي غير حقيقي ولا وجود له وكان الجاني ينبغي الاحتفاظ بالرشوة لنفسه كما ثبت قطعا من التحقيق وأقوال السيد/محمد أحمد عبد الرحمن عضو الرقابة الإدارية فيها حيث قرر أنه لا يوجد شخص معين وحقيقي يمثل المرتشي في موضوع هذه الدعوى وإنما لجأ الجاني لهذه الوسيلة ليأخذ المبلغ لنفسه مدعيا الوساطة في الرشوة وامتنان بحق أن لا جريمة رشوة في الموضوع لعدم توافر الأركان الواجبة لقيامها" . لما كان ذلك . وكان الأمر لم يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها عدم وجود مرتشي حقيقي وانصراف نية المطعون ضدهما إلى الاحتفاظ بمبلغ الرشوة لنفسيهما حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق للقانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم، وكان لا يكفي في بيان هذا الدليل مجرد القول بأن الشاهد محمد أحمد عبد الرحمن قرر في التحقيق وفقا لتقديره هو ، أنه لا يوجد مرتشي معين حقيقي في الدعوى

وأن الجاني كان يقصد الحصول على الرشوة لنفسه ما دام أن القرار المطعون فيه لم يورد مؤدى هذه الشهادة حتى يبين وجه اعتداله بها على ما انتهى إليه ، هذا إلى أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته منها صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون — كما فعل الأمر — أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاء عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه . لما كان ما تقدم ، فإن الأمر يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

---

## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار نصر الدين هزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،  
ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حنين .

( ٢٥٥ )

### الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤ القضائية

إثبات . " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . " خبرة " . حكم .  
" تسييبه . تسييب معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .  
ضرب . " ضرب أفغى إلى موت " .

تعويل الحكم في رفع التناقض بين الدليلين الفني والقولي على أساس انحناء المجنى عليه ضد  
إصابته . رغم ما شهد به من أن المتهم انبطح أرضاً وأطلق عليه النار حال وقوفه ، وما شهد به  
الشاهد من أن المتهم كان مرتكزا على ركبته وقت إطلاق النار على المجنى عليه الذي كان واقفا .  
عليه . لاستناده إلى واقعة لأصل لها في الأوراق .

متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدافع عن الطاعن أثار وجود  
تناقض بين الدليل القولي والدليل الفني ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله :  
" إن ما أثاره الدفاع مردود بأن تقرير الصفة التشريحية أجاز حدوث إصابة  
المجنى عليه من إطلاق المتهم هيارا ناريا حسب درجة انحناء المجنى عليه بجذعه  
إلى الأمام لحظة إصابته ، وهو ما تعذر على التقرير أن يؤكد " وكان يبين  
من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المجنى عليه ،  
قرر أن الطاعن انبطح على الأرض وأطلق للغيار أثناء وقوفه ، كما شهد الشاهد  
بأن المتهم كان مرتكزا على ركبته عند إطلاق الغيار على المجنى عليه الذي كان  
واقفا ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عول في إزالة التناقض بين  
الدليل القولي والدليل الفني على أساس انحناء المجنى عليه أثناء إطلاق الغيار



النارى عليه ، وهى واقعة لا أصل لها فى الأوراق ، وفى ذلك ما يعميه بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز أبو تيج محافظة أسيوط : قتل أحمد أحمد محمود عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد المزم على قتله وتوجه لحقل المجنى عليه ليرعى أغنامه وما أن قدم المجنى عليه لإنخراج تلك الأغنام حتى أطلق عليه عيارا ناريا من بندقيته المرخصة باسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . وادعى جوده أحمد أحمد محمود ابن القتيل مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ( أولا ) بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . ( ثانيا ) فى الدوى المدنية بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامه المصروفات ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرية الضرب المفضى إلى الموت ، جاء مشوبا بالقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ذلك بأنه امتند فى إدانة الطاعن إلى الدليل القولى المستمد من أقوال المجنى عليه وشاهد الإثبات عبد الحليم شريف أحمد والى الدليل الفنى المستمد من تقرير الصفة التشريحية مع ما بينهما من تعارض ، لأن مؤدى أقوال هذين الشاهدين أن الطاعن أطلق العيار للنارى على المجنى عليه من أسفل إلى أعلا فى حين أنه ثبت بتقرير الصفة التشريحية أن العيار أطلق فى مستوى أنقى ، وقد تمسك

المدافع عن الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع ، وقد أطرحت المحكمة هذا الدفاع بما لا يسوغ إطرأحه وبما يخالف الثابت في الأوراق ، ذلك بأن المحكمة افترضت انحناء المجنى عليه عند إصابته مع أن الثابت من أقوال المجنى عليه وشاهد الإثبات أن المجنى عليه كان واقفا ، وفي ذلك ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدافع عن الطاعن أثار وجود تناقض بين الدليل القولي والدليل الفنى وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله " وأن ما أثاره الدفاع مردود بأن تقرير الصفة التشريعية أجاز حدوث إصابة المجنى عليه من إطلاق المتهم عيارا ناريا حسب درجة انحناء المجنى عليه بجذمه إلى الأمام لحظة إصابته وهو ما عذر على التقرير أن يؤكد " لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المجنى عليه قرر أن الطاعن انبسط على الأرض وأطلق عليه العيار أثناء وقوفه كما شهد عبد الحليم مريف بأن المتهم كان مرتكزا على ركبته عند إطلاق العيار على المجنى عليه الذي كان واقفا . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد حول في إزالة التناقض بين الدليل القولي والدليل الفنى على أساس انحناء المجنى عليه أثناء إطلاق العيار الناري عليه وهي واقعة لا أصل لها في الأوراق وفي ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطيه ،  
ومحمود عطيه ، والدكتور أحمد محمد ابراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

( ٢٥٦ )

### الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٠ ق

إستئناف . " التقرير به . ميعاده " . " نظره والحكم فيه " . حكم .  
" تسييه . تسييه معيب " . محكمة الموضوع . " ملطتها في تقدير عذر  
المرض " .

المرض من الأضرار المبررة للتأخير في التقرير بالإستئناف في الميعاد القانوني .  
تقدير هذا العذر أمر موكل إلى محكمة الموضوع بشرط أن يكون تسييه سائنا .

تنقل الطاعن في حدود مدينة القاهرة خلال فترة مرضه لا يكفي وحده للتدليل على أنه كان  
في مكانه الانتقال منها إلى بلد آخر بعيد عنها كأسوان مقر المحكمة التي يجب التقرير  
بالإستئناف فيها .

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول إستئناف الطاعن فكلا  
للتقرير به بعد الميعاد ورد على دفاعه — القائل بأنه كان نزول مستشفى الروضة  
بالقاهرة في المدة من ٨ مايو سنة ١٩٦٩ حتى ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٩ محالا إليها من جهة  
عمله — بأنه ثبت للمحكمة أن الطاعن قدم مثل أمام الموثق بأمورية توثيق الزيتون لعمل  
توكيل خلال الفترة السابقة مما يقطع بكذب دعواه بمرضه خلالها ، وكان ما أورده  
الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن ولا يسبغ رفض المحكمة منه أجلا لإثبات  
عذره في التقرير بالإستئناف بعد الميعاد ، ذلك أن تنقل الطاعن في حدود  
مدينة القاهرة خلال فترة مرضه لا يكفي وحده للتدليل على أنه كان بمكانه



الانتقال منها إلى بلد آخر بعيد عنها هو أسوان وهو مقر المحكمة التي يجب التقرير بالإستئناف فيها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩ مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم أسوان محافظة أسوان : ( أولا ) تسببا في موت المجنى عليه على يوسف بأن كان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم تحرزهما ومخالفتهما اللوائح والقوانين بأن قاد كل منهما سيارته بحالة ينجم عنها الخطر فصدما المجنى عليه وحدثت به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . ( ثانيا ) تسببا بغير قصد ولا تعمد في إصابة المجنى عليهم حسين أحمد سعيد ومحمد كامل سرور وبدوى عبد اللطيف حسن وذلك بإهمالهما وعدم إحتياطهما ومخالفتهما للقرارات بأن قاد كل منهما سيارته بحالة ينجم عنها الخطر على الأشخاص والأموال . وطلبت عقابهما بالمواد ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ١ ، ٢ ، ٣ من قرار وزير الداخلية . ومحكمة أسوان الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيئات لكل منهما وذلك عن التهمتين المنسوبتين إليهما . فعارض المحكوم عليهما في هذا الحكم وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم النيابي المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه الثاني ( الطاعن ) هذا الحكم . ومحكمة أسوان الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بعدم قبول الإستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الإستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد شابته فساد في الاستدلال وقصور في التسييب ، ذلك بأن الطاعن عرض مذكره في التقرير بالإستئناف بعد الميعاد على المحكمة

الإستئنافية مؤسسا إياه على أنه كان نزيل مستشفى الروضة بالقاهرة في المدة في ١٩٦٩/٥/٨ حتى ١٩٦٩/٧/٢٤ وطلب أجلا لتقديم الدليل المؤيد لدفاعه ، إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع بما لا يسوغ به إطرأحه ، فأصبح بذلك مميبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه إنه بعد أن بين أن الطاعن علل تقريره بالإستئناف بعد الميعاد بأنه كان نزيل مستشفى الروضة بالقاهرة في المدة من ١٩٦٩/٥/٨ حتى ١٩٦٩/٧/٢٤ محالا إليها من جهة عمله ، قضى بعدم قبول الإستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ورد على دفاع الطاعن بما مفاده أنه ثبت للمحكمة أن الطاعن قد مثل أمام الموثق بأمورية توثيق الزيتون لعمل توكيل بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٧ مما يقطع بكذب دعواه من أنه كان مريضا بمستشفى الروضة ولم يغادرها خلال الفترة بين ١٩٦٩/٥/٨ ، ١٩٦٩/٧/٢٤ . وما أورده الحكم فيما تقدم لا يصلح ردا على دفاع الطاعن ولا يسبغ رفض المحكمة منحه أجلا لإثبات حذره في التقرير بالإستئناف بعد الميعاد ، ذلك أن تنقل الطاعن في حدود القاهرة خلال فترة مرضه لا يكفي وحده للتدليل على أنه كان بمكتبه الانتقال منها إلى بلد آخر بعيد عنها هو أسوان وهو مقر المحكمة التي يجب للتقرير بالإستئناف فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه والإحالة .

## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

بهاجة السيد المستشار / نصر الدين حسن هزام ، وحضرة السادة المحترمين :  
 سعد الدين حلية ، ومحمود كامل خليفة ، والدكتور أحمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد  
 حسين .

(٢٥٧)

### الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤ القضائية

(١، ب) قتل خطأ . جريمة . "أركانها" . رابطة السببية . خطأ .  
 حكم . "تسببه . تسبب معيب" .

(١) رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ . تطلبها إسناد النتيجة  
 إلى خطأ الجاني ومساوئته عنها . طالما كانت تتفق والسير العادي  
 للأمر .

(ب) خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكن  
 كافيا بذاته لإحداث النتيجة . مثال لتسبب معيب .

١ — تطلب رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ إسناد  
 النتيجة إلى خطأ الجاني ومساوئته عنها ، طالما كانت تتفق والسير العادي  
 للأمر .

٢ — من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ  
 الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . ولما كان الحكم المطعون فيه وإن  
 أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن إلا أنه أغفل كلية التصدي إلى موقف المجنى عليه  
 وكيفية سلوكه وإلى دفاع الطاعن الذي بناء على أن المجنى عليه اندفع بجأته تجاه  
 السيارة فاصطدم بها ، ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف



التي وقع فيها الحادث على تلافٍ إصابات المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفاءها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ سكت عن بحث كل ما تقدم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٨/٣/٦ بدائرة مركز إمبابة محافظة البحيرة (أولا) تسبب خطأ في موت عبد المجيد عثمان أبو زيد وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر ولم يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليه وحدثت إصاباته والتي أودت بحياته . ( ثانياً ) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ، ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ١/٢ من قرار وزير الداخلية . وادعى والد المجنى عليه مدنياً قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ( شركة النيل العامة لأنابيب غرب الدلتا ) بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة بندر البحيرة الجزئية قضت بحضوريا هملاً ، واد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمس جنيئات عن التهمتين بلا مصاريف جنائية وبالزام المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية بأن يدفعاً للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ومصارفات الدعوى المدنية ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة البحيرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد شابه قصور في التسبب ذلك بأن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين الخطأ والضرر لأن السبب المباشر في وقوع الحادث هو خطأ المجنى عليه

وحده الذي لم يراع خلو الطريق قبل عبوره واندفع بغاة نحو السيارة فلم يتمكن الطاعن من مفاداة الاصطدام به وقد تأيد دفاعه بشهادة شاهدي النفي ، إلا أن الحكم أقل الرد على هذا الدفاع الجوهرى دون أن يبين كيف كان فى إمكان الطاعن مفاداة الحادث فى تلك الظروف مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى فى قوله ” وحيث إن واقعة الاتهام تخلص فيما أثبتته محقق الشرطة بمحضه المؤرخ ١٩٦٨/٣/٦ من أنه أبلغ تليفونيا باصطدام سيارة أتوبيس بأحد المواطنين فانتقل إلى مكان الحادث وهو عبارة عن الطريق العام الموصل بين ناحية الخطاطبة والمناشى ناحية أبو طالب أمام شونة القمع وتبين أن السيارة تحمل رقم ١١٨ أتوبيس عام تبع شركة النبل العامة وهى مربع التحرير رمسيس وأن جثة المجنى عليه عثمان أبو زيد على مسافة خمسة أمتار من السيارة التى وجد أن قانونها الأمامى الأيمن مكسورا وبسؤال يوسف عبد المحسن عيسى قرر أن المجنى عليه كان يقوم بنقل الأتربة فى مكان الحادث عندما صدمته للسيارة قيادة المتهم الذى كان مسرعا فى قيادته ولم يطلق آلة التنبيه . وبسؤال أمين على أبو حسين قرر أن قائد السيارة كان يسير بسرعة شديدة ولم يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليه . وبسؤال المتهم أنكر ما نسب إليه وقرر أنه كان يسير بسرعة بطيئة وكان يستعمل آلة التنبيه وأن المجنى عليه هو الذى اندفع تجاه السيارة فاصطدم بها واستشهد بشاهدين هما محمد عبد الرحمن عثمان وإبراهيم محمد خليفة قررا أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة بطيئة واستعمل آلة التنبيه ” . وبعد أن أورد الحكم مؤدى التقرير الطبى الموقع على المجنى عليه خلص إلى مساءلة الطاعن بجريمة القتل الخطأ بقوله . ” وحيث إن التهمتين ثابتتين فى حق المتهم ثبوتا كافيا من أقوال الشاهدين يوسف عبد المحسن وأمين على حسين التى مجملها أنه كان يقود السيارة بسرعة شديدة ودون أن يستعمل آلة التنبيه وبحالة تعرض حياة الجمهور للخطر ولم يتخذ الحيطة الكافية فصدم المجنى عليه وحدث له به الإصابات التى أثبتتها التقرير الطبى والنقلى أودت بحياته ومن ثم تعين عقاب المتهم تطبيقا لمواد الاتهام ” . لما كان ذلك ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ

تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير المعادي للأمر ، وكان من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة .

ولما كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن إلا أنه أغفل كلية التصدي إلى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وإلى دفاع الطاعن — الذي بناء على أن المجنى عليه اندفع بفحشاء تجاه السيارة فاصطدم بها — ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفاءها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ سمكت من بحث كل ما تقدم ، فإنه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين ، سعد الدين عطيه ،  
وعمرود عطيه ، والدكتور أحمد محمد ابراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

(٢٥٨)

الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٤ القضائية

حكم . "نسبيه . تسبيب معيب" . إثبات . "اعتراف" .

لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال الطاعن اعترافا . شرط ذلك ؟

متى كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقواله ، فإنه لا يقدح  
في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال الطاعن اعترافا طالما أن المحكمة  
لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للإعتراف، وهو الإكتفاء به والحكم على الطاعن  
بغير سماع شهود .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنان وآخر بأنهم في يوم ٣١ يونيو سنة ١٩٦٨ بدائرة  
مركز طلماحافظة صوهاج : سرقوا المبلغ المبين وصفا بقيمة بالمحضر والمملوك لهيئة  
البريد وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على مسعد حياذ بنحيت وكيل مكتب بريد  
مبشطا بأن باغتوه أثناء مسيره ولكه أولهم بقبضة يده على فمه فسقط أرضا وتعطلت  
بذلك مقاومته بينما وقف المتهمان الثاني والثالث يرقبان لزميلهما الطريق شدا  
من أزره وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من سرقة المبلغ آنف الذكر وقد ترك  
الإكراه بالهجن عليه أثر الجروح الموصوفة بالتقرير الطبي . وطلبت من مستشار

الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ١/٣١٤ - ٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعى مسعد عياد بنحيت مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات صوهاج قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمادتين ١/٣٠٤ ، ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثالث ( أولا ) بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة عشر سنوات . ( ثانيا ) ببراءة المتهم الثالث مما أسند إليه . ( ثالثا ) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية وألزمت رافعها مصروفاتها . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

من حيث إنه وإن كان الطامن الثاني قد قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ومن ثم فإن الطعن المقدم منه يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطامن الأول يستوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطامن مع آخرين بجريمة سرقة بلا كراه جاء مشوبا بالخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه حول في إدانة الطامن على اعتراف المتهمين في حين أنه هو لم يعترف في أى مرحلة من مراحل التحقيق ، كما أن الحكم اعتبر قول الطامن بأنه كان موجودا بمكان الحادث اعترافا منه بارتكاب الجريمة ، وفي ذلك ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان بها الطامن وأورد على ثبوتها أدلة سائغة مستمدة من شهادة شهود الإثبات وأقوال المتهمين . لما كان ذلك ، فإنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد ذكر عند بيانه لواقعة الدعوى أنها ثابتة من أقوال

شهود الإثبات الذين ذكر أسماءهم واعتراف المتهمين إلا أنه عند تحصيله لأقوال المتهم الأول ( الطاعن الأول ) قال " وحيث إن الثابت من الأوراق إن المتهم الأول قرر أن المتهمين الثاني والثالث خرجا على المجنى عليه في الطريق ومع كل منهما عصا وضربه المتهم الثالث على ذراعه الأيمن فسقط على الأرض وانتزع منه المظروف الذي يحوي النقود وسلمه للمتهم الثاني وهربا " ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقواله ، فإنه لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال الطاعن إقرارا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للإقرار وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

---



## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين هزام ، وعضوية المادة المستشارين : سعد الدين عطيه ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

( ٢٥٩ )

الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) استئناف . " نطاق حق كل من النيابة العامة والمتهم في الاستئناف " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . " الحكم في الطعن " .

( ١ ) إطلاق المادة ١/٤٠٢ أ . ج المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ حق الاستئناف في الجرح لكل من المتهم والنيابة .

( ب ) يجب الخطأ القانوني بحكمة الموضوع من أن تقول كليهما في موضوع الاستئناف . وجوب أن يكون النقض مقرراً بالإحالة .

١ - تنص المادة ١/٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه " يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجرح . . . " ومفاد هذا النص هو إطلاق حق الاستئناف في الجرح لكل من المتهم والنيابة . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف المتهم استناداً إلى أن محكمة أول درجة قضت بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات يكون قد أخطأ طريقه إلى صحيح القانون بما يستوجب نقضه .

٢ - متى كان الثابت أن الخطأ القانوني الذي تردى فيه الحكم المطعون فيه و انتهى به إلى القضاء بعدم جواز الاستئناف قد حجب بحكمة الموضوع عن أن تقول

كلمتها في موضوع الاستئناف من حيث صحة إسناد لتهمة ماديا إلى المتهم وتحقيق ماله من دفاع ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

## الوقائع

التهمة النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم شبرا : ( أولا ) عرض أغذية معرضا إياها للتلوث بالقاذورات . ( ثانيا ) لم يحتفظ بوعاء لوضع مخلفات عمله بها . ( ثالثا ) لم يراع النظافة التامة في إعداد وصناعة الأغذية . وطلبت عقابه بالمواد ٧ و ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمواد ١ و ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ . ومحكمة شبرا الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسمائة قرش عن كل تهمة . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم جواز الاستئناف . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... .. بالنقض .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون بالخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه بمقولة إن محكمة أول درجة قضت بغرامة لاتزيد عن خمسة جنيهات إذ أنه طبقا للسادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أصبح حق النيابة العامة والمتهم مطلقا في استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنح .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الذي قضى بعدم جواز استئناف المتهم استنادا إلى أن محكمة أول درجة حكمت بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات، ولما كانت المادة ۱/۴۰۲ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۶۲ تنص على أنه "يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجرح .." ومفاد هذا النص هو إطلاق حق الاستئناف في الجرح لكل من المتهم والنيابة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ طريقه إلى صحيح القانون بما يستوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع استئناف المتهم من حيث صحة إسناد التهم ماديا إليه وتحقيق مآلديه من دفاع فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .



## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، وحضرة الحادة المنقاريين :  
 محمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين ، وطه الصديق  
 دقاة .

( ٢٦٠ )

### الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٠ القضائية

قتل عمد . سلاح . ارتباط . عقوبة . "تطبيقها" . إثبات . "اعتراف" .  
 "شهادة" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

تقدير توافر الارتباط بين الجرائم وفقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات . موضوعي . متى أقيم على  
 ما يصره . انتهاء الحكم إلى أن جرائم القتل العمد وإحراز السلاح وذخيره بدون ترخيص .  
 قد وقعت انقض واحد وأنها مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة . وتوقيع العقوبة المقررة لأشدها  
 وهي القتل عمداً . صحيح . مادام أنه أقيم على ما يحمله .

إن تقدير توافر شروط المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، أو عدم توافرها  
 أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، مادامت تقيم قضائها على ما يحمله قانونا .  
 وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من اعتراف المتهم  
 ومن أقوال الشهود أنه أطلق النار على المجني عليه من السلاح المضبوط معه وقت  
 الحادث وانتهت في منطق سليم إلى القول بأن الجرائم الثلاث المسندة إلى المطعون  
 ضده ، وهي القتل عمداً وإحراز السلاح وذخيره بدون ترخيص ، قد ارتكبت  
 لغرض واحد وأنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، الأمر الذي يوجب  
 اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وهي جريمة القتل  
 العمد ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٧/٦/٢٩ بدائرة مركز كفر الزيات محافظة الغربية : ( أولا ) قتل توفيق عبد الكاشف عمدا بأن أطلق عليه حيارا ناريا من سلاح ناري قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ( ثانيا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن ( بندقية خرطوش ) ( ثالثا ) أحرز ذخيرة ( طلقة ) مما تستعمل في السلاح الناري حالف الذكر والذي لم يرخص له في حيازته أو إحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للواد ١/٢٣٤ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ٢٦ / ٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق . فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات عن التهم الثلاث المستندة إليه ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه وقررت النيابة العامة الطعن في ذلك الحكم بطريق النقض .. ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرائم القتل العمد وإحراز سلاح ناري غير مششخن وذخيرة ( طلقة ) قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بعقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث إهمالا لحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات تأسيسا على أن هناك ارتباطا بين

جريمة القتل العمد وإحراز السلاح حالة كون كل منهما قد نشأ عن فعل مستقل من الآخر، مما كان يوجب على المحكمة أن تنزل بالمطعون ضده عقوبة مستقلة لجريمة القتل وأخرى لجريمة إحراز السلاح وذخيرته .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استغلصت من اعتراف المطعون ضده ومن أقوال الشهود أنه أطلق النار على المجنى عليه من السلاح المضبوط معه وقت الحادث وانهت في منطق سليم إلى القول بأن الجرائم الثلاث المسندة إلى المطعون ضده قد ارتكبت لغرض واحد وبأنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة، الأمر الذي يوجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وهي جريمة القتل العمد تطبيقاً لنص المادة ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان تقدير توافر شروط هذه المادة أو عدم توافرها أمراً يدخل في ساطة محكمة الموضوع مادامت تقيم قضائها على ما يحمله قانوننا وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، فإن للطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، ومضوية السادة المستشارين : محمود عطية  
والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد حسين ، وطه الصديق دقانة .

( ٢٦١ )

### الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٤ القضائية

حكم . " وصف الحكم " . إجراءات المحاكمة . معارضة . " ميعادها " .  
استئناف . " نظره والحكم فيه " . إعلان .

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . هي بحقيقة الواقع .  
تخلف المتهم عن حضور جلسات المحاكمة بنفسه أو بوكيل عنه . الحكم الصادر ضده في هذه  
الحالة يكون غيابيا

قابلية الحكم الابتدائي للغياب للاستئناف حتى تاريخ انقضاء الثلاثة أيام التالية لإعلانه كيما  
مقرر للمعارضة فيه . المادة ١/٤٠٦ إجراءات .

قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا ، رغم أن الحكم غيابي لم يعلن  
للمحكوم عليه . خطأ في القانون .

متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ،  
أن المحكوم عليه لم يحضر بنفسه أو بوكيل عنه أيًا من هذه الجلسات ، كما يبين  
من مطالعة الحكم الابتدائي أنه صدر أسبابه بأن " المتهم تخلف عن الحضور  
رغم تكليفه بذلك قانونا فيجوز الحكم في غيبته عملا بالمادة ٢٣٨ من قانون  
الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد صدر  
في حقيقة الأمر غيابيا ، وإن وصفت المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع .  
وإذا كان ذلك ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة  
الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم ، ومن ثم فإن الحكم المذكور بهذه

المثابة يبدأ ميعاد الاستئناف فيه من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة ، وهو الثلاثة أيام التالية لإعلانه ، وذلك إعمالاً لنص المادة ١/٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الحكم الابتدائي لم يعلن بعد للحكم عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف المحكوم عليه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ، يكون مخطئاً في القانون بما يعنيه ويستوجب نقضه .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٥/١/١٩٦٦ بدائرة قسم شبرا : تسبب خطأ في إصابة جلال الصاوي على بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ، وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ومخالفته القوانين بأن قاد السيارة بسرعة دون أن يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليه وأحدث إصابته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى مجلس الدفاع للوطني مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٣ ج و ٩٠٠ م على مهيل التعويض . ومحكمة شبرا الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ واعتبار المدعى بالحق المدني تاركاً لدعواه المدنية وألزمته مصروفاتها . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر الطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أصحاباً لطلعه ، فيتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلاً .  
وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه شكلاً للتقرير به بعد الميعاد قد أخطأ

في تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم الصادر من أول درجة هو في حقيقته حكم غيابي إذ لم يحضر المحكوم عليه أي جلسة من جلسات المحاكمة، ومن ثم فلا يبدأ ميعاد الطعن فيه بالاستئناف إلا من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فيه . ولما كان الثابت أن المحكوم عليه لم يعلن بهذا الحكم وإنما استأنفه مباشرة فإن استئنافه يكون مقبولا شكلا ويكون الحكم المطعون فيه قد جاء معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المحكوم عليه بأنه في يوم ١٥/١/١٩٦٦ بدائرة قسم شبرا تسبب خطأ في إصابة جلال الصاوي على بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله ومخالفته القوانين بأن قاد السيارة بسرعة دون أن يستعمل آلة للتنبيه فصدم المجنى عليه وأحدث إصابته وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بجلسة ١٩٦٨/١/٢٧ بحبس المحكوم عليه أسبوعين مع الشغل وكفالة ٣٠٠٠ قرش لوقف التنفيذ فاستأنف المحكوم عليه الحكم بتقرير مؤرخ ١٧/٥/١٩٦٩ ومحكمة الجنح المستأنفة قضت حضوريا بجلسة ١٩٦٩/١٠/٢١ بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد . لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المحكوم عليه لم يحضر بنفسه أو بوكيل عنه أيًا من هذه الجلسات ، كما يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه صدر أسبابه بأن المتهم تخلف عن الحضور رغم تكليفه بذلك قانونا فيجوز الحكم في غيبته عملا بالمادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد صدر في حقيقة الأمر غيابيا وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع ، إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في منطوق الحكم ، وهو بهذه المثابة يبدأ ميعاد الاستئناف فيه من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة وهو الثلاثة الأيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي ، وذلك إعمالا لنص المادة ١/٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ما تقدم، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الحكم الابتدائي لم يعلن بعد للمحكوم عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئناف المحكوم عليه شكلا للتقرير به بعد الميعاد يكون مخطئا في القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .



## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
وابراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرفاعى ، ومحمد على الأسبوطى .

( ٢٦٢ )

الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٤٠ ق

إثبات . "إثبات بوجه عام" . سلاح . ظروف مشددة . إجراءات المحاكمة .  
حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

خلو الأوراق المعروضة على محكمة الموضوع من صحيفة الحالة الجنائية . ومن الدليل  
على توافر الظرف المشدد فى حق المتهم بإحراز السلاح . معاقبة المتهم المذكور عن جريمته  
بمجردة من الظرف المشدد . صحيفة . ما دامت النيابة لم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على توافر  
ذلك انشروط .

ورقة الفيش والتشبيه . عدم قيامها مقام صحيفة الحالة الجنائية . ولا دليلا على نهائية  
الحكم الثابت بها .

مضى كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة ، أن صحيفة الحالة الجنائية  
للطعون ضده لم ترفق بها ، وبالتالي لم تكن تحت نظر المحكمة ، وأن المرفق بالمفردات  
هى ورقة الفيش والتشبيه التى لا تدل على أن الحكم الثابت بها صار نهائيا بحيث  
يعتد به فى إثبات توافر الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٣/٧ من القانون  
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولم تقدم النيابة  
ما يثبت ذلك أو تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، ومن ثم فإن ما انتهى  
إليه الحكم المطعون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الأوراق المطروحة  
أمام المحكمة ، يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون أو الثابت فى الأوراق ، ويكون  
الطعن بذلك على غير أساس متعينا ورفضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز القناطر الخيرية محافظة القليوبية : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مشحون " فرد خرطوش " . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف للواردين بتقرير الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت في الدعوى بحضور يا هملا بالمواد ١/١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق و ١٧ و ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وتغريمه خمسة جنيهات ومصادرة السلاح المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحراز سلاح نارى غير مشحون بغير ترخيص وقضى بمعاقبته بالحبس والغرامة قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه لم يعمل حكم الظرف المشدد المترن بهذه الجريمة والذي تدل عليه صحيفة الحالة الجنائية لانهم التي كانت تحت بصر المحكمة والثابت بها سبق الحكم عليه بالحبس لإخفاء مسروقات في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ في اللجنة رقم ١٢ جنح أحداث سنة ١٩٦٤ بنها ، مما لازمه أن تكون العقوبة الواجبة للتطبيق هي الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والتي لا يجوز التزول بها عن السجن ثلاث سنوات في استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات .

ومن حيث إن الثابت من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده لم ترقى حتى الآن ،

وبالتالى لم تكن تحت نظر المحكمة وأن المرفق بالمفردات هي ورقة الفيش والتشبيه  
والتي لا تدل على أن الحكم الثابت بها صار نهائيا بحيث يعتد به في إثبات توافر الظروف  
المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل  
بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ولم تقدم النيابة ما يثبت ذلك أو تطلب تأجيل  
نظر الدعوى لهذا الغرض . ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه  
من استبعاد الظروف المشدد بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحا  
لا مخالفة فيه للقانون أو الثابت في الأوراق ويكون الطعن على غير أساس  
متعيانا رفضه .

---



## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسهرطى ، ومحمد ماهر حسن .

( ٢٦٣ )

الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٤ القضائية

إستئناف . ” نظره والحكم فيه “ . محكمة استئنافية . ” نظرها الدعوى  
والحكم فيها “ .

على المحكمة الاستئنافية أن تتحقق من صحة تاريخ صدور الحكم المستأنف وتقول كلمتها في شأنه  
قبل البت في شكل الاستئناف من حيث الشكل ، ما دام ذلك التاريخ محل خلاف ، وإلا كان  
حكمها باطلا .

متى كانت ورقة الحكم الابتدائى قد دخلت من تاريخ صدوره ، وأنه وإن  
كان يبين من الإطلاع على المفردات المنضمة أنه أثبت في جدول ”رول“ قاضى  
محكمة أول درجة أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦٩ إلا أنه  
أثبت في تقرير الاستئناف أن الحكم المذكور صدر بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٩  
الأمر الذى كان يتعين معه على المحكمة أن تتحقق من صحة تاريخ صدور ذلك الحكم  
وتقول كلمتها في شأنه قبل البت في الاستئناف من حيث الشكل ما دام لذلك  
التاريخ أثره في قبول أو عدم قبول الاستئناف شكلا ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها  
يكون معيبا بما يبطله و يوجب نقضه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة عابدين محافظة القاهرة : ارتكب ما هو ممدون بعريضة اللجنة المباشرة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى المحنى عليه مدنيا قبل المتهم ، بالغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة عابدين الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للدعى بالحق المدنى ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ، فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في الإصدار وفي تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، تأمينا على أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦٩ في حين أن كافة أوراق الدعوى ودقتر حصر الأحكام تقطع بأنه صدر بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٩ مما ينبئ عليه قبول الاستئناف شكلا ، وإذ لم يفتن الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلا على أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦٩ وأن الطاعن لم يقرر بالاستئناف إلا بتاريخ ٢ يوايه سنة ١٩٦٩ . لما كان ذلك ، وكانت ورقة الحكم الابتدائي قد خلت من تاريخ صدوره وأنه وإن كان يبين من الإطلاع على المفردات المنضمة أنه أثبت في جدول " رول " قاضى محكمة

أول درجة أن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ١٢ يولية سنة ١٩٦٩ إلا أنه أثبت في تقرير الاستئناف أن الحكم المذكور صدر بتاريخ ٢٦ يولية سنة ١٩٦٩ ، الأصح الذي كان يتعين معه حل المحكمة أن تتحقق من صحة تاريخ صدور ذلك الحكم وتقول كلمتها في شأنه قبل البت في الاستئناف من حيث الشكل ما دام لذلك التاريخ أثره في قبول أو عدم قبول الاستئناف شكلا . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

---



## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المرادى ، وعضوية السادة المستشارين ، أنور خلف ،  
عبد إبراهيم الدهواني ، ومحمد ماهر محمد حسن ، وحسن المقرني .

( ٢٦٤ )

### الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤ القضائية

( ١ ) إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .

حضور محام عن المتهم في جلسة غير واجب قانونا ، إلا أنه إذا عهد إلى محام  
بالدفاع عنه تعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . عدم تقيد المحكمة بسماحه  
في حالة غيابه ما لم يثبت أن الغياب كان لعذر قهري . مثال .

( ب ، ج ) تبديد . جريمة . ” أركانها “ . ضرر . محكة الموضوع .  
” سلطتها في تقدير توافر أركان الجريمة “ . نقض . ” أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها “ .

( ب ) جريمة التبديد . مجرد احتمال حصول الضرر كاف لتوافرها .

( ج ) البحث في حصول الضرر من عدمه . أمر موضوعي .

١ — الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، إلا أنه  
متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان  
حاضرا ، فإذا لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد بسماحه ما لم يثبت أن غيابه كان  
لعذر قهري . ولما كانت التهمة التي دين الطاعن بها هي جنحة خيانة أمانة ،  
وكان الثابت بحضور الجلسة أن محاميا حضر مع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية  
وطلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي فأجيب إلى طلبه وفي الجلسة التالية حضر  
الطاعن وحده وطلب التأجيل لحضور محاميه ، وكانت المحكمة إذالتفتت عن هذا الطلب

قد دلت على أنها قدرت في حدود حلفها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها بأن تمنحه مهلة أخرى للمضور ، وأفادت أنها لم تعلمن إلى السبب الذي بنى عليه طلب التأجيل . ولما كان للطاعن لم يدع أن المحكمة منعت من إبداء دفاعه فإن الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

٢ — يكفي لتوافر جريمة التبيد احتمال حصول الضرر ، وتنفيذ الوصية لا يدل بذاته على انتفاء الضرر المرتب على تبديد سند الإيصاء لأنه هو المثبت لأحقية المدعية بالحق المدني لكامل تركه والدتها .

٣ — إن مسألة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني دعوها بالطريق المباشر أمام محكمة جناح قصر النيل الجزئية ضد الطاعن متهمه إياه بأنه في يوم أول مارس سنة ١٩٦٦ : بدد الأشياء والأموال المهيئة بالمحضر والملوكة لها والتي كانت قد سلمت إليه على سبيل الأمانة فاختمها لنفسه لإضرارها بها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها اعتباريا عملا بمادة الاتهام بجس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بإيقاف التنفيذ لإيقافا شاملا لجميع الآثار الجنائية وبإلزامه أن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج واحد ونحسين جزئيا على سبيل التعويض المؤقت مع إلزامه بالمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للمدعية وأضافت المصاريف الجنائية على طاق الخزنة العامة . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة خيانة الأمانة قد أخل بحقه في الدفاع ، وأخطأ في القانون وشابه القصور والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة لم تستجب إلى طلبه التأجيل لحضور المحامي الأصيل وفصلت في الدعوى دون أن تسمع فيها دفاعا ، هذا إلى عدم توافر قصد الاختلاس لأن المدعية بالحق المدني أقرت بجلسة المحاكمة أن تبديدا للنقولات لم يقع وأن الوصية نفذت طبقا لسند الإيصاء مما لازمه إنتفاء الضرر وبذا تكون الدعوى المدنية غير مقبولة وكذلك الدعوى الجنائية التي تحركت بالطريق المباشر بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، وإن لم يحضر فإن المحكمة لا تقيد بسماحه ما لم يثبت إن غيابه كان لعذر قهرى . لما كان ذلك ، وكانت التهمة التي دين الطاعن بها هي جنحة خيانة أمانة ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن محاميا حضر مع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لحضور المحامي الأصيل فأجيب إلى طلبه وفي الجلسة التالية حضر الطاعن وحده وطالب التأجيل لحضور محاميه ، وكانت المحكمة إذ التفتت عن هذا الطالب قد دلت على أنها قدرت في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى أن تخالف المحامي لم يكن لعذر قهرى يلزمها بأن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، وأفادت أنها لم تطعن إلى السبب الذي بنى عليه طلب التأجيل ، ولما كان الطاعن لم يدع أن المحكمة منعت من إبداء دفاعه ، فإن الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرمة خيانة الأمانة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وهي تجل في أن الطاعن بصفته وصيا على بنت أخته المدعية بالحق المدني قد تسلم بموجب قائمة جرد منقولات من بينها سند وصية مثبت لأحقيتها في كامل تركه



والدتها المتوفاه ، وأنه بالرغم من إنتهاء الوصاية ومطالبة المدعية بالحق المدني له  
 برد منقولاتها إليها وتسليمها سند الوصية فقد امتنع عن ذلك دون سبب مقبول  
 وحمد إلى إنكار المنقولات كلية كما لم يقدم سند الوصية على الرغم من تكليف  
 المحكمة له بذلك وتعهده أمامها أكثر من مرة بتقديمه ، فإن ما أثبتته الحكم  
 من ذلك تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة خيانة الأمانة . لما كان  
 ذلك ، وكان ما يدعيه الطاعن من أن سند الوصية مودع بملف التركة بمحكمة  
 القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية محدود بأن المحكمة قد أتاحته له فرصة  
 سحبه وتقديمه أو تقديم ما يدل على طلب سحبه بعد أن تعهد لها بذلك أكثر  
 من مرة إلا أنه ظل على موقفه طوال مراحل المحاكمة مما يقطع بعدم جدية  
 دفاعه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المدعية بالحق  
 المدني قد أصابها ضرر نجم عن جريمة خيانة الأمانة المسندة للطاعن ، وكان  
 تنفيذ الوصية لا يدل بذاته على إنتفاء الضرر المترتب على تبديد سند الإيصاء لأنه  
 هو المثبت لأحقية المدعية بالحق المدني لكامل تركة والدتها . وكان يكفي  
 لتوافر جريمة التبديد احتمال حصول الضرر ، كما أن مسألة البحث في حصوله  
 من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع ولا يدخل حكمة في ذلك  
 تحت رقابة محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس  
 متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار محمود العمراوى ، وعضوية المادة المستشارين : أنور أحمد خلف ،  
وابراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرقاصى ، ومحمد ماهر حسن .

( ٢٦٥ )

### الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٤ القضائية

دعوى جنائية . "تحويلها" . دفع . "الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية" .  
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .  
تبغ . تهريب جمركى .

التفويض الصادر من وزير الخزانة برفع الدعوى واتخاذ الإجراءات فى جرائم تهريب التبغ قاصر  
على من يملكونه ومن بينهم مدير جمرك القاهرة فى دائرة اختصاصه . ليس للأخير أن ينبغ فيه  
فى تقديم الطلب . المادة ١ من قرار وزير الخزانة رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٤ من القانون  
رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

إن التفويض برفع الدعوى واتخاذ الإجراءات فى جرائم تهريب التبغ  
المنصوص عليه فى المادة الأولى من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر  
من وزير الخزانة استنادا إلى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ —  
قاصر على من يملكونه ومن بينهم مدير جمرك القاهرة — فى دائرة اختصاصه —  
وليس للأخير أن ينبغ فيه فى تقديم الطلب . ولما كان يبين من الإطلاع  
على محضر جلسة المحكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة أثار فيها  
الدفع بعدم قبول الدعوى لأن من طلب إقامتها هو وكيل جمرك القاهرة وهو غير  
مختص بإصدار الطلب ، وكان يبين من مطالعة أصل الطلب الصادر من مصلحة  
الجمارك أنه لا يحمل توقيعا لمصدره تحت عبارة "مدير جمرك القاهرة" المطبوعة  
ولمّا إلى جوار تلك العبارة توقيع غير مقروء ، وكان الحكم قد دان الطاعن

دون أن يفي بتحقيق ما أثاره من منازعة في إمام وصفة مصدر الطلب واقتصر على القول "بأنه صدر من مدير جمرات القاهرة رغم ظروف التوقيع وغموضه ومنازعة الطاعن فيها" مما يعد في خصوص الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا ومؤثرا في مصيرها ، إذ ينبغي على محته أو عدم صحته قبول أو عدم قبول الدعوى الجائية ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصره لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه على سبيل القطع واليقين ، أما وهي لم تفعل مكتفية بالعبارة القاصرة السالف الإشارة إليها ، فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما يتعين معه نقضه والإحالة .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة للطاعن بأنه في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز تلا: زرع دخانا بالمساحة المهيئة بالمحضر على وجه يخالف القانون . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢/١ و ٣ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٠٥٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة تلا الجزئية قضت بحضور يا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ مع إلزامه بأن يدفع للسيد وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك مبلغ ٢٠٥٠ ج ومصرفات الدعوى المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتاب الحمامة والمصادرة . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم مع إلزام المستأنف بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة زراعة دخان على وجه يخالف القانون ، قد شابه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى ، استنادا إلى أن مصدر الطلب برفع الدعوى الجنائية ليس مدير جمر ك القاهرة المختص وإنما وكيل الجمر ك السيد إسماعيل شلبي هو الذي وقع على الخطاب إلا أن المحكمة اقتصرت في الرد على هذا الدفع بأن الواضح من الإذن أنه موقع من مدير الجمر ك دون أن تتحقق من اسم موقعه وصفته مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة أثار فيها الدفع بعدم قبول الدعوى لأن من طلب إقامتها هو وكيل جمر ك القاهرة وهو غير مختص بإصدار الطلب ، ورد الحكم على ذلك الدفع في قوله ” بأن الدفع قائم على غير أساس إذ الثابت من الاطلاع على كتاب مصلحة الجمارك المتضمن طلب رفع الدعوى أنه صدر من مدير جمر ك القاهرة . ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم القبول “ . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه ” لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينوبه “ ونصت المادة الأولى من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر من وزير الخزانة بتفويض بعض الاختصاصات على أنه ” يفوض وكيل وزارة الخزانة لشؤون الجمارك والمدير العام للجمارك ووكيل المدير العام للمصلحة وكذلك المديرون بها ومدير إدارة القضايا ومديرو الجمارك ومراقب جمر ك أسوان كل في الإذن برفع الدعوى واتخاذ الإجراءات في جرائم تهريب التبغ المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ “ . ولما كان التفويض برفع الدعوى قاصر على من يملكه وهو مدير جمر ك القاهرة — في دائرة اختصاصه — وليس للأخير أن ينب فيه في تقديم الطلب . وكان الطاعن ينازع في صفة مصدر الطلب . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على أصل الطلب الصادر من مصلحة الجمارك والمرفق بالمقررات المضمومة ،

أنه لا يحمل توقيع المصدر تحت عبارة "مدير جمر ك القاهرة" المطبوعة وإنما إلى جوار تلك العبارة توقيع غير مقروء . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن دون أن يفي بتحقيق ما أناره من منازعة في اسم وصفة مصدر الطلب واقتصر على القول " بأنه صدر من مدير جمر ك القاهرة رغم ظروف التوقيع وغموضه ومنازعة الطاعن فيها " مما يعد معه في خصوص الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً ومؤثراً في مجريها إذ يبنى على صحته أو عدم صحته قبول أو عدم قبول الدعوى الجنائية . مما كان يقتضى من المحكمة أن تخصصه لتففى على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه على سبيل القطع واليقين ، أما وهى لم تفعل مكنتية بالعبارة الفاصلة المشار إليها فيما تقدم فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المبراي ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ، وإبراهيم الديوانى ، ومصطفى الأسيوطى ، ومحمد ماهر حسن .

(٢٦٦)

### الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤ القضائية

(١) حكم . "تسببه . تسبب معيب" . إثبات . "إثبات بوجه هام" . قتل خطأ . إصابة خطأ .

اقتصر الحكم على بيان واقعة الدعوى دون إرادته لأدلة ثبوت الواقعة بمناصرها القانونية ومضمون كل دليل ، يجعله قاصرا . أساس ذلك : المادة ٣١٠ إجراءات .

(ب) طعن . "معياده" . "تقرير الطعن" . دعوى مدنية . دعوى جنائية . حكم . "الطعن في الحكم" . "تسببه . تسبب معيب" . إثبات . "إثبات بوجه هام" . نقض . "حالات الطعن" . "الخطأ في تطبيق القانون وتأويله" .

الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية ، في المواد الجنائية والمدنية ، منوط بالخصوم أتهمهم . توافر العذر القهرى المانع من الطعن . عدم جواز محاسبة الطامع على التأخر في رفع الطعن بقالة إمكانية توكيل غيره في رفع الطعن .

عدم بحث الحكم لمرض المدعى المدنى لبيان ما إذا كان يترتب عليه عند ثبوت تأخره في رفع الاستئناف بحجة استطاعته توكيل محام . خطأ في تأويل القانون .

١ - متى كان يبين من مراجعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر على بيان واقعة الدعوى دون أن يورد أدلة لثبوت على هذه الواقعة ومضمون كل دليل منها ، فإنه يكون قاصرا ، ذلك بأن قانون الإجراءات



الجنائية أوجب في المادة ٣١٠ منه في كل حكم بالإدانة أن يشتمل — فضلا — على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة . حتى يتضح وجه استدلاله بها وصلاحة ماخذها ، تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم ، وإلا كان الحكم قاصرا . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين وجه استدلاله على ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية والتفت كلية عن إيراد الأدلة التي تساند إليها في قضائه بالإدانة وبيان فحواها ، فإنه يكون قاصرا بما يستوجب نقضه .

٢ — إن الطعن في المواد الجنائية منوط بالخصوم أنفسهم ، ومن ثم فإذا كان الطاعن قد منعه مذر قهري عن أن يطعن في الحكم ، فإن ميعاد الطعن يمتد حتى يزول العذر ، ولا يصح في هذه الحالة محاسبته على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن ، لأن الطعن بواسطة وكيل ، هو حق خوله القانون له ، فلا يصح أن يؤخذ عليه إذا رأى عدم استماله ، والتقرير به بشخصه ، وإذا كان للظاهر من الحكم أنه لم يعرض لمرض المدعى بالحقوق المدنية لاستجلاء ما إذا كان مذكرا كافيا أو غير كاف لتبرير تأخيره عن رفع الاستئناف ، تأسيسا على أنه كان في استطاعته أن يوكل محاميا عنه لرفعه في الميعاد ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة للطاعن مع آخر بأنها في ليلة ٢٥ مارس سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز ميت غمر محافظة الدقهلية : ( أولا ) : تسببا خطأ في موت علي محمود درويش وكان ذلك بإهمالهما وعدم مراعاتهما للقوانين واللوائح بأن قاد أولهما السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الأشخاص فاصطدم بالسيارة التي كان يقف بها المتهم الثاني بالطريق دون أن يضيء النور الخلفي لها ، فتسبب من ذلك إصابة المجنى عليه سالف الذكر بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته ( ثانيا ) : تسببا خطأ في إصابة

كل من محمد إبراهيم الشناوى وقطاب حسن إبراهيم وابنه المرمى أحمد وكان ذلك بإهمالهما وعدم مراعاتهما للقوانين واللائح بأن قاد أولهما سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الأشخاص فاصطدم بالسيارة التي كان يقف بها المتهم الثانى بالطريق دون أن يضىء النور الخلفى لها فتسبب عن ذلك إصابة الجنى عليه سالف الذكر بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي (ثالثا) أيضا : قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر. (رابعا) أيضا : لم يتبع تعليمات المرور بأن سير سيارة في مستوفية لشروط الأمن . وطلبت عقابهما بالمواد ١/٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٥ . وادعى كل من نظيره عهد الغنى المصرى "والدة الجنى عليه" وحكت محمد الخولى "زوجته" والصيد محمد أحمد درويش "شقيق الجنى عليه" مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى محمد إبراهيم الشناوى "الطاعن" مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت وقطب حسن إبراهيم بمبلغ ٣٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة مركز ميت غمر الجزئية قضت فى الدعوى حضوريا اعتباريا للأول وحضوريا للثانى هملا بمواد الاتهام (أولا) : بحبس المتهم الأول سنتين مع الشغل وكفالة عشرة جنيات لوقف التنفيذ وبحبس المتهم الثانى ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيات لوقف التنفيذ لما هو منسوب إليهما . (ثانيا) : بإلزام المتهمين بأن يدفعوا لوالد وزوجة وشقيق المرحوم على محمد درويش مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ولمحمد إبراهيم الشناوى مبلغ خمسين جنيا على سبيل التعويض وقطب حسن إبراهيم مبلغ عشرة جنيات على سبيل التعويض ، فضلا عن المصاريف المدنية المناسبة وجنيتين مقابل أتعاب المحاماه وشملت الحكم بالنسبة لورثة على محمد درويش بالنفاذ المعجل ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف كل من المتهمين والمدعين بالحق المدنى الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت فى الدعوى حضوريا (أولا) : بعدم قبول استئناف كل من المدعين بالحق المدنى شكلا للتقرير به بعد الميعاد مع إلزام كل منهما بمصاريفه . (ثانيا) : قبول استئناف المتهمين شكلا وفى الموضوع — بالنسبة إلى المتهم الأول بتعديل الحكم والاكتفاء بحبس المتهم ستة واحدة مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك ، وبالنسبة لاتهم الثانى بتأييد الحكم المستأنف مع وقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن وكيل المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من المحكوم عليه هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دانه بجريمتي القتل والإصابة الخطأ — قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه اقتصر على بيان واقعة الدعوى دون أن يعن بإيراد مضمون الأدلة التي استند إليها في ثبوت الجريمة قبله مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر على بيان واقعة الدعوى التي حصلها بقوله ” حيث إن الواقعة على ما تبين للحكمة تحصل في أنه لدى إيقاف المتهم الثاني لسيارته النقل بالطريق الزراعي الممتد بين بنها وميت غمر ليلادون أن يضيء مصابيحها الخلفية أو ينتحى بها بعيداً عن الجزء المسفلت من الطريق قدمت سيارة المتهم الأول ( الطاعن ) بسرعة فائقة — ورغم ظهور سيارة أمامها في الاتجاه المضاد تتبادل معها الإضاءة لم يخفف من سرعتها حتى إذا ما فوجيء بوقوف سيارة المتهم الثاني أمامه لم يستطع تفادي الاصطدام بها أو إيقاف سيارته بعيداً عنها فاصطدم بها من الخلف ، وترتب على ذلك وفاة علي محمد درويش متأثراً بالإصابات التي حدثت له وإصابة كل من المتهم الأول ومحمد إبراهيم الشناوي وقطب حسن إبراهيم وأمين مرسى الزويني بالإصابات المبينة بالتقارير الطبية المرفقة ، ثم خلاص إلى إدانة الطاعن وزميله بقوله ” وحيث إن خطأ المتهمين ثابت في حقهما على النحو السابق بياحه ، وقد ساهم كل من المتهمين بخطئه هذا في وقوع الحادث فإنه يتعين إداتهما في التهمة الأولى ” دون أن يورد أدلة الثبوت على هذه الواقعة ومضمون كل دليل منها فإنه يكون قاصراً ، ذلك بأن قانون الإجراءات الجنائية أوجب في المادة ۳۱۰ منه في كل حكم بالإدانة أن يشتمل — فضلاً على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة — بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه



استدلاله بها وسلامة مأخذها ، تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان الحكم قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين وجه استدلاله على ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية والتفت كلية عن إيراد الأدلة التي تساند إليها في قضائه بالإدانة وبيان فحواها ، فإنه يكون قاصرا بما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر عبد الرؤوف عيد وحبه الذي لم يقرر بالطعن لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

وحيث إن حاصل ما يراه محمد إبراهيم الشناوي - المدعى الثاني بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المقدم منه شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، قد خالف القانون ، ذلك بأنه لم يعرض للشهادة المرضية التي قدمها لإثبات عذره في عدم التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني مكتفيا بالقول بأنه كان في استطاعته توكيل غيره للتقرير به بما يعنيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة ١٩٦٨/١٢/٣١ أن الطاعن قدم شهادة مرضية وتقرير علاج من مستشفى الجمهورية يدلان على أنه كان مريضا حتى تاريخ تقديم الشهادة . وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لعذر المرض هذا وبرر قضائه بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد بقوله " وتلفت المحكمة عما قالاه من وجود عذر ليهما منعهما من التقرير بالاستئناف في الميعاد إذ كان في استطاعتهما توكيل محام للتقرير بالاستئناف نيابة عنهما في الميعاد " . لما كان ذلك ، وكان للطعن في المواد الجنائية منوط بالخصوم أنفسهم فإذا كان الطاعن قد منعه عذر قهري عن أن يطعن في الحكم فإن ميعاد الطعن يمتد حتى يزول العذر ، ولا يصح في هذه الحالة محاسبته على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن لأن الطعن بواسطة وكيل

هو حق خوله القانون له فلا يصح أن يؤخذ عليه إذا رأى عدم استعماله والتقارير به  
بشخصه، وإذن فإذا كان الظاهر من الحكم أنه لم يعرض لمرض المدعى بالحقوق المدنية  
لاستجلاء ما إذا كان عذرا كافيا أو غير كاف لتبرير تأخيره عن رفع الاستئناف  
بناء على أنه كان في استطاعته أن يوكل محاميا عنه لرفعه في الميعاد . فإنه يكون  
قد أخطأ في تأويل القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة للمدعى المدني الطاعن  
والإحالة . لما كان ما تقدم، فإن الحكيم المطعون فيهما يكونان معيين بما  
يستوجب نقضهما والإحالة وإلزام الطاعن الأول المصروفات المدنية .

---

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمراري ، وعضوية المادة المستشارين ، أنور خلف  
ومحمد السيد الرفاعي ، ومحمد ماهر حنين ، وحسن المغربي .

(٢٦٧)

### الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤ القضائية

إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .  
إجراءات المحاكمة . تسول .

كفاية الشك في صحة إسناد التهمة سنداً لاتضاء بالبراعة . متى أحاط الحكم بالدعوى  
من بصر وبصيرة . مثال على عدم الاطمئنان إلى ما جاء بإفادة الملبأ تتضمنها وجود مكان واحد  
خال به في عدد من القضايا نظرت في جلسة واحدة .

القول بوجوب التحقق من وجود مكان خال بالملبأ عند الشك في الإفادة الصادرة منه .  
وبعدم صحة الحكم بالبراءة إستناداً إلى دليل مقدم في دعوى أخرى . غير سليم .

متى كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ،  
أنه قضى براءة المطعون ضده من تهمة التسول المستندة إليه تأسيساً على القول  
" إن المحكمة لا تطعن إلى ما جاء بإفادة ملبأ المعجزة خاصة وأنها تتضمن وجود  
مكان واحد في جميع القضايا التي نظرتها المحكمة بجلسته اليوم " وكان يمكن  
في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له  
بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطعن إليه في تقدير الدليل ، ما دام  
الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة . وإذا كان ذلك ،  
وكان الحكم المطعون فيه قد بني قضاءه على عدم الاطمئنان إلى إفادة الملبأ  
لأسباب المار ذكرها وهي أسباب سائغة في العقل والمنطق ومن شأنها أن تؤدي  
إلى ما رتبته الحكم عليها ، لأنها تدل على عدم جدية ما تضمنته الإفادة وعدم دقة



مهرها في تقصى حقيقة ما تضمنته ، ومن ثم فإن قول النيابة أنه كان على المحكمة أن تتأكد من وجود مكان خال بالملجأ — إن هي ساورها شك في الإفادة المقدمة في الدعوى — لا أن تقضى بالبراءة إستنادا إلى دليل مقدم في دعوى أخرى ، يكون على غير أساس ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما يتعين معه رفض الطعن .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية : وجد متسولا بالطريق العام بمدينة طنطا التي نظمت لها ملاجيء وكان التحاقه بها ممكنا حالة كونه غير صحيح الهيئة ويتجاوز الخامسة عشرة من عمره . وطابت عقابه بالمواد ٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٢ بتحريم التسول . ومحكمة طنطا المستعجلة الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بملا جيء واد الاتهام ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة التسول حالة كونه غير صحيح الهيئة وكان التحاقه بالملاجأ ممكنا قد شابته قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاءه على عدم الاطمئنان إلى وجود مكان خال بالملاجأ إذ تضمنت إفادة ملجأ المعجزة وجود مكان واحد خال في جميع القضايا التي نظرتها المحكمة في الجلسة التي صدر فيها الحكم ، في حين كان على المحكمة أن تتأكد من وجود هذا المكان — إن هي ساورها الشك — لا أن تقضى بالبراءة إستنادا إلى دليل مقدم في دعوى أخرى .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة التسول المصنعة إليه تأسيساً على القول " إن المحكمة لا تطعن إلى ما جاء بإفادة ملجأ العجزة بطنطاً خاصة وأنها تتضمن وجود مكان واحد في جميع القضايا التي نظرتها المحكمة بجلسة اليوم " . لما كان ذلك وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطعن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بهر وبصيرة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على عدم الاطمئنان لإفادة الملجأ للأسباب المار ذكرها وهي أسباب سائغة في العقل والمنطق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها لأنها تدل على عدم جدية ما تضمنته الإفادة وعدم دقة محررها في تفصي حقيقة ما تضمنته . فمن ثم يكون ما أثير في الطعن على غير أساس لأنه لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما يتعين معه رفض الطعن موضوعاً .

---

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العمراري ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
ومهد السيد الرقاعي ، ومصطفى الأسبوطي ، وحنان المغربي .

( ٢٦٨ )

### الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٠ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" . جريمة .  
"أركانها" .

على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة إخفاء أشياء مسروقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال  
المسروق ما يوفر عليه بالسرقه . مثال لتسبب معيب .

من المقرر أنه يجب اعلامه الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة  
من سرقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ما يوفر عليه بالسرقه .  
ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في إدانة  
الطاعن بقوله : " إن التهمة ثابتة قبل المتهم من ضبط الخروف في منزله وتوافر  
ركن العلم لديه بأنه متحصل من جريمة سرقة " . وكان ما أورده الحكم قاصر  
البيان في استظهار ركن العلم ، ومن ثم يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

### الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بمركز منيا القمح  
محافظة الشرقية : أخفى الخروف المبين وصفا وقيمة بالمحضر والمملوك لأحمد  
الشنوي حماد مع علمه بسرقة وطلبت عقابه بالسادة ٤ مكر من قانون العقوبات .  
ومحكمة منيا القمح الجزئية قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم



شهرامع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش اوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطامن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إخفاء أشياء مسروقة قد شابه قصور في التسييب ذلك بأن أغفل التدليل على ركن العلم .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في إدانة الطامن بقوله ” إن التهمة نابتة قبل المتهم من ضبط الخروف في منزله وتوافر ركن العلم لديه بأنه متحصل من جرمة سرقة ” . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جرمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ما يوفر عليه بالسرقه وكان ما أورده الحكم قاصر البيان في استظهار ركن العلم هذا ومن ثم يكون معينا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،  
ومحمود عطيفة ، والدكتور محمد محمد حسنين ، وطه الصديق دقانة .

( ٢٦٩ )

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) تموين . خبز . مسئولية جنائية . " المسئولية المفترضة " .  
إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم . " تسببه . تسبب  
غير معيب " .

( ١ ) قيام مسئولية صاحب المحل في جرائم التموين . رهن بثبوت ملكية  
هذا المحل .

( ب ) مسئولية صاحب المحل ومديره . عن الجرائم التموينية . فرضية .  
التراض القانون إقرار صاحب المحل عليه . وتوقع الجريمة  
التموينية باسمه وحسابه .

( ج ، د ) حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . استثناء . " نظره  
والحكم فيه " . عقوبة . " تطبيقها " . محكمة الموضوع .  
" ملطتها في تقدير العقوبة " .

( ج ) كفاية أخذ الحكم بمواد الاتهام . متى كان من بينها مادة العقاب .  
ولو تضمنت تلك المواد مادة غير عقابية . تأييد ذلك الحكم  
في الاستئناف لأسبابه . صحيح .

( د ) تقدير العقوبة . موضوعي . دون التزام ببيان هذا التقدير .

( ۵ ) طعن . "المصلحة في الطعن" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیب" .  
مقوبة . "تطبيقها" . مصادرة .

مدم قبول طعن ليس لرافعه مصلحة فيه .

النس من المتهم بدم القضاء بالمصادرة . غير مقبول .

( و ) اثبات . "اثبات بوجه عام" . "بالكتابة" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر  
معیب" . تموين .

تقرير المحكمة لأسباب سائنة . أن عقد الإيجار المقدم من المتهم اصطنع لخدمة  
الدموى . صحيح .

۱ — يكفي في قيام مسئولية صاحب المحل في جرائم التموين ، طبقا للمرسوم  
بقانون رقم ۹۵ لسنة ۱۹۴۵ ، أن تثبت ملكيته له .

۲ — مؤدى نصوص المواد ۵۶ و ۵۸ من المرسوم بقانون رقم ۹۵ لسنة ۱۹۴۵  
في شئون التموين والقوانين المعدلة له والفقرة الأخيرة من المادة ۳۷ من القرار  
الوزارى رقم ۹۰ لسنة ۱۹۵۷ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة  
بالقرار ۱۰۹ لسنة ۱۹۵۹ ، أن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره  
مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة ، متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم  
المنصوص عليها في القانون ، ومسئوليته فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ،  
ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه .

۳ — متى كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأصابعه بالحكم المطعون فيه ، قد أثبت  
مواد القانون التي دان الطاعن بها ومن بينها مادة العقاب ، وصرح بأنه أخذ بها  
وطبقها ، فإن ذلك حسبه لتحقيق مراد الشارع في المادة ۳۱۰ من قانون الإجراءات  
الجنائية من الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، ولو كانت مواد الاتهام  
التي بينها في صدره وأحال إليها في أصابعه قد شملت كذلك غير ما طبقه من  
مواد العقاب .



٤ — إن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

٥ — لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم ، إلا ما كان للطاعن مصلحة فيه باعتبار أن المصلحة مناط الطعن ، بحيث تنقضي ، لا يكون الطعن مقبولا . وإذ كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم القضاء بمصادرة الخبز يكون على غير سند .

٦ — متى كان الحكم لم يعول على عقد الإيجار المقدم من الطاعن استنادا إلى أن هذا العقد ، وإن أعطى تاريخا سابقا على واقعة الضبط ، إلا أنه لم يثبت تاريخه رسميا إلا بعد تلك الواقعة ، كما لم يقرر المتهم الأول وهو ابن الطاعن عند سؤاله عقب التفتيش ، أن والده قام بتأجير الخبز للاثم الثاني — الخراط — وانتهى الحكم بذلك إلى أن هذا العقد اصطنع لخدمة الطاعن ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويؤدي إلى ما رتبته عليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — .. ٢ — .. ٣ — .. بأنهم في يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز ديرمواس محافظة المنيا : أنتجا خبزا بلديا ناقصا عن الوزن المقرر على النحو المبين بالمحضر . وطالبت عقابهم بالمواد ٢٤ ، ٢٨ / ١ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ سنة ١٩٥٧ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة ديرمواس الجزئية قضت عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للاثم الأول ومواد الاتهام بالنسبة للاثمين الثاني والثالث ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه وحضوريا للاثم الثاني بحبس ستة شهور مع الشغل وغرامة ١٠٠ ج وكفالة ٥ ج وحضوريا للاثم الثالث بحبس سنة الشغل وتغريمه ٣٠٠ ج وكفالة ٢٠ ج لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهمان الثاني والثالث هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية —

قضت فيايبا للاثم الأول وحضوريا للثم الثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض استئناف الأول وبتأييد الحكم المستأنف وتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للثم الثاني فيما قضى بعقوبة الغرامة والاكتفاء بتفريجه مائة جنيه وبتأييده فيما عدا ذلك بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. مانح .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بصفته صاحب مخبز بجرime إنتاج خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قد أخطأ في تطبيق القانون وهما به البطلان والفساد في الاستدلال وانطوى على القصور في التسبيب ، ذلك أن دفاع الطاعن قام على أنه أجر المخبز إلى أحد المتهمين الآخرين — الخراط — بموجب عقد إيجار مؤرخ ۱۹۶۷/۹/۱ مما تنفى معه مسئوليته ، وأطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع بما لا يسبغ أطراحه ، فضلا عن أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بمواد الاتهام ومن بينها الفقرة الثانية من المادة ۲۴ من قرار وزير التموين رقم ۹ لسنة ۱۹۵۷ في حين أن هذه الفقرة لا تنطبق على واقعة الدعوى ، كما أن الحكم المطعون فيه قضى بتعديل الغرامة المقضى بها على الطاعن ابتداءيا دون أن يورد في مدوناته أسبابا لذلك ، ولم يقض الحكم بمصادرة المخبز موضوع الجريمة مع وجوب ذلك قانونا ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالمة الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، ثم أطرح دفاع الطاعن في مختلف وجوهه سنداً إلى صحيح القانون ، ولم يعول الحكم على عقد الإيجار المقدم من الطاعن استناداً إلى أن هذا العقد وإن أعطى تاريخاً سابقاً على واقعة الضبط إلا أنه لم يثبت تاريخه رسمياً إلا بعد تلك الواقعة ، كما لم يقرر المتهم الأول وهو ابن الطاعن عند سؤاله عقب التفتيش أن والده قام بتأجير المخبز للثم الثاني — الخراط — وانهى الحكم بذلك إلى أن هذا العقد اصطنع لحسنة الطاعن ، وهي قرائن سائغة تؤدي

إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يكفي في قيام مسئولية صاحب المحل في جرائم التزوير طبقا للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن تثبت ملكيته له ، وكان مؤدى نصوص المواد ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التزوير والقوانين المعدلة له والفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ أن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ، ومسئوليته فرضية تقسوم على إقتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من سائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سائفاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق ، وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع ، مما يضحى معه هذا الوجه من النعي مجرد جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى لا يقبل إنثاره لدى محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا الوجه من النعي غير مفيد . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت مواد القانون التي دان الطاعن بها ومن بينها مادة العقاب وصرح بأنه أخذ بها وطبقها ، فإن ذلك حصيه لتحقيق مراد الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، ولو كانت مواد الإتهام التي بينها في صدره وأحال إليها في أسبابه قد شملت كذلك غير ما طبقه من مواد العقاب ، ومن ثم يكون هذا الوجه من النعي في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً مما يدخل في ساطة محكمة الموضوع بغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعته إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، وكان لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان للطاعن مصلحة فيه باعتبار أن المصلحة مناط الطعن بحيث تنفى لا يكون الطعن مقبولا ، ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه من عدم القضاء بمصادرة الخبز ، يكون على غير مند . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين عطية ، ومحمود كامل مطبقه ، والدكتور محمد عبد حنين ، وطله الصديق  
دقاة .

( ٢٧٠ )

الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٤ القضائية

تزوير . " تزوير المحررات الرسمية " . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي .  
حكم . " تسببه . تسبب معيب " .

الفصل الجنائي في جريمة التزوير . شروط توافره ؟

مجرد توقيع المتهم كشاهد على توكيل مزور . لا يقطع بعلمه بحقيقة شخصية المتهم صاحبة هذا  
التوكيل . إهماله تحري الخقيقة قبل التوقيع مهما بلغت درجته . لا يتحقق به ركن العلم .

يجب لتوافر الفصل الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة  
الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة ، فإذا كان دلم المتهم  
بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته  
لا يتحقق به هذا الركن . ولما كان الحكم قد خلا مما يبرر اقتناعه بأن الطاعن اتفق  
مع المتهم الأصلية على التزوير وبالتالي على ما يدل على علمه بتزوير المحرر، ذلك بأن  
ما أورده لا يؤدي إلى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهم صاحبة التوكيل ولا هو كاف للرد  
على دفاع الطاعن في هذه الخصوصية من أنه كان حسن النية حين صادق  
على شخصيتها إذ أن مجرد توقيعه على التوكيل لا يقطع بعلمه بالحقيقة وإهماله تحريها  
قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم . ومن ثم يكون الحكم  
المطعون فيه قد تعيب بالتقصير في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب  
نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في المدة من ١٩٦٣/٦/٨ حتى ١٩٦٣/٩/٢٣ بدائرة قسم المنشية محافظة الإسكندرية : اشتركا مع آخرين سبق الحكم عليهم بطريق الاتفاق فيما بينهم والمساعدة مع موظف مهمومي حسن النية هو السيد/فؤاد عبد المسيح جرجس الموثق بمكتب الشهر العقاري بالإسكندرية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو محضر تصديق على توقيعات التوكيل رقم ٥٣١٨ ب في ١٩٦٣/٣/٨ حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بعمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بذلك بأن اتفقوا فيما بينهم على أن تتحلل المتهم ( .. .. ) شخصية لولا محمد إبراهيم وأن تسمى باسمها بالمحضر مالف الذكر وحرر المتهم ( .. .. ) سند التوكيل وتوجهوا جميعا لمكتب الشهر العقاري حيث قدموا التوكيل إلى الموثق وتقدمت إليه المتهم ( .. .. ) واتحلت شخصية لولا محمد إبراهيم وتسمت باسمها ونسبت صدور هذا التوكيل إليها خلافا للحقيقة وأيدها في ذلك المتهمان ( .. .. ) ووقعوا على محضر التصديق كشاهدين على صحة شخصيتها كما وقعت المتهم ( .. .. ) على المحضر بخاتم وبصمة نسبتهما زورا إلى لولا محمد إبراهيم فتنت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ١٧ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ من قانون العقوبات بمحاكمة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم . فطن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقص .. الخ .

## المكمة

مبث إن مبى الطامن هو أن المكم المطمعون فبفه إذ دان الطامن بمجرمة الاشتراك فى تزور مهور رسمى ، قد شابه القصور والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه قال بتوافر ركن العلم لدى الطامن وساق على ذلك ما لا يسبغه مما عيب المكم وبوجب نقضه .

ومبث إنه ببن من مطالعة المكم المطمعون فبه أنه رد على دفاع الطامن الذى قام على أنه كان حسن النبة مبن وقع على مضر التصديق المزور بلوغا إلى قبان المقصد الجنائى فى حقه ، بما مصله أن اعتراف الطامن بأنه لا يعرف شخصية من وقعت على مضر التصديق يؤيد قبان الاتهام فى - فقه ، هو وزمبفه المتهم الآخر الذى شهد معه على ذلك المضر . إذ أنهما شهدا أمام الموثق الرسمى بأنهما يعرفان المبنى عليها . لما كان ذلك وكان ما أورده المكم فبا تقدم لا يكفى لتوافر المقصد الجنائى فى جريمة التزور ، إذ يجب لتوافر هذا المقصد فى تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو عالم بمحققة الواقعة المزورة قد قصد بغير الحققة فى الورقة المزورة ، فاذا كان علم المتهم بغير الحققة لم يكن ثابتا بالفعل ، فإن مجرد اهماله فى تحربها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن . لما كان ذلك ، وكان المكم قد خلا مما ببر اقناعه بأن الطامن اتفق مع المتهمة الأصلية على التزور وبالتالى على ما بمل على علمه بتزور المهور ، ذلك بأن ما أورده لا يؤدى إلى علم الطامن بمحققة شخصية المتهمة صاحبة التوكيل ولا هو كاف للرد على دفاع الطامن فى هذه المخصوصبة من أنه كان حسن النبة مبن صادق على شخصبتها إذ أن مجرد توفبعه على التوكيل لا يقطع بعلمه بالحققة وإهماله فى تحربها قبل التوفبع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم ، ومن ثم يكون المكم المطمعون فبه قد عيب بالقصور فى التصبب والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة وذلك بالنسبة إلى الطامن والمتهم الآخر أحمد عبدا الجواد خلف الله الذى لم يقرر بالطمن لوحدة الواقعة ولا اتصال مبى الطمن به .



## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار نصر الدين حسن مزام ، وعضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين حلي ، ومحمود كامل عطرفة ، والدكتور محمد محمد حسنين ، وعضو الصديق دة نه .

( ٢٧١ )

### الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ، ج ) نقض . " نطق الطعن " . " أسباب الطعن " .  
ما يقبل منها " . طعن . " ميعاده " . نظام عام .  
استئناف . " نظره والحكم فيه " . بطلان . حكم .  
" بطلانه " . إجراءات المحاكمة . دفاع .  
" الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . قوة الأمر  
المقضى .

( ١ ) عدم جواز تعرض محكمة النقض . لما شاب الحكم الابتدائي  
الذي اقتصر وحده على الفصل في الموضوع . عند نظر الطعن  
في حكم عدم قبول الاستئناف شكلا . أساس ذلك ؟

( ب ) مواعيد الطعن في الأحكام . من النظام العام . جواز  
التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى . إثارة أي دفع  
بشأنها أمام النقض . مشروط بأن يكون مستندا إلى مدركات  
الحكم . وأن لا يتطلب تحقيقا موضوعيا .

حق الدفاع أن يطلب صراحة تدوين ما يهيمه إثباته بحضور  
الجلسة .

( ج ) ثبوت تلاوة تقرير التلخيص . لا محل للنقض بالبطلان .  
سؤال المتهم عما أسند إليه . إجراء تنظيمي . لا يترتب  
البطلان على مخالفته .

(د) استئناف . " نظره والحكم فيه " . إجراءات المحاكمة . بطلان .

تقديم الاستئناف إلى الدائرة المختصة بنظره في خلال ثلاثين يوما من تقديمه .  
إجراء تنظيحي . لا بطلان له مخالفته . المادة ۱۱۰ إجراءات .

(هـ) إشكال في التنفيذ . طعن . " طرق الطعن في الأحكام " . محكمة  
الإشكال . " سلطتها " . قوة الأمر المفضي .

الإشكال في التنفيذ . ليس من طرق الطعن في الأحكام .  
قضاء محكمة الإشكال بأن الاستئناف مقبول شكلا . لا يجوز قوة الأمر المفضي .  
ولا ينال من صحة الحكم للقاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا .

١ — متى كان الطعن بالبطلان لحلوا الحكم من البيانات الجوهرية اللازمة  
لصحته ، قد ورد على الحكم الابتدائي — الذي اقتصر وحده على الفصل  
في موضوع الدعوى — دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه والذي قضى بعدم  
قبول الاستئناف شكلا ، وقضاؤه في ذلك سليم ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض  
أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب سواء ما تعلق ببيانات الحكم ،  
أولاً أسباب أخرى ، لأنه حاز قوة الأمر المفضي وبات للطعن عليه بطريق  
النقض غير جائز<sup>(١)</sup> .

٢ — لن كان ميعاد الاستئناف — ككل مواجيد الطعن في الأحكام —  
من النظام العام ، ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أن  
إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ، مشروط بأن يكون معتمدا  
إلى وقائع أثبتتها الحكم ، وأن لا تقتضي تحقيقا موضوعيا ، وإذ خلا الحكم  
ومحضر الجلسة من أي دفاع للطاعن يبرر به في التقرير بالاستئناف تأخره في الموعد  
المقرر قانونا ، فإن ما يثيره في هذا الشأن من عدم إعلانه بجلسة المعارضة ومن مرضه  
في تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون غير مقبول ، ولا يجوز  
التحدي بأنه أبدى هذا الدفاع ولكنه لم يثبت في محضر الجلسة ، إذ كان عليه —

(١) (راجع أيضا مجموعة القواعد القانونية المكتب الفني . جتاني . السنة ۱۸

ما دام أن هذا الدفاع يهيمه تدوينه — أن يطلب صراحة إثباته في محضر الجلسة .

٣ — متى كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن السيد رئيس الجلسة قد تلا تقرير التلخيص ، وكان ما يتطلبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه ، من سؤال المتهم عن الفعل المسند إليه ، هو من قبيل تنظيم الإجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته ، فإن النعي بالبطلان في الإجراءات لا يكون له محل .

٤ — وإن نصت المادة ٤١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، على أن يقدم الاستئناف في مدة ثلاثين يوما على الأكثر إلى الدائرة المختصة بنظره ، إلا أن ذلك ليس إلا من قبيل الأحكام التنظيمية التي لا يترتب البطلان على مخالفتها .

٥ — إن ما يشير الطاعن في شأن قضاء محكمة الإشكال — بعد صدور الحكم المطعون فيه — بقبول الاستئناف شكلا ، مردود بأن الإشكال في التنفيذ ليس طريقا من طرق الطعن في الأحكام ، ومن ثم فإذا كان قد ورد في أسباب الحكم الصادر في الإشكال المقدم من الطاعن ، وفي مقام تبرير وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه ، أن الاستئناف الذي أقامه الطاعن مقبول شكلا لما أبداه المستشكل من حذر المرض ، فإن ذلك لا يحوز قوة الأمر المقضي في شأن شكل الاستئناف ، ولا ينال من صحة الحكم المطعون فيه والسابق صدوره بعدم قبول الاستئناف شكلا (١) .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من ١ — ... ٢ — .. ( طاعن )  
بأنهما في يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة

(١) ( راجع أيضا مجموعة القواعد القانونية للكتب الفنى . جنائى . السنة ٨ ص ٥٠٢  
والسنة ١١ ص ٧٨٨ ، والسنة ١٣ ص ١٧٤ ، والسنة ١٨ ص ٤٢٢ ) .



(أولا) المتهم الأول والثاني أنلفوا عمدا الأشياء المبينة بالمحضر والمملوكة لصفية حلمى (ثانيا) وجدا بحالة سكر بين بالأما كن العامة (ثالثا) المتهم الثانى أحدث عمدا بحسن مجد على الإصابات المبينة بالأوراق . وطلبت عقابهما بالمواد ۱/۲۴۲ و ۱/۳۸۵ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام حضوريا للأول وغيابيا للثاني بحبس كل منهما شهرين مع الشغل وكفالة ۵۰۰ قرش لإيقاف التنفيذ عن التهمة الأولى وبتفريم كل منهما ۱۰۰ قرش عن التهمة الثانية وبتفريم المتهم الثانى ۳۰۰ قرش عن التهمة الثالثة . فعارض المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، قد شابه بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم ، ذلك بأن الحكم الابتدائى الغيابى قد خلت بياناته من وصف التهمة ومن اسم القاضى الذى أصدره وأسم وكيل النيابة الذى حضر الجلسة كما لم يعلن الطاعن بجلسته المعارضة وحال مرضه دون حضورها وقد أبدى هذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا أنه لم يثبت فى محضر الجلسة ولم يتل تقرير التلخيص بالجلسة ، ولم يسأل الطاعن عن التهمة الموجهة إليه ، هذا إلى أن أوراق الاستئناف لم تقدم إلى المحكمة الاستئنافية إلا بعد مرور حوالى السنة من تاريخ التقرير به ، وقضت ذات الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه — وبعد تاريخ صدوره — بقبول الاستئناف شكلا وذلك فى الحكم الصادر فى الإشكال فى التنفيذ المقدم من الطاعن وذلك كله مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه أنلف الأشياء المبينة فى المحضر والمملوكة لصفية حلمى ،

ووجد بحالة سكر بالأماكن العامة وأحدث عمدا بحسن عهد على الإصابات المبينة بالتحقيقات . وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٧ قضت محكمة أول درجة غيابيا بمعاقبته بالحبس شهرين مع الشغل وبغرامة ثلثمائة قرش . فعارض وقضى في المعارضة بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٦٧ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف الطاعن هذا الحكم في ١٥ يوليو سنة ١٩٦٩ ، فقضت المحكمة الاستئنافية في الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد وبغير عذر يبرر ذلك التأخير، لما كان ذلك وكان الطعن بالبطلان لحلول الحكم من البيانات الجوهرية اللازمة لصحته قد ورد على الحكم الابتدائي — الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى — دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا ، وقضاؤه في ذلك سليم ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب سواء ما تعلق ببيانات الحكم أو لآية أسباب أخرى لأنه حاز قوة الأمر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز — لما كان ذلك ، وكان ميعاد الاستئناف — ككل مواجيد الطعن في الأحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ، مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا ، وإذا خلا الحكم ومحضر الجلسة من أي دفاع للطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانونا ، فإن ما يثيره في هذا الشأن من عدم إعلانه بجماعة المعارضة ومن مرضه في تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون غير مقبول ولا يجوز التحدى بأنه أبدى هذا الدفاع ولكنه لم يثبت في محضر الجلسة إذ كان عليه — ما دام أن هذا الدفاع يهيمه تدوينه — أن يطلب صراحة إثباته في محضر الجلسة . لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن السيد رئيس الجلسة قد تلا تقرير التلخيص ، وكان ما يتطلبه قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه من سؤال المحكمة للتم من الفعل المسند إليه هو من قبيل تنظيم الإجراءات في الجلسة ولا يترتب للبطلان على مخالفته فإن النعى بالبطلان في الإجراءات لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٠ من القانون صالف الذكر وإن نصت على أن يقدم الاستئناف في مدة ثلاثين يوما على الأكثر

إلى الدائرة المختصة بنظر الاستئناف في مواد المخالفات والجنح ، إلا أن ذلك ليس إلا من قبيل الأحكام التنظيمية التي لا يترتب البطلان على مخالفتها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن قضاء محكمة الإشكال — بعد صدور الحكم المطعون فيه — بقبول الاستئناف شكلا مردودا بأن الإشكال في التنفيذ ليس طريقا من طرق الطعن في الأحكام ، فإذا كان قد ورد في أسباب الحكم الصادر في الإشكال المقدم من الطاعن ، وفي مقام تبرير وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه ، أن الاستئناف الذي أقامه الطاعن مقبول شكلا لما أبداه المستشكل من عذر المرض ، كان ذلك لا يحوز قوة الأمر المقضى في شأن شكل الاستئناف ، ولا ينال من صحة الحكم المطعون فيه والسابق صدوره في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين صليح ، ومحمود كامل صليح ، والدكتور محمد حنين ، وطه الصديق دقانه .

(٢٧٢)

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤ القضائية

(أ) قتل عمد . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . إثبات .  
"خبرة" .

الحكمة الاستناد في إدانة المتهمين بجريمة القتل العمد إلى ما جاء بتقرير التحليل من وجود آثار دماء آدمية ببعض المضبوطات لدى المتهمين كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولو لم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء إلى المجهن عليهم .

(ب) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . إثبات .  
"خبرة" .

عدم إلزام المحكمة بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته . شرط ذلك ؟

(ج ، د ، هـ ، و) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . إثبات .  
"شهود" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل"

(ج) لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة للصحة لوالمة المدعى  
عن أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها  
وطراح ما يخالفها من صور أخرى . ما دام استخلاصها  
سائغا .

(د) تضاد الأدلة في المواد الجنائية ؟

(هـ) تناقض الشهود . لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟

(و) الخطأ في الاستناد . لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟

( ز ) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

الجلد الموضعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارة أمام محكمة  
النقض .

( ح ) سبق الإصرار . ترصد . قتل عمد . محكمة الموضوع . " سلطاتها في تقدير  
توافر سبق الإصرار والترصد " .

تقدير توافر سبق الإصرار والترصد . أمر موضوعي .

١ - متى كان الثابت أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية عل ما استبان  
من تقرير التحليل من وجود آثار دماء آدمية ببعض المضبوطات وإنما هي استندت  
إلى وجود تلك الآثار من الدماء ببعض المضبوطات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي  
أوردتها ، وإذ لم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء إلى المجنى عليهم  
ولم يطلب الطاعنون تحقيقاً معيناً في هذا الشأن ، فإنه لا جناح على الحكم  
أن هوصل على تلك القرينة تأييداً وتعزيزاً للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها  
في قضائه ما دام أنه لم يتخذ من تقرير التحليل دليلاً أساسياً في ثبوت الاتهام  
قبل المتهمين<sup>(١)</sup> .

٢ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته  
ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها اتخاذ هذا الإجراء ،  
ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يضحى غير مقبول .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة  
أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه  
اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً  
إلى أهلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق .

(١) راجع أيضاً السنة ٢٠ ص ٤١٥ (مقولات) والسنة ١٨ ص ١٩١ (مدونات) والطعن  
١٣٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢ .

وقارن الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٢/٢١ ص ٢٠ ع ١ ص ٤٤١ والطعن  
رقم ٧٢٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨ " لم ينشر " .

٤ - لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبغي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، لأن الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٥ - تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٦ - الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم طالما أنه غير مؤثر فيما استخلصته المحكمة .

٧ - الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٨ - البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار ولاترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتجها من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف والعناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز بليس محافظة الشرقية : المتهم الأول قتل محمد عبد الظاهر على صيد أحمد عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا "بندقية" رومى وترصد له في الطريق الذي أيقن سروره فيه وما أن ظفربه حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية - فأصدا من ذلك قتله - أصابه إحداها وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته . المتهمون من الثاني إلى الأخير اشتركوا في تجهيز مؤلف من أكثر



من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حالة كونهم يحملون سلاحا ناريا "بندقية خرطوش" ومديا وسكاكين وقنوس من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة بأن تجمعوا حاملين الآلات سالفة الذكر لاثم مقتل قريبهم محمد عبد الظاهر على سيد أحمد وتوجهوا بها إلى منازل عائلة المتهم الأول قاصدين الاعتداء عليهم والإنتقام منهم وقد وقعت الجرائم الآتية في سبيل تنفيذ للغرض المقصود من التجمهر مع علم المتجمهرين به (١) قتلوا عمدا إبراهيم السيد عرابي حسان بأن إنهالوا عليه طعنا بالمدى والسكاكين قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجنايات قتل وشروع فيه هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر قتلوا عمدا عمر السيد عرابي حسان وأحمد مختار ومحمد وصامى عبد المعطى عيسى حسان بأن إنهالوا عليهم طعنا بالمدى والسكاكين قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتهم وشرعوا في قتل "هانم الهادى عطيه صيام ومحمد عبد المعطى عبد الغنى محمد عرابي حسان بأن طعنوها بالمدى والسكاكين قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو تدارك المجنى عليهما بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ من قانون العقوبات (٢) أحدثوا عمدا بنور الهادى عطيه وصيام وروضه وصهير عبد الغنى محمد عرابي الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية التي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا لمواد الإتهام. فقرر بذلك ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى والمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات والمسادين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بالنسبة لباقي المتهمين مع تطبيق المادة ١٧ من قانون

العقوبات بالنسبة للمتهمين جميعا : ( أولا ) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة . ( ثانيا ) بمعاينة كل من المتهمين من الثاني إلى الخامس بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ( ثالثا ) بمعاينة كل من المتهمين السادس والسابع بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . فطعن الطاعنون الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعنين الثاني والسابع وإن قررا بالظعن في الحكم في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لظعنهما ، فيكون الظعن المقدم منهما غير مقبول شكلا .  
وحيث إن الظعن المقدم من باقي الطاعنين قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الظعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ، قد شابه قصور في التصيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن ما أورده بياناً لنية القتل لا يكفي لاستظهارها والاستدلال على توافرها كما استخلص توافرها في سبق الإصرار والترصد من أمور لا تنتجها ، والتفتت المحكمة عن طاب مناقشة الطبيب الشرعي في صورة الواقعة كما رواها للطاعن وردت عليه رداً غير سائغ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التي دان الطاعن الأول بها ، وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، عرض لبيان توافر نية القتل لدى الطاعن بقوله " إن نية القتل متوافرة لدى المتهم الأول من استعماله سلاحاً قاتلاً بطبيعته وهو بندقية آلية ( أوتوماتيكية ) سريعة الطلقات وتصويبها إلى مقتل من المجنى عليه الأول وهو الرأس وإطلاقه عدة أميرة نارية عليه فأصابه في مقتل منه بغيار أصابه في خلفية عنقه وهناك الأجزاء الداخلية حتى خرج من العين اليمنى الأمر الذي يفيد أنه عندما أطلق تلك الأميرة كان قاصداً قتله وإزهاق روحه " فإن هذا حاسبه للتدليل على قيام تلك النية كما هي

معرفة به في القانون. وما كان الحكم قد استخلص توافقاً في التردد وسبق الإصرار في قوله "وحيث إنه من ظرف سبق الإصرار والتردد فهما متوافران أيضاً بالنسبة له ، ذلك أنه للضغائن السابقة بين عائلة ومائلة المجنى عليه الأول رغم ما يربطهما من أواصر القرى والمصاهرة ونشوب مشاجرة سابقة بينهما أصيب فيها المتهم السابع بعاهة مستديمة اتهم المتهم الأول بإحداثها وحصول مشاحنة بينه وبين المتهم الخامس " السيد عبد الظاهر " في صباح يوم الحادث أطلق فيها المتهم الأول النار من بندقيته مما حدا بالمجنى عليه الأول إلى أن يتقدم ضده بشكوى إلى العمدة فاستدعاهما وحاول التوفيق بينهما فلم يوفق فأحاطهما إلى المركز وأثناء عودتهما وكان المتهم الأول قد امتلاً حقداً بالمجنى عليه نقد بيت النية على قتله وإزهاق روحه تخلفاً منه فأخذ يفكر في هدوء وروية وسبق العائدين بحجة اللحاق بورديته في المصنع وتوجه إلى منزله وأحضر بندقيته الآلية وكن للمجنى عليه في زراعة ذرة متربصاً به حتى إذا ما ظفر به وهو في طريق عودته إلى البلدة أطلق عليه أعيرة نارية من تلك البندقية أصابه إحداها فأرداه قتيلاً " وكان البحث في توافق ظرف سبق الإصرار والتردد من إطلاقات قاضى الموضوع يستنتجها من ظروف الدعوى وعناصرها مادام وجب تلك الظروف والعناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج . وإذا لم يخطئ الحكم في تقدير هذين الطرفين ، وكان حسبه ما أورده تدليلاً على توافرها ليرأى من دعوى القصور في البيان ، فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وعناصر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق ، وكان الحكم بعد أن سرد وقائع الدعوى عرض لدفاع الطاعن وتناوله بالتفنيد وأورد من الاعتبارات السائغة ما يبرر إطراده لصورة الواقعة كما رواها الطاعن ، وخلص نتيجة فهم سليم للواقع إلى أنه لا مبرر لإجابة الطاعن إلى طلب مناقشة الطبيب الشرعى في مسار العيار حسب التصوير الذى قال به الطاعن بعد أن التفت عن هذا التصوير ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الخبير



لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يفضي غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من باقي الطاعنين — هذا الثاني والسابع — هو أن الحكم المطعون فيه إزدانهم بجريمة الاشتراك في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس وإقترافهم في سبيل الغرض المقصود من تجمهرهم جرائم القتل العمد والشروع فيه والضرب المسندة إليهم ، قد شابته قصور في التصيب وإخلال بحق الدفاع وخطأ في الاستدلال ذلك بأن ما أورده في بيان واقعة التجمهر غير كاف ، ولم يستظهر توافر عناصرها القانونية وجاء قاصرا في بيان نية القتل وثبوتها لدى الطاعنين ، والتفت عن طلب مناقشة الطبيب الشرعي في كيفية إصابة المجنى عليهم وما أورده في تبرير أطراح هذا الطلب لا يصحح رداعليه ، وعول على أقوال الشهود مع تناقضها وعلى تحريات الشرطة مع أن مؤداها أن النصاب العددي المطلوب قانونا لقيام جريمة التجمهر لم يكن متكافلا ، وأغفل الرد على دفاع الطاعنين الثاني والرابع مع جوهرية ، كما أن ما أورده على لسان الشاهدة نور الهادي عطية من أنها رأت في منزل أختها المتهمين الثالث والرابع والخامس ينهلون على "عمر السيد عرابي" طعنا بالسكاكين ليس له مأخذ صحيح في الأوراق ، واستدل الحكم في قضائه بادانة الطاعنين بضبط مطواه "سكين وملابس للطاعنين الأول والثاني وهي ملوثة بدم آدمي دون أن يثبت أنها من دماء المجنى عليهم" وذلك كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها وأورد مؤدى نص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ اللتين حددتا شروط قيام التجمهر قانونا قد بين توافر عناصر التجمهر وثبوتها في حق الطاعنين بقوله "وكان الثابت من ظروف الدعوى وملابساتها أن المتهمين من الثاني إلى الأخير قد وقعت في أذهانهم فكرة الانتقام من المتهم الأول وذويه عقب قيامه بقتل قريبهم المجنى عليه الأول فتجهروا حاملين نؤوس وسكاكين

من شأنها إحداث القتل إذا استعملت في هذا الشأن و يعموا شطرها ما كن المتهم الأول و عبد العاطي عيسى مرابي والصيد مرابي حسان على التوالي قاصدين ارتكاب تلك الجرائم فهاجموا تلك المنازل واهملوا الفتوس في أبوابها حتى حطموها و تمكنوا من الدخول إلى المزارين الأولين ولما حاولوا دخول المنزل الثالث ولم يستطيعوا اقتحام بابہ تسور المتهمون المذكورون — هذا السادس — جداره وصعدوا إليه ثم نزلوا منه إلى الدار ولحق بهم المتهم السادس من الباب عند فتحه لدخول نور الهادي عطية وإذا ما كانت الجرائم التي ارتكبها هؤلاء المتهمين من طبيعة واحدة و وقعت حالة تجمهر ولم يستقل بها أحد المتجهمين لحسابه وكان وقوعها بقصد تنفيذ الغرض من تجمهرهم ولم تقع تنفيذا لغرض سواء ولم يكن الإلتجاء إليها بعيدا عن المألوف وكان عليهم بهذا الغرض ثابثا ثبوتاً قاطعاً من تلك الظروف والملابسات، فإنه يتعين محاسبتهم عن هذه الجرائم معشولية جماعية بصرف النظر عما أتاه كل منهم من أفعال في تنفيذهما، لما كان ذلك وكانت دلالة ما استظهره الحكم في مدوناته على نحو ما سلف البيان كافية لبيان أركان التجمهر على ما هو معرف به في القانون، وما أورده من أسباب سائغة تكشف في مجموعها عما ينبغي بمجلاء عن ثبوت عناصر التجمهر في حق الطاعنين ويكفي لحمل قضائه، فإن ما يثرونه في هذا الصدد ينحل إلى منازعة موضوعية في العناصر السائغة التي استقت منها المحكمة معتقدها في الدعوى ويرتد في حقيقته إلى جدل موضوعي لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض، أما النعي على الحكم أنه عول على التحريات مع أن مؤداها أن النصاب العددي المطلوب لقيام التجمهر لم يكن متكافلاً، فهو مردود بأنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبغي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى، لأن الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه. لما كان ذلك، وكان الحكم قد دلل على توافرية القتل لدى الطاعنين بقوله "إن نية القتل متوافرة في حق المتهمين من الثاني إلى السابع، ذلك أن بعد مقتل قريبهم المحبني عليه الأول فارت الدماء في عروقهم واستبد بهم الغضب وتجهروا



للإنتقام من عائلة المتهم الأول وأقاربه فتجهروا وأخذوا يحدون في البحث عنه وتوجهوا إليه في منزله مزودين بالقنوس والسكاكين وحطموا باب ذلك المنزل ولمالم يجدوا غرضهم منه ضرب بعضهم بتيه روحية وسهر بالسكاكين، وإذا شاهدوا أنه محمد عبد المعطي عبد الغنى طعنه أحدهم بالسكين - وهي أداة قاتلة بطبيعتها - طعنة قوية في ظهره مسددا هذه الطعنة إلى مقتل منه وهو الظهر - ولو أن هذه الطعنة لم تنفذ إلى التجويف الصدري - فوقع على الأرض ثم توجهوا إلى منزل عبد العاطي عيسى حسان وحطموا بابه وصعدوا إلى السطح حيث أعمل بعضهم أسلحتهم القاتلة "سكاكين" في أحمد ومختار ومحمد وسامي بعدة طعنات قوية قاتلة صوبوها إلى مقاتل منهم نفذت بعضها إلى الرأس والتجاويف الداخلية للجسم مما أحدث بهم الإصابات التي أودت بحياتهم" ثم انتهى الحكم في بيان نية القتل إلى القول بأن "ظروف الحادث وملابساته على ذلك التعوقاطعة الدلالة في أن الغضب كان قد استبد بهؤلاء المتهمين من الثاني إلى السابع فلم يكونوا يرضون بالقتل بديلا من ثأرهم لمقتل قريبهم المحبني عليه الأول" فإن هذا الذي أورده الحكم هو تدليل سائغ على توافر تلك النية بما يحمل قضاء الحكم ويكون النتي عليه بالقصور غير مسديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على طلب مناقشة الطبيب الشرعي بقوله "إنه لما كان التقرير الطبي الشرعي قد بين إصابات كل من هؤلاء المحبني عليهم بيانا واضحا وأرجع سبب حصولها على النحو المفصل آنفا فإن المحكمة لا تجد محلا لإجابة الدفاع إلى طلب مناقشة الطبيب الشرعي في هذا الخصوص" وكان الطاعنون لا ينازعون في صحة ما نقله الحكم عن هذا التقرير وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة طاب الدفاع هذا مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكان تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا صائغا لا تناقض فيه كما لا يبين الخطأ في الإسناد - بفرض وجوده - طالما أنه غير مؤثرا فيما استخلصته المحكمة - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن بين الأدلة التي رتب عليها قضاءه بإدانة الطاعنين والات استقامها من أقوال الشهود



والمتهمن ومما تبين من المعاينة وما أسفرت عنه التحريات ، ومن استعراف الكلب البوليسى وما ثبت من التقارير الطبية والشرعية ، وأورد مؤدى هذه الأدلة ، أثبت ما ورد بتقرير المعمل البكتريولوجى بمصلحة الطب الشرعى بما مؤداه أنه ثبت أن المطواة والسكين المضبوطتين فى منزل المتهم الثانى والمطواة المضبوطة فى منزل المتهم السادس والملابس المضبوطة فى زراعة الذرة بها آثار دماء من دم آدمى هذا المطواة المضبوطة بمنزل المتهم السادس فقد ثبت أن بها آثار من دم لم يثبت أنه آدمى ، فإن مفاد ذلك أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان من تقرير التحليل ، وإنما هى استندت إلى وجود تلك الآثار من الدماء ببعض المضبوطات كفرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها ، وإذ لم يقطع الحكم فى نسبة تلك الآثار من الدماء إلى المجنى عليهم ، ولم يطلب الطاعنون تحقيقا معينا فى هذا الشأن ، فإنه لا جناح على الحكم أن هو حول على تلك للفرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها فى قضائه ما دام أنه لم يتخذ من تقرير التحليل دايلا أساسيا فى ثبوت الاتهام قبل المتهمين . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعنون من منازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها لا يعدوان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واحتياط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد عباس العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
وابراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرافعى ، وحسن المغربى .

( ٢٧٣ )

للطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٤٠ القضائية

شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " .

جريمة إصدار شيك . بدون رصيد . أركانها : تقديم الشيك للبنك لا شأن له في توافر هذه الأركان .  
لا يؤثر في قيام تلك الجريمة ألا يكون للبنك المسحوب عليه فرع بالجهة التى أثبتت بالشيك .

من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء لا قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم ذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التى أصبحت لها الشارع على الشيك بالعقاب هل هذه الجريمة باعتبارها أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التى تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها . وإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الشيك موضوع الدعوى قد استوفى البيانات الشكلية التى يتطلبها القانون التجارى وهى اسم الساحب والمستفيد واسم المسحوب عليه وهو بنك مصر الذى يتمتع بالشخصية المعنوية دون فرعه والمعنى بالأمْر بالعرف ، فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات باعتبارها أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا يؤثر على قيام وتوافر هذه الجريمة ألا يكون للبنك المسحوب عليه فرع بالجهة التى أثبتت

بالشيك ، إذ البنك — دون فروعه — هو الذى يتمتع بالشخصية المعنوية وهو الذى يتطلب القانون ذكر اسمه باعتباره المسحوب عليه المخاطب بالصرف حتى تقبل الورقة فى التداول ، ويكفى أن تكون هذه الورقة بحسب ظاهرها شيكا بالمعنى القانونى بنقض النظر عن حقيقة الواقع مما ذكر فيها من بيانات شكلية خاصة بأطراف الشيك الثلاثة لإقبال فى المعاملات على أساس أنها تجرى فيها مجرى النقود .

## الوقائع

أتممت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٥ يونيه سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم بولاق : أعطى بسوء نية لفكرى محمد عبد المقصود شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات ومحكمة جنح بولاق الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبخمس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ بلامصاريف جنائية . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء برفضها وبتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه بلامصاريف جنائية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذعان الطاعن بجريرة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الورقة موضوع الجريمة لا تعد شيكا طبقا لقواعد القانون التجارى لأنها خلت من وجود المسحوب عليه إذ سمحت على فرع بنك مصر لا ببولاق وهذا الفرع لا إرجوده فى الواقع .



وحيث إن الحكم الغيابي الاستثنائي المؤيد لأصحابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعن أعطى للجن عليه شيكا بمبلغ ١٤١ جنيا يصرف من بنك مصر فرع بولاق ، ولما تقدم المحجى عليه إلى البنك لصرف الشيك أفاد بعدم وجود فرع له بحى بولاق ، وقد أقر الطاعن بأن الشيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء شيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو إجراء مادي متجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، وما أفاده البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام المقصد الجنائي سواء حاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها ، وإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الشيك موضوع الدعوى قد استوفى البيانات الشكلية التي يتطلبها القانون التجاري وهي اسم الساحب والمستفيد ، واسم المسحوب عليه وهو بنك مصر الذى يتمتع بالشخصية المعنوية دون فرعه والمعنى بالأمر بالصرف فإنه يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا يؤثر على قيام وتوافر هذه الجريمة ألا يكون للبنك المسحوب عليه فرع بالجهة التي أثبتت بالشيك ، إذ البنك — دون فروعه — هو الذى يتمتع بالشخصية المعنوية وهو الذى يتطلب القانون ذكر اسمه باعتباره المسحوب عليه المخاطب بالصرف حتى تقبل الورقة في التداول ويكفى أن تكون هذه الورقة بحسب ظاهرها شيكا بالمعنى القانونى بغض النظر عن حقيقة الواقع فيما ذكر فيها من بيانات شكلية خاصة بأطراف الشيك الثلاثة ليقبل في المعاملات على أساس أنها تجرى فيها مجرى النقود . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

## جلعة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمراوى ، وعضوية السادة المختصين ، أنور أحمد خلف ، وإبراهيم الديوانى ، وعبد السيد الرقاصى ، وحنان المنيرى .

( ٢٧٤ )

### الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤ القضائية

عمل . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . إثبات .  
 " إثبات بوجه عام " . " شهادة " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .  
 محكمة الموضوع . " ساطتها فى تكيف العلاقة المطروحة " .

تميز عقد العمل بعنصرى التبعية لصاحب العمل وتقاضى الأجر منه . دفع المتهم بأنه لا تربطه  
 بالعامل الذى اتهم بسببه علاقة تبعية وأنه لا يدفع له أجرا . وجوب نفقة الحكم هذا الدفاع والتحقق  
 من قيام علاقة العمل . مخالفة ذلك . تصور فى البيان .

استناد الحكم فى إثبات قيام عقد العمل . إلى مجرد أقوال المجنى عليه من أنه يعمل لدى المتهم .  
 غير كاف . أساس ذلك : أن قول المجنى عليه فى هذا الصدد . مجرد تقرير لوجهة نظره لا يصح  
 أن يبنى عليه الحكم تكييفاً قانونياً لتلك العلاقة .

إن عقد العمل يتميز بتخصيصتين ، هما التبعية والأجر ، ويتوافرهما تكون  
 العلاقة علاقة عمل ، وإذا كان ما تقدم وكان المدافع عن المتهم قد تمسك فى دفاعه  
 أمام محكمة الموضوع — على ما حصله الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون  
 فيه — بأنه لا تربطه بالعاملين اللذين اتهم بسببهما ، علاقة عمل ، لأنهما لا يتبعانه  
 ولا يتقاضيان منه أجرا ، مما يشترط لقيام رابطة العمل ، فإنه كان من واجب  
 المحكمة أن تتقصى أمر تلك التبعية التى هى قوام عقد العمل وأحد خصائصه ،  
 وكذلك المقابلة بين المبالغ التى تعطى للعاملين من السكان لدى المتهم ، للفصل  
 فيما إذا كانت تلك المبالغ تعد أجرا مقابل عمل . أما وأن الحكم المطعون فيه

قد خلا من بمان مؤدى الأدلة على نوالر عنصرى التبعية والأجر كما هو معرف به فى قانون عقد العمل باعباراه من عقود المعاوضة ولم يعرض لدفاع المتهم فى هذا الشأن بالرد للكافى ، فإنه يكون قاصر البيان ، ولا يكفى فى هذا الصدد أن يستند الحكم فيه إلى مجرد أقوال العامل الذى شهد بأنه يعمل لدى المتهم الطاعن ، لأن قوله فى هذا الشأن إنما هو مجرد تقرير لنظره هو مما لا يتأتى أن يبنى عليه الحكم تكييفاً قانونياً لتلك العلاقة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٢/١٢/١٩٦٧ بدائرة قسم قصر النيل : ١- لم يقوم بتأدية أجور العاملين بالمدينة بالمحضر ٢٠ - لم يحضر عقد عمل لكل عامل من العاملين سالفى الذكر . وطلبت عقابه بمواد القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومحكمة جناح قصر النيل الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٢ جنيه بالنسبة للتهمة الثانية وبراءته من التهمة الأولى . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحامى الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجرىمة عدم تحرير عقدى عمل لعاملين لديه قد أخطأ فى تطبيق القانون وانطوى على قصور فى التسبيب ، ذلك بأن الحكم لم يعرض بالتمحيص والرد على دفاعه المؤيد بالمستندات بانتفاء علاقة التبعية بينه وبين العاملين لأنها يعملان لدى آخرين يشرفون عليهما ويؤدون إليهما أجرهما مما تنفى معه علاقة التبعية التى هى قوام عقد العمل بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .



وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي الذي تبني الحكم المطعون فيه أسبابه أنه أورد دفاع الطاعن في شأن عدم توافر علاقة العمل بينه وبين العاملين ثم خلاص إلى إدانته بقوله " إن المتهم دفع التهمة بأنه يترك الجراج لمحمد محمد أحمد رمضان وآخر يقومان باستغلاله نظير ما يتقاضاه من أجر من سكان العمارة وبسؤال محمد أحمد رمضان قرر أنه يعمل طرف المتهم وأنه لا يتقاضى أجرا منه اكتفاء بما يتقاضاه من سكان العمارة هو ومن يعمل معه . ومن حيث إن علاقة العمل قائمة بين المتهم والعاملين الواردين بالمحضر فيتعين معاقبته بالنسبة للتهمة الثانية " لما كان ذلك ، وكان عقد العمل يتميز بتخصيصتين هما التبعية والأجر ويتوافرهما تكون العلاقة علاقة عمل ، وكان المدافع عن الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع على ما حصله الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بأنه لا تربطه بالعاملين محل الاتهام علاقة عمل لأنهما لا يتبعانه ولا يتقاضيان منه أجرا مما يستتبع قيام رابطة العمل فانه كان من واجب المحكمة أن تنقضي أمر تلك التبعية التي هي قوام عقد العمل وأحد خصائصه وكذلك المقابلة بين المبالغ التي تعطى للعاملين من السكان لدى الطاعن للفصل فيما إذا كانت تلك المبالغ تعد أجرا مقابل عمل ، أما وأن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان مؤدى الأدلة على توافر عنصرى التبعية والأجر كما هو معروف به في قانون عقد العمل باعتباره من عقود المعاوضة ولم يعرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن بالرد الكافي ، فإنه يكون قاصر البيان ولا يكفي في هذا الصدد أن يستند الحكم المطعون فيه إلى مجرد أقوال العامل الذي شهد بأنه يعمل لدى الطاعن لأن قوله في هذا الشأن إنما هو مجرد تقرير لنظره هو مما لا يثبت أن يبنى عليه الحكم تكييفاً قانونياً لتلك العلاقة . لما كان ما تقدم ، وكان هذا القصور قد حجب المحكمة عن إنزال حكم القانون على الواقعة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمد المرادى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرقاعى ، وحسن المغربى .

( ٢٧٥ )

### الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤ القضائية

- مسئولية مدنية . أسباب الإباحة . حكم . "تسببه . تسبب معيب" .
- دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . نقض . "الحكم فى الطعن" .
- قتل خطأ . دعوى مدنية . "نظرها والحكم فيها" .

دفع وزارة الداخلية ( المسئولة عن الحقوق المدنية ) الدعوى المدنية بدم مسئوليتها لوقوع جريمة القتل الخطأ من تابعها المتهم بصفته موظفا عاما تنفيذا لواجبات وظيفته . على المحكمة تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه بما ينفيه وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

وحدة الواقعة وحسن سير العدالة واتصال وجه النعى بالمحكوم عليه الذى لم يقرر بالطعن يوجب نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا .

مضى كان الثابت أن الحاضر عن الطاعنة ( وزارة الداخلية ) قد دفع بعدم مسئوليتها لوقوع فعل القتل — من تابعها المتهم — بصفته موظفا عاما تنفيذا لواجبات وظيفته ، وكان هذا الدفاع من شأنه — لو صح — أن يؤثر فى مسئولية الطاعنة طبقا لنص المادتين ٦٣ من قانون العقوبات و ١٦٧ من القانون المدنى — ومن ثم فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وهى لم تفعل واكتفت باعتناق أسباب الحكم المستأنف على الرغم من خلوها من الرد على ما أثاره الدفاع فى صدد قيام حالة من حالات الإباحة فى الدعوى ، فإن الحكم

المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للدعوى المدنية فيما يتعلق بالطاعة والمحكوم عليه الآخر (المتهم) لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى به ولحسن سير العدالة .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة ( .. .. ) بأنه في يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم محرم بك محافظة الاسكندرية : تسبب خطأ في موت محمود حسن حسام الدين وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه بأن أطلق صاراً نارياً من مسدسه بقصد التمكن من ضبطه في جريمة ولم يحتط لذلك فأصابه بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى والد المجنى عليه مدنياً بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم ووزارة الداخلية بصفته مسئولة عن الحقوق المدنية ومحكمة جنح محرم بك الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرون جنيهاً وألزمته والمستول من الحقوق المدنية متضامنين بأن يؤدوا لمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسون جنيهاً على سبيل التعويض المدنى المؤقت والمصاريف وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة بلامصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفه المستول . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم والمستول عن الحقوق المدنية بالمصاريف الاستئنافية . فطعننت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن وزارة الداخلية المسئولة عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنهاه الطاعة — المسئولة بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه فيما يختص بإلزامها بالتعويض متضامنة مع المتهم الموظف العام بصفته تابعها عن جريمة القتل الخطأ — قد شابه القصور



في التسبب والخطأ في القانون ذلك بأنه لم يرد على الدفاع الذي أثاره أمام محكمة الدرجة الثانية بانتفاء المسؤولية لإباحة فعل القتل الذي قارفه المتهم بصفته موظفا عاما بحسن نية وتنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه إطاعته إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهرى الذى تدور معه مسؤوليتها المدنية وجودا وعدما مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من مراجعة محضر جلسة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ أمام المحكمة الإستئنافية أن الحاضر عن الطاعنة دفع بعدم المسؤولية لوقوع فعل القتل من تابعها المتهم بصفته موظفا عاما تنفيذا لواجبات الوظيفة ، ولما كان هذا الدفاع من شأنه — لو صح — أن يؤثر في مسؤولية الطاعنة طبقا لنص المادتين ٦٣ من قانون العقوبات و ١٦٧ من القانون المدنى ، ومن ثم فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وهى لم تفعل واكتفت باقتناع أسباب الحكم المستأنف على الرغم من خلوها من الرد على ما أثاره الدفاع في صدد قيام حالة من حالات الإباحة في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة للدعوى المدنية المطروحة فيما يتعلق بالطاعنة ، والمحكوم عليه الآنر لوسدة الواقعة واتصال وجه النعى به وحسن سير المدالة .

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمراني ، وعضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم الديوان ، ومحمد السيد الرفاعي ، وحسن المغربي .

( ٢٧٦ )

### الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ القضائية

( ١ ، ب ) إعلان . استئناف . "ميعاده" . محلات تجارية وصناعية . قانون . "تفسيره" .

( ١ ) رسم القانون شكلا خاصا لإجراء معين . صيرورة هذا الشكل وحده الدليل على حصول هذا الإجراء . عدم جواز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه . علم الطاعن بصدور الحكم النهائي . عدم اعتباره مجريا لميعاد استئنافه . ما دام لم يملن به . (ب) ميعاد استئناف الحكم الحضورى أو الحكم النهائي الجائز المعارضة فيه . يبدأ من تاريخ الحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو الحكم باعتبارها كأن لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة . المادة ٤٠٦ إجراءات .

بدء ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى . من تاريخ إعلان المتهمة . المادة ٤٠٧ إجراءات .

اعتبار الأحكام الصادرة بتطبيق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحلات التجارية والصناعية وغيرها من المحلات المضرة بالصحة والمقلقة للراحة . مثل الأحكام الحضورية الاعتبارية من حيث مبدأ صريان ميعاد الاستئناف . أساس ذلك ؟

(ج) محلات تجارية وصناعية . نقض . "ما يجوز الطعن فيه من الأحكام" . طعن . " ما يجوز الطعن فيه بالنقض من الأحكام" . حكم . " ما يجوز الطعن فيه من الأحكام" .

صحة الطعن بالنقض فى الحكم النهائي الاستئنافى الصادر بتطبيق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . علة ذلك ؟

١ - متى كان يبين أن الحكم الغيابي الابتدائي الصادر بإدانة المطعون ضده والمقصود بالاستئناف أصلا ، لم يعلن إليه بعد ، فإن استئناف المطعون ضده لهذا الحكم - وإن كان قد قرر به قبل سريان مواعيد استئنافه بالإعلان - يكون صحيحا وفي موعدة القانوني ، ولا يغير من الأمر أن يكون المطعون ضده قد علم بصدور الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه ، إذ من المقرر أنه متى رسم القانون شكلا خاصا لإجراء معين ، كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الإجراء ، ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه (١) .

٢ - فرق قانون الإجراءات الجنائية بين الأحكام بصدد سريان ميعاد الاستئناف فنص في المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية التي تجوز المعارضة فيها واعتبر هذا الميعاد صاريا من تاريخ للنطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الغيابى ، ونص فى المادة ٤٠٧ على الأحكام الصادرة فى الغيبة والمعتبرة حضورية واعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للتهم من تاريخ إعلانه بها ، ذلك بأن هذه الأحكام - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية - غيائية فى حقيقةها ، وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة ، فأوجب القانون أن يكون بدء ميعاد استئنافها من تاريخ إعلان التهم بها ، وإذا كان ذلك وكان القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة - المطبق على واقعة الدعوى - قد نص فى المادة ٢١ منه على أنه لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، بطريق المعارضة ، وإذا كان الحكم الابتدائى الغيابى الصادر بالتطبيق لهذا القانون ، لا يقبل المعارضة وإن جاز استئنافه ، فإنه يخرج

(١) (راجع أيضا نقض جنائى لسنة ١٥ ص ٣٨٤ ، ص ٨٢٩ مجموعة المكتب  
اللقى) .



من مداد الأحكام الغياية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تقتصر على تلك التي يجوز المعارضة فيها ، ويسرى بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وإنما يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة للتهمة من تاريخ إعلانه به ، أخذا بما نص عليه في المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا ، إذ أن كلا من هذين الحكيم غياي في حقيقته لا يقبل المعارضة وإن جاز استئنافه إطلاقا في مواد الجرح (١) .

٣ — لن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيايا من محكمة آخر درجة فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض قبل فوات مواعيد المعارضة ، إلا أن الطعن مقبول شكلا ، لأن الحكم المطعون فيه صدر في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والمعارضة فيه غير جائزة طبقا لنص المادة ٢١ منه .

## الوقائع

لتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم أول طنطا: أدار محلا بغير ترخيص وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ومحكمة جناح طنطا الجزئية قضت غيايا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة قرش والغلق . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية — بميزة استئنافية قضت غيايا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد القانوني . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

(١) (راجع أيضا نقض جنائي السنة ١٥ ص ٨٢٩ مجموعة المكتب الفني) .

## المحكمة

حيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا من محكمة آخر درجة فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض من قبل قوات مواهيد المعارضة، إلا أن الطعن مقبول شكلا لأن الحكم المطعون فيه صدر في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والمعارضة فيه غير جائزة طبقا لنص المادة ٢١ منه ومن ثم يكون الطعن قد استوفى للشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن المرفوع من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد محتسبا ميعاد الاستئناف من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم الغيابي صدر في جريمة إدارة محل بدون ترخيص بالتطبيق لمواد القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، فلا تجوز المعارضة فيه من المطعون ضده الذي عارض في الحكم الغيابي الصادر ضده مع أن المعارضة غير جائزة وفقا للمادة ٢١ منه ولا يبدأ ميعاد استئنافه إلا من تاريخ إعلانه للتمم ولا يغني عن ذلك علم المتهم بصدوره من طريق المعارضة فيه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده لأنه أدار محلا بدون ترخيص وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٧ و ١٨/٢ و ١٩ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتغريم المطعون ضده مائة قرش وإغلاق المحل . فعارض في هذا الحكم وقضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المطعون ضده وقضى في الاستئناف بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد . لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد فرق بين الأحكام بشأن بدء سريان ميعاد الاستئناف فنص في المادة ٤٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية التي تجوز المعارضة فيها واعتبر هذا الميعاد ساريا من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر في المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن

أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابي ، ونص في المادة ٤٠٧ على الأحكام الصادرة في الغيبة والمعتبرة حضورية واعتبر بدء ميعاد استئنافها بالنسبة للتمهم من تاريخ إعلانه بها ذلك بأن هذه الأحكام — على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية — غيائية في حقيقتها وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة فأوجب القانون أن يكون بدء ميعاد استئنافها من تاريخ إعلان التهم بها . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة — المطبق على واقعة الدعوى — قد نص في المادة ٢١ منه على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالخالف لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة . وإذا كان الحكم الابتدائي الغيابي الصادر بالتطبيق لهذا القانون لا يقبل المعارضة وإن جاز استئنافه ، فإنه يخرج من عداد الأحكام للغيائية المنصوص عليها في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات والتي تقتصر على تلك التي يجوز المعارضة فيها ويمرر بدء ميعاد استئنافها من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أو الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وإنما يبدأ استئنافه بالنسبة للتمهم من تاريخ إعلانه به أخذا بما نص عليه في المادة ٤٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن الحكم الصادر في غيبة التهم والمعتبر حضوريا إذ أن كلا من هذين الحكمين غيابي في حقيقة أنه لا يقبل المعارضة وإن جاز استئنافه إطلافا في مواد الجرح لما كان ذلك ، وكان استئناف الطاعن إنما يتجه أصلا إلى الحكم الغيابي الصادر في الموضوع طالما أن المعارضة فيه غير جائزة أصلا دون الحكم الصادر فيها باعتبارها : كأن لم تكن وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الحكم الغيابي الابتدائي الصادر بإدانة الطاعن ضده والمقصود بالاستئناف أصلا لم يعلن إليه بعد ، فإن استئناف الطاعن ضده لهذا الحكم —



وإن كان قد قرر به قبل سريان مواعيد استئنائه بالإعلان —  
يكون صحيحا وفي موعدة القانوني ولا يغير من الأمر أن يكون المطعون ضده  
قد علم بصدور الحكم عن طريق رفع المعارضة فيه ، إذ من المقرر أنه متى رسم  
القانون شكلا خاصا لإجراء معين ، كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني  
على حصول هذا الاجراء ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي  
المراد منه . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر  
فإنه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه  
والإحالة .

---

## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمراوى ، ومضوية العامة المختارين : أفراحه  
خلف ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرقاصى ، وحسن المغربى .

( ٢٧٧ )

الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤ القضائية

(١) إثبات . " بوجه عام " . " شهادة " . حكم . " تسببه . تسبب  
معيب " .

خطأ الحكم في تحديد نوع صلة الشاهد بالمتهم . لا يؤثر في استدلاله . ولا في سلامة  
إطراحه لأقوال الشاهد . يستوى عن هذه الصلة أن تكون بين الشاهد والمتهم أو بين  
الشاهد ومخدوم المتهم .

(ب) محكمة ثانى درجة . " الإجراءات أمامها " . إجراءات المأكمة .  
إثبات . " شهادة " .

عدم التزام محكمة ثانى درجة أن تبحر تحقيقاً إلا إذا رأت لزوماً لذلك . أو لاستكمال  
ما كان يجب على محكمة أول درجة إبرازه . عدم التزامها بإعادة سؤال من سمع أمام  
أول درجة .

(ج ، د) خطأ . ضرر . رابطة العيبية . مسئولية جنائية . مسئولية  
مدنية . إثبات . " بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها  
في تقدير توافر علاقة السببية " . حكم . " تسببه . تسبب غير  
معيب " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

(ج) تقدير الخطأ المستوجب للمثولة الجنائية أو المدنية . موضوعى .  
(د) الفصل في توافر السببية بين الخطأ والضرر . حتى لمحكمة الموضوع . غير  
معيب . متى كان تقديرها سائفاً .

١ — إن خطأ الحكم في تحديد نوع الصلة بين الطاعن والشاهد ومداها ، لا يؤثر في سلامة استدلاله ، ما دامت هذه الصلة موجودة أصلاً ، يستوى في ذلك أن يكون الطاعن عم الشاهد أو يعمل لدى عمه ، فقيام صلته بالشاهد محقق في الحالين ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم إذ أسند للشاهد القول بأن المتهم عمه ، في حين أنه قرر أن عمه هو صاحب السيارة ، وأطرح لذلك أقواله ، لا يكون له محل .

٢ — من المقرر أن محكمة ثاني درجة تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات ، إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ، أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه ، ومن ثم فإن النعي على المحكمة الاستئنافية التفاتها عن إجابة الطاعن إلى سماع الشاهدين اللذين طلب إليها إعادة سماعهما يكون على غير أساس ، ما دامت لم تر من جانبها حاجة إلى ذلك .

٣ — إن تقدير الخطأ المستوجب مسؤولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً ، مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٤ — تقدير توافر الصبغة بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها ، هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، ما دام تقديرها سائفاً ، مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ إبريل سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز مغاغة (أولا) تسبب خطأ في موت أحمد بصراوي سعد وأصابه فتحي عبدالحكيم أبو الحسن ، وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم مراعاته للقوانين والقرارات بأن حاول أن يسبق بسيارته سيارة أخرى من يمينها فالتحرفت سيارته إلى أقصى اليمين دون مبرر وسقطت في ترعة الإبراهيمية فحدثت وفاة وإصابة المجنى عليهما . (ثانياً) سبق بسيارته سيارة أخرى من يمينها . وطلبت عقابه ، وادّعى القانون



٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة مفاغة الجزئية قضت خيايا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وعشرة جنيهات كفالة لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم القياي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي القتل والإصابة الخطأ ، قد أخطأ في الإسناد وشابه للقصور في التسبب والفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أسند إلى المجنى عليه فتحي عبد الحكيم أبو الحسن أنه قال بأن الطاعن - قائد السيارة - عمه وأطرح لذلك أقواله في حين أنه قرر أن عمه هو صاحب السيارة لا قائدها وأن دفاع الطاعن قام على أساس أن السيارة رقم ٥٢٣ أجرة المنيا هي التي صدمت سيارته وألقت بها في ترعة الإبراهيمية وأن قائدها هو المسئول وحده عن الحادث ونتائجه إلا أن المحكمة دانت دون أن تبين وجه الخطأ المستند إليه . كما أنه طلب إلى المحكمة الاستئنافية إعادة سماع شاهدي الإثبات إلا أن المحكمة التفتت عن طلبه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي القتل والإصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . وهي مستمدة من المعاينة ومن أقوال الشاهدين أحمد سيد حسن والسيد محمد عطية ، وبعد أن أورد الحكم - وؤدي المعاينة وأقوال الشاهدين آنفي الذكر استظهر الحكم عنصر الخطأ وأثبتته في حق الطاعن في قوله " إنه قد ثبت لدى المحكمة يقينا أن المتهم قاد سيارته في الطريق من مفاغة إلى القاهرة

حتى إذا ما اجتازته السيارة رقم ٥٢٣ أجرة المنيا من جهة اليسار مواصلة الطريق حاول هو استباق هذه السيارة من يسارها فلم يمكنه فائدها من ذلك فحاول استباقها من يمين الطريق مخالفاً بذلك القواعد التي استنتجها المشرع لصيانة سلامة الأشخاص على الطرق العامة فكان أن أدت قيادته للسيارة على هذا النحو إلى وقوع الحادث بما ترتب عليه من السقوط في مياه ترعة الإبراهيمية ووفاة أحمد مطراوى مسعود غريقاً في مياه التربة وإصابة فتحي عبد الحكيم أبو الحسن نتيجة مباشرة لخطأ المتهم وعدم مراعاته لقانون المرور والقواعد الموضوعية على النحو السابق وكان المجنى عليهما يركبان معه في السيارة " . وعول الحكم في ذلك على أقوال الشاهدين المؤيدة بأقوال سعد حسن اسماعيل قائد السيارة ٣٢٠ أجرة المنيا التي كانت تسير على بعد من سيارة الطاعن . لما كان ذلك ، وكان ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قالة الخطأ في الإسناد مردوداً بأنه يبين أن المحكمة بعد أن أفصححت صراحة عن اطمئنانها إلى أقوال شاهدي الإثبات المؤيدة بأقوال سعد حسن اسماعيل من أن الحادث لم يقع إلا بخطأ الطاعن وحده حين حاول اجتياز السيارة التي تتقدمه من يمينها عرضت لأقوال المجنى عليه فتحي عبد الحكيم التي ظهرت دفاع الطاعن من أن قائد السيارة ٥٢٣ أجرة المنيا هو المسؤول وحده عن الحادث فأطرحتهما بقولها " والمحكمة لاتعول على أقوال فتحي عبد الحكيم التي ذهب فيها إلى مظاهره دفاع المتهم وألقى تبعة الحادث على عاتق السيارة ٥٢٣ أجرة المنيا للصلة بين هذا المجنى عليه وبين المتهم باعتباره أن المتهم هم ممدفعه لمحاولة درء المسؤولية عنه " ومؤدى ذلك أن المحكمة استشفت أن هذا الشاهد على صلة بالطاعن أبعده عن الحيدة في أقواله بما لا يطمئن إليها فأطرحتها ورجحت عليها أقوال شهود الإثبات في حدود سلطتها التقديرية لما كان ذلك ، فإن خطأ الحكم في تحديد نوع صلة الطاعن بالشاهد ومداها لا يؤثر في سلامة استدلاله ما دامت هذه الصلة موجودة أصلاً ، يستوى أن يكون الطاعن عم للشاهد أو يعمل لدى عمه فقيام صلته بالشاهد محقق في الحالين ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جفائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب

علها ما دام تقديرها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ،  
وإذا ما كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدلل مقبول إلى أن ركن الخطأ  
الذي نسبته إلى الطاعن ونجم عنه الحادث يتمثل في محاولته امتناع السيارة التي  
أمامه من بين الطريق . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد إقامته الحجّة على  
ثبوت خطأ الطاعن قد استظهر رابطة السببية بينه وبين وفاة المجنى عليه  
وإصابة الآخر في بيان كاف ومقبول فإن جميع ما يثيره الطاعن في هذا الشأن  
يكون غير صديد وينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز  
إنثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد حققت  
شفوية المرافعة بسماع شاهدي الإثبات في الدعوى ، وكان من المقرر أن محكمة  
ثاني درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى  
من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو امتثال ما كان يجب على محكمة  
أول درجة إجرائه ، فإن النعى على المحكمة الاستئنافية لانتفاها عن إجابة الطاعن  
إلى سماع الشاهدين اللذين طلب إليها إعادة سماعهما يكون على غير أساس  
ما دامت لم تر من جانبها حاجة إلى ذلك . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن  
يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العمراري ، وعضوية السادة المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم الديواني ، ومحمد السيد الرقاعي ، وحنان المغربي .

( ٢٧٨ )

### الطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٤ القضائية

نقض . " مايجوز الطعن فيه من الأحكام " . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . استئناف . " نظره والحكم فيه " . معارضة . " نظرها والحكم فيها " .

الطعن بالنقض لا يوجه إلا إلى الحكم الاتهائي الصادر من محكمة آخر درجة . ليس للطاعن إثارة شيء من الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال .

لا يجوز أن يوجه الطعن بطريق النقض إلا إلى الحكم الاتهائي الصادر من محكمة آخر درجة ، وليس للتهم أن يشير شيئاً من الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يتقدم بما يثبت عذر المرض المدعى به الذي حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة أمام محكمة ثاني درجة والذي لم يتمكن بسببه كما يزعم من التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني ، وكان الثابت من الأوراق أيضاً أن الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه قد صدر بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ، وأن هذا الحكم الأخير والحكم المطعون فيه القاضي باعتبار المعارضة كان لم تكن قد صدر كلاهما باسم الأمة ، وكان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يندمج معه سوى الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه ، وكان لكل أسبابه المحتملة من الحكم الابتدائي . ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن في هذا الطعن متعلقاً بالحكم الغيابي الذي أصدرته محكمة أول درجة يكون غير مقبول .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة للطاعن بأنه في يوم ۱۵ أكتوبر سنة ۱۹۶۸ بدائرة مركز أولاد طوق: بدد الغلال الميمنة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها لصالح الإصلاح الزراعي والتي قد سلمت إليه على سبيل اللوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختارها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز. وطلبت عقابه بالمادتين ۳۴۱، ۳۴۲ من قانون العقوبات، ومحكمة أولاد طوق الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ۳۰۰ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية. عارض، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف جنائية. فاستأنف المتهم هذا الحكم، ومحكمة صوهاج الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد. فعارض، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن قطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ.

## المحكمة

حيث إن حاصل ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن قد لها به البطلان ذلك لأن تخلفه عن حضور جلسة المعارضة يرجع لعذر قهري هو مرضه، كما أنه لم يتمكن من التقرير بالاستئناف في حكم محكمة أول درجة في الميعاد بسبب المرض أيضا، وفضلا عن ذلك فإن الحكم الغيابي الابتدائي الذي دانه بجريمة التبديد قد صدر باطلا لعدم تصديره بامم الأمة كما أخطأ جميع القانون ذلك أن محضر الججز لم يتضمن تحديد يوم للبيع كما لم يثبت في محضر التبديد انتقال محوره إلى مكان المحجوزات.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يتقدم بما يثبت صدر المرض المدعى به الذي حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة أمام محكمة ثاني درجة والذي لم يتمكن بسببه كما يزعم من التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أيضا أن الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه قد صدر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد

الميعاد ، وأن هذا الحكم الأخير والحكم المطعون فيه قد صدر كلاهما باسم الأمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لا يندمج معه سوى الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه المار بيانه وكان لكل أسبابه المستقلة عن الحكم الابتدائي ، ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن في هذا الطعن متعلقا بالحكم الغيابي الذي أصدرته محكمة أول درجة يكون غير مقبول ، ذلك أن الطعن بطريق النقض لا يجوز أن يوجه إلا إلى الحكم الاتهامي الصادر من محكمة آخر درجة وأنه ليس لاتهم أن يثير شيئا عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة للنقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---



## جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطيه ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين ، و  
 الصديق دقاة .

( ٢٧٩ )

### الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ القضائية

ضرب . "ضرب أحدث عاهة" . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي .  
 تعليم . مستشار الإحالة . "نظرة الدعوى الجنائية" . دعوى جنائية .  
 "نظرها بمعرفة مستشار الإحالة" . نقض . "حالات الطعن" . الخطأ .  
 في تطبيق القانون .

تأديب مدرسة بالتعليم الابتدائي لتبليدها بالضرب . محذور . المادة ١٨ من القانون  
 رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ . تطاير جزء من آلة الإضاءة أثناء الضرب . إصابته عين المجني عليه  
 بصاحة . وجوب معاملة المدرسة بالمادة ٢٤٠ عقوبات . مخالفة للقرار المطعون فيه  
 لهذا النظر . وجوب نقض وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة لسير فيها على أساس  
 ما تقدم .

الخطأ في شخص المجني عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه  
 تحقيقاً لهذا القصد .

المبرة في القصد بالنظر إلى الجنائي وليس المجني عليه .

إن المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن التعليم الابتدائي —  
 الذي حدثت الواقعة في ظله — تنص على أن (العقوبات البدنية ممنوعة)  
 ومن ثم فإنه لا يحق للمدرسة المطعون ضدها أن تؤدب أحداً بالضرب ،  
 فإن فعلت كان فعلها مؤثماً وتساءل عن نتائجها . وإذا كان ما تقدم

وكانت الواقعة كما حصلها القرار المطعون فيه تخص في أن المطعون ضدها تعدت ضرب أحد التلاميذ فتطير جزء من آلة الاعتداء وأصاب من المجنى عليه وتخلفت لديه من هذه الإصابة عاهة مستديمة ، هي فقد إبطار العين ، فإن ركن العمد يكون متوفرا . ذلك أنه من المقرر أن الخطأ في شخص المجنى لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد ، لأنه إنما قصد الضرب وتعمده ، والعمد يكون بإعتبار الجنائي وليس بإعتبار المجنى عليه \* ، لما كان ما تقدم ، فإن الواقعة المسندة إلى المطعون ضدها تكون جنائية الضرب الذي تخلفت عنه عاهة مستديمة الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، ويكون القرار المطعون فيه إذ خالف هذا النظر متعين النقض وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة للسير فيها على هذا الأساس .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها في قضية الجنائية رقم ٢ سنة ١٩٦٨ الجرمك المفيدة بالجدول الكلى برقم ٢٥١ سنة ١٩٦٨ بأنها في يوم ١٨/١١/١٩٦٧ بدائرة قسم الجرمك : أحدث عمدا بعل حسن أحمد الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ولقى تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد إبطار عينه اليمنى . وطلبت من مستشار الإحالة بمحكمة الاسكندرية الابتدائية إحالتها على محكمة الجنائيات لمعاقبتها بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر حضوريا بإعتبار الواقعة جنحة إصابة خطأ منطبقة على المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات وإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة . فطعنتم النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض .. الخ .

( راجع أيضا الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٧ ق جلعة ٢٥/٢/١٩٥٧ السنة ٨ ص ٢٨٤ .

والطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٢ ق جلعة ٢٤/٦/١٩٦٢ السنة ١٤ ص ٥٦٣ ) .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على القرار المطعون فيه أنه خطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه انتهى في تكييفه للواقعة المسندة إلى المطعون ضدها إلى أنها جنحة إصابة خطأ منطبقة على المادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات تأسيساً على أن إصابة المجنى عليه في عينه التي نشأت عنها العادة لم تكن نتيجة الضرب الذي أوقعته المطعون ضدها بالطالب الذي اعتدى على زميله بل كانت نتيجة تطاير شظية من المسطرة التي كانت تضرب بها الطالب المعتدى، في حين أن الواقعة تكون جناية عاهرة مستديمة منطبقة على المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات لأنه متى كان القرار المطعون فيه قد خاص — حسب تصويره للواقعة — إلى أن الفعل المسند إلى المطعون ضدها بدأ عمدياً فإنها تسأل عن جميع النتائج المترتبة على هذا الفعل دون ما نظر إلى ما إذا كانت هذه النتائج قد لحقت بالمجنى عليه أو سواء .

وحيث إن القرار المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله . ” من حيث إن الواقعة تخلاس حسباً تبين من مطالعة الأوراق في أنه بينما كانت المتهمة تقوم بشرح الدروس على الفصل الذي من بين تلاميذه المجنى عليه في المدرسة التي تقوم بالتدريس بها ، إذ سمعت صياحاً منه من جراء إعتداء أحد الأطفال الآخرين عليه ، فذهبت تستطلع الأمر فشكا إليها المجنى عليه إعتداء زميله عليه وفعلاً قامت بأخذ إحدى المساطر الموضوعة أمام التلاميذ وعاقبت المعتدى بأن ضربته بها جملة ضربات وإذا ذلك تطاير جزء من المسطرة فاستقر في عين المجنى عليه وترتب على ذلك حدوث إصابة في عينه التي أثبت التقرير الطبي الشرعي إنه تخلف لديه من جرائها عاهرة مستديمة هي نقد أبصار هذه العين “ وبعد أن أورد القرار الأدلة على ثبوت الواقعة في حق المطعون ضدها على هذه الصورة خاص إلى اعتبارها جنحة إحداث إصابة خطأ بقوله ” ومن حيث إن الواقعة على هذا التصوير لا تكون جريمة إحداث الجرح العمدي التي من جرائها حدثت العاهرة بل أن المتهمة وهي تستعمل حقها في تأديب الطالب المشاغب بمعاقبته قد تطاير من المسطرة إحدى الشظايا الخشبية وأصابته عين المجنى عليه دون عمد مما جعل حدوث الإصابة نتيجة إهمال وعدم تحرز من المتهمة مما يتعين معه اعتبار الواقعة جنحة



ينطبق عليها نص المادة ٢٤٤ع" لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن التعليم الابتدائي ( الذي حدثت الواقعة في ظله ) تنص على أن " العقوبات البدنية ممنوعة " فإنه لا يحق للمطعمون ضدها أن تؤدب أحدا بالضرب فإن فعلت كان فعلها مؤثما وتساءل عن نتائجها . لما كان ذلك وكانت الواقعة كما حصلها القرار المطعون فيه تخلص في أن المطعمون ضدها تعمدت ضرب أحد التلاميذ فتطاير جزء من آلة الإعتداء وأصاب عين المجنى عليه وتخلقت لديه من هذه الإصابة عاهة مستديمة هي فقد إبصار العين ، فإن ركن العمد يكون متوافرا ، ذلك إنه من المقرر أن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد لأنه إنما قصد الضرب وتعمد . والعمد يكون باعتبار الجنائي وليس باعتبار المجنى عليه . لما كان ما تقدم فإن الواقعة المسندة للمطعمون ضدها تكون جناية الضرب التي تخلقت عنه عاهة مستديمة الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . ولما كان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر فيتعين نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة للمسير فيها على هذا الأساس .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن حزام ، وعضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين عطيه ، ومحمود كامل خليفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، وطه الصديق دقاقة .

( ٢٨٠ )

### للطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٠ القضائية

حكم . "تسييبه . تسييب معيب" . تبديد . نصب . دهوى مدنية .  
"نظرها والحكم فيها" . تأميم .

الحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة اثبت .  
شرط ذلك ؟ مثال لتسييب معيب في جريمة تبديد ونصب .  
صدور قرار بتأميم شركة . أثره على صفة ملاكها السابقين .

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو بعدم كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدهوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها من بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ولما كان يبين من المفردات المضبوطة أن الطاعنة لم توقع أى حجز من جانبها على السيارة تحت يد المطعون ضدهم في تهمة التبديد وإنما التجوز جميعها وقعت تحت يدها بناء على طلبهم ، كما يبين منها أن المطعون ضدهم في تهمة النصب استمروا في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الطاعنة بصفتهم مالكيين للسيارة بعد صدور القرار بتأميم شركتهم في بوايه سنة ١٩٦١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم في تهمة التبديد على خلاف الثابت في الأوراق وقبل المطعون ضدهم في جريمة النصب تأميسا على أن صفتهم كانت صحيحة وقت شراء الطاعنة للسيارة دون أن يتناول قرار تأميم الشركة

المالكة الذي صدر بعد ذلك ومدى تأثيره على صفة ملاكها السابقين وعمما إذا كان يجوز لهم بعد صدوره أن يستمروا في التصرف كلاك وأن يوقعوا المجز على السيارة ويستلموا جزءا من متأخر ثمنها ، فإن ذلك ينبيء عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون تحييص الدعوى والإحاطة بظروفها وأدلة الثبوت فيها بما يعيب الحكم ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في الفترة ما بين ١٢/٨/١٩٦٣ حتى ٧/٦/١٩٦٥ بدائرة مركز الفشن : المتهمون الأول والثالث والخامس والسادس ١ — بددوا السيارة المملوكة للطاعة ( المدعية بالحق المدني ) والموضحة تفصيلا بمحضر الاشكال المؤرخ ٧/٦/١٩٦٥ إضرارا بالمدعية والتي لم تسلم لهم إلا على سبيل اللودية ٢ — المتهمون الأول والثانية والرابعة : اتخذوا صفة كاذبة وهي صفة الوكالة من شركة مصر للتجارة الخارجية حالة كونها مؤمنة لا يمثلها إلا الأستاذ محمد عبد شديد ووقعوا حجرا ضد الطاعة بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٣ ورفعوا الدعوى رقم ٧٥٤٣ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة بأحقيتهم للسيارة ووقعوا حجرا آخر ضد الطاعة بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٤ والدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ كلى بنى سويف بمبلغ ٦٧٢ ج مع حفظ كافة الحقوق الأخرى لا سيما تعديل التعويض إلى اثني عشر ألف جنيه . وطلبت عقابهم بالمواد ٣٣٦ و ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . وادعت نبوية عبد السلام عبد المجيد — المجنى عليها — مدنيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ثم عدلت طلباتها إلى مبلغ ٥١ ج . ومحكمة الفشن الجزئية قضت حضوريا لإعتبارا للأول والسادس وحضوريا للثالث وخبايا للباقيين بإراءة المتهمين ما نسب إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم وإلزام المدعية بالحق المدني بمصاريفها . فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصاريف ومبلغ خمسة جنيمات مقابل أتعاب المحاماة . فطعنتم المدعية بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .



## المحكمة

حيث إن المدعية بالحقوق المدنية تنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضدهم ورفض الدعوى المدنية قبالهم من تهمة التبيد والنصب قد خالف الثابت في الأوراق وشابه قصور في التسيب ، ذلك بأنه استند ضمن ما استند إليه في قضائه براءة المطعون ضدهم من تهمة التبيد على أنهم احتفظوا بملكية السيارة موضوع الاتهام وأنها كانت صالحة للإستعمال لدى توقيع المدعية بالحقوق المدنية الحجز تحت يدهم ولم تكن كذلك وقت توقيعهم الحجز عليها تحت يدها بينما الثابت في الأوراق أن الطاعة لم توقع أى حجز من جانبها على السيارة ، الأمر الذى لو فطنت إليه المحكمة لتغير وجه نظرها في الدعوى . هذا إلى أن المحكمة أصست قضائها براءة المطعون ضدهم من تهمة النصب على أنه كانت لهم صفة الوكالة عن الشركة البائعة وقت شراء السيارة بينما الثابت في الأوراق أن تلك الصفة زالت بقوة القانون لصدور قرارات التأميم سنة ١٩٦١ ، والتي انتقلت بمقتضاها ملكية الشركة إلى شركة مصر للتجارة الخارجية التي لا يملكها إلا الأستاذ محمد شديد ، ولم يكن لهم من بعد أن يستمروا في اتخاذها عند قيامهم بإجراءات الحجز التحفظى في ١٩٦٣/٨/٨ وعند حصولهم من الطاعة على مبلغ مائة وخمسين جنيه من متأخر ثمن السيارة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال تبريرا لقضائه بإبراء ورفض الدعوى المدنية : ” وحيث إنه يبين مما تقدم أنه رغم استلام المدعية بالحقوق المدنية فإن الباعين احتفظوا بالملكية بعقد البيع حتى الوفاء بثمنها وأنه قد تم توقيع العديد من محاضر الحجز عليها وتعين عليها في كل مرة حارس غير الحارس السابق ، والملاحظ أن الحجز الذى توقع من قبل المدعية بالحقوق المدنية تحت يد المتهمين على السيارة كانت صالحة للإستعمال في حين أن العكس هو الصحيح إذ تبين أن السيارة غير صالحة للإستعمال عند ما توقع الحجز على السيارة تحت يد المدعية بالحقوق المدنية ، ومن ثم تكون جريمة التبيد المنسوبة إلى المتهمين في غير محلها ويتعين براءتهم منها . أما عن جريمة النصب التي نسبها المدعية بالحقوق المدنية إلى المتهمين فهي غير متوافرة الأركان ، وذلك أنه عند ما اشترت السيارة من المتهم

الأول وأخر كانت له صفة الوكالة فضلا من أن هذه الصفة ثابتة من الدعوى المدنية التي لم يدفع فيها بعدم وجود هذه الصفة ومن ثم تكون هذه التهمة أيضا في غير محلها". لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بإبراء متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو بعدم كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر و بصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلها الريبة في صحة عناصر الإثبات. ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعة لم توقع أي حجز من جانبها على السيارة تحت يد المطعون ضدهم في تهمة التبيد وإنما يجوز جميعها وقعت تحت يدها بناء على طلبهم ، كما يبين منها أن المطعون ضدهم في تهمة النصب استمروا في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الطاعة بصفتهم مالكين للسيارة بعد صدور القرار بتأميم شركتهم في يولييه سنة ١٩٦١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإبراءه ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم في تهمة التبيد على خلاف الثابت في الأوراق وقبل المطعون ضدهم في جريمة النصب تأسيسا على أن صفتهم كانت صحيحة وقت شراء الطاعة للسيارة دون أن يتناول قرار تأميم الشركة المالكة الذي صدر بعد ذلك ومدى تأثيره على صفة ملاكها السابقين وعمما إذا كان يجوز لهم بعد صدوره أن يستمروا في التصرف كلاك وأن يوقعوا الحجز على السيارة ويستلموا جزءا من متأخر ثمنها ، فإن ذلك ينفي عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون تخصيص الدعوى والإحاطة بظروفها وأدلة الثبوت فيها بما يعيب الحكم ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة مع إلزام المطعون ضدهم بالمصروفات المدنية وما يقابل أنعاب المحاماة .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، ومضوية السادة المستشارين : محمود عطيفه ،  
والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد حسين ، وطه الصديق دقانه .

( ٢٨١ )

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤ القضائية

اختصاص . "تنازع الاختصاص . لتنازع السلي" . مستشار الإحالة .  
محكمة الأحداث .

مثال لتنازع سلي بين مستشار الإحالة ومحكمة الأحداث .

متى كان الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم اختصاصه بنظر الدعوى  
بمقولة إن المتهم حدث - تبعا إلى السن الذي قدره له - قد جاء غلطاً نظراً لما  
ثبت من أن المتهم المذكور - استناداً إلى التقرير المعطى له من الطبيب الشرعي - لا يدخل  
في زمرة الأحداث وكان قرار مستشار الإحالة وإن كان في ظاهره قراراً غير منه  
للتصومة إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى  
مما يحقق التنازع السلي بين مستشار الإحالة - الذي تخل عن نظر الدعوى (بوصفه  
جهة تحقيق) وبين محكمة الأحداث (بوصفها جهة حكم) والتي ستقضي حتماً بعدم  
اختصاصها بنظر الدعوى إذا مارفت إليها ، وكان مستشار الإحالة بأمره  
بعدم الاختصاص قد سحب نفسه عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين إجابة  
النيابة العامة إلى طلبها وإحالة القضية إلى مستشار الإحالة بمحكمة دمنهور  
للفصل فيها .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣٠/٨/١٩٦٩ بدائرة مركز كفر الدوار  
محافظة البحيرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً ( حشيشاً ) في غير



الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة بمحكمة دمنهور الابتدائية إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١ المرفق . فأمر حضوريا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى بعدم أن قدر من المتهم بأربعة عشر عاما . وقد عرضت النيابة العامة المتهم — بعد صدور ذلك الأمر — على الطبيب الشرعي الذي أفاد بأنه تجاوز السادسة عشر من عمره . ثم قدمت النيابة العامة طلبا إلى هذه المحكمة لتعين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة رفعت إلى هذه المحكمة طلبا بتعيين الجهة التي تختص بالفصل في قضية الجنائية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٦٩ كل دمنهور وذكرت في طلبها أنها اتهمت " مجدى يعقوب رزة " بأنه في ليلة ١٩٦٩/٨/٣٠ بدائرة مركز كفر الدوار محافظة البحيرة أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا ( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وقدمته إلى مستشار الإحالة طالبة إحالته إلى محكمة جنايات دمنهور لمعاقبته طبقا للمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول . وبجريدة ١٩٦٩/١٢/٣ أمر مستشار الإحالة بعدم اختصاصه بنظر الدعوى تأصيلا على أنه ليس بالأوراق ما يدل على سن المتهم وأنه لذلك وعملا بالمادة ٧٣ من قانون العقوبات فقد قدر سنه بأربعة عشر عاما مما يجعل الاختصاص بنظر الدعوى إلى محكمة الأحداث . وتقول للطالبة ( النيابة العامة ) أنه إثر ما تقدم أمرت بعرض المتهم على الطبيب الشرعي لتقدير سنه فأفاد بتقريره المؤرخ ١٩٦٩/١٢/٣ أن الكشف الإكلينيكي على المتهم المقرون بما أظهرته الأشعة بعظامه أوضح أنه تجاوز السادسة عشرة ولم يبلغ السابعة عشرة من عمره وذلك في وقت مناظرته بما يستتبع اعتباره وقت ارتكابه الجرم المسند إليه في ١٩٦٩/٨/٣٠ قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره ويتعين بالتالي الاختصاص بمحاكمته إلى محكمة الجنايات .

وحيث إن الأمر الصادر من مستشار الإحالة بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣ بعدم اختصاصه بنظر الدعوى بقوله إن المتهم حدث — تبعا إلى السن الذي قدره له — قد جاء مخطئا نظرا لما ثبت من أن المتهم المذكور — اعتناده إلى التقرير المعطى له من الطبيب الشرعى — لا يدخل في زمرة الأحداث . لما كان ذلك ، وكان قرار مستشار الإحالة وإن كان في ظاهره قرار غير منه للتصومة إلا أنه ميقابل حتما بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولما كان الأمر — موضوع الطلب — يحقق التنازع السلبى بين مستشار الإحالة — الذى تخل عن نظر الدعوى — ( بوصفه جهة تحقيق ) وبين محكمة الأحداث ( بوصفها جهة حكم ) والى متقاضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . إذا مارفت إليها ، وكان مستشار الإحالة بأمره بعدم الاختصاص قد حجب نفسه عن نظر موضوع الدعوى . فإنه يتعين إجابة النيابة العامة إلى طلبها وإحالة القضية إلى مستشار الإحالة بمحكمة دمنهور للفصل فيها .

## جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن فزام ، وعضوية السادة المتشارين :  
 محمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين ، وطه الصديق  
 دقاة .

( ٢٨٢ )

### الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤ القضائية

( أ ) إعلان . " إعلان الحكم الغيابي " . حكم . " إعلانه " " قرائن " .  
 " القرائن للقاطعة " " القرائن غير القاطعة " . نقض " أسباب  
 الطعن . مالا يقبل منها " .

إعلان الحكم للحكوم عليه شخصيا . قرينة قاطعة على علمه بصدوره . أما اعلانه  
 في موطنه لمن ينوب عنه في استلام الإعلان . فهو قرينة غير قاطعة  
 على العلم بصدور الحكم . له حق دحضها . عدم دحض علمه القرينة أمام محكمة  
 الموضوع وعدم تمسكه بدحضها . سقوط حقه في التمسك بإثبات عكسها أمام  
 النقض . أساس ذلك ؟

( ب ) معارضة . " نظرها والحكم فيها " . نقض . " نطاق الطعن " .

اقتصار الطعن في الحكم انماضي بعدم قبول المعارضة شكلا . على هذا الحكم  
 دون سواه .

١ - إن الاستفادة من نص المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية ،  
 أنه إذا حصل الإعلان لشخص المحكوم عليه ، فإن ذلك يعد قرينة قاطعة  
 على علمه بصدور الحكم الغيابي . أما إذا أمان في موطنه ولم يسلم الإعلان إليه  
 شخصيا ، بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فإن ذلك  
 يعتبر قرينة على أن ورقته قد وصلت إليه ، ولكنها قرينة غير قاطعة ، إذ يجوز  
 للحكوم عليه أن يدحضها بإثبات العكس ، وإذا كان ما تقدم ، وكان الثابت



من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن الطاعن أعلن بالحكم الغيابي الاستثنائي مع صهره المقيم معه لغيابه . وكان الثابت من محضر جلسة المعارضة الاستثنائية أن المحكوم عليه لم يحضر ولم يثر أى دفاع يبرر تراخيه في التقرير بالمعارضة في الميعاد . ولم يدحض القرينة القائمة ضده والتي تفيد علمه بإعلان الحكم الغيابي ، على ما ورد بالطعن . وكان الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ، ولم يبدأ أمامها الدليل المعتبر على ما يتمسك به من أوجه الدفاع الموضوعية أو المختلطة بالواقع . فإن إهماله فيما كان يسعه أن يبديه أمام محكمة الموضوع . يسقط حقه في التمسك به أمام محكمة النقض .

٢ - لا يقبل من الطاعن في الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد ، التعرض في طعنه للحكم الغيابي الاستثنائي .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم منذ عشرين يوما سابقة حل يوم ١٩ / ١٠ / ١٩٦٨ بدائرة مركز طنطا : المتهمان الأول والثاني : سرقا المنقولات المينة وصفا وقيمة بالهضرو والملوكة لحسن حامد حجازى من مسكنه ليلا حالة كون المتهم الأول عائدا . والمتهم الثالث ( الطاعن ) : أخفى المنقولات المتحصلة من الجريمة عالفة الذكر مع علمه بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ٤٤ مكرر و ١ / ٣١٧ - ٤ - ٥ و ٣ / ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات . ومحكمة طنطا الجزئية قضت غيابيا للأول والثاني وحضوريا للثالث عملا بالمادتين ١ / ٣١٧ - ٤ - ٥ و ٤٤ مكرر من قانون العقوبات بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل والنفاذ وحبس المتهم الثاني شهرين مع الشغل والنفاذ وحبس المتهم الثالث شهرا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهمان الأول والثالث - الطاعن - هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا للأول وغيابيا للثاني - الطاعن - بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل

الحكم المستأنف بالنسبة للتم الأول والاكتفاء بحبسه ستة شهور عن التهمة المستندة إليه وبتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتم الثاني . فعارض المتهم الطاعن — في هذا الحكم وقضى بعدم قبول المعارضة شكلا للتقرير بها بعد الميعاد . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي شكلا للتقرير بها بعد الميعاد ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه البطلان وانطوى على الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه استند في قضائه إلى حساب ميعاد المعارضة من تاريخ إعلان الحكم المعارض فيه إلى المعارض مع أنه لم يعلن إليه تخصيصا بل أعلن مع شخص قيل بأنه صهره المقيم معه لغيابه ، ومن ثم فإن ميعاد المعارضة لا يسرى بالنسبة له إلا من تاريخ علمه بهذا الإعلان وهو ما قصر الحكم في إظهاره ، هذا فضلا عن أن الحكم الغيابي الاستثنائي قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة لأصابعه على الرغم من أن هذا الحكم الأخير خلا من بيان التاريخ الذي صدر فيه واسم القاضي وممثل النيابة وكاتب الجلسة وأسماء المتهمين ، كما استند في إدانة الطاعن إلى اعتراف غيره من المتهمين عليه في حين أن اعتراف متهم على آخر لا يجوز أن يعول عليه إلا إذا تأيد بدليل آخر ، وهو ما خلا ذلك الحكم منه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه ، الصادر في ١٩٦٩/٦/٢٥ أعلن للمعارض في ١٩٦٩/٨/١١ وأنه لم يقرر بالمعارضة إلا في ١٩٦٩/٩/٢٢ بعد فوات الميعاد المقرر للمعارضة قانونا ، ولم يقدم هذا مقبولا ببر عدم تقريره بالمعارضة في الميعاد . ولما كان من المقرر قانونا أن الأصل في إعلان الأوراق طبقا للسادة العاشرة من قانون المرافعات أنها تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه

أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار وكانت المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإن نصت على أنه "إذا كان الإعلان لم يحصل لشخص المأتم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الإعلان ، وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة" فإن المستفاد من هذا النص أنه إذا حصل الإعلان لشخص المحكوم عليه فإن ذلك يعد قرينة قاطعة على دله بصدر المحكم الغيابي ، أما إذا أعلن في موطنه ولم يسلم الإعلان إليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فإن ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته وصات إليه ، ولكنها قرينة غير قاطعة ، إذ يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بإثبات العكس . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن أعلن بالحكم الغيابي الاستثنائي في ١١/٨/١٩٦٩ مع صهره .. .. . المقيم معه لغيابه ، وكان الثابت من محضر جلسة المعارضة الاستثنائية أن المحكوم عليه لم يحضر ولم يترأى دفاع يبرر تراخيه في التقرير بالمعارضة ولم يدحض القرينة القائمة ضده والتي تفيد علمه بإعلان الحكم ، على ما ورد بالطعن ، وكان الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ولم يبدأ أمامها الدليل المعتبر على ما يتمسك به من أوجه الدفاع الموضوعية أو المختلطة بالواقع ، فإن إهماله فيما كان يسمعه أن يبديه أمام محكمة الموضوع يسقط حقه أمام محكمة النقض ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة للتقرير بها بعد الميعاد قد صدر سليما متفقا وصحيح القانون ، ومن ثم فإن هذا الوجه من النعي يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد ، فإنه لا يقبل من الطاعن التعرض في طعنه للحكم الغيابي الاستثنائي ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن بالنسبة لهذا الحكم في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ، ومحمود مطيفة ، والدكتور أحمد إبراهيم ، والدكتور محمد حسين .

(٢٨٣)

### للطعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤ القضائية

جريمة . "أركانها" . فك أختام . عقوبة . "تطبيقها" . حكم . "تسييبه" .  
تسييب معيب .

قيام الحارس على الأختام بفكها بغير إذن . وجوب معاقبته بالحبس . المادتان ١٤٧ ، ١٥٠ ،  
عقوبات .

إذا كانت الواقعة — كما صار إثباتها في الحكم — أن المطعون ضده قد فك الأختام الموضوعة على حانوته بغير إذن وحالة كونه حارسا عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تجريم الفعل المسند إلى المطعون ضده وأخذه بوصفه حارسا على الأختام ، فقد بات واجبا توقيع عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين ١٤٧ ، ١٥٠/٢ من قانون العقوبات ، وإذ قضى الحكم بعقوبة الغرامة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بما يتفق وصحيح القانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٨/١١/٤ بدائرة قسم اللوالبى : فك الأختام الموضوعة على الحانوت الميينة بالمحضر دون تصريح من الجهة التي أمرت بإغلاقه مع كونه حارسا عليها . وطلبت عقابه بالمادتين ١٤٧

و ١٥٠ من قانون العقوبات . ومحكمة الوايل الجزئية قضت غيابيا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٢ ج لوقف التنفيذ . فعارض . وقفى في . معارضته بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٩ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم ٥٠٠ قرش . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذا انتهى إلى إدانة المطعون ضده بجريرة فك الأختام الموضوعة على عمله بدون ترخيص حالة كونه حارسا عليها ، واكتفى بمعاقبته بالغرامة ، قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن العقوبة المقررة قانونا للجريرة التي دين المطعون ضده بها هي الحبس دون الغرامة .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه فك الأختام الموضوعة على الحانوت المبين بالمحضر بدون تصريح من الجهة التي أمرت بإغلاقه مع كونه حارسا عليها ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادتين ١٤٧ و ١٥٠ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت بمعاقبته بالحبس شهرا مع الشغل أساسا على ما ثبت لها من صحة الإتهام المستند إليه وبالتطبيق لحكم المادتين ١٤٧ و ١٥٠ من قانون العقوبات . فاستأنف المطعون ضده ، ومحكمة ثان درجة قضت بحكمها المطعون فيه — وبعد اعتناقها لأسباب الحكم المستأنف بتعديله والاكتفاء بتفريمه بخمسة قرش . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة — كما صارت إثباتها في الحكم — أن المطعون ضده قد فك الأختام الموضوعة على حانوته بغير إذن وحالة كونه حارسا عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تجريم الفعل المستند إلى المطعون ضده وأخذه بوصفه حارسا على الأختام ، فقد بات واجبا توقيع عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين ١٤٧ و ٢/١٥٠ من قانون العقوبات ، وإذا قضى الحكم بعقوبة الغرامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالحبس لمدة شهر مع الشغل .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام ، وعضوية السادة المستشارين :  
 سعد الدين عطية ، ومحمود كامل عطية ، والدكتور محمد محمد حسين ، وطه الصديق دقانة .

( ٢٨٤ )

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤ القضائية

استئناف . " نظره والحكم فيه " . معارضة . " نظرها والحكم فيها " .  
 قضاء الحكم النيابي الاستئنافي بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد . على المحكمة  
 الاستئنافية عند نظر المعارضة في ذلك الحكم أن تفصل أولاً في صحته من ناحية شكل  
 الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد ، أما إن وجدت أنه خاطئ .  
 ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى .

متى كان الحكم النيابي الاستئنافي المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول  
 الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع ، فإن المحكمة  
 يكون متعينا عليها عند نظر المعارضة أن تفصل أولاً في صحة الحكم المعارض فيه  
 من ناحية شكل الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد ،  
 وإن رأت أنه خاطئ ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى ، وفي هذه الحالة  
 فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة ، أما إن هي ألغت الحكم وقضت بالبراءة  
 متوهمة أن الحكم المعارض فيه صادر في موضوع الدعوى ، فإن حكمها يكون باطلاً متعينا  
 نقضه ويتمين مع نقض الحكم إعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته بهيئة أخرى  
 لنظر المعارضة فيه من جديد .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ١٩٦٥/٤/٢٨ بدائرة قسم  
 باب شرق : إعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت عقابها بالمادتين ٩ و ١٥



من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة باب شرق الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ ق لإيقاف التنفيذ وبوضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاثة أشهر في المكان الذي يحدده وزير الداخلية تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليها . فعارضت ، وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنفت المتهمه هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم قبول استئناف المتهمه شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارضت وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الغيابي المعارض فيه وبراءة المتهمه . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذا قضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي الاستئنافي وبراءة المتهمه — المطعون ضدها — مما أسند إليها ، قد أخطأ في القانون ، ذلك أن الحكم المعارض فيه قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، وما كان يجوز لمحكمة المعارضة أن تتعرض لموضوع الدعوى طالما أنه لم يستجد أمامها ما يتغير به وجه الرأي في شكل الاستئناف ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة دانت المطعون ضدها بالحبس والوضع تحت مراقبة البوليس في الجريمة المسندة إليها ، وإذا عارضت قضت المحكمة في ١٥/٥/١٩٦٦ باعتبار معارضتها كأنها لم تكن ، وفي ٢/٦/١٩٦٦ استأنفت المطعون ضدها فقضت المحكمة الاستئنافية في ٢٠/٣/١٩٦٨ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، ولما عارضت في ذلك الحكم قضت المحكمة الاستئنافية في ٢٣/١٢/١٩٦٩ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهمه — المطعون ضدها — مما أسند إليها . لما كان ذلك ، وكان

الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع ، فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة أن تفصل أولاً في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد ، وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى ، وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة ، أما إن هي ألغت الحكم وقضت بالإبراء متوهمة أن الحكم المعارض فيه صادر في موضوع الدعوى ، كما هو الشأن في الدعوى المسائلة فإن حكمها يكون باطلاً متعينا نقضه ، ويتعين مع نقض الحكم إعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته بهيئة أخرى لنظر المعارضة فيه من جديد .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين ، محمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين ، وطه الصديق دقانه .

(٢٨٥)

### الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤ القضائية

دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . إثبات . ” بوجه عام “ .  
حكم . ” تسببه . تسبب معيب “ . إجراءات المحاكمة . تحقيق . ” إجراءاته “ .  
مسئولية جنائية .

الدفاع بأن الطاعن ليس هو المعنى بالإنهاء . تأييده بصورة الطاعن عليها إقرار من شاهد الإثبات يفيد أن الطاعن ليس هو مرتكب الحادث . وجوب تخصيص المحكمة لهذا الدفاع بما يردده ، إن رأت إطراحه ، متى تبين من الأوراق أن الطاعن لم يعرض على أى من شهود الإثبات إلى أن انتهت محاكمته .

إن ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن المذكور ليس هو المعنى بالإنهاء ، وقدم تأييده له بصورة عليها إقرار منسوب صدوره إلى شاهد الإثبات يفيد أن الطاعن ليس هو المتهم المنسوب إليه ارتكاب الحادث ، يعد دفاعاً هاماً وجوهرياً ، لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الجناية وجوداً أو عدماً ، مما كان يتعين معه هل المحكمة أن تعرض له استقلالاً ، وأن تخصص عناصره وترد عليه بما يدفعه ، إن رأت إطراحه ، خاصة وقد تبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعرض عرضاً قانونياً على أى من شهود الإثبات طوال مرحلة التحقيق والمحاكمة ، وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أمسكت عما تقدم وتنكبت تحقيق ما إذا كان المستند الذى قدمه المدافع عن الطاعن صادراً حقيقة من الشاهد المذكور وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك في حالة ثبوت صدوره منه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في النسب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في غضون شهر يناير وشهرى فبراير ومارس سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : ( أولا ) ارتكب تزويرا في أوراق رسمية هي قرار ورخصة الهدم المنسوب صدرهما لبلدية القاهرة بطريق الاصطناع بأن حرر بياناتهما وضمنها على غير الحقيقة ما يفيد أيلولة العقار رقم ١ حارة الحكيم للسقوط والتصریح بهدمه حتى سطح الأرض ووضع عليها امضاءات نسبها زورا للوظفين المختصين بالبلدية ( ثانيا ) استعمال المحررين الرسميين صالفي الذكر مع دلمه بتزويرهما بأن قدمهما لمحمد رياض شاهين للاحتجاج بهما على هدم العقار ( ثالثا ) : ارتكب تزويرا في محرر عرفى هو عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/٣/٧ بأن اصطنعه وانتحل فيه اسم برجس ذكرى ووقع عليه بتوقيع نسبه زورا إلى المذكور . ( رابعا ) توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبالغ ١٥ جنيها لمحمد رياض شاهين وذلك باتخاذ صفة غير صحيحة والتصرف في مال ثابت ليس مملوكا له وليس له حق التصرف فيه بأن أوهمه أنه مالك للعقار المنوه عنه في التهمة الأولى وأنه يرغب في بيع أنقاضه وقدم له رخصة وقرار الهدم المزورين والثابت بهما التصريح له بصفته بائعا للعقار المذكور بهدمه حتى سطح الأرض فانتدع المجنى عليه بذلك واشترى الانقراض ودفع المبالغ ثمنها لها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للواد الواردة بقرار الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ و ١/٣٣٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من ذات القانون بمعاقبية المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم ارتكاب تزوير في أوراق رسمية واستعمالها والتزوير في محرر عرفى والنصب قد شابه قصور في التصديب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن أسس دفاعه

على أنه ليس هو المقصود بالإتهام ودلل على ذلك بأن شهود الإثبات تضاربوا في تحديد أوصافه وبأنه لم يعرض على أى منهم حتى يتعرف عليه كما قدم تأييدا لدفاعه صورة فوتوغرافية له عليها إقرار من الشاهد محمد رياض شاهين بأنه ليس هو السيد على المنسوب إليه ارتكاب الحادث ، إلا أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع دون أن تحققه بما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أنكر التهمة وأثار المدافع عنه أن الطاعن المائل أمام المحكمة ليس هو المقصود بالإتهام ، ودلل على ذلك بتناقض الشهود في تحديد أوصاف الجاني وبأن الطاعن لم يعرض على أى منهم - بما في ذلك المجنى عليه - عرضا قانونيا حتى يتعرفوا عليه ، وقدم صورة فوتوغرافية له عليها إقرار منسوب صدوره للشاهد محمد رياض شاهين مفاده أن صاحب الصورة أى الطاعن ليس هو مرتكب الجرائم موضوع المحاكمة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة على النحو الذى استقر لديه وساق أدلة الثبوت المستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير انتهى إلى إدانة الطاعن دون أن تورد المحكمة دفاعه وما صافه من أوجه لها شأن في خصوص الدعوى المطروحة مكتفية بالقول بأنها لا تقيم وزنا لإنكاره التهمة بعد أن اطمان وجدانها لأدلة الثبوت التى أوردتها . لما كان ما تقدم ، وكان ما أثاره الدفاع من الطاعن من أنه ليس هو المعنى بالإتهام والذى قدم تأييدا له صورة عليها إقرار منسوب صدوره إلى شاهد الإثبات الرئيسى محمد رياض شاهين بعد دفاعا هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الختائية وجودا أو عدما مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تخصص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت أطراحه خاصة وقد تبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن لم يعرض عرضا قانونيا على أى من شهود الإثبات طوال مراحل التحقيق والمحاكمة ، أما وقد أمسكت المحكمة عن ذلك وتنكبت تحقيق ما إذا كان المستند الذى قدمه المدافع عن الطاعن صادرا حقيقة من الشاهد المذكور وأعرضت عن تقدير الأثر المترتب على ذلك في حالة ثبوت صدوره منه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطيه ،  
ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، وطه الصديق دقاة .

( ٢٨٦ )

### الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤ القضائية

نقض . " التقرير بالطعن . الصفة فيه " . طعن . " الصفة في الطعن " .  
محكمة الجنايات . " نظرها الدعوى والحكم فيها " . دعوى مدنية . " نظرها  
والحكم فيها " .

وجود صفة للطاعن شرط لقبول طعنه . مناط توافر تلك الصفة له . أن يكون طرفا في الحكم  
المطعون فيه .

يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ، ومناط توافر هذه الصفة  
أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه . ولما كان الثابت من الأوراق أن محكمة  
الجنايات قررت فصل الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية وأمرت بإحالتها  
إلى المحكمة المدنية المختصة لعدم امتثالها لإجراءاتها الشكلية ومنعاً من تعطيل  
الفصل في الدعوى الجنائية ثم قضت في الدعوى الجنائية ببراءة المطعون ضدهم ،  
فقرر المدعى المدني بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية وليس المدعى المدني  
طرفا فيه ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨  
بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة ( المتهمة الأولى ) أخفت الأموال  
الأميرية المبينة بالمحضر وقدرها ١٥٠٠٠ ج خمسة عشر ألف جنيا والمختلصة



من وزارة التربية والتعليم في قضية الجناية رقم ٤١١٨ سنة ١٩٤٩ السيد مع هلمها بأن تلك الأموال متحصلة من الجريمة سالفة الذكر . والمتهمون الثانية والثالثة والرابع : اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأولى في ارتكاب جريمتها سالفة الذكر . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٤٤ / ٢ و ١١٢ و ١١٨ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعت وزارة التربية والتعليم مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيئات . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا ببراءة المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبلهم . فطعنت كل من إدارة قضايا الحكومة بصفتها ممثلة لوزارة التربية والتعليم والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . وقضى في الطعن بقبوله شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والمدنية وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى وإلزام المطعون ضدهم المصاريف . والمحكمة المذكورة - مشكلة من دائرة أخرى - قضت غايبا بالنسبة إلى المتهم الثالثة وحضوريا بالنسبة لباقي المتهمين ببراءتهم مما أسند إليهم ، وأشارت المحكمة في أسباب حكمها إلى إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . فطعنت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن السيد وزير التربية والتعليم للمرة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدهم بإخفاء أموال متحصلة من جناية اختلاس ، وادعى الطاعن مدنيا ضدهم . وقد قررت محكمة الجنايات فصل الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية وأمرت بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة لعدم امتثالها لإجراءاتها الشكلية ومنعاً من تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية ، ثم قضت في الدعوى الجنائية ببراءة المطعون ضدهم فقرر المدعى المدني بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ، ومناط توافر هذه الصفة أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية ، وليس المدعى المدني طرفاً فيه ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة مع إلزام الطاعن المصاريف .

## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود المراوى ، وعضوية العادة المستشارين : أنور خاف ،  
وابراهيم الديوانى ، ومصطفى الأسبوطى ، ومحمد ماهر حسن .

( ٢٨٧ )

### الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤ القضائية

دهوى جنائية . " قيود رفعها " . " إنقضاؤها بالتقادم " . تقادم . " قطع  
التقادم " . إجراءات . حكم . " تسببه " . تسبب معيب " . موظفون عموميون .  
" مستخدمون عموميون " . أشخاص اعتبارية ، تأميم . بطلان .

عدم انسياغ الحماية المقررة في المادة ٦٣ إجراءات إلا على الموظفين والمستخدمين العامين .  
دون فيهم .

تأميم المشروع . لا يفقده الشخصية المستقلة عن الدولة .

الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة استنادا إلى بطلان إجراءات الإتهام والمحاكمة لعدم  
الحصول على الإذن برفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٦٣ إجراءات . دون التحقق من توافر  
صفة الموظف أو المستخدم العام في المتهم . مع أنه لو ثبت انتفاؤها لصحت تلك الإجراءات .  
وقطعت التقادم . قصور .

الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم بتأييده احتنافا والتقرير بالإستئناف .  
إجراءات صححة في ذاتها فاطمة للتقادم ، بصرف النظر عن بطلان إجراءات إعادة تحريك  
الدعوى السابقة عليها ، إفعال الحكم أثرها في هذا الخصوص . قصور وخطأ في تطبيق القانون .

إن الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية  
المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامي العام  
أو رئيس النيابة ، إلا بالنسبة إلى الموظفين العموميين والمستخدمين العامين  
ومن في حكمهم ، دون فيهم من موظفى الشركات العامة ، سواء منها المؤممة

أو التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب، إذ أن المشروعات المؤممة التي كانت تتمتع بالشخصية المعنوية، لا تفقد الشخصية المستقلة من شخصية الدولة نتيجة للتأميم، وإذا كان للبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة عن الجرائم الممنوعة إلى المطعون ضده على بطلان كافة إجراءات الاتهام التي اتخذها وكيل النيابة في الدعوى وما تلاها من إجراءات المحاكمة التي تمت خلال السنوات الخمس التي انقضت على وقوع هذه الجرائم وحق تاريخ المحاكمة، دون أن يظهر صفة الموظف العام أو المستخدم العام في المتهم المطعون ضده الذي بوشرت قبله تلك الإجراءات بنوعها، مع أنه لو قبل بانتفاء هذه الصفة في حقه، لصححت إجراءات الاتهام التي اتخذها وكيل النيابة قبله في البدء، منفردا، وكذلك إجراءات المحاكمة التي اتخذت في مواجهته وانتهت بصدر الحكم الأول في ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة، وبالتالي أنتجت أثرها في قطع التقادم المسقط للدعوى الجنائية، وكان الحكم فوق ذلك قد أغفل كلية أثر الحكم الابتدائي الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩٦٦ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، وتقرير النيابة العامة باستئناف هذا الحكم، وكذلك الحكم الإمتدائي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف، وهي إجراءات صدرت صحيحة في ذاتها على التوالي — قبل أن تكتمل مدة السقوط بين أحدها والآخر — من جهة مختصة بإصدارها، فتعد من الإجراءات الفاطمة للدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية، بصرف النظر عن بطلان إجراءات إعادة تحريك الدعوى العمومية السابقة عليها، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسييب والخطأ في القانون بما يستوجب نقضه.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٧ فبراير سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية (أولا) تسبب خطأ في جرح أمين أنيس حسن والزغبى عبد العزيز الفخراني وملاك حنا فرج وعبد الرحمن جبريل ونادر عبد الحليل أبو سليمان وفؤاد حسن المنعى بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وروعته



وعدم احترازه بأن قاد سيارة بسرعة تجاوز السرعة المقررة وانحرف بها إلى يسار الطريق فاصطدم بالسيارة الأجرة قيادة المجنى عليه الثاني فأحدث به وببني المصابين الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي . ( ثانيا ) قاد سيارة بسرعة تجاوز السرعة المقررة . ( ثالثا ) لم يلزم الجانب الأيمن من الطريق أثناء سيره . ( رابعا ) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالمادة ١ و ٣ من القانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٦٢ والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٨١ و ٨٤/١ — ٢ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة طنطا الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامحروقات جنائية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة مع أن الثابت من مطالعة الأوراق أن إجراءات المحاكمة في المرحلة الأولى التي انتهت بالحكم الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة قد اتخذت صحيحة بوصف المطعون ضده من موظفي الشركات المؤممة الذين لا تنسب عليهم الحماية المقررة بنص المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ثم إن إجراءات المحاكمة التي اتخذت في الدعوى من وقت صدور ذلك الحكم من إعادة تقديم المتهم للمحاكمة وصدور الحكم الابتدائي في ٢٢ يناير سنة ١٩٦٦ بعدم جواز نظر الدعوى وتقرير النيابة العامة باستئنائه وصدور الحكم الاستئنافي في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف وحضوره بأغلب الجلسات بها ثم إعادة طرح الدعوى أمام المحكمة من جديد بتكليف المتهم بالحضور في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بعد استئذان رئيس النيابة فضلا عن أنها إجراءات متلاحقة قبل أن تكتمل مدة للسقوط بين إحداها والأخرى فإنها قاطعة للمدة المقررة لسقوط الدعوى

الجنائية عملاً بنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لأنها جميعاً إجراءات  
صحيفة صدرت من جهة مختصة وإذا أضفنا الحكم المطعون فيه كلية فإنه يكون  
معيناً بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أمس قضاءه  
بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بقوله "وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق  
أن النيابة خاطبت المتهم بالجرائم الأربعة الميمنة بالقيء والوصف أعلاه وطلبت  
عقابه طبقاً لمواد الاتهام وبجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ قضى بعدم قبول الدعوى  
لرفعها من غير ذي صفة إذ لم يأذن رئيس النيابة ولا المحامي العام ولا النائب العام  
برفعها وصار هذا الحكم نهائياً بعدم الطعن عليه بيد أن السيد وكيل النائب العام  
عاد ثانية فقدم المتهم للمحاكمة عن الجرائم الأربعة المذكورة دون أن يأذن أحد  
ممن ذكروا برفع الدعوى فقضت المحكمة بجلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٦٦ بعدم جواز  
نظر الدعوى لصاينة الفصل فيها بالحكم الصادر بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤  
ولم تقبل النيابة العامة الحكم الصادر بجلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٦٦ وطعنت عليه  
بالاستئناف بيد أن محكمة الجناح المستأنفة قضت بتأييده بجلسة ٢٦ أغسطس  
سنة ١٩٦٧ فعادت النيابة وبعد أن استصدرت إذناً من السيد رئيس النيابة  
إلى تقديم المتهم للمحاكمة عن الجرائم الأربعة وأعلنته في ٢ يناير سنة ١٩٦٨ بجلسة  
٢٢ يناير سنة ١٩٦٩ وفيها مثل المتهم ودفع بانقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر  
من ثلاث سنوات من يوم وقوع الحادث في ٧ فبراير سنة ١٩٦٣ حتى يوم إعلانه  
بالمحاكمة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٨ وقدم مذكرة شارحة لدفعه . وحيث إنه يبين  
من شرح الوقائع على نحو ما تقدم أن الحادث وقع في ٧ فبراير سنة ١٩٦٣ وأن  
المتهم منذ ذلك التاريخ وحتى ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٨ لم يتخذ في مواجهته إجراء صحيح  
قاطع لمدة سقوط الدعوى الجنائية ذلك لأن الإجراءات التي اتخذت من قبل  
اتخذها السيد وكيل النائب العام وهو لا يملكها قانوناً ويشترط في الإجراءات  
الخاصة بالاتهام والتحقيق والمحاكمة لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيفة  
سواء من حيث الشخص القائم بها وصفته في إجراءاتها فإذا كان الإجراء باطلاً  
لعيب في الشكل أو لعدم الولاية أو لعدم شرط من شروطه الجوهرية فلا أثر له  
على التقادم ومن ثم فكل ما سبق من إجراءات سواء أكانت إعلاناً أو محاكمة

من الجرائم المخاطب بها المتهم قبل يوم ٧ مارس سنة ١٩٦٣ غير قاطع التقادم الأمر الذى أصبح معه الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية على أساس ما سلف بيانه صحيحا فى القانون متعين القبول". وإذ كانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة إلى الموظفين العموميين والمستخدمين العامين ومن فى حكمهم دون غيرهم من موظفى الشركات العامة سواء منها المؤممة أو التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب إذ أن المشروحات المؤممة التى كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أسس قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عن الجرائم المصدرة إلى المطعون ضده على بطلان كافة إجراءات الإتهام التى اتخذها وكيل النيابة فى الدعوى وما تلاها من إجراءات المحاكمة التى تمت خلال السنوات الخمس التى انقضت على وقوع هذه الجرائم وحتى تاريخ المحاكمة دون أن يستظهر صفة الموظف العام أو المستخدم العام فى المتهم المطعون ضده الذى بوشرت قبله تلك الإجراءات بنوعها، مع أنه لو قبل بانتفاء هذه الصفة فى حقه لصحت إجراءات الإتهام التى اتخذها وكيل النيابة قبله فى البدء منفردا وكذلك إجراءات المحاكمة التى اتخذت فى مواجهته وانتهت بصدر الحكم الأول فى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبالتالى أنتجت أثرها فى قطع التقادم المسقط للدعوى الجنائية وكان الحكم فوق ذلك قد أخفل كلية أثر الحكم الابتدائى الصادر فى ٢٢ يناير سنة ١٩٦٦ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وتقرير النيابة العامة باستئناف هذا الحكم وكذلك الحكم الاستئنافى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف وهى إجراءات صدرت صحيحة فى ذاتها على التوالى قبل أن تكتمل مدة الصلوط بين أحدها والأخرى من جهة مختصة بإصدارها فتعد من الإجراءات القاطعة للمدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بصرف النظر من بطلان إجراءات إعادة تحريك الدعوى العمومية السابقة عليها. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب والخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه والإحالة.



## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العراري ، وضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
 وإبراهيم الديواني ، ومحمد السيد الرقاصي ، ومحمد ماهر حسن .

( ٢٨٨ )

### الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) معارضة . " نظرها والحكم فيها " . استئناف . " نظره والحكم  
فيه " . إجراءات المذاكرة . بطلان . " بطلان الأحكام " .  
حكم . " تسببه . تسبب مريب " . " بطلانه " . نقض .  
" حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

( ١ ) القضاء في المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى شكلا  
وموضوعا . رقم قدم تمسك المعارض بالعدر الذى منعه من المثول أمام المحكمة  
الاستئنافية . خطأ في القانون .

( ب ) بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عند تخلف المعارض عن حضور  
جلسة المعارضة لمـذـر قهرى . يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر  
استئناف هذا الحكم . القضاء بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة .  
أساس ذلك .

١ - متى كان الثابت بمحضر جلسة المعارضة الاستئنافية ، أن المطعون ضده  
لم يدفع بالجلسة بأنه كان معذورا في تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم  
الاستئنافى الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ، ولم يبين وجه العذر الذى منعه  
من المثول فيها ، بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى ، فإن الحكم المطعون  
فيه ، إذ قضى بقبول المعارضة شكلا ورتب على ذلك الحكم في موضوع الدعوى ،  
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - متى كان الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى قد خلاص إلى أن تخلف المطعون ضده عن جلسة المعارضة كان لعذر قهرى ، هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية ، فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن ، يكون قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة الاستثنائية أن تقضى فى الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة ، أما وهى لم تفعل وفوتت على المحكوم عليه إحدى درجتى التقاضى ، بقضائها فى موضوع الدعوى فلأنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٦/١١/٢٨ بدائرة مركز قطور محافظة الغربية : شرع فى سرقة الدجاج المبين الوصف والقيمة بالمحضر والملوك .. ... من منزله المسكون وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبسا بها . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ١/٣١٧ و ٤ و ٣٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة قطور الجزئية قضت فى الدعوى غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة جنيتين لوقف التنفيذ . فعارض . وقضى فى معارضته باعتبارها كان لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت فى الدعوى حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعنّت النيابة العامة فى الحكمين الأخيرين بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكيم المطعون فيهما الخطأ في تطبيق القانون .  
ذلك بأن الحكم في المعارضة قضى بقبول معارضة المطعون ضده الاستئنافية شكلا  
وتأييد الحكم المعارض فيه الصادر في غيبته والمعتبر حضوريا دون أن يقدم  
المحكوم عليه العذر الذي منعه من الحضور في الجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض  
فيه كما أن الحكم الأخير على الرغم من اعتماده الشهادة المرضية المقدمة من المطعون  
ضده والتي تفيد بأنه كان مريضا يوم صدور الحكم الابتدائي باعتبار المعارضة  
كأن لم تكن مما يصح بالبطلان ، قضى بتأييده مع أنه كان يتعين الحكم  
بالغاء وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة بما يعيبه  
ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت بمحضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن المطعون  
ضده لم يدفع بالجلسة بأنه كان معذورا في تخلفه عن شهود الجلسة التي صدر فيها  
الحكم الاستئنافية الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذي  
منعه من المثول فيها بل تكلم مباشرة في موضوع الدعوى فإن الحكم المطعون فيه  
إذ قضى بقبول المعارضة شكلا ورتب على ذلك الحكم في موضوع الدعوى يكون  
قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قضت  
غاييا بإدانة المطعون ضده فعارض في هذا الحكم وقضى في ١٩٦٧/٤/٢٦ باعتبار  
المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف الحكم بتاريخ ١٩٦٧/٥/١١ وقدم شهادة  
مرضيه تفيد بأنه كان مريضا يوم صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن  
وحتى ١٩٦٧/٥/١٠ فقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف  
شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف ، وسلم هذا الحكم  
في مدوناته بقيام عذر المطعون ضده وهو المرض الذي أقعده عن حضور جلسة  
المعارضة الابتدائية ولذلك قضى بقبول الاستئناف المقدم منه شكلا مع أنه قرر  
به بعد الميعاد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلاص إلى أن تخلف المطعون  
ضده عن جلسة المعارضة كأن لعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية ،  
فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلا وكان يتعين



على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهي لم تفعل وفوتت على المحكوم عليه إحدى درجتى التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة.

---

## جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
 وإبراهيم الديوانى ، ومحمد السيد الرقاصى ، وحسن المغربى .

( ٢٨٩ )

### الطعن رقم ١٤٣٧ لسنة ٤ القضائية

مواد مخدرة . أسباب الإباحة وموانع العقاب . "موانع العقاب"  
عقوبة . "الإعفاء منها" . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" نقض .  
"نظر الطعن والحكم فيه" .

مضى يتحقق موجب الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ . بعد علم السلطات بالجريمة : بإمهام المتهم بإبلاغه إماما إيجابيا ومتجا  
وجديا فى معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم المنصوص عليها  
فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور . كون الإبلاغ غير جدى وعقيم .  
عدم استحقاق المبلغ للإعفاء .

حق محكمة النقض فى توقيع العقوبة دون تحديد جاسة لنظر الموضوع . نطاقة ؟

إن مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة  
المخدرات وتنظيم استعمالها وإتجار فيها ، أن القانون لم يرتب الإعفاء بعد علم  
السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للاتهم الذى يسهم بإبلاغه إماما إيجابيا ومتجا  
وجديا فى معاونة السلطات ، للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم  
الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور ،  
باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة  
للعادلة ، فإذا لم يكن للتبليغ ، بأن كان غير جدى وعقيم ، فلا يستحق  
صاحبه الإعفاء . وإذا كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن إعراف

المطعون ضده — بعد ضبطه محرزا للجواهر المخدرة — بشرائها من آخر لم يوصل إلى أى دليل قبل هذا الأخير ، ولم يؤد إلى تمكين رجال السلطة العامة من ضبطه محرزا أو حائزا المخدر بعد تفتيش مسكنه ، بل إن إعتاقه لم يتعد مجرد إهداء وقول مرسل عار من الجدية وغير منتج ، إذ لم يسهم في ضبط مهربي المخدرات أو يساعده في الكشف عن الجرائم الخطيرة التي نص عليها القانون ، ومن ثم فإن ذلك الإبلاغ ، لا يتحقق به موجب الاعفاء من العقاب ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باعفاء المطعون ضده من العقاب ، قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه ، وإلغائه بماقبة المطعون ضده بالعقوبة المقررة قانونا للجريمة دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع ذلك أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار في حق المطعون ضده .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة مركز الزقازيق محافظة الشرقية : أحرز بقصد الاتجار جوهري مخدرين ( أفونا وحشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بمواد الإتهام فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١/٣٠٧ و ١/٢٨١ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣٠ من قانون العقوبات براءة المتهم مما أسند إليه مع مصادرة الجواهر المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٤ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الزقازيق لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت في الدعوى من جديد حضوريا عملا بمواد الإتهام براءة مما أسند إليه ومصادرة المخدرات المضبوطة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .



## المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار استنادا إلى إعفائه من العقاب طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد أخطأ في تطبيق القانون ومثابه فساد في الاستدلال . ذلك بأن قول المطعون ضده بشرائه للمخدرات المضبوطة معه من سليم حسن لا يعد إبلاغا للسلطات العامة من جريمة إحراز الأخير لمخدرات بعد العلم بها لأنه قول غير جدى بدليل أنه لم يؤد إلى ضبط هذا الأخير محرزا أو حائزا لجواهر مخدرة كما وأن إرجاع الحكم عدم تمام ضبطه إلى قعود رجال الشرطة عن تعقبه أمر يتناقى مع شهادة رئيس مباحث مركز بليس من أنه قتش مسكن هذا الشخص فلم يعثر لديه على مخدر بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز الجواهر المخدرة بقصد الاتجار وأورد الأدلة على ثبوتها في حق المطعون ضده عاد وقضى ببراءته منها استنادا إلى توافر موجب إعفائه من العقاب بقوله " وحيث إنه لما كان الثابت في محضر ضبط الواقعة ومما شهد به الملازم أول على محمد حسن أن المتهم إثر ضبطه اعترف بشرائه المواد المخدرة المضبوطة معه من أحد تجار المخدرات بعزب البياضين التابعة لمركز بليس يدعى سليم وقد شهد السيد رئيس مكتب مخدرات بليس أنه يوجد شخص يحمل هذا الاسم بالبلدة التي عينها المتهم من تجار المخدرات ، الأمر الذي يدل على أن بلاغ المتهم عن هذا التاجر الذي باع إليه المواد المخدرة بلافا جديا يستحق به المتهم الإعفاء من العقاب — إعمالا لنص المادة ٤٨/٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — ولا يقدح في ذلك أن المتهم عدل في تحقيق النيابة عن أقواله ما دام أنه قد أدلى فعلا في محضر الشرطة وتم الإبلاغ عن البائع له ولا يؤثر في ذلك قعود رجال الشرطة عن تعقب الشخص الذي أبان عنه المتهم وضبطه ويكفى أنه قد زود رجال الشرطة بمعلومات عن مساهمة هذا الشخص

في جريمة الاتجار بالمواد المخدرة ، ومن ثم يتعين لذلك القضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه . وما أورده الحكم فيما تقدم لا يتفق وصحيح القانون ذلك بأن مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، أن القانون لم يرتب الإعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للزعم الذي يسهم بإبلاغه إسهاما إيجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور بإعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة فإذا لم يكن التبليغ فائدة بأن كان غير جدي وعقيم ، فلا يستحق صاحبه الإعفاء . وإذا كان الثابت من الأوراق أن إتراف المطعون ضده — بعد ضبطه محرزا للجواهر المخدرة — بشرائها من سليم حسن لم يوصل إلى أى دليل قبل هذا الأخير ولم يؤد إلى تمكين رجال السلطة العامة من ضبطه محرزا أو حائزا المخدر بعد تفتيش مسكنه على ما يبين من شهادة رئيس مكتب المخدرات بحضور جلسة المحاكمة بل لم يتعد هذا الإتراف مجرد إدهاء وقول مرسل عار عن الجدية وغير منتج ، إذ لم يسهم في ضبط مهربي المخدرات أو يساعد في الكشف عن الجرائم الخطيرة التي نص عليها القانون ، فإن ذلك الإبلاغ لا يتحقق به موجب الإعفاء من العقاب ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعفاء المطعون ضده من العقاب قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى إلى ثبوت جريمة إحراز جواهر مخدرة بهذه الاتجار في حق المطعون ضده محل التهمة ، فإنه يتعين تصحيحه بمعاينة المطعون ضده بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة في القانون دون ما حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن هزام ، وعضوية السادة المستشارين :  
سعد الدين عطية ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، وطله الصديق دنانة .

( ٢٩٠ )

### للطعن رقم ١١١٥ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) دعوى جنائية . " قيود تحريكها " . " نظرها والحكم فيها " .  
تحقيق . " إجراءاته " . إجراءات المحاكمة . قرارات وزارية .  
محكمة الموضوع . " سلطتها في تفسير أوراق الدعوى " .  
بطلان . " إجراءات التحقيق " . " إجراءات المحاكمة " .  
نظام عام . تبغ . دخان .

( ١ ) عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم تهريب التبغ أو مباشرة  
أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم  
قبل صدور طلب بذلك ممن يملكه . المادة ٤ من القانون ٩٢  
لسنة ١٩٦٤ . انتهاء صفة مصدر الطلب . أثره : بطلان  
الإجراءات بطلافا مطلقا من النظام العام . طلة ذلك . مثال  
على انتهاء صفة مصدر الطلب في ظل قرارى وزير الخزانة رقم ٨٣ ،  
٨٥ لسنة ١٩٦٥ .

للقول بحق وكيل الجمرى فى إصدار الطلب برفع الدعوى فى جرائم  
تهريب التبغ . ما دام يقوم بعمل مديره . غير صحيح . طالما  
أنه لم يفرض بذلك من وزير الخزانة . أو يثبت صدور قرار  
بندبه للقيام بأعمال مديره . أو أن هناك لائحة تخوله صلاحيات هذا  
المدير عند غيابه .

( ب ) كون عبارات كتاب مدير الجمرى إلى الشرطة غير قاطعة الدلالة  
فى معناها ولا تعبر عن رغبة صريحة فى رفع الدعوى الجنائية .



مصلحة القضاء باعتبار الدعوى خلوا من الطلب في معنى المادة الرابعة  
من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

١ — إن مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤، في شأن تهريب التبغ ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم ، قبل صدور الطلب بذلك ممن يملكه ، فإذا انتفت صفة مصدر الطلب وقعت الإجراءات باطلة بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام ، لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطلبات المقدمة من مدير عام شئون الإنتاج المؤرخة ... .. قد صدرت في ظل القرار الوزاري رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ في دعاوى تجاوزت قيمة التعويض المطالب به ٥٠٠ ج ، وأن الطلبات المؤرخة ... .. قد صدرت من وكيل الجمرك وهو ممن إلم بخولهم القرار الوزاري رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٥ حتى إصدار الإذن برفع الدعوى ، فإن الحكم إذ رتب على ذلك بطلان تلك الطلبات ، يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا محل للتعدي بأن وكيل الجمرك مصدر تلك الأذون كان يقوم بعمل مدير الجمرك في تاريخ إصدارها ، ما دام أن وزير الخزانة — في مجال تحديد أولئك الذين فوضهم في طلب رفع الدعوى الجنائية — قد سمى مدير و الجمرك دون وكلائهم ، وما دام لم يثبت أن قراراً صدر بنسب وكيل الجمرك مصدر الإذن للقيام بأعمال مديره ، أو أن هناك لائحة منظمة لحلول وكيل الجمرك محل مديره في مباشرة اختصاصاته أثناء غيابه .

٢ — متى كان الحكم في تفسيره للعنى المقصود من كتاب مدير جمرك بور سعيد المؤرخ ... .. إلى مأمور بندر المنصورة ، قد ذهب

إلى أن عبارات ذلك الكتاب لا تمثل معنى الإذن المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، وأنها لا تحمل أكثر من معنى للتهنيء بإرسال الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن تلك العبارات غير قاطعة الدلالة في معناها ، ولا تعبر عن رغبة صريحة في رفع الدعوى ، فإن الحكم لا يكون قد خرج في تفسيره لعبارات ذلك الكتاب عما تحتمله من معنى .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المظفون ضدهم بأنهم في يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم أول بندر المنصورة : ١ - حازوا وصنعوا دخانا مهربا (طرابلسي) . ٢ - صنعوا دخانا مخلوطا غير مطابق للمواصفات والشروط بأن وجدت فيه نسبة من الشوائب . وطلبت معاقبتهم بالمواد ١ و ٤ و ٦ و ١٢ و ١٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٣٣ والمواد ١ و ٢ و ٤ و ٦ و ١٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعى مدني السيد/وزير الخزانة بصفته وطلب القضاء له قبل الاتهمين متضامين بأداء تعويض قدره ٨٠٣٩٧ ج و ٥٠٠ م و ١٨٠٠ ج و ٧٤٧٩ ج و ٨٢٠ م في كل من الجنح الثلاث على التوالي مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة بندر المنصورة الجزئية قضت ( أولا ) في الدعوى رقم ٧٢١١ سنة ١٩٦٥ جنح قسم أول بندر المنصورة حضوريا للأول والثالث وحضوريا اعتباريا للثاني والرابع ( ١ ) ببراءة كل من الثاني والثالث والرابع ورفض الدعوى المدنية قبلهم . ( ب ) بتغريم المتهم الأول مائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي إلى السيد وزير الخزانة مبلغ ٧٤٧٢٠ ج أربعة ومبعمون ألفا وسبعائة وعشرين جنيها وبما يعادل مثل قيمة الدخان موضوع الجريمة والمصروفات المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات وذلك عن التهمة الأولى . ( ج ) بتغريم المتهم الأول مبلغ ١٠ ج عشرة جنيهات وإلزامه بأن يؤدي إلى السيد وزير الخزانة مبلغ ١٠٤٩ ج ألف وتسعة وأربعون جنيها ومصادرة الدخان المضبوط عن التهمة الثانية ( ثانيا ) في الدعوى رقم ٧٣٢ سنة ١٩٦٦ جنح

قسم أول غيابيا بالنسبة للتهمة الخامس وحضوريا للتهمة الأول والثالث وحضوريا اعتباريا للثاني والرابع (١) براءة المتهمين من الثاني إلى الخامس ورفض الدعوى المدنية قبلهم . (ب) بتفريم المتهم الأول مائة جنيه وبإلزامه بأن يؤدي إلى السيد وزير الخزانة مبلغ ٧٤٧٢٠ ج أربعة وسبعون ألفا وسبعمئة وعشرين جنبا بما يعادل مثل قيمة الدخان موضوع الجريمة والمصروفات المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وذلك عن التهمة الأولى . (ج) تفريم المتهم الأول مبلغ ١٠ عشرة جنيهات وإلزامه بأن يؤدي إلى السيد وزير الخزانة بصفته مبلغ ألف وتسعة وأربعين جنبا ومصادرة الدخان المضبوط عن التهمة الثانية (ثالثا) في الدعوى رقم ٧٥٦١ سنة ١٩٦٥ جنح قسم أول حضوريا للتهمة الأول والمتهم الثالث وحضوريا اعتباريا للتهمة الثاني والرابع براءة المتهمين من الثاني إلى الأخير ورفض الدعوى المدنية قبلهم (ب) بتفريم المتهم الأول مائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي إلى السيد وزير الخزانة مبلغ ٥٥٤٠ ج خمسة آلاف وخمسمئة وأربعين جنبا بما يعادل مثل قيمة الأدخنة موضوع الجريمة والمصروفات المناسبة ومبلغ ٥٠٠ ج خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول استئناف المتهم الثاني واستئناف السيد / وزير الخزانة شكلا وذلك بالنسبة للقضايا ٧٢١١ سنة ١٩٦٥ ، ٧٥٦١ سنة ١٩٦٥ ، ٧٣٢٢ سنة ١٩٦٦ جنح قسم أول المنصورة أولا : بالنسبة للجنة ٧٢١١ سنة ١٩٦٥ جنح قسم أول المنصورة (١) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الثاني وبعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية (ب) بتعديل الحكم المستأنف وإلزامه بالآراء بالنسبة للمتهمين وورثة ... .. بالنسبة للدعوى المدنية والحكم بعدم قبولها (ح) إلزام وزير الخزانة بصفته المصاريف المدنية من الدرجتين ، ٥٠٠ قرش أتعاب المحاماة . ثانيا : بالنسبة للجنة رقم ٧٥٦١ سنة ١٩٦٥ قسم أول المنصورة (١) بإلغاء الحكم المستأنف



بالنسبة لاتهم و بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية (ب) بتعديل الحكم المستأنف  
و بإجماع الآراء بالنسبة للتهمين ... .. وورثة ... .. بالنسبة للدعوى المدنية  
والحكم بعدم قبولها (ج) إلزام وزير الخزانة بصفته المصاريف المدنية عن  
الدرجتين و ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة . ثالثا : بالنسبة للجنة رقم ٧٠٣ سنة ١٩٦٦  
جنح قسم أول المنصورة (١) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لاتهم ... ..  
و بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية (ب) بتعديل الحكم المستأنف وإجماع  
الآراء بالنسبة للتهمين ... .. و ... .. وورثة ... .. بالنسبة للدعوى المدنية  
والحكم بعدم قبولها (ج) بإلزام وزير الخزانة بصفته المصاريف المدنية عن  
الدرجتين و ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة . فطعن الأستاذ المحامي بإدارة قضايا  
الحكومة من السيد / وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك في هذا  
الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول  
الدعويين الجنائية والمدنية وبراءة المطعون ضدهم ، قد أخطأ في تطبيق القانون  
وشابه فساد في الاستدلال ذلك بأن ما إمتلعه من أن توجيه طلبات إقامة  
الدعوى الجنائية — موضوع الطعن — إلى مأمور الشرطة يحمل مجرد نص  
التنبيه بإرسال الأوراق إلى النيابة العامة دون الإذن برفع الدعوى هو استخلاص  
غير صائغ لأن اشتراط توجيه تلك الطلبات إلى النيابة العامة هو تخصيص لحكم  
عام بغير مخصص ، كما أن إمتلزام صدور قرار كتابي بنذب وكيل الجمر لك للقيام  
بأعمال مديره في مجال إصدار الإذن في جرائم التهريب بالسير في إجراءات التحقيق  
هو أمر مخالف للأحوال العامة ويتعذر تحقيقه عمليا .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المبدى من  
المطعون ضدهم بعدم قبول الدعوى الجنائية لانتفاء صفة مصدر الإذن برفع  
الدعوى ، فقبله و برر قضاءه بقوله ” إنه بالنسبة لهذا النوع من الجرائم وهو  
التهريب — ويعتبر غش الدخان أو خلطه تهريبا فإن الدعوى الجنائية لا ترفع

الا بناء على طلب مكتوب من وزير الخزانة أو من يذيه طبقاً للسادة ع من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ النافذ المعمول ابتداء من ١٩٦٤/٣/٢٣ . وفي مجال إنابة وزير الخزانة غيره في الإذن برفع الدعوى صدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ والمعمول به من ١٩٦٥/٢/٢٢ وفيه يفوض وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك في الإذن برفع الدعوى واتخاذ الإجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، كما يفوض المديرين العامين بالمصلحة كل في دائرة اختصاصه في الجرائم التي لا يتجاوز التعويض فيها ٥٠٠ ج كذا مدير الجمارك في القضايا التي لا يتجاوز التعويض فيها ٢٠٠ ج والقرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٥ المعمول به من ١٩٦٥/٩/٣٠ وفيه يفوض وكيل وزارة الخزانة وآخرين منهم المديرون العامون بالوزارة ومديرو الجمارك في الإذن برفع الدعوى العمومية في جرائم القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وبالنسبة للجنة ٧٢١١ لسنة ١٩٦٥ قسم أول المنصورة يوجد إذن بتاريخ ١٩٦٥/٩/١٩ صادر من مدير عام شئون الإنتاج وهو إذن صدر ممن لا يملكه لأنه صدر في ظل القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ الذي كان يفوض المديرين العامين في وزارة الخزانة بإصدار الإذن في رفع الدعوى في الدعوى التي لا يتجاوز التعويض فيها ٥٠٠ ج وقد تجاوزت الدعوى في اللجنة المذكورة هذا التعويض كما توجد بالأوراق إفادة من مدير جمرک بور سعيد بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٠ موجهة إلى مأمور بندر المنصورة بالتنبيه باتخاذ اللازم نحو السير في إجراءات القضية ، وهذه الإفادة بفرض صدورهما من المدير الأصلي للجمرك لا تمثل معنى الإذن المنصوص عليه في المادة ع من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فهي إفادة مرسلة إلى قسم الشرطة قد تحمل معنى التنبيه بإرسال الأوراق إلى النيابة للتصرف على النحو الذي تراه ، وهو شك يفسر لمصلحة المتهم . أما بالنسبة للكتابين المؤرخين ١٩٦٥/١٠/٣٠ ، ١٩٦٦/٢/١٣ الصادرين من مدير جمرک بور سعيد السيد عبد الله شاكوش فلا خلاف أن سيادته هو وكيل الجمرک وكان قد حل محل المدير لغيبه في أعمال مهامية وقد أفادت بذلك الكتب المرسلة من تفتيش إنتاج المنصورة ، ومن المقرر أن التفويض الصادر من وزير الخزانة بمقتضى القرار ٨٣ لسنة ١٩٦٥ صريح في أن الإذن يصدر من مديري الجمارك دون النص على وكلائهم ولا يكون وكيل الجمرک مديراً للجمرك بالنيابة إلا إذا ندب كتابة من الوزير لشغل تلك الوظيفة عند غياب الأصل وهو الأمر الذي خلت الأوراق

من دليل عليه أما إن تغيب المدير لأمر عارض بضعة أيام فيضفى الوكيل على نفسه صفة المدير ويتصرف في أمور يختص بها المدير وحده فإن تصرفه يكون باطلا ولو قصد الوزير تفويض الوكلاء عند غياب المديرين لنص على ذلك صراحة، فالتفويض يجب أن تؤخذ نصوصه بدون توسع أو تأويل، خاصة وأنا أمام دعوى ترفع استثناء من الأصل المقرر لرفع الدعوى الجنائية. وما سبق بيانه ينطبق في شأن الإذن الصادر من السيد هبة الله شاكوش بتاريخ ۱۲/۲/۱۹۶۵ في اللجنة رقم ۷۵۶۱ لسنة ۱۹۶۵. وينطبق في شأن الإذنين الصادرين من مدير عام شئون الإنتاج في ۲۸/۸/۱۹۶۵، ۲۹/۸/۱۹۶۵ في اللجنة رقم ۷۳۲ لسنة ۱۹۶۶ " لما كان ذلك، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ في شأن تهريب التبغ تنص على أنه " لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه ". ومؤدى ذلك هدم جـ واز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب بذلك ممن يملكه فإذا اختلفت صفة مصدر الطلب وقعت الإجراءات باطلة بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة، وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى أن الطلبات المقدمة من مدير عام شئون الإنتاج والمؤرخة ۲۸/۸/۱۹۶۵، ۲۹/۸/۱۹۶۵، ۱۹/۹/۱۹۶۵ قد صدرت في ظل القرار الوزاري رقم ۸۳ لسنة ۱۹۶۵ في دعاوى تجاوزت قيمة التعويض المطالب به ۵۰۰ ج وأن الطلبات المؤرخة ۳۰/۱۰/۱۹۶۵، ۱۲/۲/۱۹۶۵، ۱۳/۲/۱۹۶۵ قد صدرت من وكيل الجمرک وهو ممن لم يخولهم القرار الوزاري رقم ۸۵ لسنة ۱۹۶۵ حتى إصدار الاذن برفع الدعوى، ورتب الحكم على ذلك بطلان تلك الطلبات، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا محل للتعدي بأن وكيل الجمرک مصدر تلك الأذون كان يقوم بعمل مدير الجمرک في تاريخ إصداره لها ما دام أن وزير الخزانة — في مجال تحديد أوائل الذين فوضهم في طلب رفع الدعوى الجنائية — قد سمى مديري الجمرک دون وكلاتهم، وما دام لم يثبت أن قرارا صدر بتدب وكيل الجمرک مصدر الاذن للقيام بأعمال مديره، أو أن هناك لائحة منظمة للحلول وكيل الجمرک محل مديره في مباشرة اختصاصاته



أثناء غيابه . لما كان ذلك ، وكان الحكم في تفسيره المعنى المقصود من كتاب مدير جمر ك بور سعيد المؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ إلى مأمور بنادر المنصورة قد ذهب إلى أن عبارات ذلك الكتاب لا تمثل معنى الاذن المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وأنها لا تحمل أكثر من معنى التفتيه بإرسال الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضبوطة أن تلك العبارات غير قاطعة الدلالة في معناها ولا تعبر عن رغبة صريحة في رفع الدعوى ، فإن الحكم لا يكون قد خرج في تفسيره لعبارات ذلك الكتاب عما تحتمله من معنى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع إلزام الطاعنة بالمصروفات .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المحترمين ، سعد الدين عطيه ،  
ومحمود عطيه ، والدكتور محمد حسين ، وطه الصديق دقانه .

(٢٩١)

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤ القضائية

شيك بدون رصيد . أسباب الإباحة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .  
ما يوفره " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . جريمة . " أركانها " .

لا يجوز لصاحب الشيك أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه إلا في حالات  
ضيائه أو سرقة أو تبديده أو الحصول عليه بطريق التهديد أو النصب أو تغليس حامله . مثال لإخلال  
بدفاع جوهرى في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .

من المقرر أنه وإن كان الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر  
وفاء قانونا كالحاصل بالنقود سواء بسواء بحيث لا يجوز للمالك أن يسترد قيمته  
أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه ، إلا أن ثمة قيودا يرد على هذا الأصل هو  
المستفاد من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات ، ١٤٨ من قانون  
التجارة التى جرى نصها بأنه لا تقبل المعارضة في دفع الكيالة إلا في حالتى ضياعها  
أو تغليس حاملها فيباح للمالك أن يتخذ من جانبته إجراء يصون به ماله بغير  
توقف على حكم القضاء ، كما أنه من المسلم به أنه يدخل في حكم الضياع السرقة  
والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق  
النصب من حيث حق المعارضة في الوفاء بقيمته . ولما كان للثابت من الاطلاع  
على المفردات التى ضمت تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قد أثار في مذكراته  
المقدمة إلى محكمة ثانى درجة أن تحرير الشيك كان نتيجة غش وتدليس صاحب

تحريره فصدر نتيجة جريمة نصب<sup>(١)</sup> ، وأنه يتقدم بأشرطة صوتية تثبت وقوع ذلك الغش ، وأنه أقام دعوى ببطلان الشيك أمام محكمة القاهرة التجارية . كما أثار أنه قدم أمام محكمة أول درجة ما يدل على أن المدعى بالحق المدني قد توقف عن الدفع وأنه حرر ضده عدة احتجاجات عدم دفع (بروتستو) ، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأي فيها ، وإذا لم تظن المحكمة إلى خواء ولم تقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوفا إلى غاية الأمر منه بل مكنت عنه إرادا له وردا عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة قصر النيل الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه في يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم حابدين محافظة القاهرة: أعطاه شيكا دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات والإلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية وبالإلزام المتهم أن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومائة قرش أتعاب محاماه . فاستأنف المتهم هذا الحكم وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه وقضت المحكمة بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع . (أولا) بإثبات تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه وألزمته

(١) راجع أيضا قاض جناح السنة ١٤ ص ١ ، والسنة ١٦ ص ٥٠١ والسنة ١٩

ص ٥١٨ .



بمصاريفها . ( ثانيا ) برفض الاستئناف وتأييد الحكم المصتأنف وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور هذا الحكم بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إصدار شيك دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن قد أسس دفاعه على أن الحصول منه على الورقة التجارية موضوع الدعوى يتم وجودها في التداول قد تم عن طريق مشوب بجريمة نصب ، هذا فضلا عن ثبوت إفلاس حاملها مما يبيح له حق المعارضة في دفع قيمتها ، إلا أن الحكم لتفت عن هذا الدفاع الجوهرى ولم تكن المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه .

وحيث إنه من المقرر أنه وإن كان الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للسحب له يعتبر وفاء قانونا كالحاصل بالنقود سواء بسواء بحيث لا يجوز للمالك أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخر الوفاء به لصاحبه إلا أن ثمة قيد يرد على هذا الأصل هو المستفاد من الجمع بين حكمى المادتين ٦٠ من قانون العقوبات ، ١٤٨ من قانون التجارة التى جرى نفعها بأنه لا يقبل المعارضة في دفع الكيالة إلا فى حالتى ضياعها أو تفليس حاملها فيباح للمالك أن يتخذ من جانبى إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء كما أنه من المسلم به أنه يدخل فى حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب من حيث حق المعارضة فى الوفاء بقيمته . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى ضمت تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قد أثار فى مذكراته المقدمة إلى محكمة ثانى درجة أن تحرير الشيك كان نتيجة غش وتدليس صاحب تحريره ، وأنه كان نتيجة جريمة نصب ، وأنه أقام دعوى بطلان الشيك قيدت برقم ٤٠ سنة ١٩٦٨ تجارى كلى القاهرة ، وأنه يتقدم بأشرطة صوتية تثبت وقوع ذلك الغش كما أثار أنه قدم أمام محكمة أول درجة

ما يدل على أن المدعى بالحق المدني قد توقف عن الدفع وأنه تحرر ضده عدة احتجاجات عدم دفع ( بروتستو ) خلال المدة من أول يناير سنة ١٩٦٥ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأي فيها ، وإذ لم تفطن المحكمة إلى فحواه ولم تقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر منه بل سكتت عنه إيرادا له وردا عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

---

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين هزام ، وعضوية العادة المستشارين :  
سعد الدين عطيه ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد  
محمد حسنين .

( ٢٩٢ )

### الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤ القضائية

نقض . " المصلحة في الطعن " . طعن . " المصلحة في الطعن " . نيابة  
عامة . " حقها في الطعن في الأحكام " . " نطاق هذا الحق " . حكم .  
" الطعن في الأحكام " .

لنيابة العامة الطعن بالنقض في الأحكام لمصلحة المحكوم عليهم من المتهمين .  
فمرط ذلك ؟

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص  
بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون  
من جهة الدعوى الجنائية ، ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض  
في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت  
المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام  
ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن ، فإن طعنها لا يقبل عملاً  
بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت  
فلا دعوى . والنيابة في طعنها لمصلحة المتهم إنما تنوب عنه في الطعن لصالحه  
فينبغي أن يكون حقها مقيداً بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحمل عمله  
في الطعن دون أن تتقيد بقيوده . ولما كان المتهم لم يحرم من إبداء دفاعه  
في شكل الاستئناف ولم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر



باعتبار المعارضة كأنها لم تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمي حتى تسوغ له مجاوزة الميعاد المقرر في القانون لاستئناف هذا الحكم . وإذا صدر الحكم المطعون فيه قبل المتهم وسكت عن اللعن عليه بالنقض بما يوحى بانقضاء مصلحته فيه ، ومن ثم يكون طعن النيابة العامة على غير أساس ويتمين رفضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم أول يونية سنة ۱۹۶۸ بدائرة مركز قطور محافظة الغربية : بدد المنقولات الميينة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها لصالح السيدة أحمد السبع والمسلمة إليه على سبيل الوديعة فاختمها لنفسه إضراراً بالدائنة الحاجزة المذكورة بأن لم يقدمها في التاريخ المحدد للبيع . وطلبت عقابه بالمادتين ۳۴۱ ، ۳۴۲ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز طنطا الجزئية قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعاً مع الشغل وكفالة ۲۵ قرش لوقف التنفيذ فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد بلا مصاريف جنائية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المتهم عارض في الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة وحددت لنظر معارضته جلسة ۱۹۶۹/۲/۲۶ بيد أنها قدمت بجلسة ۱۹۶۹/۵/۷ دون إعلان المتهم لشخصه فقضى باعتبارها كأن لم تكن ، الأمر الذي يعيب الحكم بالبطلان ولا يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة له إلا بإعلانه بذلك الحكم أو علمه — بوجه رسمي — أما وقد حكمت محكمة ثاني درجة حضورياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ، معتبرة بدايته

تاريخ الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المتهم مثل أمام المحكمة بجلسته ١٩٦٩/٦/٣٠ وقررت التأجيل لجلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ لتقديم مستندات ونهت عليه ثم حضر بهذه الجلسة الأخيرة وقدم مخالصة بالسداد وردت إليه وطلبت النيابة التأييد فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بعدم قبول استئناف المتهم شكلا للتقرير به بعد الميعاد وأوردت في أسبابه أن الحكم المستأنف الذي قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن قد صدر في ١٩٦٩/٥/٧ وأن المتهم قرر بالإستئناف في ١٩٦٩/٥/٣١ فيكون قد أقام إستئنافه بعد الميعاد القانوني ويتعين لذلك الحكم بعدم قبوله شكلا عملا بالمادة ٤٠٦ أ ج . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي المحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى . ولما كانت النيابة في طعنها لمصلحة المتهم إنما تتوب عنه في الطعن لصالحه فينبغي أن يكون حقها مقيدا بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحمل محله في الطعن دون أن تنقيد بقيوده . لما كان ذلك ، وكان المتهم لم يحرم من إبداء دفاعه في شكل الإستئناف ولم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمي حتى تسوغ له مجاوزة الميعاد المقرر في القانون لاستئناف هذا الحكم . وإذا صدر الحكم المطعون فيه قبل المتهم وسكت عن الطعن عليه بالنقض بما يوحي بانتفاء مصلحته فيه ، ومن ثم يكون الطعن قد قام على غير أساس ويتعين رفضه .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطيه ،  
ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد ابراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين .

( ٢٩٣ )

الطعن رقم ١٥١٠ لسنة ١٠ القضائية

حكم ” بياناته “ . ” بطلانه “ . ” انعدامه “ . بطلان .

خلو الحكم من توقيع القاضى يجعله فى حكم المعدوم .

تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى — انحالى من توقيع القاضى — لأسبابه .  
اعتباره وكأنه خال من الأسباب .

إن خلو الحكم من توقيع القاضى يجعله فى حكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة  
لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا . وإذا أيد الحكم المطعون فيه  
الحكم الابتدائى — انحالى من توقيع القاضى — لأسبابه ، فإنه يعتبر وكأنه خال  
من الأسباب مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

لتمت النيابة الطاعنين بأنهما فى يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم  
باب الشعرية محافظة القاهرة : ( أولا ) أنتجا خبزا شاميا يقل وزنه عن المقرر  
قانونا . ( ثانيا ) : باعا سلعة مسعرة ( خبز شامى ) بسعر يزيد عن السعر المقرر .  
( ثالثا ) لم يعلن عن أسعار ما يعرضانه للبيع طبقا للقانون . وطلبت عقابهما  
بالمواد ٣٤ مكرر ( أ ) و ٣٤ مكرر ( ب ) و ٣/٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧



المعدل والمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل والمواد ١ و ٢ و ٦ و ٩ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧/١ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والمواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة باب الشعرية الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمحس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش اوقف التنفيذ وغرامة ١٠٠ ج والمصادرة وشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المخبز لمدة ستة شهور عن النهم الثلاث ، فاستأنف المتهمان هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرائم إنتاج خبز شامى أقل من الوزن المقرر قانونا وببيعهما سلعة مسعرة ( خبز شامى ) بسعر يزيد عن السعر المقرر ، وعدم إعلانهما عن أسعار ما يعرضانه للبيع طبقا للقانون ، قد شاب البطلان ذلك بأن الحكم الابتدائى — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد خلا من بياناته الجوهرية مما يجعله فى حكم المعدوم قانونا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائى أنها خلت من توقيع للقاضى الذى أصدر الحكم . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله فى حكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا . وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى لأسبابه ، فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب مما يحىبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث مائر أوجه الطعن .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين تزام ، ومضوية السادة المستشارين : سعد الدين عطية ،  
ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد حنين .

( ٢٩٤ )

### الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤ القضائية

(١، ب) نصب . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . إثبات . "إثبات بوجه عام" .  
حكم . "تسييبه : تسييب غير معيب" .

(١) استعانة المتهم في تأييد مزاعمه بنشر إعلانات من نفسه وعن مشروعه وعن فتحه  
حساب في أحد البنوك لإيداع فحة الأموال التي يساهم بها الآخرون في مشروعه ،  
وإسباغه أهمية كبيرة على الشركة التي أنشأها ويديرها متخذاً لها مقرراً لها ،  
مدعياً بتعدد مجالات نشاطها . تتحقق به المظاهر الاحتمالية في جريمة النصب .  
لأن مثل هذه المظاهر يؤثر في عقلية الجمهور .

(ب) قدرة الجاني تحقيق ما ادعاه . لا يؤثر في توافر جريمة النصب . ما دام أن نيته  
قد اتجهت إلى مجرته الاستيلاء على أموال المجنى عليهم .

١ — إنه يعد من للطرق الاحتمالية في جريمة النصب ، أن يستعين المتهم  
في تأييد مزاعمه بنشر إعلانات عن نفسه وعن مشروعه ، ونشره عن فتح حساب  
في أحد البنوك تودع به الأموال التي يساهم بها في مشروعه ، وإسباغه أهمية  
ضخمة على الشركة التي أنشأها ويتولى إدارتها ، وذلك بتعدد أوجه نشاطها  
وإعداد مقرنم لها ، لأن مثل هذه المظاهر هي مما يؤثر في عقلية الجمهور .  
٢ — إن جريمة للنصب تتوافر ، ولو كان في مقدور الجاني أن يحقق ما ادعاه ،  
ما دامت نيته قد انصرفت في الحقيقة إلى الاستيلاء على مال المجنى عليهم ، دون  
القيام بما وعد به .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة من ۱۸ فبراير سنة ۱۹۶۹ حتى ۲۶ مارس سنة ۱۹۶۹ بدائرة قسم قصر النيل : توصل إلى الاستيلاء على المبالغ المبينة بالتحقيقات والمملوكة لكل من سونيا شرف محمود وأحمد إبراهيم محموداد كامل مذكور وعزت عثمان محمد، مكرم أحمد العراسي ومحمد لطفى عبد الباقي وباقي الأشخاص الواردة أسماءهم كشف المودعين بنك الاسكندرية فرع شريف المؤرخ ۱۹۶۹/۳/۲۷ وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب وإحداث الأمل بمحصل ربح وهمي بأن والى النشر في صحيفتي الأهرام والأخبار أكثر من ثلاثين مرة عن مشروع كاذب للملكية حمامية سيارات الأجرة زاعمًا أنه من كبار رجال الأعمال المشهود لهم بالكفاءة والخبرة وسبق له التعاقد في الخارج على صفقات تجارية أشادت الجهات المسئولة بنجاحها وادعى كذبا أن بعض النقابات والهيئات والجمعيات قد اشتركت فعلا في هذا المشروع وقام بفتح حساب في بنك الاسكندرية فرع شريف ليودع فيه المحبى عليهم أموالهم مما أوهمهم بأن البنك المذكور ضامن للمشروع والربح المعلن عنه واتخذ له مكتبا فرشه بفانر الرياش وتلقى بنفسه إيداعات مقدم عنها إيصالات مزورة ولانقابها دفاتر منتظمة فانتخدع المحبى عليهم بذلك ودفعوا مبالغ متفاوتة وتمكن بهذه الوسيلة من الاستيلاء على بعض نقودهم ولم يتفقهوا كلها على المشروع المذكور. وطلبت عقابه بالمادتين ۱/۳۳۶ و ۳۳۷ من قانون العقوبات . وادعى المحبى عليهم مدنيا قبل التهم ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت بحضورها حملا بمادتي الإتهام . ( أولا ) بحبس المتهم ... .. ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ ( ثانيا ) بالزام المتهم بأن يدفع لكل من محمود أحمد عفيفي وأحمد إبراهيم محمد فستس ورشاد محمد فتح الباب وقدرية محمد زكي والسعيد إبراهيم قنديل ووداد كامل مذكور وعائدة عبد الحميد توفيق وأحمد رشدي عبد الرحمن وعزت فرج جرجس ومحمد لطفى العجاوى وعباس على وأحمد عبد الوهاب صالح وأحمد سيد طه الخولى وعبد الرؤوف حامد بكر وعبد العظيم محمد مخلوف وأحمد سعيد فضه ومحمد محروس حراش ومحمد حسن محمد عزت وسلى محمد أحمد وعبد العظيم رياض إبراهيم مبلغ ۵۱ ج على مهيل التعويض المؤقت والمصروفات



وشملت الحكم بالتفاد المعجل وبلا كفالة ( ثالثا ) إلزام المتهم بأن يدفع لكل من عهد المنعم على جاد الله وأبو المعاطى رجب الشناوى ومتولى عبده على الجميزى ومحمود مرسى محمود خليفة وحافظ محمود البسطاوى وإبراهيم محمد درويش وأحمد أبو العز عبد الواحد ومحمد على عبد الله وعبد المنعم أحمد حسن ومحمد ياسين محمد عبد المنعم ومنيرة محمد اللبودى وإبراهيم محمود على ومحمد فؤاد الخولى ومحمد إبراهيم السيد ومحمد حجاج محمد مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة لكل من محمود مرسى محمود خليفة وأبو المعاطى رجب الشناوى وحافظ محمود البسطاوى وإبراهيم محمود درويش فقط وشملت الحكم بالتفاد المعجل وبلا كفالة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتأنيده فيما قضى به خاصة بالدهوى المدنية وألزمت المتهم بمصاريفها ونحو مائة قرش أتعابا للمحاماة . فظمن فى هذا الحكم بطريق التخص . الخ .

### المحكمة

حيث إن الطامن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة نصب جاء مشوبا بالخطأ فى القانون والتناقض والقصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال، ذلك بأنه اعتبر المشروع الذى قام به الطامن مشروعا وهما، مع أنه مشروع جدى متكامل ظاهر للجميع فى غير خفاء ولم يعد الطامن المشتركين فى مشروعه بربح وهمى وإنما وعدهم بالربح المعقول، ولا يغير من ذلك أن يشوب المشروع نقص أو إهمال أو قصور فى السمات التجارية ثم إن الحكم استدلى على توافر الطرق الاحتمالية بتعدد وتنوع أغراض الشركة التى يديرها الطامن ومن المظهر للفانر لتأنيثها ومن فتح حساب جار فى بنك الاسكندرية، فى حين أن اتساع نشاط الشركة واتجارها فى أنواع شتى من السلع أمر معتاد فى المجال التجارى، كما أن نخامة مظهر الشركة وكثرة الإعلان فى الصحف عن مشروعاتها شىء مألوف ومحمود فى المشروعات التجارية، كما أن فتح الطامن حسابا باسمه فى أحد البنوك هو إجراء عادى، وأن استدلال الحكم بذلك على توافر الطرق الاحتمالية يعيبه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأصابعه الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى وسرد أقوال شهود الإثبات ومستندات الطاعن وأورد دفاعه ثم شرح أركان جريمة النصب وإتتهى إلى توافر هذه الجريمة في حق للطاعن في قوله : ” ومن حيث إن الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المتهم بدأ جريمته بإنشاء شركة النيل العامة للتجارة الدولية وشركة توصية بسيطة بين المتهم بوصفه مديرا متضامنا وبين ولديه القاصرين أشرف ومريم بعقد عرف مؤرخ ۱۹۶۶/۹/۲۹ نص فيه على أن سمة الشركة التجارية شركة النيل التجارية الدولية وغرضها الاتجار في جميع أنواع وماركات وموديلات السيارات الملاكى والتاكسى والنقل والميكروباس والجيب الحديدية والمستعملة منبأ والديزل وكذلك جميع عركاتها وقطع غيارها وإطاراتها الداخلية والخارجية . وكذلك الحراوات وماكينات الري والحراث وجميع الماكينات والموتورات والآلات اللازمة للصناعات وكذلك المحركات والمولدات الكهربائية بجميع أنواعها . وكذلك الآلات الكاتبة والحاسبة وآلات تسجيل النقد والرونيو ، وكذلك جميع الأدوات الكهربائية والآلات الدقيقة والساعات والسلاجات والغسالات والسخانات والبوناجازات والراديوهات والتلفزيونات والريكوردارات وماكينات وأجهزة التكييف ومنتجات الخرف والصيني والأثاث المعدنية والخشبية وكافة السلع . وكذلك تصدر جميع الحاصلات الزراعية والنباتية والحيوانية والصناعية ومنتجاتها ومشتقاتها ، ومتخلفاتها وجميع منتجات خان الخليلي وكذلك المزايدات والعطاءات الحكومية وغيرها والوكالة بالعمولة . وأن رأس مال الشركة مبلغ ۲۵۰۰۰ ج يتملك كل من الشريكين الموصيين النصف أما المتهم فشارك بالمجهود وله وحده الإدارة والنويع وتوزع الأرباح خمسة في المائة للشريك المتضامن والباقي مناصفة بين الشريكين الموصيين ، ولم يشر العقد صاف البيان ، وإن قيده في المجل التجاري . وأثت مقرا لها بلغ حدا من الروعة والنفخامة كما يبدو في الصور التي التقطتها شعبة البحث الجنائي ( ۲۵ دوصيه ) وما أقر المتهم ذاته أن تكاليف تأسيسه ۲۲۵۰۰ ج وهو مالا يتناسب مع الغرض من الشركة التجارية العادية من ناحية ، وما تبين من مراجعة أعمال الشركة أنها انحصرت في بيع السيارات خلال الفترة من إنشائها حتى مارس سنة ۱۹۶۹ سواء بالنقد أو التقسيط مما يجعل المتهم أصلا في موضع الوسيط أو السمسار وهو عمل ما كان يقتضى

بالضرورة مثل هذه الشركة إلا إذا اتجهت نية المتهم أصالة وإبتداء إلى أهداف لم تظهر في العقد المكتوب . ومن حيث إن ذلك الأمر يتأكد من أن رأس مال الشركة وقدره ٢٥٠٠٠ ج لم يقدم المتهم ما يفيد قيامه فضلا عن أنه وهو الشريك المتضامن لم يثبت له مال ظاهر يغطي مسئوليات الشركة قبله إذا قضى الأمر . ومن ثم فإن أمر الشركة لا يعدو أن يكون كغيرها من الشركات التي إبتدعها العمل وتباشر أعمالها دون أن تتخذ الشكل القانوني المقرر، ويظهر فيها كشريك متضامن لا مال له ، وهي شركات لا ضمانات لها ولا يستقيم كيانها ، ومن حيث إن ذلك الأمر يتأكد مرة أخرى من عدم إنتظام محاسبات الشركة وعدم وجود دفاتر منتظمة لها أو جهاز قادر على إدارتها ، كما أن ذلك يتخذ صورته الأكدية في إتخاذ المتهم سمة تجارية لشركة قائمة وأشار في إعلاناته أنها أتمت لتحقيق ثقة ليست موجودة في الواقع لشركته ، ومن ثم فإن إنشاء هذه الشركة وفقا لما يستبين للحكمة بما اعتورها من عيوب قانونية قضت عليها من حيث القانون شكلا ومضمونا — وإن أعطت لها من حيث الواقع كيانا قائما حماية لمصالح المتعاملين معها — هو جزء من المخطط الإجرامى الذى اتصاه المتهم إبتداء ورسمه بذكائه . ومن حيث إن النصب المتعلق بالشركات متعدد صورته نظرا لتشعب الحياة الاقتصادية واقتناان المحتالين في ضروب الغش وإيهام الجماهير وفي العمل يشاهد هذا النصب ما إدعاه قيام شركة لا وجود لها . وهذه الشركة الوهمية لا شك أنها مشروع كاذب برمه وفي العلانية التى يذيعها المتهم بطرق مختلفة تنشر في الصحف وإعلانات توزع وتلصق وإنشاء مكتب ووضع لوحة باسم الشركة وسماه بالباب وعامل تليفون وما إليه ، كل ذلك يكون الطرق الاحتيالية ناطقة ملموسة وهذا الحظر من إنشاء الشركات التى ليس لها الشروط المستوفاة من حيث الإجراءات القانونية كلها أو أغلبها . ولكن التوى القصد لدى مديرها واضح من إسدال الجدية على مظهرها ، ولكن إذا نزع هذا الستار الخارجى نجد أن هذه الادعاءات صورية ، فرأس المال لم يكتب به في الواقع والضمانات وهمية وميزانياتها وحساباتها كاذبة وتخضع هذه الصورة للعقاب تحت نص المادة ٣٣٦ عقوبات ويتسع النص لها . ومن حيث إنه على نحو ما صلف فإن إنشاء هذه الشركة ما كان يحقق لانهم باعنا جديا في تجارة السيارات بالنقد والتقسيط وأن ما وضعه من بيان أغراضها واتصالها بدروب مختلفة ينمض أيضا



دليلا على عدم جدتها إذ أن قيام شركة بنشاط ما يقتضى تخصصها وخبرة في مجال ما حتى يمكن أن تحقق أغراضها وتجنّب ربحا تهدف إليه ، ومن ثم فإن إنشاء هذه الشركة ابتداء ما كان يخدم إلا أغراضا تتويها بقصد المتهم من إنشائها . ومن حيث إن المتهم ما فرغ من إمداد الشركة وقيداعا بالسجل التجارى في نهاية سنة ١٩٦٨ حتى بدأ برسم مشروعه . مشروع اتنا كسيات الجماعية التي طالع الجماهير بحملة صحفية عنه بدأت في ١٨/٢/١٩٦٨ بجريدة الأهرام ثم توالى النشر عنه بجريدتي الأهرام والأخبار طوال الفترة من ١٨/٢/١٩٦٨ حتى ٢٤/٣/١٩٦٩ معلنا عن أغراضه وأنها تحقق ربحا ٢٥٪ وأن الاشتراك من ٥٠ إلى ٥٠٠٠ ج نودع في بنك الاسكندرية وأن السيارات مؤمن عليها تأمينا شاملا ضد الحوادث والأخطار وكان النشر تحت عناوين مثيرة : فكرة سعيدة ، وللإشتراك في المشروع قبل خلق الباب لإقبال الجماهير — فكرة رابحة — التأمين الشامل لضمان رأس المال . الربح الصافي الشهري بعد شهر تقبض الربح الحلال نقودك متضاعفة . ربح حلال ٢٥٪ سنويا كل ١٠٠ ج تكسب ٢ ج شهريا إلى آخر ما تضمنته الحملة الصحفية ومن حيث إنه مما لا جدال فيه أن النشر بما يحققه من علانية وما يذيعه على الناس من أقوال من شأنه أن يحمل كثيرا من القراء على تصديقها فالعلانية وحدها تبعد مخاوف الناس وتدعوهم إلى الاطمئنان إلى أقوال الجاني والانخداع فيها بشأن المشروعات التي يذاع أمرها على الناس وتروج لها الصحف . ومن ثم جرت المحاكم إزاء هذا الخطر على اعتبار النشر ظرفا خارجيا كافيا لتعزيز أقوال الجاني واو كان النشر من الجاني نفسه ما دامت ظروف النشر والإذاعة تحمل الجمهور على تصديقها ، ومن ثم فتى توافرت للنشر هذه الشروط فإنه يعتبر بلا جدال الطرق الاحتياطية . ومن حيث إن الثابت من استقرار الحملة الدعائية التي قام بها المتهم أنه راعى فيها أمران بقصد جذب الجماهير وبث الثقة والاطمئنان لديها . ١ — استقاء أكبر جريدتين يوميتين استقراهم إحداهما في ذهن الجماهير بالصدق والتعقل هي جريدة الأهرام وقد قوى هذه الثقة ما أوردته الجريدة من بعض الإعلانات قد نشرته يقول إن الإعلان بالخبر يتسم بالصدق في الأهرام . ٢ — ملء هذه الإعلانات بأكثر من وسيلة إغراء وأكثر من وسيلة ضمان في ذهن الجماهير التي تطالع هذه الحملة ، فبالنسبة للعامل الأول انتقى المتهم مشروعا لاسم في ذهن الجماهير بالكسب المحقق الوفير وهو التناكس

والثاني هو التأمين الشامل على السيارات ضمانا لاستمرارها واستمرار بقاء رأس المال . والاشتراك عن طريق بنك الاسكندرية الذي ولد لدى المشتركين إحساسا بالضمان والاطمئنان واعتقادا في ذهن البعض الآخر أن البنك ضامن للمشروع وبالتالي بجدية المشروع واستقراره ، وهي وسيلة ذكية رسمها المتهم واستغلها وكان لها بلا جدال أثرها القوي في بعث الطمأنينة وتوليد الثقة لدى المشتركين في المشروع ، وقد ثبت كل ذلك في أقوال المجنى عليهم حيث سئلوا في التحقيقات ... ومن حيث إن مؤدى ذلك جميعه أن المتهم رسم بذكاء مشروعا استغل فيه ما هو شائع بذاته عنه من كسب هريض فكان بذلك سهل الوصول إلى إقناع الجماهير واستغل لذلك الإقناع وسائل فعالة في خداع الجماهير من إنشاء شركة ما كانت تدعو الحاجة بالنسبة لنشاطه كوصيط في بيع السيارات إلى إنشائها ، وما كان ذلك النشاط وحده يستدعى تأنيثها بل كان عاملا أساسيا في خداع المشتركين الذين ترددوا عليه ، ثم عمد بعد ذلك إلى حملة إعلانية واسعة بجريدين صباحيتين واسمى الانتشار وتكررت الحملة بشكل ضاغط على أفكار الجماهير حتى اجتذبت إليه عددا كبيرا من المساهمين واستغل في ترويج تلك الحملة ما عباها من ضمانات كان أكثرها بعثا للثقة والاطمئنان الزج باسم بنك الاسكندرية فيها . وكان ذلك مقصود المتهم من هذه الوسيلة التي تأيد بقيامه عقب فتح الحساب بسحب المبالغ التي أودعها حين فتحه ، وما أذاعه من نفسه من حملات إخبارية تقدمت عن هو هو عبد العزيز الإمام ، وهي كلها وبذاتها من الأعمال الخارجية التي ابتدعها المتهم لتأييد الإدعاءات المكذوبة وترقى إلى مرتبة للطرق الاحتيالية الواجب تحققها في جريمة للنصب . ومن حيث إنه مما لا جدال فيه أن غاية تلك الوسائل الاحتيالية التي استعملها كانت تهدف إلى إقناع الجماهير بربح وهمي ومشروع وهمي ويتأكد عدم جدية المشروع أن المتهم لم يوفر له ضمانات العمل الجاد الذي يقوم عليها مشروع مجد ، فقد ثبت من تفتيش مكاتب الشركة أن المتهم لم يكن يمسك لها دفاتر نظامية فضلا عن أنه لم يعد لهذا المشروع تلك الدفاتر المنظمة وفقا لأحكام القانون ، ولم يستعمل المتهم دفاتر إيصالات متعلمة ومسلولة ، ولم يعد لهذا المشروع دفاتر خاصة منظمة أو يقيد الإيداعات في دفاتر مسلسلة بل ثبت من تعدد الدفاتر المستعملة وتعدد أرقامها أن العملية لم تكن تسير على تنظيم محدد

جاد ، بل إن الهدف هو مجرد الحصول على تقود المساهمين وبالتالي فإن أى دفتر يتواجد لحظة وصول المستغل وسداده لقيمة ما يساهم به تحت يد مدير الشركة فانه يصبح لأداء الغرض وهو مجرد إعطاء العميل أى إيصال يوفر له لذات اللحظة الضمان للشكلى وقد ترتب على ذلك أنه لم يمكن من دفاتر الشركة وحساباتها حصر عدد المتعاملين معها ومقدار ما أودعوه وقرر المتهم فى تلك التحقيقات أن كشوف البنك هى التى ستحكم العملية وهى واقعة تكشف بذاتها عن عدم جدية المتهم وعدم صحة المشروع إذ لو كان عملا جادا منظما لوجب أن تتطابق الكشوف ، وأن تكشف أوراق الشركة ودفاترها عن حقيقة وتنظيمه ، فضلا عن أنه لم يتوافر للمشروع الجهاز الفنى القادر على إدارته ، إذ تبين أن الموجودين بالشركة بعض الميكانيكية والموظفين الذين لا يعرفون شيئا . ويتأ كذلك أكثر من عدم انتظام عملية الإيداع فى البنك من ناحية إذ ثبت أن المتهم تلقى مبالغ من المساهمين فى الشركة وأثبت أنه قام بإيداعها بالبنك ، بينما لم تثبت فى كشوف البنك . وقد ووجه المتهم بذلك فى التحقيقات وأجاب بشأنه أنه يجب إيداع أية مبالغ بالبنك وما قررتة صونيا شرف وثبت بالإيصال المقدم منها ومن ناحية أخرى من قيام المتهم أولا بأول بسحب الودائع من البنك دون مقتضى من عمل المشروع حيث أنه فى ١٩٦٩/٤/٥ لم يكن يوجد بالبنك ما يفى بمبلغ ١٨٠٠ ج قيمة الشيك المسحوب لصالح عبد الحليم محمود حبيب . ومن حيث أنه ليس هذا فقط بل ثبت فى الأوراق واقعة تناقض شروط الاشتراك فى المشروع كما أعلن عنها المتهم إذ أوضح فى إعلاناته عن المشروع أن الاشتراك يبدأ من ٥٠٠ ج بينما ثبت الأوراق أن سعد محروس سحب اشتراك بمبلغ ٢٥ ج وهو ما ثبت بجلاء أن الأمر لم يكن أمرا مشروع جدى بل مجرد الحصول على أكبر قدر من المال .

ومن حيث إن هذا الذى تقدم يكشف بذاته وبالطبيعة عن الفصد الجنائى الخاص لدى المتهم وهو نية اغتيال أموال المشتركين إذ لم يمكن دفاتر منظمة أو إيصالات منظمة على نحو ما تقدم ولم يعين جهازا فنيا قادرا على إدارته وكان يبادر أولا بأول إلى سحب المبالغ المودعة ولم يثبت لذلك مقتضى من العمل الجاد للمشروع " وقد أضاف إلى ذلك الحكم الاستثنائى قوله " إن المتهم قرر فور ضبطه وعند سؤاله فى التحقيق بالنيابة أنه لا يعرف عدد السيارات التى تم



شراؤها ولا المبالغ التي تم سحبها فضلا عن عدم وجود أى دفاتر خاصة بالشركة مما يقطع أن المتهم كان يسحب المبالغ المودعة فور إيداعها للصرف منها على شئونه الخاصة وشئون شركته الغير قانونية من شراء سيارات وخلافه بغض النظر عن أن هذه الأموال خاصة بمشروع معين ، وإلا لكان المتهم بوصفه المهيمن الوحيد على الشركة على علم بعدد السيارات المشتراه لحساب المشروع فإذا ما قرر أنه لا يعرف عدد السيارات المشتراه ثم عاد وجمع السيارات التي تحت يده والمشتراه باسمه وباسم شركته وقرر أنها خاصة بمشروع لتناكسيات الجماعية فلأنما يكون قد ذكر تغطية لموقفه بعد ضبطه وانكشاف أمره ودفاعا عن نفسه عن التهمة المسندة إليه . . . وكان في مكتته أن يجد مخرجا لاثراء هذه السيارات بأسماء أصحاب الأموال المستثمرة لولم يكن قد بيت النية وعقد العزم على اغتيال هذه الأموال . . . “ وإن ما خلاص إليه الحكم فيما تقدم صائغ تتوافر به أركان جريمة النصب التي دين بها الطاعن كما هي معرفة به في القانون ، ذلك بأنه يعد من الطرق الاحتيالية أن يستعين المتهم في تأييد مزاعمه بنشر إعلانات عن نفسه وعن مشروعه ونشره عن فتح حساب في أحد البنوك تودع به الأموال التي يساهم بها في مشروعه . وإسباغه أهمية ضخمة على الشركة التي أنشأها ويتولى إدارتها وذلك بتعدد أوجه نشاطها وإعداد مقر نفخ لها . لأن مثل هذه المظاهر هي مما يؤثر في عقلية الجمهور ثم إن جريمة النصب تتوافر ولو كان في مقدور الجاني أن يحقق ما ادعاه مادامت نيته قد انصرفت في الحقيقة إلى الاستيلاء على مال المجنى عليهم دون القيام بمواعده . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إنثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعا .

## جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار محمود العمراوى ، وحضرة المادة المستشارين : أنور أحمد خلف ،  
ومحمد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسيرطى ، ومحمد ماهر حسن .

( ٢٩٥ )

الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) محكمة ثانى درجة . ” الإجراءات أمامها “ . إجراءات المحكمة .  
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . استئناف .  
” نظره والحكم فيه “ . حكم . ” تسييبه ، تسييب غير معيب “ .  
إثبات . ” شهود “ .

محكمة ثانى درجة تقضى فى الأصل على مقتضى الأوراق . هى لا تجرى من التحقيقات  
إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم  
أمام محكمة أول درجة .

الاستثناء عن سماع الشهود . شرطه ؟ مراعاة المدافع عن الطاعن أمام محكمة  
أول درجة فى الموضوع باعتباره متنازلا من سماع الشهود . عدم جواز التمسك  
بسماعهم أمام محكمة ثانى درجة . تعويل المحكمة الأخيرة على أقوالهم  
فى التحقيقات . صحيح .

١ — محكمة ثانى درجة إنما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى  
من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان  
يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم  
وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال محرر المحضر أمام المحكمة  
الاستثنائية فإنه يعتبر متنازلا عنه بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة (١)

(١) (راجع نقض جنائى السنة ١٦ ص ١٢٩) .

ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

٢ — ينحول نص المادة ٢٨٩ إجراءات بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى في ذلك أن يكون للقبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة الابتدائية والاستئنافية أن المدافع عن الطاعن ترفع أمام محكمة أول درجة في موضوع الدعوى ولم يطلب سماع أحد من الشهود ، وطلب التأجيل أمام محكمة ثاني درجة لإعلان شاهد الإثبات فالتفتت المحكمة عن إجابة هذا الطلب ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا عولت على أقوال الشاهد في التحقيقات دون سماعه مادامت أقواله كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة للطاعن وآخر بأنهما في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز أنجم (أولا) ألتجا دقيقا غير مطابق للوصفات (ثانيا) ألتجا دقيقا مغشوشا مع غابهما بذلك . وطلبت عقابهما بمواد القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح أنجم الجزئية قضت بحضوريا للتهمة الثاني وغيايا للتهمة الأول عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لايقاف التنفيذ وتغريمهما مائة جنيه والمصادرة مع شهر ملخص الحكم على واجهة المطمح بأحرف كبيرة على النموذج المعد لذلك لمدة شهر بلامصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريرة إنتاج دقيق غير مطابق للأوصاف ومغشوش قد شابه بطلان في الإجراءات وقصور في التمييز وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استند في ثبوت التهمة على الطاعن إلى قالة محرر المحضر بالتحقيقات دون أن تعنى المحكمة بسماعه تحقيقاً لمبدأ شفوية المرافعة ولم تصحح محكمة ثاني درجة ما اعتور هذا الإجراء من بطلان ، كما التفتت عن إجابة الطاعن إلى طلب التأجيل لسماع أقوال هذا الشاهد ولم ترد على هذا الطلب .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن ترفع في موضوع الدعوى ولم يطلب سماع أحد من الشهود ، ويبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن طلب التأجيل لإعلان شاعد الإثبات فالتفتت المحكمة عن إجابة هذا الطلب . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ينحصر للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتعرف المتهم أو المدافع منه بما يدل عليه ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا عولت على أقوال الشاهد في التحقيقات دون سماعه ما دامت أقواله كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، هذا إلى أن محكمة ثاني درجة لما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه . ولا يلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال محرر المحضر أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر متنازلاً عنه بسكوته من التمسك به أمام محكمة أول درجة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : محمود كامل  
حليفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حنين .

(٢٩٦)

الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤ القضائية

(١) استجواب . إجراءات المحاكمة . "استجواب المتهم" . تحقيق .  
"التحقيق بمعرفة المحكمة" . بطلان .

الاستجواب المحظور قانوناً في طور المحاكمة قصد به مصلحة المتهم وحده . حقه  
في التنازل من هذا الحق صراحة أو ضمناً .

(ب ، ج) حكم . "تسبيبه . تسبیب غیر معيب" . إثبات . "إثبات  
بوجه عام" . "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير  
الدليل" . مواد مخدرة .

(ب) لا يعيب الحكم عدم التعرض لأدلة التناقض الطعنات لأقوال شهود  
الإثبات . مثال .

(ج) وزن أقوال الشهود . موضوعي .

١ — الاستجواب المحظور قانوناً في طور المحاكمة طبقاً لنص الفقرة الأولى  
من المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد به مصلحة المتهم وحده  
فله أن يتزل عن هذا الحق صراحة أو ضمناً بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه  
على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة الموجهة إليه . ولما كان لا يبين من  
الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن أيّاً من المتهم أو المدافع عنه قد اعترض

على هذا الإجراء ، فإن ذلك يدل على أن مصلحة الطاعن — في تقديره — لم تضار بهذا الاستجواب ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان في الإجراءات .

٢ — لا يعيب الحكم عدم التعرض لأدلة النفي ، لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة أطرحتها اطمئنانا لأقوال شهود الإثبات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص في أسباب سائفة إلى أن إحرار الطاعن للواد المخدرة كان بقصد الاتجار ، فإن ذلك يعد أطراحا لدفاعه بأن الإحرار كان بغير قصد الاتجار أو التواطى والاستعمال الشخصى .

٣ — وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذى يؤدى فيه شهادته والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطعن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٧/١١/٦ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهري مخدرين ( أفبونا وحشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيود والوصف اواردين بقرار الإتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٤٢ و ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول المرفق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات وتغريمه مبلغ خمسة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريرة إحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار قد جاء مشوبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع والبطلان . ذلك بأنه أخذ بشهادة الضابط من هرب الطاعن وكيفية العثور على المضبوطات وما زعمه من إقرار زوجته الطاعن بأن المضبوطات مملوكة لزوجها رغم ما أثاره الدفاع حول هذه الشهادة من مطاعن تجعلها غير مقبولة ولم يعرض الحكم للاستند المقدم من الطاعن الذي يؤيد عدم إقامته في المنزل الذي قيل بضبط المخدرات به ، كما خلا الحكم من الإشارة إلى دفاع الطاعن بأنه لو ثبت إحرازه للمواد المخدرة فإن ذلك كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . ثم أن المحكمة استجوبت الطاعن دون إستئذان المدافع عنه ، وفي ذلك ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريرة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وسام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها ، وتقدره التقدير الذي تطعن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وأن مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن إستنادا إلى أقوال الضابط هو أطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، ولا يعيب الحكم عدم التعرض لأدلة النفي لأن مؤدى هذا السمكوت أن المحكمة أطرحتها إطمئنانا لأقوال شهود الإثبات ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في أسباب سائغة إلى أن إحراز الطاعن للمواد المخدرة كان بقصد الاتجار ، فإن ذلك يعد أطراحا لدفاعه بأن الإحراز كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي والاستعمال الشخصي . لما كان ذلك ، وكان الاستجواب

المحظور قانونا في طور المحاكمة طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد به مصلحة المتهم وحده ، فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة الموجهة إليه ، ولما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن أيا منهما قد اعترض على هذا الإجراء . فإن ذلك يدل على أن مصلحة للطاعن — في تقديره — لم تضار بهذا الاستجواب ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى للبطلان في الإجراءات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين عزام ، وعضوية السادة المستشارين : محمود عطيفة ،  
والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين ، وطه الصديق دقاة .

(٢٩٧)

### الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ب) مستشار الإحالة . " إصدار قراراته . تسببها " . مأمور والضبط  
القضائي . " سلطاتهم في التفتيش " . تفتيش . " إذن التفتيش .  
تنفيذه " . تلبس . سلاح . مواد مخدرة .

(أ) ليس من وظيفة مستشار الإحالة البحث عما إذا كان المتهم مدانا ،  
إلا أن من حقه بل من واجبه تحييص الدعوى وأدلتها من بصر وبصيرة  
ثم إصدار قرارا مسببا بما يراه من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها لتقديم  
المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته . مثال لتسبب معيب .

(ب) لمأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث من أسلحة  
وذخائر أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة  
والذخيرة فيه . كشفه مرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى تطلبها  
غير المأذون بالتفتيش من أجلها . عليه ضبط ما كشف منه هذا التفتيش .

١ — من المقرر أن مستشار الإحالة وإن لم يكن من وظائفه البحث عما إذا  
كان المتهم مدانا ، فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن يحص  
الدعوى وأدلتها ثم يصدر قرارا مسببا بما يراه من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها  
لتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل  
أمره على ما يفيد أنه محص الدعوى وأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام  
من بصر وبصيرة .



٢ — لأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخيرة فيه ، فإذا ما كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجاها فإنه يكون حيا ل جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش . وإذا كان الأمر المطعون فيه لم يعرض لما ذكره الضابط من أن العلبة المضبوطة كانت تشف عما بداخلها من مخدر ، فإنه يكون قد قرر بطلان التفتيش الصادر لضبط أسلحة وذخائر دون أن يحص كافة أدلة الثبوت في الدعوى عن بصر وبصيرة وفي ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة للسير فيها على هذا الأساس .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣/٩/١٩٦٩ بدائرة مركز الصف محافظة الحيزة : أحرز بقصد التعاطي جوهر مخدرا " أفونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة بمحكمة الحيزة الابتدائية إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول رقم ١ المرفق . فقرر بالأوجه إقامة الدعوى قبل المتهم ومصادرة المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه أنه إذ قرر بأن لاوجه لإقامة الدعوى العمومية في حق المطعون ضده من جريمة إحراز مواد مخدرة ، قد جاء معينا بقصور في التسبيب أفضى به إلى خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه إذ انتهى إلى بطلان التفتيش قد استند في ذلك إلى أن الإذن الصادر به كان المقصود منه البحث عن أسلحة وذخائر وأن العلبة التي عثر فيها على المخدر ليست مكانا طبيعيا لإخفاء السلاح أو الذخيرة ، ولم يعرض الأمر لحالة التلبس التي ترشح لها وقائع الدعوى ذلك أن مؤدى أقوال الضابط والشرطي كما حصلها الأمر المطعون فيه — أنهما تمكنا من رؤية المادة المخدرة قبل فتح العلبة ، نظرا لأنها

تشكف عما بداخلها مما يعتبر من قبيل المظاهر الخارجية التي تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة حيازة المخدر وتكفى لتوافر حالة التلبس كما هي معرفة به في القانون . وأن في سكوت الأمر عن إثبات أو نفي حالة التلبس ما يدل على أنه لم يكن قد أُلْمَ بأدلة الثبوت في الدعوى عن بصر وبصيرة وفي ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الأمر المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله إنها ( تخلص فيما قرره الرائد رئيس المباحث من أن تحريات السرية دلت على أن المتهم يحوز أسلحة وذخائر ، فاستأذن النيابة في تفتيش منزله ضمن ١٤ شخصا آخرين ، وانتقل صحبة أحد رجال الشرطة لتنفيذ الإذن بالنسبة له ، فعثر الشرطي المرافق له على علبة صغيرة من مادة البلاستيك للشفاف بها مادة داكنة اشبهت في أن تكون أفيون ) وانتهى الأمر المطعون فيه إلى بطلان التفتيش واستند في ذلك إلى ( أن المستقر عليه أن الإذن لا ينحول المندوب به إلا ماورد فيه صراحة والنايت من الوقائع على النحو المتقدم أنه لا يمكن أن تختفي الأسلحة والذخيرة داخل العلبة التي حدد الرائد حجمها بـ ٥ × ٣ سم والتي وجد بداخلها المادة المضبوطة ) . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مستشار الإحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما إذا كان المتهم مدانا ، فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر قرارا مصيبا بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها لتقديم المتهم للحاكمية مع رجحان الحكم بإدانته ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل أمره على ما يفيد أنه محص الدعوى وأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام من بصر وبصيرة . لما كان ذلك ، وكان لأمر الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخيرة فيه فإن كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها ، فإنه يكون حيا ل جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وإذا كان الأمر المطعون فيه لم يعرض لما ذكره شاهد الإثبات ، كما جاء بمدونات الأمر من أن العلبة كانت تشكف عما بداخلها ، فإنه يكون قد قرر بطلان التفتيش دون أن يحص كافة أدلة الثبوت في الدعوى عن بصر وبصيرة ، وفي ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة للسير في الدعوى على هذا الأساس .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود عباس العراوى ، ومضوية السادة المستشارين :  
أنور أحمد خلف ، وإبراهيم الديوانى ، ومحمد ماهر حسن ، وحسن المغربى .

( ٢٩٨ )

### الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ، ج ، د ) . مستشار الإحالة . " إصدار قراراته " . " تسببها " .  
دعوى مدنية . " نظرها والحكم فيها " . محكمة  
التنقض . " سلطتها " .

( ١ ) قرارات مستشار الإحالة . صدورها باسم الأمة .  
غير لازم .

قضاء الإحالة مرحلة نهائية من مراحل التحقيق  
وليس جزءا من قضاء الحكم .

( ب ) وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة —  
سواء بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات أو بعدم وجود  
وجه لإقامتها — على الأسباب التى بنى عليها .  
المقصود من كفاية الأدلة فى قضاء الإحالة .

( ج ) القرار الصادر من مستشار الإحالة بتأييد الأمر المناقش  
الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة  
الدعوى لعدم كفاية الأدلة هو فى ذاته قضاء برفض  
الطعن المرفوع عنه من المدعية بالحقوق المدنية .

( د ) محضون القرار الصادر من مستشار الإحالة يرفض للطعن  
المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية فى تقديره لرقابة  
محكمة التنقض المادة ١٩٥ أ . ج المعدلة .



١ - لا يلزم لصحة قرارات مستشار الإحالة صدورها باسم الأمة ما دام أن كلا من الدستور وقانون السلطة القضائية لا يوجب هذا البيان إلا في الأحكام . وقضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وهو فيما يباشره من سلطات ليس إلا سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم .

٢ - من المقرر قانونا وفقا للواد ٣/١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقرار بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن مستشار الإحالة الذي خلف غرفة الاتهام في اختصاصها بالنصرف في الجنايات التي تطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى محكمة الجنايات يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية ، أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفي الحالتين يجب أن يشمل الأمر للصادر منه على الأسباب التي بنى عليها . ومستشار الإحالة وإن لم يكن من وظائفه البحث عما إذا كان المتهم مدانا ، فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمره مسببا بما يراه من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها . والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته .

٣ - القرار الصادر من مستشار الإحالة بتأييد الأمر المستأنف والصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة هو في ذاته قضاء برفض الطعن المرفوع عنه من المدعية بالحق المدني .

٤ - القرار الصادر من مستشار الإحالة برفض الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يخضع في تقديره وفقا للأداة ١٩٥ إجراءات المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة النقض .

## الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن في أنه بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٦٩ أبلغ عبد السلام محمد معاون محطة السكك الحديدية بديروط أنه في الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم عثر على جثة جودة حسنين محفوظ بردهة المحطة وهو مصاب بعار نارى في ظهره وقد شهد حسيب شوقى موسى وحسين على حسين علام ولدا شقيقة المجنى عليه بأنهما كانا برفقته وقت الحادث وأكد أولهما أنه شاهد المطعون ضدهما وكان أولهما يحمل بندقية أطلق منها عيارا ناريا أصاب المجنى عليه وأودى بحياته بينما قرر الثانى أنه تعرف على المطعون ضدهما من ظهرهما أثناء فرارهما إثر الحادث، وبعد أن باشرت النيابة العامة تحقيق الواقعة انتهت إلى قبدها ضد المطعون ضدهما بالمواد ١/٤٩ و ٥٠ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات بوصف أنهما في يوم ٨ يناير سنة ١٩٦٩ بدائرة بندر ديروط بمحافظة أسيوط : قتلًا جودة حسنين محفوظ عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقدا العزم على قتله وأهد أولهما سلاحا ناريا بندقية خرطوش عيار " ١٢ " وحمل الثانى فأسا وترصد له حركاته وكناله على مقربة من مكان وجوده وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه أولهما عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولاتى أودت بحياته حالة كون المتهم الثانى عائدا إذ سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية سنة ١٩٦٧ ، ثم أصدرت بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ قرارا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة . استأنفت المدعية بالحق المدنى هذا الأمر أمام مستشار الإحالة . فقرر بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتأييد القرار المستأنف . فطعن المدعية بالحقوق المدنية فى هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطعن المقدم من المدعية بالحق المدنى هو أن قرار مستشار الإحالة المطعون فيه إذ خاص إلى تأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدهما قد شاب البطلان وانطوى على فساد فى الاستدلال وقصور فى التسييب، ذلك بأنه لم يتوج باسم الأمة ولم يورد فى مدوناته

أن الأدلة ليست كافية لإحالة المطعون ضدهما للمحاكمة . والتفتت عما جاء بمحضر  
تحريرات وأقوال ضابط المباحث من أن المتهمين هما مرتكبي الحادث .  
وأن السلاح المستعمل فيه بندقية خرطوش عيار ۱۲ مخصصة لانهم الأول وقد  
قام بإخفائها فور الحادث هذا إلى أن القرار ما ذهبت إليه النيابة  
من التشكيك في أقوال الشاهد .. .. استنادا إلى أنه أخطأ كثيرا في التعرف  
على المتهمين في كثير من عمليات العرض التي أجرتها مع أنه تعرف عليهم في أغلب  
المرات ثم اكتفى في منطوقه بتأييد قرار النيابة دون أن ينص على رفض الطعن  
المرفوع من الطاعة مما يعيب القرار المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة ۱۵۵ من الإعلان الدستوري الصادر في ۲۴ مارس  
سنة ۱۹۶۴ تنص على أنه "تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة" وهو ما نصت عليه  
المادة ۲۵ من القانون رقم ۴۳ سنة ۱۹۶۵ في شأن السلطة القضائية أيضا وكان  
قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وهو فيما يباشره  
من سلطات ليس إلا سلطة تحقيق ، وليس جزءا من قضاء الحكم . فإنه لا يلزم  
لصحة قراراته صدورها باسم الأمة ما دام أن كلا من الدستور وقانون السلطة  
القضائية لا يوجب هذا البيان إلا في الأحكام . لما كان ذلك ، وكان من المقرر  
قانونا وفقا للواد ۱۷۳/۳ و ۱۷۶ و ۱۷۸ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل  
بالقرار بالقانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۶۲ أن مستشار الإحالة الذي خلف غرفة  
الاتهام في اختصاصها بالتصرف في الجنايات التي تطلب سلطة التحقيق إحالتها  
إلى محكمة الجنايات يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إذا رأى أن الواقعة جنائية  
وأن الأدلة دلي المتهم كافية ، أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمرا بأن لا وجه  
لإقامة الدعوى ، وفي الحالتين يجب أن يشمل الأمر الصادر منه على الأسباب  
التي بنى عليها . لما كان ذلك ، وكان مستشار الإحالة وإن لم يكن من وظائفه  
البحث عما إذا كان المتهم مدانا ، فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل إصدار  
قراره أن يخصص الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمره مسببا بما يراه في كفاية الأدلة  
أو عدم كفايتها ، والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة أنها تسمع بتقديم  
المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته . والقرار الصادر منه برفض الطعن  
المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يخضع في تقديره وفقا للمادة ۱۹۵ من قانون



الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ۱۰۷ لسنة ۱۹۶۲ لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك . وكان القرار المطعون فيه قد أعمل حكم القانون فأحاط بالدعوى ووازن بين أدلتها وخلص في تقدير مائه له سند من المفردات المضمومة إلى أن الأدلة يحيطها الشك وإست كافية لإحالة المطعون ضدهما للمحاكمة ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يقبل إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه القرار من تأييد الأمر المستأنف الصادر من النيابة العامة هو في ذاته قضاء برفض الطعن المرفوع عنه من الطاعنة مما لا يقبل إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون مل غير أساس متعينا وفضله موضوعا ومصادرة الكفالة .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار محمود العمراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
وابراهيم الديوانى ، ومصطفى الأسهوطى ، ومحمد ماهر حسن .

( ٢٩٩ )

الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤ القضائية

( أ ، ب ) نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون " .  
" ما يجوز الطعن فيه من الأحكام " . تأييدات اجتماعية .  
عمل . إرتباط .

( أ ) جريمة عدم التأمين على العمال . مخالفة . جواز الطعن فى الحكم  
الصادر فيها متى كان قد اعتبرها مرتبطة بجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر  
والسجلات وهى جنحة .

( ب ) لا ارتباط بين جريمة عدم التأمين على العمال وعدم الاحتفاظ بالدفاتر  
والسجلات .

١ - إنه وإن كانت تهمة عدم التأمين على العمال موضوع التهمة الأولى  
تعتبر مخالفة طبقاً للقانون ، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبرها مرتبطة بتهمة  
الجنحة موضوع التهمة الثانية وهى عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وأنزل  
بالمحكوم عليه عقوبة واحدة عنهما وهى عقوبة الجنحة . ومن ثم يكون  
الحكم المطعون فيه صادراً فى جنحة وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق النقض  
جائزاً .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة عدم التأمين على العمال  
وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات لا تجمع بينهما وحدة الغرض وليستا

مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يلتزم هذا النظر ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وذلك بتوقيع عقوبة مستقلة على المطعون ضده عن كل جريمة على حدة .

## الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضده بأنه في يوم أول سبتمبر سنة ۱۹۶۹ بدائرة قسم دمنهور محافظة البحيرة : ( أولا ) لم يقيم بالاشتراك مع عماله المبين أمماتهم بالمحضر بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ( ثانيا ) لم يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون للتأمينات الاجتماعية بالشروط والأوضاع في المواعيد المقررة . وطلبت عقابه بالمواد ۲ و ۴ و ۱/۱۲۶ و ۱/۱۳۴ و ۱/۱۳۵ و ۱۳۸ من القانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۶۴ . ومحكمة بندر دمنهور الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الأولى مع تعددها بعدد العمال وعددهم أربعة وبراءته من التهمة الثانية فعارض . وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفت النيابة العامة الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش عن التهمتين . فطعن في النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

من حيث إنه وإن كانت تهمة عدم التأمين على العمال موضوع التهمة الأولى تعتبر مخالفة طبقا للقانون ، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبرها مرتبطة بتهمة الجنحة موضوع التهمة الثانية وهي عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وأزل بالمحكوم عليه عقوبة واحدة عنهما وهي عقوبة الجنحة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صادرا في جنحة وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .



وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمتي هدم التأمين على المال وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وأوقع عليه عقوبة واحدة عنهما بالتطبيق للسادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات تأسيساً على قيام الارتباط بينهما ، قد أخطأ في تطبيق القانون لأن هاتين الجريمتين غير مرتبطتين ولم تقم لغرض واحد بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد انتهى إلى أن الجريمتين اللتين دين بهما المطعون ضده لا تجمع بينهما وحدة الغرض وليستا مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلزم هذا للنظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وذلك بتوقيع عقوبة مستقلة على المطعون ضده من كل جريمة على حدة بما يقتضى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في التهمة الأولى ، وتغريم المطعون ضده مائة قرش عن التهمة الثانية .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / محمود العراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
ومصطفى الأسبوطى ، ومحمد ماهر حنين ، وحسن المغربي .

( ٣٠٠ )

الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤ القضائية

( أ ، ب ) إثبات . " شهود " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير  
الدليل " . تحقيق . " التحقيق بمعرفة النيابة " . " إجراءاته " .

( أ ) مجره تخوف اشاعه وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء التحقيق لا يصح  
اتخاذ ذريعة لإزالة الأثر القانونى المترتب على تلك الأقوال .

( ب ) حضور ضابط الشرطة أثناء التحقيق الذى تجر به النيابة لا يعيب إجراءاته .

( ج ) مأمورو الضبط القضائى . " اختصاصهم " . اختصاص .

بدء اوراقه فى دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائى . امتداد هذا  
الاختصاص الى جمع من اشتركوا فيها واتصلوا بها وإن اختلفت الجهات  
التي يقيمون فيها .

( د ) تحقيق . " التحقيق بمعرفة النيابة " . مأمور والضبط القضائى .  
" اختصاصهم " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

قيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى فعود مأمورى الضبط القضائى  
عن القيام بواجباتهم المفروضة عليهم بمقتضى المادة ٢٤ إجراءات .

( هـ ، و ، ز ) إثبات . " شهود . خبرة " . حكم . " تسبب غير معيب " .  
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

( هـ ) تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . فر لازم .

(و) وزن أقوال الشهود . أمر موكول إلى محكمة الموضوع . أخذاً بشهادة شاهد يفيد اطراحها . جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .

(ز) للحكمة الاعتماد في اقتناعها على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وإطراح ما عداها .

١ - أن مجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء سؤاله بالتحقيق لا يصح اتخاذه ذريعة لازالة الأثر القانوني المترتب على تلك الأقوال متى اطمأنت المحكمة إلى صدقها ومطابقتها للواقع .

٢ - من المقرر أن ضابط للشرطة أثناء التحقيق الذي تجر به النيابة لا يعيب إجراءاته ولا يزيل الأثر القانوني المترتب على ما ثبت فيه متى اطمأنت المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع .

٣ - من المقرر أنه متى بدأت الواقعة في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي فوجب أن يمتد هذا الاختصاص بداهة إلى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها (١) .

٤ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أدائها . ينقضي المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما يصل إليه بحتم ترسل إلى النيابة العامة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة مآثره وجوب تحقيقه منها ويكون للحكمة أن تستند في حكمها إلى ما ورد بهذه المحاضر مادامت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(١) (راجع نقض جنائي لسنة ٢٠ ص ٢٠٧) .



٥ — من المقرر أنه ليس بـلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الموازنة والتوفيق .

٦ — وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تـزله المـازلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ماقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٧ — للمحكمة فى سبيل تـكـرـيـن عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وفى عدم إيراد الحكم تفصيلات معينة من أقوال الشهود ما يفيد إطرأها .

## الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاهان وآخر حكم ببراءته بأنهما فى يوم ٢ يوليو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز المحمودية محافظة البحيرة : قـتـلـا محمد محمد جـنـيـدى عمدا مع سبق الإصرار بأن انتويا قتله وصحما على ذلك واعد ذلك سـلـاـحـا قـاـرـيا بندقية خرطوش وذخيرة ولما ظفرا به أطلق عليه أولهما عبارين قارين قاصدين من ذلك قتله فأصيب بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة للتشريحية والى أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وادعى مدنيا طريف محمد جـنـيـدى أخ المجنى عليه قبل المـتـم بـمـبـلـغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضوريا عملا بالمادة ٢٣٤ / ١ بالنسبة للأول والمسادين ٣٠٤ / ١ و ٣٨١ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية أولا : بمعاقبة المـتـم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه أن يدفع للـدـعـى بالحق

المدنى على سبيل التعويض مائتين وخمسين جنيها ومصروفات الدعوى المدنية .  
( ثانيا ) : براءة المتهم الثانى مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله .  
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بقبول  
الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة  
جنايات دمنهور لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنايات دمنهور  
قضت من جديد حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة  
لمدة خمسة عشر سنة وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ مائتين وخمسين جنيها  
على سبيل التعويض ومصروفات الدعوى المدنية . فطعن المحكوم عليه فى هذا  
الحكم بطريق النقض "للمرة الثانية" .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل  
العمد قد إعتراه البطلان وشابه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ،  
ذلك بأنه عول ضمن ما عول عليه من أدلة على أقوال الشاهد ... ..  
بمحضر الشرطة وتحقيقات النيابة وأطرح بأسباب غير سائغة بطلان إجراءات  
استجوابه لأن أقواله صدرت منه لرجال الشرطة بعد أن تولت النيابة التحقيق  
وكانت بحضورهم عند ما تولت سماعه بما يجعلها وليدة إكراه ، هذا إلى عدم رده  
على دفعه ببطلان الإجراءات التى قام بها رجال الشرطة من تفتيش مسكن الطاعن  
وضبط أشخاص آخرين وإحضار شهود لأنها تمت خارج اختصاصهم المكانى  
وأثناء تولى النيابة التحقيق وبدون إذن منها ، فضلا عن ذلك فإن الحكم  
المطعون فيه إجتراً أقوال الشهود فأخذ منها بالقائم فى حق الطاعن واستبعد الخاص  
بزميله وموقف الجانى من المجنى عليه رغم تعارض هذه الأقوال مع تقرير الصفة  
التشريحية دون أن يعنى بإزالة ما بينهما من تناقض بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافقه كافة العناصر  
القانونية لجريمة القتل العمد التى دان الطاعن بها وصاق على ثبوتها فى حقه أدلة  
مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومنهم ... .. وضابط الشرطة وما ثبت  
من تقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح المضبوط وما دلت عليه المعاينة

وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ثم مرض الحكم لدفاع الطاعن  
ببطلان أقوال الشاهد ... .. . بالتحقيقات لصدورها تحت تأثير الإكراه  
المدعى به بالإقرار المقدم منه ورد عليه وفنده بما مفاده أنه اصطنع لخدمة موقف  
الطاعن في الدعوى وأن ما ورد به لم يتأيد بأى دليل فى التحقيقات وانتهى تأسيسا  
على ذلك إلى أن هذا الإقرار لا يغير من سلامة شهادته فى التحقيقات . لما كان  
ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل  
القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل ذلك  
مرجعه إلى محكمة الموضوع تزل المازلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه  
دون رقابة لمحكمة النقض عليها . ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد  
أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها وأن  
يجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء سؤاله بالتحقيق  
لا يصح اتخاذه ذريعة لإزالة الأثر القانونى المترتب على تلك الأقوال متى اطمانت  
المحكمة إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولها فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على  
ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفى عدم إيراد الحكم  
تفصيلات معينة من أقوال الشهود ما يفيد اطراحها . وإذ كان البين من الحكم  
أن المحكمة قد خلاصت فى استدلال سائق إلى سلامة الدليل المستند من أقوال  
الشاهد ... .. . بالتحقيقات وإلى صدور ما عنه إختيارا وبنيت عليها  
قضاءها من بين عناصر الإثبات التى بنتها فلا معقب عليها فى ذلك ، ويكون  
ما يشير الطاعن فى هذا الصدد لا محل له لأنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا  
وكان قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة  
لا يقتضى فعود أمورى الضبط القضائى عن القيام إلى جانبها فى الوقت ذاته  
بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم أداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات  
الجناية وكل ما فى الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها  
بما يصل إليه بحتم ترسل إلى النيابة العامة لتكون صنرا من عناصر الدعوى  
تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ويكون للمحكمة أن تستند فى حكمها إلى  
ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث  
ولتحقيق أمامها بالجلسة هذا إلى أنه من المقرر أن حضور ضباط الشرطة أثناء  
التحقيق الذى تجرى النيابة لا يعيب إجراءاته ولا يزيل الأثر القانونى المترتب



على ما ثبت فيه متى اطمأنت المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديداً، أما القول بتجاوز مأمور الضبط اختصاصه المكانى فردود — بفرض صحته — بأنه متى بدأت الواقعة في دائرة اختصاصه فوجب أن يمتد هذا الإختصاص بداهة إلى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون بها . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن في شأن التناقض بين الدليلى الفنى والقولى ورد عليه وفنده بقوله ” أن أقوال الشهود جميعها في تصوير الحادث قد تأيدت بالتقرير الطبى الشرعى إذ كان المتهم على يسار المجنى عليه ولا يفصل ماسورة البندقية عن جسم المجنى عليه إلا مستيمترات معدودة وقد جاء في التقرير الطبى أن المقذوف أصاب المجنى عليه في اتجاه من اليسار إلى اليمين وعلى مسافة لا تتجاوز النصف متر لوجود آثار احتراق بارود وفي وضع أفقى إذ التابت من الأوراق أن المتهم صوب فوهة البندقية نحو صدغ المجنى عليه فلا غرابة أن يكون الإطلاق في وضع أفقى “. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما نقله الحكم عن الشهود والتقرير الطبى له معينه الصحيح في الأوراق وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق وكان ما دونه الحكم يتلاءم بما قال به الشهود وما جاء بالتقرير الطبى الشرعى من أن الطاعن كان على يسار المجنى عليه ولا يفصل ماسورة البندقية عن جسم الأخير إلا مستيمترات معدودة وأن المقذوف أصاب صدغ المجنى عليه في اتجاه من اليسار إلى اليمين وفي وضع أفقى فإن النعى بالتناقض بين الدليلى الفنى والقولى يكون لا سند له وفي غير محله . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

رئاسة السيد المستشار / محمود العراوى ، وعضوية السادة المستشارين : أنور خلف ،  
وابراهيم الديوانى ، ومصطفى الأسبوطى ، وحسن المغربي .

( ٣٠١ )

### الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤ القضائية

( أ ، ب ) إجراءات المحاكمة . " علانية الجلسات " . محكمة الأحداث .  
" الإجراءات أمامها " . محكمة الجنايات . " الإجراءات  
أمامها " . بطلان . " إجراءات المحاكمة " . " التمسك  
بالبطلان " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .  
طعن . " أسبابه . ما لا يقبل منها " . أحداث .

( ١ ) وجوب انعقاد جلسات محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم  
في غرفة المشورة . المادتان ٢٦٨ ، ٢٥٢ إجراءات .

انعقاد جلسات محكمة الجنايات علانية . صحته رجوعاً للأصل  
المقرر بالمادة ٢٦٨ إجراءات . ولو كان من بين من تحاكمهم  
متهم حدث .

( ب ) عدم جواز تمسك الطاعن ببطلان المحاكمة لسبب متعلق بغيره  
من التهمين .

( ج ، د ، هـ ، و ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .  
إثبات . " بوجه عام " . " شهادة " . " خبرة " .  
حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . دفاع .  
" الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوقره " .

( ج ) وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

(د) حق محكمة الموضوع التعويل على أقوال شهود الإثبات والإمراض عن أقوال شهود النفي . دون بيان صلة ذلك .

(هـ) كفاية كون الدليلين القول والنفى غير متعارضين بما يستلزم على الملازمة والتوفيق .

(و) عدم إلتزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي .  
نضاه الإدانة . يستند منه ضمنا الرد على هذا الدفاع .

١ - إن خطاب الشارع بما نص عليه في المادة ٣٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، من إنعقاد جلسات محاكم الأحداث في غرفة المشورة يتجه أصلا - وبطريق الإمتلاء من الأصل العام - إلى محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم ، التي يجب أن تكون جلساتها علنية وفق نص المادة ٢٦٨ منه ، ما دام الإختصاص قد إنعقد لها قانونا ، وإذا كان ذلك وكانت الدعوى قد أحيت إلى محكمة الجنائيات باعتبارها المختصة طبقا للمادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية لتجاوز من المتهم الحدث إثنى عشرة سنة ، فإنه يجب أن تكون جلساتها علنية إرتدادا إلى الأصل العام .

٢ - من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يتمسك ببطلان إجراءات المحاكمة ، إذا كان سبب البطلان غير متعلق به ، بل بغيره من المتهمين<sup>(١)</sup> .

٣ - وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها ، مهما وجه إليها من مطاعن ، مرجعه إلى محكمة الموضوع ، دون معقب ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

٤ - لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات ، وتعرض عن قالة شهود النفي ، دون أن تكون ملزمة ببيان العلة .

(راجع أيضا مجموعة القواعد القانونية للأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية .  
الصفحة ١٨ من ١١٠٥) .



٥ - لا يشترط لصحة تسييب الحكم أن يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل للفنى فى كل جزئية منه ، بل يكفى أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستلزم على الملاءمة والتوفيق .

٦ - إن المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع المتهم الموضوعى ، لأن هذا الرد يستفاد ضمنا من قضائها بإدائته استنادا إلى أدلة الثبوت .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين مع آخر بانهم فى ليلة ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز دمنهور محافظة البحيرة : ( أولا ) شرعوا فى قتل ... ..  
... عمدا بأن أطلق عليه أولم عيارا ناريا من فرد خرطوش كان يحمله قاصدين من ذلك قتله فأصيب بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج ، وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هى أنهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا فى سرقة أجرة تقاوى الأرض المينة وصفا بقيمة بالمحضر والملوكة لبنك التسليف الزراعى وللتعاونى بدمنهور حالة كون التهم الأول يحمل سلاحا ناريا ظاهرا وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو لحظة خفراء الشونة ومن بينهم المجنى عليه وتمكنهم من ضبط التهم الثالث وفرار الأول الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات . ( ثانيا ) المتهم الأول أيضا ( ١ ) حاز سلاحا ناريا غير مششخن فرد خرطوش بدون ترخيص ( ب ) حاز ذخيرة طلقة خرطوش مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر من غير أن يكون مرخصا له بحمل السلاح وإحرازه وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ - ٢ و ١/١ و ١/٢٦ و ٤ - ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والجداول رقم ٢ . فقرر ذلك ومحكمة جنايات دمنهور قضت فى الدعوى حضوريا عملا بمواد الإتهام ( أولا ) بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات

( ثانيا ) بمعاينة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور ( ثالثا ) مصادرة السلاح المضبوط . فطمعن الأستاذ المحامي عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرائم الشروع في القتل المقترن بالشروع في السرقة وحيازة سلاح وذخيرة جاء مشوبا بالبطلان في الإجراءات والخطأ في تطبيق للقانون والفساد في الاستدلال إذ جرت مهاكمتها في جلسة علنية رغم أن المتهم الثالث في الدعوى حدث بما يوجب عقد الجلسة في غرفة مشورة طبقا لنص المادة ٣٥٢ من قانون الإجراءات ، هذا إلى أن ما أورده الحكم تدليلا على نية القتل لا يكفي لاستظهارها وتوافرها في حقهما ، وما قاله الحكم من أنهما استعانا بالمتهم الثالث لا يتفق مع المنطق لصغر حقه ولما بينهما وبين عائلته من خصومة ، كما أ طرح الحكم أقوال شهود النفي دون بيان العلة ، هذا إلى أنه لم يعن بإزالة الخلاف بين الدليلين القولي والفني اللذين استند إليهما ورد برد غير سائق على الدفع بتلفيق الإتهام وفي هذا كله ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان خطاب للشارع بما نص عليه في المادة ٣٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية من انعقاد جلسات محاكم الأحداث في غرفة المشورة يتجه أصلا — وبطريق الاستثناء من الأصل العام — إلى محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم التي يجب أن تكون جلساتها علنية وفق نص المادة ٢٦٨ منه ما دام الاختصاص قد انعقد لها قانونا ، وكانت الدعوى قد أحيات إلى محكمة الجنائيات باعتبارها المختصة طبقا للمادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية لتجاوز من المتهم الثالث الحدث لإثنتي عشرة سنة فإنه يجب أن تكون جلساتها علنية إرتدادا إلى الأصل العام ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان من بطلان الإجراءات العلنية بالجلسة لا يكون له محل ، فضلا عن أنه من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يتمسك ببطلان إجراءات المحاكمة إذ كان سبب البطلان غير متعلق به هو بل بغيره من المتهمين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين

والعلة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليهما وتحدث من نية القتل واستظهرها فى قوله <sup>۳</sup> "وحيث إن المحكمة ترى فى خصوص نية القتل والقصد الاحتمالى أن إطلاق المتهم الأول النار على المجنى عليه من سلاح نارى قاتل بطبيعته وهو البندقية الخرطوش التى كان يحملها وصوبها نحو المجنى عليه من مسافة تقرب من المترين ونصف فأصابه فى مقتل من عنقه، الأمر الذى كان ينوى به إزهاق روح المجنى عليه ظنا منه أن المجنى عليه كان ممسكا بإبن أخيه المتهم الثانى وأراد أن يقتل من المجنى عليه على ما وعد المتهمين من قبل ليلوذ إبن أخيه بالفرار وبذلك كانت جريمة الشروع فى القتل نتيجة محتملة لجريمة الشروع فى السرقة المنطبقة على المادة ۳۱۶ من قانون العقوبات وعليه يسأل المتهمان الثانى والثالث عن الشروع فى القتل " . وما قاله الحكم فى هذا الشأن سائفا فى استخلاص نية القتل وصحيح فى القانون ويكون ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد غير حديد . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع دون معقب ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى صافها الدفاع لحملها وعدم الأخذ بها . ولما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال المجنى عليه وأقوال الشاهدين الخفيين توفيق محمد سلام وأبراهيم على علوان وأخذت بها ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفى دون أن تكون ملزمة ببيان العلة ، فإن ما يتعاه للطاعنان على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لصحة تسبيب الحكم أن يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل النفى فى كل جزئية منه بل يكفى أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستعصى على الملازمة والتوفيق، وكان الظاهر من مدونات الحكم أن سياق الدليلين كما أوردهما لا تعارض بينهما . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع المتهم الموضوعى لأن هذا الرد مستفاد ضمنا من قضائها بإدائته استنادا إلى أدلة الثبوت الأخرى فإن هذا الوجه من النعى يكون فى غير محله ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، ومضوية المادة المشارين : محمود عطيفه ،  
والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين ، وطه الصديق دقاة .

( ٣٠٢ )

### الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ) إسقاط حبل عمدا . جريمة . " أركانها " . إجهاض .

( ١ ) الإسقاط هو تعمد إنهاء حالة الحمل قبل الأوان . خروج الحمل من الرحم .  
ليس ركنا من أركان الجريمة . قيامها ولو ظل الحمل في الرحم . سبب  
وفاة الحامل .

( ب ) رضاه الحامل بالإسقاط . لا يؤثر على قيام الجريمة .

( ج ) ضرب أفضى إلى الموت . مسئولية مدنية . تعويض .

الزام كل من ساهم في ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذى أفضى إلى وفاة المجنى عليها  
بدفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانونا .

( د ) إشراك . " إتفاق " . " تحريض " . إثبات . " إثبات  
بوجه عام " .

الإشراك بالاتفاق . ماهية ؟ إثبات ؟

( هـ ، و ) إثبات . " خبرة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير  
الدليل " . حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " .

( هـ ) تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء . أمر موضوعي . للحكمة الجزم  
بما لم يجزم به الخبير .

( و ) إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . أمر موضوعي .

١ — الإسقاط هو تعمد إنهاء حالة الحمل قبل الأوان ، ومتى تم ذلك فإن أركان هذه الجريمة تتوافر ولو ظل الحمل في رحم الحامل بسبب وفاتها وليس في استعمال القانون لفظ " الإسقاط " ما يفيد أن خروج الحمل من الرحم — في مثل هذه الحالة — ركن من أركان الجريمة ، ذلك بأنه يستفاد من نصوص قانون العقوبات المتعلقة بجريمة الإسقاط أن المشرع افترض بقاء الأم على قيد الحياة ولذلك استخدم لفظ الإسقاط ، ولكن ذلك لا ينفي قيام الجريمة متى انتهت حالة الحمل قبل الأوان ولو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل .

٢ — إن رضا الحامل بالإسقاط لا يؤثر على قيام الجريمة ، ذلك أن للنفس البشرية حرمة ولا تستباح بالإبادة . ومن ثم فإن ذهاب الجنين عليها برضاها إلى المحكوم عليه الأول ليجرى لها عملية الإسقاط ووفاتها بسبب ذلك لا ينفي خطأ المحكوم عليه المذكور ، وليس في مصادك الجنين عليها ما يقطع علاقة السببية بين فعل المسقط وبين وفاة الجنين عليها .

٣ — كل من يساهم في ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذي أفضى إلى وفاة الجنين عليها يكون مسئولاً عن دفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانوناً .

٤ — الاشتراك بالاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية الفاعل وللشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية من مخبات الصدور ودخائل النفس التي لا تقع عادة تحت الحس وليس لها أمارات ظاهرة ، كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا توجد له سمات أو شواهد ظاهرة تدل عليه . وللقاضي الجنائي إذا لم يطمح على الاتفاق أو التحريض دليل مباشر أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ولا حرج عليه من أن يستنتج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به ويسوغ وقوعه .

٥ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه إلى هذه التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح إليه منها وإطراح ما عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، كما أن لها أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها .

٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الوايل محافظة القاهرة : المتهم الأول : ( أولا ) بصفته طبيبا أسقط عمدا امرأة حبلى هي المحبى عليها ... .. وكان ذلك باستعمال وسائل مؤدية إلى ذلك بأن أجرى لها عملية إجهاض أسفرت عن إسقاطها . ( ثانيا ) أحدث عمدا بالمحبى عليها المذكورة الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتلها ولكنها أحدثت بها نزيفا دمويا أودى بحياتها . المتهمان الثانى والثالث : ( أولا ) اشتركا مع المتهم الأول بطرق التحريض والاتفاق والمساعدة في إسقاط المحبى عليها عمدا بأن حرضاه على إسقاطها وانفقا معه على ذلك ومساعداه بأن أرسلوا المتهم الثالث ليعاونه عند إجراء عملية الإجهاض لها فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ( ثانيا ) اشتركا مع المتهم الأول بطرق التحريض والاتفاق والمساعدة في إحداث الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية بالمحبى عليها عمدا والتي أودت بحياتها بأن حرضاه على إسقاطها وانفقا معه على ذلك ومساعداه على ارتكاب جريمته وكان إحداث الجروح العمدية المفضية إلى موتها نتيجة محتملة لهذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف للواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك وأدعت مدنيا والدة المحبى عليها وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج (خمسين ألف جنيه) على سبيل التعويض مع المصاريف ومقابل أمساب المحاماه . ومهكمة جنابات القاهرة قضت حضوريا هملا بالمواد



٤٠/ ١ - ٢ - ٣ و ٤١ و ٤٢ و ٢٣٦ و ٢٦١ و ٢٦٣ و ٢٢/ ٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاقة المتهمين الأول والثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبمعاقة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ، وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لكل منهم لمدة ثلاث سنوات وجعلت الإيقاف شاملا لكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، وبالزامهم متضامين بأن يدفعوا للدية بالحق المدني للسيدة / .. .. مبلغ ١٥٠٠ ج ( ألف وخمسمائة جنيه) والمصاريف المدنية المناسبة لهذا المبلغ وأمرت بالمقاصة في أنعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بالاشتراك مع المحكوم عليه الأول في جناية إسقاط امرأة حبلى وإحداثه بها إصابات أودت بحياتها قد انطوى على خطأ في الإسناد وقصور في التسيب وفساد في الاستدلال وخطأ في القانون . فاما الخطأ في الإسناد فيتحصل في أن الحكم مما استدل به على أن المحكوم عليه الأول هو الذي أسقط المجنى عليها ، أن الجنين لم يكن في حالة تعفن ، كما عول في إثبات اشتراك الطاعن في الجريمة على صلة العمل والصدقة التي تربطه بالمحكوم عليه الأول وعلى تبعية المحكوم عليه الثالث له ، وهي وقائع لا أصل لها في الأوراق . وأما للقصور في التسيب والفساد في الاستدلال فيتمثل في أن المحكوم عليهم قد أثاروا أمام محكمة الموضوع أنه لا شأن لهم بأجهاض المجنى عليها ودلوا على ذلك بأن مؤدى ماورد في تقرير للصفة التشريعية من حجم الرحم وضيق فتحته أنه مضت عدة أيام بين إسقاط المجنى عليها وبين توجيهها إلى عبادة المحكوم عليه الأول وأنه لم يحدث أى تدخل جراحي بمعرفة هذا الأخير . وقد أطرحت المحكمة هذا الدفاع وحولت في ذلك على شهادة الطبيب الشرعى بالجلسة على الرغم من أن أقواله جاءت على وجه الاستنتاج وتناقض مع ما تضمنه تقريره ومع ما جاء بالتقرير الاستشاري ثم إن الحكم استند في إثبات اشتراك الطاعن إلى أدلة لا تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها .

فضلا عن أنه عول في هذا الإثبات على وقائع لاحقة على الجريمة . وأما الخطأ في القانون فله وجهان أولهما أن غاية ما يمكن إسناده إلى المحكوم عليه الأول أنه شرع في إسقاط المجنى عليها — والشروع في هذه الجريمة غير معاقب عليه — إذ الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن الجاني ظل في رحم أمه إلى أن استخرجه الطبيب الشرعي أثناء التشريح ، وجريمة الإسقاط لا تتم إلا بإخراج الجاني من بطن أمه قبل الأوان . والوجه الثاني أنه ما كان للحكم أن يلزم الطاعن — بالتضامن مع باقي المحكوم عليهم — بدفع تعويض الوالدة المجنى عليها ، فالحدث لم يقع إلا بخطأ المجنى عليها فهي التي سمعت بنفسها إلى عيادة المحكوم عليه الأول ومكنت له من إجهاضها مما أفضى إلى موتها ، وقد انقطعت بهذا الخطأ علاقة السببية بين فعل الطبيب وبين وفاة المجنى عليها وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لتوجه الطعن أن كل الوقائع التي نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه في خصوصها ، الخطأ في الإسناد لها ماخذ صحيح في الأوراق ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها ومن بينها التقرير الطبي الشرعي التكميلي المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٦ وأثبت أن التقرير أشار إلى أنه لو فرض أن تداخلا جراحيا أجرى للمجنى عليها قبل حضورها إلى عيادة المتهم الأول فإن مثل هذا التداخل وما تطلبه من تخدير ومع ما نجم عنه من نزيف دموي غزير مصحوب بصدمة عصبية ، فإن كل ذلك يجعل المذكورة في حالة صحية سيئة يتعذر معها أن تنتقل بمفردها إلى حيث عيادة الطبيب إلا بمعاونة جدية من الغير محبولة . كما أشار أيضا إلى ثبوت عدم تلوث الملابس التي وجدت معلقة بالعيادة بالدم وأن هذا ممكن حدوثه على أحد احتمالين : ( أولهما ) أن المجنى عليها حضرت إلى العيادة وهي في حالة صحية عادية تمكنا من الانتقال بمفردها وتكون خلعت هي بنفسها ملابسها التي ظلت نظيفة وفي هذه الحالة يتعين أن يكون ما قد أجرى لها من تداخل جراحى قد أجرى لها في عيادة الطبيب المتهم الأول .. .. ( وثانيهما ) أن تكون المذكورة قد حضرت إلى عيادة

المتهم الأول وقد توقف نرفها لغزارة ماسبق أن نرفت من الدم عقب التداخل الجراحى الذى سبق إجراؤه لها بعيدا عن عيادته ويتعين فى هذه الحالة أن يوثق بها إلى العيادة محمولة بواسطة الغير لا أن تانى هى بنفسها ، ثم أورد الحكم أن الطبيب الشرعى ذكر عند مثوله أمام المحكمة بجلدة ۱۹۶۸/۵/۱۵ المناقشة فى إجابته عن المدة التى مضت من وقت الإجهاض إلى يوم الوفاة "أن الإجهاض والوفاة حصلتا فى خلال ۲۴ ساعة " وعلى ضيق فتحة عنق الرحم بأنه "لابد أن تكون المتوفاة قد حققت بمادة لمنع التزيف . وعندما سئل عما إذا كان الرحم بحجم الرمانة يتسع للجنين بحجمه الطبيعى أجاب أنه يتسع طبعا وذكر أن التزيف الذى ماتت به هو نزيف أولى " ثم عرض الحكم للدفاع المحكوم عليه الأول وللتنوير الاستشارى المقدم منه وحصله ورد عليه فى قوله "وحيث إن المتهم الأول أنكر مانسب إليه وذكر أن المتوفاة حضرت إليه ومعها المتهم الثالث وكانت فى حالة إعياء تام ونزيف والدماء تلوث ملابسها ، ولم يوقع الكشف عليها إلا من ناحية الضغط الذى وجده منخفضا بطريقة غير عادية ومن ناحية النبض فوجده محسوما فحاول إسعافها بشتى الطرق ولكنها توفيت بعد حوالى عشرة دقائق من حضورها وتقدم الدفاع عنه بتقرير طبي شرعى استشارى جاء به (۱) أن وجود فتحة عنق الرحم بشكل مستدير وغير ممتدة ولا تسمح إلا بإدخال طرف الأصبع الخنصر رغم أن الجنين قد قطعت أطرافه السفلية اليمنى بآلة حادة مما يستلزم توسيع الفتحة بحيث تسمح بإدخال الآلة القاطعة التى برزت نخذ الجنين يدل على أن عملية الإجهاض وقطع الطرف السفلى للجنين قد تمت قبل مدة من الوفاة لا تقل عن بضعة أيام قد تصل إلى أسبوع أو عشرة أيام ولا يمكن أن تكون هذه العملية قد أجريت فى نفس يوم الوفاة وإلا لوجدت فتحة عنق الرحم متسعة ومستعرضة بالشكل وتسمح بإدخال أصبعين اثنين على الأقل (۲) وأن وجود الرحم بحجم الرمانة رغم أنه يحتوى على جنين فى الشهر السادس من الحمل يدل على أن هذا الرحم قد مضى على إجهاضه مدة تصل إلى أسبوع أو عشرة أيام قبل الوفاة وإلا لوجد حجم الرحم مثل حجم البطيخة وانتهى التقرير فى نتيجته إلى أنه لا يمكن أن يكون الطبيب المتهم قد أجرى عملية الإجهاض فى نفس يوم الوفاة . وحيث إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم المذكور وترى أن ماذهب إليه فى دفاعه لا يتفق والمكاديات



الثابتة في الدعوى فليس من المتصور عقلا أن تأتي المتوفاه إلى العيادة بالحالة التي وصفها المتهم من أنها كانت في حالة إعياء شديد ومصابة بتزيف وأنها كانت غارقة في الدماء وترتدى ملابس الخروج العادية ، ثم يتضح من المعاينة أن الملابس التي كانت ترتديها سواء منها الداخلية أو الخارجية وكذلك الجوارب والحذاء كلها خالية من أية تلونات دموية وأنها رغم إعيائها الشديد استطاعت الحضور بمفردها إلى العيادة . كما استطاعت خلع ملابسها وارتداء قميص النوم الأمر الذي تقطع معه المحكمة بأن المتوفاه كانت في حالة تسمح لها بالوصول إلى العيادة وقد حضرت خصيصا لذلك واستعدت بملابس خروج وقميص نوم ، وأنها كانت تستطيع خلع ملابسها وارتداء قميص النوم الذي وجد على الجثة في العيادة ولا شيء خلافه على الجثة وبالتالي تكون حالة التزيف قد أصابتها عقب إجراء عملية إجهاضها مما أدى إلى وفاتها . ومما يؤيد هذا النظر ما جاء على لسان المتهم الثاني من أن المتهم الثالث أبلغه بوفاة المجنى عليها عقب إجراء عملية إجهاض لها بعيادة المتهم الأول ، فضلا عن محاولة الأخير إنكار سابق معرفته بالمتوفاه رغم ما ذكره المتهمان الثاني والثالث عن سابقة تعرفه عليها وتأخيره في التبليغ عن وقوع الحادث عدة ساعات إذ لم يبلغ إلا في الساعة التاسعة صباحا رغم ما قرره من أن الوفاة حدثت بعد الساعة الواحدة صباحا ، وكذلك استفساره عما إذا كان في إمكانه إصدار شهادة وفاة لها من عدمه على الوجه الذي جاء على لسان الدكتور محمد شوقي عبد المنعم ، كما سلفت الإشارة ، كل هذه قرائن تعمل متساندة ضد المتهم الأول ، أما ما تضمنته التقرير الاستشاري فقد تكفل بالرد عليه الطبيب الشرعي بمذكرة شرعية مؤرخة ١٩٦٨/٦/٩ تضمنت الرد على الوجه التالي (١) لو أن التداخل الحاد بداخل الرحم قد تم منذ بضعة أيام إلى عشرين يوما قبل الوفاة — حكما على أن الرحم مغلق للعنق تقريبا — فإن قطع الحبل السري يترتب عليه ويستتبعه موت الجنين داخل الرحم وتعطنه في حين أن الجنين وجد عند إجراء الصفة التشريحية في حالة عادية دون أي عطن ، ويضاف إلى ذلك أنه من المعروف أن إقفال عنق الرحم قد ينتج نتيجة إمتداد حدوث حلقة انقباضية تلقائية أو عقب تعاطي مواد قابضة لعضلات الرحم عن طريق الحقن العضلي أو الوريدي أو حتى الموضعي كالارجوت أو مشتقاته بالإضافة إلى تأثير التيسر الرمي على العضلات (٢) كانت أبعاد الرحم

عند تشريح الجثة ۱۳ × ۱۸ سم وقاعدته تصل تقريبا حتى مستوى السرة وهو المستوى الذى يصل إليه قاعدة الرحم في نهاية حمل ستة أشهر . ولعل وجود عضلة الرحم في حالة انقباض نتيجة التيسر الرمى جعلت الرحم يبدو أصغر حجما " وإذ كانت هذه الأدلة التي اعتمد عليها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن كل مجادلة في هذا الشأن تعد مجادلة موضوعية مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، ذلك بأنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه إلى هذه التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح إليه منها وإطراح ما عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، كما أن لها أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكده لديها . كما أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام امتثلها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ومن ثم فإن ما ينيره الطاعن من أن ما ذكره الطبيب الشرعي عن حالة الرحم كان من باب الاستنتاج وعن تحديد الحكم لزمان ومكان ارتكاب الجريمة يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد دلل على اشتراك الطاعن في الجريمة بقوله " وحيث إن المتهم الثاني وإن كان قد اعترف بصلته بالمجنى عليها وسابقة اتصاله بها جنسيا إلا أنه أنكر علمه بإجراء عملية الإجهاض مقررا أن صلته انقطعت بها منذ شهرين سابقين على وقوع الحادث وبعد وضع أمواله تحت الحراسة . . وهذا غير صحيح ذلك لأن قيام المتهم الثالث الذي يعمل بمصانع صوف بمرافقتها إلى عيادة المتهم الأول وهو الطبيب الخاص بنفس المصانع ثم تكليف المتهم الثاني لسائق سيارته أبو الفتوح ياسين أحمد القاضي وبصحبه عبد الله فكرى محمد مدير المصانع بالذهاب إلى الاسكندرية لإحضار والدتها بحجة مرض المتوفاة ، كل ذلك قاطع في الدلالة على أن صلته بها لم تنقطع وأنه كان على اتفاق معها ومع المتهم الأول على التخلص من الجنين ، فطلب من المتهم الأول الذي تربطه به صلة صداقة فوق صلة العمل أن يقوم بتلك العملية كما أنه طلب من المتهم الثالث



مرافقتها عند ذهابها إلى العيادة ، هذا بالإضافة إلى ما قرره خليل جورجي جرجس البوهيجي بالشارع الذي تقيم به المتوفاة والذي كان يخدمها أحيانا من أنه رأى المتهم الثاني قبل أسبوع من الحادث منتظرا إياها بسيارته وأنها ركبت معه ، وما قرره البواب محمد خلاف محمد وزميله على عبيد في أقوالهما من أن أولهما شاهد المتهم الثاني بمنزل المتوفاة ، منذ ثلاثة أيام أو أربعة سابقة على وقوع الحادث ، وكذلك ما قرره السيدة ... .. والددة المتوفاة من أن ابنتها أخبرتها من حوالي شهر بأنها حامل من المتهم الثاني وأنه سيتزوج منها وسينى لها فيلا بمصر الجديدة وقالت أنها لاحظت انتفاخ بطنها بوضوح ... .. وحيث إنه بالإضافة إلى الأدلة القائمة في حق المتهمين الثلاثة ... .. فإن التحريات التي أجراها النقيب حسن الليثي بمباحث شرق القاهرة قد دلت على أن المتهم الثاني اتفق مع المتهم الأول الطبيب الخاص لمصانعه على إجراء عملية إجهاض بعيادته بحكم صلة الصداقة التي تربط بينهما وصلة العمل أيضا وذلك سترًا للفضيحة خصوصا وأن له أولاد من زوجة سابقة كما دلت على أن المتوفاة خرجت من منزلها في الساعة التاسعة مساء يوم ١٩٦٣/٦/٢٢ مرتدية ملابسها وهي فستان بنى اللون ، وأشاعت بين سكان المنزل أنها صتغيب ثلاثة أيام عن مسكنها ثم توجهت إلى عيادة المتهم الأول محبة المتهم الثالث ليرافقها وقت إجراء العملية وليرشدها إلى مكان العيادة ثم عاد للمتهم الثاني في منزله حيث انتظر لمنتصف الليل ثم عاد للعيادة حيث كانت العملية قد أجريت وحدثت الوفاة . وحيث إن الأدلة والقرائن سالفة البيان واضحة الدلالة في أن المتهم الثاني وهو الذي حملت منه المتوفاة مفاحا قد اتفق مع المتهم الأول وهو الطبيب الخاص بمصانعه على أن يجري لها عملية إجهاض ، وقام المتهم الثالث للعامل بمصانعه أيضا بمرافقتها إلى العيادة ليرشدها إلى مكانها حيث تجرى لها العملية " ووما أورده الحكم فيها تقدم كاف وسائل في التدليل على توافر عناصر الاشتراك في حق الطاعن ، ذلك بأن الاشتراك بالاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية من مخبات الصدور ودخائل النفس التي لا تقع حادة تحت الحس وليس لها أمارات ظاهرة ، كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا توجد له سمات أو شواهد ظاهرة تدل عليه ، وللغاضي الجنائي إذا لم يقيم على الاتفاق والتحريض دليل مباشر أن يستدل عليها بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقدم لديه ولا حرج



عليه من أن يستنتج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به ويسوغ وقوعه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لتوافر أركان الجريمة فحصل رأي الدفاع ورد عليه في قوله " وأثار الدفاع أن تهمة الاشتراك في جنابة الاسقاط العمد غير متوفرة لأن واقعة الدعوى لا تكون جريمة إسقاط بالنسبة للتهمة الأولى . وأن ما تم لا يبدو أن يكون شروعا في إسقاط . لأن الجنين لم يخرج من الرحم لوفاة الأم ، وأن القانون لا يعاقب على الشروع في الإسقاط . إلا أن هذا الدفاع مردود بأن المفهوم في القانون أنه لا يشترط في جريمة الاسقاط أن يكون الجنين حيا فيعتبر الإسقاط جنائيا ولو ارتكب قبل أن يتشكل الجنين أو تدب فيه الحركة ، ويعتبر كذلك ولو مات الجنين أثناء العملية قبل إخراج عمدا " وهذا الذي قدره الحكم صحيح في القانون فالاسقاط هو تعمد إنها حالة الحمل قبل الأوان ، ومتى تم ذلك فإن أركان هذه الجريمة تتوافر ولو ظل الحمل في رحم الحامل بسبب وفاتها وليس في استعمال القانون لفظ الاسقاط ما يفيد أن خروج الحمل من الرحم — في مثل هذه الحالة — ركن من أركان الجريمة . ذلك بأنه يستفاد من نصوص قانون العقوبات المتعلقة بجريمة الاسقاط أن المشرع افترض بقاء الأم على قيد الحياة ولذلك استخدم لفظ الاسقاط ولكن ذلك لا ينفي قيام الجريمة متى انتهت حالة الحمل قبل الأوان ولو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل . لما كان ما تقدم ، وكان رضا الحامل بالاسقاط لا يؤثر على قيام الجريمة . كما أن للنفس البشرية حرمة ولا تستباح بالإباحة ، فإن ذهب المجنى عليها برضاها إلى المحكوم عليه الأول ليجرى لها عملية الاسقاط ووفاتها بسبب ذلك لا ينفي خطأ المحكوم عليه المذكور ، وليس في مسلك المجنى عليها ما يقطع علاقة السببية بين فعل المسقط وبين وفاة المجنى عليها . ومن ثم فإن كل من ساهم في ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذي أفضى إلى وفاة المجنى عليها يكون مسئولا عن دفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانونا . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير شديد . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد / المستشار نصر الدين حسن هزام ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسين ، وطه الصديق دقانه .

(٣٠٣)

### الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٤ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيها " . إجراءات المحاكمة . حكم . " ميعاد  
الطعن فيه " . طعن . " ميعاد الطعن في الحكم " . نقض . " ميعاد الطعن  
بالنقض " .

بدء مريان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة . من يوم صدوره . أسوة بالحكم  
الحضوري إلا إذا كان تخلف المعارض عن حضور الجلسة راجعاً لما لا دخل لإرادته فيه .

علم الطاعن بأن له معارضة منظورة في ذات الجلسة التي حضر فيها نظر معارضة أخرى .  
يحتّم عليه متابعتها والمثول فيها . إذ الحرص اللازم توافره في الشخص العادي يوجب طلبه ذلك .  
عدم مثوله بزعم مرسل قائم على أنه ظن أنها لسمى له من بلد مجاور لبلدته . عدم جدوى هذا  
الزعم . صدور الحكم في المعارضة في هذه الحالة . بدء مريان ميعاد الطعن فيه من يوم صدوره .  
لا من يوم العلم رسمياً به .

من المقرر أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة ، يبدأ كالحكم  
الحضوري من يوم صدوره ، إلا إذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة التي  
حددت لنظر معارضته راجعاً لأسباب لا دخل لإرادته فيها . لما كان ذلك ،  
وكان الحرص اللازم توافره في الرجل العادي من شأنه أن يحتّم على الطاعن إزاء  
علمه سلفاً بأن ثمة قضية أخرى منظورة له بذات الجلسة ، أن يتابعها وأن يمثل فيها  
أمام المحكمة ، ومن ثم فانه لا يجدى الطاعن ما ساقه من قول مرسل بأنه ظن  
أنها لسمى له من بلد مجاور لبلدته ، لما كان ذلك ، فإن الاعتقاد الخاطيء الذي

## الوقائع

## الحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة تبديد أشياء محجوز عليها إداريا إضرارا بالإصلاح الزراعى قد شابه البطلان لقضائه بالتأييد في المعارضة المرفوعة منه وذلك دون أن يمثل أمام المحكمة لعذر قهرى حال دون مثوله في جلسة المعارضة هو أنه كان متبهما في قضية أخرى بالجلسة ذاتها التي صدر بها الحكم المطعون فيه، ولما نظرت وقضى فيها إنصرف معتقدا خطأ أنها هي القضية التي عارض فيها وأن القضية الأخرى خاصة بمتهم سببه من بلد مجاور لبلدته .



وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن حضر  
 بجلسة ١٩٦٩/٩/٣ التي طلب فيها محاميه التأجيل للاطلاع فأجيب إلى طلبه  
 وأجأت الدعوى بجلسة ١٩٦٩/١١/٥ التي غاب فيها الطاعن على الرغم من ائتمنيه  
 عليه بالجلسة السابقة . هذا إلى أن الطاعن لا يجادل في أسباب طعنه في علمه  
 بالجلسة التي صدر بها الحكم المطعون فيه بل أثبت هذا العلم بقوله إنه كان مانلا  
 في قضية أخرى منظورة أمام المحكمة ذاتها وفي اليوم ذاته المحدد لنظر المعارضة  
 وأن مثوله في تلك القضية الأخرى وانصرافه بعد الحكم فيها هو الذي حال دون  
 مثوله أمام المحكمة عند نظر المعارضة في القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه .  
 ولما كان من المقرر أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم  
 الحضورى من يوم صدوره إلا إذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة التي حددت  
 لنظر معارضته راجعا لأسباب لا دخل لإرادته فيها، ولما كان الحرص اللازم  
 توافره لدى الرجل العادى من شأنه أن يحتم على الطاعن إزاء علمه سلفا بأن ثمة  
 قضية أخرى منظورة بذات الجلسة أن يتابعها وأن يمثل فيها أمام المحكمة  
 ولا يجديه ما ساقه من قول مرسل بأن ظن أنها لسمى له من بلد مجاور لبلدته .  
 لما كان ذلك ، فإن الاعتقاد الخاطئ الذى يدعيه الطاعن على النحو السالف  
 بيانه لا يتوافره العذر القهرى الذى يحول ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع  
 أسبابه لا يفتح إلا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن علما رسميا بصدور الحكم  
 المطعون فيه بل يبدأ من تاريخ صدوره . ولما كان الحكم المطعون فيه  
 قد صدر في ١٩٦٩/١١/٥ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه إلا بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥  
 أى بعد إنقضاء ميعاد الأربعين يوما من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة  
 المنصوص عليه في المادة ١/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن الطعن  
 يكون غير مقبول شكلا دون حاجة إلى بحث باقى ما أثير فيه .

## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين مزام ، وعضوية السادة المستشارين : محمود عطيفة ،  
والدكتور أحمد محمد إبراهيم ، والدكتور محمد محمد حسنين ، وطه الصديق دقاة .

( ٣٠٤ )

### الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤ القضائية

( ١ ، ب ، ج ، د ) دعارة . جريمة . " أركانها " . شروع . وصف  
للتهمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع ، مالا يوفره " .  
محكمة الموضوع . " سلطتها في تعديل وصف التهمة " .  
عقوبة . " تطبيقها " . " إثبات بوجه عام " . حكم .  
" تسببه . تسبب غير معيب " .

( ١ ) إقرار الفحشاء فلا غير لازم للعقاب على جريمة التحريض  
على ارتكاب القبح أو الدعارة أو المساعدة فيها أو تمهيلها  
أو استغلالها .

معاينة الطاعة من جريمة شروع في تمهيل الدعارة .  
رغم تبرئة التهمة بارتكاب الدعارة . صحيح . متى ثبت  
أن الطاعة توسطت بينها وبين طلاب المنفعة بقصد البناء  
لقاء أجرة . هـ ذلك : إختلاف العناصر القانونية لكل  
من الجريمة ولأن عدم وقوع جريمة الدعارة . لا يحول دون  
ثبوت جريمة شروع في تمهيلها .

( ب ) عدم اشتراط القانون وقوع جريمة تمهيل البغاء  
بطريقة معينة .

تحقق جريمة شروع في تمهيل الدعارة بتوسط الطاعة  
بين التهمة بالدعارة وطلاب المنفعة . لقاء أجرة .  
ولو ضبطت التهمة بالدعارة قبل ارتكاب الفحشاء بالفعل .

(ج) كفاية علم المتهم بتعديل وصف التهمة وإبداء الدفاع عنها على هذا الأساس أمام المحكمة الاستئنافية .

(د) حق المحكمة في تعديل وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع .  
ظالما كانت الراقعة المعروضة على المحكمة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا لوصف الجريد .

تعديل المحكمة لوصف التهمة من الجريمة الكاملة إلى الشروع فيها . لا يتطلب لفت نظر الدفاع . مثال في تعديل التهمة من تسهيل الدعارة إلى الشروع في تسهيلها .

١ — دل الشارع بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة وبما نص عليه في المادة السابعة منه ، أنه لا يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو استغلال ارتكاب الفجور أو الدعارة ، اقتراف الفحشاء بالفعل ، ومن ثم فلا تعارض بين قى الحكم وقوع جريمة ممارسة الدعارة من المتهمين الثانية والثالثة لعدم اقترافهما الفحشاء وعدم توافر أركان جريمة ممارسة الدعارة في حقهما ، وبين ما انتهى إليه من إدانة الطاعنة بجريمة الشروع في تسهيل دعارة الغير ، وإزاء ما ثبت لديه من أن الطاعنة قد توسطت بين هاتين المرأتين وطلاب المتعة بقصد البغاء لقاء أجر تقاضته ، إذ القضاء ببراءة هاتين المرأتين من تهمة ممارسة الدعارة لعدم توافر عناصرها القانونية في حقهما ، لا يستتبع براءة الطاعنة من تهمة الشروع في تسهيل الدعارة وذلك لاختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين ، ولأن انتفاء الجريمة الأولى ، لا يحول دون ثبوت الجريمة الثانية .

٢ — من المقرر أن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء ، أن يكون بطريقة معينة ، إنما جاء للنص بصفة عامة ، يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق ، بحيث يتناول شتى صور التسهيل . وإذا كان ما تقدم ، وكانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه ، يبين منها أن الطاعنة قد استقبلت بعض الرجال من طلاب المتعة في سكنها بأرشاد من قواد ، وتوسطت بينهم



وبين امرأتين قدمتهما إليهم بقصد البغاء لقاء أجر تقاضته ، إلا أن المرأتين ضبطتا مع مرافقيهما قبل ارتكاب الفحشاء بالفعل ، فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لحرمة الشروع في تسهيل الدعارة التي دان الطاعة بها .

۳ — إن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة بالنسبة للطاعة من تسهيل ارتكاب الفجور والدعارة للغير ، إلى شروع في ذلك ، دون أن تنبه للطاعة أو المدافع عنها ، لا يعيب الحكم المطعون فيه ، ما دامت الطاعة قد علمت بهذا التعديل وأبدى محاميا دفاعه على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية .

۴ — الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله ، متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه لوصف القانوني السليم ، طالما أن الواقعة الميئنة بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عدلت وصف التهمة المرفوعة به الدعوى من تسهيل دعارة الغير إلى شروع في ذلك ، فإن الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للتعديل هي ذاتها الواقعة التي تضمنتها ورقة التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة ، ومن ثم فلا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف القانوني<sup>(۱)</sup> .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن ۱ — .. .. (طاعة) ۲ — .. .. ۳ — .. .. بأنهن في يوم ۲۰ ديسبر سنه ۱۹۶۷ بدائرة قسم باب شرقى — الأولى مهلت الثانية والثالثة ارتكاب الفجور والدعارة على الوجه المبين بالمحضر . الثانية

(۱) راجع عن تعديل التهمة من قتل عم مع سبق الإصرار مقترن . إلى شروع في ذلك دون لفت نظر الدفاع . قضى السنة ۱۹ ص ۷۲۱ .

والثالثة : اعتاداً ممارسة الفجور والدعارة على الوجه المبين بالمحضر . وطلبت عقابهن بالمادتين ١/١ ، ١٥٠ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ . ومحكمة الاسكندرية المستعجلة قضت حضورياً للأولى وغيابياً للثانية والثالثة ( أولاً ) ببراءة المتهمتين الثانية والثالثة ( ثانياً ) بحبس المتهمة الأولى سنة واحدة مع الشغل وكفالة ١٠ جنيه لوقف التنفيذ وتغريمها مائة جنيه ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة مع النفاذ من وقت إمكان التنفيذ عليها وذلك فى المكان الذى يحدده وزير الداخلية . فاستأنفت المتهمة الأولى هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً اعتبارياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارضت ، وقضى بقبول معارضتها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى المعارض فيه . فطعن الأستاذ المحامى الوكيل عن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة الشروع فى تسهيل دعارة الغير قد شابه إخلال بحق الدفاع وتناقض فى التسبب وخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه عدل وصف التهمة من جريمة تامة إلى شروع فيها دون أن تنبه المحكمة الطاعنة أو محاميا ليرافع على أساس هذا التعديل ، كما أن المحكمة قضت ببراءة المتهمتين الأخرتين من تهمة ممارسة الدعارة بينما قضت بإدانة الطاعنة بجريمة الشروع فى تسهيل بغائهما مما يصم الحكم بالتناقض ، وأخيراً فإن الحكم قد دان الطاعنة بجريمة الشروع فى تسهيل الدعارة مع عدم توفر أركان هذه الجريمة فى حقها إذ أن الواقعة هى ضبط المتهمتين الأخرتين عند خروجهما بصحبة بعض الرجال من المنزل اتى تسكن به الطاعنة .

وحيث إن الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعة بوصف أنها سهلت للتهمتين الثانية والثالثة ارتكاب الدعارة وقضت محكمة أول درجة بإدانتها بعد أن اعتبرت الواقعة المسندة إليها شروعا فى تسهيل الدعارة طبقاً للسادة السابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، فاستأنفت الطاعنة وقضت محكمة ثانى درجة حضورياً باعتبارياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ،

فعارضت وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، فإن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة دون أن تنبه الطاعة أو المدافع عنها لا يعيب الحكم المطعون فيه ما دامت قد علمت بهذا التعديل وأبدى محاميا دفاعه على أساسه أمام المحكمة الإستئنافية ، فضلا عن أن الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وإيس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييدها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم طالما أن الواقعة الميئة بطلب التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد هي أن الطاعة شرعت في تسهيل دعاية الغير وهي ذاتها الواقعة التي تضمنتها ورقة التكليف بالحضور والتي كانت مطروحة بالجلسة فإن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحال بتبني المتهم أو المدافع منه إلى ما أجزته من تعديل في الوصف القانوني ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير صديد .

وحيث إنه من الوجهين الآخرين من أوجه الطعن فإنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعة عرض لموقف المتهمين الثانية والثالثة في تهمة ممارسة البغاء المسندة إليهما وللتكليف القانوني للفعل الذي قارفته الطاعة فقال "وحيث إن جريمة الاضياد على ممارسة الدعارة تعنى أن المتهم إعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم ، وحيث إن المادة ٤٥٤ ع تنص على أن "الشروع هو البدء في تنفيذ فعل يقصد ارتكاب جنابة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، ولا يعتبر شروعا في الجنابة أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك" وحيث إنه إعمالا للبادئ والقواعد سالفة الذكر تكون التهمة المسندة إلى المتهمين الثانية والثالثة - حسب أقوال الشهود - أنهما خرجتا معهم لارتكاب الفحشاء إلا أن فحشاء لم ترتكب وأن ذلك كان منهما مجرد عزم على ارتكاب الجريمة أو عمل تحضيرى لها ، وعلى ذلك لا تتوافر في حقهما أركان جريمة ممارسة الدعارة ويتعين لذلك القضاء ببراءتهما



مما أسند إليهما ، وحيث إنه ترتباً على ما تقدم فإن التهمة المسندة إلى المتهم الأول ( أى الطاعنة ) لا تعتبر أنها مهلت لهما ممارسة الدعارة لأن الفحشاء لم ترتكب ولذلك ففعلهما يعد شروعا والشروع معاقب عليه وفقاً للمادة السابعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وعلى ذلك فإن المحكمة تعدل وصف التهمة المسندة إلى المتهم الأول إلى أنها شرعت في تسهيل الدعارة للمتهمين الثانية والثالثة ، وحيث إن التهمة بالوصف الذى تراه المحكمة على النحو سالف الذكر ثابتة قبل المتهم الأول مما جاء بمحضر الضبط وأقوال شهود الإثبات ومن ثم يتعين عقابها وفقاً للمواد ١/١ و ١٥٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم لا تناقض فيه كما أنه صريح في القانون لأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى على أن " كل من حرض شخصاً ذكراً كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له ، وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثمانمائة جنيه " ونص في المادة السابعة منه على أن " يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها " ودل بذلك على أنه لا يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال ، اقتراف الفحشاء بالفعل . ومن ثم فلا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة ممارسة الدعارة من المتهمين الثانية والثالثة لعدم اقترافهما الفحشاء وعدم توافر أركان جريمة ممارسة الدعارة في حقهما ، وبين ما انتهى إليه من إدانة الطاعنة بجريمة الشروع في تسهيل دعارة الغير إزاء ما ثبت لديه من أن الطاعنة قد توسطت بين هاتين المرأتين وطلاب المتعة بقصد البغاء لقاء أجر تقاضته إذ القضاء براءة هاتين المرأتين من تهمة ممارسة الدعارة لعدم توافر عناصرها القانونية في حقهما لا يستتبع براءة الطاعنة من تهمة الشروع في تسهيل الدعارة وذلك لاختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين ولأن انتفاء الجريمة الأولى لا يحوّل دون ثبوت الجريمة الثانية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن يكون بطريقة معينة وإنما جاء النص بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث يتناول

ففي صور التمهيل . لما كان ذلك وكانت وقائع الدهوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه يبين منها أن الطاعنة قد استقبلت بعض الرجال من طلاب المتعة في مسكنها بإرشاد من قواد وتوصلت بينهم وبين امرأتين قديمتيها إليهم بقصد البغاء لقاء أجر تقاضته إلا أن المرأتين ضبطتا مع مرافقيهم قبل ارتكاب الفحشاء بالفعل ، فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في تسهيل الدعارة التي دان الطاعنة بها ويكون ماثرة في هذا الصدد على غير أساس . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون في غير محله ويتعين رفضه .

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / أنور أحمد خلف ، ومضوية المادة المستشارين : ابراهيم الهوياني ،  
ومحمد السيد الرقاعي ، ومصطفى الأسبوطي ، وحسن المغربي .

( ٣٠٥ )

الطعن رقم ١٥٠٣ لسنة ٤٠ القضائية

إختلاس أموال جمعيات ذات نفع عام . جريمة . " أركانها " . حكم .  
" تسببه . تسبب معيب " .

جريمة المادة ١١٣ مكررا عقوبات . أركانها : وجوب انصراف نية المتهم إلى التصرف  
في المال المؤمن عليه على اعتبار أنه مملوك له . مثال تسبب معيب .

فرض القانون العقاب في المادة ١١٣ مكررا عقوبات على هيث الموظف  
أو من في حكمه بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط  
انصراف نيته باعتباره حائزا له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له وهو معنى  
مركب من فعل مادي هو التصرف في المال ومن عامل معنوي يقترن به وهو  
نية إضاعة المال على ربه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين مؤدى نتيجة  
تقرير اللجنة التي تولت فحص أعمال الطاعن والميعاد الذي قام فيه الأخير بالسداد  
وما إذا كان تصرفه في كمية الكسب يشكل تصرفا في الشيء المسلم إليه لغير  
مستعفيه مع سداد ثمنه فلا يعد اختلاسا مادام هذا التصرف لم يكن على أساس  
أن الجاني يتصرف فيما يملك وبنية إضاعة المال على صاحبه أم يشكل اختلاسا  
قام الطاعن بسداد قيمته بعد اكتشاف الجريمة الأمر الذي يعجز محكمة النقض  
عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم ،  
ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور في البيان بما يستوجب  
نقضه .



## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز دشنا محافظة قنا : ( أولا ) بصفته ونيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية ارتكب تزويرا في محرر للجمعية هو دفتر ٢٨ جمعيات الخالص بانبسات حركة المبيعات النقدية بالجمعية بأن أثبت به على خلاف الحقيقة توقيعات نسب صدورها لبعض أعضاء الجمعية تفيد استلامهم كميات من الكسب أكثر من المقرر لهم . ( ثانيا ) بصفته مالفة الذكر اختلس كمية من الكسب المبين وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة للجمعية للتعاونية الزراعية بناحية الوقف والمسلمة إليه بسبب وظيفته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للواد ١١١/٦ و ١١٣ مكررا و ١٨٨ و ٢١٤ / ١ - ٣ مكررا و ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه وعزله من وظيفته . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يعماه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاختلاس قد شابه وقوعه في التسييب وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم لم يثبت في مدوناته قيام الركنين المادى والمعنوى لهذه الجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن قد اختلس لنفسه مقدار الكسب الذى أثبت على خلاف الحقيقة إلى المزارعين وهو ما يبلغ ٣٧٤ كيلو جراما قيمتها ٤,٨٦٢ جنيه وأن هذا المبلغ كان من بين المبالغ التى قام المتهم بسدادها للبنك طبقا لتقرير اللجنة . لما كان ذلك ، وكان القانون قد فرض العقاب في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على حيث الموظف أو من في حكمه بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، وهو معنى مركب من فعل ماضى هو التصرف في المال ومن عامل معنوى يقترن به وهونية إضاعة المال على ربه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين مؤدى تقرير اللجنة الذى أشار إليه والميعاد الذى قام فيه الطاعن بالسداد وما إذا كان تصرفه في كمية

الكسب بشكل تصرفا في الشيء المسلم إليه لغير مستحقه مع مداد ثمنه فلا يعد اختلاسا ما دام أن هذا التصرف لم يكن على أساس أن الجاني يتصرف فيما يملك وبنية إضاعة المال على صاحبه أم بشكل اختلاسا قام الطاعن بمداد قيمته بعد اكتشاف الجريمة الأمر الذي يعجز محكمة التقض عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم، لأن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور في البيان بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / أنور أحمد خلف ، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم الديوانى ،  
وعبد السيد الرفاعى ، ومصطفى الأسبوطى ، وعبد ماهر حسن .

(٣٠٦)

الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٠ القضائية

قانون . " القانون الأصلح " . تموين . نقض . " حالات الطعن . الخطأ  
في تطبيق القانون " . عدس .

اعتبار قرار وزير التموين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ — الصادر بعد وقوع الجريمة وقبل  
الحكم فيها نهائيا بإلغاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذى كان يحظر نقل العدس خارج  
المحافظات — قانونا أصح . وجوب إتباعه دون غيره .

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ ودان المتهم  
بالتطبيق لأحكام قرار وزير التموين رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذى كان يحظر نقل  
العدس خارج المحافظات خلال الفترتين من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٨ حتى نهاية  
أغسطس من ذات السنة بغير ترخيص من الجهة المختصة . ولما كان قد صدر  
قرار آخر فى ١٩ مايو سنة ١٩٦٨ من وزير التموين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ نص  
فى مادته الأولى على إلغاء القرار السابق ، وبهذا الإلغاء أصبح نقل العدس  
خارج المحافظات دون موافقة الجهة المختصة فعلا غير مؤثم ، مما كان يتعين معه  
على المحكمة — طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات —  
إعمال أحكام القرار الجديد الذى يعتبر قانونا أصح إذ صدر بعد وقوع الفعل  
وقبل الحكم فيه نهائيا فهو الذى يقع دون غيره ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها  
المطعون فيه يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه  
بإلغاء الحكم فيما قضى به من عقوبة وبراءة المطعون ضدهما .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٧ أغسطس سنة ١٩٦٨ بدائرة مخافة : نقل عدسا خارج محافظة أسيوط . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٠١ من القرار ٤٠ لسنة ١٩٦٨ . ومحكمة مخافة الجزئية قضت عملا بمادتي الاتهام غيابيا للأول وحضوريا للثاني بتغريم كل منهما مائة جنيه وبمصادرة العدس المضبوط بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، كما استأنفه المتهم الثاني . ومحكمة النيابة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ عاقب المطعون ضدهما عن جريمة نقل عدس إلى خارج محافظة أسيوط دون تصريح من الجهة المختصة تطبيقا لقرار وزير التكوين رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه صدر قرار آخر من وزير التكوين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ بمقتضاه أصبح الفعل الممسند لهما من التأييم مما يتحقق معه معنى القانون الأصلح في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ١٩٧٠/١/٢٠ ودان المتهم بالتطبيق لأحكام قرار وزير التكوين رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذي كان يخطر نقل العدس خارج المحافظات خلال الفترة من ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٨ حتى نهاية أغسطس سنة ١٩٦٨ بغير ترخيص من الجهة المختصة ، ولما كان قد صدر قرار آخر في ١٩٦٨/٥/١٩ من وزير التكوين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ نص في مادته الأولى على إلغاء القرار السابق وبهذا الإلغاء أصبح نقل العدس خارج المحافظات دون

موافقة الجهة المختصة فعلا غير مؤتم ، مما كان يتعين معه على المحكمة — طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات — إعمال أحكام القرار الجديد الذى يعتبر قانونا أصـلح إذ صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا فهو الذى يتبع دون غيره ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها المطعون فيه يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم فيما قضى به من عقوبة وبراءة المطعون ضدهما .

---

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٠

برئاسة السيد المستشار / أفور أحمد خلف ومضوية السادة المحقّقين : ابراهيم الديواني ،  
ومحمد السيد الرفاعي ، ومصطفى الأسبوطي ، وحسن المغربي .

(٣٠٧)

الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٤ القضائية

تزوير . "أوراق رسمية" . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . إثبات  
"بوجه عام" . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب . اشتراك .

عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير . إلا يعتمد تغيير الحقيقة .  
مع العلم بذلك .

إدانة الطاعن بالاشتراك في التزوير . من مجرد شهادته على شخصية متحلة . دون أن يبين له  
بحقيقة هذه الشخصية . قصور .

إن القصد الجنائي في جريمة التزوير ، لا يتحقق إلا إذا قصد الجنائي تغيير  
الحقيقة في محرر ، بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاه  
أن يكون الما بحقيقة الواقعة المزورة ، وأن يقصد تغييرها في المحرر (١) ،  
وإذن فتي كان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة الطاعن بالاشتراك في التزوير  
على مجرد تقديمه للشهادة على شخصية مجهول دون أن يبين أنه عالم بحقيقة  
هذه الشخصية ، فإنه يكون قاصر البيان ، بما يستوجب نقضه .

(١) راجع مجموعة الأحكام لسنة ١٩ ص ٢٨٠ والطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٤ ق  
جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ .



## الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ( .. .. ) - ٢ - ( .. .. ) (الطاعن) بأنهما في الفترة من ٥ يناير سنة ١٩٦٧ حتى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم مركز ملوى محافظة المنيا : المتهم الأول - بصفته مكلفا بخدمة عمومية وكل مكتب بريد ناحية الأشمونين اختلس الخطاب المسجل المين بالأوراق والمسلم إليه بسبب وظيفته - المتهم الأول أيضا والثاني اشتراكا مع ثالث مجهول بطريق الاتفاق ومع كامل وهبه عرض الموظف العمومي حسن النية بطريق المساعدة في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية هي إذن البريد رقم ٢٤٠٩٥ بمجلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن إتفقا مع المجهول على التقدم لمكتب بريد ملوى وتسمى باسم صاحب الإذن ووقع بتوقيع نسيه زورا إليه ثم وقع المتهم الثاني بصفته ضامنا فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة المتهمان الأول والثاني أيضا : توصلا بطريق الاحتيال إلى سلب مال الغير باستعمالها طرقا احتيالية بأن استعصر الثاني بناء على اتفاه مع المتهم الأول شخصا مجهولا إلى مكتب البريد وزعم لوكيله بأن هذا الشخص هو صاحب الإذن ووقع الثاني بصفته ضامنا له يعرفه وتمكنا بذلك من الحصول على قيمة الإذن وهو مبلغ ثلاثة جنيهات . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضورها عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣/١١١ و ٥/١١٢ و ١/١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٣٢٦ و ٢٧ و ٣٢ و ٢/١٧ من قانون العقوبات بمقابلة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريم الأول خمسمائة جنيه وعزله من وظيفته لمدة سنتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينشأه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة في الاشتراك في تزوير محرر رسمي والنصب ، قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون، ذلك لأن المحكمة التفتت من دفاعه من أن القصد الجنائي

في جريمة التزوير غير متوافر في حقه وأنه كان حسن النية في استلامه المبلغ المختلس وتسليمه للتهمة الأول ولم تخص المحكمة هذا الدفاع أو ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن إبراهيم رشدي عبد الملاك أرسل لوالده المقيم ببلدة الأشمونين مركز ملوى خطابا مسجلا به حوالة بريدية بمبلغ ثلاثة جنيهات وتبين أن التهمة الأول عادل مؤمن وكيل مكتب بريد أهل الأشمونين اختلس الخطاب والحوالة التي به واشترك والطاعن وثالث مجهول في صرف قيمة الحوالة بأن تقدم المجهول إلى كامل وهبه معاون مكتب بريد ملوى وتسمى المجهول باسم صاحب الحوالة وصرف قيمتها بعد أن ضمنه للطاعن، وخلص الحكم إلى إدانة الطاعن إعتيادا على أقوال المجنى عليه ومعاون مكتب بريد ملوى واعتراف التهمة الأول بأنه سلم التهمة الثاني الحوالة وكلفه بصرفها اعتراف الأخير باستلامه للحوالة لصرف قيمتها. لما كان ذلك، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن دفع بحسن نيته عندما ضمن المجهول الذي زور إمضاء المجنى عليه بالحوالة وثوقا منه في التهمة الأول الذي كلفه بذلك وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجنائي تغيير الحقيقة في محرر بآثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وذلك مقتضاه أن يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر وإذن لم يأتى كان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة الطاعن في الاشتراك في التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية المجهول دون أن يبين أنه عالم بحقيقة هذه الشخصية، فإنه يكون قاصر البيان بما ليسوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## العدد الثالث

السنة الحادية والعشرون

---

فهرس هجائى موضوعى عام للأحكام الصادرة فى المواد الجنائية

---





## (أولا) في النقابات

الصفحة	القائمة	محاكمة
		<p>المدة اللازمة للقيء في جدول المحامين أمام محاكم الإستئناف :</p> <p>انقضاء خمس سنوات على العمل في الإدارات للقانونية ومزاولة مهنة المحاماة فعلا . شرطان للقيء أمام محاكم الاستئناف .</p> <p>المادة ٦٦ ، ٧٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .</p>
١	١ نقابات ١٤	<p>( الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ ق (نقابات) — جلسة ١٩٧٠/٣/٢ ) .. ..</p> <p>إختصاص لجنة قبول المحامين :</p> <p>إختصاص لجنة قبول المحامين . عند الطعن في قراراتها .</p> <p>غير واجب .</p>
١	١ نقابات ١٤	<p>( الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ ق (نقابات) — جلسة ١٩٧٠/٣/٢ ) ... ..</p> <p>ما لا يجوز الطعن فيه من القرارات :</p> <p>عدم قبول التظلم مطلقا من طالب القيد في جدول المحامين .</p> <p>في قرار لجنة قبول المحامين الذي أجابه إلى ما طلبه . المادة ٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .</p>
١	١ نقابات ١٤	<p>( الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ ق (نقابات) — جلسة ١٩٧٠/٣/٢ ) .. ..</p>

## (ثانياً) في المواد الجنائية

القائمة

الصفحة

(١)

اتفاق . اتفاقات دولية . إتلاف . إثبات .  
إجراءات . إجراءات المحاكمة . إجهاض . إحالة .  
أحداث . اختصاص . اختلاس أشياء محجوزة .  
اختلاس أموال أميرية . اختلاس أموال جمعيات  
ذات نفع عام . إخفاء أشياء متحصلة من جريمة .  
ارتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب .  
استئناف . استجواب . استيقاف . امتلاء على  
مال للدولة بغير حق . إسقاط حبل عمدا . اشتباه .  
اشتراك . أشخاص اعتبارية . إشكال . إصابة  
خطأ . اعتراف . إعلان . إكراه . التماس إعادة  
النظر . أمر إحالة . أمر بالالوجه . أمر حفظ .  
أمن دولة . أوراق . إيجار أماكن . إيقاف للتنفيذ .

### اتفاق

راجع : فاعل أصلي .

( القائمة رقم ٩٠ بالصيغة رقم ١٣٦١ ع ١ )

### اتفاقات دولية

راجع : مواد مخدرة .

( القائمة رقم ١٢٠ بالصيغة رقم ٥٤٧ ع ٢ )



الصفحة	القاعدة	
		<b>إتلاف</b>
		راجع : بلاغ كاذب . ( القاعدة رقم ١٢٤ بالصيغة رقم ٢٥١٤ ج ٢ )
		<b>إثبات</b>
		<b>إثبات بوجه عام :</b>
		١ — تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة المنازعة فيه أمام محكمة النقض .
١	١٤١	( الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) ... ..
١٧	١٤٣	( الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) ... ..
٢١	١٤٤	( الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) ... ..
٣٠٢	١٤٧٤	( الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ ) ... ..
١٠٢٥	٣٤٢٤٤	( الطعن رقم ١٠٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢ ) ... ..
		٢ — إبداء الطاعن دفاعا مؤداه أن المجنى عليه استغل جهله بالفراءة والكتابة واستوقعه أوراقا على أنها كيبالات بقيمة المتبقى لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها شيكات . التفات المحكمة عن هذا الدفاع تأسيسا على أن إثبات ذلك لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها الطاعن . قصور .
١٥	١٤٢	( الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) ... ..
		٣ — إقامة الحكم قضاءه على ماله مأخذه الصحيح من التحقيقات . سلامته .
		الخطأ في مصدر الدليل . لا يضيع أثره .
١٧	١٤٣	( الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) ... ..
		٤ — متى ينحسر التناقض بين الدليين القولي واللفظي ؟
٢١	١٤٤	( الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) ... ..
١٥٧	١٤٣٨	( الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٥ - استخلاص المحكمة وقوع جريمة الرشوة مما له أصل صحيح في الأوراق . لا تثريب عليها . عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . أمام النقض .
٤٩	١٤١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٠) .. ..
		٦ - لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة . ما دامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها .
٥٧	١٤١٢	(الطن رقم ١٧٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٠) .. ..
		٧ - تساند الأدلة في المواد الجنائية . عدم جواز مناقشة دليل بعينه على حدة دون باقي الأدلة . كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومشجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .
٨٠	١٤٢٠	(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠) .. ..
١١٠	١٤٢٧	(والطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) .. ..
٢٥٥	١٤٦٣	(والطن رقم ١٣١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٩/٢/١٩٧٠) .. ..
٢٤٤	١٤٨٦	(والطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٠) .. ..
٣٩١	١٤٩٦	(والطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧٠) .. ..
		٨ - تعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي . غير لازم . أخذ المحكمة بالأدلة . يفيد إطراح جميع الاعتبارات التي صاقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . دون الترام من المحكمة ببيان علة إطراحها .
٨٣	١٤٢١	(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠) .. ..
٩٨٠	١٤٢٣٣	(والطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠) .. ..

الصفحة	المقابلة	
		٩ — الإثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه باقتناع القاضي . إلا إذا قيد القانون بدليل معين . كالشأن في إثبات عقد الأمانة . إثبات الاختلاس أو نفيه في جريمة خيانة الأمانة . بجميع طرق الإثبات . رد الشيء المختلس . واقعة مادية . إثباتها . بطرق الإثبات كافة . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في القانون .
١٠١	١٤٢٥	(الطن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨) .. ..
١٢٩	١٤٣١	(والطن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩) .. ..
		١٠ — الاشتراك في التزوير . تمامه غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . مثال لتسبب غير معيب .
١٤٤	١٤٣٤	(الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) .. ..
		١١ — عدم قبول دهمي الخطأ في الاسناد . إذا كان ما حصله الحكم له صداه في الأوراق . أساس ذلك ؟
١٥٧	١٤٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		١٢ — القضاء المسبق على دليل لم يطرح . خطأ في أصول الاستدلال .
١٦٦	١٤٣٩	(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		١٣ — العبرة في تحري حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي بسياقه الذي ورد فيه . قد تدل لفظة الضرب على القتل . كما قد تدل لفظة القتل على مجرد الضرب .
١٨١	١٤٤٤	(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		١٤ — لا تعارض بين نفي الحكم مسبق الإصرار وإثباته ركن القصد الخاص في جريمة القتل العمد في حق الطامن .
١٨١	١٤٤٤	(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ..



الصفحة	القائمة	
		١٥ - حكم الإدانة . بياناته ؟ إعتماد الحكم على نتيجة التقارير الطبية . دون أن يورد مضمونها . يعيب الحكم . علة ذلك ؟ (الطن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... .. ١٨٤ ١٤٤٥
		١٦ - استخلاص وقوع الضبط داخل المياه الإقليمية . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام النقض . (الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ١٩٠ ١٤٤٧
		١٧ - استخلاص الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها . العلم بكنه المخدر المضبوط . محته . ما دام استخلاصه مائفا . (الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ١٩٠ ١٤٤٧
		١٨ - برنة الحكم متهما في جريمة رشوة لعدم ثبوتها في حقه . وإدائته آخر فيها ثبت قبله . لاتعارض . (الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ٢٠٠ ١٤٤٩
		١٩ - عدم التزام الحاكم الجنائية برسم الطريق المرسوم للطن بالتزوير أمام الحاكم المدنية . عدم تقييد القاضي الجنائي بسلوك طريق خاص في تحرى الأدلة . (الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... .. ٢٤٤ ١٤٦٠
		٢٠ - الجدل الموضوعي في مسائل واقعية ، استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب عليها من محكمة النقض . (الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... .. ٢٤٤ ١٤٦٠
		٢١ - وجوب استظهار الحكم أن المتهم باخفاء أشياء متحصلة من جناية ، كان يعلم يقينا بهذه الجناية . علة ذلك : العلم اليقيني بالجناية وملابساتها . هو مناط العقاب وفق المادة ٤٤ مكرر عقوبات .

الصفحة	القائمة	
		مق تحقق جنحة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة .
٢٥١	١٤٦٢	(الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
		٢٢ - أخذ الحكم بدليل احتمالي . غير قادح فيه . ما دام أنه أسس الإدانة على اليقين .
٢٦٥	١٤٦٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
		٢٣ - التعرف على هيئة الشخص وقوامه من رؤيته من الخلف أثناء فراره . صحيح في منطق العقل .
٣٠٢	١٤٧٤	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..
		٢٤ - الشهادة السلبية الدالة على عدم توقيع الحكم في الميعاد . دليل إثبات . يغني عنه بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خلوا من التوقيع .
		عدم التوقيع على الحكم في الميعاد . يبطله .
٣١٦	١٤٧٨	(الطن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١) ... ..
		٢٥ - توقيع القاضي على الحكم . شرط لقيامه . أساس ذلك ؟
		بطلان الحكم لخلوه من التوقيع بانتهاء الثلاثين يوما التي استوجب القانون التوقيع عليه قبل انقضائها . ما لم يكن صادرا بالبراءة .
٣١٦	١٤٧٨	(الطن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
		٢٦ - صلطة المحكمة في تقرير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .
		المحكمة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث .

الصفحة	القاعدة	
		استبعاد الحكم شهادة الخبير بقالة إنها تناقضت مع رأيه الذي أثبتته في تقريره دون أن تزيل هذا التناقض. فساد في الاستدلال وقصور في التسييب .
٣٥٨	١٤٨٩	( الطعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٠ ) .. ..
		٢٧ - خطأ الحكم في تحديد عدد الجناة . لا يعيبه . متى كان غير مؤثر في ثبوت الجريمة أو وصفها القانوني .
٣٦٥	١٤٩١	( الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٠ ) .. ..
		٢٨ - كفاية ثبوت الفعل الضار . للقضاء بالتعويض المؤقت . دون بيان الضرر بنوعيه . بيان ذلك الضرر قائما . يكون عند الحكم بالتعويض الكامل .
٣٨٢	١٤٩٥	( الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ ) .. ..
		٢٩ - إمكان حصول الوقاع . دون أن يترك أثرا بالمجنى عليها . المنازعة في عدم حصول الواقعة لعدم وجود آثار بالمجنى عليها . جدل موضوعي . لاتصح معاودة التصدي له أمام النقض .
٣٨٢	١٤٩٥	( الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ ) .. ..
		٣٠ - تحقق جريمة هتك العرض ولو لم يترك الفعل أثرا بالمجنى عليها .
٣٨٢	١٤٩٥	( الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ ) .. ..
		٣١ - متى يكون تحديد الحكم لمسافة إطلاق النار على المجنى عليه . ضروريا : إذا كان ذلك لازما للتيقن من إمكان الرؤية والتمييز بالنسبة لحالة الضوء وقت الحادث .



الصفحة	القائمة	
		إيراد الحكم — على خلاف الثابت بأقوال الشهود — أن الرؤية ممكنة وأن تمييز المتهم كان مستطاعا . خطأ في الإسناد يعيب الحكم .
٣٩١	١٤٩٦	( الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ ) ... ..
		٣٢ — إيراد الحكم لعنصر الخطأ . واجب .
		مجرد الانحراف بالسيارة من جهة إلى جهة أخرى ووجود آثار لفراملها . لا يعتبر دليلا على الخطأ . إلا إذا كان ذلك بغير مسوغ .
		خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجهنى عليه . قصور .
٤٢٧	١٤١٠٥	( الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) ... ..
١١٤٩	٢٤٢٧٧	( الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) ... ..
		٣٣ — القطع بحقيقة المادة المخدرة لا يصلح فيه غير التحليل .
		شم رائحة المخدر . صحة اخذ قرينة على — لم يحوزه بكنه ما يحوزه .
٤٥٤	١٤١١٠	( الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) ... ..
		٣٤ — المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضى .
		لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر . هو في حل من الأخذ بدليل النفى ولو تضمنته ورقة رسمية . مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته .
٤٣١	١٤١٠٦	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) ... ..
		٣٥ — للحكمة التعويل على الاستدلالات التي أجراها الضابط وعدم الأخذ بما حواه دفتر الأحوال وإطراح أقوال شاهدى النفى .
٤٣١	١٤١٠٦	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٣٦ — عدم التزام المحكمة برصد بيانات دفتر الأحوال بحضر الجلسة . طالبا أنه كانه في مكتبة الدفاع عن الطاعن الإطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه الدفاع في شأنه .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) — — —
		٣٧ — إثبات التزوير . بكافة طرق الإثبات .
٤٩٤	١٤١١٩	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٠) — — —
		٣٨ — توافر العلم بالتزوير . من ارتكاب التزوير ذاته .
٤٩٤	١٤١١٩	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٠) — — —
		٣٩ — كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتجهة في اقتناع المحكمة وإطمئنانها . عدم جواز مناقشة كل دليل منها على حدة .
٤٩٤	١٤١١٩	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٠) — — —
٩٠٥	٢٤٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) — — —
٩٨٠	٢٤٢٣٣	(الطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) — — —
١٠٤٢	٢٤٢٤٩	(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢) — — —
		٤٠ — حق القاضي أن يستمد عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى . دون التقيد بدليل معين .
٥٢٨	٢٤١٢٧	(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) — — —
٧٦٠	٢٤١٧٩	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) — — —
٨٩٨	٢٤٢١٢	(الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) — — —
		٤١ — المرجع في تحرى وصف الخبز . هو الحواس الطبيعية لمن قام بالضبط .
		وزن عناصر الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض ، ما دام أنها لم تخرج عن موجب الاقتضاء للعقل والمنطق .
٥٢٨	٢٤١٢٧	(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) — — —
٧٨٤	٢٤١٨٢	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) — — —

الصفحة	القاعدة	
		٤٢ — وجوب استناد القاضى فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده . ليس له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .
٥٦٩	٢٤١٣٦	(الظن رقم ٢١٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٠) .. ..
٨٦٨	٢٤٢٠٤	(والظن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) .. ..
١٠٥٩	٣٤٢٥٤	(والظن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢/١١/١٩٧٠) .. ..
		٤٣ — عدم صحة القول بالمسئولية المفترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها سائفا من نصوص القانون . إذا أصل ثبوت القصد ثبوتا فعليا .
٥٨٦	٢٤١٤٠	(الظن رقم ١٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..
		٤٤ — عدم مساءلة الشخص . شريكا كان أو فاعلا . إلا بقيامه بالفعل أو الامتناع المحرم قانونا . إقراض المسئولية . استثناء . قصره فى الحدود التى نص عليها القانون فحسب .
٥٨٦	٢٤١٤٠	(الظن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..
		٤٥ — إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة فى حق الصانع له أساسها المسئولية المفترضة ، لا يستطيع دفعها فى حالة ثبوت الغش . عدم امتداد هذه المسئولية على حالة امتنابات التبغ أو زراعته محليا المعبرة تهريبا فى حكم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
		مساءلة من يستنبت التبغ أو يزرعه محليا وفق القواعد العامة فى المسئولية الجنائية .
		إقراض مساءلة صانع الدخان المخلوط أو المغشوش . أساسه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .
٥٨٦	٢٤١٤٠	(الظن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..



المادة	القاعدة	المادة
٥٨٦	٢٤١٤٠	٤٦ — قيام المسؤولية المقترضة على الدوام . ما لم يدفعها صاحب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب أو المسؤولية . (الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..
٥٩٣	٢٤١٤١	٤٧ — عدم رسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . (الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..
٥٩٩	٢٤١٤٢	٤٨ — المحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها تجزئة هذه التحريات والأخذ منها بما تطعن إليه وإطراح ما عداه . لها أن ترى في تحريات الشرطة ما يعموغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحرار المتهم للخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد الاتعاطى والاستعمال الشخصى . (الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..
٦٣٦	٢٤١٥٠	(والطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٠) .. ..
٥٩٩	٢٤١٤٢	٤٩ — إحرار الخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضى الموضوع بالفصل فيها . (الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..
٦٣٦	٢٤١٥٠	(والطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٠) .. ..
٥٩٩	٢٤١٤٢	٥٠ — طلب الرشوة . يتحقق به قيام جريمة الرشوة . تسلم الرشوة . واقعة لاحقة لطلبها . الإذن الصادر بضبط المرتشى عند تسليم الرشوة . هو عن جريمة وقعت من مترفها . لا عن جريمة مستقبلية . (الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٠) .. ..
٦١٧	٢٤١٤٧	

الصفحة	القاعدة
	٥١ - لمحكمة الموضوع تبين حقيقة الواقعة وردها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها . نطاق هذا الحق ؟
٦٣٦	١٥٠ ع ٣ (الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣) ... ..
٩٠٥	٢١٤ ع ٢ (والطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) ... ..
١٠٤٢	٢٤٩ ع ٣ (والطن رقم ١١٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..
	٥٢ - لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . تساند الأدلة في المواد الجنائية .
٦٦٤	١٥٦ ع ٢ (الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤) ... ..
٩١٨	٢١٧ ع ٢ (والطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
	٥٣ - تقدير توافر قصد القتل . موضوعي . متى كان سائفا .
٦٥٥	١٥٥ ع ٢ (الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤) ... ..
	٥٤ - البحث في توافر سبق الإصرار . موضوعي . صحة استنتاجه من ظروف الدعوى وعناصرها . مادام موجبها لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .
٦٥٥	١٥٥ ع ٢ (الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤) ... ..
	٥٥ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها ووازنت بينها .
	للتفات المحكمة كلية عن دفاع الطاعن وموقفه من التهمة على خير بينة من هذا الدفاع . قصور . مثال في ضرب أحدث حادثة .
٦٧١	١٥٨ ع ٢ (الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ... ..
٨٣٣	١٩٦ ع ٢ (والطن رقم ٧٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥٦ - مسئولية صاحب المحل المفترضة في القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . أساسها : افتراض علم صاحب المحل بكل ما يحصل في محله الذي يشرف عليه وأن الجريمة ترتكب باسمه ولحسابه . انحصار أساس هذا الافتراض . سقوط موجب المساءلة .
٧٠٠	٢٤١٦٥	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) .. ..
		٥٧ - عدم جواز دفع مسئولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف . اندفاع المسئولية المفترضة بالأسباب العامة المانعة للمسئولية .
		دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسمية قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يدل عليه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه . دفاع جوهرى في خصوص الدعوى يترتب عليه إن صح اندفاع مسئوليته الجنائية . وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتخصمه كشفاً عن مدى صدقه . التفاتها عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٧٠٠	٢٤١٦٥	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) .. ..
		٥٨ - صحة مساءلة المتهم عن جميع النتائج الناشئة عما أحدثه من إصابة . ولو كانت عن طريق غير مباشر . إلا إذا ثبت تعدد الجنى عليه تجسيم مسئولية المتهم .
٧٢٤	٢٤١٧١	(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٧٠) .. ..
٧٨٩	٢٤١٨٣	(والطن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١/٦/١٩٧٠) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٥٩ — تقدير علاقة السببية . موضوعي . ما دام سائفا .
٧٢٤	٢٤١٧١	(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤) .. ..
٧٨٩	٢٤١٨٣	(والطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١) .. ..
١١٤٩	٣٢٧٧	(والطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. ...
		٦٠ — حق محكمة الموضوع في استخلاص ركن العلم من ظروف الدعوى وملابساتها . دون التعدث صراحة عن هذا الركن . ما دام استخلاصها سائفا .
٧٣٢	٢٤١٧٣	(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) .. ..
		٦١ — حضور مندوب أثناء عملية الإنتاج . لا يدل على إتمام عملياته وفق القانون .
		مستوى مدير الإنتاج عن عملية إنتاج الكحول .
٧٣٩	٢٤١٧٤	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) .. ..
		٦٢ — جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا . قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن . لا تعالج في وزن الخبز الأفرنكي بأنواعه المختلفة بسبب الخفاف .
٧٨٤	٢٤١٨٢	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) .. ..
		٦٣ — المنازعة في نوع الخبز موضوع الجريمة . دفاع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد الضمني .
٧٨٤	٢٤١٨٢	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) .. ..
		٦٤ — جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر . معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة . ما نص عليه قرار وزير التكوين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام .
		للقاضي استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين .
٧٨٤	٢٤١٨٢	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) .. ...

الصفحة	القاعدة	
		٦٥ - لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة وعناصر الدعوى . لها التمويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن أقوال شهود النفي .
٧٨٩	٢٤١٨٣	( الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١ ) ... ..
٨٨٤	٢٤٢٠٩	( والطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) ... ..
		٦٦ - وجوب تبيان الحكم إصابات المجنى عليه وتطورها وسبب حدوثها والآلة المحدث لها ، وما انتهت إليه هذه الإصابات . من واقع الدليل القنى . خلوا الحكم من هذه البيانات . قصور في بيان رابطة السببية بين الفعل والإصابة .
٨٧٨	٢٤٢٠٧	( الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) ... ..
		٦٧ - ليس للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها . أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها هو الأخذ بها إن هي اطمانت إليها أو أطراحها إن لم تثق بها . مثال في قتل عمد .
٨٨٠	٢٤٢٠٨	( الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) ... ..
		٦٨ - تحديد ميقات إرسال برقية تلغرافية من واقع الزمن الثابت فيها . حق لقاضي الموضوع . لا يحتاج في تحديده لتجديد . إذ هو من المعلومات العامة .
٨٨٤	٢٤٢٠٩	( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) ... ..
		٦٩ - عدم جواز إثبات ما يخالف ما ثبت بحضور الجلسة أو الحكم . إلا بطريق الطعن بالتزوير . الأصل في الإجراءات الصحة .
٨٨٤	٢٤٢٠٩	( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) ... ..
		٧٠ - خطأ الحكم في الإصناد . لا يعيبه . ما دام لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
٨٨٩	٢٤٢١٠	( الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) ... ..

الصفحة	المقابلة	
		٧١ — التناقض الذي يبطل الحكم . ماهيته ؟ مثال لتسبيب غير معيب .
٨٩٨	٢٤٢١٢	(الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) ... ..
		٧٢ — تقدير المحكمة للدليل في دعوى . لا يفسح آثره إلى دعوى أخرى . ولا يجوز قوة الأمر المقضى . أماس ذلك ؟
٩٠٥	٢٤٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
		٧٣ — حق المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة . ولو عدل منها .
٩٠٥	٢٤٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
		٧٤ — عدم التزام المحكمة بالتحدث عن الأدلة غير المؤثرة في عقيدتها .
٩٠٥	٢٤٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
١٠٠١	٣٤٢٣٩	(والطن ٩٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٩) ... ..
		٧٥ — عدم تقييد القاضي في أصول الاستدلال بطرق مخصوصة في الإثبات إلا ما استثناء الشارع بنص صريح .
٩٢٨	٢٤٢١٨	(الطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
		٧٦ — نفذ المرء . ليس من الأجزاء القابلة .
		إطلاق حيار نارى صوب المجنى عليه من مسافة قريبة . لا يفيد حتما قصد إزهاق روحه .
١٠٠٩	٣٤٢٤١	(الطن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
		٧٧ — إمكان حدوث إصابة واحدة من الضرب مرتين .
		إذا كانت الضربتان في مكان واحد .
١٠٣٧	٣٤٢٤٨	(الطن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١) ... ..



الصفحة	الماحة	
		٧٨ — تقدير المحكمة أن العرف والعادة في بعض المعاملات يمنعان من الحصول على دليل كتابي . موضوعي . (الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... .. ١٠٤٧ ٣٤٢٥٠
		٧٩ — ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . ماهيته ؟ كيفية الاستدلال عليه ؟ تحقق فعل إخفاء الأشياء المسروقة بكل إتصال فعل بالمال المختلس . مهما كان سبه أو الفرض منه أو ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله . (الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... .. ١٠٥٠ ٣٤٢٥١
		٨٠ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟ إنتهاء الحكم إلى ثبوت علم المتهم بأن الأجولة المخفأة متحصلة من جنائية اختلاس . عدم تعارضه مع نفى علمه بوظيفة المختلس . أما ذلك : العلم بالإختلاس لا يستلزم حتما العلم بوظيفة المختلس ذاتها . (الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... .. ١٠٥٠ ٣٤٢٥١
		٨١ — خلو الأوراق المعروضة على محكمة الموضوع من صحيفة الحالة الجنائية . ومن الدليل على توافر الظرف المشدد في حق المتهم بإحراز السلاح . معاقبة المتهم المذكور عن جريمته بمجرد من الظرف المشدد . صحيحة . ما دامت النيابة لم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على توافر ذلك الشرط . ورقة الفيش والتشبيه . عدم قيامها مقام صحيفة الحالة الجنائية . ولا دليلا على نهائية الحكم الثابت بها . (الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... .. ١٠٨٥ ٣٤٢٦٢

الصفحة	القاعدة	
١٠٩٩	٣٤٢٦٦	٨٢ — إقتصار الحكم على بيان واقعة الدعوى . دون إرادته لأدلة ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية ومضمون كل دليل . يجعله قاصرا . أساس ذلك : المادة ٣١٠ إجراءات . (الطن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... ..
		٨٣ — كفاية الشك في صحة إسناد التهمة سنداً للقضاء بالبراءة . متى أحاط الحكم بالدعوى من بصر وبصيرة . مثال على عدم الاطمئنان إلى ما جاء بإفادة الملبأ لتضمنها وجود مكان واحد خال به في عدد من القضايا نظرت في جلسة واحدة .
١١٠٥	٣٤٢٦٧	القول بوجوب التحقق من وجود مكان خال بالملبأ عند الشك في الإفادة الصادرة منه . وبعدم صحة الحكم بالبراءة استناداً إلى دليل مقدم في دعوى أخرى . غير سليم . (الطن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... ..
		٨٤ — قيام مسئولية صاحب المحل في جرائم التموين . رهن بثبوت ملكية هذا المحل .
١١١٠	٣٤٢٦٩	(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٨٥ — مسئولية صاحب المحل ومديره من الجرائم التموينية . فرضية .
		افتراض القانون إشراف صاحب المحل عليه . ووقوع الجريمة التموينية باسمه وحسابه .
١١١٠	٣٤٢٦٩	(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٨٦ — تقرير المحكمة لأصحاب سائفة . أن مقد الإيجار المقدم من المتهم اصطنع لخدمة الدعوى . صحيح .
١١١٠	٣٤٢٦٩	(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٨٧ — تميز عقد العمل بعنصرى التبعية لصاحب العمل وتقاضى الأجر منه . دفع المتهم بأنه لا تربطه بالعامل الذى

الصفحة	القاعدة	
		اتهم بسببه علاقة تبعية وأنه لا يدفع له أجرا . وجوب تقصى الحكم هذا الدفاع والتحقيق من قيام علاقة العمل . مخالفة ذلك . قصور في البيان .
		إستناد الحكم في إثبات قيام عقد العمل . إلى مجرد أقوال المجنى عليه من أنه يعمل لدى المتهم . غير كاف . أساس ذلك : أن قول المجنى عليه في هذا الصدد . مجرد تقرير لوجهة نظره لا يصح أن يبنى عليه الحكم تكييفاً قانونياً لتلك العلاقة .
١١٣٧	٣٤٢٧٤	(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) ... ..
		٨٨ - خطأ الحكم في تحديد نوع صلة الشاهد بالمتهم . لا يؤثر في اعتداله ولا في سلامة أطراحه لأقوال الشاهد . يستوى في هذه الصلة أن تكون بين الشاهد والمتهم أو بين الشاهد ومخدوم المتهم .
١١٤٩	٣٤٢٧٧	(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) ... ..
		٨٩ - الدفاع بأن الطاعن ليس هو المعنى بالإتهام . تأييده بصورة للطاعن عليها إقرار من شاهد الإثبات يفيد أن الطاعن ليس هو مرتكب الحادث . وجوب تحييص المحكمة لهذا الدفاع بما يرد . إن رأت أطراحه . خاصة أنه يبين من الأوراق أن الطاعن لم يعرض على أى من شهود الإثبات إلى أن انتهت محاكمته .
١١٧٧	٣٤٢٨٥	(الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... ..
		٩٠ - لا يعيب الحكم عدم التعرض لأدلة النفي اطمئنانا لأقوال شهود الإثبات . مثال .
١٢٢٤	٣٤٢٩٦	(الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠) ... ..



الصفحة	القائمة
	٩١ — عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي . قضاء الإدانة . يستفاد منه ضمنا الرد على هذا الدفاع .
١٢٤٥	(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... .. ٣٤٣٠١
	٩٢ — الاشتراك بالاتفاق . ماهيته ؟ إثباته ؟
١٢٥٠	(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) ... .. ٣٤٣٠٢
	٩٣ — عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير .
	إلا بتعمد تغيير الحقيقة . مع العلم بذلك .
	إدانة الطامع للاشتراك في التزوير . من مجرد شهادته على شخصية متحولة . دون أن يبين علمه بحقيقة هذه الشخصية .
	قصور .
١٢٧٦	(الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨) ... .. ٣٤٣٠٧
	راجع أيضا : اختصاص .
	(القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٩٤ ع ١)
	واختلاس أموال أميرية .
	(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٥٣٢ ع ٢)
	وأسباب الإباحة وموانع العقاب .
	(القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ٨٨٩ ع ٢)
	وتبديد .
	(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٤٢٤ ع ١)
	وتسعيرة .
	(القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٢٩٥ ع ١)
	وتفتيش .
	(القاعدتان رقم ٨٣ و ٨٨ بالصحيفة رقم ٣٣٤ ع ١)

الصفحة	القاعدة
	وتكوين .
	القواعد أرقام ٤٦ ، ٤٨ ، ٩٠ بالصفحات ٢٨١ ، ١٨٧ ، ٢٨١
	( ١٣٦١ ع ١ )
	وجريئة .
	( القاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٩٤ ع ١ )
	ودخان .
	( القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠ ع ١ )
	ودعارة .
	( القاعدة رقم ٣٠٤ بالصحيفة رقم ١٢٦٣ ع ٣ )
	ودفوع .
	( القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ١٩٠ ع ١ )
	ورشوة :
	( القواعد أرقام ٢٤ ، ٤٩ ، ٩٨ بالصفحات أرقام ٩٤ ، ٢٠٠ ، ٣٩٨ ع ١ )
	( والقاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٦١٧ ع ٢ )
	ومسقة .
	( القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٢٩٨ ع ١ )
	وشيك بنون رصيد :
	( القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ١٤٤ ع ١ )
	( والقاعدتان رقم ١٣٤ ، ٢٢٠ بالصحيفتين رقمي ٥٦٢ ، ٩٣٥ ع ٢ )
	وفاعل أصلي
	( القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٣٦٥ ع ١ )
	ومواد مخدرة .
	( القواعد أرقام ١٥ ، ٣٠ ، ١١٣ بالصفحات أرقام ٦٥ ، ١٢٥ ، ٤٧٠ ع ١ )
	( والقاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ٧١٣ ع ٢ )

ونصب .

(القاعدة رقم ٢٩٤ بالصحيفة رقم ١٢١٢ ع ٣)

ونقض .

(القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٦٥٥ ع ٢)

ونسابة عامة .

(القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٢٩ ع ١)

وهتك عرض .

(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٣٥١ ع ١)

إعتراف :

١ - شرط الاستناد إلى الاعتراف : أن يكون اختياريا .

هو لا يكون كذلك إذا صدر وليد ضغط أو إكراه .

(الطن رقم ١٧٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... .. ١٤٣٠ ٨٠

٢ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره إثر إكراه . دفع

جوهرى . يوجب الرد عليه ومناقشته . سواء أبداه المتهم المقر

أو غيره من المتهمين . مادام أن الحكم حول على الاعتراف

في قضائه .

(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... .. ١٤٢٠ ٨٠

٣ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . موضوعي

متى أقیم على أسباب سائفة .

(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... .. ١٤١٨ ٧٤

(والطن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ... .. ١٤٣١ ١٢٩

(والطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... .. ٣٤٣١٧ ٩١٨

(والطن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) ... .. ٣٤٣٣٤ ٩٨٥



الصفحة	القاعدة	
		٤ - الاعتراف في المسائل الجنائية . ماهيته . متى يحق للمحكمة الأخذ به ؟ أخذها به . مفاده ؟
٢٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) .. ..
		٥ - حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . مثال .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠) .. ..
٥٩٣	٢٤١٤١	(والطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..
٩١٨	٢٤٢١٧	(والطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) .. ..
		٦ - الاعتراف . ماهيته . حق المحكمة في الأخذ بالاعتراف الصادر في أي دور من أدوار التحقيق . متى اطمأنت إليه .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٠) .. ..
		٧ - إثارة بطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٠) .. ..
		٨ - التعويل على قول متهم على آخر . والأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وتجزئته . حق المحكمة الموضوع .
٧٧٧	٢٤١٨١	(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) .. ..
		٩ - لاهية باعتراف المتهم في شأن وزن الخبر . العبرة في هذا الخصوص بالميزان . إشارة الحكم إلى الاعتراف على غير صحة . لا يقدح في سلامة الحكم .
٨٤٤	٢٤١٩٩	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٨/٦/١٩٧٠) .. ..
		١٠ - عدم كفاية التذرع بوجود المتهم بالسجن للتعطل من اعترافه . مادام أن هذا الاعتراف اختياريا .
٩٠٥	٢٤٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) .. ..

الصفحة	القائمة	
		١١ - مجرد حضور ضابط الشرطة التحقيق لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة في ذاته لا يعد إكراها مادام لم يستغل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا . مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف .
٩١٨	٢٤٢١٧	( الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ ) ... ..
		١٢ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال الطامن اعترافا . شرط ذلك ؟ .
١٠٧٣	٢٤٢٥٨	( الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨ ) ... ..
		راجع أيضا : قتل عمد .
		( القائمة رقم ٢٦٠ بالصيغة رقم ١٠٧٩ ع ٣ )
		الإقرار غير القضائي :
		التسجيل الصوتي لإقرار غير قضائي يخضع في إثباته لقواعد الإثبات العامة في القانون المدني .
٢٧٢	١٤٦٧	( الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) ... ..
		أوراق :
		١ - محاضر الشرطة التي تحرر في سبيل تسوية المنازعات وتهدئة الحواطر بين المتشاجرين لا تعد من المحاضر الرسمية التي يثبت بها الصالح في مفهوم المادة ٥٥٢ مدني ، وليست لها قيمة الورقة العرفية إلا إذا وقعها ذوو الشأن وفقا لنص المادة ٣٩٠ مدني .
٦٢	١٤١٤	( الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١ ) ... ..
		٢ - تقدير قيام المانع المادي أو الأدبي من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل أمر موضوعي .
٢٧٢	١٤٨٧	( الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إثبات الحكم في ورقته . صدوره علنا . عدم قبول ادعاء عكس ذلك . إلا بسلوك إجراءات الإدعاء بالتزوير . ولو أثبت في محضر الجلسة بريان المحاكاة في سرية .
٣٥١	١٤٨٧	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٨) ... ..
		شهود :
		١ - تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .
١٧	١٤٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
٤٩	١٤١١	(والطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ..
٢٦٥	١٤٦٥	(والطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
٣٥١	١٤٨٧	(والطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٨) ... ..
٥٢٢	٢٤١٢٦	(والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
٧٦٠	٢٤١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
١١٢٤	٢٤٢٧٢	(والطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٢ - الأخذ بأقوال شهود الإثبات . والإعراض عن أقوال شهود النفي . موضوعي . عدم التزام المحكمة بالإشارة إلى أقوال لم تستند إليها في قضائها .
١٧	١٤٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١) ... ..
٧٧٧	٢٤١٨١	(والطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
١٢٤٥	٢٤٣٠١	(والطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		٤ - كفاية عدم وجود تناقض بين الدلائل القولى واللفنى . يستعصى على التوفيق بينهما .
٢١	١٤٤	(الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
١٥٧	١٤٣٨	(والطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		٤ - النعى على الحكم خطؤه في الاسناد في خصوص رواية شاهد عن عدد الضربات التي أحدثها برأس المجنى عليه . عدم



الصفحة	القاعدة	
		جدواه . ما دام للثابت أن إصابات الرأس مجتمعة . ساهمت في أحداث اللوفاة . وكان أحد غير الطاعن لم يشترك في ضرب المجنى عليه على رأسه .
٢١	١٤٤	(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		• - لمحكمة الموضوع التعويل على ما نظمته إليه من أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق وإطراح ما عداها . عدم التزامها بأن تعرض لكل من القوانين أو تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر .
٣٩	١٤٨	(الطن رقم ١٦٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥) ... ..
٢٦٥	١٤٦٥	(والطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
٣٠٢	١٤٧٤	(والطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..
٤٤٧	١٤١٠٨	(والطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ... ..
٧٦٠	٢٤١٧٩	(والطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
٩١١	٢٤٢١٥	(والطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
٩٢٣٩	٢٤٣٠٠	(والطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		٦ - حق محكمة الموضوع إطراح أقوال الشاهد . دون بيان سبب إطراحها . إقصاؤها عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على تلك الأقوال . خضوعها في هذه الحالة لرعاية محكمة النقض .
		تمهل الضابط في إجراء التفتيش المأذون له به . حتى تقدم له الاتهمة مألديها من مخدرات . لا يدعو إلى الشك في تصرفه . عدم دقة الشاهد في إحصاء ما ضبط من تقود . لا يؤثر في مسئولية الاتهمة عن إحرازها مخدرا .
٩١٥	١٤٢٨	(الطن رقم ١٦٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... ..
		٧ - شرط إطراح الدفع باكره الشاهد في عبارة مجملة ؟
١٥٧	١٤٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ - رسم المشرع طريقا للتهم يتبعه لإعلان شهوده أمام محكمة الجنايات . عدم اتجاهه إلى الاختلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية ولا إلى الافتئات على حق الدفاع .
١٦٦	١٤٣٩	(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		٩ - حق الدفاع في العدول عن زوله عن سماع شاهد لإثبات . ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة الحكم ذلك . يبطله .
		طلب الدفاع في ختام مرافعته أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شاهد الإثبات . متى يعد طلبه الاحتياطي طلبا جازما . إذا لم تنته المحكمة إلى القضاء بالبراءة . لا يغير من ذلك أن يكون الدفاع قد استهل مرافعته بالتزول عن سماع ذلك الشاهد .
١٧٦	١٤٤٢	(الطن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		١٠ - وزن أقوال الشاهد . أمر موضوعي . للمحكمة الأخذ بقوله في أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها دون أن تلتزم ببيان السبب . للمحكمة الاعتراض عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تثق فيها .
٢٣٨	١٤٥٩	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٨) ... ..
١٠٤٢	٣٤٢٤٩	(والطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..
١٠٥٦	٣٤٢٥٣	(والطن رقم ١١٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..
١٢٢٤	٣٤٢٩٦	(والطن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠) ... ..
١٢٢٩	٣٤٣٠٠	(والطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
١٩٤٥	٣٤٣٠١	(والطن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		١١ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . حقها في تميز أقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد لم يحضر إلا بعد وقوع الاعتداء .
٢٥٥	١٤٦٣	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
٢١٢٤	٣٤٣٧٢	(والطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — تحصيل الحكم رواية الشاهد بما يتفق في جملة مع شهادته . لا حيب .
٢٦٥	١٤٦٥	(الظن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... .. ١٣ — جواز الإثبات بالبدنة في جريمة التبيد . لا يقيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية . وإنما يقيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة .
٢٧٢	١٤٦٧	(الظن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... .. ١٤ — طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى وظاهرة التعلق بموضوعها . تحقيقه . لازم للفصل في الدعوى . لا يصلح سببا لرفض هذا الطلب . مق يتضمن رفض طلب سماع الشهود إخلالا بحق الدفاع ؟
٣٠٥	١٤٧٥	(الظن رقم ١٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... .. ١٥ — رسم القانون طريقا لاتهم لإعلان شهوده أمام محكمة الجنائيات . لا تخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم على التحقيق الشفوي في مواجهة المتهم وسماع فيها الشهود . سواء لإثبات التهمة أو نفيها .
٣٤١	١٤٨٥	(الظن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ... .. ١٦ — حتمية الاستجابة إلى طلب الدفاع سماع شهود للواقعة لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات . أساس ذلك : أنهم لا يعدون شهود نفى يلتزم بإعلانهم . المحكمة هي الملاذ الأخير لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح . إنحسار الجدية من المحاكمة الجنائية وخلق باب الدفاع في وجه طارقيه . تأباه العدالة .
٣٤١	١٤٨٥	(الظن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٧ — وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . عدم جواز الاقتئات على هذا الأصل لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . مثال لإخلال بهذا المبدأ .
٣٤٤	١٤٨٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ... ..
		١٨ — حق الدفاع في سماع الشاهد . أساسه ونطاقه ؟
٣٤٤	١٤٨٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ... ..
		١٩ — عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن إجراء مكت للطاعن عن المطالبة به .
٣٦١	١٤٩٠	(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥) ... ..
		٢٠ — عدم أحقية الطاعن في التمسك بتعارض أقوال الشاهد في التحقيق مع أقواله بالجلسة . متى كان هذا التعارض يتعلق بغيره من المتهمين .
٣٦٥	١٤٩١	(الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥) ... ..
		٢١ — عدم جدوى النعي بعدم صحة أقوال المجني عليها والدتها . مادام الحكم لم يعول على أقوالهما .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... ..
		٢٢ — لادبرة بمغايرة بلاغ الحادث أو أقوال المجني عليها بالشرطة لما أطمأنت إليه المحكمة .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... ..
		٢٣ — متى يسمع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... ..
		٢٤ — استدعاء المحكمة الشاهد لاستيضاحه أمرا معينا في حضور الطاعن ومحاميه . لا يجب .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢٥ — سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهد في حضرة ومواصلته المرافعة دون إصرار على طلب سماعه . مفاده : تنازله عنه . عدم التزام المحكمة بالرد أو التعقيب على هذا الطلب .
٤٥٠	١٤١٠٩	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..
		٢٦ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم . شرط ذلك ؟
٥٢٢	٢٤١٢٦	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
٩١١	٢٤٢١٥	(والطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
١٢٣٩	٢٤٣٠٠	(والطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		٢٧ — تقدير أقوال الشهود . موضوعي .
		جواز أن يكون الشاهد صادقاً في شطر من أقواله وغير صادق في شطر آخر .
٥٢٢	٢٤١٢٦	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
٦٣١	٢٤١٤٩	(والطن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦) ... ..
٧٦٠	٢٤١٧٩	(والطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
٨٨٤	٢٤٢٠٩	(والطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ... ..
		٢٨ — قول الشاهد أن الطاعن ضرب المجنى عليه في ظهره . إيراد التقرير الطبي الشرعي أن إصابة المجنى عليه بأيمن الرقبة طعن نفذت إلى الأوعية الدموية فالرثة البني . استناد الحكم إلى كلا الدليلين القولي والفني . دون أن يورد مؤدى الشهادة موضع الإصابة . ودون أن يرد على دفاع الطاعن بوجود خلاف بين الدليلين القولي والفني . بطلان الحكم .
٥٤٥	٢٤١٢٩	(الطن رقم ١٩٥٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٢٩ — إدانة الطاعن استناداً إلى أقوال الشهود . رغم عدم تحديد شخص المعتدى . قصور .
٦١٣	٢٤١٤٦	(الطن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... ..

الصفحة	القاعدة
٦٣١	٢٤١٤٩
٢٠	أخذ المحكمة بشهادة الشهود . يفيد لإطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدافع لملها على عدم الأخذ بها . (الطن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦) ... ..
٢١	إيراد الحكم في أسبابه أن الشهود أجمعوا على أن المتهمين قرروا لهم أن الطاعن كان سيتسلم حقائق الحشيش المضبوط . في حين أن أحد هؤلاء نفى ما تقدم . خطأ في الإسناد . يعيب الحكم . (الطن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ..
٧١٣	٢٤١٦٨
٣٢	عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق أو سماع شهود . نطاقه ؟ سكوت المتهم عن التمسك بسماع الشهود أمام محكمة أول درجة ، إعتباره متنازلا عن سماعهم . (الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٥) ... ..
٧٣٢	٢٤١٧٣
٣٣	الامتناد إلى قالة الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى . تقديري لمحكمة الموضوع . (الطن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
٧٧٧	٢٤١٨١
٩١١	٢٤٢١٥
٣٤	إقامة الحكم قضائه بإدانة المتهم في جريمة إحراز مخدرات تأسيسا على سبق معرفة الشاهد له شخصيا . في حين أن الشاهد لم يقرر ذلك في شهادته . خطأ في الإسناد يعيب الحكم ويوجب نقضه . (الطن رقم ٧٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ... ..
٨٣٠	٢٤١٩٥
٣٥	الاستغناء عن سماع الشاهد . جواز أن يكون صراحة أو ضمنا . (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..
٨٤٨	٢٤٢٠٠



الصفحة	القائمة	
		٣٦ — وزن وتقدير أقوال الشاهد . موضوعي . التعويل على أقوال الشاهد . مشروط بصدورها عنه اختيارا . عدم اعتبارها وليدة اختيار . إذا صدرت إثر تهديد أو إكراه كأننا ما كان قدره .
٨٧٤	٢٤٢٠٦	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ..
		٣٧ — الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . وإلا كان الحكم قاصرا .
		تساند الأدلة في المواد الجنائية . نطقه ؟
٨٧٤	٢٤٢٠٦	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ..
١١٢٤	٣٤٢٧٢	(والطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/١١/١٩٧٠) ... ..
		٣٨ — حق الدفاع أن يبدى ما شاء من طلبات التحقيق . مادامت المرافعة دائرة .
		نزول الدفاع عن طلب سمع شاهد . لا يسلبه حقه في العدول عن هذا التنازل . ما ظل باب المرافعة مفتوحا .
		استناد الحكم إلى أقوال الشاهد الغائب . رغم إصرار الدفاع على سماعه . إخلال بحق الدفاع .
٩٣٩	٣٤٢٢١	(الطن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٤/١٠/١٩٧٠) ... ..
		٣٩ — التحقيق الشفوي . أصل من أصول المحاكمات الجنائية .
		تكوين المحكمة عقيدتها من جماع شهادة الشهود وعناصر الاستدلال الأخرى .
٩٣٩	٣٤٢٢١	(الطن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٤/١٠/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القاعدة
٩٤٢٣ع٢٢٢	٤٠ - أطراح الحكم للدفاع المتهم وأقوال شهودها وعدم اعتداده بشكواها للشرطة . للتدليل على أنها وقعت ببصمتها على بياض على السند المدعى تزويره . تقديره موضوعي . مادام له ما يؤثره . (الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) ... ..
٩٤٦٣ع٢٢٣	٤١ - كفاية كون الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الموازنة والتوفيق . قول المجنى عليه أنه ضرب ضربة واحدة . لا يستعصى على التوفيق مع ماورد بالتقرير الطبي من أن به إصابتين . (الطن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) ... ..
٩٤٦٣ع٢٢٣	٤٢ - حق محكمة الموضوع تكوين عقيدتها من أدلة الدعوى وعناصرها . استدلالها على حدوث الاعتداء من تشاير المتهم والمجنى عليه حسبما قرره الشهود . لا عيب . (الطن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٥) ... ..
٩٧٢٣ع٢٣١	٤٣ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا عيب . شرط ذلك ؟ (الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢) ... ..
٩٧٢٣ع٢٣١	٤٤ - للحكمة الاستغناء عن سماع شهود الأنبيات . شرط ذلك ؟ لها الاعتماد على أقوالهم في التحقيقات . مادامت مطروحة على بساط البحث . (الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢) ... ..
١٠١٤٣ع٢٤٢	(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
٩٧٢٣ع٢٣١	٤٥ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع شهود تنازل عن سماعهم . (الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤٦ - لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتضت بصحتها وإطمأنت إلى قدرته على التمييز .
١٠١٤	٣٤٢٤٢	(الظن رقم ١١١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
		٤٧ - حق محكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها .
١٠٤٢	٣٤٢٤٩	(الظن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..
		٤٨ - دفاع المتهم بأن حالة المجنى عليها لم تكن تسمع لها بالحديث بتعقل . رد الحكم عليه بما يسوغ دحضه . كفايته .
١٠٤٢	٣٤٢٤٩	(الظن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..
		٤٩ - محكمة ثاني درجة تفضي في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . عدم التزامها بإعادة سؤال من سمع أمام محكمة أول درجة .
		الاستغناء عن سماع الشهود . شرطه ؟ مراعاة المدافع عن الطاعن أمام محكمة أول درجة في الموضوع باعتباره متنازلا عن سماع الشهود . عدم جواز التمسك بسماحهم أمام محكمة ثاني درجة .
		تعويل المحكمة الأخيرة على أقوالهم في التحقيقات . صحيح .
١١٤٩	٣٤٢٧٧	(الظن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
١٢٢١	٣٤٢٩٥	(الظن رقم ١٣٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٤) ... ..
		٥٠ - مجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء التحقيق . لا يصح اتخاذ ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب على تلك الأقوال .
١٢٣٩	٣٤٣٠٠	(الظن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..



الصفحة	القاعدة
	راجع أيضا :
	أبواب بوجه عام . ( القاعدتان رقم ٨٩ ، ٩٦ بالصحيفتين رقمي ٣٥٨ ، ٣٩١ ع ١ )
	وبناء :
	(القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٢٠٤ ع ٢ )
	قرائن :
	القرائن القانونية :
	مضى ثلاثة أشهر بين تاريخ العلم بجريمة القذف ومرتكبها وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة . القضاء بعدم قبول الدعوى . صحيح . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) ... .. ١٣١ ع ٢ ٥٥٢
	قرينة قوة الأمر المقضي :
	١ - الحكم الصادر في جريمة من الجرائم . تقييده المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . (الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥ ) ... .. ١٢٤ ع ٢ ٥١٤
	٢ - عدم جواز مهاجمة الشخص من فعل واحد مرتين . (الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧ ) ... .. ١٨٨ ع ٢ ٨٠٥
	٣ - ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . ليس لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب . حالة ذلك ؟ (الطن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨ ) ... .. ١٩٨ ع ٢ ٨٤١

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إنسباغ قوة الأمر المقضي على الأحكام النهائية الباتة . فحسب .
٨٤٨	٢٤٢٠٠	البحث في كذب البلاغ أو صحته . موكول لمحكمة الموضوع . (الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..
		راجع أيضا : ارتباط . (القاعدة رقم ١٨١ بالصيغة رقم ٧٧٧ ع ٢)
		القرائن الموضوعية :
		١ — صحة الاستناد إلى وجود سكين ملوث بالدماء كقرينة معززة لباقي الأدلة . (الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
٢٥٥	١٤٦٣	٢ — قرائن الحال . من الأدلة المعتبرة قانونا . صحة اتخاذها ضمائم لأدلة أخرى . مثال . (الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) ... ..
٣٨٢	١٤٩٥	٣ — لمحكمة الموضوع أن تستفيط من الواقع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ... ..
٦٨٣	٢٤١٦١	القرائن القاطعة وغير القاطعة :
		إعلان الحكم للحكم بالحكم عليه شخصا . قرينة قاطعة على علمه بصدوره ، أما إعلانه في موطنه لمن ينوب عنه في إستلام الإعلان ، فهو قرينة غير قاطعة على العلم بصدور الحكم . له حق دحضها . عدم دحض هذه القرينة أمام محكمة الموضوع وعدم تمسكه بدحضها . سقوط حقه في التمسك بإثبات حكمها أمام النقض . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... ..
١١٦٨	٣٤٢٨٢	

الصفحة	القاعدة	
		خبرة .
		١ - حق محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء .
٢١	١٤٤	(الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
١٢٩	١٤٣١	(والطن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ... ..
٢٦٥	١٤٦٥	(والطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
٧٦٠	٢٤١٧٩	(والطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
١٠١٤	٣٤٢٤٣	(والطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
		٢ - على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحيث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وإلا كان حكمها معيبا . مثال .
٢٠٧	١٤٥٠	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
٧٩٥	٢٤١٨٥	(والطن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... ..
		٣ - عدم تبيان الطامن مهيب طلب مناقشة الطبيب الشرعي أو الاعتراضات الموجهة إلى تقريره وأوجه النقص فيه . لا تثير على المحكمة إن هي التفتت عن إجابة طلب مناقشته أو ندب خبير آخر في الدعوى ، ما دامت قد إطمأنت إلى التقرير المقدم .
٢١٠	١٤٥١	(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
		٤ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .
٢٤٤	١٤٦٠	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
٨٩٨	٢٤١٢	(والطن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) ... ..
		٥ - الجدل حول تقدير قيمة الدليل المستمد من تقرير قسم



الصفحة	القائمة	
		أبحاث الزيف والتزوير . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٢٤٤	١٤٦٠	( الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨ ) ... ..
		٦ - عدم صحة الالتجاء في تقدير السن إلى أهل الخبرة . إلا إذ كانت للسن غير محققة بأوراق رسمية . إفادة المدرسة الملحق بها المجنى عليه بتاريخ ومحل ورقم ميلاده . تفيد أخذ هذه البيانات من دليل رسمي مودع بملفه . صحة إطراح تقدير السن الوارد بالتقرير الطبي - مادام أن الطاعن لم ينازع في تلك البيانات .
٣٥١	١٤٨٧	( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٨ ) ... ..
		٧ - القطع بما هي المادة المضبوطة . لا يصلح فيه غير التحليل . عدم بيان الحكم للدليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه . يعيبه .
٤٥٤	١٤١١٠	( الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ ) ... ..
٤٧٠	١٤١١٣	( الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩ ) ... ..
		٨ - إيراد الطبيب الشرعي رأيه ، عرض المجنى عليه على إخصائي المسالك البولية . قبل البت نهائيا بعدم تخلف حاجة لديه بالجهاز البولي . تعجل القضاء في الدعوى قبل التيقن من استقرار حالة المجنى عليه . خطأ في القانون . أساس ذلك . المادة ٣٠٨ إجراءات .
٤٨٢	١٤١١٦	( الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩ ) ... ..
		٩ - إثبات الحكم - استنادا إلى التقرير الطبي - وجود ثقب بواجهة منزل المجنى عليه . لا خطأ في الإسناد . ولو ورد في معاناة النيابة وجود ثقبين بواجهة المنزل المذكور . خطأ الحكم في الإسناد . لا يعيبه . مادام لا أثر له على منطقته أو سلامة نتيجته . مثال .
٦٥٥	٢٤١٥٥	( الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - عدم التزام المحكمة بالرد على التقرير الاستشاري . عند أخذها بالتقرير الفني المقدم في الدعوى . أساس ذلك ؟
٧٢٤	٢٤١٧١	( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤ ) .. ..
		١١ - التحليل . هو المرجع في كون المادة مطابقة للواصفات من عدمه .
٧٣٩	٢٤١٧٤	( الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ ) .. ..
		١٢ - عدم التزام المحكمة الجنائية باتباع قواعد الإثبات المدنية والتجارية . تعيينها خبيراً في دعوى التزوير . غير لازم . متى أقامت حكمها على ما يسوغه .
		حق محكمة الموضوع امتغلاص صحة السند المدعى تزويره . من فحصها للسند . ومن إقرار الطاعنة .
٩٤٢	٣٤٢٢٢	( الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤ ) .. ..
		١٣ - دفاع المتهم باستحالة إحداث رصاصة واحدة لفتحت دخول في كل من القولون المستعرض والقولون الحابط . هام ومؤثر . وجوب تخصيصه أو الرد عليه بما يبرر رفضه .
٩٥٠	٣٤٢٢٤	( الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤ ) .. ..
		١٤ - وجوب اتخاذ المحكمة الوسائل اللازمة لتحقيق المسائل الفنية .
		حق المحكمة الاستناد إلى الحقائق الثابتة علمياً . لا يجوز لها أن تستند في تنفيذ المسائل الفنية إلى ما قد يختلف الرأي فيه .
		انتهاء الحكم إلى أن قائد السيارة الحريص يمكنه التحكم في عجلة القيادة وتلافى وقوع أى حادث يرجع إلى انفجار إحدى

الصفحة	القائمة
	إطاراتها دون أن يبين سند في هذه المسائل الفنية . ودون الاستعانة بنخبير . قصور .
٩٩٧	(الطن رقم ١٣٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٥) ... ..
٢٣٨	١٥ - خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح الناري المستعمل في الجريمة . لا يعيبه . مادام ليس له أثر في قيامها .
١٠٠١	(الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
٢٣٩	١٦ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه . غير لازم .
١٠٠١	(الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
٢٣٩	(الطن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١) ... ..
١٠٣٧	(الطن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
٢٤٨	١٧ - إيراد الحكم لأقوال الشهود بما لا يتعارض مع تقرير الصفة التشريعية . تتحسر به دعوى القصور في التفسير .
١٢٤٥	(الطن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
٢٤٣	١٨ - تعويل الحكم في رفع التناقض بين الدليلين الفني والقولي على أساس انحناء المجنى عليه عند إصابته . رغم ما شهد به من أن المتهم انبطح أرضا وأطلق عليه النار حال وقوفه ، وما شهد به الشاهد من أن المتهم كان مرتكزا على ركبته وقت إطلاق النار على المجنى عليه الذي كان واقفا . يعيبه . لاستناده إلى واقعة لا أصل لها في الأوراق .
١٠٦٣	(الطن رقم ٧١٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨) ... ..
٢٥٥	١٩ - للحكمة الاستناد في إدانة المتهمين بجريمة القتل العمد لى ما جاء بتقرير التحليل من وجود آثار دماء آدمية ببعض لمضبوطات لدى المتهمين كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي



الصفحة	القاعدة	
		أوردتها ولولم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء إلى المجنى عليهم .
١١٢٤	٢٧٢	(الطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٢٠ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته . شرط ذلك ؟
١١٢٤	٢٧٢	(الطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٢١ - تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء . أمر موضوعي . للمحكمة الجزم بما لم يجزم به الخبير .
١٢٥٠	٣٠٢	(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) ... ..
		راجع أيضا : إثبات :
		(القواعد ٤ ، ٣٨ ، ٨٩ بالصحائف أرقام ٢١ ، ١٢٧ ، ٣٥٨ ع ١) .
		(والقاعدتان رقمان ١٢٩ ، ٢١٥ بالصحيفتين رقمي ٥٤٥ ، ٩١١ ع ٢)
		وقتل خطأ :
		(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٠٥ ع ١)
		معاينة :
		ثبوت أن ما نقله الحكم عن المعاينة ليس له أصل في الأوراق . يعيب الحكم بالخطأ في الإسناد . مثال . تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟
٨٦٥	٢٤٢٠٣	(الطن رقم ٦٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤) ... ..
		راجع أيضا : بناء .
		(القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة ٦٩٣ ع ٢)

الصفحة	القائمة	إجراءات
		إجراءات التحقيق :
		١ - نطاق المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية . عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .
٦١٧	٢٤١٤٧	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٠) ... ..
		٢ - عدم جواز إثارة أمر بطلان التسجيل الصوتي لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟
٦١٧	٢٤١٤٧	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٠) ... ..
		٣ - كون عضو الرقابة المصاحب للأذن له بالتفتيش . قد اختير بمعرفة رئيسه . لا يعيب الإجراءات . الاختيار أمر تنظيمي . لا خروج فيه على مضمون الاذن بالتفتيش .
٦١٧	٢٤١٤٧	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٠) ... ..
		٤ - الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه أو إغفال ذكره كلية في الإذن ليس من شأنه مع تعيين المصن أن يبطل الاجراء متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذي تم تفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .
٨٩٤	٢٤٢١١	(الطن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٧٠) ... ..
		٥ - وجود ورقة الإذن الصادرة بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش وقت إجراءاته . غير لازم .
٩٧٢	٣٤٢٣١	(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٧٠) ... ..
		٦ - تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .
١٠١٤	٣٤٢٤٣	(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القائمة	إجراءات المحاكمة
٢٩	١٤٦	١ - آلة الاعتداء ليست من أركان الجريمة . لا تثريب على المحكمة إن هي لم تفرض الحجز المحتوي على السلاح وتعرضه على الشاهد . ما دام المتهم لم يطلب ذلك . (الطن رقم ١٦٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) .. ..
٣٢	١٤٧	٢ - إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منعه عماله أجازات . عدم جواز توجيه تهمة عدم منعه عماله أجازات . ما دام أن النيابة لم ترفع عليه الاتهام عنها ولم تقل ذلك في مرافعتها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المادة ٣٠٧ إجراءات . (الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) .. ..
٣٩	١٤٨	٣ - تحقق الضمان المقرر للثمن بجناية بحضور محام مقبول لرافعة أمام محكمة الجنايات وتولى المرافعة عنه . وقوع خطأ مادي في اسم المحامي الثابت حضوره معه . لاثاير له على سلامة الحكم . (الطن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥) .. ..
٤٦	١٤١٠	٤ - تولى محام الدفاع عن المتهم . سواء كان هذا المحامي موكلًا أو نيابة عن المحامي الموكل أو متدبًا من المحكمة أو حضر من تلقاء نفسه . كفايته . ما دام لم يبد من المتهم أي اعتراض . تحقق الدفاع عن المتهم على الوجه الذي يتطلبه القانون . لا إخلال بحق الدفاع . ولو كان المحامي متدبًا . أساس ذلك . (الطن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - بطلان الحكم النوب الصادر من محكمة الجنايات مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى . القبض عليه ثم الإفراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها ولم يحضرها . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما .
٧٨	١٤١٩	(الطن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠) ... ..
		٦ - الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها متممة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . اللهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع له - إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي - أن يضمنها ما يمن له من طلبات التحقيق المتبعة في الدعوى والمتعلقة بها . مثال .
١٠٥	١٤٢٦	(الطن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) ... ..
		٧ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . بمنعها من السير فيها . إلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
١٤١	١٤٣٣	(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٠) ... ..
٢٦٩	١٤٦٦	(الطن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٧٠) ... ..
		٨ - وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم حول من تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة لا يجب . مادام الثابت أن التقرير قد تل فعلا .
١٤٤	١٤٣٤	(الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - حق الدفاع في المدول عن نزوله عن سماع شاهد إثبات . مادامت المرافعة دائرة . مخالفة الحكم ذلك . يبطله .
		طلب الدفاع في ختام مرافعته أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شاهد الإثبات . متى يعد طلبه الاحتياطي طلبا جازما : إذا لم تنته المحكمة إلى القضاء بالبراءة . لا يغير من ذلك أن يكون الدفاع قد استهل مرافعته بالتزول من سماع ذلك للشاهد .
١٧٦	١٤٤٢	(الطن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		١٠ - وجوب إخطار المعلن إليه بخطاب مسجل يفيد تسليم الصورة لجهة الإدارة وذلك في حالة توجيه الإعلان لما مور القسم . مخالفة ذلك . أثره : بطلان الإعلان وصدور الحكم المبني عليه معيبا .
٢١٣	١٤٥٢	(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
		١١ - ثبوت أن مؤدى أقوال المتهم تجعل مقررهما شاهد لإثبات ضد المتهم الآخر في الدعوى . وجوب فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإفراد محام مستقل لكل منهما وإلا أخلت المحكمة بحقوقهما في الدفاع . لا يغير من ذلك أن يكون لأحد المتهمين محام آخر تولى الدفاع عنه وحده .
٢٢٢	١٤٥٥	(الطن رقم ١٩٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
		١٢ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة . المقصود بالحضور في معنى المادة ١/٢٣٨ إجراءات ؟

الصفحة	القاعدة	
		الحضور الاختباري في مفهوم المادة ٢٣٩ إجراءات ؟
		حضور الخصم إحدى الجلسات ثم تخلفه عن الحضور في الجلسات التالية بعد تقديمه عذرا مقبولا كان في مقدور المحكمة تحقيق قيامه أو انعدامه ، إلا أنها قعدت من تحقيقه . اعتبار الحكم الصادر في هذه الحالة ضايحا جائزا المعارضة فيه .
٢٢٥	١٤٥٦	(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... ..
		١٣ - عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق أو سماع شهود . نطاقه ؟
		سكوت المتهم عن التمسك بسماع الشهود أمام أول درجة .
		اعتباره نازلا من سماعهم .
٢٣٨	١٤٥٩	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
٧٣٢	٢٤١٧٣	(والطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... ..
٨٤٨	٢٤٢٠٠	(والطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..
١١٤٩	٢٤٢٧٧	(والطن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) ... ..
١٧٢١	٢٤٢٩٥	(والطن رقم ١٣٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٤) ... ..
		١٤ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية عند تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها بإعادة ذكر تلك الأسباب في حكمها . كفاية الإحالة إليها .
٢٣٨	١٤٥٩	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		١٥ - عدم التزام المحكمة بسماع الشهود جميعا في جلسة واحدة أو إجراء مواجهة بينهم .
٢٣٨	١٤٥٩	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		١٦ - سماع الخصوم أمام محكمة النقض من الإجازات الموكولة لتقديرها متى اتصلت بالطن بناء على تقرير به . دعوى الخصوم للثول أمامها . فير لازمة .



الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة من محكمة النقض لأية علة .
		سلطة محكمة النقض عند نظر معارضة في أمر صادر من رئيسها بتقدير رسوم مستحقة لقلم الكتاب ؟
٢٤٨	١٤٦٦	(الطن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
		١٧ - عدم جواز تجزئة الدعوى الواحدة بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم . أثر مخالفة ذلك : يعيب المحكمين ويوجب نقضهما .
٣١٩	١٤٧٩	(الطن رقم ١٨٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١) ... ..
		١٨ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد - على محكمة ثاني درجة إذا ما رأت بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى . المادة ١٩/٤ أ . ج .
٣٣٨	١٤٨٤	(الطن رقم ١٨٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ... ..
		١٩ - رسم القانون طريقاً للتمهيد لإعلان شهوده أمام محكمة الجنايات . لا تخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم على التحقيق الشفوي في مواجهة المتهم ويسمع فيها الشهود ولا يحجبه إلى الاقتضات على حق الدفاع . سواء لاثبات التهمة أو نفيها .
٣٤١	١٤٨٥	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ... ..
١٦٦	١٤٣٩	(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		٢٠ - حتمية الاستجابة إلى طلب الدفاع سماع شهود للواقعة لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاثبات . أساس ذلك : أنهم لا يعدون شهود نفي يلتزم باعلانهم .

المصنف	القاعدة	
		المحكمة هي الملاذ الأخير لتحقيق الواقعة وتفصيلها على الوجه الصحيح .
		إنحصار الجدية عن المحاكمة الجنائية وخلق باب الدفاع في وجه طارقيه . تأباه العدالة .
٣٤١	١٤٨٥	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ... ..
		٢١ - وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا . عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة مهما كانت إلا بتنازل المحصوم صراحة أو ضمنا . مثال لاخلال بهذا المبدأ .
٣٤٤	١٤٨٦	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ... ..
٩٣٩	٣٤٢٢١	(والطن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) ... ..
		٢٢ - النفي ببطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام التقض . غير مقبول .
٣٦١	١٤٩٠	(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٥) ... ..
		٢٣ - مثال لاجراءات محاكمة معيبة كانت تستلزم أفراد محام مستقل لكل متهم .
٣٧٩	١٤٩٤	(الطن رقم ١٨٦٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... ..
		٢٤ - المحاكمة الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي . لا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر . هو في حل من الأخذ بدليل النفي ولو تضمنته ورقة رسمية . ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
١٠٠٥	٣٤٢٤٠	(والطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ — المحكمة التعويل على الاستدلالات التي أجراها للضابط وعدم الأخذ بما حواه دفتر الأحوال وإطراح أقوال شاعدي النفي .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
		٢٦ — عدم التزام المحكمة برصد بيانات دفتر الأحوال بحضور الجلسة . طالما أنه كان في مكانة الدفاع عن الطاعن الاطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه الدفاع في شأنه .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
٩١٨	٢٤٢١٧	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
		٢٧ — استدعاء المحكمة الشاهد لإستيضاحه أمراً معيناً في حضور الطاعن ومحاميه . لا صيب .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
		٢٨ — بطلان تشكيل محكمة الجنايات إذا تم من أكثر من واحد من غير المستشارين .
		ثبوت أن الحكم صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف . صدوره وفق القانون . لا يؤثر في ذلك أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم .
		حالة ذلك : توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف . ماهيته . تنظيم إداري .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
		٢٩ — سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهد في حضرة ومواصلته المرافعة دون إصرار على طلب سماعه .
		مفاده : تنازله عنه . عدم التزام المحكمة بالرد أو التعقيب على هذا الطلب .
٤٥٠	١٤١٠٩	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ... ..



الصفحة	المادة	
		٣٠ - فض الحزب في حضرة المتهم والدفاع دون اعتراض . لا بطلان .
		عدم قبول النعى على المحكمة قعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها .
٤٥٤	١١٠ع	(الظن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..
		٣١ - الحكم الصادر في دعوى نظرت في حضرة أحد المتهمين وبعد استيفاء دفاعه . حكم حضوري . ولو استمرت المرافعة لغيره من المتهمين . ولو لم يحضر أثناء نظرها بالنسبة لهؤلاء المتهمين .
٥٣٢	١٢٨ع	(الظن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٣٢ - حضور الخصم أو غيابه واعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا . أمروا .
٥٣٢	١٢٨ع	(الظن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٣٣ - حضور الخصم جلسة المحاكمة وسماع البينة في حضرة . وكونه أتم دفاعه أو كان في وسعه اتسامه . الحكم الصادر قبيله . يكون حضوريا . بصرف النظر عن موقف غيره من المتهمين .
٥٣٢	١٢٨ع	(الظن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٣٤ - تمام المرافعة . العبرة فيه . بالواقع بالنسبة لكل منهم .
٥٣٢	١٢٨ع	(الظن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٣٥ - جواز تجزئة الدعوى الموجهة بإجراء واحد إلى عدة دعاوى تنفرد كل منها بمتهم بالنسبة له وجه إليه من اتهام .

الصفحة	القائمة	
		استقلال جريمة المتهم بالاستيلاء على المال بغير وجه حق . عن جريمة المتهم بإخفاء هذا المال .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الظن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... .. ٣٦ - طلب وقف نظرالظن لتحري وصف حكم الجنايات المطعون فيه . لا محل له أمام النقض . تحرى هذا الوصف من القانون الذى تبينه محكمة النقض وتفصل أحكامه دون انتظار قضاء لسواها .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الظن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... .. ٣٧ - انقطاع مير الدعوى الجنائية لأى سبب . وجوب إعلان المتهم بورقة تكليف صحيحة .
٥٨٣	٢٤١٢٩	(الظن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... .. ٣٨ - اتباع الإجراءات الخاصة بالمواد المدنية المنصوص عليها فى قانون المرافعات فى طريقة إعلان طلبات التكليف بالحضور فى الدعوى الجنائية .
٥٨٣	٢٤١٣٩	(الظن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... .. ٣٩ - بيان صفة متسلم الإعلان فى ورقته . واجب . أثر إخفائه : بطلان الإعلان .
٥٨٢	٢٤١٣٩	(الظن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... .. ٤٠ - تقدم المدافع عن المعارض بعذره فى عدم الحضور . على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ولاأخلت بحق الطاعن فى الدفاع .
٦٤٤	٢٤١٥٢	(الظن رقم ٤١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣) ... .. ٤١ - ثبوت أن المتهم لم يتخاف إلا من حضور الجلسات التي تأجل إليها الطاق بالحكم . دون سبب قهرى . وصف الحكم بأنه حضورى . صحيح .
٦٧٧	٢٤١٦٠	(الظن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٤٢ — اشتراط إجماع القضاة في حالة إلغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة . قصره على حالات الخلاف في تقدير الأدلة والوقائع والعقوبة .
٦٧٧	٢٤١٦٠	النظر في استواء حكم القانون . لا يتطلب إجماعا . (الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) .. ..
		٤٣ — صدور الحكم على المصنف من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا على أساس أنه أعلن لشخصه . دون سماع الشهود . طلبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود . عليها استيفاء ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المنهم حاضرا . مخالفة ذلك بطلان وإخلال بحق الدفاع . المادتان ١/٢٤١ ١/٤١٣٤ إجراءات .
٧٢١	٢٤١٧٠	(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٧٠) .. ..
		٤٤ — إجازة المادة ٢٣٧ إجراءات لاتهم — في غير حالة الإتهام بمنحة عقوبتها الحبس — إنابة وكيل عنه يحضر المحاكمة . حضور هذا الوكيل . صدور الحكم حضوريا . صحيح .
		إنحصار النزاع أمام المحكمة الجنائية في مسألة مدنية . إنابة المتهم وكيل عنه في هذا النزاع . جائزة .
٧٣٢	٢٤١٧٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠) .. ..
		٤٥ — أخذ محكمة الموضوع بأقوال طاعن على طاعن آخر . جائز . ولو لم يكن في الدعوى دليل غيرها . أساس ذلك ؟
٧٣٢	٢٤١٧٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠) .. ..
		٤٦ — تغيير المحكمة وصف الأفعال التي وقع بها القتل على غير ما جاء بأمر الإحالة . لا عيب . التغيير المحظور هو الذي



الصفحة	القاعدة	
		يقع في الأفعال المؤسفة عليها التهمة دون التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها . إلمام المتهم بموضوع الاتهام كمثل وقوع الجريمة .
٧٦٠	٢٤١٧٩	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) .. .. .
٨١٨	٢٤١٩٢	(الطن رقم ٥١٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧) .. .. .
		٤٧ — المحكمة إستبانة الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة .
٧٦٠	٢٤١٧٩	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) .. .. .
		٤٨ — عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين .
٨٠٥	٢٤١٨٨	(الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧) .. .. .
		٤٩ — عدم جواز إثبات ما يخالف ما ثبت بمحضر الجلسة أو الحكم . إلا بطريق الطعن بالتزوير .
		الأصل في الإجراءات الصحة .
٨٨٤	٢٤٢٠٩	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) .. .. .
٩٦٠	٢٤٢٢٧	(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٥) .. .. .
		٥٠ — الطلب الجازم . ماهيته ؟
٨٨٤	٢٤٢٠٩	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) .. .. .
١٠١٤	٢٤٢٤٣	(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) .. .. .
		٥١ — عدم التزام المحكمة بالإستئنافي بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزومه لتويرها . مثال لإجراءات صليحة .
٨٩٤	٢٤٢١١	(الطن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) .. .. .
		٥٢ — مناط التعارض في المصلحة بين المتهمين ؟ مثال لإجراءات محاكمة صحيحة .
٩١٨	٢٤٢١٧	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٥٣ - حضور أكثر من محام مع كل متهم بجناية . غير واجب .
٩١٨	٢٤٢١٧	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. ..
		٥٤ - حق الدفاع أن يبدى ما شاء من طلبات التحقيق ما دامت المرافعة دائرة .
		نزول الدفاع عن طلب سماع شاهد . لا يسلبه حقه في العدول عن هذا التنازل . ما ظل باب المرافعة مفتوحا .
		إستناد الحكم إلى أقوال الشاهد الغائب . رغم إصرار الدفاع على سماعه . إخلال بحق الدفاع .
٩٣٩	٢٤٢٢١	(الطن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) .. ...
		٥٥ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة ولأنما تبني قضائها على ما تسمعه من الخصوم وتستخلصه من الأوراق . حقها في ذلك مقيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وإستيفاء كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . مثال لإجراءات معيبة بالإخلال بحق الدفاع .
٩٥٣	٢٤٢٢٥	(الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) .. ..
		٥٦ - على صاحب الشأن - إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه - أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .
٩٦٠	٢٤٢٢٧	(الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥٧ - حق المحكمة في الاستغناء عن سماع أحد شهود الإثبات . نطاقه ؟ لها الاعتماد على أقواله في التحقيقات الأولية . شرط ذلك ؟
٩٧٢ ٣٤٢٣١	...	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢)
١٠١٤ ٣٤٢٤٣	...	(والطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦)
		٥٨ - ليس للطاعن أن ينعي على المحكمة قعودها عن سماع شهود تنازل عن سماعهم .
٩٧٢ ٣٤٢٣١	...	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢)
		٥٩ - تعديل محكمة أول درجة التهمة من قذف مجرد إلى قذف يتضمن طعنا في العرض في مواجهة المتهم والقضاء في الدعوى على هذا الأساس . استئناف المتهم هذا الحكم وورود استئنافه منصبا على ذلك التعديل . لا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة . ليس للطاعن إثارة هذا التعديل لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٠٥ ٣٤٢٤٠	...	(الطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦)
		٦٠ - عدم تدوين دفاع المتهم بالتفصيل في محضر الجلسة لا يعيب الحكم .
١٠١٤ ٣٤٢٤٣	...	(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦)
		٦١ - عدم جواز النعي على المحكمة إمساكها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .
		حق المحكمة استدعاء أي شخص اسماءه بغية كشف وجه الحق في الدعوى . مثال .
١٠٣٧ ٣٤٢٤٨	...	(الطن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١)



الصفحة	القاعدة	
		٦٢ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . هي بحقيقة الواقع .
		تخلف المتهم عن حضور جلسات المحاكمة بنفسه أو بوكيل عنه . الحكم الصادر ضده في هذه الحالة يكون غيابيا .
		قابلية الحكم الابتدائي الغيابي للاستئناف حتى تاريخ انقضاء الثلاثة أيام التالية لإعلانه كيعاد مقرر للمعارضة فيه . المادة ١/٤٠٦ إجراءات .
١٠٨٢٣٤٢٦١		قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا . رغم أن الحكم الغيابي لم يعلن للحكوم عليه . خطأ في القانون . (الطن رقم ١١٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٥) ... ..
١٠٩١٣٤٢٦٤		٦٣ - حضور محام من المتهم في جلسة غير واجب قانونا ، إلا أنه إذا عهد إلى محام بالدفاع عنه تعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . عدم تقييد المحكمة بإسماعه في حالة غيابه ما لم يثبت أن الغياب كان لعذر قهري . مثال . (الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... ..
١١١٨٣٤٢٧١		٦٤ - عدم جواز تعرض محكمة النقض لما شاب الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في الموضوع ، عند نظر الطعن في حكم عدم قبول الاستئناف شكلا . أماس ذلك ؟ (الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٦٥ - مواعيد الطعن في الأحكام . من النظام العام . جواز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى . إنارة أي دفع بشأنها أمام النقض . مشروط بأن يكون مستندا إلى مدونات الحكم . وأن لا يتطلب تحقيقا موضوعيا .

الصفحة	القاعدة	
		حق الدفاع أن يطلب صراحة تدوين ما يهجمه لإثباته بمحضر الجلسة .
١١١٨	٣٤٢٧١	(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٦٦ - ثبوت تلاوة تقرير التلخيص . لا محل للنفي بالبطلان .
		سؤال المتهم عما أسند إليه . إجراء تنظيمي . لا يترتب البطلان على مخالفته .
١١١٨	٣٤٢٧١	(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٦٧ - تقديم الاستئناف إلى الدائرة المختصة بنظره في خلال ثلاثين يوما من تقديمه . إجراء تنظيمي . لا بطلان على مخالفته .
		المادة ٤١٠ إجراءات .
١١١٨	٣٤٢٧١	(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٦٨ - الدفاع بأن الطاعن ليس هو المعنى بالانتهام . تأييده بصورة للطاعن عليها إقرار من شاهد الإثبات يفيد أن الطاعن ليس هو مرتكب الحادث . وجوب منحخص المحكمة لهذا الدفاع بما يردده إن رأت اطراحه ، خاصة أنه يبين من الأوراق أن الطاعن لم يعرض على أي من شهود الإثبات إلى أن انتهت محاكمته .
١١٧٧	٣٤٢٨٥	(الطن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... ..
		٦٩ - عدم انسياغ الحماية المقررة في المادة ٦٣ إجراءات لأعلى الموظفين والمستقدمين العامين . دون غيرهم .
		الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة امتنادا إلى بطلان إجراءات الانتهاام والمحاكمة لعدم الحصول على الإذن برفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٦٣ إجراءات ، دون التحقق

الصفحة	القاعدة	
		من توافر صفة الموظف أو المستخدم العام في المتهم ، مع أنه لو ثبت انتفاؤها لصححت تلك الإجراءات وقطعت التقادم . قصور .
		الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم بتأييده استئنافيا والتقرير الاستثنائي . إجراءات صحيحة في ذاتها قاطعة للتقادم — بصرف النظر من بطلان إجراءات إعادة تحريك الدعوى السابقة عليها — إغفال الحكم أثرها في هذا الخصوص . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
١١٨٢	٣٤٢٨٧	(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ١٠ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) ... ..
		٧. — القضاء في المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري الاستثنائي شكلا وموضوعا . رغم عدم تمسك المعارض بالعدر الذي منعه من المثول أمام المحكمة الاستئنافية . خطأ في القانون .
١١٨٧	٣٤٢٨٨	(الطن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) ... ..
		٧١ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن . عند تخلف المعارض من حضور جلسة المعارضة لعذر قهري . يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا الحكم القضاء بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة . أساس ذلك ؟
١١٨٧	٣٤٢٨٨	(الطن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١) ... ..
		٧٢ — عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم تهريب التبغ أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب بذلك ممن يملكه . المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . انتفاء صفة مصدر



الصفحة	القائمة	
		الطلب . أثره : بطلان الإجراءات بطلانا مطلقا من النظام العام . حلة ذلك . مثال على انتفاء صفة مصدر الطلب في ظل قرارى وزير الخزانة رقمى ٨٣ و ٨٥ لسنة ١٩٦٥ .
		القول بحق وكيل الجمرى فى إصدار الطلب برفع الدعوى فى جرائم تهريب التبغ . مادام يقوم بعمل مديره . غير صحيح . طالما أنه لم يفوض بذلك من وزير الخزانة . أو يثبت صدور قرار بنديه للقيام بأعمال مديره . أو أن هناك لائحة تخوله صلاحيات هذا المدير عند غيابه .
١١٩٥	٣٤٢٩٠	(الطن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) ... ..
		٧٣ - كون عبارات كتاب مدير الجمرى إلى الشرطة غير قاطعة الدلالة فى معناها ولا تعبر عن رغبة صريحة فى رفع الدعوى الجنائية . صحة القضاء باعتبار الدعوى خلوا من الطلب فى معنى المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
١١٩٥	٣٤٢٩٠	(الطن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) ... ..
		٧٤ - الاستجواب المحظور قانونا فى طور المحاكمة قصده مصلحة المتهم وحده . حقه فى التنازل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا .
١٢٢٤	٣٤٢٩٦	(الطن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠) ... ..
		٧٥ - وجوب انعقاد جلسات محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم . فى غرفة المشورة . المادتان ٢٦٨ ، ٣٥٢ إجراءات .
		انعقاد جلسات محكمة الجنايات علانية . صحته رجوعا للأصل المقرر بالمادة ٢٦٨ إجراءات . ولو كان من بين من تحكمهم حتم حدث .
١٢٤٥	٣٤٣٠١	(الطن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٧٦ — عدم جواز تمسك الطاعن ببطلان المحاكمة لسبب متعلق بغيره من المتهمين .
١٢٤٥	٣٤٣٠١	(الطن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٩) ... ..
		٧٧ — بدء سريان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة من يوم صدوره . أسوة بالحكم الحضورى . إلا إذا كان تخلف المعارض عن حضور الجلسة راجعا لما لا دخل لإرادته فيه .
		علم الطاعن بأن له معارضة منظورة في ذات الجلسة التي حضر فيها لنظر معارضة أخرى . يحتم عليه متابعتها والمثول فيها .
		إذ الحرص اللازم توافره في الشخص العادى يوجب عليه ذلك . عدم مثوله بزعم مرسل قائم على أنه ظن أنها لسمى له من بلد مجاور لبلدته . عدم جدوى هذا الزعم . صدور الحكم في المعارضة في هذه الحالة . بدء سريان ميعاد الطعن فيه من يوم صدوره . لا من يوم العلم رسميا به .
١٢٦٠	٣٤٣٠٢	(الطن رقم ١٤٥٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) ... ..
		راجع أيضا : رشوة .
		(القائمة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٤٥٤ ع ١)
		وحكم .
		(القائمة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٠٠ ع ١)
		(والقائمتان ٢٦٢ و ٢٦٧ بالصحيفتين ١٠٨٥ و ١١٠٥ ع ٣)
		<b>إجهاض</b>
		١ — الإسقاط هو تعمد إنهاء حالة الحمل قبل الأوان . خروج الحمل من الرحم ليس ركنا من أركان الجريمة . قيامها ولو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل .
١٢٥٠	٣٤٣٠٢	(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ — رضاء الحامل بالإمقاط . لا يؤثر على قيام الجريمة . (الظن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) ... .. ٣٠٢ ع ١٢٥٠
		إحالة — راجع : مستشار الإحالة . (القاعدة رقم ٧١ بالصيغة رقم ٢٩١ ع ١) ووصف التهمة . (القاعدة رقم ٩١ بالصيغة رقم ٣٦٥ ع ١) أحداث — راجع : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ٣٠١ بالصيغة رقم ١٢٤٥) اختصاص — اختصاص المحاكم : (١) الاختصاص الولائي والنوعي : ١ — نطاق اختصاص القضاء العسكري من حيث الأشخاص والجرائم ؟ (الظن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... .. ١٤٧٠ ع ٢٨٧ ٢ — تعلق قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية بالنظام العام . (الظن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... .. ١٤٧٠ ع ٢٨٧ ٣ — جواز الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأول مرة أمام محكمة النقض . (الظن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... .. ١٤٧٠ ع ٢٨٧



الصفحة	القائمة	
٣٢٥	١٤٨١	٤ - ثبوت أن قضاء البراءة في الدعوى الجنائية قد بني على أن الواقعة منازعة مدنية بحت. وجوب القضاء بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية. (الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ... ..
		٥ - بطلان تشكيل محكمة الجنايات إذا تم من أكثر من واحد من غير المستشارين . ثبوت أن الحكم صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف . صدوره وفق القانون . لا يؤثر في ذلك أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم . علة ذلك ؟ توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف . ماهيته : تنظيم إداري . (الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
٤٣١	١٤١٠٦	٦ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ، وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل محمد وإحراز سلاح وذخيرة . عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة . (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
٤٦٣	١٤١١١	٧ - ارتكاب أحد جنود القوات المسلحة جريمة غير منصوص عليها في المادة الخامسة من قانون الأحكام العسكرية ، وليس بسبب نادية وظيفته ، ووجود مساهم معه فيها من المدنيين . انعقاد الاختصاص بنظر الجريمة للقضاء العادي . المواد ٤ ، ٧٤٥٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . (الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦) ... ..
٦٣١	١٤٩٢	

الصفحة	عدد	(ب) الاختصاص المحل :
		١ - اختصاص المحكمة الجنائية . تعيينه . بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم به المتهم أو يقبض عليه فيه . لا أفضلية بين هذه الأماكن في إيجاب الاختصاص . المادة ٢١٧ إجراءات .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..
		٢ - تمام جريمة الاستيلاء على المال بغير وجه حق في دائرة محكمة ما . اختصاصها بنظر الدعوى عنها .
		تحقق الاستيلاء على المال بغير حق بائزاعه خلصة أو حيلة أو عنوة . اتصال الجاني بعد ذلك بالمال أثر من آثاره .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..
٧٠٧	٢٤١٦٧	(الطن رقم ٥٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ..
٩٣٥	٢٤٢٢٠	(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩) .. ..
		٣ - شروط التمسك بالدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض ؟
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٩٣ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..
		٤ - مجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع العلم بأنه بغير مقابل وفاء قابل للسحب . تم به جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . حلة ذلك ؟
		تحرير شيك وتوقيعه . من الأعمال التحضيرية التي لا يصح بناء الاختصاص المحل بنظر جريمة إعطاء شيك بدون رصيد عليها اختصاص المحكمة التي تم إعطاء الشيك للاستفيد في دائرتها . بنظر تلك الجريمة .
٩٣٥	٢٤٢٢٠	(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩) .. ..

الصفحة	القائمة	تنازع الاختصاص :
		١ - قضاء محكمة الجنح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جنائية . يوجب على مستشار الاحالة عند طرح ذات الواقعة عليه ، إذا رأى أنها جنحة . ألا يعيدها إلى محكمة الجنح . بل عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنائيات . مخالفة ذلك خطأ في القانون . المادة ١٨٠ إجراءات .
٢٣٤	١٤٥٨	(الطن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		٢ - مثال لتنازع سلبي بين مستشار الاحالة ومحكمة الأحداث .
١١٦٥	١٤٢٨١	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... ..
		إختصاص النيابة العامة :
		١ - إنهاء حالة الطوارئ . لا يحد اختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية .
٤٩	١٤١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ..
		٢ - جواز نذب معاون النيابة عند الضرورة شفوياً بتحقيق قضية بأكملها . شرط ذلك : أن يكون لهذا النذب ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى .
		إثبات معاون النيابة يصدر إذن التفتيش أنه أصدره بناء على نذبه من رئيس النيابة . كفاية ذلك لإثبات حصول النذب واعتبار الإذن صحيحاً .
٢٨٤	١٤٦٩	(الطن رقم ١٦٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		إختصاص مأمورى الضبط :
		١ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام بواجباتهم طبقا للمادة ٦٤ إجراءات .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
		٢ - قيام قرآن قوية ضد شخص - موجود بمقر متهم مأذون بتفتيشه - على أنه يخفى معه شيئا يفيد كشف الحقيقة . لمأمور الضبط القضائى تفتيشه . المادة ٤٩ أ . ج .
٤٧٨	١٤١١٥	(الطن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) .. ..
		إختصاص رجال الرقابة الإدارية :
		١ - إختصاص رجال الرقابة الإدارية . مقصور على الجرائم التي يقارنها الموظفون أثناء مباشرتهم لوظائفهم . عدم امتداد هذا الاختصاص إلى آحاد الناس . ما لم يكن طرفا في الجريمة التي ارتكبها الموظف .
		مناط منع أعضاء الرقابة الإدارية صفة للضبطية القضائية . هو وقوع جريمة الموظف أثناء مباشرته وظيفته ، أو أن تكون الجريمة على وشك الوقوع .
٩٤	١٤٢٤	(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) .. ..
		٢ - إنحصار صفة الضبطية القضائية عن رجل الرقابة الإدارية . إذا ارتكب الجريمة أحد من الناس .
٩٤	١٤٢٤	(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) .. ..
		٣ - مشاهدة رجل الرقابة الإدارية واقعة تسليم مبلغ الرشوة . تليس . حقه في تسليم المتهم إلى أقرب مأمور ضبط . المادة ٣٨ إجراءات .
٩٤	١٤٢٤	(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) .. ..

المنحة	القاعدة	
		راجع أيضا : « إثبات بوجه عام » . ( القاعدة رقم ٢٤ بالصيغة رقم ١٤٩٤ )
		إختصاص الموظف العام :
		١ - كفاية كون الموظف له اتصال بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . وأن يكون الراشئ قد أجاز معه على هذا الأساس .
٢٠٠	١٤٤٩	( الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١ ) .. ..
		٢ - استظهار الحكم قدرا من الاختصاص يسمح لهم بتنفيذ الغرض من الرشوة . كفايته . أمانة الوظيفة تفرض على سائق السيارة الحكومية ، وهو موظف عام ألا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له ، وأن ينأى عن السعى لاستغلالها لصالحه .
٢٠٠	١٤٤٩	( الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١ ) .. ..
		<u>اختلاس أشياء محجوزة</u>
		١ - تعيين سارس على الأشياء المحجوزة . شرط لانعقاد المجزز .
		حضور المدين أو الحائز وقت المجز . تكليف أيهما بحراسة الأشياء المحجوزة . عدم الاعتداد برفضه الحراسة .
		حلو الحكم من مند يفيد إعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة . قصور .
٤٢٤	١٤١٠٤	( الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٥ ) .. ..
		٢ - حكم الإدانة . بياناته ؟ مثال لتسبب معيب في جريمة تبيد محجوزات .
٤٤٧	١٤١٠٨	( الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ — مثال لإخلال بدفاع جوهري في جريمة تبديد .
٧٠٤	١٦٦ ع ٢	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... ..
		٤ — الدفع باعتبار المجزأ أن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال سنة شهر من تاريخ توقيعه . دفع جوهري . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائغة وإلا كان حكمها معيبا .
		وجوب بناء الأحكام على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو بنفسه لا يشارك فيها غيره .
٨٦٨	٢٠٤ ع ٢	(الطن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ..
		اختلاس أموال أميرية
		١ — جواز إيقاف التنفيذ عملا بالمادة ٥٥ عقوبات .
		قاصر على العقوبات الجنائية البحت . عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات ومسائر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
		الرد بجميع صورته ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض المجنى عليه من ماله الذي أضاعه المتهم عليه . وإن تضمن في ظاهره معنى العقوبة .
٣٢٢	١٤٨٠	(الطن رقم ١٩٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١/٣/١٩٧٠) ... ..
		٢ — متى تحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات ؟
٤٠٣	١٤٩٩	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ - تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات . متى تسلم المتهمون المال بسبب وظيفتهم ثم اختلسوه . لا يغير من ذلك كون أحدهم قد دفع ثمنه عند شرائه . مادام أنه اشتراه نائباً مفوضاً عن الجمعية التي يعمل بها .
٤٠٣	١٤٩٩	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) ... ..
		٤ - إنطباق أحكام الرشوة والاختلاس عند تحققها . على جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً أو الملحق بها حكماً . مهما تنوعت أشكالها . وأيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه أو نوع عمله .
٥٣٢	١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٠) ... ..
		٥ - المناط في قيام صفة الموظف . بالموطن الذي انصرف إليه مراد الشارع لحسب .
٥٣٢	١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٠) ... ..
		٦ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها . من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات . تضامن المتهمين في الالتزام بها . فاعلين كانوا أو شركاء ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك .
٥٣٢	١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٠) ... ..
		٧ - ضبط الأشياء المختلصة . لا يمنع الحكم بالغرامة النسبية .
٥٣٢	١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٠) ... ..
		٨ - مثال لإخلال بدفاع جوهرى أثر حول امتناع مسئولية المتهم عن جريمة لإصابته بمرض عقل . ليس للحكمة أن تحمل نفسها . محل الخبر في مسألة فنية بحثة .
٧٩٥	١٨٥	(الطن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١/٦/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ — خلو الحكم من بيان مادة العقاب التي أنزل حكمها . يبتله . مثال على عدم إشارة الحكم إلى المادة ١١٨ عقوبات . أساس ذلك ؟
		إشارة الحكم في ديباجته إلى مادة الإتهام . أو إثباته في منطوقه إطلاعه عليها . لا يعصمه من البطلان . مادام أنه لم يفصح عن أخذه بها .
٨٧١	٢٤٢٠٥	(الطن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ..
		١٠ — عدم تقييد المحكمة بالوصف المرفوعة به الدعوى . وجوب ردها الواقعة إلى الوصف القانوني الصحيح . تعديل وصف التهمة من اختلاس أموال أميرية المنطبق عليه المادة ١١٢ عقوبات إلى إستيلاء على هذه الأموال المنطبق عليه المادة ١١٣ عقوبات — دون لفت نظر الدفاع . لا إخلال . أساس ذلك ؟
٩٦٣	٢٤٢٢٨	(الطن رقم ١١١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٥/١٠/١٩٧٠) ... ..
		راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٢٠٣ بالصيغة رقم ٨٦٥ ع ٢)
		اختلاس أموال جمعيات ذات نفع عام
		جريمة المادة ١١٣ مكررا عقوبات . أركانها : وجوب انصراف نية المتهم إلى التصرف في المال المؤتمن عليه على اعتبار أنه مملوك له . مثال لتسبيب معيب .
١٢٧٠	٢٤٣٠٥	(الطن رقم ١٥٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٨/١٢/١٩٧٠) ... ..

## إخفاء أشياء متحصلة من جريمة

من جنابة :

١ - وجوب استظهار الحكم أن المتهم بإخفاء أشياء متحصلة من جنابة ، كان يعلم يقينا بهذه الجنابة . علة ذلك : العلم اليقيني بالجنابة وملابساتها . هو مناط للعقاب وفق المادة ٤٤ مكرر عقوبات .

متى تحقق جنحة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة ؟

(الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) .. .. ٦٢ ع ١٤ ٢٥١

٢ - ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . ماهيته . الاستدلال عليه .

عدم جدوى النفي على الحكم إسناده لاتهم العلم بالظرف المشدد الذي أحاط بالجريمة المتحصلة منها الأشياء المخفاة . مادام أنه أخذ المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة مجردة من هذا الظرف .

(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) .. .. ٩٩ ع ١٤ ٤٠٣

راجع أيضا : إجراءات المحاكمة .

(القاعدة رقم ١٢٨ بالصيغة رقم ٢٤٥٣٢)

من جنحة :

على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة إخفاء أشياء مسروقة أن يبين فوق الصال المتهم بالمال المسروق ما يوفر عليه بالعرقلة . مثال لتسبيب معيب .

(الطن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) .. .. ٢٦٨ ع ٣ ١٠٨



الصفحة	القاعدة	إرتباط
		١ - العقوبة المقررة لجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد قانوناً أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الإعلان عن أسعار السلع المعروضة للبيع . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى عند تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٦	١٤ ٥	(الطن رقم ١٦٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		٢ - مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ؟
		التزام صاحب العمل بإعداد سجل لقيد الأجور وآخر لقيد الغرامات . لا ارتباط بينهما . هل ذلك ؟
٣٢	١٤ ٧	(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		٣ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟
		تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم ونفا لنص المادة ٣٢ من القانون المذكور ؟
		العقوبة المقررة لجريمة عدم تقديم الاستمارات والبيانات المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون المذكور .
		لا ارتباط بين هاتين الجريمتين وجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ القانون مالف الذكر .
١٢٠	١٤ ٢٩	(الطن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... ..

الرقم	القاعدة	المصنف
٢٣٨	٥٩ ع ١٤	٤ — ملاحقة الطامنين للجنة عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال تخدش حياتها . تنوافر به جريمتا الفعل الفاضح العلني والتعرض لأنثى على وجه يخدش حياتها . قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين . وجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجريمة الأولى . مخالفة الحكم هذا للنظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٣٨	٥٩ ع ١٤	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
٢٣٠	٨٢ ع ١٤	٥ — وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة . شرطا انطباق المادة ٢/٣٢ عقوبات .
٢٣٠	٨٢ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... ..
٢٣٠	٨٢ ع ١٤	٦ — اتحاد الحق المعتدى عليه . شرط للقول بوحدة الغرض والسبب . اختلاف هذا الحق . اختلاف السبب . ولو كان الغرض واحدا .
٢٣٠	٨٢ ع ١٤	اختلاف الحق المعتدى عليه في السرقة منه في التهريب الجمركي . عدم انطباق المادة ٢/٣٢ عقوبات . وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين .
٢٣٠	٨٢ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... ..
٤٦٣	١١١ ع ١٤	٧ — اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمدة وإحراز سلاح وذخيرة .
٤٦٣	١١١ ع ١٤	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..
٤٦٣	١١١ ع ١٤	٨ — الارتباط الذي تنأثر به المسؤولية الجنائية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات . تحققه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة .

الصفحة	القائمة	
		إدانة المتهم عن جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة إحداث عاهة . لا تحول دون محاكته عن الأخيرة .
		تبرئة المتهم من تهمة الضرب المفضى إلى الموت . لا تمنع من محاكته عن جريمة إحداث العاهة المرتبطة بها .
٤٦٦	١٤١٢ع	(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ... ..
		٩ - نقض الحكم في تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .
٤٨٢	١٤١٦ع	(الطن رقم ١٩٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ... ..
		١٠ - قهام ارتباط بين جريمة عرض سلعة مسخرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر . وجوب اعتبارهما جريمة واحدة ، والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٦٤٠	١٥١ع	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢) ... ..
		١١ - معاقبة الطامن بعقوبة واحدة عن جرائم القتل عمد وإحراز السلاح وذخيرته . طعنه وحده في الحكم القاضي بها . نقض الحكم وإعادة المحاكمة . عدم جواز الحكم عليه بعقوبة عن جريمة إحراز السلاح وذخيرته . حتى لا يضار بطعنه . المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٥٥	١٥٥ع	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤) ... ..
		١٢ - ما يثيره الطامن من أن جريمة الشروع في القتل المسندة إليه مستعجلة . لا جدوى منه . طالما أن المحكمة قد دانت في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد .
٧٦٠	١٧٩ع	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		١٣ - تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . مادام سائغا .
		انتهاء الحكم الى عدم وجود ارتباط بين جريمة إحراز السلاح والسرقة . مما كمة المتهم ابتداء عن إحراز السلاح . لا تمنع من مما كته بعد ذلك عن جريمة السرقة .
٧٧٧	٢٤١٨١	(الطن رقم ٩٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
		١٤ - أعمال الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات للارتباط بين جرائم الضرب وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعين بها وتوقيعه عليهما عقوبة تدخل في حدود العقوبات المقررة لأشد الجرائم الثلاث وهي جريمة إحراز السلاح الناري والتي لم يثر الطاعنان شيئا بشأنها في أوجه الطعن . لامصلحة لهما فيما أثاراه تعييبا للحكم في شأن جنعة الضرب .
٧٩٨	٢٤١٨٦	(الطن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... ..
		١٥ - تقدير توافر الارتباط بين الجرائم وفقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات . موضوعي . متى أقيم على ما يسوغه . انتهاء الحكم الى أن جرائم القتل عمدا وإحراز السلاح وذخيرة بدون ترخيص . قد وقعت لغرض واحد وأنها مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . وتوقيعه العقوبة المقررة لأشدّها وهي القتل عمدا . صحيح . مادام أنه أقيم على ما يحمله .
١٠٧٩	٣٤٢٦٠	(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٥) ... ..
		١٦ - جريمة عدم التأمين على العمال . مخالفة . جواز الطعن في الحكم الصادر فيها متى كان قد اعتبرها مرتبطة بجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وهي جنعة .
١٢٣٦	٣٤٢٩٩	(الطن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - لا ارتباط بين جريمة عدم التأمين على العمال وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات.
١٢٣٦	٢٩٩ ع ٣	(التأمين رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		راجع أيضا : إجراءات المحاكمة . (القاعدة رقم ١٣٨ بالصيغة رقم ٢٤٥٢٢)
		وحكم . (القاعدة رقم ١٣٨ بالصيغة رقم ٢٤٥٧٧)
		أسباب الإباحة وموانع العقاب
		أسباب الإباحة :
		(١) الدفاع الشرعي :
		١ - عدم جواز إثارة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي أمام محكمة النقض إلا إذا كان قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها .
٥٧	١٣ ع ١	(الطنن رقم ١٢٠٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ..
		٢ - انتفاء موجب الدفاع الشرعي . بتوافر التدبير للجريمة .
		الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام . بل لكف الاعتداء .
١٥٧	٢٨ ع ١	(الطنن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		٣ - حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعي .
		إعتبارا من اليوم التالي لانتفاء مدة العمل بذلك الجدول . ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول .
		أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة .
٢٩٥	٧٢ ع ١	(الطنن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . من الدفوع الجوهرية . على المحكمة مناقشته في حكمها والرد عليه ، وإلا كان حكمها قاصرا . لا يغير من ذلك أن تكون واقعة إصابة المتهم قد فصلت عن الواقعة المسندة إليه .
٦٨٩	٢٤١٦٢	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ... ..
		٥ - مثال لتسبب معيب في نفي حالة الدفاع الشرعى .
٧٩٨	٢٤١٨٦	(الطن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... ..
		٦ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . مادام متفقا وما أوردته المحكمة من أدلة .
٨٨٩	٢٤٢١٠	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ... ..
		راجع أيضا في أسباب الإباحة : شيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٢٩١ بالصيغة رقم ١٢٠٣ ع ٣)
		(ب) إطاعة المرءوس لأمر رئيسه :
		دفع وزارة الداخلية ( المسئولة عن الحقوق المدنية ) الدعوى المدنية بعدم مسئوليتها أوقوع جريمة القتل الخطأ من تابعها المتهم بصفته موظفا عاما تنفيذا لواجبات وظيفته . على المحكمة تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه بما ينفيه وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع .
		وحدة الواقعة وحسن سير العدالة واتصال وجه النعى بالمحكوم عليه الذى لم يقرر بالطن يوجب نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا .
١١٤٠	٣٤٢٧٥	(الطن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) موانع العقاب :
		١ - حالة الضرورة المانعة للمسئولية . شروطها ؟
		الظن في الأحكام . ليس عملا جائزا . يسوغ منعه أو التخلص
		منه اقرار جريمة .
٩٤	٢٤ ع ١	(الظن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) ... ..
		٢ - شروط الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء الراشي
		أو الوسيط من عتوبة الرشوة : أن يكون صادقا يغطي جميع
		وقائع الرشوة . وأن يكون لدى جهة الحكم . حصوله أمام جهة
		للتحقيق والعدول عنه أمام المحكمة . لا ينتج أثره . المادة ١٠٧
		مكررا عقوبات .
٢٠٠	٤٩ ع ١	(الظن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٠) ... ..
		٣ - متى يتحقق موجب الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨
		من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد علم السلطات بالجريمة :
		بإسهام المتهم إبلاغه اسهاما إيجابيا ومتجا وجديا في معاونة
		السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم
		المنصوص عليها في المواد ٢٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون انذ كور .
		كون الإبلاغ غير جدي وعقيم . عدم استحقاق المبلغ للإعفاء .
		حق النقض في توقيع العقوبة دون تحديد جلسة لنظر
		الموضوع . نطاقه ؟
٣١٢	٧٧ ع ١	(الظن رقم ١٨١٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١/٣/١٩٧٠) ... ..
١١٩١	٢٨٩ ع ٣	(الظن رقم ١٤٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٧/١٢/١٩٧٠) ... ..
		٤ - قيام المسئولية المفترضة على الدوام . مالم يدفعها سبب
		من أسباب الإباحة أو موانع العقاب أو المسئولية .
٥٨٦	١٤٠ ع ٢	(الظن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القاء	
		٥ - مثال لإخلال بدفاع جوهرى أثير حول امتناع مسؤولية المتهم عن جريمة لإصابته بمرض عقلى .
		ليس للمحكمة أن تحمل نفقها محل الخبير فى مسألة فنية بحتة .
٧٩٥	٢٤١٨٥	(الطن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... ..
		إستئناف
		—
		” التقرير به . ميعاده “ .
		١ - المرض من الأضرار المبررة للتأخير فى التقرير بالاستئناف فى الميعاد القانونى . تقدير هذا العذر أمر موكول إلى محكمة الموضوع بشرط أن يكون تسهيبا سائغا .
		تنقل الطامن فى حدود مدينة القاهرة خلال فترة مرضه لا يكفى وحده للتدليل على أنه كان فى مكنته الانتقال منها إلى بلد آخر بعيد عنها كأسوان مقر المحكمة التى يجب التقرير بالاستئناف فيها .
١٠٦٦	٢٤٢٥٦	(الطن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨) ... ..
		٢ - مواعيد الطعن فى الأحكام . من النظام العام . جواز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى . إثارة أى دفع بشأنها أمام النقض . مشروط بأن يكون مستندا إلى مدونات الحكم . وأن لا يتطلب تحقيقا موضوعيا .
١١١٨	٢٤٢٧١	(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٣ - رسم القانون شكلا خاصا لإجراء معين . ضرورة هذا الشكل وحده الدليل على حصول هذا الإجراء . عدم جواز

الصفحة	القاعدة	
		الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه . لم الطاعن بصدور الحكم الغيابي . عدم اعتباره مجرماً لميعاد استئنافه . مادام لم يعلن به . (الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق - - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) .. ..
١١٤٣	٣٤٢٧٦	٤ - ميعاد استئناف الحكم الحضورى أو الحكم الغيابي الحائز المعارضة فيه . يبدأ من تاريخ الحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو الحكم باعتبارها كأن لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة . المادة ٤٠٦ إجراءات . بدء ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى . من تاريخ إعلان التهم به . المادة ٤٠٧ إجراءات . اعتبار الأحكام الصادرة بتطبيق للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحلات التجارية والصناعية وغيرها من المحلات المضرة بالصحة والمقلقة للراحة . مثل الأحكام الحضورية الاعتبارية من حيث مبدأ مريان ميعاد الاستئناف . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق - - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) .. ..
١١٤٣	٣٤٢٧٦	نطاق استئناف النيابة والمتهم : ١ - استئناف المتهم يعيد طرح النزاع لمصلحته هو وخسب . استئناف النيابة العامة ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحتها والمتهم . قبول المحكمة استئناف النيابة العامة وانفساح المجال أمام الطاعن فى إبداء أوجه دفاعه . ليس له أن ينعى على الحكم بالقصور لقضائه بعدم قبول استئنافه شكلاً لرفعه بعد الميعاد دون أن يعرض للتشهادة المرضية المقدمة منه التى تفيد عذره فى التخلف عن الطعن بالاستئناف فى الموعد المقرر . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٩ ق - - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) .. .. (الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٠ ق - - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) .. .. (لم ينشر)
٤٥٠	١٤١٠٩	

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ - استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الغيابي الابتدائي .</p> <p>إغفال الحكم الاستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصديده لموضوع الدعوى . يجب . وجوب تقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف طالما أن الحكم الأخير قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .</p> <p>(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... .. ٧٥٣ ٢٤١٧٧</p> <p>٣ - إطلاق المادة ٤٠٢/١١ . ج المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ حق الاستئناف في الجرح لكل من المتهم والنيابة .</p> <p>(الطن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨) ... .. ١٠٧٦ ٢٤٢٥٩</p> <p>استئناف الدعوى المدنية :</p> <p>مريان حكم المادة ٤١٧/٢ إجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه . إلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في هذه الحالة والقضاء فيها استئنافياً بالتعويض لا يكون إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . أثر مخالفة ذلك : بطلان الحكم .</p> <p>(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... .. ٣٩٥ ٩٧ ١٤</p> <p>نظر الاستئناف والحكم فيه :</p> <p>١ - عدم جواز الطعن بالنقض استقلالاً في الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها . أساس ذلك : أنه حكم في مسألة فرعية لم يمه الخصومة .</p>



الصفحة	القائمة	
		إلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى . يوجب إعادتها إلى المحكمة المذكورة لنظرها موضوعا . المادة ١٩/٢ إجراءات .
١٤١	٣٣ ع ١٤	(الظن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ... ..
٥١٠	٢٤ ع ١٢٣	(الظن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
		٢ - عدم جواز تجزئة الدعوى الواحدة . بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم . أثر مخالفة ذلك : يعيب الحكمين ويوجب نقضهما .
٣١٩	٧٩ ع ١٤	(الظن رقم ١٨٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١) ... ..
		٣ - استئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . اقتضاه حل هذا الحكم الشكلى فحسب . عدم جواز التصدى حال نظره للحكم للنيابة الصادر في الموضوع .
		وجوب إعادة الدعوى للمحكمة أول درجة . عند إلغاء حكمها بعدم جواز المعارضة . المادة ١٩ إجراءات .
		حق محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر في الاستئناف وتأيد الحكم الصادر في المعارضة . ما دام صحيحا في القانون .
٩٥٧	٢٢٦ ع ٢٤	(الظن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٥) ... ..
		٤ - اختصاص النيابة العامة تحكم عادل في الدعوى الجنائية بمركز قانونى خاص ، يبيح لها أن تطعن في الحكم لمصلحة المتهم ، ولو لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الظن .
		دفاع المعارض بأنه ليس المحكوم عليه الحقيقي . جوهرى .
		وجوب نقض المحكمة هذا الدفاع وإعساضه حقه إيرادا وردا ، إذ لو ثبتت صحته ، لوجب عليها القضاء بعدم قبول المعارضة

الصفحة	القائمة	
		لرفعها من غير ذي صفة . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلا لحصوله بعد الميعاد ، دون تحييص ما تقدم . قصور وإخلال بحق الدفاع . تخويله النيابة حق الطعن فيه بالنقض .
١٠٢٧	٣٤٢٤٦	(الطنن رقم ١١٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١) ... ..
		هـ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . هي بحقيقة الواقع .
		تخاف المتهم عن حضور جلسات المحاكمة بنفسه أو بوكيل عنه . الحكم الصادر ضده في هذه الحالة يكون غيابيا .
		قابلية الحكم الابتدائي الغيابي للاستئناف حتى تاريخ انقضاء الثلاثة أيام التالية لإعلانه كبعدا مقرر للمعارضة فيه . المادة ١/٤٠٦ إجراءات .
		قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا . رغم أن الحكم غيابي لم يعلن للمحكوم عليه . خطأ في القانون .
١٠٨٢	٣٤٢٦١	(الطنن رقم ١١٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٥) ... ..
		٦ - على المحكمة الاستئنافية أن تتحقق من صحة تاريخ صدور الحكم المستأنف وتقول كلمتها في شأنه قبل البت في شكل الاستئناف من حيث الشكل ، مادام ذلك التاريخ محل خلاف ، وإلا كان حكمها باطلا .
١٠٨٨	٣٤٢٦٣	(الطنن رقم ١١٧٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... ..
		٧ - كفاية أخذ الحكم بمواد الاتهام . متى كان من بينها مادة العقاب . ولو تضمنت تلك المواد مادة غير عقابية . تأييد ذلك الحكم في الاستئناف لأسبابه . صحيح .
١١١٠	١٤٢٦٩	(الطنن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة
	٨ - ثبوت تلاوة تقرير التلخيص . لا يحمل للنهي بالبطلان .
	سؤال المتهم عما أسند إليه . إجراء تنظيمي . لا يترتب البطلان على مخالفته .
١١١٨ ٣٤٢٧١	(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. ..
	٩ - تقديم الاستئناف إلى الدائرة المختصة بنظره في خلال ثلاثين يوما من تقديمه . إجراء تنظيمي . لا بطلان على مخالفته .
١١١٨ ٣٤٢٧١	(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
	١٠ - قضاء الحكم الغيابي الاستئنافي بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . على المحكمة الاستئنافية عند نظر المعارضة في ذلك الحكم أن تفصل أولا في صحته من ناحية شكل الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد ، أما إن وجدت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى .
١١٧٤ ٣٤٢٨٤	(الطن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) .. ..
	١١ - القضاء في المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى شكلا وموضوعا . رغم عدم تمسك المعارض بالعدر الذى منعه من المثول أمام المحكمة الاستئنافية . خطأ في القانون .
١١٨٧ ٣٤٢٨٨	(الطن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) .. ..
	١٢ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عند تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة لعذر قهرى .
	يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا الحكم .

الصفحة	القاعدة	
		القضاء بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة . أساس ذلك ؟
١١٨٧	٣٤٢٨٨	(الطن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) ... ..
		١٣ - محكمة ثاني درجة تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لأجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .
		الاستغناء عن سماع الشهود . شرطه : مراعاة المدافع عن الطاعن أمام محكمة أول درجة في الموضوع باعتباره متنازلا عن سماع الشهود . عدم جواز التمسك بسماعهم أمام محكمة ثاني درجة . تعويل المحكمة الأخيرة على أقوالهم في التحقيقات . صحيح .
١٢٢١	١٤٢٩٠	(الطن رقم ١٣٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٤) ... ..
		راجع أيضا : نقض .
		(للقاعدة رقم ٢٧٨ بالصيغة رقم ١١٤٥)
		استجواب
		١ - سقوط حق الطاعن في الدفع ببطلان استجوابه إذا حصل بحضور محاميه ودون اعتراض منه .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
		٢ - الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة قصده به مصلحة المتهم وحده . حقه في التنازل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا .
١٢٢٤	٣٤٢٩٦	(الطن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	استيقاف
		١ — الاستيقاف . ماهيته . طلب الضابط البطاقة الشخصية للاتهم لاستكناه أمره . اعتباره استيقافا لا قبضا . مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مواد مخدرة . (الطن رقم ١٦٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥) ... .. ١٤٩ ٤٣
		٢ — الاستيقاف . ماهيته . مبرراته ، ملاحقة المتهم إثر فراره لاستكناه أمره بعد استيقافا . (الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... .. ١٤١٨ ٧٤
		٣ — الفصل في قيام مبرر الاستيقاف أو تخلفه . موضوعي . (الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٧٠/١/١٢) ... .. ١٤١٨ ٧٤
		استيلاء على مال للدولة بغير حق
		١ — تمام جريمة الاستيلاء على المال بغير وجه حق في دائرة محكمة ما . اختصاصها بنظر الدعوى منها . تحقق الاستيلاء على المال بغير وجه حق بانتزاعه خلسة أو حيلة أو عنوة . اتصال الجاني بعد ذلك بالمال أثر من آثاره . (الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... .. ١٢٨ ٥٣٢
		٢ — جواز تجزئة الدعوى الموجهة بإجراء واحد إلى عدة دعوى تنفرد كل منها بمتهم بالنسبة لما وجه إليه من اتهام . استقلال جريمة المتهم بالاستيلاء على المال بغير وجه حق عن جريمة المتهم باخفاء هذا المال . (الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... .. ١٢٨ ٥٣٢

الصفحة	القاعدة	
		٣ - إبداء المتهم دفاعا مؤداه أنه لم يكن موظفا بالشركة المجنى عليها وقت ارتكاب جريمة الاستيلاء . دفاع جوهري . على المحكمة توجيهه والرد عليه ولا كان حكمها مشوبا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .
٨٢٣	٢٤١٩٣	(الطن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) .. ..
		٤ - جناية الاستيلاء . التضيؤها وجود المال في ملك الدولة أو إحدى الجهات المذكورة في المادة ١١٣ عقوبات عنصرها من عناصر ذمتها المادية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خاصة أوحيلة أو غنوة . عدم دخول المال في ملك الجهة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للكية . على المحكمة أن تحسم أمر ملكية الدولة أو من في حكمها المال وخاصة عند المنازعة فيه .
		عدم تقييد القاضى في أصول الاستدلال بطرق مخصوصة في الاتبات إلا ما استثناه الشارع بنص صريح .
٩٢٨	٢٤٢١٨	(الطن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. ..
		٥ - عدم تقييد المحكمة بالوصف المرفوعة به الدعوى . وجوب ردها الواقعة إلى الوصف القانونى الصحيح .
		تعديل وصف التهمة من اختلاس أموال أميرية المنطبق عليه المادة ١١٢ عقوبات إلى استيلاء على هذه الأموال المنطبق عليه المادة ١١٣ عقوبات - دون لفت نظر الدفاع . لا إخلال . أساس ذلك ؟
٩٦٣	٢٤٢٢٨	(الطن رقم ١١١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<b>إسقاط حبل عمدا</b>
		١ - الإسقاط هو تعمد إنهاء حالة الحمل قبل الأوان . خروج الحمل من الرحم ليس ركنا من أركان الجريمة . قيامها ولو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل .
١٢٥٠	٢٤٣٠٢	(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) .. ..
		٢ - رضاء الحامل بالإسقاط . لا يؤثر على قيام الجريمة .
١٢٥٠	٢٤٣٠٢	(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) .. ..
		<b>إشتباه</b>
		عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين .
٨٠٥	٢٤١٨٨	(الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) .. ..
		<b>اشتراك</b>
		١ - الاشتراك في التزوير . تمامه غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . مثال لتسبيب غير معيب .
١٤٤	١٤٣٤	(الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) ... ..
		٢ - عقوبة جلب المخدرات : الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ١/٢٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وجوب توقيع هذه العقوبات على الفاعل والشريك .
١٩٠	١٤٤٧	(الطن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. ..

الصفحة	القاعدة
	٣ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها : من الغرامات الذسبية التي اشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات . تضامن المتهمين في الإلزام بها . فاعلين كانوا أو شركاء . ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك . (الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. .. ١٢٨ ع ٢٢٢ ٥٣٢
	٤ — إشراك المتهمين في تهريب الدخان . القضاء عليهم بالتضامن . صحيح . (الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) .. .. ١٧٣ ع ٢٢٢ ٧٣٢
	٥ — الاشتراك بالانفاق . ماهيته ؟ إثباته ؟ (الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٧) .. .. ٣٠٢ ع ٣ ١٢٥٠
	٦ — عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير . إلا بتعدد تغيير الحقيقة . مع العلم بذلك . إدانة الطاعن للاشتراك في التزوير . من مجرد شهادته على شخصية . متعلقة . دون أن يبين علمه بحقيقة هذه الشخصية . قصور . (الطن رقم ١٦٨٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨) .. .. ٣٠٧ ع ٣ ١٢٧٦
	راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ١٤٢١)
	وقايل أصلي . (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ١٤٣٦٥)
	أشخاص اعتبارية
	تأميم المشروع لا يفقده الشخصية المستقلة عن الدولة . (الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) .. .. ٢٨٧ ع ٣ ١١٨٣



## إشكال في التنفيذ

١ - الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن في ذلك الحكم ما زال مفتوحا . صيرورة الحكم المنتهك في تنفيذه نهائيا . عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في الاشكال .

عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى .

(الطن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) .. .. ١٤١٤ ٤٧٤

٢ - الإشكال في التنفيذ . ليس من طرق الطعن في الأحكام .

قضاء محكمة الاشكال بأن الاستئناف مقبول شكلا . لا يحوز قوة الأمر المقضى . ولا ينال من صحة الحكم القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا .

(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. .. ٣٤٢٧١ ١١١٨

## إصابة خطأ

١ - على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بجهة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وإلا كان حكمها معيبا . مثال في جريمة إصابة خطأ .

(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. .. ١٤٥٠ ٢٠٧

٢ - جريمة القتل والإصابة الخطأ . أركانها : خطأ . ضرر . رابطة سببية . مثال لتسبب معيب في قطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

للتعجيل بالموت مرادف لاحتدائه في توافر علاقة السببية  
واستيجاب المسؤولية .

الخطأ المشترك لا يجب مسؤولية أي من المشاركين فيه .

(الظن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠) ... ١٤٨ ع ٢٢٦

٣ - وجوب اتخاذ المحكمة الوسائل اللازمة لتحقيق المسائل  
الفنية .

حق المحكمة في الاستناد إلى الحقائق الناتجة علمياً . لا يجوز لها  
أن تستند في تنفيذ المسائل الفنية إلى ما قد يختلف الرأي فيه .

اتهاء الحكم إلى أن قائد السيارة الحريص يمكنه التحكم  
في عجلة القيادة وتلافى وقوع أى حادث يرجع إلى انفجار إحدى  
إطاراتها دون أن يبين سنده في هذه المسائل الفنية . ودون  
الاستعانة بخبير . قصور .

(الظن رقم ١٢٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٥) ... ٢٣٨ ع ٩٩٧

راجع أيضاً : حكم .

(القاعدة رقم ٢٦٦ بالصيغة رقم ١٠٩٩ ع ٣)

ودفاع .

(القاعدة رقم ١٧٢ بالصيغة رقم ٧٢٩ ع ٢)

اعتراف

راجع : إثبات .

إعتراف .

## إعلانات

- ١ - وجوب إخطار المعلن إليه بخطاب معجل يفيد تسليم الصورة لجهة الإدارة وذلك في حالة توجيه الإعلان لمأمور القسم . مخالفة ذلك . أثره . بطلان الإعلان وصدور الحكم المبني عليه معيبا .  
(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ٢١٣ ١٤٥٢
- ٢ - مضي ثلاثة أشهر بين تاريخ العلم بجريمة القذف وموتكبتها وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة . القضاء بعدم قبول الدعوى . صحيح . أساس ذلك ؟  
(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... .. ٥٥٢ ٢٤١٣١
- ٣ - انعقاد الخصومة في الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا .  
(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... .. ٥٥٢ ٢٤٣٣١
- ٤ - قابلية الحكم الابتدائي الغيابي للاستئناف حتى تاريخ انقضاء الثلاثة أيام للتالية لاعلانه كيمعاد مقرر للمعارضة فيه المادة ١/٤٠٦ إجراءات .  
قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا . رغم أن الحكم غيابي لم يعلن للمحكوم عليه . خطأ في القانون .  
(الطن رقم ١١٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٥) ... .. ١٠٨٢ ٣٤٢٦١
- ٥ - رسم القانون شكلا خاصا لإجراء معين . صيرورة هذا الشكل وحده الدليل على حصول هذا الإجراء . عدم جواز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه . علم الطاعن بصدور الحكم الغيابي . عدم اعتباره مجرما لميعاد استئنافه مادام لم يعلن به .  
(الطن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) ... .. ١١٤٣ ٣٤٢٧٦

الصفحة	القاعدة	
		٦ - بدء ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى . من تاريخ إعلان المتهم به . المادة ٤٠٧ إجراءات . اعتبار الأحكام الصادرة بتطبيق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحلات التجارية والصناعية وغيرها من المحلات المضرة بالصحة والمقلقة للراحة . مثل الأحكام الحضورية الاعتبارية من حيث مبدأ مريان ميعاد الاستئناف أساس ذلك ؟
١١٤٣	٣٤٢٧٦	(الطن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) .. .. ٧ - إعلان الحكم للحكوم عليه شخصيا . قرينة قاطعة على علمه بصدوره . أما إعلانه فى موطنه لمن ينوب عنه فى استلام الاعلان . فهو قرينة غير قاطعة على العلم بصدور الحكم . له حق دحضها . عدم دحض هذه القرينة أمام محكمة الموضوع وعدم تمسكه بدحضها . سقوط حقه فى التمسك بإثبات حكمه أمام النقض . أساس ذلك ؟
١١٦٨	٣٤٢٨٢	(الطن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... .. راجع أيضا : معارضة . (القاعدة رقم ٨٤ بالصيغة رقم ٢٣٨ ع ١) . إكراه
		١ - متى لا تعد عبارة الدفع دفعا بىطلان الاعتراف أو إشارة إلى الإكراه المبطل له . (الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
٥٣٢	٢٤١٢٨	٢ - التعويل على أقوال الشاهد . مشروط بصدورها عنه اختيارا . عدم اعتبارها وليدة اختيار . إذا صدرت إثر تهديد أو إكراه كأنما كان قدره . (الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤) ... ..
٨٧٤	٢٤٢٠٦	



الصفحة	القاعدة	
		٣ - الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . وإلا كان الحكم قاصرا .
		تساند الأدلة في المواد الجنائية . نطاقه ؟
٨٧٤	٢٤٢٠٦	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ..
		٤ - سلطان الوظيفة في ذاته لا يعد إكراها مادام لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا . مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف .
٩١٨	٢٤٢١٧	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) ... ..
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدتان رقم ٣١ ، ٣٨ بالصحيفتين رقمي ١٢٩ و ١٥٧ ع ١)
		<u>إلتماس إعادة النظر</u>
		المقصود بالحالة المنصوص عليها في لفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات : أن تدل الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم نهائيا على براءة المحكوم عليه . أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو تحمله التبعة الجنائية . مثال في إقامة بناء تزيد قيمته على ١٠٠٠ جنيه بغير موافقة اللجنة المختصة .
٦٤٦	٢٤١٥٣	(الطن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣/٥/١٩٧٠) ... ..
		<u>أمر إحالة</u>
		راجع : تزوير .
		(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٥٠١ ع ١)

## ومسقة.

(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٢٦٥ - ١)

## ومستشار الإحالة .

(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٢٩٥ - ١)

## أمر بالألا وجه

١ - وجوب اشتمال الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة واقعة الجناية إلى محكمة الجنايات أو بالألا وجه لإقامة للدعوى فيها على الأسباب التي بنى عليها . حقه في هذا الشأن في تجميع الدعوى وأداتها .

المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة ؟

(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩١٠/٤/٦) ١٢٣ .. .. ٥٥٩

٢ - عدم إيراد الأمر بالألا وجه الأدلة التي استخلص منها عدم وجود مرتشي حقيق وأن نية المتهم انصرفت إلى الاحتفاظ بالرشوة لنفسه . قصور . لا يرفعه مجرد القول بأن الشاهد قرر في التحقيق . وفقا لقديره هو . أنه لا يوجد مرتشي حقيق وأن الجاني كان يقصد الحصول على الرشوة لنفسه .

(الطن رقم ١٢٦٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ٣٥٤ع ١٠٥٩ .. ..

راجع أيضا : مواد مخدرة .

(القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٣٥٥ - ١)

## أمر حفظ

راجع : إثبات

(القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٨٤٨ - ٢)

الصفحة	القائمة	أمن دولة
		١ - قضاء النقص بعدم جواز الطعن في الحكم باعتبار أنه صادر من محكمة أمن الدولة العليا . وجوب الرجوع في هذا الحكم ونظر الطعن . ما دام قد ظهر أنه صدر من محكمة الجنايات مشكلة تشكيلا عاديا .
١٧	١٤٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		٢ - إنهاء حالة الطوارئ . لا ينحصر به اختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية .
٤٩	١٤١١	(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ..
		٣ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل همد وإحراز سلاح وذخيرة .
٤٦٣	١٤١١١	عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
		أوراق
		راجع إثبات "أوراق" .
		إيجار أماكن
		راجع : حكم .
		( القائمة رقم ٨٩ بالصيغة رقم ١٤٣٥٨ )

## إيقاف تنفيذ

راجع : حقوبة .

( القامدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٢٨٢ ج ١ )

## ( ب )

براءة اختراع . بطلان . بلاغ كاذب . بناء

## براءة اختراع

الأحكام الخاصة بكل من تقليد براءات الاختراع وتقليد  
الرسوم والنماذج الصناعية ؟

مثال لتسبب معيب في تقليد براءة اختراع .

وجوب استناد القاضي في المواد الجنائية في ثبوت الحقائق  
القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده . ليس له أن يؤسس  
حكمه على رأى غيره .

(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٠) - - - ع ١٣٦ ٥٦٩

## بطلان

١ - تحقيق الضمان المقرر للأنتم بجناية بحضور محام مقبول  
للمرافعة أمام محكمة الجنايات وتولى المرافعة عنه .وقوع خطأ مادي في اسم المحامي الثابت حضوره معه .  
لا تأثير له على سلامة الحكم .

(الطن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٠) - - - ع ١٤٨ ٣٩



الصفحة	القاعدة	
		٢ - إغفال التوقيع على أسباب العطن . أثره : البطلان .
٦٢	١٤١٤	( العطن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠ ) ... ..
		٣ - بطلان الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنايات مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى .
		القبض عليه ثم الإفراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها ولم يحضرها . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول باستقراره قائما .
٧٨	١٤١٩	( العطن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠ ) ... ..
		٤ - نص المادة الرابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية . لا يشكل قيدا على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . مخالفته . لا بطلان .
٩٤	١٤٢٤	( العطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠ ) ... ..
		٥ - للتناقض الذي يبطل الحكم . مناطه ؟
١٦٩	١٤٤٠	( العطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠ ) ... ..
٤٥٤	١٤١١٠	( العطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٧٠ ) ... ..
		٦ - حق الدفاع في العدول من نزوله عن سماع شهادات . ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة الحكم ذلك . يبطله .
١٧٦	١٤٤٢	( العطن رقم ١٧١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠ ) ... ..
		٧ - وجوب إخطار المعلن إليه بخطاب مسجل يفيد تسليم الصورة لجهة الإدارة وذلك في حالة توجيه الإعلان للأمور القسم . مخالفة ذلك . أثره : بطلان الإعلان وصحور الحكم المبني عليه معيبا .
٢١٣	١٤٥٢	( العطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٠ ) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٨ - تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة للعدل فيه . باطل . بطلان الدليل المستمد من هذا التفتيش . لا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش .
٢٦٠	١٤٦٤	(الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩) .. ..
		٩ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . يمنعها من السير فيها . إلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادتها الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصديق لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢٦٩	١٤٦٦	(الطن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) .. ..
		١٠ - بطلان الحكم لخلوه من التوقيع بانتهاء الثلاثين يوما التي استوجب القانون التوقيع عليه قبل انقضائها . ما لم يكن صادرا بالبراءة .
٣١٦	١٤٧٨	(الطن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. ..
		١١ - مناط البطلان في حكم المادة ١٦٧ مرافعات هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . مثال .
٣٠٨	١٤٧٦	(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. ..
		١٢ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد . على محكمة ثاني درجة إذا مارأت بطلانا في الإجراءات أو في الحكم أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى . المادة ١٩٤/١ ج .
٣٣٨	١٤٨٤	(الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢) .. ..

الصفحة	القائمة	
		١٣ — النعى ببطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .
٣٦١	١٤٩٠	(الطنن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٠) ... ..
		١٤ — مريان حكم المادة ٢/٤١٧ إجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه . إلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في هذه الحالة والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض لا يكون إلا بإجماع آراء قضاء المحكمة . أثر مخالفة ذلك : بطلان الحكم .
٣٩٥	١٤٩٧	(الطنن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) ... ..
		١٥ — خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب . لا يبطله .
٤٥٤	١٤١٠	(الطنن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٧٠) ... ..
		١٦ — نص الحوز في حضرة المتهم والدفاع دون اعتراض . لا بطلان .
		عدم قبول النعى على المحكمة لعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها .
٤٥٤	١٤٥٤	(الطنن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٧٠) ... ..
		١٧ — بطلان تشكيل محكمة الجنايات إذا تم من أكثر من واحد من غير المستشارين .
		ثبوت أن الحكم صدر من دائرة شملت من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف . صدوره وفق القانون . لا يؤثر في ذلك أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل للنطق بالحكم .
		حالة ذلك ؟ توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف . ماهيته ؟ تنظيم إداري .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطنن رقم ٦٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القائمة	
		١٨ — إنبارة بطلان الاعتراف لأول مرة أمام التقض . غير مقبولة .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		١٩ — قول الشاهد أن الطاعن ضرب المجنى عليه في ظهره . إيراد التقرير الطبي الشرعي أن إصابة المجنى عليه بأيمن الرقبة طعنفة نفذت إلى الأوعية الدموية بالرئة اليمنى . استناد الحكم إلى كلا الداليل القولي والفني . دون أن يورد في مؤدى الشهادة موضع الإصابة . ودون أن يرد على دفاع الطاعن بوجود خلاف بين الداليل القولي والفني . بطلان الحكم .
٥٤٥	٢٤١٢٩	(الطن رقم ١٩٥٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٢٠ — الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقدم . من النظام العام . وجوب تعرض الحكم لهذا الدفع . عند القضاء بالإدانة . وإلا كان معيباً بما يبطله .
٥٥٧	٢٤١٣٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٢١ — بيان صفة متسلم الإعلان في ورقته . واجب . أثر إغفاله : بطلان الإعلان .
٥٨٣	٢٤١٣٩	(الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... ..
		٢٢ — خلو الحكم من بيان مادة العقاب التي أنزل حكمها . يبطله . مثال على عدم إشارة الحكم إلى المسادة ١١٨ مقوبات . أساس ذلك ؟ .
		إشارة الحكم في ديباجته إلى مادة الاتهام . أو إثباته في منطوقه إطلاعه عليها . لا يعصمه من البطلان . ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها .
٦١٠	٢٤١٤٥	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... ..
٨٧١	٢٤٢٠٥	(الطن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٤) ... ..



الصفحة	الترجمة	
		٢٣ — نطاق المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ؟ عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . ( المظن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٠ ) .. ..
٦١٧	٢٤١٤٧	٢٤ — الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام النقض . مثال في الدفع ببطلان التسجيل الصوتي . ( المظن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٠ ) .. ..
٦١٧	٢٤١٤٧	٥ — صدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا على أساس أنه أعلن لشخصه . دون سماع الشهود . طلبه من المحكمة الاستثنائية سماع الشهود . عليها احتفاء مافات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاضرا . مخالفة ذلك بطلان وإخلال بحق الدفاع . المادتان ١/٢٤١ ، ١/٤١٣ إجراءات . ( المظن رقم ٥١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٧٠ ) .. ..
٧٢١	٢٤١٧٠	٢٦ — حظر السماح لرجل السلطة بالاتصال بالمتهم المحبوس إحتياطيا إلا بأذن من النيابة . مقصور على ذات الدعوى المحبوس على ذمتها . مخالفة هذا الحظر . لا بطلان . أساس ذلك ؟ المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ . ( المظن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠ ) .. ..
٩٠٥	٢٤٢١٤	٢٧ — خلو محضر الجلسة من إثبات للبيانات الواردة بدور أحوال الشرطة كاملة . لا يترتب عليه بطلان . ( المظن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠ ) .. ..
٩١٨	٢٤٢١٧	٢٨ — حساب مدة الثلاثين يوما المقررة كحد أقصى لتوقيع الحكم . من اليوم التالي لصدوره . المادة ٣١٢ إجراءات . ( المظن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٧٠ ) .. ..
٩٧٦	٢٤٢٣٢	

الصفحة	القاعدة	
٩٧٦	٣٤٢٣٢	٢٩ — عدم جدوى التأشير بما يفيد إيداع الحكم بعد ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لنفى الإيداع في الميعاد القانوني . العبارة في ذلك بالشهادة الدالة على أن الحكم وقت تحريرها لم يكن قد أودع ملف الدعوى . رغم إنقضاء الميعاد المذكور . (الطن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢) .. ..
١١١٨	٣٤٢٧١	٣٠ — ثبوت تلاوة تقرير التلخيص . لأجل للنفي بالبطلان . سؤال المتهم عما أمد إليه . إجراء تنظيمي . لا يترتب البطلان على مخالفته . (الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. ..
١١١٨	٣٤٢٧١	٣١ — تقديم الاستئناف إلى الدائرة المختصة بنظره في خلال ثلاثين يوما من تقديمه . إجراء تنظيمي . لا بدلان على مخالفته . المادة ٤١ إجراءات . (الطن رقم ١٨٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. ..
١١١٨	٣٤٢٧١	٣٢ — بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عند تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة لعذر قهري . يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا الحكم . القضاء إلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) .. ..
١١٨٧	٣٤٢٨٨	٣٣ — عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم تهريب التبغ أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب بذلك ممن يملكه . المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . انتفاء صفة مصدر الطلب . أثره : بطلان الإجراءات بطلانا مطلقا من النظام العام . حلة ذلك . مثال على انتفاء صفة الطلب في ظل قرارى وزير الخزينة رقمى ٨٣ ، ٨٥ لسنة ١٩٦٥ .

الصفحة	القاعدة
	القول بحق وكيل الجمر في إصدار الطلب برفع الدعوى في جرائم تهريب التبغ . مادام يقوم بعمل مديره . غير صحيح . طالما أنه لم يفوض بذلك من وزير الخزنة . أو يثبت صدور قرار بنزله للقيام بأعمال مديره . أو أن هالك لائحة تخوله صلاحيات هذا المدير عند غيابه .
١١٩٥	٣٤٢٩٠ .. (الطن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٠) ...
	٣٤ - خلو الحكم من توقيع القاضي يجعله في حكم المعدوم . تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي - الخالي من توقيع القاضي - لأصابعه . اعتباره وكأنه خالي من الأسباب .
١٢١٠	٣٤٢٩٣ .. (الطن رقم ١٥١٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٠) ...
	٣٥ - عدم جواز تمسك الطاعن ببطلان المحاكمة لسبب متعلق بغيره من المتهمين .
١٢٤٥	٣٤٣٠١ .. (الطن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٧٠) ..
	راجع أيضا : اختصاص . (القاعدة رقم ٢٤ بالصيغة رقم ١٤٩٤) وامتجواب . (القاعدة رقم ٢٩٦ بالصيغة رقم ١٢٢٤ - ٣) ونفتيش . (القاعدتان رقم ٣٠ ، ٨٣ بالصيغتين رقمي ١٢٥ ، ١٢٢٤ - ١) . وتلبس . (القاعدة رقم ٨٨ بالصيغة رقم ١٤٣٥٥) وحكم . (القاعدة رقم ٢١٥ بالصيغة رقم ٩١١ - ٢) ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ٢٨٧ بالصيغة رقم ١١٨٣ - ٣)

## بلاغ كاذب

- ١ - جريمة البلاغ الكاذب . أركانها ؟  
(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... .. ١٤٢٤ ع ٢٤ ١٤٠
- ٢ - الحكم الصادر في جريمة من الجرائم . تقييده المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة . من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه .  
(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... .. ١٤٢٤ ع ٢٤ ١٤٠
- ٣ - قيود حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . استثناء قاصر على الحالات المنصوص عليها قانونا .  
عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية في جريمة البلاغ الكاذب على شكوى .  
(الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... .. ٨٤٨ ع ٢٠٠
- ٤ - توافر التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب . ولو لم يحصل التبليغ مباشرة . بل جاء في صيغة رد على سؤال المحقق . ما دام أن الجاني قد هيا المظاهر الدالة على وقوع جريمة . قاصدا إيصال خبرها للسلطة العامة .  
(الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... .. ٨٤٨ ع ٢٠٠
- ٥ - عدم اشتراط تقديم البلاغ إلى الموظف المختص .  
تفاية إرجاله إلى الموظف المكلف عادة بإيصال إلى الجهة المختصة .  
(الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... .. ٨٤٨ ع ٢٠٠
- راجع أيضا : حكم .  
(القاعدة رقم ٢٠٠ بالصيغة رقم ٨٤٨ ع ٢)



الصفحة	القاعدة	بناء
		١ — المراد بالمبنى والمقصود من الهدم في خصوص تنظيم وهدم المباني ؟ (الطن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) ... .. ٢٤١٣٨ ٥٧٧
		٢ — إقامة البناء على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام . اقراض الشارع أن المرافق العامة المفروض على المقسم إنشاؤها . موجودة فعلا . تسليم النيابة في طعنها أن مهندس للتنظيم شهد إقامة البناء على قطعة أرض تقع على حافة الطريق العام . صحة القضاء بإلغاء حقوبة الإزالة في هذه الحالة . (الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) ... .. ٢٤١٤٣ ٦٠٤
		٣ — المقصود بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات : أن تدل الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم نهائيا . على براءة المحكوم عليه . أو يلزم منها مقوط الدليل على إدانته أو تحمله التبعة الجنائية . مثال في إقامة بناء تزيد قيمته على ١٠٠٠ جنيه بغير موافقة اللجنة المختصة . مناط تحقيق جريمة إقامة بناء تزيد قيمته على ١٠٠٠ جنيه بدون موافقة اللجنة المختصة : أن تزيد قيمته على ١٠٠٠ جنيه . العبارة في تحديد قيمة البناء : بالمعاينة الفعلية من واقع الطبيعة . (الطن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٠) ... .. ٢٤١٥٣ ٦٤٦

## (ت)

تأمين . تأمينات اجتماعية . تبديد . تبغ .  
 تجنيد . تحقيق . تداخل في وظيفة عمومية .  
 ترصد . ترميم . تزوير . تسعير جبرى .  
 تسول . تعرض لأنثى . تعليم . تعويض .  
 تفتيش . تقادم . تقرير النسخ .  
 تقسيم . تقليد . تلبس . تموين . تنظيم .  
 تهريب جمرى .

## تأمين

١ - صدور قرار بتأمين شركة . أثره على صلة ملاكها  
 السابقين ؟

( الملحق رقم ٩٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٠ ) ... .. ١١٦١ ٣٤٢٨٠

٢ - تأمين المشروع لا يفقده الشخصية المستقلة  
 عن الدولة .

( الملحق رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٧٠ ) - - ١١٨٣ ٣٤٢٨٧

راجع أيضا : موظفون عموميون .

( القائمة رقم ١٤٧ بالصيغة رقم ٦١٧ ع ٢ )

## تأمينات اجتماعية

١ - العقوبة المقررة لجريمة عدم تقديم الاستثمارات والبيانات  
 المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤  
 أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة  
 للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون  
 المذكور .

الصفحة	القاعدة	
		لا ارتباط بين هاتين الجريمتين وجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ القانون صالف الذكر .
١٢٠	١٤٢٩	(الطن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨ ) - ...
		٢ - جريمة عدم التأمين على العمال . مخالفة . جواز للطن في الحكم الصادر فيها متى كان قد اعتبرها مرتبطة بجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وهي جنحة .
١٢٣٦	٣٤٩٩	(الطن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ ) - ...
		<u>تبديد</u>
		١ - الإثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه باقتناع القاضي .
		إلا إذا قيد القانون بدليل معين . كالشأن في إثبات عقد الأمانة .
		إثبات الاختلاس أو نفيه في جريمة خيانة الأمانة . بجميع طرق الإثبات .
		رد الشيء المختلس . واقعة مادية . إثباتها . بطرق الإثبات كافة . مخالفة الحكم هذا للنظر . خطأ في القانون .
١٠١	١٤٢٥	(الطن رقم ١٥٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨ ) - ...
		٢ - جواز الإثبات بالبينة في جريمة التبديد لا يقيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية وإنما يقيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة .
٢٧٢	١٤٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) - ...
		٣ - تقدير قيام المانع المادي أو الأدبي من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل . أمر موضوعي .

الصفحة	القائمة	
		مثال لتسبيب سائق في نفى قيام المانعين المادى والأدبى بصدد وديعة .
٢٧٢	١٤٦٧ ع	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..
		٤ - جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات .
		المعبرة في تحديد ماهية العقد بحقيقة الواقع .
٣٢٥	١٤٨١ ع	(الطن رقم ١٥٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ... ..
		٥ - انتهاء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبديدها . لقي دين بها المتهم . دون بيان أساس ذلك . قصور .
٣٧٦	١٤٩٣ ع	(الطن رقم ١٦٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) ... ..
		٦ - تعيين حارس على الأشياء المحجوزة . شرط لانعقاد الحجز .
		حضور المدين أو الحائز وقت الحجز . تكليف أيهما بحراسة الأشياء المحجوزة . عدم الاعتداد برفضه الحراسة .
		خلو الحكم من سند يفيد اعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة . قصور .
٤٢٤	١٤١٠٤ ع	(الطن رقم ١٩٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..
		٧ - حكم الإدانة . بياناته ؟ مثال لتسبيب معيب في جريمة تبديد محجوزات .
٤٤٧	١٤١٠٨ ع	(الطن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ - مثال لإخلال بدفاع جوهرى تنتفى به المسئولية الجنائية في جريمة تبديد .
٦٠٧	٢٤١٤٤	(الطن رقم ١٩٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... ..
٧٠٤	٢٤١٦٦	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ..
		٩ - وجوب بناء الحكم الصادر بالإدانة على حجب قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين . مثال في جريمة تبديد .
٦٨٣	٢٤١٦١	(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ... ..
		١٠ - الدفع باعتبار المحرز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال سنة شهور من تاريخ توقيعه . دفع جوهرى .
		على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائغة وإلا كان حكمها معيبا .
		وجوب بناء الأحكام على الأدلة التى يفتتح منها القاضى بأدانة المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك من عقيدة يحصلها هو بنفسه لا يشاركه فيها غيره .
٨٦٨	٢٤٢٠٤	(الطن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤) ... ..
		١١ - جريمة التبديد . مجرد احتمال حصول الضرر كاف لتوافرها .
		البحث فى حصول الضرر من عدمه . أمر موضوعى .
١٠٩١	٢٤٢٦٤	(الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... ..
		١٢ - للحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك ؟
		مثال لتصيب معيب فى جريمة تبديد ونصب .
		صدور قرار بتأميم شركة . أثره على صفة ملاكها السابقين ؟
١١٦١	٢٤٢٨٠	(الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٥) ... ..
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ١٤٥ بالصيغة رقم ٢٤١٠)

تبغ

١ - دخول رجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . شرطه أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها . علة ذلك ؟

حتى مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلا أو نهارا . مشروط بأن يكون المصنع مدارا في الواقع . بصرف النظر عن فتح الأبواب أو خلقتها .

نطاق حتى دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول .

(الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) .. .. ٢٦٠ ١ ع ٦٤

٢ - تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة العمل فيه . باطل . بطلان الدليل المستمد من هذا التفتيش . لا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش .

مصادرة التبغ السوداني رغم الحكم بالبراءة . واجبة . علة ذلك : خروج الدخان المذكور بطبيعته من دائرة التعامل .

(الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) .. .. ٢٦٠ ١ ع ٦٤

٣ - إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة في حق المصانع له . أمامها المسؤولية المفترضة ، لا يستطيع دفعها في حالة ثبوت الغش . عدم امتداد هذه المسؤولية على حالة استنبات التبغ أو زراعته محليا المعبرة تهريبا في حكم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤

مساهمة من يستنبت التبغ أو يزرعه محليا وفق القواعد العامة في المسؤولية الجنائية .

الصفحة	القاعدة	
		اقراض مساواة صانع الدخان المخلوط أو المغشوش . أصاحه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣
٥٨٦	٢٤١٤٠	( الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ ) ... .. ٤ — جريمة استلبات التبغ أو زراعته . عمدية . يتحقق القصد فيها من تعمد ارتكاب الفعل الموثم . ( الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ ) ... ..
٥٨٦	٢٤١٤٠	٥ — التفويض الصادر من وزير الخزانة برفع الدعوى واتخاذ الإجراءات في جرائم تهريب التبغ قاصر على من يملكونه ومن بينهم مدير جمر لك القاهرة في دائرة اختصاصه . ليس للأخير أن ينيب غيره في تقديم الطلب . المادة ١ من قرار وزير الخزانة رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ( الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٧٠ ) ... .. راجع أيضا : دعوى جنائية . ( القاعدة رقم ٢٩٠ بالصحيفة رقم ١١٩٠ ع ٣ )
		<b>تجنيد</b>
		جريمة التخلف عن التجنيد . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا متجددا . بدء سقوط الدعوى الجنائية عنها عند بلوغ المتخلف من الثانية والأربعين . ( الطعن رقم ١٨٩٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١/٢/١٩٧٠ ) ... ..
٢١٨	١٤٠٥٤	<b>تحقيق</b>
		التحقيق بمعرفة النيابة : ١ — إنهاء حالة الطوارئ . لا ينحصر به اختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المحددة في قرارات

الصفحة	القاعدة	
		وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية .
٤٩	١٤١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... .. ٢ - مباشرة النيابة التحقيق . عدم اقتضاها قعود مأموري الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . عليهم إرسال محضرهم للنياية . لتكون عنصرا من عناصر الدعوى .
١٢٩	١٤٣١	(الطن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ... ..
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..
١٢٣٩	٣٤٣٠٠	(الطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... .. ٣ - جواز الإثبات بالبيدنة في جريمة التبيد لا يقيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية وإنما يقيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة .
٢٧٢	١٤٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... .. ٤ - جواز نذب معاون النيابة عند الضرورة شفويا لتحقيق قضية بأكملها . شرط ذلك ؟ أن يكون لهذا النذب ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . إثبات معاون النيابة يصدر إذن التفتيش أنه أصدره بناء على نذبه من رئيس النيابة . كفاية ذلك لإثبات حصول النذب واعتبار الإذن صحيحا .
٢٨٤	١٤٦٩	(الطن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... .. ٥ - نطاق المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ؟ عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .
٦١٧	٢٤١٤٧	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... .. ٦ - كون عضو الرقابة المصاحب للآذون له بالتفتيش ، قد اختبر بمعرفة رئيسه . لا يعيب الإجراءات . الاختيار أمر تنظيمي . لا خروج فيه على مضمون الاذن بالتفتيش .
٦١٧	٢٤١٤٧	(الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٦٩٦	١٤١٦٤	٧ - للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق الذي يجريه له صفة التحقيق القضائي ولا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذي يجريه غيره من أعضاء النيابة . (الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... ..
٩٦٩	١٤١٦٤	٨ - لرئيس النيابة حق ندب عضو نيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بملك الدائرة عند الضرورة . هذا الندب يكفي فيه أن يتم شفاها بشرط أن يكون له ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى . (الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... ..
٦٩٦	١٤١٦٤	٩ - لمعاون النيابة المتدب للتحقيق تكليف ضابط المباحث ببعض الأعمال التي من اختصاصه . (الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... ..
٩١٥	٢٤٢١٦	١٠ - الأمر بالتفتيش . إجراء من إجراءات التحقيق . إصداره لا يكون إلا لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه . (الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) ... ..
٩١٥	٢٤٢١٦	١١ - ظهور أحياء عرضا أثناء التفتيش تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى . لمأمور الضبط القضائي ضبطها . الفصل فيما إذا كان من نفذ الأمر بالتفتيش للترم وحده أو جاوز عرضه متعصفا في تنفيذه . من الموضوع لامن القانون . (الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القائمة	
		١٢ - مجرد حضور ضابط الشرطة التحقيق لا يعيب إجراءاته. سلطان الوظيفة في ذاته لا يعد إكراها مادام لم يستغل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا. مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف.
٩١٨	٢٤٢١٧	للطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
١٢٣٩	٢٤٣٠٠	(والطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		١٣ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم تهريب التبغ أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب بذلك ممن يملكه. المادة ٩٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . إنتفاء صفة مصدر الطلب . أثره . بطلان الإجراءات بطلانا مطلقا من النظام العام . حلة ذلك . مثال من إنتفاء صفة مصدر الطلب في ظل قرارى وزير الخزانة رقمى ٨٣ ، ٨٥ لسنة ١٩٦٥ .
		القول بحق وكيل الجمرى في إصدار الطلب برفع الدعوى في جرائم تهريب التبغ . مادام يقوم بعمل مديره . غير صحيح . طالما أنه لم يفوض بذلك من وزير الخزانة . أو يثبت صدور قرار بنديه للقيام بأعمال مديره . أو أن هناك لأهمية تخوله صلاحيات هذا المدير عند غيابه .
١١٩٥	٢٤٢٩٠	(للطن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) ... ..
		١٤ - كون عبارات كتاب مدير الجمرى إلى الشرطة غير قاطعة الدلالة في معناها ولا تدبر من رغبة صريحة برفع الدعوى الجنائية . صحة القضاء باعتبار الدعوى خلوا من الطلب في معنى المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
١١٩٥	٢٤٢٩٠	(للطن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) ... ..

المادة	المقدمة
١٥	مجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء التحقيق لا يصح اتخاذه ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب على تلك الأقوال .
١٢٣٩	(الطن رقم ١٤٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
٣٤٣٠٠	التحقيق بمعرفة المحكمة .
١	١ - سقوط حق الطامن في الدفع ببطلان استجوابه إذ حصل بحضور محاميه ودون اعتراض منه .
٤٣١	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
١٤١٠٦	٢ - الدفاع أن الطامن ليس هو المعنى بالإتهام . تأييده بصورة للطامن عليها إقرار من شاهد الإثبات يفيد أن الطامن ليس هو مرتكب الحادث . وجوب تخيص المحكمة لهذا الدفاع بما يرد . إن رأيت إطراره . خاصة أنه يبين من الأوراق أن الطامن لم يعرض على أي من شهود الإثبات إلى أن انتهت محاكته .
١١٧٧	(الطن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... ..
٣٤٢٨٥	٣ - الاستجواب المحظور قانوناً في طور المحاكمة قصد به مصلحة المتهم وحده . حقه في التنازل عن هذا الحق صراحة أو ضمناً .
١٢٢٤	(الطن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠) ... ..
٣٤٢٩٦	تداخل في وظيفة عمومية
	مجرد انتقال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلاً في الوظيفة .
	مثال لتسيب معيب في جريمتي تداخل في وظيفة عمومية ونصب .
٤١٦	(الطن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
١٤١٠٢	

ترصد

١ - ظرف الترصد. ظرف مشدد للعقوبة وليس عنصرا يدخل في تكوين الجريمة. استبعاد المحكمة نية القتل وظرف الترصد لا يترتب عليه انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن لجريمة الضرب المفضى إلى الموت .

(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... .. ٢٥٥ ١ ع ٦٣

تقدير توافر سبق الإصرار والترصد . أمر موضوعي .

(الطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... .. ١١٢٤ ٣ ع ٢٧٢

ترميم

راجع : حكم .

(القاعدة رقم ١٧٥ بالصيغة رقم ٧٤٧ ع ٢)

تزوير

إثبات التزوير :

١ - عدم التزام المحاكم الجنائية برسم الطريق المرسوم للطن بالتزوير أمام المحاكم المدنية . عدم تقييد القاضي الجنائي بسلوك طريق خاص في تحري الأدلة .

(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... .. ٢٤٤ ١ ع ٦٠

(والطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) ... .. ٩٤٢ ٣ ع ٢٢٢

٣ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .

(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... .. ٢٤٤ ١ ع ٦٠

(والطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) ... .. ٩٤٢ ٣ ع ٢٢٢



الصفحة	القائمة	
		٣ - الجدل حول تقدير قيمة الدليل المستمد من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إنارته أمام محكمة للنقض .
٢٤٤	١٤٦٠	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		٤ - إثبات الحكم في ورقته . صدوره ملنا . عدم قبول إدعاء عكس ذلك . إلا بسلوك إجراءات الادعاء بالتزوير . ولو أثبت في محضر الجلسة جريان المحاكمة في سرية .
٣٥١	١٤٨٧	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		٥ - إثبات التزوير . بكافة طرق الإثبات .
٤٩٤	١٤١٩	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣٠) ... ..
		٦ - عدم جواز إثبات ما يخالف ما ثبت بمحضر الجلسة أو الحكم . إلا بطريق الطعن بالتزوير .
		الأصل في الإجراءات الصحة .
٨٨٤	٢٤٢٠٩	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ... ..
		٧ - حق محكمة الموضوع امتحان صحة السند المدعى تزييره . من فحصها للسند . ومن إقرار الطاعة .
٩٤٢	٣٤٢٢٢	(الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) ... ..
		الاشتراك في التزوير :
		١ - الاشتراك في التزوير . تمامه غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . مثال لتسبيب غير معيب .
١٤٤	١٤٣٤	(الطن رقم ١٢٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) ... ..

الصفحة	القائمة	
		تزوير الأوراق الرسمية :
		١ - إسناد الحكم خطأ إلى المتهم واقعة تزوير لم ترد بأمر الإحالة . يبرره أن العقوبة المقررة بها مقيدة لجريمة التزوير الواردة بذلك الأمر . مادام قد ثبت تحققها قبله دون تأثر بالتهمة المسندة . خطأ .
٤٩٤	١١٩ع ١	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣٠) .. ..
		٢ - توافر العلم بالتزوير ، من ارتكاب التزوير ذاته .
٤٩٤	١١٩ع ١	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣٠) .. ..
		٣ - كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اقتناع المحكمة وأطمئنانها .
		عدم جواز مناقشة كل دليل منها على حدة . مثال في تزوير .
٤٩٤	١١٩ع ١	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣٠) .. ..
		٤ - القصد الجنائي في جريمة التزوير . شروط توافره ؟
		مجرد توقيع المتهم كشاهد على توكيل مزور . لا يقطع بعمله بحقيقة شخصية المتهم صاحبة هذا التوكيل ، وإهماله تحرى الحقيقة قبل التوقيع مهما بلغت درجته . لا يتحقق به ركن العلم .
١١١٥	٣٢٧ع ٣	(الطن رقم ١١٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. ..
		٥ - عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير .
		إلا بتعمد تغيير الحقيقة . مع العلم بذلك .
		إدانة الطاعن للاشتراك في التزوير . من مجرد شهادته على شخصية متعلقة . دون أن يبين علمه بحقيقة هذه الشخصية .
		قصور .
١٢٧٦	٣٠٧ع ٣	(الطن رقم ١٦٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨) .. ..
		راجع أيضا : دفاع
		(القاعدة رقم ١٠ بالصيغة رقم ٤٩ ع ١)

الصفحة	القائمة	
		تزوير الأوراق العرفية :
		بمجرد تغيير الحقيقة في محور حرفي . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير . سواء كان المزور عليه أم أي شخص آخر ، ولو كان الضرر محتملا . تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع . متى كان تسببها صائغا .
٩٦٩	٣٤٢٣٠	(الطن رقم ٩٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٧٠) .. .. راجع : حكم .
		( القائمة رقم ١٧٦ بالصيغة رقم ٧٥٠ - ٢ )
		<u>تسوير جبرى</u>
		١ - العقوبة المقررة لجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد قانونا أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الإعلان عن أسعار السلع المعروضة للبيع . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى عند تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم هذا للنظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٦	١٤٥	(الطن رقم ١٦٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٤/١/١٩٧٠) .. ..
		٢ - حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجداول الأسبوعي اعتبارا من اليوم التالى لانتهاؤ مدة العمل بذلك الجدول . ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة .
٢٩٥	١٤٧٢	(الطن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٧٠) .. ..
		٣ - وجود السلعة في محل التجارة ولو لم تكن في مكان ظاهر للبيان . صحة اعتباره عرضا للبيع . إنكار وجودها أو إخفاؤها وحسبها عن التداول من جانب البائع . صحة امتناعها عن البيع .
٦٤٠	٢٤١٥١	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣/٥/١٩٧٠) .. ..

الصفحة	القائمة	
٦٤٠	٢٤١٥١	٤ - قيام ارتباط بين جريمة عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر . وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، مخالفة الحكم هذا للنظر . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣) .. ..
٧٠٠	٢٤١٦٥	٥ - مسئولية صاحب المحل المفترضة في القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . أساسها : افتراض علم صاحب المحل بكل ما يحصل في محله الذي يشرف عليه وأن الجريمة ترتكب باسمه ولحسابه . إحصار أساس هذا الافتراض . سقوط موجب المساءلة . (الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) .. ..
٧٠٠	٢٤١٦٥	٦ - عدم جواز دفع مسئولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الاشراف . اندفاع المسئولية المفترضة بالأسباب العامة المانعة للمسئولية . دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يدل عليه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه . دفاع جوهرى في خصوص الدعوى يترتب عليه إن صح اندفاع مسئوليته الجنائية . وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتخصيصه كشفاً عن مدى صدقه . التفاتها عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) .. ..



الصفحة	القاعدة
	<p>٧ — القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٩ بتحويل وزير الصناعة المركزي تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية لم يبلغ نصا من نصوص المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أو قرارا من القرارات الصادرة بتنفيذه وإنما اقتصر على إضافة مادة جديدة خولت لوزير الصناعة سلطة تحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحاية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في المواد ١، ٢، ٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر .</p> <p>(الطن رقم ١٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ... ١٩٢ ع ٢ ٨١٨</p> <p style="text-align: center;"><u>تسول</u></p> <p>كفاية الشك في صحة إسناد التهمة سنداً للقضاء بالبراءة . متى أحاط الحكم بالدعوى من بصر وبصيرة . مثال على عدم الاطمئنان إلى ما جاء بإفادة الملبأ لتضمنها وجود مكان واحد خال به في عدد من القضايا نظرت في جلسة واحدة . القول بوجوب التحقق من وجود مكان خال بالملبأ عند الشك في الإفادة الصادرة منه . وبعدم صحة الحكم بالبراءة إستنادا إلى دلائل مقدم في دعوى أخرى . غير سليم .</p> <p>(الطن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... ٢٦٧ ع ٣ ١١٠٥</p> <p style="text-align: center;"><u>تعرض لآثي</u></p> <p>ملاحقة الطاعن للجنى عليها على علم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال تخدش حيائها تتوافقه جريمتا الفعل الفاضح العلنى والتعرض لآثي على وجه يخدش حيائها . قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين . وجوب تطبيق المادة ٣٢/٢</p>

الصفحة	القائمة	
		<p>عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجرime الأولى . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .</p>
٢٣٨	١٤٥٩	<p>(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) .. .. .</p> <p style="text-align: center;"><u>تعليم</u></p> <p>تأديب مدرسة بالتعليم الابتدائي لتلميذها بالضرب . محظور . المادة ١٨ من القانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ . تطاير جزء من آلة الاعتداء أثناء الضرب . إصابته بين المجنى عليه بعاضة . وجوب مسائلة المدرسة بالمادة ٢٤ عقوبات . مخالفة القرار المطعون فيه لهذا النظر . وجوب نقضه وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة للسير فيها على أساس ما تقدم .</p>
١١٥٧	٣٤٢٧٩	<p>(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) .. .. .</p> <p style="text-align: center;"><u>تعويض</u></p> <p>١ - جواز إيقاف التنفيذ عملاً بالمادة ٥٥ عقوبات . قاصر على العقوبات الجنائية البحتة . عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات وسائر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>الرد بجميع صورته ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض المجنى عليه عن ماله الذي أضاعه المتهم عليه . وإن تضمن في ظاهره معنى العقوبة .</p>
٣٢٢	١٤٨٠	<p>(الطن رقم ١٩٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. .. .</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إلتواء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبديدها . التي دين بها المتهم . دون بيان أساس ذلك . قصور .
٣٧٦	١٤ ٩٣	(الطن رقم ١٦٨٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) — — —
		٣ — ثبوت جريمة هتك عرض المدعية بالحقوق المدنية . تضمنه بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٣٨٢	١٤ ٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) — — —
		٤ — كفاية ثبوت الفعل الضار للقضاء بالتعويض المؤقت دون بيان الضرر بنوعيه . بيان ذلك للضرر قائما . يكون عند الحكم بالتعويض الكامل .
٣٨٢	١٤ ٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) — — —
		٥ — الغرض من المصادرة . تملك الدولة قهرا وبغير مقابل أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة .
		المصادرة عقوبة تكميلية في الجنايات والجناح . إلا إذا نص القانون على غير ذلك .
		مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبية بتنفيذ النظام . في مواجهة الكافة كتدبير وقائي .
		متى تكون المصادرة تعويضا . إذا نص القانون على إيلولة الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو الخزنة العامة . كتعويض عن الضرر . حق المجنى عليه أن يطالب بها كتعويض أمام درجات التقاضي على اختلافها . ولو في حالة الحكم بالبراءة .
٤٠٩	١٤ ١٠٠	(الطن رقم ١٦٩٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠) — — —

الصفحة	القاعدة	
		٦ - خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن الغش من نص يعطى الخزانة العامة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . مطالبتها بتعويض مقابل المصادرة . غير مقبولة . لانعدام الصفة .
٤٠٩	١٤١٠٠ ع	(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) .. ..
		٧ - صدور الشيك لحامله أو لأمر شخص معين أو إذنه . نظيره . ينقل إلى المظهر إليه ملكية قيمته فوراً مطهرة من الدفع . حق المظهر إليه إقامة الدعوى المباشرة عن جريمة إصدار ذلك الشيك بدون رصيد . ما دام قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومنصل بها اتصالاً سببياً مباشراً .
٥١٠	١٤٢٣ ع	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .. ..
		٨ - على المحكمة عند قضائها بالتعويض أعمالاً للسادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلوجرامات وإلا كان حكمها معيباً .
٥٩٣	١٤٤١ ع	(الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... ..
		٩ - صدور الشيك لأمر شخص معين وإذنه . تداوله يكون بالطرق التجارية . نظيره يطهره من الدفع . حق المظهر إليه في الادعاء مدنياً أمام القضاء الجنائي بالتعويض من عدم صرفه . دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية منه . غير مقبول .
٧٠٧	١٦٧٧ ع	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) .. ..
		١٠ - قضاء الحكم بالتعويض على أساس ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى . صحيح . ولو قال بثبوت جريمة أخرى . مثال .



الصفحة	القاعدة	
		الخطأ في وصف التهمة . لا يمس الدعوى المدنية . متى توافرت عناصرها .
٧٠٧	٢٤١٦٧	(الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) .. ..
		١١ - كون التعويض المقضى به لا يمثل قيمة الشيك أو جزءا منها . بل من جريمة إصداره بدون رصيد . لا خطأ .
٧٠٧	٢٤١٦٧	(الطن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) .. ..
		١٢ - شرطا قبول الدعوى المدنية التابعة والحكم فيها بالتعويض ؟
٧٣٩	٢٤١٧٤	(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠) .. ...
		١٣ - انحصار المصلحة المالية للخرانة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وما عسى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . هدم استحقاق رسم على الشيء المضبوط وخروجه عن دائرة التعامل . لا أحقية للخرانة في طلب بديل نقدي عند هدم ضبطه . دعوى الخيانة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة .
		خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخيانة الحق في الحصول على بديل عن مصادرة الشيء محل الجريمة . كون الشيء محل الجريمة مغشوشا . يخرج من دائرة التعامل . مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تديره بيني وقائي .
٧٣٩	٢٤١٧٤	(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠) .. ..

الصفحة	القائمة	
		١٤ - التزام كل من ساهم في ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذى أفضى إلى وفاة المجنى عليها بدفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانونا .
١٢٥٠	٣٤٣٠٢	(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) .. .. .
		راجع أيضا : دخان .
		(القاعدة رقم ٦٤ بالصيغة رقم ٢٦٠ ع ١)
		ومسئولية مدنية وتقض .
		(القاعدة رقم ٢٦ بالصيغة رقم ١٠٥ ع ١)
		<u>تفتيش</u>
		إذن التفتيش . " إصداره وتنفيذه " .
		١ - عبارة الاتجار في المخدر . مداولها . حيازة المخدر بقصد الاتجار . صدور إذن بتفتيش من يتجر في هذا المخدر .
		محمته . أساس ذلك ؟
		عدم جواز إثارة الجدل الموضوعى . أمام النقض .
٦٥	١٤ ١٥	(الطن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) .. .. .
		٢ - شروط صحة الإذن بالتفتيش الذى تجر به النيابة أو تاذن به ؟
٦٥	١٤ ١٥	(الطن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) .. .. .
١٢٥	١٤ ٣٠	(والطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) .. .. .
		٣ - تولى رجل الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش ، أو كونه على معرفة مسبقة بالمطلوب تفتيشه . غير لازم . كفاية الاستعانة فى ذلك بمعاونين أيا كانت صفاتهم .
١٢٥	١٤ ٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) .. .. .

الصفحة	القائمة	
		٤ - تقدير مبررات التفتيش . موضوعي . بشرط أن يكون مائفا .
١٢٥	١٤ ٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) .. .. ٥ - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش للبحث عن سلاح لا ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد رجل الضبط عرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال .
١٧٢	١٤ ٤١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠) .. ..
١٣٣٨	٢٤ ٢٩٧	(الطن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٠) .. .. ٦ - تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته . انطوائه على عنصرين هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهد فيه لمحكمة الموضوع ، وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو أمر موكل إلى تلك المحكمة .
١٧٢	١٤ ٤١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠) .. ..
		٧ - لرجل الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش تخير الطرف والوقت المناسبين لإجرائه خلال المدة المحددة بالأذن . مثال لتصليب معيب .
٢٣٠	١٤ ٥٧	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٨/٢/١٩٧٠) .. ..
		٨ - جواز ندب معاون النيابة عند الضرورة شفوياً لتحقيق قضية بأكملها . شرط ذلك ؟ أن يكون لهذا الندب ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى .
		إثبات معاون النيابة بصدر إذن التفتيش أنه أصدره بناء على ندبه من رئيس النيابة . كفاية ذلك لإثبات حصول الندب واعتبار الأذن صحيحاً .
٢٨٤	١٤ ٦٩	(الطن رقم ١٦٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٧٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - صدور إذن التفتيش لضبط جريمة رشوة وقعت . صحتة .
٤١٩	١٤١٠٣	( الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) .. ..
		١٠ - تبرئة المتهم استنادا إلى وجود كشط في ساعة تحرير الاذن بالقبض عليه وتفتيشه ، دون التعرض للدليل المستمد من تحرير الاذن أسفل محضر التحريات مباشرة ، ودون التعرض لما قرره وكيل النيابة مصدر الاذن من أن ساعة إصداره له تالية لساعة تحرير محضر التحريات . خطأ . أساس ذلك ؟
٥٠٣	٢٤١٢١	( الطن رقم ١٨٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥ ) .. ..
		١١ - طلب الرشوة . يتحقق به قيام جريمة الرشوة . تسلم الرشوة . واقعة لاحقة لطلبها . الاذن الصادر بضبط المرتشي عند تسليم الرشوة . هو من جريمة وقعت من موقوفها لا عن جريمة مستقبلية .
٦١٧	٢٤١٤٧	( الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ ) .. ..
		١٢ - كون عضو الرقابة المصاحب للأذن له بالتفتيش ، قد اختير بمعرفة رئيسه . لا بموجب الاجراءات . الاختيار أمر تنظيمي . لا خروج فيه على مضمون الاذن بالتفتيش .
٦١٧	٢٤١٤٧	( الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ ) .. ..
		١٣ - تحديد ميقات إرسال برقية تفرغية من واقع الزمن الثابت فيها . حق للقاضي الموضوع . لا يحتاج في تحديده لخبر . إذ هو من المعلومات العامة .
٨٨٤	٢٤٢٠٩	( الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) .. ..
		١٤ - الخطأ في اسم المأذون بتفتيشه أو إغفال ذكره كلية في الاذن ليس من شأنه مع تعيين المسكن أن يبطل الاجراء



الصفحة	القاعدة	
		متى ثبت للحكمة أن الشخص الذي تم تفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .
٨٩٤	٢٤١١١	(الطن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٧٠) ... ..
		١٥ - الأمر بالتفتيش . إجراء من إجراءات التحقيق . إصداره لا يكون إلا لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت متهمة إلى المأذون بتفتيشه .
١٩٠	٢٤٢١٦	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) ... ..
		١٦ - ظهور أحياء عرضاً أثناء التفتيش تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى . لأمور الضبط القضائي ضبطها .
		الفصل فيما إذا كان من نفذ الأمر بالتفتيش التزم حده أو جاوز غرضه متعصفاً في تنفيذه . من الموضوع لامن القانون .
٩١٥	٢٤٢١٦	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) ... ..
		١٧ - وجود ورقة الإذن الصادرة بالتفتيش بيد مأور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش وقت إجرائه . فير لازم .
٩٧٢	٢٤٢٣١	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٧٠) ... ..
		راجع أيضاً : تفتيش " الدفع ببطلان التفتيش " .
		(القاعدة رقم ٣٢ بالصيغة رقم ١٣٧ - ١)
		التفتيش بغير إذن .
		(١) " في حالة التلبس " .
		١ - الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها . مهمة رجل الضبط . مادام لم يتدخل بفعله في خلقها أو التحريض عليها . وطالما بقيت إرادة الجاني حرة . المادة ٢١ إجراءات . إغفال الحكم التعرض للدليل المستند من حالة التلبس والمستقل من التفتيش الذي أبطله . قصور .
٣٣٤	٨٣	(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢/٣/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٣ - قيام حالة التلبس . تحققه بوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .
٢٥٥	١٤٨٨	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٠) .. .. ٣ - تبين المخدر . ليس شرطاً في التلبس بأحرازه . كفاية وجود مظاهر تدل على إحرازه .
٢٥٥	١٤٨٨	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٠) .. .. ٤ - مثال على تلبس بأحراز مخدر . إهدار الدليل المستمد من تفتيش إثر حالة تلبس . خطأ في القانون .
٢٥٥	١٤٨٨	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٠) .. .. ٥ - رؤية رجل لضبط المتهم يسلم مبلغ الرشوة . تلبس . صححة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة في صححة إذن التفتيش بقالة إنه صدر لضبط جريمة مستقبلية . عند توافر حالة التلبس .
٢٩٨	١٤٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٧٠) .. .. ٦ - قيام قرائن قوية ضد شخص - بوجود بمثل متهم ماذون بتفتيشه - هل أنه يخفى معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة . لأمر الضبط للقضائي تفتيشه . المادة ٤٩ أ. ج .
٤٧٨	١٤١٥	(الطن رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٧٠) .. .. ٧ - لأمر الضبط للقضائي حق القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها بالشارع حصراً في المادة ٣٤ أ . ج ومنها الجنايات . حقه في تفتيش الشخص في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الحماية متلبساً بها . تقدير تلك الدلائل التي تسوغه القمض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب معيب .
٥٩٩	٢٤٢	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : احتياف . ( القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٤٣ ع ١ ) . ( ب ) " التفتيش الإداري " : ١ - دخول رجل الضبط المحال للعامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . شرطه أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها . حلة ذلك ؟ حق مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلا أو نهارا . مشروط بأن يكون المصنع مدارا في الواقع . بصرف النظر عن فتح الأبواب أو غلقها . نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول ؟ ( المطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩ ) .. .. ١٤٦٤ ع ٢٦٠ ٢ - تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة العمل فيه . باطل . بطلان الدلائل المستند من هذا التفتيش . لا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش . مصادرة التبغ السوداني رغم الحكم بالبراءة . واجبة . حلة ذلك : خروج الدخان المذكور بطبيعته من دائرة التعامل . ( المطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩ ) .. .. ١٤٦٤ ع ٢٦٠ ( ج ) " تفتيش السجين " : لضباط السجين وحراسه تفتيش السجين في أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته . نطاق هذا الحق ؟ إبطال الحكم تفتيش السجين الذي تم بمعرفة حراس السجين تأسيسا على أنه لم يتم بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية أو تحت إشرافه . خطأ في تطبيق القانون . ( المطن رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥ ) .. .. ١٤٣٥ ع ١٤٧

الصفحة	القاعدة	
		( د ) " تفتيش السجناء "
		وجوب تفتيش السجناء تفتيشا عموميا بالقضاء الخارجى بالقرب من الباب الرئيسى للسجن عند دخولهم وقبل خروجهم . ليس المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسيس على الملابس من الخارج فقط دون خلعها . المقصود به التفتيش الذاتى الدقيق وبالكيفية التى يرى القائم بإجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه .
٦٧٤	١٥٩ ع ٢	( الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠ ) .. ..
		الدفء ببطلان التفتيش :
		١ - عدم اشتراط القانون صياغة إذن التفتيش فى عبارات خاصة . استعمال الإذن عبارة " بحثا عن المخدر " بمعنى ضبطه . لا عيب .
١٣٧	١٤٣٢	( الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٠ ) .. ..
		٢ - عدم وجود دليل فى الدعوى سوى ذلك المستمد من التفتيش الباطل . استبعاد هذا الدليل . وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية .
٢٦٠	١٤٦٤	( الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٠ ) .. ..
		٣ - الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش . ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو المقصود بإذن التفتيش .
٣٠٨	١٤٧٦	( الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/٣/١٩٧٠ ) .. ..
		٤ - القضاء ببطلان إذن التفتيش الصادر من معاون النيابة تأسيسا على أنه لم يندب لإصداره من رئيسه إلا بعد صدور الإذن منه ، بقالة إن الندب دون فى نهاية الإذن وهامش



الصفحة	القاعدة	
		الأوراق . ينقضه الثابت بتلك الأوراق من صدور قرار رئيس النيابة بالنذب في نهاية محضر التحريات ، في حين صدر الإذن بالتفتيش استقلالا على الوجه الآخر من ذلك المحضر .
٢٣٤	١٤٨٣	(الطن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... .. ٥ - شراء المخدر جريمة مستقلة عن جريمة الإحراز . تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للشترى . إصدار النيابة إذنها بالتفتيش بعد وقوع جريمة الشراء وقبل تسليم المخدر . قبول المحكمة الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . خطأ في القانون . هدم نقيذ المحكمة بالوصف القانوني الذي أعطته النيابة للواقعة وهو إحراز المخدر .
٤٩٠	١٤١١٨	(الطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٠) ... .. ٦ - بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أصفر عنها التفتيش ومنها الاعتراف اللاحق للنهم بميازته ذات المخدر الذي كشف التفتيش عن وجوده لديه .
٩٨٥	٣٤٢٣٤	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) ... .. ٧ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من النهم لاثرتفتيش باطل . أمر موضوعي .
٩٨٥	٣٤٢٣٤	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) ... .. راجع أيضا : تفتيش " التفتيش بغير إذن " . (القاعدة رقم ٩٧ بالصيغة رقم ١٤٣٩٥) وحكم . (القاعدة رقم ٢٥٢ بالصيغة رقم ١٠٥٣ ع ٢)

## تقديم

١ - جريمة التخلف عن التجنيد . طبيعتها : جريمة مستمرة  
استمرارا متجددا . بدء سقوط الدعوى الجنائية عنها . عند بلوغ  
التخلف الثانية والأربعين .

(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ٢١٨ ١ ع ٥٤

٢ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقديم . من النظام  
العام . وجوب تعرض الحكم لهذا الدفع . عند انقضاء بالإدانة،  
وإلا كان معيبا بما يبطله .

(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... .. ٥٥٧ ٢ ع ١٣٢

٣ - الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة استنادا  
إلى بطلان إجراءات الإتهام والمحاكمة لعدم الحصول على الإذن  
برفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٦٣ إجراءات . دون  
التحقق من توافر صفة الموظف أو المستخدم العام في التهم .  
مع أنه لو ثبت انتفاؤها لصحت تلك الإجراءات . وقطعت  
التقديم . قصور .

الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم  
بتأييده استئنافا والتقرير الاستئنافي . إجراءات صحيحة في ذاتها  
قاطعة للتقديم - بصرف النظر عن بطلان إجراءات إعادة  
تحريك الدعوى السابقة عليها . إغفال الحكم أثرها في هذا  
الخصوص . قصور وخطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) ... .. ١١٨٣ ٣ ع ٢٨٧

## تقرير التلخيص

وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم حول من تلا تقرير  
التلخيص من أعضاء المحكمة . لا عيب . ما دام الثابت أن التقرير  
قد تلى فعلا .

(الطن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) ... .. ١٤٤ ١ ع ٣٤

تقسيم

إقامة البناء على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام .  
افتراض الشارع أن المرافق العامة المفروض على المقعم إنشاؤها .  
موجودة فعلا .

تسليم النيابة في طعنها أن مهندس التنظيم شهد إقامة البناء على  
قطعة أرض تقع على حافة الطريق العام . صحة القضاء بإلغاء  
حقوبة الإزالة في هذه الحالة .

(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) ... .. ١٤٣ ع ٢ ٦٠٤

تقليد

تقليد الرسوم والنماذج الصناعية :  
الأحكام الخاصة بكل من تقليد براءات الاختراع وتقليد  
الرسوم والنماذج الصناعية ؟

مثال لتسبب معيب في تقليد براءة اختراع .  
وجوب امتداد الفاض في المواد الجنائية في ثبوت الحقائق  
القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده . ليس له أن يؤسس  
حكمه على رأي غيره .

(الطن رقم ٣١٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٠) ... .. ١٣٦ ع ٢ ٥٦٩

تلبس

١ - الاستيقاف . ماهيته ؟ طلب الضابط البطاقة الشخصية  
لنهم لإستكناه أمره . إعتباره استيقافا لا قبضا .  
مثال لحالة تلبس في جريمة إحراز مواد مخدرة .

(الطن رقم ١٩٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٠) ... .. ١٤٩ ع ٤٣

الصفحة	القائمة	
		٢ - تقدير توافر حالة التلبس . موضوعي .
١٣٧	١٤٣٣	(الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) .. ..
		٣ - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش للبحث من سلاح لا ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد رجل الضبط مرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال .
١٧٢	١٤٤١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ..
		٤ - الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها . مهمة رجل الضبط . ما دام لم يتدخل بفعله في خلقها أو التعريض عليها ، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة . المادة ٢١ إجراءات .
		إغفال الحكم للتعرض للدليل المستمد من حالة التلبس - المستقل عن التفتيش الذي أبطله . قصور .
٢٣٤	١٤٨٣	(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢) .. ..
		٥ - قيام حالة التلبس . تحلقه بوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .
٢٥٥	١٤٨٨	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) .. ..
		٦ - تبين المخدر . ليس شرطاً في التلبس بأحرازه . كفاية وجود مظاهر تدل على إحرازه .
٢٥٥	١٤٨٨	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) .. ..
		٧ - مثال على تلبس بأحراز مخدر .
		إهدار الدليل المستمد من تفتيش إثر حالة تلبس . خطأ في القانون .
٢٥٥	١٤٨٨	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ - رؤية رجل الضبط للنهم يتسلم مبلغ الرشوة . قلبس . صحة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة في صحة إذن التفتيش بقالة إنه صدر لضبط جريمة مستقبلية . عند توافر حالة التلبس .
٣٩٨	١٤٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) ... ..
		٩ - لمأمور الضبط القضائي حق القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات ورددها للشارع حصرا في المادة ٣٤ . أ . ج ومنها الجنايات . حق في تفتيش الشخص في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . تقدير تلك الدلائل التي تسوغ له القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب معيب .
٥٩٩	١٤٤٢	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... ..
		١٠ - لمأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخيرة فيه . كشفه عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى متلبسا بها غير المأذون بالتفتيش من أجلها . عليه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .
١٢٢٨	٢٩٧	(الطن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠) ... ..
		راجع أيضا : إجراءات .
		(القاعدة رقم ١٤٧ بالصيغة رقم ٦١٧ ع ٢)
		وإختصاص .
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصيغة رقم ١٤٩٤ ع ١)

الصفحة	القائمة	تموين
		١ - إلغاء قرار التموين رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار الملغى . بقاء باقى المواد والسلع خاضعة لأحكام القرارات المدرجة بها .
٧	١٤١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		٢ - ثبوت أن الموقد موضوع الجريمة من السلع المحددة الربح طبقا لقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الذى نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال به . عدم احتفاظ الطاعن بفاتورة شراء هذا الموقد يعتبر عملا مؤثما .
٧	١٤١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		٣ - وقف تنفيذ العقوبات فى الجرائم التموينية . غير جائز . سواء كانت هذه الجرائم مؤثمة طبقا للقانون أو لقرار وزير التموين . أساس ذلك : المادة ٥٦ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .
		وقف التنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها .
٧١	١٤١٧	(الطن رقم ١٦٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..
		٤ - عدم التزام الحكم بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى . مثال فى جريمة التصرف فى المواد التموينية لغير مستحقها .
		مصادرة محكمة الموضوع فى عقيدتها أو المجادلة فيها . غير مقبولة .
٨٣	١٤٢١	(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٥ - مناط المسؤولية عما يقع في المحل من مخالفات للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين . هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة . إنتفاء إدارة الشخص للمحل أو الإشراف عليه . انحسار المسؤولية عنه .
١٨٧	١ ع ٤٦	(الطن رقم ١٨٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		٦ - خلوق قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٢٠ منه في مكان معين . إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل . خطأ في تفسير القانون .
١٩٧	١ ع ٤٨	(الطن رقم ١٧٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
		٧ - مناط التأنيب في جريمة هدم الاحتفاظ بالمنخل رقم ٢٠ بالخبز . كون الجاني من أصحاب المخازن أو المسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ . وجوب استظهار الحكم ذلك وإلا كان قاصرا .
٢٨١	١ ع ٦٨	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..
		٨ - مجرد عدم وجود المنخل ٢٠ بالخبز . يتحقق به جريمة المادة ٢١ من قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧
٣٦١	١ ع ٩٠	(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) ... ..
		٩ - إثبات الحكم خطأ في صدره أن النيابة أسندت إلى المتهم تهمة عدم نخل الردة وعدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ في حين أن التهمة الأخيرة وحدها هي المسندة إليه . لا يؤثر في صحته . مادام أنه أخذ المتهم عن التهمة الأخيرة وحدها .
٣٦١	١ ع ٩٠	(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) ... ..

المنفعة	القاعدة	
		١٠ - مناط التأميم في قرار وزير التكوين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ هو نقل فـش الكـثـان وبذرتـه خـلال الفـترة الـتى حـددـها . حـدم امتداد أثره إلى مجرد البيع . (الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... .. ٤١٣ ١٤١٠١
		١١ - المرجع في تحريم وصف الخبز . هو الخواص الطبيعية لمن قام بالضبط كالنظر واللمس . لا يوجب القانون أو الواقع عليه اتخاذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة . وزن عناصر الدهوى . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض ، ما دام أنها لم تخرج من موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي . (الطن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... .. ٥٢٨ ١٢٢٧ (الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٣) ... .. ٧٨٤ ١٢٨٢
		١٢ - وجود السلعة في محل التجارة ولو لم تكن في مكان ظاهر للعيان . محسنة اعتباره عرضا للبيع . إنكار وجودها أو إخفائها وحملها عن التداول من جانب البائع . محسنة عدم امتناعها عن البيع . (الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣) ... .. ٥٤٠ ١٥١
		١٣ - قيام ارتباط بين جريمة عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر . وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، مخالفه الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣) ... .. ٦٤٠ ١٥١
		١٤ - وجوب إثبات البيانات المنصوص عليها في المادة ١٤ من قرار وزير التكوين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ فور صرف المواد التموينية . (الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ... .. ٦٧٧ ١٦٠



الصفحة	المادة	
	١٥	— تطبيق القانون صحيفا على واقعة الدعوى . واجب على المحكمة . ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحقه في الدفاع . معاينة المتهم بمواد إتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى . دون لفت نظره . لا إخلال .
٦٧٧	١٦٠ ع ٢	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) ... ..
	١٦	— الإخطار الذي يعتد به طبقا للسادة الأولى من قرار وزير التكوين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل : هو الإخطار بخطاب موصى عليه خلال خمسة عشر يوما الأولى من الشهر . الإخطار للتليفوني . غير كاف .
٧١٨	١٦٩ ع ٢	(الطن رقم ٥١٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٧٠) ... ..
	١٧	— جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا . قيامها بصنع الأرفغة ناقصة الوزن . لا تسامح في وزن الخبز الإفرنكي بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف .
٧٨٤	١٨٢ ع ٢	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٠) ... ..
٨٤٤	١٩٩ ع ٢	(والطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٨/٦/١٩٧٠) ... ..
	١٨	— المنازعة في نوع الخبز موضوع الجريمة . دفاع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد الضمني .
٧٨٤	١٨٢ ع ٢	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٠) ... ..
	١٩	— جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرفغة التي وجدت ناقصة . ما نص عليه قرار وزير التكوين من ضرورة وزن عدد معين من الأرفغة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام . للقاضي استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين .
٧٨٤	١٨٢ ع ٢	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - جريمة إنتاج خبز ناقص للوزن . توافرها بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضوئيل مقدار النقص فيه .
٨٠٢	٢٤١٨٧	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) .. ..
		٢١ - لا شأن لنسبة الرطوبة في الخبز المحددة في المادة ٢٣ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان للخبز لا ينقص عنها . مطابقة الخبز لنسبة الرطوبة لا تنهض لدحض مخالفته للوزن المقرر .
٨٠٢	٢٤١٨٧	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) .. ..
		٢٢ - للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة المركزي تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية لم يبلغ نصها من نصوص المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أو قرارا من القرارات الصادرة بتنفيذه وإنما اقتصر على إضافة مادة جديدة خولت لوزير الصناعة سلطة تحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر .
٨١٨	٢٤١٩٢	(الطن رقم ٥١٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) .. ..
		٢٣ - للبرة في إلزام المسئولين عن المخازن الافرنجية عامة والبلدية في دائرتي محافظتي القاهرة والاسكندرية وضواحيهما . بإمسك الدفاتر المقررة قانونا . هي بنوع الدقيق المصرح لهذه المخازن باستخدامه . كون الدقيق المستخدم من النوع الفاخر نمرة ١/ استخراج ٧٢٪ . يوجب على من تقدم ذكرهم إمساك الدفاتر المشار إليها .

الصفحة	القائمة
	هدم استظهار الحكم نوع المخبز المسئول من إدارته المتهم ونوع الدقيق المصرح له باستخدامه . قصور .
٨٣٦	(الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ... .. ١٩٧ ع ٢
	٢٤ — لا عبء باعتراف المتهم في شأن وزن الخبز . العبء في هذا الخصوص بالميزان . إشارة الحكم إلى الاعتراف على غير صحة . لا يقدح في سلامة الحكم .
٨٤٤	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... .. ١٩٩ ع ٢
	٢٥ — تحديد المادة ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المدة اللازمة لوزن الخبز باردا : بعد التهوية بثلاث ساعات كحد أدنى . هدم تحديد هذه المادة حدا أقصى لهذه التهوية .
٨٤٤	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... .. ١٩٩ ع ٢
	٢٦ — دفاع المتهم بعدم مسئوليته عن المعجز في وزن الخبز لانقطاع صلته بالمخبز بتأجيره للغير . دفاع يؤثر في مسئولية المتهم . وجوب تحميله أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب .
٩٠٢	(الطن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) ... .. ٢١٣ ع ٢
	٢٧ — مثال لتسبيب معيب وإخلال بحق الدفاع حول إجراءات تحليل الخبز موضوع الجريمة .
٩٣٢	(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩) ... .. ٢١٩ ع ٢
	٢٨ — قيام مسئولية صاحب المحل في جرائم التزوير . رهن بثبوت ملكية هذا المحل .
١١١٠	(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... .. ٢٦٩ ع ٣
	٢٩ — مسئولية صاحب المحل ومديره . عن الجرائم التموينية . فرضية .

الصفحة	القائمة	
		إقتراض القانون إشراف صاحب المحل عليه . ووقوع الجريمة التوينية باسمه وحسابه .
١١١٠	٣٤٢٦٩	(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٣٠ - إعتبار قرار وزير التكوين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ - الصادر بعد وقوع الجريمة وقبل الحكم فيها نهائيا بإلغاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذي كان يحظر نقل العدس خارج المحافظات - قانونا أصلا . وجوب اتباعه دون غيره .
١٢٧٣	٣٤٣٠٦	(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٨) ... ..
		راجع أيضا . إثبات .
		(القائمة رقم ٢٦٩ بالصيغة رقم ١١١٠ - ٣)
		<u>تنظيم</u>
		المراد بالمبنى والمقصود من الهدم في خصوص تنظيم وهدم المباني ؟
٥٧٧	٢٤١٣٨	(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... ..
		راجع أيضا : بناء وتقسيم .
		<u>تهريب مركب</u>
		١ - وحدة الغرض وهدم القابلية للتجزئة . شرطا انطباق المادة ٢/٣٢ عقوبات .
		اتحاد الحق الممتدى عليه . شرط للقول بوحدة الغرض والسبب .
		اختلاف هذا الحق . اختلاف السبب . ولو كان الغرض واحدا .



الصفحة	القاعدة	
		إختلاف الحق المعتدى عليه في السرقة منه في التهريب الجمركي . عدم انطباق المادة ٣٢/٢ عقوبات وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين .
٣٣٠	١٤٨٢	(الظن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... .. ٢ - تحديد القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ الأحوال التي تعتبر فيها المادة مهربة . ليس من بين هذه الأحوال غش الكحول . إتهام الشخص بتهمة إنتاج مواد كحولية لا تتوافر بها الحدود المقررة في عناصر تركيبها . عدم انطباق القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ عليه .
٤٠٩	١٤١٠٠	(الظن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... .. ٣ - على المحكمة عند قضائها بالتعويض إعمالا للمادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلوجرامات وإلا كان حكمها معيبا .
٥٩٣	١٤١٠٢	(الظن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... .. ٤ - عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه . وجوب أن يكون هذا الطلب ثابتا بالكتابة . عدم استلزام الشارع شكلا معينا في الكتابة أو طريقا معينا لتقديم الطلب .
٥٩٣	١٤١٠٢	(الظن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... .. ٥ - اشتراك المتهمين في تهريب الدخان . القضاء عليهم بالتضامن . جميع .
٧٣٢	١٧٣٢	(الظن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... ..

الصفحة	القاعدة
٧٣٢	٦ - حق محكمة الموضوع في استخلاص ركن العلم في جريمة تهريب الدخان من ظروف الدهوى وملابساتها . دون التحدث صراحة عن هذا الركن . مادام استخلاصها سائغا . (الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) .. .. ١٧٣ ع ٢
٩٨٥	٧ - لا قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدهوى الجنائية عن جريمة الجلب أو غيرها من الجرائم الواردة بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . مثال . (الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) .. ... ٢٣٤ ع ٣
١٠٩٥	٨ - التفويض الصادر من وزير الخزانة برفع الدهوى واتخاذ الإجراءات في جرائم تهريب التبغ قاصر على من يملكونه ومن بينهم مدير جمرك القاهرة في دائرة اختصاصه . ليس للأخير أن ينيب غيره في تقديم الطلب . المادة ١ من قرار وزير الخزانة ولم ٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ (الطن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) .. .. ٢٦٥ ع ٣
	راجع أيضا . حكم . (القاعدة رقم ١٤١ بالصيغة رقم ٥٩٣ ع ٢)
	(ج) جريمة . جاب . جمارك . جمعيات تعاونية
	<u>جريمة</u>
	إثبات الجرائم :
	١ - مشاهدة رجل الرقابة الإدارية واقعة تسليم مبلغ الرشوة

الصفحة	القاعدة	
		كلهم . حقه في تسليم المتهم إلى أقرب مأمور ضبط . المادة ٣٨ إجراءات .
٩٤	١٤٢٤	(الظن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) .. ..
		٢ - سماح صاحب المسكن بدخول رجل الرقابة الإدارية لتسهيل مشاهدة الجريمة وتسمع الحديث عنها . مشروع .
٩٤	١٤٢٤	(الظن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) .. ..
		٣ - إثبات التزوير . بكافة طرق الإثبات .
٤٩٤	١٤١٩	(الظن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٧٠) .. ..
		أنواع الجرائم :
		« الجريمة المستمرة » :
		جريمة التخلف عن التجنيد . طبيعتها . جريمة مستمرة استمرارا متجددا . بقاء حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة من الثانية والأربعين .
٢١٨	١٤٥٤	(الظن رقم ١٨٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٠) .. ..
		« الجريمة المستحيلة » :
		١ - متى تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة ؟ مثال في جريمة شروع في قتل عمد .
٧٦٠	٢٤١٧٩	(الظن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) .. ..
		٢ - ما يشير له طاعن من أن جريمة الشروع في القتل المسندة إليه مستحيلة . لاجدوى منه . طالما أن المحكمة قد دأته في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد .
٧٦٠	٢٤١٧٩	(الظن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) .. ..

## أركان الجريمة :

- ١ - آلة الاعتداء ليست من أركان الجريمة . لا أثرب  
على المحكمة إن هي لم تفض الحرز المحتوى على السلاح وتعرضه  
على الشاهد . ما دام المتهم لم يطلب ذلك .  
( الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) .. .. ١٤٦ ٢٩
- ٢ - متى تتحقق جريمة إصدار شيك بدون رصيد ؟  
كون تاريخ الشيك . يخالف الواقع . لا يؤثر في قيام  
الجريمة . ما دام أن الشيك يحمل بذاته ما يدل على أنه مستحق  
الوفاء بمجرد الاطلاع .  
الوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه للبنك . لا يؤثر في الجريمة .  
ما دام أنه كان بغير رصيد . ولم يسترده الساحب من  
المجنى عليه .  
( الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١ ) .. .. ١٤١٢ ٥٤
- ٣ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .  
اعتبار الأفضية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للواصفات  
المقررة . عدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات منتجات  
الفاكهة المفوظة . اعتبار الفعل المسند إلى المتهم غير مؤتم  
في هذه الحالة .  
( الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢ ) .. .. ١٤١٦ ٦٩
- ٤ - عدم التزام الحكم بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي .  
مثال في جريمة التصرف في المواد التموينية لغير مستحقيها .  
مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو الجأزة فيها .  
غير مقبولة .  
( الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢ ) .. .. ١٤٢١ ٨٣



الصفحة	القائمة	
		٥ - جريمة النصب . أركانها . ركن الاحتيال . مثال لجريمة استغل فيها المتهم وظيفته العمومية مستعينا في تأييد مزاعمه بدقرواوراق كان يحملها .
٨٨	١٤٢٢	(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..
		٦ - كفاية ارتكاب الجريمة عن إرادة حرة .
٩٤	١٤٢٤	(الطن رقم ١٥٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... ..
		٧ - دفاع التهمة بممارسة الدعارة بعدم توافر الاعتیاد والبناء قبلها . جوهرى . وجوب الرد عليه . ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز . بناء .
		الدفع بانتفاء العلم في جريمة تأجير مسكن يدار للدعارة مع العلم بذلك . وجوب تحقيقه والرد عليه .
١١٠	١٤٢٧	(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... ..
		٨ - متى يتوافر ركن الاعتیاد في جرائم العادة ؟
١١٠	١٤٢٧	(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... ..
		٩ - تحقق سبق الاصرار بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال . ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف . أو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة قصدا بها شخص معين أو غير معين صادفه . ولو أصاب بفعله شخصا وجده غير ذلك الذى قصده .
١٥٧	١٤٣٨	(الطن رقم ١٦٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		١٠ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الرشوة ؟
٢٠٠	١٤٤٩	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
		١١ - وجوب استظهار الحكم أن المتهم باخفاء أشياء منحصلة من جنایة ، كان يعلم يقينا بهذه الجنایة . حلة ذلك :

الصفحة	القائمة	
		المعلم اليقيني بالجناية ولا بلبساتها . هو مناط العقاب وفق المادة ٤٤ مكرر عقوبات .
٢٥١	١٤٦٢	متى تحقق جنحة إخفاء الأشياء المنحصلة من جريمة ؟ (الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) .. ..
		١٢ - ظرف التردد : ظرف مشدد للعقوبة وليس عنصرا يدخل في تكوين الجريمة . استبعاد المحكمة نية القتل وظرف التردد . لا يترتب عليه انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن للجريمة للضرب المفضى إلى الموت .
٢٥٥	١٤٦٢	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) .. ..
		١٣ - مناط التأييم في جريمة عدم الاحتفاظ بالمنزل رقم ٢٠ بالمخبر . كون الجاني من أصحاب المخازن أو المسئولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ وجوب استظهار الحكم ذلك وإلا كان قاصرا .
٢٨١	١٤٦٨	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) .. ..
		١٤ - جريمة سرقة أوراق المرافعة القضائية من نوع خاص الغرض منها إلزام الخصوم اتباع الذمة والأمانة في الخصومة القضائية .
		قصد المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . المحافظة على مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية .
		تحقق جريمة المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . ولو حصل تسليم الأوراق . مادام أنه وقع بطريق الغش .
٢٩٨	١٤٧٣	(الطن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) .. ..

الصلحة	القاعدة	
		١٥ — جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات .
		العبرة في تحديد ماهية العقد بحقيقة الواقع .
٣٢٥	١٤٨١	(الطن رقم ١٥٦١ لسنة ٢٩ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... ..
		١٦ — مجرد عدم وجود المنخل ٢٠ بالخبر . يتحقق به جريمة المادة ٢١ من قرار وزير التكوين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ .
٣٦١	١٤٩٠	(الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٩ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) ... ..
		١٧ — الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام . دفع جوهوى ، حلة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية ، وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه —
		والا كان الحكم معيبا ،
٣٧٣	١٤٩٢	(الطن رقم ١٦٧٠ لسنة ٢٩ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) ... ..
		١٨ — إمكان حصول الوقاع . دون أن يترك أثرا بالمجنى عليها . المنازعة في عدم حصول الواقعة لعدم وجود آثار بالمجنى عليها . جدل موضوعي . لا تصح معاودة التصدي له أمام النقض .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) ... ..
		١٩ — تحقق جريمة هتك العرض . ولو لم يترك الفعل أثرا بالمجنى عليها .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) ... ..
		٢٠ — متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة هتك العرض ؟ كفاية إيراد الحكم ما يدل عليه .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢١ — انطباق المادة ١٠٤ عقوبات على المرتشى . إذا كان الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة . تنفيذا لانفاق سابق .
		عدم الإنفاق مع الرأى على أداء العمل والامتناع منه . مطالبة المرتشى بالمكافأة منه . بعد ذلك . إنطباق المادة ١٠٥ عقوبات .
٣٩٨	١٤٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) ... .. ٢٢ — تحقق جنابة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات . متى تسلم المتهمون المال بسبب وظيفة ثم اختلسوه . لا يغير من ذلك كون أحدهم قد دفع ثمنه عند شرائه . ما دام أنه اشتراه نائباً مفوضاً عن الجمعية التي يعمل بها .
٤٠٣	١٤٩٩	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... .. ٢٣ — مجرد احتمال صفة الموظف لا يعتبر بذاته تدخلا في الوظيفة .
٤١٦	١٤١٠٢	(الطن رقم ١٨٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... .. ٢٤ — تحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز مخدر . يعلم المتهم أن ما يحرزه مخدرا . عدم الالتزام المحكمة بالتحدث استقلالا من هذا الركن .
٤٥٤	١٤١١٠	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ... ..
٦٣٦	١٤١٥٠	(الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣) ... .. ٢٥ — شراء المخدر جريمة مستقلة عن جريمة الاحراز . تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للشئرى .
٤٩٠	١٤١١٨	(الطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠) ... .. ٢٦ — جريمة البلاغ الكاذب . أركانها ٢
٥١٤	١٤١٢٤	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢٧ - الركن المادي في جريمة ذلك العرض . ماهيته ؟ متى يعد الفعل شروعا في ذلك عرض ومتى يعتبر فعلا فاضحا ؟ مثال لتسييب معيب .
٥١٨	٢٤١٢٥	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .. ..
		٢٨ - تحقق الاستيلاء على المال بغير حق باتزاعه خلصة أو حيلة أو عنوة . اتصال الجاني بعد ذلك بالمال أثر من آثاره .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..
		٢٩ - المراد بحجب المواد المخدرة في حكم المادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيراده بالذات أو بالوساطة بقصد طرحه للتداول بين الناس . أساس ذلك ؟
		اعتبار فعل الجلب متوافرا فيه قصد التداول بين الناس إلا إذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله . أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من ينقل لحسابه وكان للظاهر والملازمات يشهد له . إثبات الحكم أن الحشيش المضبوط اثنتان ونحوه - طريقة . يتحقق به معنى الجلب قانونا . عدم التزام الحكم في هذه الحالة بإستظهار قصد التداول صراحة ولو دفع بانتفائه .
٥٤٧	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..
٧١٣	٢٤١٦٨	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ..
		٣٠ - متى يتوافر سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟
٥٦٢	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) .. ..

المصنف	القاعدة	
		٣١ - طلب الرشوة . يتحقق به قيام جريمة الرشوة .
		تسلم الرشوة . واقعة لاحقة لطلبها . الإذن الصادر بضبط المرتشى عند تسليم الرشوة هو من جريمة وقعت من مقررقتها . لا عن جريمة مستقبلية .
٦١٧	٢٤١٤٧	الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة - ١٩٧٠/٤/١٩ .. ..
		٣٢ - جريمة القتل والإصابة الخطأ . أركانها : خطأ . ضرر . رابطة سببية . مثال لتسبب معيب في قطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر .
		التعجيل بالموت مرادف لإحداثه في توافر علاقة السببية واحتياج المسئولية .
		الخطأ المشترك لا يجب مسؤولية أى من المشاركين فيه .
٩٢٦	٢٤١٤٨	( الطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠ ) .. ..
		٣٣ - الدبرة في تحديد قيمة البناء . بالمعاينة الفعلية من واقع الطبيعة .
٦٤٦	٢٤١٥٣	( الطن رقم ٦٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢ ) .. ..
		٣٤ - تقدير توافر قصد القتل . موضوعى . متى كان سائفاً .
٦٥٥	٢٤١٥٥	( الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤ ) .. ..
٦٦٤	٢٤١٥٦	( الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤ ) .. ..
٦٨٩	٢٤١٦٢	( الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ ) .. ..
		٣٥ - القصد الجنائى في جريمة القذف والسب . توافره متى كانت العبارات التى وجهها إلى المبنى عليه شائنة بذاتها .
٦٩٣	٢٤١٦٣	( الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١ ) .. ..
٧٥٦	٢٤١٧٨	( الطن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٣٦ — علانية الإصناد تتضمن حتما قصدا الاشاعة بمجرد الجهر بالألفاظ الذابية في المحل العام مع العلم بمعناها . (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... .. ٦٩٣
		٣٧ — جريمة صنع خبز أقل من للوزن المقرر قانونا . قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن . لاتساح في وزن الخبز الإفرنكي بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف . (الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) ... .. ٧٨٤
		(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٨/٦/١٩٧٠) ... .. ٨٤٤
		٣٨ — جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة . مانص عليه قرار وزير التوين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام . للقاضي استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين . (الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) ... .. ٧٨٤
		٣٩ — جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . توافرها بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضوئل مقدار النقص فيه . (الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١/٦/١٩٧٠) ... .. ٨٠٢
		٤٠ — توافر التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب . ولو لم يحصل التبليغ مباشرة . بل جاء في صيغة رد على سؤال المحقق . مادام أن الجاني قد هيا المظاهر الدالة على وقوع جريمة . قاصدا إيصال خبرها للسلطة العامة . (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٨/٦/١٩٧٠) ... .. ٨٤٨
		٤١ — جناية الاختلاء . اقتضاؤها وجود المال في ملك الدولة أو إحدى الجهات المذكورة في المادة ١١٣ عقوبات

عنصر من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة . عدم دخول المال في ملك الجهة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح فاقبل لللكية . على المحكمة أن تحسم أمر ملكية الدولة أو من في حكمها للمال وخاصة عند المنازعة فيه .

( الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ ) ... .. ٩٢٨ ٢٤٢١٨

٤٢ - مجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع العلم بأنه بغير مقابل وفاء قابل للسحب . تتم به جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . حلة ذلك ؟

تحرير الشيك وتوقيمه . من الأعمال التحضيرية . لأن لا يصبح بناء الاختصاص المحلي بنظر جريمة إعطاء شيك بدون رصيد عليها . اختصاص المحكمة التي تم إعطاء الشيك للمستفيد في دائرتها . بنظر تلك الجريمة .

( الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩ ) ... .. ٩٣٥ ٢٤٢٢٠

٤٣ - إنطباق نص المادة ٢٤٢ عقوبات . سواء أسفر الضرب عن إصابة أو أكثر أو لم يحدث إصابة على الإطلاق . أو كان الضرب باليد مرة واحدة .

مؤاخذة المتهم بالمادة ٢٤٢ عقوبات . لا تتطلب بيان الحكم لمواقع الإصابات ولا لآثارها ولا لدرجة جسامتها .

( الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤ ) ... .. ٩٤٦ ٢٤٢٢٣

٤٤ - مجرد تغيير الحقيقة في محور عرفي . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير . سواء أكان المزور عليه أم أي شخص آخر ، ولو كان الضرر محتملا . تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع . متى كان تسيبها مائلا .

( الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١١ ) ... .. ٩٦٩ ٢٤٢٣٠



الصفحة	القاعدة
	<p>٤٥ - تحقق جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار . ولو لم يتخذ الجاني من الاتجار في المواد المخدرة . حرفة له . كفاية استخلاص الحكم بما يسوفه أن إحراز المتهمم للمخدر كان بقصد الاتجار . للرد على منعه بأن الحكم لم يثبت عليه احتراف تجارة المخدرات .</p> <p>تفرقة المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين إحراز وحيازة المخدر بقصد الاتجار وبين إحرازه وحيازته بقصد التعاطي أو الاستعمال للشخصي أو بدون قصد شيء من ذلك .</p>
٩٨٠	<p>٣٤٢٣٣ (الطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠) - - -</p> <p>٤٦ - جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . أركانها ؟ مثال لتسبيب مريب .</p>
٩٩٣	<p>٣٤٢٣٦ (الطن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/١٠/١٩٧٠) - - -</p> <p>٤٧ - اتساع مدلول المادة ١٠٦ مكررا عقوبات يشمل حالة استعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو محاولة الحصول مقابل الرشوة . على أية مزية من أية ملطة عامة .</p> <p>مجرد الإدهاء بالنفوذ المزعوم . يحقق به الزعم في معنى المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .</p> <p>توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات شرطه . أن يكون المرتشي موظفا عاما . والا وقعت عقوبة الجنة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .</p>
١٠٢٠	<p>٣٤٢٤٤ (الطن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٠) - - -</p> <p>٤٨ - الباعث على الجريمة . ليس ركنا فيها . خطأ الحكم فيه أو إغفاله . لا يعيبه .</p>
١٠٤٢	<p>٣٤٢٤٩ (الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢/١١/١٩٧٠) - - -</p>

الصفحة	القاعدة
	٤٩ - ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة . ماهيته ؟ كيفية الاستدلال عليه ؟
	تحقق فعل إخفاء الأشياء المسروقة بكل اتصال فعل بالمال المختلس . مهما كان سببه أو الغرض منه أو ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله .
١٠٥٠٣٤٢٥١	(الطن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..
١١٠٨٣٤٢٦٨	(الطن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... ..
	٥٠ - رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ . تطاها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها . طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر .
١٠٦٩٣٤٢٥٧	(الطن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨) ... ..
	٥١ - خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . مثال لنسيب معيب .
١٠٦٩٣٤٢٥٧	(الطن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨) ... ..
	٥٢ - جريمة التهديد . مجرد احتمال حصول الضرر كاف لتوافرها .
١٠٩١٣٤٢٦٤	(الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... ..
	٥٣ - القصد الجنائي في جريمة التزوير . شروط توافره ؟ مجرد توقيع المتهم كشاهد على توكيل مزور . لا يقطع بعلمه بخطأ شخصية المتهم صاحبة هذا التوكيل ، وإهماله تحرى الحقيقة قبل التوقيع مهما بلغت درجته . لا يتحقق به ركن العلم .
١١١٥٣٤٢٧٠	(الطن رقم ١١٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥٤ — جريمة إصدار شيك بدون رصيد . أركانها . تقديم الشيك للبنك . لا شأن له في توافر هذه الأركان . لا يؤثر في قيام تلك الجريمة ألا يكون للبنك المسحوب عليه فرع بالجهة التي أثبتت بالشيك .
١١٣٤	٣٤٢٧٣	(الطن رقم ١١٩٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) ... ..
		٥٥ — الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد . العبرة في القصد بالنظر إلى الجنائي وليس المجنى عليه .
١١٥٧	٣٤٢٧٩	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... ..
		٥٦ — قيام الحارس على الأختام بفكها بغير إذن . وجوب معاقبته بالحبس . المسادتان ١٤٧ و ١٥٠ عقوبات .
١١٧٢	٣٤٢٨٢	(الطن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... ..
		٥٧ — لا يجوز لساحب الشيك أن يسترد قيمته أو يحمل على تأخير الوفاء به لصاحبه إلا في حالات ضياعه أو سرقة أو تبديده أو الحصول عليه بطريق التهديد أو النصب أو تفتليس حامله . مثال لإخلال بنفاع جوهري في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
١٢٠٣	٣٤٢٩١	(الطن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) ... ..
		٥٨ — استعانة المتهم في تأييد مزاعمه بنشر إعلانات من نفسه وعن مشروعه وعن فتحه حساب في أحد البنوك لإيداع قيمة الأموال التي يساهم بها الآخرون في مشروعه . وإصابته أهمية كبيرة على الشركة التي أنشأها ويديرها متخذاً لها قراراً ، مدعياً بتعدد مجالات نشاطها . تتحقق به المظاهر الاحتيالية في جريمة النصب . لأن مثل هذه المظاهر تؤثر في عقلية الجمهور .
١٢١٢	٣٤٢٩٤	(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥٩ - قدرة الجاني تحقيق ما ادعاه . لا يؤثر في توافر جريمة النصب . ما دام أن نيته قد اتجهت إلى مجرد الاستيلاء على أموال المحني عليهم .
١٢١٢	٣٤٢٩٤	(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٠) ... -
		٦٠ - الإسقاط هو تعمد إنهاء حالة الحمل قبل الأوان . خروج الحمل من الرحم ليس ركناً من أركان الجريمة . قيامها ولو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل .
١٢٥٠	٣٤٣٠٢	(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٠) ... ..
		٦١ - رضاء الحامل بالإسقاط . لا يؤثر على قيام الجريمة .
١٢٥٠	٣٤٣٠٢	(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٠) ... ..
		٦٢ - اقتراف الفحشاء فعلاً . غير لازم للعقاب على جريمة التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو المساعدة فيها أو تسهيلها أو استغلالها .
		معاينة للطاعة عن جريمة الشروع في تسهيل الدعارة . رغم بررة المتهمة بارتكاب الدعارة . صحيح . متى ثبت أن الطاعة توسطت بينها وبين طلاب المتعة بقصد البغاء لقاء أجر . علة ذلك : اختلاف العناصر القانونية لكل من الجريمةين ولأن عدم وقوع جريمة الدعارة . لا يحول دون ثبوت جريمة تسهيلها .
١٢٦٣	٣٤٣٠٤	(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٠) ... ..
		٦٣ - عدم اشتراط القانون وقوع جريمة تسهيل البغاء بطريقة معينة .
		تحقق جريمة الشروع في تسهيل الدعارة بتوسط الطاعة بين المتهمة بالدعارة وطلاب المتعة . لقاء أجر ولو ضبطت المتهمة بالدعارة قبل ارتكاب الفحشاء بالفعل .
١٢٦٣	٣٤٣٠٤	(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٠) ... ..



الصفحة	القاعدة
١٢٧٠	٣٤٣٠٥
	٦٤ - جريمة المادة ١١٣ مكررا عقوبات . أركانها : وجوب انصراف نية المتهم إلى التصرف في المال المؤمن عليه على اعتبار أنه مملوك له . مثال لتسيب معيب . (الظن رقم ١٥٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨) ..
١٢٧٦	٣٤٣٠٧
	٦٥ - عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير . إلا بتعمد تغيير الحقيقة . مع العلم بذلك . إدانة الطامن للاشتراك في التزوير . من مجرد شهادته على شخصية متعلقة . دون أن يبين عليه بحقيقة هذه الشخصية . قصور . (الظن رقم ١٦٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨) ..
	راجع أيضا : إختلاس أموال أميرية . (القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٥٣٢ ع ٢) واستيلاء على مال للدولة بغير حق . (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٨٢٣ ع ٢) وبنساء . (القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٦٠٤ ع ٢) وتبديد . (القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٤٢٤ ع ١) وتهرب جمركي . (القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٧٣٢ ع ٢) ورشوة . (القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٤٩ ع ١) وغش . (القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٠٩ ع ١) ومواد مخدرة . (القاعدتان رقم ٧٤ و ١١٣ بالصحيفتين رقمي ٤٣٢٨ و ٤٧٠ ع ١) وهتك عرض . (القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٣٥١ ع ١)

جلب

لا قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب أو غيرها من الجرائم الواردة بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . مثال .

(الظن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠) ... .. ٢٣٤ ع ٢ ٩٨٥

راجع : مواد مخدرة .

( القاعدة رقم ١٦٨ بالصيغة رقم ١٧٣ ع ٢ )

جمارك

راجع : تهريب جمركي .  
مجمعات تعاونية .

راجع : اختلاس أموال أميرية .  
( القاعدة رقم ٩٩ بالصيغة ٤٠٣ ع ١ )

( ح )

حجز . حريق عمد . حكم

حجز

١ - تعيين حارس على الأشياء المحجوزة . شرط لانعقاد الحجز . حضور المدين أو الحائز وقت الحجز . تكليف أيهما بحراسة الأشياء المحجوزة . عدم الاعتداد برفضه الحراسة .  
خلو الحكم من سند يفيد إعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة . قصور .

(الظن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٧٠) ... .. ١٠٤ ع ١ ٤٢٤

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - الدفع باعتبار الججز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه . دفع جوهرى . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائغة وإلا كان حكمها معيبا .</p> <p>وجوب بناء الأحكام على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو بنفسه لا يشاركه فيها غيره .</p> <p>(الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ..</p> <p>٢٤٢٠٤ ٨٦٨</p> <p>حريق عمد</p> <p>راجع : دفاع .</p> <p>(القاعدة رقم ١٩٦ بالصيغة رقم ٨٣٣ ع ٢)</p> <p>حكم</p> <p>إصداره والتوقيع عليه :</p> <p>١ - الشهادة السلبية الدالة على عدم توقيع الحكم في الميعاد . دليل إثبات . يفنى عنه بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خلوا من التوقيع .</p> <p>عدم التوقيع على الحكم في الميعاد . يبطله .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٠) ... ..</p> <p>١٤٧٨ ٣١٦</p> <p>٢ - بطلان الحكم لحلوله من التوقيع بانتهاء الثلاثين يوما التي استوجب القانون التوقيع عليه قبل انقضائها . ما لم يكن صادرا بالبراءة .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٠) ... ..</p> <p>١٤٧٨ ٣١٦</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - سر يان حكم المادة ١٧/٤ إجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة - سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه . إلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في هذه الحالة والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض لا يكون إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . أثر مخالفة ذلك : بطلان الحكم .
٣٩٥	١٤٩٧	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) ... .. ٤ - اشتراط إجماع القضاة في حالة إلغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة . قصره على حالات الخلاف في تقدير الأدلة والوقائع والعقوبة . النظر في استواء حكم القانون . لا يتطلب إجماعا .
٦٧٧	٢٤١٦	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) ... .. ٥ - الشهادة السلبية الدالة على عدم ختم الحكم في الموعد القانوني . ما هيته ؟ الشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة في اليوم السابق لتحريرها لا تفيد عدم ختم الحكم في الموعد القانوني .
٩١١	٢٤١٥	(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) ... .. ٦ - حساب مدة الثلاثين يوما المقررة كحد أقصى لتوقيع الحكم . من اليوم التالي لصدوره . المادة ٣١٢ إجراءات .
٩٧٦	٢٤٣٢	(الطن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٧٠) ... .. ٧ - عدم جدوى التأشير بما يفيد إيداع الحكم بعد ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره . لنفى الإيداع في الميعاد القانوني العبرة في ذلك بالشهادة الدالة على أن الحكم وقت تحريرها لم يكن قد أودع ملف الدعوى . غم انقضاء الميعاد المذكور .
٩٧٦	٢٤٣٢	(الطن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٧٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ - خلو الحكم من توقيع القاضى يجعله فى حكم المعدوم . تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى - الخالى من توقيع القاضى - لأسبابه . إعتباره وكأنه خالى من الأسباب . (الطن رقم ١٥١٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٠) ... ٣٤٢٩٣ ١٢١٠
		وصف الحكم :
		١ - العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة . المقصود بالحضور فى نظر المادة ١/٢٣٨ إجراءات ؟ الحضور الاعتبارى فى مفهوم المادة ٢٣٩ إجراءات ؟ حضور الخصم إحدى الجلسات ثم تخلفه عن الحضور فى الجلسات التالية بعد تقديمه مذرا مقبولا كان فى مقدور المحكمة تحقيق قيامه أو إنعدامه ، إلا أنها قعدت عن تحقيقه . اعتبار الحكم الصادر فى هذه الحالة غيابيا جازا المعارضة فيه . (الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٠) ... ٥٦ ٢٢٥
		٢ - الحكم الصادر فى دعوى نظرت فى حضرة أحد المتهمين وبعد استيفاء دفاعه . حكم حضورى . ولو استمرت المرافعة لغيره من المتهمين . ولو لم يحضر أثناء نظرها بالنسبة لهؤلاء المتهمين . (الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٠) ... ١٢٨ ٥٣٢
		٣ - حضور الخصم جلسة المحاكمة وسماع البيئة فى حضرة . وكونه أتم دفاعه أو كان فى وسعه إتمامه . الحكم الصادر قبله . يكون حضوريا . بصرف النظر عن موقف غيره من المتهمين . (الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٠) ... ١٢٨ ٥٣٢

الصفحة	القاعدة
	<p>٤ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ ج. ١ ؟</p> <p>العبارة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى . عدم إعلان الطاعن إعلانا صحيحا بالجلسات التي حددت لنظر الدعوى أمام المحكمة بقررها الجديد بعد انقطاع حلقة اتصالها بانتهاء الجلسة الأخيرة بالمقر القديم . اعتبار الحكم الصادر من المحكمة بقررها الجديد غيابيا .</p> <p>كون الحكم المطعون فيه منبها للتصومة على خلاف ظاهره . جواز الطعن فيه بطريق النقض .</p>
٦٥١	( الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤ ) ... .. ١٥٤ ع ٢
٥٣٢	( الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) ... .. ١٢٨ ع ٢
١٠٢٤	( الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١ ) ... .. ٢٤٥ ع ٣
	<p>٥ - ثبوت أن المتهم لم يتخلف إلا عن حضور الجلسات التي تأجل إليها النطق بالحكم . دون سبب قهري . وصف الحكم بأنه حضوري . صحيح .</p>
٦٧٧	( الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ ) ... .. ١٦٠ ع ٢
	<p>٦ - إجازة المادة ٢٣٧ إجراءات الاتهام - في غير حالة الاتهام بمجنحة عقوبتها الحارس - إنابة وكيل عنه يحضر المحاكمة . حضور هذا الوكيل . صدور الحكم حضوريا . صحيح .</p>
	<p>انحصار النزاع أمام المحكمة الجنائية في مسألة مدنية . إنابة المتهم وكيله عنه في هذا النزاع . جائزة .</p>
٧٣٢	( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ ) ... .. ١٧٣ ع ٢
	<p>٧ - انتهاء المحكمة إلى وصف الحكم بأنه حضوري نزولا على حكم الواقع . لا يبيح لإثبات كاتب الجلسة خطأ عدم حضور المتهمين .</p>
٨٤٨	( الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨ ) ... .. ٢٠٠ ع ٢

الصفحة	القائمة	
		٨ - الدبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . هي بحقيقة الواقع .
		تختلف المتهم من حضور جاسات المحاكمة بنفسه أو بوكيل عنه . الحكم الصادر ضده في هذه الحالة يكون غيابيا .
		قابلية الحكم الابتدائي الغيابي للإستئناف حتى تاريخ انقضاء الثلاثة أيام التالية لإعلانه كيعاد مقرر للمعارضة فيه . المادة ٤٠٦ / ١ إجراءات .
		قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا . رغم أن الحكم غيابي لم يعلن للمحكوم عليه . خطأ في القانون . (الطن رقم ١١٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٥) ... ..
١٠٨٢	٣٤٦١	بياناته : " بيانات الديباجة " .
		خطأ الحكم في الديباجة . لا يعيبه . (الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
١٦٩	١٤٤٠	بياناته : " بيانات التسييب "
		١ - إشارة الحكم الابتدائي إلى مواد العقاب . إحالة الحكم المطعون فيه إلى الحكم الابتدائي وأخذه بأسبابه . كفاية ذلك بيانا لمواد القانون التي دان للطاعن بمقتضاها . (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... ..
٥٩٣	٢٤١٤١	٢ - خلو الحكم من بيان مادة العقاب التي أنزل حكمها . يبطله . مثال على عدم إشارة الحكم إلى المادة ١١٨ عقوبات . أساس ذلك ؟

الصفحة	القائمة	
		إشارة الحكم في ديباجته إلى مادة الاتهام. أو إثباته في منطوقه إطلاعه عليها . لا يعصمه من الإبطالان . مادام أنه لم يفصح عن أخذها .
٨٧١	٢٤٢٠٥	( الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٠ ) .. .. ٣ — وجوب تبيان الحكم نص القانون الذي حكم بمقتضاه . لم يرسم القانون شكلا لصياغة هذا البيان . مثال التسبيب كاف .
٨٩٨	٢٤٢١٢	( الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢١/٦/١٩٧٠ ) .. .. تسبيه :
		” التسبيب المعيب “
		١ — إبداء الطاعن دفاعا مؤداه أن المحنى عليه استغل جهوله بالقراءة والكتابة واستوقعه أوراقا على أنها كيبالات بقيمة المتبقى لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها شيكات . التفات المحكمة عن هذا الدفاع تأسيسا دلي أن إثبات ذلك لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها الطاعن . قصور .
١٥	١٤٢	( الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٤/١/١٩٧٠ ) .. .. ٢ — إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منحه عماله إجازات . عدم جواز توجيه تهمة عدم منحه عماله إجازات . مادام أن النيابة لم ترفع عليه الاتهام عنها ولم تقل ذلك في مرافعتها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المادة ٣٠٧ إجراءات .
٣٢	١٤٧	( الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٤/١/١٩٧٠ ) .. .. ٣ — عدم استظهار الحكم عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة عدم تحرير عقود عمل وعدم إنشاء ملفات . قصور .
٣٢	١٤٧	( الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٤/١/١٩٧٠ ) .. .. ٤ — شرط الاستناد إلى الاعتراف . أن يكون اختياريا . هو لا يكون كذلك إذا صدر وليد ضغط أو إكراه .
٨٠	١٤٢٠	( الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١/١٩٧٠ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - الدفع ببطالان الاعتراف لصدوره إثر اكراه . دفع جوهرى . يوجب الرد عليه ومناقشته . سواء أبداه المتهم المقر أو غيره من المتهمين . مادام أن الحكم عول على الاعتراف في قضائه .
٨٠	١٤٢٠	(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..
		٦ - تساند الأدلة في المواد الجنائية .
٨٠	١٤٢٠	(الطن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..
٦٦٤	٢٤١٥٦	(والطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤) ... ..
		٧ - الإثبات في المواد الجنائية العبرة فيه باقتناع القاضى . إلا إذا قيده القانون بدليل معين . كالشأن في إثبات عقد الأمانة . إثبات الاختلاس أو نفيه في جريمة خيانة الأمانة . بجميع طرق الإثبات . رد الشيء المختلس . واقعة مادية . إثباتها . بطرق الإثبات كافة . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في القانون .
١٠١	١٤٢٥	(الطن رقم ١٥٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... ..
		٨ - الدفاع المكتوب في مذكرة معمرح بها متم للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . لأنهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع . له إذا لم يسبقها دفاعه للشفوى ، أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المستجة في الدعوى والمتعلقة بها . مثال .
١٠٥	١٤٢٦	(الطن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٧) ... ..
		٩ - دفاع المتهم بممارسة الدعارة بعدم توافر الاعتياد والبقاء قبلها . جوهرى . وجوب الرد عليه .

الصفحة	القائمة	
		ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز . بقاء . الدفع بانتفاء العلم في جريمة تاجير مسكن يدار للدعارة مع العلم بذلك . وجوب تحقيقه والرد عليه .
١١٠	١٤٢٧	(الطعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٧) ... .. ١٠ — حق محكمة الموضوع أطراح أقوال الشاهد . دون بيان سبب أطراحها . إفصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على تلك الأقوال . خضوعها في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض . مثال لتسبيب معيب .
١١٥	١٤٢٨	(الطعن رقم ١٦٦٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... .. ١١ — تقدير مبررات التفتيش . موضوعي . بشرط أن يكون سائغا .
١٢٥	١٤٣٠	(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٧) ... .. ١٢ — مثال لقصور في التسبيب حول نفي الخلاف بين الدليلين القولي والفني .
١٧٩	١٤٤٣	(الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... .. ١٣ — حكم الإدانة . بياناته ؟
١٨٤	١٤٤٥	(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
٤٤٧	١٤٥٨	(والطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ... ..
٦١٠	٢٤١٤٥	(والطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... ..
٦١٣	٢٤١٤٦	(والطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... ..
		١٤ — اعتماد الحكم على نتيجة التقارير الطبية . دون أن يورد مضمونها . يعيب الحكم . علة ذلك ؟
١٨٤	١٤٤٥	(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - خلو قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفانر استخراج ٨٢٪ بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٢٠ منه . في مكان معين . إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل . خطأ في تفسير القانون .
١٩٧	١٤٤٨	(الطن رقم ١٧٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١ ) ... ..
		١٦ - على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وإلا كان حكمها معيبا . مثال .
٢٠٧	١٤٥٠	(الطن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١ ) ... ..
		١٧ - لرجل الضبط للقبضائي المأذون له بالتفتيش تخيير الظرف والوقت المناسبين لإجرائه خلال المدة المحددة بالإذن . مثال لتصبيب معيب .
٢٣٠	١٤٥٧	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨ ) ... ..
		١٨ - لمحكمة الموضوع القضاء بالإبراء متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك ؟
٢٣٠	١٤٥٧	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨ ) ... ..
		١٩ - وجوب استظهار الحكم أن المتهم بإخفاء أشياء متحصلة من جنائية ، كان يعلم يقينا بهذه الجنائية . طلة ذلك . العلم اليقيني بالجنائية وملايساتها . هو مناط العقاب وفق المادة ٤٤ مكرر عقوبات . متى تتحقق جنمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة .
٢٥١	١٤٦٢	(الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢. — مناط التائم في جريمة هدم الاحتفاظ بالمنخل رقم ٢. بالمنخل. كون الجاني من أصحاب المخازن أو المسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ وجوب استظهار الحكم ذلك وإلا كان قاصرا .
٢٨١	١٤٦٨	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... .. ٢١ — القصور له الصدارة على أوجه الطن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .
٢٨٧	١٤٧٠	(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... .. ٢٢ — طالب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى وظاهرة تتعلق بموضوعها . تحقيقه . لازم للفصل في الدعوى . مالا يصلح سببا لرفض هذا الطلب .
٣٠٥	١٤٧٥	متى يتضمن رفض طلب سماع الشهود إخلالا بحق الدفاع ؟ (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... .. ٢٣ — اتحاد الحق الممتدى عليه . شرط للقول بوحدة الغرض والسبب . اختلاف هذا الحق . اختلاف السبب . ولو كان الغرض واحدا .
		اختلاف الحق الممتدى عليه في المرفة عنه في التهريب الجمركي . عدم انطباق المادة ٣٢/٢ عقوبات . وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين .
٣٣٠	١٤٨٢	(الطن رقم ١٨٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... .. ٢٤ — القضاء ببطلان إذن التفتيش الصادر من معاون النيابة تأسيسا على أنه لم يندب لإصداره من رئيسه إلا بعد صدور الإذن منه ، بقالة أن النذب دون في نهاية الإذن وهامش الأوراق . ينقضه الثابت بتلك الأوراق من صدور قرار رئيس النيابة بالنذب في نهاية محضر اتحريرات ، في حين صدر الإذن بالتفتيش استقلالا على الوجه الآخر من ذلك المحضر .
٣٣٤	١٤٨٣	(الطن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢٥ - الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها . مهمة رجل الضبط . مادام لم يتدخل بفعله في خلقها أو التعريض عليها . وطالما بقيت إرادة الجاني حرة . المادة ٢١ إجراءات . إغفال الحكم التعرض للدليل المستمد من حالة التلبس والمستقل عن التفتيش الذي أبطله . قصور . (الطن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... ..
٣٣٤	١٤٨٣	٢٦ - وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا . عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . مثال لإخلال بهذا المبدأ . (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... ..
٣٤٤	١٤٨٦	٢٧ - مثال لتناقض في التسييب . (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... ..
٣٤٤	١٤٨٦	٢٨ - كفاية استخلاص الإدانة من أقوال الشهود . بما لا تناقض فيه . (الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٧) ... ..
٣٥١	١٤٨٧	٢٩ - مثال على تلبس بأحراز مخدر . إهدار الدليل المستمد من تفتيش لأثر حالة تلبس . خطأ في القانون . (الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) ... ..
٣٥٥	١٤٨٨	٣٠ - سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث . المحكمة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث .

الصفحة	القاعدة	
		استبعاد الحكم شهادة الخبير بقالة إنها تناقضت مع رأيه الذي أثبتته في تقريره دون أن تزيل هذا التناقض . فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب .
٣٥٨	١٤٨٩	(الطن رقم ١٨٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٠) - - -
		٣١ - الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام . دفع جوهرى . علة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية . وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه وإلا كان الحكم معيبا .
٣٧٢	١٤٩٢	(الطن رقم ١٦٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) - - -
		٣٢ - إنتهاء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبديدها . التي دين بها المتهم . دون بيان أساس ذلك . قصور .
٣٧٦	١٤٩٣	(الطن رقم ١٦٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) - - -
		٣٣ - متى يكون تحديد الحكم لمسافة إطلاق النار على المجنى عليه . ضروريا : إذا كان ذلك لازما للتيقن من إمكان الرؤية والتمييز بالنسبة لحالة الضوء وقت الحادث .
		إيراد الحكم - على خلاف الثابت بأقوال الشهود - أن الرؤية ممكنة وأن تمييز المتهم كان مستطاعا . خطأ في الإسناد يعيب الحكم .
٣٩١	١٤٩٦	(الطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠) - - -
		٣٤ - وجوب تبيان الحكم الصادر بالإدانة في جريمة النصب علاقة السببية بين اتخاذ الصفة غير الصحيحة وبين تسليم المجنى عليه النقود للاثم .

الصفحة	القاعدة	
		مجرد انتحال صفة الموظف لا يعتبر بذاته تداخلا في الوظيفة . مثال لتسبيب معيب في جريمتي تداخل في وظيفة عمومية ونصب .
٤١٦	١٤١٠٢	(الظعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .. .. ٣٥ — تعيين حارس على الأشياء المحجوزة . شرط لانعقاد الحجز . حضور المدين أو الحائز وقت الحجز . تكليف أيهما بحراسة الأشياء المحجوزة . عدم الاعتداد برفضه الحراسة . خلو الحكم من سند يفيد إعتبار اتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة . قصور .
٤٢٤	١٤١٠٤	(الظعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٥) .. .. ٣٦ — إيراد الحكم لعنصر الخطأ . واجب . مجرد الانحراف بالسيارة من جهة إلى جهة أخرى ووجود آثار لفراملها . لا يعتبر دليلا على الخطأ . إلا إذا كان ذلك بغير مسوغ . خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليه . قصور .
٤٢٧	١٤١٠٥	(الظعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .. .. ٣٧ — خلو الحكم من بيان ما إذا كان السائل المحتوى على المورفين يشتمل على مادة فعالة أم غير فعالة . ونسبة المورفين إلى المادة الفعالة . قصور . حلة ذلك ؟
٤٧٠	١٤١٣١	(الظعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) .. .. ٣٨ — القطع بآهية المادة المضبوطة . لا يصلح فيه غير التحليل .

الصفحة	القاعدة	
		عدم بيان الحكم للدليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه . يعيبه .
٤٧٠	١٤١١٣ع	(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ... .. ٣٩ - إيراد الطبيب الشرعي رأيه ، عرض المجنى عليه على إخصائي المسالك البولية ، قبل البت نهائيا بعدم تخاف طاعة لديه بالجهاز البولي . تهجل القضاء في الدعوى قبل التيقن من استقرار حالة المجنى عليه . خطأ في القانون . أساس ذلك . المادة ٣٠٨ إجراءات . الحكم نهائيا على المتهم من أجل واقعة معينة . يحول دون محاكمته عنها مرة أخرى . المادة ٤٥٥ إجراءات .
٤٨٢	١٤١١٦ع	(الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ... .. ٤ - تمحيص الدعوى والإحاطة بظروفها والأدلة المقدمة فيها . لازم لصحة القضاء بالبراءة .
٥٠٣	١٤١٢١ع	(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... .. ٤١ - تبرئة المتهم استنادا إلى وجود كشط في ساعة تحرير الإذن بالقبض عليه وتفتيشه ، دون التعرض للدليل المستمد من تحرير الإذن أسفل محضر التحريات مباشرة ، ودون التعرض لما قرره وكيل النيابة مصدر الإذن من أن ساعة إصداره لا تالية لساعة تحرير محضر التحريات . خطأ . أساس ذلك .
٥٠٣	١٤١٢١ع	(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... .. ٤٢ - الركن المادي في جريمة هتك العرض . ماهيته ؟ متى يعد الفعل شروعا في هتك عرض ومتى يعتبر فعلا قاضحا ؟ مثال لتسيب معيب .
٥١٨	١٤١٢٥ع	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..



الصفحة	المادة
	٤٣ — قول الشاهد أن الطاعن ضرب المجنى عليه في ظهره . إيراد التقرير الطبي الشرعى أن إصابة المجنى عليه بأيمن الرقبة طعنية نفذت إلى الأوعية الدموية بالرئة اليمنى . استناد الحكم إلى كلا الدليلين القولى والفقنى . دون أن يورد فى مؤدى الشهادة موضع الإصابة . ودون أن يرد على دفاع الطاعن بوجود خلاف بين الدليلين القولى والفقنى . بطلان الحكم .
٥٤٥	٢٤١٢٩ ( الطعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) .. ..
	٤٤ — الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . وجوب تعرض الحكم لهذا الدفع . عند القضاء بالإدانة وإلا كان معيباً بما يبطله .
٥٥٧	٢٤١٣٢ ( الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) .. ..
	٤٥ — الأحكام الخاصة بكل من تقليد براءات الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ؟ مثال لتسبب معيب فى تقليد براءة اختراع . وجوب استناد القاضى فى المواد الجنائية فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده . ليس له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .
٥٦٩	٢٤١٣٦ ( الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ ) .. ..
	٤٦ — مثال لغموض وتناقض فى التسبب فى جرمى دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة وهدم بناء . حجب الخطأ القانونى المحكمة من تحييص أدلة الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالأحالة .
٥٧٧	٢٤١٣٨ ( الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤٧ — لأمور الضبط القضائي حق القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا في المادة ٣٤ . أ . ج ومنها الجنايات . حقه في تفتيش الشخص في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . تقدير تلك الدلائل التي تسوغ له القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب معيب .
٥٩٩	٢٤١٤٢	(الظن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..
		٤٨ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى تقتضى به المسئولية الجنائية في جريمة تبديد .
٦٠٧	٢٤١٤٤	(الظن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٠) .. ..
٧٠٤	٢٤١٦٦	(الظن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) .. ..
		٤٩ — متى يكون الحكم مشوبا بالإجمال والإبهام ؟
٦١٣	٢٤١٤٦	(الظن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٠) .. ..
		٥٠ — إدانة الطاعن استنادا إلى أقوال الشهود . رغم عدم تحديد لشخص المعتدى . قصور .
٦١٣	٢٤١٤٦	(الظن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٧٠) .. ..
		٥١ — تقدم المدافع عن المعارض بعذره في عدم الحضور . على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض وإلا أخلت بحق الطاعن في الدفاع .
٦٤٤	٢٤١٥٢	(الظن رقم ٤١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٠) .. ..
		٥٢ — نية القتل . مثال لتسبيب معيب على توافرها .
٦٦٤	٢٤١٥٦	(الظن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٤/٥/١٩٧٠) .. ..
٦٨٩	٢٤١٦٢	(الظن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥٣ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى . مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها ووازنت بينها .
		التفات المحكمة كلية عن دفاع الطاعن وموقفه من التهمة على غير بيئة من هذا الدفاع . قصور . أمثلة .
٦٧١	٢٤١٥٨	(الظن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) ... ..
٩٥٠	٣٤٢٢٤	(والظن رقم ١١٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٤/١٠/١٩٧٠) ... ..
		٥٤ — لمحكمة الموضوع أن تستدبط من الواقع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها . شرط ذلك ؟
٦٨٣	٢٤١٦١	(الظن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) ... ..
		٥٥ — وجوب بناء الحكم الصادر بالإدانة على حجج قطعية الثبوت تفيد الحزم واليقين . مثال فى جريمة تبديد .
٦٨٣	٢٤١٦١	(الظن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) ... ..
		٥٦ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . من الدفوع الجوهرية . على المحكمة مناقشته فى حكمها والرد عليه ، وإلا كان حكمها قاصرا . لا يغير من ذلك أن تكون واقعة إصابتهم قد فصلت عن الواقعة المسندة إليه .
٦٨٩	٢٤١٦٦	(الظن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) ... ..
٧٩٨	٢٤١٨٧	(والظن رقم ١٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١/٦/١٩٧٠) ... ..
		٥٧ — عدم جواز دفع مسئولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف .
		إندفاع المسئولية المفترضة بالأسباب العامة المانعة للمسئولية .
		دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يدل عليه هو قيام المتهم الآخر بفتح

		<p>المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه . دفاع جوهري في خصوص الدعوى يترتب عليه إن صح اندفاع مسئولية الجناثية . وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتخصيصه كشفا عن مدى صدقه . التفاتها عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p>
٧٠٠	٢٤١٦٥	<p>(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... .. ٥٨ - إيراد الحكم في أسبابه أن الشهود أجمعوا إلى أن المتهمين قرروا لهم أن الطاعن كان سيتسلم حقائب الحشيش المضبوط في حين أن أحد هؤلاء الشهود نفى ما تقدم . خطأ في الإسناد . يعيب الحكم .</p>
٧١٣	٢٤١٦٨	<p>(الطن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... .. ٥٩ - مثال لتسبب معيب الإخلال بدفاع جوهري في جريمة قتل خطأ بسبب عدم ترميم بناء .</p>
٧٤٧	٢٤١٧٥	<p>(الطن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... .. ٦٠ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إبداء المحكمة الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل عليها . لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها إختلاف الأمراض التي تتوالى على الشخص والتي تمنعها الشهادات المتعددة لا تصاحح حجة للقول باصطناع دلائلها وإسقاط عذره في عدم الحضور .</p>
٧٥٠	٢٤١٧٦	<p>(الطن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... .. ٦١ - القذف . ما هيته ؟ أركان جريمة القذف ؟ لقاضي الموضوع استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى ولمحكمة النقض مراقبته فيما يرتبه من النتائج القانونية .</p>
٧٥٦	٢٤١٧٨	<p>(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..</p>



الصفحة	تقاعده	
		٦٢ - مثال لقصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع في جريمة قتل عمد . (الطن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١) ... .. ٧٧٣ ٢٤ ١٨٠
		٦٣ - إلتفات الحكم عن المستندات المقدمة للدفاع عن المتهم وعدم تحدته منها . قصور وبطلان بوجيان نقض الحكم للطاعن وغيره من المحكوم عليهم . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . (الطن رقم ٥١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ... .. ٨١٣ ٢٤ ١٩٠
		٦٤ - إبداء المتهم دفاعا مؤداه أنه لم يكن موظفا بالشركة المجنى عليها وقت ارتكاب جريمة الاستيلاء . دفاع جوهري . على المحكمة تحييصه والرد عليه ، وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ... .. ٨٢٣ ٢٤ ١٩٣
		٦٥ - العبرة في إلزام المسؤولين عن المخازن الإفرنجية والبلدية في دائرتي محافظتي القاهرة والإسكندرية وضواحيهما بإمساك الدفاتر المقررة قانونا ، هي بنوع الدقيق المصرح لهذه المخازن باستخدامه . كون الدقيق المستخدم من النوع للفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢ . / يوجب على من تقدم ذكرهم إمساك الدفاتر المشار إليها . عدم استظهار الحكم نوع المخبز المسئول المتهم عن إدارته ونوع الدقيق المصرح له باستخدامه . قصور . (الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ... .. ٨٣٦ ٢٤ ١٩٧
		٦٦ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهري . وجوب الرد عليه . (الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... .. ٨٤٨ ٢٤ ٢٠٠

الصفحة	القاعدة	
		٦٧ - مثال لتسبب معيب في الرد على دفاع جوهرى حول قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل بعد إصابته . (الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ..
٨٦٢	٢٤٢٠٢	٦٨ - ثبوت أن ما نقله الحكم عن المعاينة ليس له أصل في الأوراق . يعيب الحكم بالخطأ في الإسناد . مثال . تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟ (الطن رقم ٦٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ..
٨٦٥	٢٤٢٠٣	٦٩ - الدفع باعتبار المجزأ كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه . دفع جوهرى . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائغة وإلا كان حكمها معيبا . وجوب بناء الأحكام على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته صادرة في ذلك من عقيدة يحصلها هو بنفسه لا يشاركه فيها غيره . (الطن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ..
٨٦٨	٢٤٢٠٤	٧٠ - وزن وتقدير أقوال الشاهد . موضوعي . التعويل على أقوال الشاهد . مشروط بصدورها عنه اختيارا . عدم اعتبارها وليدة اختيار . إذا صدرت أثر تهديد أو إكراه كأنما ما كان قدره . (الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ..
٨٧٤	٢٤٢٠٦	٧١ - الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . وإلا كان الحكم قاصرا . تساند الأدلة في المواد الجنائية . نطاقه ؟ (الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ..
٨٧٤	٢٤٢٠٦	

الصفحة	القاعدة	
٨٧٤	٢٤٢٠٧	٧٢ — وجوب تبيان الحكم لإصابات المجنى عليه وتطورها وسبب حدوثها والآلة المحدث لها ، وما انتهت إليه هذه الإصابات من واقع الدليل القننى . خلو الحكم من هذه البيانات . قصور فى بيان رابطة السببية بين الفعل والإصابة . (الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ... ..
٨٨٠	٢٤٢٠٨	٧٣ — ليس للحكمة أن تتدخل فى رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها هو الأخذ بها إن هى اطمأنت إليها أو اطراحها إن لم تثق بها . مثال فى قتل عمد . (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ... ..
٨٨٤	٢٤٢٠٩	٧٤ — الطلب الجازم . ماهيته ؟ (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ... ..
٩٠٢	٢٤٢١٣	٧٥ — دفاع المتهم بعدم مسئوليته عن العجز فى وزن الخبز لا تقطاع صلته بالخبز بتأجيله للغير . دفاع يؤثر فى مسئولية المتهم . وجوب تحجيصه أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب . (الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) ... ..
٩٢٨	٢٤٢١٨	٧٦ — عدم تقيد القاضى فى أصول الاستدلال بطرق مخصوصة فى الإثبات إلا ما استثناه الشارع بنص صريح . (الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٧) ... ..
٩٣٢	٢٤٣١٩	٧٧ — مثال لتسبيب معيب وإخلال بحق الدفاع حول إجراءات تحليل الخبز موضوع الجريمة . (الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٧٨ - وجوب استظهار حكم الادانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أمر الرصيد كفاية ووجودا وقابلية للصرف . إطلاق القول بتوافر الجريمة استنادا إلى ما أفاد به المجنى عليه من عدم وجود رصيد قائم وإجابة المتهم بأنه سيتفق مع المجنى عليه ويتخلص معه . قصور .
٩٣٥	٢٤٢٢٠	(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩) ... ..
		٧٩ - حق الدفاع أن يبدى ما شاء من طلبات التحقيق . مادامت المرافعة دائرة . نزول الدفاع من طالب سماع شاهد . لا يسلبه حقه في العدول عن هذا التنازل . ما ظل باب المرافعة مفتوحا . استناد الحكم إلى أقوال الشاهد الغائب . رغم إصرار الدفاع على سماعه . إخلال بحق الدفاع .
٩٣٩	٣٤٢٢١	(الطن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) ... ..
		٨٠ - التحقيق الشفوي . أصل من أصول المحاكمات الجنائية . تكوين المحكمة عقيدتها من جماع شهادة الشهود وعناصر الاستدلال الأخرى .
٩٣٩	٣٤٢٢١	(الطن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) ... ..
		٨١ - جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . أركانها ؟ مثال لتسبيب معيب .
٩٩٣	٣٤٢٣٦	(الطن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٥) ... ..
		٨٢ - مثال لتسبيب معيب في الرد على شهادة مرضية قدمت كدليل على هذر المعارض في حضور جلسة المعارضة .
٩٩٥	٣٤٢٣٧	(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٥) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨٣ - وجوب اتخاذ المحكمة الوسائل اللازمة لتحقيق المسائل الفنية .
		حق المحكمة الاستناد إلى الحقائق الثابتة علمياً . لا يجوز لها أن تستند في تنفيذ المسائل الفنية إلى ما قد يختلف الرأي فيه .
		إنتهاء الحكم إلى أن قائد السيارة الحريص يمكنه التحكم في عجلة القيادة وتلافى وقوع أى حادث يرجع إلى انفجار إحدى إطاراتها دون أن يبين سنده في هذه المسائل الفنية . ودون الاستعانة بخبير . قصور .
٩٩٧	٣٤٢٣٨	(الطن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٥) ... ..
		٨٤ - نخذ المرء . ليس من الأجزاء الفائتة .
		إطلاق عيار ناري صوب المجنى عليه من مسافة قريبة . لا يفيد حتما قصد إزهاق روحه .
١٠٠٩	٣٤٢٤١	(الطن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) - ... ..
		٨٥ - دفاع المعارض بأنه ليس المحكوم عليه الحقيقى جوهرى . وجوب تقصى المحكمة هذا الدفاع وإفراطه حقه لإيرادا وردا ، إذ لو ثبتت صحته ، لوجب عليها القضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذى صفة . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلا لحصوله بعد الميعاد . دون تخصيص ما تقدم . قصور وإخلال بحق الدفاع . تخويله النيابة حق الطعن فيه بالنقض .
١٠٢٧	٣٤٢٤٦	(الطن رقم ١١٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١) ... ..
		٨٦ - الدفع بتعذر الرؤية أو تعذر تحديد الضارب محدث العامة . غير جوهرى . عدم التزام المحكمة بالرد عليه استقلالا .
١٠٥٦	٣٤٢٥٣	(الطن رقم ١١٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..

	<p>٨٧ — عدم إيراد الأمر بالأدلة التي استخلص منها عدم وجود مرتشى حقيقة وأن نية المتهم انصرفت إلى الاحتفاظ بالرشوة لنفسه . قصور . لا يرفعه مجرد القول بأن الشاهد قرر في التحقيق وفقا لتقديره هو . أنه لا يوجد مرتشى حقيقى وأن الجانى كان يقصد الحصول على الرشوة لنفسه .</p>
١٠٥٩ ٣٤٢٥٤	<p>(الطن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..</p> <p>٨٨ — وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يقتنع بها القاضى مستقلا في تحصيل عقيدته بنفسه لا يشاركه فيها غيره . إدخال القاضى في تكوين عقيدته بصحة الواقعة أو عدم صحتها . حكما لسواه . لا يصح .</p>
١٠٥٩ ٣٤٢٥٤	<p>(الطن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..</p> <p>٨٩ — تعويل الحكم في رفع التناقض بين الدليلين الفنى والقولى على أساس انحناء المجنى عليه عند إصابته . رغم ما شهد به من أن المتهم انبطح أرضا وأطلق عليه النار حال وقوفه ، وما شهد به الشاهد من أن المتهم كان مرتكزا على ركبته وقت إطلاق النار على المجنى عليه الذى كان واقفا . يعيبه . لاستناده إلى واقعة لا أصل لها في الأوراق .</p>
١٠٦٣ ٣٤٢٥٥	<p>(الطن رقم ٧١٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٨) ... ..</p> <p>٩٠ — المرض من الأعذار المبررة للتأخير في التقرير بالاستئناف في الميعاد القانونى . تقدير هذا العذر أمر موكل إلى محكمة الموضوع بشرط أن يكون تسببها مائعا .</p>
١٠٦٦ ٣٤٢٥٦	<p>تنقل الطاعن في حدود مدينة القاهرة خلال فترة مرضه لا يكفي وحده للتدليل على أنه كان في مكتبه الانتقال منها إلى بلد آخر بعيد عنها كأسوان مقر المحكمة التي يجب التقرير بالاستئناف فيها .</p> <p>(الطن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٨) ... ..</p>

الصفحة	القائمة
	٩١ — رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ . تطلبها . إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها . طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى متفرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . مثال لتسبب معيب .
١٠٦٩	٣٤٢٥٧ (الطن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨) ... ..
	٩٢ — لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال الطاعن اعترافا . شرط ذلك ؟
١٠٧٣	٣٤٢٥٨ (الطن رقم ١١٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨) ... ..
	٩٣ — اقتصار الحكم على بيان واقعة الدهوى . دون إيراد لأدلة ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية ومضمون كل دليل . يجعله قاصرا . أساس ذلك : المادة ٣١٠ إجراءات .
١٠٩٩	٣٤٢٦٦ (الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... ..
	٩٤ — على الحكم الصادر بالإدانة في جريمة إخفاء أشياء مسروقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ما يوفر علمه بالسرقة . مثال لتسبب معيب .
١١٠٨	٣٤٢٦٨ (الطن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... ..
	٩٥ — القصد الجنائي في جريمة التزوير . شروط توافره ؟ مجرد توقيع المتهم كشاهد على توكيل مزور . لا يقطع بعلمه بحقيقة شخصية المتهم صاحبة هذا التوكيل ، وإهماله تحرى الحقيقة قبل التوقيع مهما بلغت درجته . لا يتحقق به ركن العلم .
١١١٥	٣٤٢٧٠ (الطن رقم ١١٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..

٩٦ — تحيز عقد العمل بعنصري التبعية لمصاحب العمل وتقاضي الأجر منه . دفع المتهم بأنه لا تربطه بالعامل الذي اتهم بسببه علاقة تبعية وأنه لا يدفع له أجرا . وجوب تقصى الحكم هذا الدفاع والتحقيق من قيام علاقة العمل . مخالفة ذلك قصور في البيان .

استناد الحكم في إثبات قيام عقد العمل . إلى مجرد أقوال المجنى عليه من أنه يعمل لدى المتهم . غير كاف . أساس ذلك : أن قول المجنى عليه في هذا الصدد . مجرد تقرير لوجهة نظره لا يصح أن يبنى عليه الحكم تكييفاً قانونياً لتلك العلاقة .

(الطن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) .. .. ١١٣٧ ٣٤٢٧٤

٩٧ — دفع وزارة الداخلية ( المسئولة عن الحقوق المدنية ) الدعوى المدنية بعدم مسئوليتها لوقوع جريمة القتل الخطأ من تابعها المتهم بصفته موظفا عاما تنفيذا لواجبات وظيفته . على المحكمة تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه بما ينفيه وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) .. .. ١١٤٠ ٣٤٢٧٥

٩٨ — خطأ الحكم في تحديد نوع صلة الشاهد . لا يؤثر في استدلاله ولا في سلامة أطراحه لأقوال الشاهد بالمتهم . يستوى عن هذه الصلة أن تكون بين الشاهد والمتهم أو بين الشاهد ومخدوم المتهم .

(الطن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) .. .. ١١٤٩ ٣٤٢٧٧

٩٩ — لمحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب في جريمة تبديد ونهب .

صدور قرار بتأميم شركة . أثره على صفة ملاكها السابقين .

(الطن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) .. .. ١١٦١ ٣٤٢٨٠



الصفحة	القاعدة	
		١٠٠ — الدفاع أن الطاعن ليس هو المعنى بالإتهام . تأييده بصورة للطاعن عليها إقرار من شاهد الإثبات يفيد أن الطاعن ليس هو مرتكب الحادث . وجوب منح المحكمة لهذا الدفاع بما يردده إن رأت إطرأحه . خاصة أنه يبين من الأوراق أن الطاعن لم يمرض على أي من شهود الإثبات إلى أن انتهت محاكمته .
١١٧٧	٣٤٢٨٥	(الطن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... ..
		١٠١ — الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة استنادا إلى بطلان إجراءات الإتهام والمحاكمة لعدم الحصول على الإذن برفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٦٣ إجراءات . دون التحقق من توافر صفة الموظف أو المستخدم العام في التهم . مع أنه لو ثبت إنتفاؤها لصحت تلك الإجراءات . وقطعت التقادم . قصور .
		الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم بتأييده استثنائيا والتقرير الاستثنائي . إجراءات مهيبة في ذاتها قاطعة للتقادم — بصرف النظر عن بطلان إجراءات إعادة تحريك الدعوى السابقة عليها — إفعال الحكم أثرها في هذا الخصوص . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
١١٨٣	٣٤٢٨٧	(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) ... ..
		١٠٢ — جريمة المادة ١١٣ مكررا عقوبات . أركانها : وجوب انصراف نية المتهم إلى التصرف في المال المؤتمن عليه على اعتبار أنه مملوك له . مثال لتسبب معيب .
١٢٧٠	٣٤٣٠٥	(الطن رقم ١٥٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨) ... ..
		١٠٣ — عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير . إلا بتمدد تغير الحقيقة . مع العلم بذلك .

القامدة	مجموعه
إدانة الطاعن للاشتراك في التزوير . من مجرد شهادة على شخصية متحلة . دون أن يبين دليله بحقيقة هذه الشخصية . قصور .	
(الطن رقم ١٦٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٩٧٠) .. -	١٢٧٦ ع ٣٠٧
راجع أيضا : إخفاء .	
(القامدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٢٩٤ ع ١)	
وبناء .	
(القامدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٢٤٥٧٧ ع ٢)	
وتسوية .	
(القامدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٢٩٥ ع ١)	
وجريئة	
(القامدة رقم ٢٨٣ بالصحيفة رقم ٣ ع ٢)	
وحكم : " بطلانه "	
(القامدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ١٧٦ ع ١)	
ودخان .	
(القامدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٩٠ ع ١)	
ودعوى جنائية	
(القامدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٨٤٨ ع ٢)	
(القامدة رقم ٢٦٥ بالصحيفة رقم ١٠٩٥ ع ٣)	
وشيك بدون رصيد	
(القامدة رقم ٢٩١ بالصحيفة رقم ١٢٠٣ ع ٣)	
وطعن .	
(القامدة رقم ٢٤٢ بالصحيفة رقم ١٠١١ ع ٣)	

الصفحة	القاعدة	
		وقتل عمد .
		(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ١٥٧ ع ١)
		ومحكمة استئنافية .
		(للقاعدة رقم ٢٢٥ بالصحيفة رقم ٢٤٩٥٣ ع ٣)
		ومعارضة .
		(القاعدتان رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٢٤٥٧٣ ع ٢ ، ٢٨٨٦ بالصحيفة رقم ١١٨٧ ع ٣)
		ومواد مخدرة .
		(للقواعد أرقام ٧٧ بالصفحات ١٤٣١٢ ع ١٣٠ ، بالصحيفة ٥٤٧ ع ٢ ، ٢٨٩٦ بالصحيفة ١١٩١ ع ٣)
		”التسبيب غير المعيب“ .
		١ — كفاية استخلاص الحكم لأقوال الشهود بما لا تناقض فيه .
١٧	١٤٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
٢٩	١٤٦	(والطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
٤٩	١٤١١	(والطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ..
٢٦٥	١٤٤٦٥	(والطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٩) ... ..
٥٢٢	٢٤١٢٦	(والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
٧٦٠	٢٤١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
١١٢٤	٣٤٢٧٢	(والطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٢ — التعميل على أقوال شهود الإثبات والاعراض من أقوال شهود الذنبي . حق لمحكمة الموضوع .
١٧	١٤٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
٧٧٧	٢٤١٨١	(والطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
٧٨٩	٢٤١٨٣	(والطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الخطأ في مصدر الدليل . لا يضيع أثره .
١٧	١٤٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		٤ - تقدير القوة التدليالية لتقرير الخبير . موضوعي .
٢١	١٤٤	(الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
١٢٩	١٤٣	(والطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ... ..
٢٦٥	١٤٦٥	(والطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
٧٦٠	٢٤١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٣١) ... ..
١٠١٤	٣٤٢٤٣	(والطعن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
		٥ - متى ينحصر التناقض بين الدليلين القولي والفني ؟
٢١	١٤٤	(الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
١٥٧	١٤٣٨	(والطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
٥٢٢	٢٤١٢٦	(والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
٩١١	٢٤٢١٥	(والطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
٩٤٦	٣٤٢٢٣	(والطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) ... ..
١٠٠١	٣٤٢٣٩	(والطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
١٠١٤	٣٤٢٤٣	(والطعن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
١٢٣٩	٣٤٣٠٠	(والطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
١٢٤٥	٣٤٣٠١	(والطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		٦ - الذمى على الحكم خطؤه في الإسناد في خصوص رواية شاهد عن عدد الضربات التي أحدثها برأس المجنى عليه . عدم جدواه . ما دام الثابت أن إصابات الرأس مجتمعة ساهمت في إحداث الوفاة . وكان أحد غير الطاعن لم يشترك في ضرب المجنى عليه على رأسه .
٢١	١٤٤	(الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		٧ - آلة الاعتداء ليست من أركان الجريمة . لا أثرب على المحكمة إن هي لم تفض الحرز المحتوى على السلاح وتعرضه على الشاهد . ما دام المتهم لم يطلب ذلك .
٢٩	١٤٦	(الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ - لمحكمة الموضوع التعويل على ما تطعن إليه من أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق وإطراح ما عداها . عدم التزامها بأن تعرض لكل من القوانين أو تذكر العلة لأخذها أحدهما دون الآخر .
٣٩	١٤٨	(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥) ... ..
٢٦٥	١٤٦٥	(والطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
٣٠٢	١٤٧٤	(والطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ... ..
٤٥٠	١٤١٠٩	(والطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ... ..
٧٦٠	٢٤١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
٧٧٧	٢٤١٨١	(والطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
٩٠٥	٢٤٢١٤	(والطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
١٠٤٢	٣٤٢٤٩	(والطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..
١٢٣٩	٣٤٣٠٠	(والطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		٩ - استخلاص المحكمة وقوع جريمة الرشوة بمسأله أصل صحيح في الأوراق . لا تثيب عليها .
٤٩	١٤١١	(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ..
		١٠ - لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة . ما دامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها .
٥٧	١٤١٢	(الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ..
		١١ - عبارة الاتجار في المخدر . مداولها : حيازة المخدر بقصد الاتجار . صدور إذن بتفتيش من يتجر في هذا المخدر . صحته . أساس ذلك .
٦٥	١٤١٥	(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - الفصل في قياس مبرر الاستيفاف أو تخلفه . موضوعي .
٧٤	١٤١٨ ع ١	(الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..
		١٣ - النفي على المحكمة قضاؤها ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصبح لدى غيرها . غير صحيح . شرط ذلك ؟ تسمية الحكم والشواهد والأمارات المقدمة من سلطة الاتهام باسمها المعلن في نص القانون الذي تندرج تحت حكمه . غير لازم . شرط ذلك ؟ الاعتراف . تقديره . موضوعي .
٧٤	١٤١٨ ع ١	(الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) .. =
١٢٩	١٤٣١ ع ١	(والطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) .. = ..
٣٨٢	١٤٩٥ ع ١	(والطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) .. = ..
٥٣٢	٢٤١٢٨ ع ٢	(والطعن رقم ١٩٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. = ..
٩١٨	٢٤٢١٧ ع ٢	(والطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. = ..
		١٤ - عدم التزام الحكم بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي . مثال في جريمة التصرف في المواد التموينية لغير مستحقيها . مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو المجادلة فيها . غير مقبولة .
٨٣	١٤٢١ ع ١	(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..
		١٥ - أخذ المحكمة بالأدلة . يفيد إطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ بها . دون التزام من المحكمة ببيان علة إطراحها .
٨٣	١٤٢١ ع ١	(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) .. = ..
٦٣١	١٤٩٩ ع ٢	(والطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦) .. = ..

اللمعة	القاعدة	
		١٦ — كفاية ارتكاب الجريمة عن إرادة حرة .
٩٤	١٤٢٤	(الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨) .. ..
		١٧ — العبرة في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضى .
		عدم صحة مطالبة بالأخذ بدليل معين . إلا إذا نص القانون .
١٢٩	١٤٣١	(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩) .. ..
		١٨ — الدفع بتنفيق التهمة ليس من الدفع الجوهرية .
		عدم لزوم الرد عليه استقلا . كفاية الرد الضمنى .
١٣٧	١٤٣٢	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩) .. ..
		١٩ — تقدير توافر حالة التلبس . موضوعى .
١٣٧	١٤٣٢	(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩) .. ..
		٢٠ — الاشتراك فى التزوير . تمامه غالبا دون مظاهر
		خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه .
		مثال لتسبيب غير معيب .
١٤٤	١٤٣٤	(الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) .. ..
		٢١ — انتفاء موجب الدفاع الشرعى . بتوافر التدبير
		للجريمة .
		الدفاع الشرعى لم يشترع للانتقام . بل لكف الاعتداء .
١٥٧	١٤٣٨	(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ..
		٢٢ — كفاية استخلاص الحكم قصد القتل . بما يحمل
		قضاءه .
١٥٧	١٤٣٨	(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ..
٦٥٥	٢٤١٥٥	(والطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤) .. ..
٩١١	٢٤٢١٥	(والطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. ..

الصفحة	القائمة
	٢٣ — عدم قبول دعوى الخطأ في الاسناد . إذا كان ما حصله الحكم له صداه في الأوراق . أساس ذلك ؟
١٥٧	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... .. ٣٨ ع ١
	٢٤ — شرط إطراح الدفع بإكراه الشاهد في عبارة مجملة ؟
١٥٧	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... .. ٣٨ ع ١
	٢٥ — العبرة في تحرى حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي بسياقه الذي ورد فيه . قد تدل لفظة الضرب على القتل ، كما قد تدل لفظة القتل على مجرد الضرب .
١٨١	(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... .. ٤٤ ع ١
	٢٦ — لا تعارض بين نفي الحكم سبق الاصرار وإثباته ركن القصد الخاص في جريمة القتل العمد في حق للطاعن .
١٨١	(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... .. ٤٤ ع ١
	٢٧ — مناط المسؤولية عما يقع في المحل من مخالفات للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التوين . هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة . انتفاء إدارة الشخص للمحل أو الإشراف عليه . انحسار المسؤولية عنه .
١٨٧	(الطن رقم ١٨٩٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... .. ٤٦ ع ١
	٢٨ — استخلاص وقوع الضبط داخل المياه الإقليمية . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام النقض .
١٩٠	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ٤٧ ع ١
	٢٩ — كفاية اطمئنان الحكم إلى وقوع الضبط بناء على الإذن المقال بأنه صدر بعد الضبط .
١٩٠	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ٤٧ ع ١



الصفحة	القاعدة	
		٣٠ — استخلاص الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملاساتها . العلم بكنه المخدر المضبوط محته ما دام استخلاصه صائفا .
١٩٠	١٤٤٧	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. .. ٣١ — عدم تبيان الطاعن سبب طلب مناقشة الطبيب الشرعى أو الاعتراضات الموجهة إلى تقريره وأوجه النقص فيه . لا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن إجابة طلب مناقشته أو ندب خير آخر في الدعوى ، ما دامت قد اطمأنت إلى التقرير المقدم .
٢١٠	١٤٥١	(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. .. ٣٢ — عدم التزام المحكمة الإستئنافية عند تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها بإعادة ذكر تلك الأسباب في حكمها . كفاية الإحالة إليها .
٢٣٨	١٤٥٩	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨) .. .. ٣٣ — وزن أقوال الشاهد . أمر موضوعي . للمحكمة الأخذ بقوله في أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها دون أن تلتزم ببيان السبب . للمحكمة الاعتراض عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تثق فيها .
٧١٤	١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤) .. .. ٣٣ — وزن أقوال الشاهد . أمر موضوعي . للمحكمة الأخذ بقوله في أية مرحلة ولو كانت مخالفة لما شهد به أمامها دون أن تلتزم ببيان السبب . للمحكمة الاعتراض عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تثق فيها .
٢٣٨	١٤٥٩	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨) .. .. (الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .. .. (الطن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦) .. .. (الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) .. .. (الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) .. .. (الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. .. (الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢) .. .. (الطن رقم ١١٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢) .. .. (الطن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٣٠) .. .. (الطن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) .. .. (الطن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) .. ..
٥٢٢	٢٤١٢٦	
٦٣١	٢٤١٤٩	
٧٦٠	٢٤١٧٩	
٨٨٤	٢٤٢٠٩	
٩١٨	٢٤٢١٧	
١٠٤٢	٢٤٢٤٩	
١٠٥٦	٢٤٢٥٣	
١٢٢٤	٢٤٢٩٦	
١٢٣٩	٢٤٣٠٠	
١٢٤٥	٢٤٣٠١	

الفاصلة	الصفحة	
		٣٤ — عدم التزام المحاكم الجنائية برسم الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية . عدم تقييد القاضي الجنائي بسلوك طريق خاص في تحرى الأدلة .
٢٤٤	١٤٦٠	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		٣٥ — الجدل الموضوعي في مسائل واقعية . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بلا معقب عليها من محكمة النقض .
٢٤٤	١٤٦٠	(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		٣٦ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب نذب خير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها .
٢٤٤	١٤٦٠	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		٣٧ — الجدل حول تقدير قيمة الدليل المستمد من تقرير قلم أبحاث التزييف والتزوير . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٤٤	١٤٦٠	(الطن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		٣٨ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد لم يحضر إلا بعد وقوع الاعتداء .
٢٥٤	١٤٦٣	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
		٣٩ — التناقض الذي يعيب الحكم . مثال لتعيب غير معيب .
٢٥٥	١٤٦٣	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
٤٥٤	١٤١١٠	(والطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ... ..
٨٩٨	٢٤٢١٢	(والطن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) ... ..
		٤٠ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . عدم جواز مناقشة دليل بعينه على حدة دون باقي الأدلة . كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .
٢٥٥	١٤٦٣	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤١ - أخذ الحكم بدليل احتمالي . غير قادح فيه ما دام أنه أسس الإدانة على اليقين .
٢٦٥	١ ع ٦٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
		٤٢ - تحصيل الحكم رواية الشاهد بما يتفق في جملة مع شهادته . لا عيب .
٢٦٥	١ ع ٦٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
		٤٣ - جريمة سرقة أوراق المرافعة القضائية من نوع خاص الغرض منها إلزام الخصوم اتباع الذمة والأمانة في الخصومة القضائية .
		قصد المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين ١٥٢، ١٥١ عقوبات . المحافظة على مستندات الحكومة وأوراق المرافعة القضائية .
		تحقق جريمة المادتين ١٥١، ١٥٢ عقوبات . ولو حصل تسليم الأوراق . ما دام أنه وقع بطريق الغش .
		تسلم المتهم ورقة من أوراق الدعوى بزعم أنها مقدمة منه موها من سلمه إياها بذلك . وجوب معاقبته وفقاً للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات .
٢٩٨	١ ع ٧٣	(الطن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..
		٤٤ - التعرف على هيئة الشخص وقوامه من رؤيته من الخلف أثناء فراره . جائز في منطقي العقل .
٣٠٢	١ ع ٧٤	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..
		٤٥ - تقدير قوة الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع .
٣٠٢	١ ع ٧٤	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..
		٤٦ - هتك العرض . معناه . إثباته .
٣٥١	١ ع ٨٧	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٨) ... ..

الصفحة	القاعدة
	٤٧ — عدم صحة الالتجاء في تقدير السن إلى أهل الخبرة . إلا إذا كانت السن غير محققة بأوراق رسمية . إفادة المدرسة الملحق بها المجنى عليه بتاريخ ومحل ورقم ميلاده . تفيد أخذ هذه البيانات من دليل رسمي مودع بملفه . صحة إطراح تقدير السن الوارد بالتقرير الطبي . ما دام أن الطاعن لم ينازع في تلك البيانات .
٣٥١	١٤٨٧ ع (الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨) .. ..
	٤٨ — إثبات الحكم خطأ في صدره أن النيابة أسندت إلى المتهم ترحمى عدم نخل الردة وعدم الاحتفاظ بالمنزل ٢٠ في حين أن التهمة الأخيرة وحدها هي المستندة إليه . لا يؤثر في صحته . ما دام أنه أخذ المتهم عن التهمة الأخيرة وحدها .
٣٦١	١٤٩٠ ع (الطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) .. ..
	٤٩ — كون الوقائع التي أثبتها الحكم تفيد أن المتهم فاعلا أم شريكا . كفايتها .
٣٦٥	١٤٩١ ع (الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) .. ..
	٥٠ — عدم أحقية الطاعن في التمسك بتعارض أقوال الشاهد في التحقيق مع أقواله بالجلسة . متى كان هذا التعارض يتعلق بغيره من المتهمين .
٣٦٥	١٤٩١ ع (الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) .. ..
	٥١ — خطأ الحكم في تحديد عدد الجناة . لا يعيبه . متى كان غير مؤثر في ثبوت الجريمة أو وصفها القانون .
٣٦٥	١٤٩١ ع (الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) .. ..
	٥٢ — قرائن الحال . من الأدلة المعتبرة قانونا . صحة اتخاذها ضمائم لأدلة أخرى . مثال .
٣٨٢	١٤٩٥ ع (الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٥٣ - عدم جدوى النفي بعدم صحة أقوال المجنى عليها والدتها . ما دام الحكم لم يعول على أقوالهما .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... ..
		٥٤ - لا عبرة بمغايرة بلاغ الحادث أو أقوال المجنى عليها بالشرطة لما اطمأنت إليه المحكمة .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... ..
		٥٥ - ثبوت جريمة هناك عرض المدعية بالحقوق المدنية . تضمنه بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... ..
		٥٦ - كفاية ثبوت الفعل الضار . للقضاء بالتعويض المؤقت . دون بيان الضرر بنوعيه . بيان ذلك الضرر قائماً . يكون عند الحكم بالتعويض الكامل .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٢) ... ..
		٥٧ - إمكان حصول الوقائع . دون أن يترك أثراً بالمجنى عليها . المنازعة في عدم حصول الواقعة لعدم وجود آثار بالمجنى عليها . جدل موضوعي . لا يصح معاودته للتصدي له أمام النقض .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... ..
		٥٨ - تحقق جريمة هناك للعرض ولو لم يترك الفعل أثراً بالمجنى عليه .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... ..
		٥٩ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة هناك العرض ؟ كفاية إيراد الحكم ما يدل عليه .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٦٠ - رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبالغ الرشوة . تلبس . صفحة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة في صحة إذن التفتيش بقالة إنه صدر لضبط جريمة مستقبلية عند توافر حالة التلبس .
٣٩٨	١٤٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) .. .. ٦١ - مثال لنسيب غير معيب على انطباق المادة ١٠٤ عقوبات .
٣٩٨	١٤٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٩) .. .. ٦٢ - تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات . متى تسلم المتهمون المال بسبب وظيقتهم ثم اختلسوه . لا يغير من ذلك كون أحدهم قد دفع ثمنه عند شرائه . ما دام أنه اشتراه نائباً مفوضاً عن الجمعية التي يعمل بها .
٤٠٣	١٤٩٩	(الطن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) .. .. ٦٣ - تصحيح الحكم بيان تاريخ التهمة إمتحاناً من العناصر المطروحة . عدم إعتباره تعديلاً في التهمة يستوجب لفت نظر الدفاع .
٤١٩	١٤١٠٣	(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... .. ٦٤ - تعديل الحكم في مقدار المبلغ . وضوح جريمة عرض الرشوة قاصراً إياه على المبلغ المدفوع يوم ضبط الواقعة دون المبلغ جميعه الذي تظاهر الموظف بطلبه . دون إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة للواقعة المطروحة . لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل . غير لازم .
٤١٩	١٤١٠٣	(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٦٥ - عدم التزام المحكمة بتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .. ..
٨٣	١٤٣١	(والطن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) .. ..
٩٤	١٤٣٤	(والطن رقم ٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) .. ..
٢٥٥	١٤٦٣	(والطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) .. ..
٥٢٢	٢٤١٢٦	(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .. ..
٨٣٣	٢٤١٩٦	(والطن رقم ٧٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) .. ..
٨٤٨	٢٤٢٠٠	(والطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) .. ..
٩٨٠	٣٤٢٣٣	(والطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) .. ..
		٦٦ - عدم التزام المحكمة بتحقيق دفاع غير متج في الدعوى أو الرد عليه .
		حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تظمن إليه وإطراح ما عداه . مثال .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .. ..
		٦٧ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة للصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها دون التقيد بدليل بعينه وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائفا .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .. ..
٢٥٥	١٤٦٣	(والطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) .. ..
٦٣٦	٢٤١٥٠	(والطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣) .. ..
٩٠٥	٢٤٢١٤	(والطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. ..
١٠٤٢	٣٤٢٤٩	(والطن رقم ١١٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) .. ..
١١٢٤	٣٤٢٧٢	(والطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٢) .. ..
١٢٥٠	٣٤٣٠٢	(والطن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٦٨ - استئناف النيابة العامة ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدهوى الجنائية لمصلحتها والمتهم .
		قبول المحكمة استئناف النيابة العامة وانفساح المجال أمام الطاعن في إبداء أوجه دفاعه . ليس له أن ينهى على الحكم بالقصور لقضائه بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يعرض للشهادة المرضية المقدمة منه التي تفيد عذره في التخلف عن الطعن بالاستئناف في الموعد المقرر . حلة ذلك ؟
٤٥٠	١٤١٠٩	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .. ..
		٦٩ - سكوت الدفاع عن التمسك بإعادة مناقشة الشاهد في حضرته ومواصلته المرافعة دون إصرار على طلب سماعه . مفاده : تنازله عنه . عدم التزام المحكمة بالرد أو التعقيب على هذا الطلب .
٤٥٠	١٤١٠٩	(الطن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .. ..
		٧٠ - خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب . لا يبطله .
٤٥٤	١٤١١٠	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .. ..
		٧١ - فض الحرز في حضرة المتهم والدفاع دون إمتراض . لا بطلان .
		عدم قبول النعي على المحكمة لعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .
٤٥٤	١٤١١٠	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .. ..
		٧٢ - إقامة الحكم قضاء على ماله أصل صحيح في الأوراق . انحصار الخطأ في الإستناد عنه .
٤٥٤	١٤١١٠	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .. ..
١٧	١٤٣	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٧٣ — إسناد النيابة للتهم أثناء المحاكمة . واقعة إحراز ما ضبط معه من مخدر بقصد التعاطي وهي جزء من كل ما كان منسوباً إليه عليه . دخول الواقعة المسندة في نطاق تهمة جلب المخدر الموجهة أصلاً للتهم . لا إخلال بحق الدفاع ولا بطلان في الإجراءات . أسباب ذلك ؟
		جلب المخدر . هو حيازة أو إحرازه .
		حق المحكمة في النزول إلى الوصف الأخف الذي أثبت أنه الوصف القانوني الصحيح . مادام ذلك لا يتضمن إسناد واقعة أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي أسس عليها أمر الإحالة . مثال في مخدرات .
٤٥٤	١٤١٠ع	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) .. ..
		٧٤ — ثم راتحة المخدر . صحة اتخاذ قرينة على علم محرزه بكنهه ما يحزره .
٤٥٤	١٤١٠ع	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) .. ..
		٧٥ — صحة الحكم بالإدانة في جرائم المخدرات . اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة . في عداد المواد المخدرة المبينة حصراً بالقانون .
٤٧٠	١٤١٣ع	(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩) .. ..
		٧٦ — كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اقتناع المحكمة واطمئنانها . عدم جواز مناقشة كل دليل منها هل حده .
٤٩٤	١٤١٩ع	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٠) .. ..
٩٠٥	٢٤٢١٤ع	(والطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. ..
٩٨٠	٢٤٢٣٣ع	(والطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) .. ..

الفاصلة	المصنف
٧٧ — تقدير توافر علاقة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . أمر موضوعي . مثال لتصيب غير معيب .	
( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥ )	٥٢٢ ٢٤١٢٦ .. ..
( والطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤ )	٧٢٤ ٢٤١٧١ .. ..
٧٨ — عدم التزام المحكمة بالردصراحة على الدفاع الموضوعي . كفاية الرد للضمني .	
( الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥ )	٥٢٢ ٢٤١٢٦ .. ..
( والطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ )	١٢٤٥ ٢٤٣٠١ .. ..
٧٩ — حق القاضي أن يستمد عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى . دون التقييد بدليل معين .	
( الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥ )	٥٢٨ ٢٤١٢٧ .. ..
( والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ )	٧٦٠ ٢٤١٧٩ .. ..
( والطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٤ )	٩٤٦ ٢٤٢٢٣ .. ..
٨٠ — المرجع في تحرى وصف الخبر . هو الحواس الطبيعية لمن قام بالضبط .	
وزن عناصر الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مجادلتهما في ذلك أمام النقض ، مادام أنها لم تخرج من موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .	
( الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥ )	٥٢٨ ٢٤١٢٧ .. ..
( والطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ )	٧٨٤ ٢٤١٨٢ .. ..
٨١ — وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة واقعة الجناية إلى محكمة الجنايات أو بالأول وجه لإقامة الدعوى فيها على الأسباب التي بنى عليها . حقه في هذا الشأن في تحييص الدعوى وأدلتها .	

الصفحة	القائمة	
		المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الاحالة ؟ إنطوء قرار مستشار الاحالة على قرارات قانونية خاطئة . لا يعيبه . شرط ذلك .
٥٥٩	٢٤١٣٢	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) ... ..
		٨٢ - عدم صحة القول بالمسئولية المفترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها سائفا من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتا فعلياً .
٥٨٦	٢٤١٤٠	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ ) ... ..
		٨٣ - تقدير القصد الجنائي . موضوعي . مادام سائفا .
٥٨٦	٢٤١٤٠	( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ ) ... ..
		٨٤ - النعي على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيق دفاع لم يطرح عليها . غير جائز .
٥٩٣	٢٤١٤١	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ ) ... ..
٨٨٤	٢٤٢٠٩	( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) ... ..
		٨٥ - إطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي حار تحليلها وإلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل . لا ثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .
٥٩٣	٢٤١٤١	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ ) ... ..
		٨٦ - المحكمة تجزئة أي دابل ولو كان امترافا والأخذ منه بما تظمن إليه وإطراح سواه .
٥٩٣	٢٤١٤١	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ ) ... ..
٩١٨	٢٤٢١٧	( الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ ) ... ..
		٨٧ - عدم رسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .
٥٩٣	٢٤١٤١	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ ) ... ..

الصفحة	القائمة
	٨٨ — للحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها تجزئة هذه التحريات والاخذ منها بما نطمئن إليه وإطراح ما عداه . لها أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم المخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال للشخصي .
	(الظن رقم ١٦٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
	٨٩ — إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها .
٥٩٩	(الظن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... .. ٢٤١٤٢
	٩٠ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . ماهيته ؟ عدم الترام المحكمة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن .
٦٣٦	(الظن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣) ... .. ٢٤١٥٠
	٩١ — الإحراز بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها .
٦٣٦	(الظن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣) ... .. ٢٤١٥٠
	٩٢ — البحث في توافق سبق الإصرار . موضوعي . صحة استنتاجه من ظروف الدعوى وعناصرها . مادام موجبها لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج .
٦٥٥	(الظن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤) ... .. ٢٤١٥٥
٩٦٦	(الظن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/١١) ... .. ٢٤٢٢٩
	٩٣ — إثبات الحكم — استناداً إلى التقرير الطبي — وجود ثقب بواجهة منزل المجني عليه . لا خطأ في الاستناد . ولو ورد في معaine النيابة وجود ثقبين بواجهة المنزل المذكور .



الصفحة	القائمة	
		خطأ الحكم في الإسناد . لا يعيبه . مادام لا أثر له على منطقته أو سلامة نتيجته . مثال .
٦٥٥	٢٤١٥٥	(الطنن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤) ... ..
١١٢٤	٣٤٢٧٢	(الطنن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٩٤ - تطبيق القانون صحيحاً على واقعة الدعوى . واجب على المحكمة . مادامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحقه في الدفاع . معاقبة المتهم بمواد اتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى . دون لفت نظره . لا إخلال .
٦٧٧	٢٤١٦٠	(الطنن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ... ..
		٩٥ - تزيد المحكمة خطأ بما لا يؤثر في صحة حكمها . لا يعيبه .
٧٠٧	٢٤١٦٧	(الطنن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ..
		٩٦ - المراد بجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول بين الناس . أساس ذلك ؟ اعتبار فعل الجلب متوافراً فيه قصد التداول بين الناس . إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله . أو دفع المتهم بقيام قصد التعاظم لديه أو لدى من يعمل لحسابه وكان الظاهر من الملابسات يشهد له .
		إثبات الحكم أن الحشيش المضبوط اثنتان وخمسون طربة . يتحقق به معنى الجلب قانوناً . عدم التزام الحكم في هذه الحالة باستظهار قصد التداول صراحة ولو دفع بانتفاؤه .
٧١٣	٢٤١٦٨	(الطنن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٩٧ - صدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا على أساس أنه أعلن لشخصه . دون سماع الشهود . طلبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود . عليها استيفاء ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاضرا . مخالفة ذلك بطلان وإخلال بحق الدفاع . المادتان ١/٢٤١ ، ١/٤١٣ إجراءات .
٧٢١	٢٤١٧٠	(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤) .. ..
		٩٨ - عدم التزام المحكمة بالرد على التقرير الاستشاري . عند أخذها بالتقرير الفني المقدم في الدعوى . أساس ذلك ؟
٧٢٤	٢٤١٧١	(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤) .. ..
		٩٩ - إحالة الحكم إلى الأدلة التي سبق أن مرددها . لا عيب .
٧٢٤	٢٤١٧١	(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤) .. ..
		١٠٠ - أخذ محكمة الموضوع بأقوال طامن على طامن آخر جائز . ولو لم يكن في الدعوى دليل غيرها . أساس ذلك ؟
٧٣٢	٢٤١٧٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) .. ..
		١٠١ - الدفع بتلقيب التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية . عدم لزوم الرد عليه استقلالا . كفاية الرد الضمني .
٧٦٠	٢٤١٧٩	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) .. ..
٧٧٧	٢٤١٨١	(الطن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) .. ..
١٠٥٣	٢٤٢٥٢	(الطن رقم ١١٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) .. ..
		١٠٢ - تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . مادام سائغا .

الصفحة	الرقم	
		إنتهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جريمة إحراز السلاح والسرقة . محاكمة المتهم ابتداء عن إحراز السلاح . لا تمنع من محاكمته بعد ذلك من جريمة السرقة .
٧٧٧	٢٤١٨١	(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
		١٠٣ - التعويل على قول متهم على آخر . والأخذ بآراء المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وتجزئته . حق المحكمة الموضوع .
٧٧٧	٢٤١٨١	(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
		١٠٤ - المنازعة في نوع الخبر موضوع الجريمة . دفاع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد الضمني .
٧٨٤	٢٤١٨٢	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
		١٠٥ - جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرفقة التي وجدت ناقصة . ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرفقة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام . القاضي استمداد عقيدته عن عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين .
٧٨٤	٢٤١٨٢	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
		١٠٦ - مسئولية المتهم من جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . تقدير توافر رابطة السببية أو عدم توافرها . أمر موضوعي .
٧٨٩	٢٤١٨٣	(الطن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... ..

الصفحة	القاعدة
	١٠٧ — إقامة الحكم قضاءه بإدانة المتهم في جريمة إحراز مخدرات تأسيسا على سبق معرفة الشاهد له شخصيا . في حين أن الشاهد لم يقرر ذلك في شهادته . خطأ في الإستناد يعيب الحكم ويوجب نقضه .
٨٣٠ ٢٤١٩٥	( الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧ ) — — —
	١٠٨ — لا محل للنفي على المحكمة بأنها أسقطت النظر في عذر لم يطرح عليها أو في دليل لم يقدم إليها .
٨٤١ ٢٤١٩٨	( الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨ ) — — —
	١٠٩ — لاءبرة باعتراف المتهم في شأن وزن الخبز . العبرة في هذا الخصوص بالميزان . إشارة الحكم إلى الاعتراف على غير صحة . لا يقدح في سلامة الحكم .
٨٤٤ ٢٤١٩٩	( الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨ ) — — —
	١١٠ — انتهاء المحكمة إلى وصف الحكم بأنه حضوري نزولا على حكم الواقع . لا يعيبه إثبات كاتب الجلسة خطأ . عدم حضور المتهمين .
٨٤٨ ٢٤٢٠٠	( الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨ ) — — —
	١١١ — انسياغ قوة الأمر المقضى على الأحكام النهائية الباتة فحسب .
	البحث في كذب البلاغ أو صحته . موكل لمحكمة الموضوع .
٨٤٨ ٢٤٢٠٠	( الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨ ) — — —
	١١٢ — تحديد ميقات إرسال برقية تلغرافية من واقع الزمن الثابت فيها . حق لقاضي الموضوع . لا يحتاج في تحديده لتخير . إذ هو من المعلومات العامة .
٨٨٤ ٢٤٢٠٩	( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) — — —



الصفحة	القاعدة	
		١١٣ — حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أدلة الدعوى وعناصرها . حقها في إطراح أقوال شهود النفي . مادامت لانتق فيها .
٨٨٤	٢٤٢٠٩	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٧٠) .. ..
		١١٤ — خطأ الحكم في الإسناد . لا يعيبه . مادام لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
٨٨٩	٢٤٢١٠	(الطن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٧٠) .. ..
		١١٥ — للمحكمة استخلاص الحقيقة من كل ما يقدم اليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة .
٨٩٨	٢٤٢١٢	(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢١/٦/١٩٧٠) .. ..
		١١٦ — تقدير المحكمة لدليل في الدعوى . لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى . ولا يحوز قوة الأمر المقضى . أساس ذلك ؟
٩٠٥	٢٤٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) .. ..
		١١٧ — عدم التزام المحكمة بالتحدث عن الأدلة غير المؤثرة في عقيدتها .
٩٠٥	٢٤٢١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) .. ..
		١١٨ — لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ما عداه . حقها في الأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى .
٩١١	٢٤٢١٥	(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) .. ..
		١١٩ — الأمر بالتفتيش . إجراء من إجراءات التحقيق . إصداره لا يكون إلا لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجمت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه .
٩١٥	٢٤٢١٦	(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) .. ..

الصفحة	القائمة
	١٢٠ — ظهور أشياء عرضاً أثناء التفتيش تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى . للمأمور الضبط القضائي ضبطها .
	الفصل فيما إذا كان من نفذ الأمر بالتفتيش للترم حده أو جاوز عرضه متعمداً في تنفيذه . من الموضوع لا من القانون .
٩١٥	(الطن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. .. ٢٤٢١٦
	١٢١ — لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يفى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . تساند الأدلة في المواد الجنائية .
٩١٨	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. .. ٢٤٢١٧
	١٢٢ — تقدير الدليل . حق لمحكمة الموضوع .
	عدم التزام المحكمة الجنائية باتباع قواعد الإثبات المدنية والتجارية . تعيينها خيراً في دعوى التزوير . غير لازم . متى أقامت حكمها على ما يسوغه .
	حق محكمة الموضوع استخلاص صحة السند المدعى تزويره . من فحصها السند . ومن إقرار الطاعنة .
٩٤٢	(الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) ... .. ٣٤٢٢٢
	١٢٣ — أطراح الحكم لدفاع المتهم وأقوال شهودها وعدم اعتوارها بشكواها للشرطة . للتدليل على أنها وقعت بيهيمتها على بياض على السند المدعى تزويره . تقدير موضوعي . ما دام له ما يؤثره .
٩٤٢	(الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) .. .. ٣٤٢٢٢

الصفحة	القاعدة	
		١٢٤ — مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير . سواء أكان المزور عليه أم أي شخص آخر ، ولو كان الضرر محتملا . تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع . متى كان تسببها سائغا .
٩٦٩	٣٤٢٣٠	(الطن رقم ٩٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/١٠/١٩٧٠) .. ..
		١٢٥ — لتفات المحكمة من دفاع قانوني ظاهر البطلان . لا حيب .
٩٧٢	٣٤٢٣١	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٧٠) .. ..
		١٢٦ — إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا حيب . شرط ذلك ؟
٩٧٢	٣٤٢٣١	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٧٠) .. ..
		١٢٧ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك ؟ لها الاعتماد على أقوالهم في التعقيقات . ما دامت مطروحة على بساط البحث .
٩٧٢	٣٤٢٣١	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٧٠) .. ..
١٠١٤	٣٤٢٤٢	(والطن رقم ١١١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٠) .. ..
		١٢٨ — ليس للطاعن أن ينسب على المحكمة قعودها عن سماع شهود تنازل عن سماعهم .
٩٧٢	٣٤٢٣١	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٧٠) .. ..
		١٢٩ — عدم أعمال الحكم للسادة ١٧ عقوبات في جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار . رغم ذكره أنه يرى معاملة المتهمين بهذه المادة . لا يعيبه . حلة ذلك : المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
٩٨٠	٣٤٢٣٣	(الطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١٣٠ - تحقق جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار ، ولو لم يتخذ الجاني من الاتجار في المواد المخدرة حرفة له . كفاية استخلاص الحكم بما يسوفه ، أن إصرار المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار ، للرد على منعه بأن الحكم لم يثبت عليه اعترافه بتجارة المخدرات .
		تفرقة المواد ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين إحراز وحيازة المخدر بقصد الاتجار وبين إحرازه وحيازته بقصد التعاطي أو الاستعمال للشخصي أو بدون قصد شيء من ذلك .
٩٨٠	٣٤٢٣٣	(الطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠) ... ..
		١٣١ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم إثر تفتيش باطل . أمر موضوعي .
٩٨٥	٣٤٢٣٤	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠) ... ..
		١٣٢ - ليس على الحكم أن يورد إلّا ما له أثر في حكمة .
١٠٠١	٣٤٢٣٩	(الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٠) ... ..
		١٣٣ - خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح الناري المستعمل في الجريمة لا يعيبه . ما دام ليس له أثر في قيامها .
١٠٠١	٣٤٢٣٩	(الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٠) ... ..
		١٣٤ - الطلب الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه عند رفضه . ماهيته ؟
		الحكمة الالتفات من طلب استدعاء الطبيب الشرعي للناقشة .
		شرط ذلك ؟
١٠١٤	٣٤٢٤٣	(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٠) ... ..
١٢٥٠	٣٤٣٠٢	(الطن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٠) ... ..



الصفحة	القائمة
	١٣٥ — عدم تدوين دفاع المتهم بالتفصيل في محضر الجلسة لا يعيب الحكم .
١٠١٤	(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٠) ... .. ٣٤٢٤٣
	١٣٦ — لمحكمة الموضوع التمويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن قالة شهود النفي .
١٠١٤	(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٠) ... .. ٣٤٢٤٣
١٢٢٤	(والطن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٢٠/١٩٧٠) ... .. ٣٤٢٩٦
١٢٤٥	(والطن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٢١/١٩٧٠) ... .. ٣٤٣٠١
	١٣٧ — لمحكمة الموضوع الأخذ بأقوال الشاهد ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتنعت بصحتها واطمأنت إلى قدرته على التمييز .
١٠١٤	(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٢٦/١٩٧٠) ... .. ٣٤٢٤٣
	١٣٨ — دفاع المتهم بأن حالة الجنى عليها لم تكن تسمح لها بالحديث بتعقل . رد الحكم عليه بما يسوغ دحضه . كفايته .
١٠٤٢	(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٠) ... .. ٣٤٢٤٩
	١٣٩ — الباعث على الجريمة . ليس ركناً فيها . خطأ الحكم فيه أو إغفاله . لا يعيبه .
١٠٤٢	(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٠) ... .. ٣٤٢٤٩
	١٤٠ — تقدير المحكمة أن العرف والعادة في بعض المعاملات يتمتعان من الحصول على دليل كتابي . موضوعي .
١٠٤٧	(الطن رقم ١١٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٠) ... .. ٣٤٢٥٠

الصفحة	القائمة
	١٤١ — ركن التسليم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة. ماهيته؟ كيفية الاستدلال عليه؟
	تحقق فعل إخفاء الأشياء المسروقة بكل اتصال فعل بالمسأل المختلس . مهما كان مبيد أو الغرض منه أو ظروف زمانه أو مكانه أو صائر أحواله .
١٠٥٠ ع ٢٥١	(الطن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٠) ... ..
	١٤٢ — التناقض الذي يعيب الحكم ماهيته؟
	اتهاء الحكم إلى ثبوت علم المتهم بأن الأجولة المخفأة متحصلة من جنابة اختلاس . عدم تعارضه مع نفي علمه بوظيفة المختلس أساس ذلك : العلم بالإختلاس لا يستلزم حتما العلم بوظيفة المختلس ذاتها .
١٠٥٠ ع ٢٥١	(الطن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٠) ... ..
	١٤٣ — نسبة الحكم لأحد الشهود واقعة معينة على خلاف الثابت بالأوراق . متى لا يكون مؤثرا في سلامته؟
١٠٥٣ ع ٢٥٢	(الطن رقم ١١٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٠) ... ..
	١٤٤ — تقدير توافر الارتباط بين الجرائم وفقا للأداة ٢/٣٢ مقوبات . موضوعي . متى أقيم على ما يسوغه . اتهاء الحكم إلى أن جرائم القتل همد واحراز السلاح وذخيره بدون ترخيص قد وقعت لغرض واحد وأنها مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة وتوقيده العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل همد . صحيح . مادام أنه أقيم على ما يحمله .
١٠٧٩ ع ٢٦٠	(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/١٥/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القائمة	
		١٤٥ — خلو الأوراق المعروضة على محكمة الموضوع من مهينة الحالة الجنائية . ومن الدلائل على توافر الظرف المشدد في حق المتهم باحراز السلاح . معاقبة المتهم المذكور عن جريمته مجردة من الظرف المشدد . صحيحة . مادامت النيابة لم تطالب بالتأجيل لتقديم الدليل على توافر ذلك الشرط .
		ورقة الفيش والتشويه . عدم قيامها مقام مهينة الحالة الجنائية . ولا دليلا على نهائية الحكم الثابت بها .
١٠٨٥	٣٤٢٦٢	( الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٦ ) ..
		١٤٦ — كفاية الشك في صحة إسناد التهمة سنداً للقضاء بالبراءة . متى أحاط الحكم بالدعوى عن بعصر وبصيرة . مثال على عدم الاطمئنان إلى ما جاء بإفادة الملبأ لتضمنها وجود مكان واحد خال به في عدد من القضايا نظرت في جلسة واحدة .
		القول بوجوب التحقق من وجود مكان خال بالملبأ عند الشك في الإفادة الصادرة منه . وبعدم صحة الحكم بالبراءة استنادا إلى دليل مقدم في دعوى أخرى . غير سليم .
١١٠٥	٣٤٢٦٧	( الطعن رقم ١٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٦ ) ..
		١٤٧ — كفاية أخذ الحكم بمواد الاتهام . متى كان من بينها مادة العقاب . وأوتضمنت تلك المواد مادة غير عقابية .
		تأييد ذلك الحكم في الاستئناف لأسبابه . صحيح .
١١١٠	٣٤٢٦٩	( الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) ..
		١٤٨ — تقدير العقوبة . موضوعي . دون التزام ببيان هذا التقدير .
١١١٠	٣٤٢٦٩	( الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) ..
		١٤٩ — تقرير المحكمة لأسباب سائفة ، أن عقد الإيجار المقدم من المتهم اصطنع لخدمة الدعوى . صحيح .
١١١٠	٣٤٢٦٩	( الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) ..

١٥٠ - المحكمة الاستناد في إدانة المتهمين بجريمة القتل العمد إلى ما جاء بتقرير التحليل من وجود آثار دماء آدمية ببعض المضبوطات لدى المتهمين كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولو لم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء إلى المجرى عليهم .

(الطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... .. ١١٢٤ ٣٤٢٧٢

١٥١ - تساند الأدلة في المواد الجنائية .

(الطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... .. ١١٢٤ ٣٤٢٧٢

١٥٢ - محكمة ثاني درجة تقضي في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .

الاستثناء من سماع الشهود . شرطه ؟ مرافعة المدافع عن الطامن أمام محكمة أول درجة في الموضوع باعتباره متنازلا من سماع الشهود . عدم جواز التمسك بسماعهم أمام محكمة ثاني درجة . تعويل المحكمة الأخيرة على أقوالهم في التحقيقات . صحيح .

(الطن رقم ١٣٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٤) ... .. ١٢٢١ ٣٤٢٩٥

راجع أيضا : إثبات .

(القاعدة رقم ٢٤٨ بالصيغة رقم ١٠٣٧ ع ٣) .

واختصاص .

(القاعدة رقم ١٤٩ بالصيغة رقم ٦٣١ ع ٢)

واختلاس أموال أميرية .

(القاعدة رقم ١٢٨ بالصيغة رقم ٥٢٢ ع ٢)



المادة	القاعدة
	<p>وأسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي". (القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ١٤٥٧ ع ١)</p> <p>وبناء : (القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ١٤٠٤ ع ٢)</p> <p>وتحقيق : (القاعدة رقم ٣٠٠ بالصحيفة رقم ١٢٣٩ ع ٣)</p> <p>وتفتيش : (القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٤١٩ ع ١)</p> <p>وتعويض : (القاعدة رقم ٢٦٩ بالصحيفة رقم ١١١٠ ع ٣)</p> <p>وتهرب جرمي . (القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٧٢٢ ع ٢)</p> <p>وخزينة . (القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ٢٤٨٠٢ ع ٢)</p> <p>وخطأ . (القاعدة رقم ٢٧٧ بالصحيفة رقم ١١٤٩ ع ٣)</p> <p>ودعارة . (القاعدة رقم ٣٠٤ بالصحيفة رقم ١٢٦٣ ع ٣)</p> <p>ودفاع . (القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٦١٧ ع ٢)</p> <p>ورشوة . (القاعدتان رقم ٢٤ و ٢٩ بالصحيفتين رقم ٢٠٠٠٤٩٤ ع ١)</p> <p>(والقاعدة رقم ٢٤٤ بالصحيفة رقم ١٠٢٠ ع ٣)</p>

الصفحة	القاعدة
	وشيك بدون وصيد .
	(القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٥٤ ع ١)
	(والقاعدة تانزانيا ١٣٤ ١٦٧٤ بالصحيفتين ٥٦٢ ٧٠٧ ع ٢)
	وطعن .
	(القاعدة رقم ٢٦٩ بالصحيفة رقم ١١١٠ ع ٣)
	وقذف .
	(القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٥٥٢ ع ٢)
	ونصب .
	(القاعدة رقم ٢٩٤ بالصحيفة رقم ١٢١٢ ع ٣)
	ونقض .
	(القواعد أرقام ١١٤ ١٥٤ بالصحائف ٢١ ٤٩ ع ١٥)
	ووصف التهمة .
	(القاعدة رقم ٢٢٨ بالصحيفة رقم ٩٦٣ ع ٣)
	• ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل .
	١ - ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل . خطؤه
	في وصف الأقسام والمسوبة إلى الطاعن بأنها اعتراف .
	مشرط ذلك ؟
٧	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) - - - ع ١
	٢ - إغفال الحكم في نهاية أسبابه مقدم اسم المجنى عليه .
	لا يعيبه . ما دام قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى ومحصل
	أقوال الشهود اسم المجنى عليه الحقيقي .
٣٩	(الطن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥) - - - ع ٨

الصفحة	القاعدة	
٤٩١	١٤١١	٣ - كفاية إيراد الحكم ما تتوافر به عناصر جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا عقوبات ، وإن أخطأ وطبق المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات . ما دام قد أنزل بالمتهم عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ١٠٦ مكررا عقوبات . انعدام المصلحة في الطعن على الحكم في هذه الحالة . (الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٠) ... ..
١٣٧	١٤٣٢	٤ - خطأ الحكم في الإسناد لا يعيبه ما دام لا يؤثر في منطقته . (الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧٠) ... ..
٤٨٧	١٤١١٧	٥ - إنطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة . لا يعيبه . شرط ذلك ؟ (الضمر رقم ١٩١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٠) ... ..
٤٨٧	١٤١١٧	٦ - تزيد الحكم فيما لا أثر له على منطقته . لا يعيبه . (الضمر رقم ١٩١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٠) ... ..
		حجته :
٥١٤	١٤٢٤	١ - الحكم الصادر في جريمة من الجرائم . تقييده للحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥ / ٤ / ١٩٧٠) ... ..
		٢ - انسباغ قوة الأمر المقضى على الأحكام النهائية الباتة بحسب . للبعث في كذب البلاغ أو صحته . موكل لمحكمة الموضوع . (الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٠) ... ..
٨٤٨	٢٤٢٠٠	

المقدمة	القائمة	
		<p>"حجية الحكم" :</p> <p>راجع : قوة الأمر المقتضى .</p> <p>"بطلانه" :</p> <p>١ - تحقق الضمان المقرر للتهم بجناية بحضور محام مقبول للمرافعة أمام محكمة الجنايات وتولى المرافعة عنه .</p> <p>وقوع خطأ مادي في إسم المحامي الثابت حضوره معه .</p> <p>لا تأثير له على سلامة الحكم .</p>
٢٩	١٤٨	<p>(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥) ... ..</p> <p>٢ - بطلان الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنايات مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى .</p> <p>القبض عليه ثم الافراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها ولم يحضرها . وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما .</p>
٧٨	١٩٤	<p>(الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..</p> <p>٣ - التناقض الذي يبطل الحكم . مناطه ؟</p>
١٦٩	١٤٠	<p>(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..</p> <p>٤ - حق الدفاع في العدول عن نزوله عن سماع شاهد إثبات .</p> <p>ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة الحكم ذلك . يبطله .</p> <p>طالب الدفاع في ختام مرافعته أصليا البراءة واحتياطيا تأجيل لسماع شاهد الإثبات . متى يعد طلبه الاحتياطي طلبا جازما :</p> <p>إذا انتهت المحكمة إلى القضاء بالبراءة . لا يغير من ذلك أن يكون الدفاع قد استهل مرافعته بالتزول عن سماع ذلك الشاهد .</p>
١٧٦	١٤٢	<p>(الطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..</p> <p>٥ - مناط البطلان في حكم المادة ١٦٧ مرافعات هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . مثال .</p>
٣٠٨	١٧٦	<p>(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..</p>



الصفحة	القاعدة	
		٦ — الشهادة الحلية الدالة على عدم توقيع الحكم في الميعاد . دليل إثبات . يغنى عنه بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خلوا من التوقيع . عدم التوقيع على الحكم في الميعاد . يبطله .
٣١٦	١٤٧٨ ع	( الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١ ) — — —
		٧ — توقيع القاضي على الحكم . شرط لقيامه . أساس ذلك ؟ بطلان الحكم . نخلوه من التوقيع بانتهاء الثلاثين يوما التي استوجب القانون التوقيع عليه قبل انقضائها . ما لم يكن صادرا بالبراءة .
٣١٦	١٤٧٨ ع	( الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١ ) — — —
		٨ — بطلان تشكيل محكمة الجنايات إذا تم من أكثر من واحد من غير المستشارين . ثبوت أن الحكم صدر من دائرة شملت من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف . صدوره وفق القانون . لا يؤثر في ذلك أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل الطق بالحكم . علة ذلك ؟ توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف . ماهيته ؟ تنظيم إداري .
٤٣١	١٤١٠٦ ع	( الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) — — —
		٩ — ثبوت تلاوة تقرير التلخيص . لا محل للنعي بالبطلان . سؤال المتهم عما أسند إليه . إجراء تنظيمي . لا يترتب البطلان على عاقبته .
١١١٨	٣٤٢٧١ ع	( الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) — — —
		راجع أيضا : حكم " إصداره " . ( القاعدة رقم ٩٧ بالصيغة رقم ١٤٣٩٥ )

المصنف	القاعدة	
		” الطعن في الحكم “
		١ - الطعن في الأحكام . ليس عملا جائزا . يسوغ منه أو الخلاص منه اقرار جريمة .
٩٤	١٤٢٤	( الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨ ) .. ..
		٢ - عدم قبول الطعن على الحكم . إلا لأوجه متصلة بشخص الطاعن وله مصلحة فيما . النعى من طاعن بطلان ضبط طاعن آخر . غير مقبول .
١٩٠	١٤٤٧	( الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١ ) .. ..
١٠٣٠	٣٤٢٤٧	( الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١ ) .. ..
		٣ - الطعن بالنقض في المواد الجنائية . طبيعته : حق فخصي لمن صدر ضده الحكم . ليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرته إلا بإذنه .
		الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو عام . وجوب أن يكون التوكيل ثابتا وقت التقرير بالطعن .
٥٠١	١٤١٢٠	( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣٠ ) .. ..
		٤ - الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية . في المواد الجنائية والمدنية . منوط بالخصوم أنفسهم . توافر العذر القهري المانع من الطعن . عدم جواز محاسبة الطاعن بقالة إمكانه توكيل غيره في رفع الطعن .
		عدم بحث الحكم لمرض المدعى المدني لبيان ما إذا كان يترتب عليه عند ثبوته تأخير في رفع الاستئناف بحجة استطاعته توكيل محام . خطأ في تأويل القانون .
١٠٩٩	٣٤٢٦٦	( الطعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦ ) .. ..
		٥ - للنياية العامة للطعن بالنقض في الأحكام لمصاحبة المحكوم عليهم من المتهمين شرط ذلك ؟
١٢٠٧	٣٤٢٩٢	( الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٣ ) .. ..

٦ - بدء مريان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة .  
من يوم صدوره . أسوة بالحكم الحضوري إلا إذا كان تخاف  
المعارض عن حضور الجلسة راجعاً لما لا دخل لإرادته فيه .

علم الطاعن بأن له معارضة منظورة في ذات الجلسة التي  
حضر فيها نظر معارضة أخرى . يحتم عليه متابعتها والمثول فيها .  
إذ الحرص اللازم توافره في الشخص العادي يوجب عليه ذلك .  
عدم مثوله بزعم مرسل قائم على أنه ظن أنها أصحى له من بلد  
مجاور لبلدته . عدم جدوى هذا الزعم . صدور الحكم في المعارضة  
في هذه الحالة . بدء مريان ميعاد الطعن فيه من يوم صدوره .  
لا من يوم العلم رسمياً به .

( الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ ) ... ٣٤٣٠٣ ١٢٦٠

” ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ :

١ - قضاء النقض بعدم جواز الطعن في الحكم باعتبار أنه  
صادر من محكمة أمن الدولة العليا . وجوب الرجوع في هذا الحكم  
ونظر الطعن ، مادام قد ظهر أنه صدر من محكمة الجنايات مشكلة  
تشكيلاً هادياً .

( الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) ... ١٤٣ ١٧

٢ - عدم جواز الطعن بالنقض استقلالاً في الحكم الصادر  
برفض الدفع بعدم قبول الدعوى سبق صدور أمر بحفظها .  
أساس ذلك : أنه حكم في مسألة فرعية لم يته الخصومة .

إلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى . يوجب  
إعادتها إلى المحكمة المذكورة لنظرها موضوعاً . المادة ٢/٤١٩  
إجراءات .

( الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ) ... ١٤٥٣ ٢١٥

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم قبول إثارة طعن في حكم أول درجة . الذي اقتصر وحده على الفصل في الموضوع . ولم يستأنف .
٢١٥	١٤٥٣	(الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١) — ..
		٤ — صحة الطعن بالنقض في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بتطبيق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . هل ذلك ؟
١١٤٣	٣٤٢٧٦	(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) — ..
		تصحيح الحكم :
		١ — عدم جواز الطعن في الأمر الصادر بتصحيح الأخطاء المادية البحتة في الحكم إلا إذا تجاوزت المحكمة حقها في التصحيح .
		القرار الصادر برفض التصحيح . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ١٩١ مرافعات .
١٠٣٠	٣٤٢٤٧	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١) — ..
		٢ — عدم رسم قانون الإجراءات الجنائية طريقا للطعن في أوامر التصحيح التي تصدر إعمالا لحكم المادة ٣٣٧ منه . وجوب الرجوع في هذا الشأن إلى حكم المادة ١٩١ مرافعات .
١٠٣٠	٣٤٢٤٧	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١) — ..
		إعلان الحكم :
		إعلان الحكم للمحكوم عليه شخصيا . قرينة قاطعة على دليبه بصدوره . أما إعلانه في موطنه لمن ينوب عنه في استلام الاعلان . فهو قرينة غير قاطعة على العلم بصدور الحكم له حتى دحضها . عدم دحض هذه القرينة أمام محكمة الموضوع وعدم تمسكه بدحضها . سقوط حقه في التمسك بإثبات حكمها أمام النقض . أماس ذلك ؟
١٦٨	٣٤٢٨٢	(الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) — ..



الصفحة	المادة	
		( خ )
		خبرة . خبز . خدمة عسكرية . خطأ . خيانة أمانة
		خبرة
		راجع : إثبات : " خبرة " .
		خبز
		١ - المرجع في تحرى أوصاف الخبز هو الحواص الطيمنية لمن يقوم بالضبط كالنظر واللس . لا يوجب القانون أو الواقع عليه اتخاذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة . (الطن رقم ٢١٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥ ) -- -- -- (الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ ) -- -- --
٢٨٤	٢٤١٢٧	٢ - جرعة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا . قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن . لا تسامح في وزن الخبز الأفرنجي بأنواعه المختلفة بسبب الخفاف . (الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ ) -- -- -- (الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨ ) -- -- --
٨٤٤	٢٤١٨٢	٣ - المنازعة في نوع الخبز موضوع الجريمة . دفاع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا . كفاية الرد الضمني . (الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ ) -- -- --
٨٤٤	٢٤١٩٩	٤ - جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة . ما نص عليه قرار
٨٤٤	٢٤١٨٢	

الصفحة	القائمة	
		وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأوقية إنما ورد على سهيل التنظيم لا الإلزام .
		للفاضى استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين .
٧٨٤	٢٤١٨٢	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) - - -
		٥ - جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . توافرها بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضوئل مقدار النقص فيه .
٨٠٢	٢٤١٨٧	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) - - -
		٦ - لا شأن لنسبة الرطوبة في الخبز المحددة في المادة ٢٣ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان الخبز لا ينقص منها . مطابقة الخبز لنسبة الرطوبة لا تنهض لدحض مخالفته للوزن المقرر .
٨٠٢	٢٤١٨٧	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) - - -
		٧ - العبرة في إلزام المسئولين عن المخازن الأفرنجية عامة والبلدية في دائرتي محافظتي القاهرة والاسكندرية وضواحيهما بإسكاف الدفاتر المقررة قانونا ، هي بنوع الدقيق المصرح لهذه المخازن باستخدامه . كون الدقيق المستخدم من النوع للفانر نمرة ١ استخراج ٧٢ .٪ يوجب على من تقدم ذكرهم إمساك الدفاتر المشار إليها .
		عدم استظهار الحكم نوع الخبز المسئول عن إدارته المتهم ونوع الدقيق المصرح له باستخدامه . قصور .
٨٣٦	٢٤١٩٧	(الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) - - -

الصفحة	القاعدة
	٨ - لا عبء باعتراف المتهم في شأن وزن الخبز . العبء في هذا الخصوص بالميزان . إشارة الحكم إلى الاعتراف على غير صحة . لا يقدح في سلامة الحكم .
٨٤٤	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) .. .. ١٩٩٢ع
	٩ - تحديد المادة ٢٦ من قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المدة اللازمة لوزن الخبز باردا بعد التهوية . بثلاث ساعات كحد أدنى . عدم تحديد هذه المادة حدا أقصى لهذه التهوية .
٨٤٤	(الطن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) .. .. ١٩٩٢ع
	١٠ - دفاع المتهم بعدم مسئوليته عن العجز في وزن الخبز لا تقطاع صلته بالخبز بتأجيله للغير . دفاع يؤثر في مسئولية المتهم . وجوب تخصيصه أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب .
٩٠٢	(الطن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) .. .. ٢٠١٣ع
	١١ - مثال لتسيب معيب وإخلال بحق الدفاع حول إجراءات تحليل الخبز موضوع الجريمة .
٩٣٢	(الطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩) .. .. ٢٠١٩ع
	١٢ - قيام مسئولية صاحب المحل في جرائم التموين . رهن بثبوت ملكية هذا المحل .
١١١٠	(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. .. ٢٠٦٩ع
	١٣ - مسئولية صاحب المحل ومديره ، عن الجرائم التموينية . فرضية .
	إقتراض القانون إشراف صاحب المحل عليه . ووقوع الجريمة التموينية باسمه ولحسابه .
١١١٠	(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. .. ٢٠٦٩ع
	راجع أيضا : تموين .
	(القاعدتان رقم ٦٨ ، ٩٠ بالصحيفتين رقمي ٢٨١ ، ٣٦١ ع ١)

الصفحة	القطعة	خدمة عسكرية
		<p>جريمة التخلف عن التجنيد . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا متجددا . بدء سقوط الدعوى الجنائية عنها . عند بلوغ التخلف الثانية والأربعين .</p> <p>(الظن رقم ١٨٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. - ٥٤ ع ١٤ ٢١٨</p> <p>خطأ</p> <p>١ - إيراد الحكم المنصر الخطأ . واجب .</p> <p>بمجرد الانحراف بالسيارات من جهة إلى جهة أخرى ووجود آثار اقترامها . لا يعتبر دليلا على الخطأ . إلا إذا كان ذلك بغير مسوغ .</p> <p>خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليه . قصور .</p> <p>(الظن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٠ - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... - ١٠٣ ع ١٤ ٤١٩</p> <p>٢ - خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لحدوث النتيجة . مثال لتسبب معيب .</p> <p>(الظن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨) ... - ٢٥٧ ع ٣ ١٠٦٩</p> <p>٣ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعي .</p> <p>(الظن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) ... - ٢٧٧ ع ٣ ١١٤٩</p> <p>٤ - الفصل في توافر السببية بين الخطأ والضرر . حق لحكمة الموضوع . بغير معقب . متى كان تقديرها سائغا .</p> <p>(الظن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) ... - ٢٧٧ ع ٣ ١١٤٩</p>



راجع أيضا : قتل خطأ .

( القائمة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ١٦٦ ع ٢ )  
ومسئولية مدنية .

( القائمة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ٨٨٩ ع ٢ )

### خيانة أمانة

وجوب بناء الحكم الصادر بالإدانة على حجب قطعية الثبوت  
تفيد الحزم واليقين . مثال في جريمة تبديد .

( الملحق رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ ) ... ١٦١ ع ٢ ٦٨٣  
راجع أيضا : تبديد .

### ( د )

دخان . دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة .  
دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . دستور .  
دعارة . دعوى جنائية . دعوى مباشرة .  
دعوى مدنية . دفاع . دفوع . دقبي .

### دخان

١ - دخول رجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين  
واللوائح . شرطه : أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشرفيها  
تلك المحال نشاطها . هله ذلك ؟

حق مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلا أو نهارا .  
مشروط بأن يكون المصنع مدارا في الواقع . بصرف النظر عن  
فتح الأبواب أو خلقيها .

الصفحة	القاعدة	
		نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول ؟
٢٦٠	١ ع ٦٤	(الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) .. ..
		٢ - تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة العمل فيه . باطل . بطلان الدليل المستمد من هذا التفتيش . لا يصححه حضور معاون نيابة من تلقاء نفسه أثناء التفتيش . مصادرة التبغ السوداني رغم الحكم بالبراءة . واجبة . علة ذلك : خروج الدخان المذكور بطبيعته من دائرة التعامل .
٢٦٠	١ ع ٦٤	(الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) .. ..
		٣ - إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة في حق الصانع له أسامها المسؤولية المفترضة ، لا يستطيع دفعها في حالة ثبوت الغش . عدم امتداد هذه المسؤولية على حالة استنبات التبغ أو زراعته محليا المعتبرة تهريبا في حكم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤
		مساهلة من يستنبت التبغ أو يزرعه محليا وفق القواعد العامة في المسؤولية الجنائية .
		افتراض مساهلة صانع الدخان المخلوط أو المغشوش . أسامه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣
٥٨٦	٢ ع ١٤٠	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) .. ..
		٤ - جريمة استنباط التبغ أو زراعته . عمدية . تحقق القصد فيها من تعمد ارتكاب الفعل المؤتم .
٥٨٦	٢ ع ١٤٠	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) .. ..
		٥ - على المحكمة عند قضائها بالتعويض أعمالا للسادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلوجرامات وإلا كان حكمها معيبا .
٥٩٣	٢ ع ١٤١	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) .. ..

الصفحة	القاعدة
	٦ - عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أى إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه . وجوب أن يكون هذا الطلب ثابتا بالكتابة . عدم استلزام الشارع شكلا معيناً في الكتابة . أو طريقاً معيناً لتقديم الطلب .
٩٣٢ ع ١٤١	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..
	٧ - اشتراك المتهمين في تهريب الدخان . القضاء عليهم بالتضامن . جميع .
٧٣٢ ع ١٧٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠) .. ..
	٨ - حق محكمة الموضوع في استخلاص ركن للعلم في جريمة تهريب الدخان من ظروف الدعوى وملابساتها . دون التحدث صراحة عن هذا الركن . ما دام استخلاصها سائفاً .
٧٣٢ ع ١٧٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧٠) ... ..
	راجع أيضاً : حكم . (القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٥٩٣ ع ٢)
	ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ٢٩٠ بالصحيفة رقم ١١٩٥ ع ٣)
	ودفاع (القاعدة رقم ٢٢٧ بالصحيفة رقم ٩٦٠ ع ٣)
	دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة
	جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . أركانها ؟ مثال لتسيب معيب .
٩٩٣ ع ٢٣٦	(الطن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/١٠/١٩٧٠) .. ..

## دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة

مثال لغموض وتناقض في التسيب في جريمة دخول منزل  
بقصد ارتكاب جريمة وهدم بناء .

(الطن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) -- -- ١٣٨ ع ٢ ٥٧٧

### دستور

مشروعية قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥  
في شأن مواصفات الكحول . أساس ذلك ؟  
حق للسلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية . نطاقه ؟

(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠) -- -- ١٧٤ ع ٢ ٧٣٩

### دعارة

١ - دفاع المتهم بممارسة الدعارة بعدم توافر الاعتقاد والبغاء  
قبالها . جوهرى . وجوب الرد عليه . ممارسة الفحشاء مع الناس  
بغير تمييز . بغاء .

الدفع بانتفاء العلم في جريمة تاجير مسكن يدار للدعارة مع العلم  
بذلك . وجوب تحقيقه والرد عليه .

(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) -- -- ٢٧ ع ١ ١١٠

٢ - متى يتوافر ركن الاعتقاد في جرائم العادة ؟

(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) -- -- ٢٧ ع ١ ١١٠

٣ - افتراء الفحشاء فعلا . غير لازم للعقاب على جريمة  
التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو المساعدة فيها  
أو تسهيلها أو استغلالها .



الصفحة	القاعدة
	<p>معاقبة الطاعة من جريمة الشروع في تسهيل الدعارة . رغم  نبرئة المتهم بارتكاب الدعارة . صحيح . متى ثبت أن الطاعة  توسّطت بينها وبين طلاب المتعة بقصد البغاء لقاء أجر . هـ  ذلك : اختلاف العناصر القانونية لكل من الجريمتين ولأن عدم  وقوع جريمة الدعارة . لا يحول دون ثبوت جريمة الشروع  في تسهيلها .</p>
١٢٦٣	<p>(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) - - - - - ٣٤٣٠٤</p> <p>٤ - عدم اشتراط القانون وقوع جريمة تسهيل البغاء  بطريقة معينة .</p> <p>تحقق جريمة الشروع في تسهيل الدعارة بتوسط الطاعة بين  المتهم بالدعارة وطلاب المتعة . لقاء أجر . ولو ضبطت المتهم  بالدعارة قبل ارتكاب الفحشاء بالفعل .</p>
١٢٦٣	<p>(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) - - - - - ٣٤٣٠٤</p> <p>٥ - حق المحكمة في تعديل وصف التهمة دون لفت نظر  الدفاع . طالما كانت الواقعة المعروضة على المحكمة هي بذاتها  للواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد .</p> <p>تعديل المحكمة لوصف التهمة من الجريمة الكاملة إلى الشروع  فيها . لا يتطلب لفت نظر الدفاع . مثال في تعديل التهمة  من تسهيل الدعارة إلى الشروع في تسهيلها .</p>
١٢٦٣	<p>(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) - - - - - ٣٤٣٠٤</p> <p>راجع أيضا : محكمة استئنافية .</p> <p>(القاعدة رقم ٢٢٥ بالصيغة رقم ٢٤٩٥٣)</p>

الصفحة	القاعدة	دعوى جنائية
		القيود التي ترد على حق النيابة في رفعها :
		١ - نص المادة الرابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية . لا يشكل قيودا على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . مخالفته . لا بطلان .
٩٤	١٤٢٤	(الطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) ... ..
		٢ - السائق بشركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا لا يعتبر موظفا عاما في مجال تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ لإجراءات . عدم انطباق الحصانة المقررة بهذا النص عليه . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
١٥٠	١٤٣٦	(الطن رقم ١٧٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٧٠) ... ..
		٣ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة في جريمة التبيد لا يفيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية وإنما يفيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة .
٢٧٢	١٤٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٧٠) ... ..
		٤ - القيد الوارد في المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . تكييفه : طلب بالمعنى الوارد في المادة التاسعة لإجراءات . أساس ذلك ؟
٥٠٧	٢٤١٢٢	(الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٥/٤/١٩٧٠) ... ..
		٥ - ماهية القيد الوارد في المادة الثالثة لإجراءات ونطاقه ؟ حق المدعى المدني إقامة الدعوى مباشرة أمام القضاء عن جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة لإجراءات . ولو بدون شكوى سابقة .
		الادعاء المباشر بمتابعة شكوى .
٥٥٢	٢٤٣١	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٦ - إيجاب الحكم توكيلا خاصا للعامى رافع الدعوى المباشرة في جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة لإجراءات . خطأ . لا يؤثر في صحة الحكم . مادام لم يكن له أثر في النتيجة التي انتهى إليها .
٥٥٢	٢٤١٣	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... .. ٧ - عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه وجوب أن يكون هذا الطلب ثابتا بالكتابة . عدم امتثال للشارع شكلا معينا في الكتابة ، أو طريقا معينا لتقديم الطلب .
٥٩٣	٢٤١٤	(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... .. ٨ - قيود حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . استثناء قاصر على الحالات المنصوص عليها قانونا .
٨٤٨	٢٤٢٠	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... .. ٩ - عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية في جريمة البلاغ الكاذب على شكوى .
٨٤٨	٢٤٢٠	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... .. ١٠ - توافر التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب . ولو لم يحصل التبليغ مباشرة . بل جاء في صيغة رد على سؤال المحقق . مادام أن الجاني قد هيا المظاهر الدالة على وقوع جريمة ، قاصدا إيصال خبرها للسلطة العامة .
٨٤٨	٢٤٢٠	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... .. ١١ - عدم اشتراط تقديم البلاغ إلى الموظف المختص . كفاية إرساله إلى الموظف المكلف عادة بإيصاله إلى الجهة المختصة .
٨٤٨	٢٤٢٠	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..

المرافعة	المرافعة	
		١٢ — عدم قبول الدعوى الجنائية . أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة .
		الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة . جواز إبدائه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى . (الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..
٨٥٥	٢٤٢٠١	١٣ — المؤسسة العامة . من أشخاص القانون العام . العاملون بها . موظفون أو مستخدمون عموميون . شمولهم بالحماية المقررة في المادة ٣/٦٣ إجراءات . عدم قبول الدعوى الجنائية عما يقع منهم من جنح أو جنایات . إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة . (الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..
٨٥٥	٢٤٢٠١	١٤ — إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها . أثره : إنعدام إتصال المحكمة بها . عدم أحقية المحكمة في التعرض لها . مخالفة ذلك . صيرورة حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . وجوب القضاء بعدم قبولها إلى أن تتوافر شروط قبولها لأنها من النظام العام . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..
٨٥٥	٢٤٢٠١	١٥ — لا قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب أو غيرها من الجرائم الواردة بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . مثال . (الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) ... ..
٩٨٥	٢٤٢٣٤	١٦ — التفويض الصادر من وزير الخزنة برفع الدعوى واتخاذ الإجراءات في جرائم تهريب التبغ قاصر على من يملكونه ومن بينهم مدير جمرک القاهرة في دائرة اختصاصه . ليس للأخير



الصفحة	القاعدة	
١٠٩٥	٣٤٢٦٥	<p>أن ينيب غيره في تقديم الطالب . المادة ١ من قرار وزير الخزنة رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ (الطن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١٦/١١/١٩٧٠) ..</p> <p>١٧ - عدم انسياغ الحماية المقررة في المادة ٦٣ لإجراءات إلا على الموظفين والمستخدمين العامين . دون غيرهم . تأميم المشروع . لا يفقده الشخصية المستقلة عن الدولة . الحكم بانتفاء الدعوى الجنائية بمضى المدة استنادا إلى بطلان إجراءات الاتهام والمحاكمة لعدم الحصول على الإذن برفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٦٣ إجراءات . دون التحقق من توافر صفة الموظف أو المستخدم العام في التهم . مع أنه لو ثبت انتفاؤها لصحت تلك الإجراءات . وقطعت التقادم . قصور .</p> <p>الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها والحكم بتأييده استثنائيا والتقرير بالإستئناف . إجراءات صحيحة في ذاتها قاطعة للتقادم - بصرف النظر عن بطلان إجراءات المادة تحريك الدعوى السابقة عليها - إغفال الحكم أثرها في هذا الخصوص . قصور وخطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٧٠) ..</p>
١١٨٣	٣٤٢٨٧	<p>١٨ - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم تهريب التبغ أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب بذلك ممن يملكه . المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . انتفاء صفة مصدر الطلب . أثره : بطلان الإجراءات بطلانا مطلقا من النظام العام . هل ذلك ؟ مثال على انتفاء صفة مصدر الطلب في ظل قرارى وزير الخزنة رقمى ٨٣ ، ٨٥ لسنة ١٩٦٥</p>

الصفحة	القاعدة	
		القول بحق وكيل الجمرک في إصدار الطلب برفع الدعوى في جرائم تهريب التبغ. مادام يقوم بعمل مديره . غير صحيح . طالما أنه لم يفوض بذلك من وزير الخزانة . أو يثبت صدور قرار بتدبیه للقيام بأعمال مديره . أو أن هناك لأئحة تخوله صلاحيات هذا المدير عند غيابه .
١١٩٥	٣٤٢٩٠	(الطن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٠) -- --
		١٩ - كون عبارات كتاب مدير الجمرک إلى الشرطة غير قاطعة الدلالة في معناها ولا تعبر عن رغبة صريحة في رفع الدعوى الجنائية . صحة القضاء باعتبار الدعوى خلوا من الطلب في معنى المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤
١١٩٥	٣٤٢٩٠	(الطن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٠) -- --
		نظرها والحكم فيها :
		١ - قضاء النقض بعدم جواز الطعن في الحكم باعتبار أنه صادر من محكمة أمن الدولة العليا . وجوب الرجوع في هذا الحكم ونظر الطعن . مادام قد ظهر أنه صدر من محكمة الجنابات مشكلة تشكيلا هاديا .
١٧	١٤٣	(الطن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/١/١٩٧٠) -- --
		٢ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . بمنعها من السير فيها . إزاء هذا للقضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادتها الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
١٤١	١٤٣٣	(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٠) -- --
٢٦٩	١٤٦٦	(والطن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٧٠) -- --
٥١٠	٢٤١٢٣	(والطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥/٤/١٩٧٠) -- --

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم جواز تجزئة الدعوى الواحدة . بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم . أثر مخالفة ذلك : يعيب الحكمين ويوجب نقضهما .
٣١٩	١٤٧٩	(الطن رقم ١٨٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. ..
		٤ - الحكم الصادر في دعوى نظرت في حضرة أحد المتهمين وبعد امتياع دفاعه . حكم حضوري . ولو استمرت المرافعة لغيره من المتهمين . ولو لم يحضر أثناء نظرها بالنسبة لهؤلاء المتهمين .
٥٣٢	١٤٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..
		٥ - حضور الخصم أو غيابه واعتبار الحكم حضوريا أو غاييا . أمر واقع .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..
		٦ - حضور الخصم جلسة المحاكمة وسماع البيئة في حضرته . وكونه أتم دفاعه أو كان في وسعه إتمامه . الحكم الصادر قبله . يكون حضوريا . بصرف النظر عن موقف غيره من المتهمين .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..
		٧ - تمام المرافعة للعبء فيه . بالواقع بالنسبة لكل منهم .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..
		٨ - جواز تجزئة الدعوى الموجهة بإجراء واحد إلى عدة دعاوى . تنفرد كل منها بمتهم . بالنسبة لما وجه إليه من اتهام .
		استقلال جريمة المتهم بالاستيلاء على المال بغير وجه حق ، عن جريمة المتهم بإخفاء هذا المال .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..

الصفحة	القائمة
	٩ — طلب وقف نظر الطعن لتحري وصف حكم الجنايات المطعون فيه . لا محل له أمام النقض . تحرى هذا الوصف من القانون الذى تبينه محكمة النقض وتفصل أحكامه دون انتظار قضاء لسواها .
٥٣٢	٢٤١٢٨ — ( الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) — ..
	١٠ — مضى ثلاثة أشهر بين تاريخ العلم بجريمة القذف ومرتكبها وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة . القضاء بعدم قبول الدعوى . صحيح أساس ذلك ؟
٥٥٢	٢٤١٣١ — ( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) — ..
	١١ — انعقاد الخصومة فى الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور وتكليفها جميعا .
٥٥٢	٢٤١٣١ — ( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) — ..
	١٢ — القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية . يوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .
٥٥٢	٢٤١٣١ — ( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) — ..
	١٣ — عدم جواز إضارة المعارض بأى حال بناء على معارضته . مريان ذلك على الدعوى المدنية . مخالفة الحكم هذا المبدأ . خطأ فى القانون .
٥٧٣	٢٤١٣٧ — ( الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ ) — ..
	١٤ — انقطاع سير الدعوى الجنائية لأى سبب . وجوب إعلان المتهم بورقة تكليف صحيحة .
٥٨٣	٢٤١٣٩ — ( الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ ) — ..



الصفحة	القاعدة	
		١٥ — اتباع الإجراءات الخاصة بالمواد المدنية المنصوص عليها في قانون المرافعات في طريقة إعلان طلبات التكليف بالحضور في الدعوى الجنائية .
٥٨٢	٢٤١٣٩	(الظن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..
		١٦ — بيان صفة متعلم الاعلان في ووقته . واجب . أثر اغفاله : بطلان الإعلان .
٥٨٢	٢٤١٣٩	(الظن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) .. ..
		١٧ — إقامة الدعوى الجنائية من جريمة إصدار شيك بدون رصيد . إدانة المتهم منها وعن جريمة نصب لم ترفع بها الدعوى . خطأ . يبرره أن العقوبة المقررة بها تدخل في عقوبة الجريمة المرفوعة بها الدعوى . إنتفاء المصلحة في الظن على هذا الحكم لهذا السبب .
٧٠٧	٢٤١٦٧	(الظن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) .. ..
		١٨ — تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . ما دام سائغا .
		إتهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جريمتي إحراز السلاح والسرقة . محاكمة المتهم ابتداء عن إحراز السلاح . لا تمنع من محاكمته بعد ذلك من جريمة السرقة .
٧٧٧	٢٤١٨١	(الظن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) .. ..
		١٩ — دفاع المعارض بأنه ليس المحكوم عليه الحقيقي . جوهرى . وجوب تقصى المحكمة هذا الدفاع وإقضاؤه حقه إرادا وردا ، إذ لو ثبتت صحته ، لوجب عليها القضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذى صفة . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلا لحصوله بعد الميعاد . دون تخصيص

الصفحة	القاعدة	
		ما تقدم . قصور وإخلال بحق الدفاع . تخويله النيابة حق الطعن فيه بالنقض .
١٠٢٧	٣٤٢٤٦	(الطن رقم ١١٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٠) .. ..
		٢٠ - الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية في المواد الجنائية والمدنية . منوط بالخصوم أنقدمهم . توافر العذر القهري المانع من الطعن . عدم جواز محاسبة الطامنين بقالة إسماعيل توكيل غيره في رفع الطعن .
		عدم بحث الحكم لمريض المدعى المدني لبيان ما إذا كان يترتب عليه عند ثبوته تأخير في رفع الاستئناف بحجة استطاعته توكيل محام . خطأ في تأويل القانون .
١٠٩٩	٣٤٢٦٦	(الطن رقم ١٣٣٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/١٦/١٩٧٠) .. ..
		راجع أيضا : نيابة عامة .
		(القاعدة رقم ٣١ بالصيغة رقم ١٢٩ ع ١)
		إنقضاؤها :
		” بالتنازل “
		انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طلب السير فيها .
		في أي وقت قبل صدور حكم نهائي فيها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . مثال في نقد .
٥٥٧	٣٤١٢٢	(الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٠) ... ..
		” بالتقادم “:
		الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . وجوب تعرض الحكم لهذا الدفع عند القضاء بالإدانة ، وإلا كان معيبا بما يبطله .
٥٥٧	٣٤١٣٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) .. ..
		راجع أيضا : تقادم .

الصفحة	القاعدة	
		دعوى مباشرة
		١ - صدور الشيك لحامله أو لأمر شخص معين : وإذنه . تظهيره . ينقل إلى المظهر إليه ملكية قيمته فوراً مطهرة من الدفع . حق المظهر إليه إقامة الدعوى المباشرة عن جريمة إصدار ذلك الشيك بدون رصيد . ما دام قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً .
٥١٠	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
		٢ - إلغاء المحكمة الاستئنافية قضاء أول درجة بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية . وجوب إعادتها القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . حتى لا يحرم الطاعن من درجة من درجات التقاضي . مخالفة ذلك خطأ في القانون .
٥١٠	٢٤١٢٣	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
		٣ - مضي ثلاثة بين تاريخ العلم بجريمة القذف وموتكبتها وبين إعلان مهينة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة . القضاء بعدم قبول الدعوى . صحيح . أساس ذلك ؟
٥٥٢	٢٤١٣١	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٤ - انعقاد المحسومة في الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور تكليفاً مهيماً .
٥٥٢	٢٤١٣١	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٥ - القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية . يوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .
٥٥٢	٢٤١٣١	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..

## دعوى مدنية

تحريرها :

١ - ماهية القيد الوارد في المادة الثالثة إجراءات ونطاقه؟  
حق المدعى المدني إقامة الدعوى مباشرة أمام القضاء عن  
جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة إجراءات . ولو بدون  
شكوى سابقة .

الادعاء المباشر بمخاطبة شكوى .

( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) ... .. ٢٤١٣١ ٥٥٢

٢ - إيجاب الحكم توكيلا خاصا للعمامى رافع الدعوى  
المباشرة في جريمة من الجرائم المبينة بالمادة الثالثة إجراءات .  
خطأ . لا يؤثر في صحة الحكم . ما دام لم يكن له أثر في النتيجة  
التي انتهى إليها .

( الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) ... .. ٢٤١٣١ ٥٥٢

قبولها :

١ - انحسار صفة المدعى بالحق المدني في النعي على الحكم  
في شأن تهمة لم يدع مدنيا عنها .

( الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) ... .. ٤٠١ ١٦٩

٢ - شروط قبول الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة  
الجنائية .

شوت أن قضاء البراءة في الدعوى الجنائية قد بني على أن



الصفحة	القائمة	
		واقعة منازعة مدنية بحت . وجوب القضاء بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية .
٣٢٥	١٤٨١ ع	(الطن رقم ١٥٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ...
		٣ - صدور الشيك لحامله أو الأمر شخص معين أو إذنه . تظهيره ينقل إلى المظهر إليه ملكية قيمته فوراً مطهرة من الدفع . حق المظهر إليه إقامة الدعوى المباشرة عن جريمة إصدار ذلك الشيك بدون رصيد . مادام قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً .
٥١٠	١٢٣٢ ع	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ...
		٤ - مضي ثلاثة أشهر بين تاريخ العلم بجريمة القذف ومر تكبها وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة . القضاء بعدم قبول الدعوى . صحيح . أماس ذلك ؟
٥٥٢	١٣١٢ ع	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ...
		٥ - انعقاد الخصومة في الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور تكليفاً صحيحاً .
٥٥٢	١٣١٢ ع	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ...
		٦ - عدم جواز النفي على الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية من المدعى بالحقوق المدنية والمستول منها . إلا إذا كان النفي بمس الدعوى المدنية . عدم قبول الدعوى الجنائية . أثره : عدم قبول الدعوى المدنية للتابعة .

الصفحة	القائمة	
		الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة . جواز إبدائه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى .
٥٥٢	٢٤١٣١	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..
٨٥٥	٢٤٢٠١	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) .. ..
		٧ - صدور الشيك لأمر شخص معين وإذنه . تداوله يكون بالطرق التجارية . تظهيره يظهره من الدفع . حتى المظهر إليه في الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي بالتعويض من عدم صرفه . دفع المتهم به - عدم قبول الدعوى المدنية منه . غير مقبول .
٧٠٧	٢٤١٦٧	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) .. ..
		٨ - شرطا قبول الدعوى المدنية التابعة والحكم فيها بالتعويض ؟
٧٣٩	٢٤١٧٤	(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) .. ..
		٩ - انحصار المصلحة المالية لخزانة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وما عسى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم استحقاق رسم على الشيء المغيبوط وخروجه عن دائرة التعامل . وأحقية الخزانة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه . دعوى الخزانة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة . خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزانة الحق في الحصول على بديل من مصادرة الشيء محل الجريمة .

الصفحة	المادة	
		كون الشيء محل الجريمة مغشوشا . يخرج من دائرة التعامل . مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تدبير عيني وقائي .
٧٣٩	٢٤١٧٤	(الظن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) -- --
		١٠ - المؤسسات العامة من أشخاص القانون العام . العاملون بها موظفون أو مستخدمون عموميون . شمولهم بالحماية المقررة في المادة ٣/٦٣ إجراءات . عدم قبول الدعوى الجنائية عما يقع منهم من جنح أو جنایات ، إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .
٨٥٥	٢٤٢٠١	(الظن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) -- --
		١١ - إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها . أثره : انعدام اتصال المحكمة بها . عدم أحقية المحكمة في التعرض لها . مخالفة ذلك . صيرورة حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . وجوب القضاء بعدم قبولها إلى أن تتوافر شروط قبولها لأنها من النظام العام . أساس ذلك ؟
٨٥٥	٢٤٢٠١	(الظن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) -- --
		١٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهري . وجوب الرد عليه .
٨٥٥	٢٤٢٠١	(الظن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) -- --
		١٣ - وجود صفة للطاعن شرط لقبول طعنه . مباط توافر تلك الصفة له أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه .
١١٨٠	٣٤٢٨٦	(الظن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) -- --

الفاصل	الصفحة
	إجراءات نظرها والحكم فيها :
	١ - محاضر الشرطة التي تحرر في سبيل تسوية المنازعات وتهدة الحواطر بين المتشاجرين لا تعد من المحاضر الرسمية التي يثبت بها الصلح في مفهوم المادة ٥٥٢ مدني ، وليست لها قيمة للورقة العرفية إلا إذا وقعها ذور الشأن وفقا لنص المادة ٣٩٠ مدني .
٥٧١ ع ١٣	(الطن رقم ١٧٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... -
	٢ - إنتهاء الحكم إلى أن التعويض المؤمس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبديدها ، التي دين بها المتهم . دون بيان أحاس ذلك . قصور .
٣٧٦ ع ٩٣	(الطن رقم ١٦٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... -
	٣ - مريان حكم المادة ١٧٤/٢ إجراءات على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته لزيادة العامة أو لم تستأنفه . إلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في هذه الحالة والقضاء فيها باستئنافا بالتعويض لا يكون إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . أثر مخالفة ذلك ، بطلان الحكم .
٣٧٦ ع ٩٧	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... -
	٤ - متى تكون المصادرة تعويضا : إذا نص القانون على أيلولة الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو الخزانة العامة . كتعويض عن الضرر . حق المجنى عليه أن يطالب بها كتعويض أمام درجات التقاضي على اختلافها . ولو في حالة الحكم بالبراءة
٤٠٩ ع ١٠٠	(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... -



الصفحة	القاعدة	
		٥ - خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن الغش من نص يعطى الخزانة العامة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . مطالبتها بتعويض مقابل المصادرة . غير مقبولة . لإنعدام الصفة .
٤٠٩	١٤١٠٠	(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..
		٦ - إلغاء المحكمة الإستئنافية قضاء أول درجة بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية . وجوب إعادتها للقضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . حتى لا يحرم الطامن من درجة من درجات التقاضي . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٥١٠	١٤١٢٢	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
		٧ - عدم جواز إضارة المعارض بأى حال بناء على معارضته . مريان ذلك على الدعوى المدنية . مخالفة الحكم هذا المبدأ . خطأ في القانون .
٥٧٣	١٤١٣٧	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ..
		٨ - إجازة المادة ١٣٧ إجراءات التهم - في غير حالة الإتهام بجنحة عقوبتها الحبس - إنابة وكيل عنه بحضور المحاكمة . حضور هذا الوكيل . صدور الحكم حضوريا . صحيح .
		إنحصار النزاع أمام المحكمة الجنائية في مسألة مدنية . إنابة المتهم وكيل عنه في هذا النزاع . جائزة .
٧٢٢	١٤١٧٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... ..
		٩ - قضاء المحكمة بالتعويض على اعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة المجنى عليه مع ثبوت أنهم ادعوا مدنيا بصفقتهم ورثة والد المجنى عليه . مخالفة للقانون . علة ذلك : تغيير المحكمة أساس الدعوى وقضاؤها من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها .
٨٠٨	١٤١٨٩	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ... ..

رقم المادة	المادة
	١٠ - اتصال وجه الطعن المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية بالمتهم نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . وجوب نقض الحكم في شقه المدني لنهم كذلك . المادة ١٢ من قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٨٥٥	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) - - - ٢٤٢٠١ ع ٨٥٥
	١١ - الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية . في المواد الجنائية والمدنية . منوط بالخصوم أنفسهم . توافر العذر القهري المانع من الطعن . عدم جواز محاسبة الطاعن بقالة إمكانية توكيل غيره في رفع الطعن . عدم بحت الحكم لمريض المدعى المدني لبيان ما إذا كان يترتب عليه عند ثبوته تأخير في رفع الاستئناف بحجة استطاعته توكيل محام . خطأ في تأويل القانون .
١٠٩٩	(الطن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) - - - ٢٤٢٦٦ ع ١٠٩٩
	١٢ - دفع وزارة الداخلية (المستولة عن الحقوق المدنية) الهدوى المدنية بعدم مسئوليتها لوقوع جريمة القتل الخطأ من تابعها المتهم بصفته موظفا عاما تنفيذا لواجبات وظيفته . هل المحكمة تحقق هذا الدفاع أو الرد عليه : لا ينبغي وإلا كان حكمها مشوبا بالفصور والإخلال بحق الدفاع .
	وحدة الواقعة وحسن سير العدالة واتصال وجه الطعن بالمحكوم عليه الذي لم يقرر بالطعن . يوجب نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا .
١١٤٠	(الطن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) - - - ٢٤٢٧٥ ع ١١٤٠
	١٣ - المحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب في جريمة تبديد ونصب . صدور قرار بتأميم شركة . أثره هل صفة ملاكها للسابقين ؟
١١٦١	(الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) - - - ٢٤٢٨٠ ع ١١٦١

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - القرار الصادر من مستشار الإحالة بتأييد الأمر المستأنف الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة هو في ذاته قضاء برفض الطعن المرفوع عنه من المدعية بالحقوق المدنية .
١٢٣١	٣٤٢٩٨	(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) .. ..
		١٥ - خضوع القرار الصادر من مستشار الإحالة برفض الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية في تقديره لرقابة محكمة النقض . المادة ١٩٥ أ . ج المعدلة .
١٢٣١	٣٤٢٩٨	(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		راجع أيضا : دخن .
		(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠ ج ٢)
		<u>دفاع</u>
		الإخلال بحق الدفاع :
		(أ) ما يوفره :
		١ - إبداء الطاعن دفاعا مؤداه أن المحجى عليه استغل جهوله بالقراءة والكتابة واستوقعه أوراقا على أنها كميالات بقيمة المتبق لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها شيكات .
		النفقات المحكمة عن هذا الدفاع تأسيسا على أن أثبات ذلك لا يكون إلا ورقة ضد ولم يتقدم بها الطاعن . قصور .
١٥	١٤٢	(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) .. ..
		٢ - الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها ممتة للدفاع الشفوي المبدي بجلاسة المرافعة أو هو بديل عنه إن لم يكن قد أبدى فيها . لاتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع . له -

الصفحة	القاعدة	
		إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي - أن يضمنها ما يعن له من طلبات لتحقيق النتيجة في الدعوى والمتعلقة بها . مثال .
		٣ - مثال لطلب جازم في جريمة قتل خطأ .
١٠٥	١٤٢٦	(الطن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) - - -
		٤ - دفاع المتهم بممارسة الدعارة بعدم توافر الاحتياض والبقاء قبلها . جوهرى . وجوب الرد عليه . ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز . بقاء .
		الدفع بانتفاء العلم في جريمة تأجير مسكن يدار للدعارة مع العلم بذلك . وجوب تحقيقه والرد عليه .
١١٠	١٤٢٧	(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) - - -
		٥ - رسم المشرع طريقا لا يتم يتبعه لإعلان شهوده أمام محكمة الجنائيات . عدم اتجاهه إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية ولا إلى الاقتضات على حق الدفاع .
١٦٦	١٤٣٩	(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠) - - -
٢٤١	١٤٨٥	(والطن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٠) - - -
		٦ - القضاء المسبق على دليل لم يطرح . خطأ في أصول الاستدلال .
١٦٦	١٤٣٩	(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠) - - -
		٧ - حق الدفاع في المدول عن تزوله عن سماع شاهد لإثبات . ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة الحكم ذلك . يبطله .
		طلب الدفاع في ختام مرافعته أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شاهد الإثبات . متى يعد طلبه الاحتياطي طلبا جازما .
		إذا انتهت المحكمة إلى القضاء بالبراءة . لا يغير من ذلك أن يكون الدفاع قد استهل مرافعته بالتزول عن سماع ذلك الشاهد .
١٧٦	١٤٤٢	(الطن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧٠) - - -



الصفحة	القائمة	
		٨ - ثبوت أن مؤدى أقوال المتهم تجعل مقررها شاهد إيجاب ضد المتهم الآخر في الدعوى . وجوب فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإفراد محام مستقل لكل منهما وإلا أخلت المحكمة بحقوقهما في الدفاع . لا يغير من ذلك أن يكون لأحد المتهمين محام آخر تولى الدفاع عنه وحده .
٢٢٢	١٤٥٥	(الطن رقم ١٩٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. ..
		٩ - طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى وظاهرة تتعلق بموضوعها . تحقيقه . لازم للفصل في الدعوى . ما لا يصلح سببا لرفض هذا الطلب .
٣٠٥	١٤٧٥	متى يتضمن رفض طلب سماع الشهود إخلالا بحق الدفاع ؟ (الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) .. ..
		١٠ - حتمية الاستجابة إلى طلب الدفاع سماع شهود للواقعة لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات . أساس ذلك : أنهم لا يعدون شهود نفى يلتزم بإعلانهم .
		المحكمة هي الملاذ الأخير لتحقيق الواقعة وتفصيلها على الوجه الصحيح .
		انحصار الجدية عن المحاكمة الجنائية وخلق باب الدفاع في وجه طارقيه . تأباه العدالة .
٣٤١	١٤٨٥	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢) .. ..
		١١ - وجوب بناء المحاكمة الجنائية على التحقيق النقوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا . عدم جواز الافتئات على هذا الأصل لأية علة مهما كانت .
		إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . مثال لإخلال بهذا المبدأ .
٣٤٤	١٤٨٦	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢) .. ..

الصفحة	القائمة	
		١٢ — حق الدفاع في سماع الشاهد . أساسه ونطاقه ؟ (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢ ) ... .. ١٤٨٦ ٣٤٤
		١٣ — الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام . دفع جوهرى . حلة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية . وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه وإلا كان الحكم معيبا .
		(الطن رقم ١٦٧٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ ) ... .. ١٤٩٢ ٣٧٣
		١٤ — مثال لإجراءات محاكمة معيبة كانت تستلزم إفراد محام مستقل لكل متهم .
		(الطن رقم ١٨٦٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ ) ... .. ١٤٩٤ ٣٧٠
		١٥ — قول الشاهد أن الطاعن ضرب المجنى عليه في ظهره . إيراد التقرير الطبي الشرعى أن إصابة المجنى عليه بإيمن الرقبة طعن نفذت إلى الأوعية الدموية بالرئة اليمنى . استناد الحكم إلى كلا الدليلين القولى والفنى . دون أن يورد في مؤدى الشهادة موضع الإصابة . ودون أن يرد على دفاع الطاعن بوجود خلاف بين الدليلين القولى والفنى . بطلان الحكم .
		(الطن رقم ١٩٥٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) ... .. ١٤٢٩ ٥٤٥
		١٦ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى تقتضى به المسئولية الجنائية في جريمة التبييد .
		(الطن رقم ١٩٥٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١ ) ... .. ١٤٤٤ ٦٠٧
		(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١ ) ... .. ١٤٦٦ ٧٠٤
		١٧ — تقدم المدافع عن المعارض بعذره في عدم الحضور . حلي المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض وإلا أخات بحق الطاعن في الدفاع .
		(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢ ) ... .. ١٥٥٢ ٦٤٤

الصفحة	القاعدة
	<p>١٨ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها ووازنت بينها .</p> <p>التفات المحكمة كلية من دفاع الطاعن وموقفه من التهمة على غير بيئة من هذا الدفاع . قصور . مثال في ضرب أحدث حادثة .</p>
٦٧١	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) ... ..
٨٣٣	(الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٧/٦/١٩٧٠) ... ..
	<p>١٩ — اندفاع المسؤولية المفترضة بالأصناف العامة المانعة للاستولية .</p> <p>دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يدل عليه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه . دفاع جوهرى في خصوص الدعوى يترتب عليه إن صح اندفاع مسئوليته الجنائية . وجوب احتظهار المحكمة لهذا الدفاع وتخصيصه كشفا من مدى صدقه . التفاتها منه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p>
٧٠٠	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... ..
	<p>٢٠ — صدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا على أساس أنه أعلن لشخصه . دون سماع الشهود . طلبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود . عليها استئناف ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاضرا . مخالفة ذلك بطلان وإخلال بحق الدفاع . المسادتان ١/٢٤١ ، ١/٤١٣ إجراءات .</p>
٧٢١	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القائمة	
٧٢٩	٢٤١٧٢	٢١ - على المحكمة سماع شاهد الواقعة الذي يتمسك المتهم بسماعه ولو لم يكن ضمن شهود الإثبات المعلنين من قبل النيابة العامة ، ولا أخلت بحق المتهم في الدفاع . مثال . (الطن رقم ٥٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ ) ... ..
٧٧٣	٢٤١٨٠	٢٢ - مثال لقصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع في جريمة قتل عمد . (الطن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ ) ... ..
٧٩٥	٢٤١٨٥	٢٣ - مثال لإخلال بدفاع جوهرى أثير حول امتناع مسئولية المتهم عن جريمة لإصابته بمرض عقلى . ليس للحكمة أن تحل نفسها محل الخبير فى مسألة فنية بحتة . (الطن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١ ) ... ..
٨١٢	٢٤١٩٠	٢٤ - التفات الحكم من المستندات المقدمة للدفاع عن المتهم وعدم تحديه عنها . قصور وبطلان يوجبان نقض الحكم للطاعن وغيره من المحكوم عليهم . لوحدة الواقعة وحسير سير العدالة . (الطن رقم ٥١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧ ) ... ..
٨٢٣	٢٤١٩٣	٢٥ - إبداء المتهم دفاعا مؤداه أنه لم يكن موظفا بالشركة المجنى عليها وقت ارتكاب جريمة الاستيلاء . دفاع جوهرى . على المحكمة تحييصه والرد عليه وإلا كان حكمها مشوا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧ ) ... ..
٩٣٢	٢٤٢١٩	٢٦ - مثال لتسبيب معيب وإخلال بحق الدفاع حول إجراءات تحليل الخبز موضوع الجريمة . (الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩ ) ... ..



الصفحة	المادة	
		٢٧ — حق الدفاع أن يبدى ما شاء من طلبات التحقيق : ما دامت المرافعة دائرة .
		نزول الدفاع عن طلب سماع شاهد . لا يسلبه حقه في العدول عن هذا التنازل . ما ظل باب المرافعة مفتوحا . استناد الحكم إلى أقوال الشاهد الغائب . رغم إصرار الدفاع على سماعه . لإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) .. .. ٩٣٩ ع ٢٢١
		٢٨ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدهوى وألمت بها وفطنت إليها . دفاع المتهم باستعالة أحداث وصاصة واحدة لفتحتي دخول في كل من القواون المستعرض والقولون المابط . هام ومؤثر . وجوب تحييصه أو الرد عليه بما يبرر رفضه . (الطن رقم ١١٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) .. .. ٩٥٠ ع ٢٢٤
		٢٩ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبني قضاؤها على ما تسمعه من الخصوم وتستخلصه من الأوراق . حقها في ذلك مفيد بوجوب مراعاتها مقتضيات حق الدفاع . عليها سماع الشهود الذين يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة واستيفاء كل نقص آخر في إجراءات التحقيق . مثال لإجراءات معيبة بالإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) .. .. ٩٥٣ ع ٢٢٥
		٣٠ — على صاحب الشأن — أن ادعى إن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدهوى للحكم دون سماع دفاعه — أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم . (الطن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٥) .. .. ٩٦٠ ع ٢٢٧

٣١ - دفاع المعارض بأنه ليس المحكوم عليه الحقيقى .  
 جوهرى . وجوب تقصى المحكمة هذا الدفاع وإقساطه حقه إرادا  
 وردا ، إذ لو ثبتت صحته ، لوجب عليها القضاء بعدم قبول  
 المعارضة لرفعها من غير ذى صفة . قضاء الحكم المطعون فيه  
 بعدم قبول الاستئناف شكلا لحصوله بعد الميعاد . دون تحييص  
 ما تقدم . قصور وإخلال بحق الدفاع . تخويله النيابة حق الطعن  
 فيه بالنقض .

(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١) ... .. ١٠٢٧ ٣٤٢٤٦

٣٢ - تعويل الحكم فى رفع التناقض بين الدليلىن الفنى والقولى  
 على أساس انحناء المجنى عليه عليه عند إصابته . رغم ما شهد به  
 من أن المتهم انبسط أرضا وأطلق عليه النار حال وقوعه ،  
 وما شهد به الشاهد من أن المتهم كان مرتكزا على ركبته وقت  
 إطلاق النار على المجنى عليه الذى كان واقفا . يعيبه . لاستناده  
 إلى واقعة لا أصل لها فى الأوراق .

(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨) ... .. ١٠٦٣ ٣٤٢٥٥

٣٣ - تميز عقد العمل بعنصرى التبعية لصاحب العمل وتقاضى  
 الأجر منه . دفع المتهم بأنه لا تربطه بالعامل الذى اتهم بسببه  
 علاقة تبعية وأنه لا يدفع له أجرا . وجوب تقصى الحكم هذا  
 الدفاع والتحقق من قيام علاقة العمل . مخالفة ذلك قصور  
 فى البيان .

استناد الحكم فى إثبات قيام عقد العمل . إلى مجرد أقوال  
 المجنى عليه من أنه يعمل لدى المتهم . غير كاف . أساس ذلك :  
 أن قول المجنى عليه فى هذا الصدد . مجرد تقرير لوجهة نظره  
 لا يصح أن يبنى عليه الحكم تكييفا قانونيا لتلك العلاقة .

(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) ... .. ١١٣٧ ٣٤٢٧٤

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ - دفع وزارة الداخلية (المسئولة عن الحقوق المدنية) الدعوى المدنية بعدم مسئوليتها لوقوع جريمة القتل الخطأ من تابعها المتهم بصفته موظفا عاما تنفيذا لواجبات وظيفته . على المحكمة تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه بما ينفيه وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع .
١١٤٠	٣٤٢٧٥	(الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) ... .. ٣٥ - الدفع بأن الطاعن ليس هو المعنى بالاتهام . تأييده بصورة الطاعن عليها إقرار من شاهد الإثبات يفيد أن الطاعن ليس هو مرتكب الحادث . وجوب تحييص المحكمة لهذا الدفاع بما يردده . إن رأت إطراحه متى يبين من الأوراق أن الطاعن لم يعرض على أى من شهود الإثبات إلى أن انتهت محاكمته .
١١٧٧	٣٤٢٨٥	(الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... .. ٣٦ - لا يجوز لصاحب الشيك أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه إلا في حالات ضياعه أو سرقة أو تبديده أو الحصول عليه بطريق التهديد أو للنصب أو تفتليس حامله . مثل لإخلال بدفاع جوهرى في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
١٢٠٣	٣٤٢٩١	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) ... .. راجع أيضا : دعوى جنائية : (القاعدة رقم ٢٦٥ بالصحيفة رقم ١٠٩٥ ع ٣) (ب) ما لا يوفره : ١ - محكمة ثانى درجة تقضى فى الأصل على مقتضى الأوراق هى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه . مثال .
٧	١٤١	(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
٢٣٨	١٤٥١	(والطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
١٢٢١	٣٤٢٩٥	(والطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٤) ... ..

الصفحة	الفاصلة	
		٢ - عدم التزام المحكمة بأن تفصل بداءة في طلب المتهم سماع الشهود ثم تصدر بعد ذلك حكمها في الموضوع . (الطن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... .. ١٤١ ٧
		٣ - متى ينحصر المناقش بين الدلائل القولى والفنى ؟ (الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... .. ١٤٤ ٢١ (والطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩١٠/١٠/٢٦) ... .. ٣٤٢٤٣ ١٠١٤ (والطن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١) ... .. ٣٤٢٤٨ ١٠٣٧ (والطن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩١٠/١٢/٢١) ... .. ٣٤٣٠١ ١٢٤٥
		٤ - النعى على الحكم خطأ في الامتداد في خصوص رواية شاهد عن عدد الضربات التي أحدثها برأس المجنى عليه . عدم جدواه . ما دام الثابت أن إصابات الرأس مجتمعة . صاحبت في إحداث الوفاة ، وكان أحد غير الطاعن لم يشترك في ضرب المجنى عليه على رأسه . (الطن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... .. ١٤٤ ٢١
		٥ - آلة الاعتداء ليست من أركان الجريمة الجوهرية . لا تثير على المحكمة إن هي لم ترفض الحرز المحتوى على السلاح وتعرضه على الشاهد . ما دام المتهم لم يطلب ذلك . (الطن رقم ١٦٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... .. ١٤٦ ٢٩
		٦ - الطلب الجازم . ما هيته ؟ مثال لطلب غير جازم . (الطن رقم ١٦٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... .. ١٤٦ ٢٩ (والطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) ... .. ٣٤٢٠٩ ٨٤٨ (والطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... .. ٣٤٢٤٣ ١٠١٤



الصفحة	القاعدة	
		٧ — النفي على المحكمة عدم استجابتها لطلب أو تحقيق دفاع لم يطرح عليها . غير جائز .
٣٩	١٤٨	(الطن رقم ١٦٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥) ... ..
٣٦١	١٤٩٠	(والطن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/١٥) ... ..
٤٥٤	١٤١١٠	(والطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ... ..
٥٩٣	٢٤١٤١	(والطن رقم ٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... ..
٨٨٤	٢٤٢٠٩	(والطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ... ..
		٨ — الدفع الذي تلازم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . ماهيته ؟
٣٩	١٤٨	(الطن رقم ١٦٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥) ... ..
		٩ — تولى مهام الدفاع عن المتهم : سواء كان هذا المحامي موكلا أو نيابة عن المحامي الموكل أو متديبا من المحكمة أو حضر من تلقاء نفسه . كفايته . ما دام لم يبد من المتهم أى اعتراض .
		تحقق الدفاع عن المتهم على الوجه الذى يتطلبه القانون . لا إخلال بحق الدفاع . ولو كان المحامي متديبا . أساس ذلك ؟
٤٦١	١٤١٠	(الطن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥) ... ..
		١٠ — تعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . غير لازم . أخذ المحكمة بالأدلة . يفيد أطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها . دون التزام من المحكمة ببيان حلة أطراحها .
٨٣	١٤٢١	(الطن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..
٩٤	١٤٢٤	(والطن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... ..
٤٣١	١٤١٠٦	(والطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
٩٨٠	٢٤٢٣٣	(والطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) ... ..

الصفحة	القائمة	
		١١ - عدم تبيان الطاعن سبب طلب مناقشة للطبيب الشرعي أو الاعتراضات الموجهة إلى تقريره وأوجه النقص فيه . لا أثريب على المحكمة إن هي التفتت عن إجابة طلب مناقشته أو نذب خبير آخر في الدعوى . ما دامت قد اطمأنت إلى التقرير المقدم .
٢١٠	١٤٥١	(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
		١٢ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب نذب خبير في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .
٢٤٤	١٤٦٠	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
٨٩٨	٢٤١٢	(الطن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) ... ..
		١٣ - وصف المحكمة التهمة . متى لا يعد تعديلا للوصف المرفوعة به الدعوى : إذا لم يتضمن إضافة جديد عما ورد بأمر الإحالة . مثال في سرقة باكره .
		أثر الارتباط في العقوبة والمصلحة في الطعن في الحكم .
٣٦٥	١٤٩١	(الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) ... ..
		١٤ - تصحيح الحكم بيان تاريخ التهمة استخلاصا من العناصر المطروحة . عدم اعتباره تعديلا في التهمة يستوجب لفت نظر الدفاع .
٤١٩	١٤١٠٣	(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..
		١٥ - تعديل الحكم في مقدار المبلغ موضوع جريمة عرض الرشوة قاصرا إياه على المبلغ المدفوع يوم ضبط الواقعة دون المبلغ جميعه الذي تظاهر الموظف بطلبه . دون إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة للواقعة المطروحة . لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل . غير لازم .
٤١٩	١٤١٠٣	(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٦ — عدم التزام المحكمة بتحقيق دفاع غير مستج في الدعوى أو الرد عليه .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
		١٧ — تحذير المادة ١٤٠ إجراءات من اتصال رجال السلطة العامة بالمتهم المحبوس داخل السجن . المخاطب بهذا النص هو مأمور السجن . مخالفة هذا النص لا يترتب عليه بطلان الإجراءات .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
		١٨ — سكوت الدفاع عن التمسك بأداة مناقشة للشاهد في حضرته ومواصلته المرافعة دون إصرار على طلب سماعه . مفاده : تنازله عنه . عدم التزام المحكمة بالرد أو التعقيب على هذا الطلب .
٤٥٠	١٤١٠٩	(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
		١٩ — إسناد النيابة لاتهم أثناء المحاكمة واقعة إحراز ماضبط معه من مخدر بقصد التعاطي ، وهي جزء من كل ما كان منسوباً إليه جالبه . دخول الواقعة المسندة في نطاق تهمة جلب المخدر الموجهة أصلاً لاتهم . لا إخلال بحق الدفاع ولا بطلان في الإجراءات . أساس ذلك ؟
		جلب المخدر . هو حيازة أو إحرازه .
		حق المحكمة في النزول إلى الوصف الأخف الذي أثبت أنه الوصف القانوني الصحيح . مادام ذلك لا يتضمن إسناد واقعة أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي أسس عليها أمر الإحالة . مثال في مخدرات .
٤٥٤	١٤١١٠	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - إفساح المحكمة الاستئنافية المجال للدفاع . تقصيره في إيراد دفاعه حتى تمام المراقبة . ليس له النعي على الحكم الاستئنافي . عدم جواز النعي على الحكم الابتدائي . لأول مرة أمام النقض .
٥٦٢	٢٤١٣٤	( الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ ) ... ..
		٢١ - الادعاء بأن الشيك كان يحمل تاريخين مختلفين أحدهما لأصداره والآخر لاستحقاقه ثم إجراء تعديل في أحدهما ليتفق مع للتاريخ الآخر . دفاع موضوعي . لا يجوز التحدث عنه لأول مرة أمام النقض .
٥٦٢	٢٤١٣٤	( الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ ) ... ..
		٢٢ - اطمئنان المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي صار تحليلها وإلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل . لا تريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .
٥٩٣	٢٤١٤١	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ ) ... ..
		٢٣ - نطاق المسألة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ؟ عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .
٦١٧	٢٤١٤٧	( الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ ) ... ..
		٢٤ - نقض الحكم . أثره . مخالفة محكمة الموضوع لقضاء النقض . لا تصح بذاتها وجهها للطعن . إلا إذا كانت المخالفة المدعاة تصلح وجهها للطعن على الحكم . عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع المرسل غير المؤيد بدليل .
٦٥٥	٢٤١٥٥	( الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤ ) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٢٥ — تطبيق القانون صحيحا على واقعة الدعوى . واجب على المحكمة . ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحقه في الدفاع . معاقبة المتهم بمواد اتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى . دون لفت نظره . لا إخلال .
٩٧٧	٢٤١٦٠	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) .. ..
		٢٦ — عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق أو سماع شهود . نفاذه ؟ سكوت المتهم عن التسك بسماع للشهود أمام أول درجة . اعتباره نازلا عن سماعهم .
٧٣٢	٢٤١٧٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٥٢/٥/١٩٧٠) .. ..
٨٩٤	٢٤٢١١	(والطن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٧٠) .. ..
		٢٧ — أخذ محكمة الموضوع بأقوال طاعن على طاعن آخر . جائز . ولو لم يكن في الدعوى دلائل غيرها . أساس ذلك ؟
٧٣٢	٢٤١٧٣	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠) .. ..
		٢٨ — كفاية حضور محام موكلا كان أو منتدبا مع المتهم بجناية . حضور أكثر من محام مع كل متهم بجناية غير واجب .
٧٧٧	٢٤١٨١	(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) .. ..
٩١٨	٢٤٢١٧	(والطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) .. ..
		٢٩ — استعداد المدافع عن المتهم . موكل إلى ضميره واجتهاده وتقاليده مهتته . عدم جواز النعي على الحكم بقالة إن المحامي المنتدب لم يوفق في الدفاع عن المتهم .
٧٧٧	٢٤١٨١	(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) .. ..

الصفحة	الفائدة
	٣٠ - لا محل للنفي على المحكمة بأنها أسقطت النظر في حذر لم يطرح عليها أوفى دلائل لم يقدم إليها . (الطن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) -- -- ٨٤١ ١٤١٩٨
	٣١ - نطاق الاجراءات أمام محكمة ثاني درجة ؟ الاستغناء عن سماع الشاهد . جواز أن يكون صراحة أو ضمنا . للمحكمة الاعتماد على أقواله في التحقيقات ما دامت مطروحة على بساط للبحث . (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) -- -- ٤٨٨ ٢٤٢٠٠ (والطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢) -- -- ٩٧٢ ٢٤٢٣١ (والطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) -- ... ١٠١٤ ٢٤٢٤٣ (والطن رقم ١٣٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٤) -- -- ١٢٢١ ٢٤٢٩٥
	٣٢ - دفاع المتهم بعدم مسؤوليته عن المعجز في وزن الخبز لأنه طاع صلتة بالخبز بتأجيره للغير . دفاع يؤثر في مسؤولية المتهم . وجوب تحييصه أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور في النسب . (الطن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) -- -- ٩٠٢ ٢٤٢١٣
	٣٣ - مناط التعارض في المصلحة بين المتهمين ؟ مثال لإجراءات محكمة صحبة . (الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) -- -- ٩١٨ ٢٤٢١٧
	٣٤ - عدم تقييد المحكمة بالوصف المرفوعة به الدهري . وجوب ردها الواقعة إلى الوصف القانوني الصحيح . تعديل وصف التهمة من اختلاس أموال أميرية المنطبق عليه المادة ١١٢ عقوبات إلى احتيلاء على هذه الأموال المنطبق عليه المادة ١١٣ عقوبات - دون لفت نظر الدفاع . لا إخلال . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ١١١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٥) -- -- ٩٦٣ ٢٤٢٢٨

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ — التفات المحكمة عن دفاع قانوني ظاهر البطلان . لا يجب .
٩٧٢	٣٤٢٣١	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٧٠) ... ..
		٣٧ — ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع شهود تنازل من سماعهم .
٩٧٢	٣٤٢٣١	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٧٠) ... ..
		٣٨ — عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن تحقيق عجز المجني عليه من الكلام عقب إصابته . ما دام لم يطلب منها تحقيق هذا الدفاع . إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .
٩٩٠	٣٤٢٣٥	(الطن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠) ... ..
		٣٩ — للمحكمة الالتفات من طالب استدعاء الطبيب الشرعي للمناقشة . شرط ذلك ؟
١٠١٤	٣٤٢٤٣	(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٠) ... ..
١١٢٤	٣٤٢٧٢	(والطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/١١/١٩٧٠) ... ..
		٤٠ — عدم جواز النعي على المحكمة امساكها عن القيام باجراء لم يطلب منها . حق المحكمة استدعاء أى شخص لسماعه بغية كشف وجه الحق في الدعوى . مثال .
١٠٣٧	٣٤٢٤٨	(الطن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١/١١/١٩٧٠) ... ..
		٤١ — دفاع المتهم بأن حالة المجني عليها لم تكن تسمح لها بالحديث بعقل . رد الحكم عليه بما يسوغ دحضه . كفايته .
١٠٤٢	٣٤٢٤٩	(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢/١١/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٤٢ — إقتصار دفاع المتهم على التعديلات من خلل التحقيقات من تكليف زوجة المجنى عليه بالحضور للنيابة ومناقشتها فيما شهدته من اعتداء على زوجها دون طلب ذلك من المحكمة. لا محل للنهي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع .
١٠٥٦	٣٤٢٥٣	(الطن رقم ١١٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٠) .. ..
		٤٣ — حضور محام عن المتهم في جلسة غير واجب قانونا ، إلا إنه إذا عهد إلى محام بالدفاع عنه تعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . عدم تقييد المحكمة بسماحه في حالة غيابه ما لم يثبت أن الغياب كان لعذر قهري . مثال .
١٠٩١	٣٤٢٦٤	(الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/١٦/١٩٧٠) .. ..
		٤٤ — عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي . قضاء الإدانة يستفاد منه ضمنا الرد على الدفاع .
١٢٤٥	٣٤٣٠١	(الطن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٢١/١٩٧٠) .. ..
		٤٥ — حق المحكمة في تعديل وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . طالما كانت الواقعة المعروضة على المحكمة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد .
		تعديل المحكمة لوصف التهمة من الجريمة الكاملة إلى الشروع فيها . لا يتطلب لفت نظر الدفاع . مثال في تعديل التهمة من تسهيل الدخول إلى الشروع في تسهيلها .
١٢٦٣	٣٤٣٠٤	(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٠) .. ..
		راجع أيضا : حكم .
		(القائمة رقم ٨٧ بالصيغة رقم ٣٥١ ع ١)
		(القواعد أرقام ١٢٨ ١٣٨ ٢٠٠ بالصيغ أرقام
		(٢٤٨٤٨ ٥٧٧ ٥٠٣٢
		ونقض .
		(القائمة رقم ٢٧١ بالصيغة رقم ١١١٨ ع ٣)



الأمثلة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><u>دفع</u></p>
		<p>الدفع ببطلان إجراءات التحقيق .</p> <p>الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام القضاة .</p>
٦١٧	١٤٧ ع ٢	<p>( المجلد رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ ) .. ..</p> <p>الدفع ببطلان إذن التفتيش وإجراءاته :</p> <p>١ - عدم اشتراط القانون صياغة إذن التفتيش في عبارات خاصة .</p> <p>استعمال الإذن عبارة " بحثا عن المخدر " بمعنى ضبطه .</p> <p>لا عيب .</p>
١١٧	١٤٣ ع ١	<p>( المجلد رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ) .. ..</p> <p>٢ - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش للبحث عن سلاح لا ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد رجل الضبط عرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال .</p>
١٧٢	١٤١ ع ١	<p>( المجلد رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) .. ..</p> <p>٣ - تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته .</p> <p>انطوائه على عنصرين هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو مالا اجتهد فيه لمحكمة الموضوع ، وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو أمر موكل إلى تلك المحكمة .</p>
١٧٢	١٤١ ع ١	<p>( المجلد رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) .. ..</p>

الصفحة	القائمة
	٤ - وجوب إبداء الدفع ببطلان التفتيش لحصول التفتيش قبل صدور إذن النيابة في هبارة صريحة . مثال .
١٩٠	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ١٤٤٧
	٥ - كفاية اطمئنان الحكم الى وقوع الضبط بناء على الإذن المقال بأنه صدر بعد الضبط .
١٩٠	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ١٤٤٧
	٦ - عدم قبول الطعن على الحكم ، إلا لأوجه متصلة بشخص الطاعن وله مصلحة فيها . النعى من طاعن ببطلان ضبط طاعن آخر غيره مقبول .
١٩٠	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ١٤٤٧
	٧ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش . مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو المقصود بإذن التفتيش .
٣٠٨	(الطن رقم ١٨١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ١٤٧٦
	٨ - رؤية رجل الضبط للتهمة يتسلم مبلغ الرشوة . تلبس . صحة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة في صحة إذن التفتيش بقائه إنه صدر لضبط جريمة مستقبلية . عند توافر حالة التلبس .
٣٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٩) ... .. ١٤٩٨
	٩ - صدور إذن التفتيش لضبط جريمة رشوة وقعت . صحته .
٤١٩	(الطن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... .. ١٤١٠٢
	١٠ - شراء المخدر جريمة مستقلة من جريمة الاحراز . تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر المشتري .

الصفحة	القائمة	
		إصدار النيابة إذنها بالتفتيش بعد وقوع جريمة الشراء وقبل تسليم المخدر . قبول المحكمة الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . خطأ في القانون . عدم تقييد المحكمة بالوصف للقانوني الذي أعطته النيابة للواقعة وهو إحراز المخدر .
٤٩٠	١٤١١٨ ع	( الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٣٠ ) ... ..
		١١ - كون عضو الرقابة المصاحب للأذن بالتفتيش . قد اختير بمعرفة رئيسه . لا يعيب الإجراءات . الاختيار أمر تنظيمي . لا خروج فيه على مضمون الاذن بالتفتيش .
٦١٧	٢٤١٤٧ ع	( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ ) ... ..
		الدفع بعدم الاختصاص :
		١ - تتعلق قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية بالنظام العام .
٢٨٧	١٤٧٠ ع	( الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ ) ... ..
		٢ - جواز الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٨٧	١٤٧٠ ع	( الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ ) ... ..
		٣ - اختصاص المحكمة الجنائية . تعيينه بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم به المتهم أو يقبض عليه فيه . لا أفضلية بين هذه الأماكن في إيجاب الاختصاص المادة ٢١٧ إجراءات .
٥٣٢	٢٤١٢٨ ع	( الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) ... ..
		٤ - تمام الاستيلاء على المال بغير وجه حق في دائرة محكمة ما اختصاصها بنظر الدعوى عنها .
		تحقق الاستيلاء على المال بغير حق بائزاعه خلسة أو حيلة أو عنوة . اتصال الجاني بعد ذلك بالمال أثر من أثاره .
٥٣٢	٢٤١٢٨ ع	( الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - شروط التمسك بالدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض ؟ (الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... .. ١٢٨ ع ٢ ٥٣٢
		٦ - الأماكن الواردة في المادة ٢١٧ إجراءات . قسائم متساوية في تحديد الاختصاص المحل ولا تفاضل بينها . مثال . (الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... .. ١٦٧ ع ٢ ٧٠٧
		الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية : ١ - عدم جواز الطعن بالنقض استقلالا في الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها . أما ذلك : أنه حكم في مسألة فرعية لم يمه الخصومة . إلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى . يوجب إعادتها إلى المحكمة المذكورة لنظرها موضوعا . المادة ٢/٤١٩ إجراءات . (الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ... .. ٢٣٣ ع ١ ١٤١
		٢ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . يمنعها من السير فيها . إلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادتها للدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... .. ٩٦ ع ١ ٢٦٩



الصفحة	القاعدة
	٣ — عدم قبول الدعوى الجنائية . أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة .
	الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة . جواز إبدائه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى . (الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... .. ٢٤٢٠٠ ٨٤٨
	٤ — المؤسسات العامة من أشخاص القانون العام . العاملون بها موظفون أو مستخدمون عموميون . شمولهم بالحماية المقررة في المادة ٣/٦٣ إجراءات . عدم قبول الدعوى الجنائية عما يقع منهم من جنح أو جنایات . إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة . (الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... .. ٢٤٣٠٠ ٨٤٨
	٥ — إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها . أثره : إنعدام اتصال المحكمة بها . عدم أحقية المحكمة في التعرض لها . مخالفة ذلك . صيرورة حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . وجوب القضاء بعدم قبولها إلى أن تتوافر شروط قبولها لأنها من النظام العام . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... .. ٢٤٢٠٠ ٨٤٨
	٦ — التفويض الصادر من وزير الخزانة برفع الدعوى واتخاذ الإجراءات في جرائم تهريب التبغ قاصر على من يملكونه ومن بينهم مدير جمرک القاهرة في دائرة اختصاصه . ليس للأخير أن ينيب غيره في تقديم الطلب . المادة ١ من قرار وزير الخزانة رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ . (الطن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... .. ٢٤٢٦٥ ١٠٩٥

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :
		١ - صدور الشيك لأمر شخص معين وإذنه . تداوله يكون بالطرق التجارية . تظهيره بطهره من الدفع . حق المظهر إليه في الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي بالتعويض من عدم صرفه . دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية منه . غير مقبول .
٧٠٧	٢٤١٦٧	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... ..
		٢ - عدم جواز النعي على الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . إلا إذا كان النعي بمس الدعوى المدنية .
		عدم قبول الدعوى الجنائية . أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة .
٨٤٨	٢٤٢٠٠	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٨/٦/١٩٧٠) ... ..
		٣ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . جوهرى . وجوب الرد عليه .
٨٥٥	٢٤٢٠١	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٨/٦/١٩٧٠) ... ..
		٤ - اتصال وجه الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية بالمتهم . نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . وجوب نقض الحكم في شقه المدنى لاتهم كذلك . المادة ١٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٨٥٥	٢٤٢٠١	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٨/٦/١٩٧٠) ... ..
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :
		١ - الارتباط الذى تتأثر به المسئولية الجنائية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٣٢/٢ عقوبات . تحققه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

الصفحة	القاعدة	
		إدانة المتهم عن جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة إحداث مادة . لا تحول دون محاكمته عن الجريمة الأخيرة .
		تبرئة المتهم من تهمة الضرب المفضى إلى الموت لا تمنع من محاكمته عن جريمة إحداث العاهة المرتبطة بها .
٤٦٦	٢٤١١٢	(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ... ..
		٢ - تقدير الارتباط بين الجريمة . موضوعي . مادام سائغا . إلتواء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جرمي إحرار للسلاح والسرقه . محاكمة المتهم لإبتداء عن إحرار السلاح . لا تمنع من محاكمته بعد ذلك عن جريمة السرقه .
٧٧٧	٢٤١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
		الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم :
		الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم من النظام العام . وجوب تعرض الحكم لهذا الدفع . عند القضاء بالإدانة . وإلا كان معيبا بما يبطله .
٥٥٧	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		الدفع ببطلان الاعتراف :
		١ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره إثر إكراه . دفع جوهرى . يوجب الرد عليه ومناقشته . سواء أبداه المتهم المقر أو غيره من المتهمين . مادام أن الحكم عول على الاعتراف في قضائه .
٨٠١	٢٤٢٠	(الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..
		٢ - إثارة بطلان الاعتراف لأول مرة أمام القضاة . غير مقبولة .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - متى لا تعد عبارة الدفاع . دفعا بطلان الاعتراف أو إشارة إلى الإكراه المبطل له ؟
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الضمن رقم ١٩٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٤ - وجود المتهم في السجن . لا أثر له على اعترافه .
٩٠٥	٢٤٢١٤	(الضمن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
		٥ - عدم كفاية التدرع بوجود المتهم بالسجن للتحال من إعترافه . ما دام أن هذا الاعتراف اختياريًا .
٩٠٥	٢٤٢١٤	(الضمن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
		الدفع ببطلان الاستجواب :
		سقوط حق الطاعن في الدفع ببطلان استجوابه إذا حصل بمحضور محاميه ودون اعتراض منه .
٤٣١	١٤١٠٦	(الضمن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
		الدفع بتأنيق التهمة :
		الدفع بتأنيق التهمة ليس من الدفوع الجوهرية . عدم لزوم الرد عليه استقلالاً . كفاية الرد الضمني .
١٣٧	١٤٣٢	(الضمن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ... ..
٧٦٠	٢٤١٧٩	(والضمن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
٧٧٧	٢٤١٨١	(والضمن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
١٠٥٣	٢٤٢٥٢	(والضمن رقم ١١٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..
		الدفع بتعذر الرؤية .
		الدفع بتعذر الرؤية أو تعذر تحديد الضارب محدث العاهة .
		غير جوهري . عدم الترام المحكمة بالرد عليه استقلالاً .
١٠٥٦	٢٤٢٥٣	(الضمن رقم ١١٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		الدفع باكراه الشاهد :
١٥٧	١٤٣٨	١ - شرط إطراح الدفع باكراه الشاهد في عبارة جملة ؟ (الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		٢ - التعويل على أقوال الشاهد . مشروط بصدورها عنه اختيارا . عدم اعتبارها وليدة اختيار إذا صدرت إثر تهديد أو إكراه كأنما كان قدره .
٨٧٤	٢٤٢٠٦	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤) ... ..
		٣ - الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهرى . وجوب مناقشته والرد عليه . وإلا كان الحكم قاصرا .
٨٧٤	٢٤٢٠٦	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤) ... ..
		الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة :
		١ - الإثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه باقتناع القاضى . إلا إذا قيده القانون بدليل معين . كالشأن في إثبات عقد الأمانة .
		إثبات الاختلاس أو نفيه في جريمة خيانة الأمانة بجميع طرق الإثبات .
		رد الشيء المختلس . واقعة مادية . إثباتها . بطرق الإثبات كافة . مخالفة الحكم هذا للنظر . خطأ في القانون .
١٠١	١٤٢٥	(الطن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... ..
		٢ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة في جريمة التبديد لا يقيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية وإنما يقيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة .
٢٧٢	١٤٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..

القائمة	المصنف
الدفع بالإعفاء من العقاب :	
الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام . دفع جوهري . حلة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية . وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه وإلا كان الحكم معيبا .	
١٦٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ )	١٤٩٢ ع ٣٧٢
الدفع بانتفاء المسؤولية الجنائية :	
دفاع المتهم بعدم مسؤوليته عن العجز في وزن الخبز لإتقطاع صلته بالخبز بتأجيله للغير . دفاع يؤثر في مسؤولية المتهم . وجوب توجيهه أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب .	
( لادن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٧٠ )	٢٤٢١٣ ع ٩٠٢
الدفع بانتفاء عقد تداول المخدر :	
راجع : مواد مخدرة .	
( للقائمة رقم ١٦٨ بالصيغة رقم ٢٤٧١٣ )	
الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي :	
الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . من الدفوع الجوهرية . على المحكمة مناقشته في حكمها والرد عليه ، وإلا كان حكمها قاصرا . لا يغير من ذلك أن تكون واقعة إصابة المتهم قد فصلت من الواقعة المستندة إليه .	
( لادن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠ )	٢٤١٩٢ ع ٦٨٩

الدفع باعتبار المجزأ لم يكن :

الدفع باعتبار المجزأ لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة  
شهور من تاريخ توقيعه . دفع جوهرى . على المحكمة تحقيقه  
أو الرد عليه بأسباب سائغة وإلا كان حكمها معيبا .

وجوب بناء الأحكام على الأدلة التي يقتنع منها القاضى بإدانة  
المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك من عقيدة يحصلها هو بنفسه  
لا يشاركه فيها غيره .

(الطن رقم ٧٤٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٧٠) ... ٢٤٢٠٤ ٨٦٨

إحالات عامة :

راجع أيضا : حكم .

(القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٢٩ ج ١)

ودعارة .

(القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١١٠ ج ١)

دقيق

١ — خلو قرار وزير التوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص  
يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفانرا استخراج ٧٢٪ بالاحتفاظ  
بالسجل المنصوص عليه فى المادة ٢٠ منه . فى مكان معين .  
إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل فى المحل . خطأ فى تفسير  
القانون .

(الطن رقم ١٧٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١/٢/١٩٧٠) ... ١٤٤٨ ١٩٧

٢ — العبرة فى الزام المسئولين من المخازن الأفرنجية عامة  
والبلدية فى دائرتى محافظتى القاهرة والإسكندرية وضواحيهما .  
بأن مسالك الدفاتر المقررة قانونا . هى بنوع الدقيق المصرح لهذه

المرجع	القاعدة	
		<p>المخازن باستخدامه . كون الدقيق المستخدم من النوع الفاخر نمرة ١ استخراج ٨٢ . / يوجب على من تقدم ذكرهم إمساك الدفاتر المشار إليها .</p> <p>عدم استظهار الحاكم نوع المخبز المسئول عن إدارته المتهم ونوع الدقيق المصرح له باستخدامه . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢) ... .. ١٩٧٢ ع ٢٤ ٨٣٦</p>
		<p>( ر )</p> <p>رابطه سببية . رجال السلطة العامة . رد . رسوم إنتاج رسوم جمركية . رسوم قضائية . رشوة . رقابة إدارية .</p>
		<p>رابطه السببية</p>
		<p>١ — تقدير علاقة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضي إلى الموت . أمر موضوعي . مثال لتسبب غير معيب .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... .. ١٩٧٢ ع ٢٤ ٥٢٢</p> <p>(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤) ... .. ١٩٧١ ع ٢٤ ٧٢٤</p>
		<p>٢ — صحة مساءلة المتهم عن جميع النتائج الناشئة عما أحدثه من إصابة ، ولو كانت عن طريق غير مباشر ، إلا إذا ثبت تعهد المجنى عليه بتجسيم مسئولية المتهم .</p> <p>(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤) ... .. ١٩٧١ ع ٢٤ ٧٢٤</p>
		<p>٣ — مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع</p>



الصفحة	القاعدة	
		رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . تقدير توافر رابطة السببية أو عدم توافرها . أمر موضوعي .
٧٨٩	٢٤١٨٢	(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... ..
		٤ — وجوب تبيان الحكم إصابات المجنى عليه وتطورها ومهبط حدوثها والآلة المخدمة لها ، وما انتهت إليه هذه الإصابات . من واقع الدليل القني . خلو الحكم من هذه البيانات . قصور في بيان رابطة السببية بين الفعل والإصابة .
٨٧٨	٢٤٢٠٧	(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ... ..
		راجع أيضا : قتل خطأ . (القاعدتان رقم ١٠٥٤٥٠ بالصحيفتين رقمي ٢٠٧ ، ٤٢٧٤١٤)
		رجال السلطة العامة
		حظر السماح لرجل السلطة بالاتصال بامتهم المحبوس احتياطيا إلا باذن من النيابة . مقصور على ذات الدعوى المحبوس على ذمتها . مخالفة هذا الحظر . لا بطلان . أساس ذلك . المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ . عدم إمتداد هذا الحظر إلى المحبوس حبسا تنفيذيا .
٩٠٥	٢٤٢١٤	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
		رد
		جواز إيقاف التنفيذ عملا بالمادة ٥٥ عقوبات . قاصر على العقوبات الجنائية البحتة . عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات وصائر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .

الرد بجميع صورته ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض المجنى عليه عن ماله الذي أضاعه المتهم عليه . وإن تضمن في ظاهره معنى العقوبة .

(الطنن رقم ١٩٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ٣٢٢ ١٤٨٠

### رسوم

#### (١) رسوم إنتاج

إنحصار المصلحة المالية للخزانة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وما عسى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم استحقاق رسم على الشيء المضبوط ونخروجه عن دائرة التعامل . لا أحقية للخزانة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه . دعوى الخزانة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة .

خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزانة الحق في الحصول على بديل عن مصادرة الشيء محل الجريمة . كون الشيء محل الجريمة مغشوشا يخرج عن دائرة التعامل . مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تدبير صني وقائي .

(الطنن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢) ... .. ٧٣٩ ١٧٤٢

راجع أيضا : غش .

(القاعدة رقم ١٠٠ بالصيغة رقم ٤٠٩ ج ١)

#### (ب) رسوم جمركية

على المحكمة عند قضائها بالتعويض أعمالا لأداة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلوجرامات وإلا كان حكمها معيبا .

(الطنن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... .. ٥٩٢ ١٤١٢

الصفحة	القائمة	
		(ج) رسوم قضائية
		"المعارضة في قائمة الرسوم" :
		سلطة محكمة النقض عند نظر معارضة في أمر صادر من رئيسها بتقدير رسوم مستحقة لقلم الكتاب ؟
٢٤٨	١٤٦١	(الطن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) - - -
		رشوة
		١ - إنهاء حالة الطوارئ . لا ينحصر به اختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية .
٤٩	١٤١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٧٠/١/١١) - - -
		٢ - استخلاص المحكمة وقوع جريمة الرشوة مما له أصل صحيح في الأوراق . لا تثريب عليها . عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . أمام النقض .
٤٩	١٤١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٧٠/١/١١) - - -
		٣ - كفاية لإيراد الحكم ما تتوافر به عناصر جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . وإن أخطأ وطبق المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات . ما دام قد أزيل بالمتهم عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ١٠٦ مكررا عقوبات . انعدام المصاحبة في الطعن على الحكم في هذه الحالة .
٤٩	١٤١١	(الطن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ في - جلسة ١٩٧٠/١/١١) - - -

الصفحة	القائمة	
		٤ - كفاية استظهار الحكم اختصاص الموظف بالعمل المعروض من أجل الإخلال به الرشوة . (الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) .. .. ٩٤ ع ٢٤
		٥ - حالة الضرورة المانعة للاستئولية . شروطها ؟ الطعن في الأحكام . ليس هملا جائرا . يسوغ منعه أو الخلاص منه اعتراف جريمة . مثال في رشوة . (الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) .. .. ٩٤ ع ٢٤
		٦ - شروط الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء الرأى أو الوسيط من عقوبة الرشوة : أن يكون صادقا يغطي جميع وقائع الرشوة . وأن يكون لدى جهة الحكم . حصوله أمام جهة التحقيق والمدول عنه أمام المحكمة . لا ينتج أثره . المادة ١٠٧ مكررا عقوبات . (الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. .. ٢٠٠ ع ٤٩
		٧ - مخالفة واجبات الوظيفة في معنى المادة ١٠٤ عقوبات ذات مدلول أوسع من أعمال الوظيفة . شمولها أمانة الوظيفة ذاتها . (الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. .. ٢٠٠ ع ٤٩
		٨ - كفاية كون الموظف له اتصال بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وأن يكون الرأى قد اتجر معه على هذا الأساس . (الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٣) .. .. ٢٠٠ ع ٤٩ (والطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) .. .. ٦١٧ ع ١٤٧
		٩ - امتظهار الحكم قدرا من الاختصاص يسمح لهم بتنفيذ الغرض من الرشوة ، كفايته . أمانة الوظيفة تفرض على سائق السيارة الحكومية . وهو موظف عام



المرحلة	القاعدة	
		ألا يستعملها إلا في الغرض المخصص له . وأن ينأى عن السعى لاستغلالها لصالحه .
٢٠٠	١٤٩	(المرزوم ١٧٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) - - -
		١٠ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الرشوة ؟
٢٠٠	١٤٩	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) - - -
		١١ - تبرئة الحكم متهما في جريمة رشوة لعدم ثبوتها في حقه وإدائته آخر فيما ثبتت قبله . لا تعارض .
٢٠٠	١٤٩	(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) - - -
		١٢ - انطباق المادة ١٠٤ عقوبات على المرشئ إذا كان الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة ، تنفيذا لاتفاق سابق .
		عدم الاتفاق مع الراشئ على أداء العمل والامتناع عنه .
		مطالبة المرشئ بالمكافأة عنه بعد ذلك . انطباق المادة ١٠٥ عقوبات .
٣٩٨	١٤٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٩) - - -
		١٣ - مثال لتسبب غير مهيب على انطباق المادة ١٠٤ عقوبات .
٣٩٨	١٤٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٩) - - -
		١٤ - رؤية رجل للضبط للتمهم بتهمة لم يبلغ الرشوة . تلبس .
		صحة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة في صحة إذن التفتيش بقالة إنه صدر لضبط جريمة مستقبلية .
		عند توافر حالة التلبس .
٣٩٨	١٤٩٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٩) - - -
		١٥ - صدور إذن التفتيش لضبط جريمة رشوة وقعت .
		صحته .
٤١٩	١٤١٠٣	(المرزوم ١٨٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) - - -

القائمة	المصحة
١٦ - إنطباق أحكام الرشوة والاختلاس عند تحققها . على جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو الملحق بها حكما . مهما تنوعت أشكالها . وأيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه أو نوع عمله . (الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... .. ١٢٨ ع ٢ ٥٣٢	
١٧ - اعتبار العاملين بالشركات المؤممة . في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين . في تطبيق جرائم الباب الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . المادتان ١١١/٦ و ١١٩ عقوبات . قيام علاقة للعمل . بتوافر عنصرى التبعية والأجر . ارتباط المتهم بعلاقة عمل في شركة من الشركات المنصوص عليها في المادة ١١١/٦ عقوبات . إعتباره في حكم الموظفين العامين في تطبيق أحكام الرشوة ، سواء كان عقده محدد المدة أم غير محدد لها . (الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... .. ١٤٧ ع ٢ ٦١٧	
١٨ - طلب الرشوة . يتحقق به قيام جريمة الرشوة . تسلم الرشوة واقعة لاحقة لطلبها . الإذن الصادر بضبط المرتشى عند تسليم الرشوة ، هو عن جريمة وقعت من مترفها . لا عن جريمة مستقبلية . (الطن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... .. ١٤٧ ع ٢ ٦١٧	
١٩ - اتساع مدلول المادة ١٠٦ مكررا عقوبات يشمل حالة استعمال نفوذ حقيقى أو مزعوم للحصول أو محاولة الحصول مقابل الرشوة ، على أية مزية من أى سلطة عامة .	

الصفحة	القاعدة	
		مجرد الإدعاء بالنفوذ المزعوم . يتحقق به الزعم في معنى المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .
		توقيع عقوبة الحماية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات شرطه : أن يكون المرئى موظفا عاما . وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .
١٠٢٠	٣٤٢٤٤	( الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ ) ... ..
		٢٠ — عدم إيراد الأمر بالأوجه الأدلة التي استخلص منها عدم وجود مرئى حقيقى وأن نية المتهم انصرفت إلى الاحتفاظ بالرشوة لنفسه . قصور . لا يرفع مجرد القول بأن الشاهد قرر في التحقيق — وفقا لتقديره هو — أنه لا يوجد مرئى حقيقى وأن الجانى كان يقصد الحصول على الرشوة لنفسه .
١٠٥٩	٣٤٢٥٤	( الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢ ) ... ..
		راجع أيضا : إختصاص وجريمة .
		( القاعدة رقم ٢٤ بالصيغة رقم ٩٤ ع ١ )
		وتفتيش .
		( القاعدة رقم ٢١٦ بالصيغة رقم ٩١٥ ع ٢ )
		ونصب .
		( القاعدة رقم ٢٢ بالصيغة رقم ٨٨ ع ١ )
		<u>رقابة إدارية</u>
		١ — إختصاص رجال الرقابة الإدارية . متمصور على الجرائم التي يمارفها الموظفون أثناء مباشرتهم لوظائفهم . عدم امتداد هذا الاختصاص إلى أفراد الناس . ما لم يكن طرفا في الجريمة التي ارتكبها الموظف .

الصفحة	المقابلة	
		مناطق منح أعضاء الرقابة الإدارية صفة الضبطية القضائية . هو وقوع جريمة الموظف أثناء مباشرة وظيفته . أو أن تكون الجريمة على وشك الوقوع .
٩٤	١٤٢٤	(الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) ... ..
		٢ - انحسار صفة الضبطية القضائية عن رجل الرقابة الإدارية . إذا ارتكب الجريمة أحد من الناس .
٩٤	١٤٢٤	(الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) ... ..
		٣ - مشاهدة رجل الرقابة الإدارية واقعة تسليم مبلغ الرشوة . تلبس . حقه في تسليم المتهم إلى أقرب مأمور ضبط . المادة ٣٨ إجراءات .
٩٤	١٤٢٤	(الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) ... ..
		٤ - سماح صاحب المسكن بدخول رجل الرقابة الإدارية لتسهيل مشاهدة الجريمة وتسمع الحديث عنها . مشروع .
٩٤	١٤٢٤	(الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) ... ..
		٥ - نص المادة الرابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية . لا يشكل قيداً على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . مخالفته . لا بطلان .
٩٤	١٤٢٤	(الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) ... ..
		٦ - كون عضو الرقابة المصاحب للأذون له بالتفتيش . قد اختير بمعرفة رئيسه . لا يعيب الإجراءات . الاختيار أمر تنظيمي . لا خروج فيه على مضمون الإذن بالتفتيش .
٦١٧	١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٠) ... ..



## (س)

سب . سبق إصرار . مجنون . مرفقة . سرقة للسندات  
والأوراق الرسمية المودعة . سلاح . ملع محددة  
الربح . سيارات .

## سب

- ١ — القصد الجنائي في جرمي القذف والسب . توافره  
متى كانت العبارات التي وجهت إلى المجني عليه شائنة بذاتها .  
(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) — — — ١٦٣ ع ٢ ٦٩٣
- ٢ — علانية الإصناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر  
بالألفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .  
(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) — .. — ١٦٣ ع ٢ ٦٩٣
- ٣ — تحرى معنى اللفظ . تكيف يخضع لرقابة محكمة  
النفذ .  
(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) — .. — ١٦٣ ع ٢ ٦٩٣

## سبق إصرار

- ١ — تحقق سبق الإصرار بإعداد وسيلة الجريمة ورسم  
خطة تنفيذها بعيدا عن سورة الإنفعال . ولو كانت خطة التنفيذ  
معلقة على شرط أو ظرف . أو كانت نية القتل لدى الجاني غير  
محددة قصد بها شخصا معينا أو غير معين صادفه . ولو أصاب  
بفعله شخصا وجده غير ذلك الذي قصده .  
(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٦/١/١٩٧٠) — .. — ٣٨ ع ١ ١٥٧

المرجع	القاعدة	
		٢ — البحث في توافر سبق الإصرار . موضوعي . ص ٣٣٤ استنتاجه من ظروف الدوى وعناصرها . مادام موجبها لا يتنافر مقلا مع هذا الاستنتاج .
١٥٧	١٤٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) -- --
٦٥٥	٢٤١٥٥	(والطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٤) -- --
٩٦٦	٣٤٢٢٩	(والطن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/١١) -- --
١١٢٤	٣٤٢٧٢	(والطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) -- --
		٣ — عدم جدوى النعى يتخلف سبق الإصرار . متى كانت العقوبة المقضى بها تدخل في الحدود المقررة لحماية القتل بمجردة من أى ظرف مشدد .
١٥٧	١٤٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) -- --
		٤ — لا تعارض بين نفي الحكم سبق الإصرار وإثباته ركن القصد الخاص في جريمة القتل العمد في حق الطاعن .
١٨١	١٤٤٤	(الطن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) -- --
		٥ — قيام ظرف سبق الإصرار ولو وقع الفعل تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه .
٩٦٦	٣٤٢٢٩	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/١١) -- --
		سجون
		١ — لضباط السجن وحراسه تفتيش السجن في أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته . نطاق هذا الحق ؟ إبطال الحكم تفتيش السجن الذى تم بمعرفة حراس السجن تأسيسا على أنه لم يتم بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية أو تحت إشرافه . خطأ في تطبيق القانون .
٩٤٧	١٤٣٥	(الطن رقم ١٦٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) -- --

القاعدة	المادة
٤٣١	١٤٠٦
٢ — حظر المادة ١٤٠ إجراءات من اتصال رجال السلطة العامة بالمتهم المحبوس داخل السجن . المخاطب بهذا النص هو مأمور السجن . مخالفة هذا النص لا يترتب عليه بطلان الإجراءات . (الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..	
٦٧٤	٢٤١٥٩
٣ — وجوب تفتيش السجناء تفتيشاً عمومياً بالفناء الخارجى بالقرب من الباب الرئيسى للسجن عند دخولهم وقبل خروجهم . ليس المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسيس الملابس من الخارج فقط دون خلعها . المقصود به التفتيش الدقيق وبالكيفية التى يرى القائم بإجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه . (الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ... ..	
٩٠٥	٢٤٢١٤
٤ — حظر السماح لرجل السلطة بالاتصال بالمتهم المحبوس احتياطياً إلا بإذن من النيابة . مقصور على ذات الدعوى المحبوس حل ذمتها . مخالفة هذا الحظر . لا بطلان . أساس ذلك ؟ المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ . عدم امتداد هذا الحظر إلى المحبوس حبساً تنفيذياً . (الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..	
٩٠٥	٢٤٢١٤
٥ — وجود المتهم بالسجن . لا أثر له على اعترافه . (الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..	

### سرقة

الفاعل الأصلي فى السرقة :

الفاعل فى معنى المادة ٣٩ عقوبات : هو من يرتكب الجريمة وحده . أو مع غيره إذا كانت تتكون من جملة أفعال

الصفحة	القاعدة	
		حسب طبيعتها أو خطة تنفيذها وصحت لديه نية التدخل فيها ، ثم أتى عملا تنفيذيا فيها .
٣٦٥	١٤٩١	اتفاق الجناة على السرقة . مساهمة كل منهم بفعل من الأفعال المكونة لها . صيرورتهم قاهلين فيها . (الظن رقم ١٩٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٠) - ...
		السرقة باكره : وصف المحكمة التهمة . متى لا يعد تعديلا للوصف المرفوعة به الدعوى : إذا لم يتضمن إضافة جديد مما ورد بأمر الإحالة . مثال في سرقة باكره .
٣٦٥	١٤٩١	(الظن رقم ١٩٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٠) - ...
		الارتباط والسرقة : ١ - اتحاد الحق المعتدى عليه . شرط للقول بوحدة الغرض والسبب . اختلاف هذا الحق . اختلاف للسبب . ولو كان الغرض واحدا .
		اختلاف الحق المعتدى عليه في السرقة عنه في التهريب الجمركي . عدم انطباق المادة ٢/٣٢ عقوبات . وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين .
٣٣٠	١٤٨٢	(الظن رقم ١٨٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٠) - ...
		٢ - تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي . مادام مائفا .
		انتهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جريمة إحراز السلح والسرقة . محاكمة المتهم ابتداء عن إحراز السلح . لا تمنع من محاكته بعد ذلك عن جريمة السرقة .
٧٧٧	١٨١	(الظن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٠) - ...



الصفحة	القاعدة	مراقبة السندات والأوراق الرسمية المودعة
٢٩٨	١٤٧٣	١ - نطاق المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون المرافعات ؟ (الطن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ ) .. ..
		٢ - جريمة سرقة أوراق المرافعة القضائية من نوع خاص . الفرض منها إلزام الخصوم اتباع الذمة والأمانة في الخصومة القضائية . قصد المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . المحافظة على مستندات الحكومة والأوراق والمرافعة القضائية . تحقق جريمة المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . ولو حصل تسليم الأوراق . ما دام أنه وقع بطريق الغش . (الطن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ ) .. ..
٢٩٨	١٤٧٣	٣ - تسلم المتهم ورقة من أوراق الدهوى بزعم أنها مقدمة منه موهبا من سلمه إياها بذلك . وجوب معاقبته وفقا للمادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات . (الطن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ ) .. ..
٢٩٨	١٤٧٣	٣٩٨
		سلاح
		١ - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش للبحث عن سلاح لا يتصرف بحسب نصه والفرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد رجل الضبط عرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال . (الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) .. ..
١٧٢	١٤٤١	١٧٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمد وإحراز سلاح وذخيرة .
٤٦٣	١٤١١ع	(الطنن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..
		٣ - معاقبة الطاعن بعقوبة واحدة عن جرائم القتل العمد وإحراز السلاح وذخيرته . طعنه واحدة في الحكم القاضي بها . نقص الحكم وإعادة المحاكمة . عدم جواز الحكم عليه بعقوبة عن جريمتي إحراز السلاح وذخيرته . حتى لا يضار بطقه . المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٥٥	٢٤١٥٥	(الطنن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤) ... ..
		٤ - انتهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جريمتي إحراز السلاح والسرقة . محاكمة المتهم ابتداء عن إحراز السلاح . لا تمنع من محاكمته بعد ذلك عن جريمة السرقة .
٧٧٧	٢٤١٨١	(الطنن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
		٥ - أعمال الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات للارتباط بين جرائم الضرب وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعنين بها وتوقيعه عليهما عقوبة تدخل في حدود العقوبات المقررة لأشد الجرائم الثلاث وهي جريمة إحراز السلاح الناري والتي لم يثر الطاعنان شيئاً بشأنها في أوجه الطعن . لا مصلحة لهما فيها أناراه تعييباً للحكم في شأن جنحة الضرب .
٧٩٨	٢٤١٨٦	(الطنن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... ..
		٦ - تقدير توافر الارتباط بين الجرائم وفقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات . موضوعي . متى أقيم على ما يسوغه . انتهاء الحكم إلى أن جرائم القتل عمد وإحراز السلاح وذخيرته بدون ترخيص

الصفحة	القاعدة	
		<p>قد وقعت لغرض واحد وأنها مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة وتوقيعه العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل عمد . صحيح .</p> <p>ما دام أنه أقيم على ما يحمله .</p> <p>(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٧٠) .. ..</p>
١٠٧٩	٣٤٢٦٠	<p>٧ - خلو الأوراق المعروضة على محكمة الموضوع من صحيفة الحالة الجنائية . ومن الدليل على توافر الظرف المشدد في حق المتهم باحراز السلاح . معاقبة المتهم المذكور عن جريمته مجردة من الظرف المشدد . صحيحة . ما دامت النيابة لم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على توافر ذلك للشرط .</p> <p>ورقة الفيش والتشبيه . عدم قيامها مقام صحيفة الحالة الجنائية . ولا دليلا على نهائية الحكم الثابت بها .</p> <p>(الطن رقم ١١٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٧٠) .. ..</p>
١٠٨٥	٣٤٢٦٢	<p>٩ - لأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخيرة فيه . كشفه عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى متلبسا بها غير المأذون بالتفتيش من أجلها . عليه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .</p> <p>(الطن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٠) .. ..</p>
١٢٢٨	٣٤٢٩٧	
		<p>مبلغ محددة الربح</p>
		<p>١ - إلغاء قرار التموين رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بالفرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار الملغى . بقاء باقي المواد والسلع خاضعة لأحكام القرارات المدرجة بها .</p> <p>(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٤/١/١٩٧٠) .. ..</p>
٧	١٤١	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ثبت أن الموقد موضوع الجريمة من السلع المحددة الربح طبقا للقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الذي نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال به . عدم احتفاظ الطاعن بقاتورة شراء هذا الموقد يعتبر عملا مؤثما . ( المظن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) - - -
٧	١٤١	
		سيارات
		وقوع واجب التحقق من تمام ركوب الركاب وبالقدات من السلم الأمامي أساسا على طائى السائق . اطلاق المحصل لصفارته لا يعنى السائق من القيام بهذا الواجب . ( المظن رقم ١٨٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) - - -
٤٤٣	١٤١٠٦	
		(ش)
		شركات . شروع . شهادة زور . شهادة سلبية . شهادة مرضية . شهود . شيك بدون رصيد .
		شركات
		اعتبار للعاملين بالشركات المؤتممة فى حكم الموظفين أو المستخدمين العامين فى تطبيق جرائم الباب الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . المادتان ٦/١١١ ، ١٩٩ عقوبات . قيام علاقة العمل . بتوافق عصى التبعية والأجر . ارتباط المتهم بعلاقة عمل فى شركة من الشركات المنصوص عليها فى المادة ٦/١١١ عقوبات . اعتباره فى حكم الموظفين العامين فى تطبيق أحكام الرشوة . سواء كان عقد مدد المدة أم غير محدد لها . ( المظن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ ) - - -
٦١٧	١٤١٠٧	



الصفحة	القاعدة	مشروع
		١ — متى يعد الفعل شروعا في هتك عرض ومتى يعتبر فعلا فاضحا ؟ مثال لتسبيب معيب .
٥١٨	٢٤١٢٥	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) — — —
		٢ — معاقبة الطاعة عن جريمة الشروع في تسهيل الدعارة . رغم تبرئة المتهم بارتكاب الدعارة . صحيح . متى ثبت أن الطاعة توسطت بينها وبين طلاب المنعة بقصد البغاء لقاء أجر . هـ : ذلك : اختلاف العناصر القانونية لكل من الجريمتين ولأن عدم وقوع جريمة الدعارة . لا يحول دون ثبوت جريمة تسهيلها .
١٢٦٣	٣٤٣٠٤	(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) — — —
		٣ — عدم اشتراط القانون وقوع جريمة تسهيل البغاء بطريقة معينة .
		تحقق جريمة الشروع في تسهيل الدعارة بتوسط الطاعة بين المتهم بالدعارة وطلاب المنعة . لقاء أجر . ولو ضبطت المتهم بالدعارة قبل ارتكاب الفحشاء بالفعل .
١٢٦٣	٣٤٣٠٤	(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) — — —
		٤ — حق المحكمة في تعديل وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . طالما كانت الواقعة المعروضة على المحكمة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد .
		تعديل المحكمة اوصف للتهمة من الجريمة الكاملة الى الشروع فيها . لا يتطلب لفت نظر الدفاع . مثال في تعديل التهمة من تسهيل الدعارة الى الشروع في تسهيلها .
١٢٦٣	٣٤٣٠٤	(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) — — —

شهادة زور

إلتفات الحكم من المستندات المقدمة للدفاع عن المتهم وعدم تحدّثه عنها . قصور و بطلان يوجبان نقض الحكم لأطراف وغيره من المحكوم عليهم . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الظن رقم ٥١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ... .. ٨١٢٢ع١٩٠

شهادة سلبية

الشهادة السلبية الدالة على عدم ختم الحكم في الموعد القانوني . ماهيتها ؟ الشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة في اليوم السابق لتحريرها لا تفيد عدم ختم الحكم في الموعد القانوني .

(الظن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... .. ٩١٠٢ع٢١٥

شهادة مرضية

الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إبداء المحكمة الأسباب التي من أجلها رفضت التمويل عليها . لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . اختلاف الأمراض التي تتوالى على الشخص والتي تحملها الشهادات المتعددة لا تصلح حجة للقول باصطناع دليلها وإسقاط مظهره في عدم الحضور .

(الظن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... .. ٧٥٠٢ع١٧٦

شهود

راجع : إثبات .  
"شهود"

## شيك بدون رصيد

١ — إبداء الطاعن دفاعا مؤداه أن المجنى عليه استغل جهله بالقراءة والكتابة واستوقعه أوراقا على أنها كهيالات بقيمة المتبقى لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها شيكات . إلتفات المحكمة عن هذا الدفاع تأسيسا على أن إثبات ذلك لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها الطاعن . قصور .

(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤) — — — ١٥ ١٤٢

## ٢ — متى تحقق جريمة إصدار شيك بدون رصيد ؟

كون تاريخ الشيك . يخالف الواقع . لا يؤثر في قيام الجريمة . ما دام أن الشيك يحمل بذاته ما يدل على أنه مستحق للوفاء بمجرد الاطلاع .

الوفاء بقيمة الشيك قبل تقديمه للبنك . لا يؤثر في الجريمة . ما دام أنه كان بغير رصيد . ولم يسترده الساحب من المجنى عليه .

(الطن رقم ١٧٠٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١) — — — ٥٤ ١٤٢

٣ — صدور الشيك لحامله أو لأمر شخص معين أو إذنه . تظهيره يتقل إلى المظهر إليه ملكية قيمته فورا مطهرة من الدفع . حق المظهر إليه إقامة الدعوى المباشرة عن جريمة إصدار ذلك الشيك بدون رصيد . ما دام قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا .

(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) — — — ٥١ ١٤٢

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الادعاء بأن الشيك كان يحمل تاريخين مختلفين أحدهما لإصداره والآخر لاستحقاقه ثم إجراء تعديل في أحدهما ليتفق مع التاريخ الآخر . دفاع موضوعي . لا يجوز التحدث عنه لأول مرة أمام القضاء .
٥٦٢	٢٤١٣٤	(الظن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٠) .. ..
		٥ - متى يتوافر سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟
٥٦٢	٢٤١٣٤	(الظن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٠) .. ..
		٦ - تأخير تقديم الشيك عن الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩١ تجاري . لا يزيل صفته كشيك . ولا يخول الساحب استرداد مقابل الوفاء . كل مال للساحب أن يثبت أن مقابل الوفاء كان موجودا ولم يستعمل لمصلحته .
٥٦٢	٢٤١٣٤	(الظن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٠) .. ..
		٧ - صدور الشيك لأمر شخص معين وإفائه . تداوله يكون بالطرق التجارية . تظهيره يظهره من الدفع . حق المظهر إليه في الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي بالتعويض عن عدم صرفه . دفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية عنه . غير مقبول .
٧٠٧	٢٤١٦٧	(الظن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) .. ..
		٨ - قضاء الحكم بالتعويض على أساس ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى . صحيح . ولو قال بثبوت جريمة أخرى . مثال .
		الخطأ في وصف التهمة . لا يمس الدعوى المدنية . متى توافرت عناصرها .
٧٠٧	٢٤١٦٧	(الظن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٩ — كون التعويض المقضى به لا يمثل قيمة الشيك أو جزءا منها . بل من جريمة إصداره بدون رصيد . لا خطأ . (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... .. ١٦٧ع ٢ ٧٠٧
		١٠ — إقامة الدعوى الجنائية من جريمة إصدار شيك بدون رصيد . إدانة المتهم عنها ومن جريمة نصب لم ترفع بها الدعوى . خطأ . يبرره أن العقوبة المقضى بها تدخل في عقوبة الجريمة المرفوعة بها الدعوى . انتفاء المصلحة في الطعن على هذا الحكم لهذا السبب . (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... .. ١٦٧ع ٢ ٧٠٧
		١١ — تعيين الاختصاص المحلى بمكان وقوع الجريمة أو إقامة المتهم أو القبض عليه . المادة ٢١٧ إجراءات مثال في جريمة شيك بدون رصيد . (الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٧٠) ... .. ٢٢٠ع ٢ ٩٣٥
		١٢ — مجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع العلم بأنه بغير مقابل وفاء قابل للسحب . تم به جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . هل ذلك ؟ تحرير الشيك وتوقيعه . من الأهمال التحضيرية التي لا يصح بناء الاختصاص المحلى بنظر جريمة إعطاء شيك بدون رصيد عليها . اختصاص المحكمة التي تم إعطاء الشيك المستفيد في دائرتها . بنظر تلك الجريمة . (الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٩/٦/١٩٧٠) ... .. ٢٢٠ع ٢ ٩٣٥
		١٣ — وجوب استظهار حكم الإدانة في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أمر الرصيد كفاية ووجودا وقابلية للصرف . إطلاق القول بتوافر الجريمة استنادا إلى ما أفاده المجنى عليه

الصفحة	القاعدة	
		من عدم وجود رصيد قائم وإجابة المتهم بأنه صيتفق مع المجنى عليه ويتخالف معه . قصور .
٩٣٥	٢٢٠ع٢٢٠	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩) ... ..
		١٤ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . أركانها : تقديم الشيك للبنك . لا شأن له في توافر هذه الأركان . لا يؤثر في قيام تلك الجريمة ألا يكون للبنك المسحوب عليه فرع بالجهة التي أقيمت بالشيك .
١١٣٤	٢٧٢ع٢٧٢	(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) ... ..
		١٥ - لا يجوز لصاحب شيك أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه إلا في حالات ضياعه أو سرقة أو تبديده أو الحصول عليه بطريق التهديد أو النصب أو تغليب حامله . مثال لإخلال بدفاع جوهري في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
١٢٠٣	٢٩١ع٢٩١	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) ... ..

### (ض)

ضرب . ضرب أحداث عامة . ضرب أفضى  
إلى الموت . ضرر .

### ضرب

ضرب بسيط :

١ - إدانة الطاعن استنادا إلى أقوال الشهود . رغم عدم تحديد شخص المعتدى . قصور .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... ..

٦١٣ ١٤٦ع١٤٦

الصفحة	القاعدة	
		٢ — أعمال الحكم المادة ٣٢/٢ عقوبات للارتباط بين جرائم الضرب وإحراز السلام والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعنين بها وتوقيعه عليهما عقوبة تدخل في حدود العقوبات المقررة لأشد الجرائم الثلاث وهي جريمة إحراز السلاح الناري والتي لم يثر الطاعنان شيئاً بشأنها في أوجه الطعن . لا مصلحة لهما فيما أثاراه تعييناً للحكم في شأن جنحة الضرب .
٧٩٨	٢٤١٨٦	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١) .. ..
		٣ — كفاية كون الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الموازنة والتوفيق قول المجنى عليه أنه ضرب ضربة واحدة . لا يستعصى على التوفيق مع ماورد بالتقرير الطبي من أن به إصابتين .
		انطباق نص المادة ٢٤٢ عقوبات . سواء أصغر الضرب من إصابة أو أكثر أو لم يحدث إصابة على الإطلاق . أو كان الضرب باليد مرة واحدة .
		مؤاخذة المتهم بالمادة ٢٤٢ عقوبات . لا تتطلب بيان الحكم لمواقع الإصابات ولا لآثارها ولا لدرجة جسامتها .
٩٤٦	٢٤٢٢٣	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) .. ..
		٤ — إمكان حدوث إصابة واحدة من الضرب مرتين . إذا كانت الضربتان في مكان واحد .
١٠٣٧	٢٤٨	(الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١) .. ..
		٥ — عدم جدوى النعى على المحكمة بشأن انطباق المادة ٢٤١ عقوبات على الواقعة . مادام قد ثبت اعتداء المتهم على المجنى عليه بالضرب . وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٢٤٢ عقوبات .
١٠٣٧	٢٤٨	(الطعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : حكم . ( للقاعدة رقم ١٤٦ بالصيغة رقم ٢٤٦١٢ )
		ضرب أحدث عاهة :
		١ — إيراد الطبيب الشرعى رأيه ، مرض المجنى عليه على أخصائى المسالك البولية . قبل البت نهائيا بعدم تخلف عاهة لديه بالجهاز البولى . تمجىل القضاء فى الدعوى قبل التيقن من استقرار حالة المجنى عليه . خطأ فى القانون . أساس ذلك . المادة ٣٠٨ إجراءات . الحكم نهائيا على المتهم من أجل واقعة معينة . يحول دون محاكمته عنها مرة أخرى . المادة ٤٥٥ إجراءات . (الظن رقم ١٩٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩) .. .. ١١٦ ع ٤٨٢
		٢ — عدم التزام المحكمة بتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى . مشروط بأن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها ووازنت بينها . التفات المحكمة كلية عن دفاع الطاعن وموقفه من التهمة على غير بيئة من هذا الدفاع . قصور . مثال فى ضرب أحدث عاهة . (الظن رقم ٤٣٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) .. .. ١٥٨ ع ٦٧١
		٣ — وجوب تبيان الحكم إصابات المجنى عليه وتطورها وسبب حدوثها والآلة المحدثه لها ، وما انتهت إليه هذه الإصابات من واقع الدليل القضى . خلو الحكم من هذه البيانات . قصور فى بيان رابطة السببية بين الفعل والإصابة . (الظن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) .. .. ٢٠٧ ع ٨٧٨
		٤ — قيام ظرف سبق الإصرار ولو وقع للفعل تلبية لطلب المصائب أو بعد رضاه منه . (الظن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/١١) .. .. ٢٢٩ ع ٩٦٦



الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - تأديب مدرسة بالتعليم الابتدائي لتلميذها بالضرب . محظور . المادة ١٨ من القانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ . تطاير جزء من آلة الاعتداء أثناء للضرب . إصابته عين المجنى عليه بعامة . وجوب مساءلة المدرسة بالمادة ٢٤ عقوبات . مخالفة القرار المطعون فيه لهذا النظر . وجوب نقضه وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة للسير فيها على أساس ما تقدم .</p> <p>الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد . المبرة في القصد بالنظر إلى الجنائي وليس المجنى عليه . ( الملن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ ) .. .. ١١٥٧ ٣٤٢٧٩</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>( القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٤٦٦ - ١ )</p> <p>ضرب أفصى إلى الموت :</p> <p>١ - النعى على الحكم خطأه في الإسناد في خصوص رواية شاهد من عدد الضربات التي أحدثها برأس المجنى عليه . عدم جدواه . مادام الثابت أن إصابات الرأس مجتمعة . صاهمت في إحداث للوفاة . وكان أحد غير الطاعن لم يشترك في ضرب المجنى عليه على رأسه . ( الملن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) .. .. ٢١ ١٤٤</p> <p>٢ - ظرف القرصد . ظرف مشدد للعقوبة وليس عنصرا يدخل في تكوين الجريمة . استبعاد المحكمة نية القتل وظرف القرصد لا يترتب عليه انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن لجريمة الضرب المفضي إلى الموت . ( الملن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩ ) .. .. ٢٥٥ ١٤٦٣</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية الجنائية من الجريمة الصغرى طبقا للسادة ٣/٣٢ عقوبات . تحققه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .
		إدانة المتهم عن جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة إحداث عاهة . لانتحول دون محاكمته عن الجريمة الأخيرة .
		تبرئة المتهم من تهمة الضرب المفضى إلى الموت . لا تمنع من محاكمته عن جريمة إحداث العاهة المرتبطة بها .
٤٦٦	١٤١٢	(الظن رقم ١٧٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ... ..
		٤ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم . شرط ذلك ؟
٥٢٢	٢٤١٢٦	(الظن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
		٥ — تقدير توافر علاقة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . أمر موضوعي . مثال لتسبب غير معيب .
٥٢٢	٢٤١٢٦	(الظن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
٧٢٤	٢٤١٧١	(الظن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤) ... ..
		٦ — قول الشاهد أن الطاعن ضرب المجنى عليه في ظهره . إيراد التقرير الطبي الشرعى أن إصابة المجنى عليه بأيمن الرقبة طعنية نفذت إلى الأوعية الدموية فالرئة اليمنى . استناد الحكم إلى كلا الدليين القولى والفنى . دون أن يورد في مؤدى الشهادة موضع الإصابة ، ودون أن يرد على دفاع الطاعن بوجود خلاف بين الدليين القولى والفنى بطلان الحكم .
٥٤٥	٢٤١٢٩	(الظن رقم ١٩٥٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..

الصفحة	المقابلة	
٧٢٤	٢٤١٧١	٧ - مساهمة المتهم من جميع النتائج الناشئة عما أحدثه من إصابة ، ولو كانت من طريق غير مباشر ، إلا إذا ثبت تعدد المجنى عليه تجسيم مسئولية المتهم . ( الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤ ) .. ..
٧٨٩	٢٤١٨٣	٨ - مسئولية المتهم من جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . تقدير توافر رابطة السببية أو عدم توافرها . أمر موضوعي . ( الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) .. ..
٨٨٩	٢٤٢١٠	٩ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . ما دام متفقا وما أوردته المحكمة من أدلة . ( الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) .. ..
١٠٦٣	٢٤٢٥٥	١٠ - تمويل الحكم في رفع التناقض بين الدلائل الفنى والقولى على أساس انحناء المجنى عليه عند إصابته . رغم ما شهد به من أن المتهم انبطح أرضا وأطلق عليه النار حال وقوعه ، وما شهد به الشاهد من أن المتهم كان مرتكزا على ركبته وقت إطلاق النار على المجنى عليه الذى كان واقفا . يعيبه . لاستناده إلى واقعة لا أصل لها في الأوراق . ( الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨ ) .. ..
١٢٥٠	٢٤٣٠٢	١١ - التزام كل من ساهم في ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذى أفضى إلى وفاة المجنى عليها بدفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانونا . ( الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ ) .. .. راجع أيضا : حكم . ( القاعدتان رقم ١٢٦ و ١٨٣ بالصحيفتين ٥٢٢ و ٧٨٩ ع ٢ )

الصفحة	القاعدة	ضرر
		الضرر المحتمل :
		١ - مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير . سواء أكان المزور عليه أم أي شخص آخر ، ولو كان الضرر محتملا . تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع . متى كان تسببها مائعا .
٩٦٩	٢٤٢٣٠	( الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١١ ) .. ..
		٢ - جريمة التبيد . مجرد احتمال حصول الضرر كاف لتوافرها .
١٠٩١	٢٤٢٦٤	( الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦ ) .. ..
		٣ - للبحث في حصول الضرر من عدمه . أمر موضوعي .
١٠٩١	٢٤٢٦٤	( الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦ ) .. ..
		راجع : قتل خطأ .
		( القاعدة رقم ١٤٨ بالصيغة رقم ٦٢٦ ع ٢ )
		مستولية مدنية .
		( القاعدة رقم ٢١٠ بالصيغة رقم ٨٨٩ ع ٢ )
		( القاعدة رقم ٣٠٢ بالصيغة رقم ١٢٥٠ ع ٣ )



## ( ط )

طب . طعن . طلب

## طب

حتى يعد الطبيب مخالفا لقواعد مهنته وتعاليمها مستحقا  
للساءلة جنائيا ؟

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠) ... .. ١٤٨ ع ٢ ٦٢٦

## طعن

التقرير بالطعن :

الطعن بالنقض في المواد الجنائية . طبيعته : حق شخصي لمن  
صدر ضده الحكم . ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته  
إلا بإذنه .

الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو عام . وجوب  
أن يكون التوكيل ثابتا وقت التقرير بالطعن .

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٠) ... .. ١٢٠ ع ١ ٥٠١

ميعاده :

١ - الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية .  
والمدنية . منوط بالخصوم أنفسهم . توافق العذر القهري المانع  
من الطعن . عدم جواز محاسبة الطاعن على التأخير في رفع الطعن  
بقالة لا مكانه توكيل غيره في رفع الطعن .

عدم بحث الحكم لمريض المدعى المدني لبيان ما إذا كان يترتب  
عليه عند ثبوته تأخير في رفع الاستئناف بحجة استطاعته توكيل  
محام . خطأ في تأويل القانون .

(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... .. ٢٦٦ ع ٣ ١٠٩٩

المقنة	القاعدة	
		٢ - مواعيد الطعن في الأحكام . من النظام العام . جواز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى . إثارة أى دفع بشأنها أمام النقض . مشروط بأن يكون مستندا الى مدونات الحكم . وأن لا يتطلب تحقيقها موضوعيا . حق الدفاع أن يطلب صراحة تدوين ما يهمله إثباته بحضور الجلسة .
١١١٨	٣٤٢٧١	( الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) .. .. ٣ - بدء سريان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة . من يوم صدوره . أسوة بالحكم الحضورى إلا إذا كان تخلف المعارض عن حضور الجلسة واجبا لم لا دخل لإرادته فيه . علم الطاعن بأن له معارضة منظورة في ذات الجلسة التي حضر فيها نظر معارضة أخرى . يحتم عليه متابعتها والمثول فيها . إذ الحرص التلازم توافره في الشخص المعادى يوجب عليه ذلك . عدم مثوله بزعم مرسل قائم على أنه ظن أنها لسمى له من بلد مجاور لبلدته . عدم جدوى هذا الزعم . صدور الحكم في المعارضة في هذه الحالة . بدء سريان ميعاد الطعن فيه من يوم صدوره . لا من يوم العلم رسميا به .
١٢٦٠	٣٤٣٠٢	( الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ ) .. .. أسبابه : عدم جواز تمسك الطاعن بإعلان المحاكمة لسبب متعلق بنزيره من المتهمين .
١٢٤٥	٣٤٣٠١	( الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ ) - . نطاق الطعن : ١ - عدم جواز التعرض لموقف طاعن فصل في طعنه بناء على تقرير بالطعن وعرض النيابة العامة بمناسبة نظر طعن من متهم آخر معه في الدعوى .
١٢٩	١٤٣١	( الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٢ - ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية بعدم جواز الإستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . ليس لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب . هل ذلك ؟
٨٤١	٢٤١٩٨	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) .. ..
		٣ - متى يحكم بنقض الحكم للطاعن والمحكوم عليه الذي لم يطعن فيه ؟
١٠١١	٣٤٢٤٢	(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) .. ..
		الصفة في الطعن :
		١ - انحسار صفة المدعى بالحق المدني في النى على الحكم في شأن تهمة لم يدع مدنيا عنها .
١٦٩	١٤٤٠	(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ...
		٢ - الطعن في قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب صدوره عن النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل عن أحدهما .
		وضع أسباب الطعن في قرار مستشار الإحالة . واجب على النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه . تكليف أيهما أحد أعوانه بوضع تلك الأسباب . وجوب توقيعه عليها بما يفيد إقراره لها في الميعاد المحدد قانونا . حصول ذلك للتوقيع بعد الميعاد . لا يصحح البطلان . أساس ما تقدم ؟
		صحة التوكيل في إيداع أسباب الطعن كالشأن في التقرير بالطعن .
٢٩١	١٤٧١	(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) .. ..
		راجع أيضا : فحش .
		(القائمة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٠٩ ج ١)

الصفحة	القاعدة	المصلحة في الطعن :
		١ - كفاية إيراد الحكم ما تتوافر به عناصر جريمة الرشوة المصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . وإن أخطأ وطبق المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات . ما دام قد أنزل بالمتهم عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ١٠٦ مكررا عقوبات . انعدام المصلحة في الطعن على الحكم في هذه الحالة .
٤٩	١٤١١	( الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١ ) ... ..
		٢ - عدم قبول الطعن على الحكم . إلا لأوجه متصلة بشخص الطاعن وله مصلحة فيها . التي من طاعن يبطلان ضبط طاعن آخر . غير مقبول .
١٩٠	١٤٤٧	( الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١ ) ... ..
		٣ - استئناف المتهم يعيد طرح النزاع لمصلحته هو وخسب . استئناف النيابة العامة ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحتها والمتهم . قبول المحكمة استئناف النيابة العامة وانفساح المجال أمام الطاعن في إبداء أوجه دفاعه . ليس له أن ينهى على الحكم بالقصور لقضائه بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يعرض للشهادة المرضية المقدمة منه التي تفيد عذره في التخلف عن الطعن بالاستئناف في الموعد المقرر . هل ذلك ؟
٤٥٠	١٤٠٩	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ ) ... ..
		٤ - انفراد النيابة العامة كحكم عادل في الدعوى الجنائية . بمركز قانوني خاص ، يبيح لها أن تطعن في الحكم لمصلحة المتهم ، ولو لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن .



الصفحة	القاعدة	
		دفاع المراض بأنه ليس المحكوم عليه الحقيقي . جوهري . وجوب تقصى المحكمة هذا الدفاع وإقساطه حقه إيرادا ورداء إذ لو ثبتت صحته ، لوجب إلزام القضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلا لحصوله بعد الميعاد . دون تحييص ما تقدم . قصور وإخلال بحق الدفاع . تخويل النيابة حق الطعن فيه بالنقض .
١٠٢٧	٣٤٢٤٦	(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١) ... ..
١٢٠٧	٣٤٢٩٢	(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) .. ..
		٥ - عدم قبول طعن ليس لرافعه مصلحة فيه . مناط توافر تلك للمصلحة له أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه . النهي من المتهم بعدم القضاء بالمصادرة . غير مقبول .
١٠٣٠	٣٤٢٤٧	(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١) .. ..
١١١٠	٣٤٢٦٩	(والطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. ..
١١٨٠	٣٤٢٨٦	(والطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) .. ..
		٦ - عدم جدوى النعي على المحكمة بشأن انطباق المادة ٢٤١ عقوبات على الواقعة . مادام قد ثبت اعتداء المتهم على الهبني عليه بالضرب . وكانت العقوبة المقررة في نطاق في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٢٤٢ عقوبات .
١٠٣٧	٣٤٢٤٨	(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١) ... ..
		راجع أيضا : إختصاص . (للقاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ١٥٩٤) وسرقة . (للقاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ١٥٣٦٥)

الصفحة	التقاضي	
		طرق الطعن في الأحكام :
		الاشكال في التنفيذ . ليس من طرق الطعن في الأحكام . قضاء محكمة الاشكال بأن الاستئناف مقبول شكلا . لا يجوز قوة الأمر المقضي . ولا ينال من صحة الحكم للقاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا .
١١١٧	٣٤٢٧١	( الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢ ) .. ..
		ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام والقرارات :
		١ - قضاء القضاة بعدم جواز الطعن في الحكم باعتبار أنه صادر من محكمة أمن الدولة العليا . وجوب الرجوع في هذا الحكم ونظر للطعن . ما دام قد ظهر أنه صدر من محكمة الجنابات مشكلة تشكيلا عاديا
١٧	١٤٣	( الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) .. ..
		٢ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمدة وإحراز سلاح وذخيرة . عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .
٤٦٢	١٤١١	( الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ ) .. ..
		٣ - عدم جواز الطعن في الأمر الصادر بتصحيح الأخطاء المادية البهتة في الحكم إلا إذا تجاوزت المحكمة حقها في التصحيح . القرار الصادر برفض التصحيح . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ١٩١ مرافعات .
١٠٣	٣٤٢٤٧	( الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ — صحة الطعن بالنقض في الحكم اتغياي الإستئناف الصادر بتطبيق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . حلة ذلك ؟
١١٤٣	٣٤٢٧٦	(الطعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) .. ..
		راجع أيضا : نقابات .
		(القاعدة رقم ١ " نقابات بالصيغة رقم ١٤٣ )
		التنازل عن الطعن :
		التنازل عن الطعن . طبيعته : ترك للخصومة . أثر ذلك ؟
٨٢٨	٢٤١٩٤	( الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٧ ) .. ..
		طلب
		١ — القيد للوارد في المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . تكييفه : طلب بالمعنى للوارد في المادة التاسعة لإجراءات . أماس ذلك ؟
٥٠٧	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .. ..
		٢ — إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طاب للغير فيها .
		في أى وقت قبل صدور حكم نهائى فيها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . مثال في نقد .
٥٠٧	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .. ..

(ظ)

ظروف مخففة . ظروف مشددة

ظروف مخففة

١ - تقدير العقوبة وموجبات الرأفة ووقف التنفيذ وشموله  
كافة الآثار الجنائية . من سلطة محكمة الموضوع .

(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧٠) - - - ١٤٩٥ ع ٢٨٢

٢ - عدم إعمال الحكم للسادة ١٧ عقوبات في جريمة إحراز  
مخدر بقصد الاتجار . رغم ذكره أنه يرى معاملة المتهمين بهذه  
المادة . لا يبييه . علة ذلك : المادة ٣٦ من القانون ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ .

(الطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠) - - - ٣٤٢٢٢ ع ٩٨٠

ظروف مشددة

١ - قيام ظرف سبق الإصرار ولو وقع الفعل تلبية لطلب  
المصاحب أو بعد رضاه منه .

(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٧٠) - - - ٣٤٢٢٩ ع ٩٦٦

٢ - تقدير توافر سبق الإصرار . أمر موضوعي .

(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٧٠) - - - ٣٤٢٢٩ ع ٩٦٦

٣ - خلو الأوراق المعروضة على محكمة الموضوع من صحيفة  
الحالة الجنائية . ومن الدلائل على توافر الظروف المشددة في حق  
المتهم بإحراز السلاح . معاقبة المتهم المذكور عن جريمته مجردة



القاعدة	المصنعة
<p>من الظروف المشدد . مهيحة . ما دامت النيابة لم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على توافر ذلك الشرط .</p> <p>ورقة الفيش والتشويه . عدم قيامها مقام مهيحة الحالة الجنائية . ولا دليلا على نهائية الحكم الثابت بها .</p> <p>(نظن رقم ١١٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) - - - ٣٤٢٦٢ ع ١٠٨٥</p> <p>راجع أيضا : إخفاء أشياء متحصلة من جريمة .</p> <p>(القاعدة رقم ٩٩ بالصيغة رقم ٤٠٣ ع ١)</p>	
(ع)	
عدس . عاهة مستديمة . عزل . عقوبة . عمل	
عدس	
<p>راجع : قانون أصالح .</p> <p>(القاعدة رقم ٣٠٦ بالصيغة رقم ١٢٧٣ ع ٣)</p> <p>عاهة مستديمة</p>	
<p>راجع : ضرب .</p> <p>(القاعدتان ١١٢ و ١١٦ بالصيغتين رقمي ٤٦٦ و ٤٨٢٤ ع ١)</p>	
عزل	
<p>راجع : عقوبة .</p> <p>(القاعدة رقم ٩٩ بالصيغة رقم ٤٠٣ ع ١)</p>	

الصفحة	القائمة	عقوبة
		تقسيم العقوبات : " العقوبة التكميلية " :
٤٠٣	١٤٩٩	١ — وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها . بالראה . المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم المخالفته المادة المذكورة . أماس ذلك ؟ ( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ ) .. ..
		٢ — لغرض من المصادرة تملك الدولة قهرا وبغير مقابل . أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة . المصادرة عقوبة تكبائية في الجنايات والجناح . إلا إذا نص القانون على غير ذلك . مصادرة الشيء الخارج بطبيعته من دائرة التعامل . وجوبية يقتضيها النظام العام . في مواجهة الكافة كتدبير وقائي . متى تكون المصادرة تعويضا : إذا نص القانون على أيلولة الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو الخزانة العامة . كتعويض عن الضرر . حق المجنى عليه أن يطالب بها كتعويض . أمام درجات التقاضي على اختلافها . ولو في حالة الحكم بالبراءة . ( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠ ) .. ..
٤٠٩	١٤١٠٠	٣ — خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن الغش من نص يعطى الخزانة العامة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . مطالبها بتعويض مقابل المصادرة . غير مقبولة . لانعدام الصفة . ( الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠ ) .. ..
٤٠٩	١٤١٠٠	

الصفحة	القائمة	
		٤ — إقامة البناء على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام . اقتراض الشارع أن المرافق العامة المفروض على المقسم إنشاؤها . موجدة فعلا .
		تسليم النيابة في طعنها أن مهندس التنظيم شهد إقامة البناء على قطعة أرض تقع على حافة الطريق العام . صحة القضاء بالغاء عقوبة الإزالة في هذه الحالة .
٦٠٤	٢٤١٤٣	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) ... ..
		عقوبات من نوع خاص :
		عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالا للسادة ٤٨/٣٠٢ مكررا من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . طبيعتها : عقوبة حقيقية إلا أنها ليست من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية . هي من نوع التدابير الوقائية . وجوب إيداع كفالة لقبول الطعن المقدم من المتهم بشأنها .
٥٦٦	٢٤١٣٥	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٠) ... ..
		ملا بعد عقوبة :
		انحصار المصاحبة المالية لتخزئة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والإستهلاك على الكحول وما معنى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم استحقاق رهن على الشيء المضبوط ونخروجه عن دائرة التعامل . لا أحقية التخزئة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه . دعوى الخزنة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة .
		خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزنة الحق في الحصول على بديل عن مصادرة الشيء محل الجريمة .

الصفحة	القاعدة	
		كون الشيء محل الجريمة مفسوشا . يخرج من دائرة التعامل .
		مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تديره حتى وقائي .
٧٣٩	٢٤١٧٤	(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... ..
		تطبيق العقوبة :
		عقوبة جلب المخدرات . الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ٢٣/أ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وجوب توقيع هذه العقوبات على الفاعل والشريك .
١٩٠	١٤٤٧	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) : ... ..
		٢ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها : من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات . تضامن المتهمين في الإلزام بها . فاعلين كانوا أو شركاء . ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٣ - ضبط الأشياء المختلصة . لا يمنع الحكم بالغرامة النسبية .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٤ - معاقبة الطاعن بعقوبة واحدة عن جرائم القتل العمد وإحراز السلاح وذخيره . طعنه وحده في الحكم للقاضي بها . نقض الحكم وإعادة المحاكمة . عدم جواز الحكم عليه بعقوبة عن جريتي إحراز السلاح وذخيره حتى لا يضارب طعنه . المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٥٥	٢٤١٥٥	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٦٦٨	٢٤١٥٧	٥ - العقوبة المقررة لجرعة إحراز مفرقات بدون ترخيص المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (أ) عقوبات هي الأشغال للشاقة المؤبدة أو المؤقتة . عدم جواز إبدائها عند معاملة المتهم بالرافة عملا بالمادة ١٧ عقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة وهي السجن من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة . (الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) ... ..
٦٧٧	٢٤١٦٠	٦ - تطبيق القانون مهما على واقعة الدعوى واجب على المحكمة . ما دامت لم تخرج من حدود الواقعة المطروحة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحقه في الدفاع . معاقبة المتهم بمواد اتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى . دون لفت نظره . لا إخلال . (الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) ... ..
٧٣٢	٢٤١٧٢	٧ - اشتراك المتهمين في تهريب الدخان . القضاء عليهم بالتضامن . صحيح . (الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠) ... ..
١٠٢٠	٢٤٢٤٤	٨ - توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات : شرطه . أن يكون المرتضى موظفا عاما . وإلا وقعت عقوبة الجناية المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . (الطن رقم ١١٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٠) ... ..
١١٧٢	٢٤٢٨٣	٩ - قيام الحارس على الأختام بفكها بغير إذن . وجوب معاقبته بالحبس . المادتان ١٤٧ ، ١٥٠ عقوبات . (الطن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٦/١٢/١٩٧٠) ... ..

الاسم	القاعدة
	<p>١. — معاقبة الطاعة من جريمة الشروع في تسهيل الدعارة .  رغم تبرئة المتهم بارتكاب الدعارة . صحيح . متى ثبت أن الطاعة  توسّطت بينها وبين طلاب المتعة بقصد البقاء لقاء أجر . هـ  ذلك : اختلاف العناصر القانونية لكل من الجريمتين ولأن  عدم وقوع جريمة الدعارة . لا يحول دون ثبوت جريمة تسهيلها .  ( الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ ) .. ..</p>
١٢٦٣	٣٤٣٠٤
	<p>راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية .  ( القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ٨٧١ ع ٢ )  دخان .  ( القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠ ع ١ )  وطعن .  ( القاعدة رقم ٢٦٩ بالصحيفة رقم ١١١٠ ع ٣ )  " تعددها " .  جريمة عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف لكل عامل .  تعدد العقوبات فيهما بقدر عدد العمال . مخالفة ذلك . خطأ  في القانون .  عدم استظهار الحكم عدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة  عدم تحرير عقود عمل وعدم إنشاء ملفات . قصور .  ( الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) .. ..</p>
٣٢	١٤٧
	<p>عقوبة الجرائم المرتبطة :  ١ — للعقوبة المقررة لجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من  الصعر المحدد قانونا أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الإعلان  عن أسعار السلع المعروضة للبيع . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة  الأولى عند تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم هذا  النظر . خطأ في تطبيق القانون .  ( الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٤ ) .. ..</p>
٣٦	١٤٥

٢ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟  
تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم وفقا لنص المادة ٣٢ من  
القانون المذكور ؟

المعقوبة المقررة لجريمة عدم تقديم الاستمارات والبيانات  
المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤  
أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة  
للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون  
المذكور .

لا ارتباط بين هاتين الجريمتين وجريمة عدم الاحتفاظ  
بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ القانون مالف الذكر .

(الطن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) ... .. ٢٩ ع ١ ١٢٠

٣ - ملاحقة الطامع للجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب  
ذلك من أقوال وأفعال تخدش حياة متوافرة بجريمتنا الفعل  
الفاضح العاني والتعرض لأذى على وجه يخلدش حياة . قيام  
الارتباط بين هاتين الجريمتين . وجوب تطبيق المادة ٣٢/٢  
عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجريمة  
الأولى . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٨/٢/١٩٧٠) ... .. ٥٩ ع ١ ٢٣٨

٤ - وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة . شرطا انطباق  
المادة ٣٢/٣ عقوبات .

(الطن رقم ١٨٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٠) ... .. ٨٢ ع ١ ٣٣٠

٥ - اتحاد الحق المعتدى عليه . شرط للقول بوحدة الغرض  
والسبب . اختلاف هذا الحق . اختلاف السبب ، ولو كان  
الغرض واحدا .

الصفحة	القاعدة	
		<p>إختلاف الحق المعتدى عليه في السرقة منه في التهريب الجمركي .</p> <p>عدم انطباق المادة ٢/٣٢ عقوبات . وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين .</p> <p>(الطن رقم ١٨٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢) ... .. ١٤٨٢ ٢٣٠</p> <p>٦ - الارتباط الذي تنأثر به المسؤولية الجنائية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات . تحققه عندا يحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة .</p> <p>إدانة المتهم عن جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة إحداث مائة . لا تحول دون محاكمته عن الجريمة الأخيرة .</p> <p>تبرئة المتهم من تهمة الضرب المفضي إلى الموت . لا تمنع من محاكمته عن جريمة إحداث المائة المرتبطة بها .</p> <p>(الطن رقم ١٧٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ... .. ١٤١٢ ٤٦٦</p> <p>٧ - قيام ارتباط بين جريمتي عرض سلعة مسخرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر . وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، مخالفه الحكم هذا للظن . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣) ... .. ٢٤١٥ ٦٤٠</p> <p>٨ - تقدير توافر الارتباط بين الجرائم وفقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات . موضوعي . متى أقيم على ما يسوغه . انتهاء الحكم إلى أن جرائم القتل عمد وأحراز السلاح وذخيره بدون ترخيص . قد وقعت لغرض واحد وأنها مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . وتوقيده العقوبة المقررة لأشدها وهي القتل عمد . صحيح . مادام أنه أقيم على ما يحمله .</p> <p>(الطن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٥) ... .. ٢٤٢٦ ١٠٧٩</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة ٢٦٥ ع ١)</p>



الصفحة	القائمة	
		تقدير العقوبة :
		١ - ظرف التردد : ظرف مشدد للعقوبة وليس منصرا يدخل في تكوين الجريمة . استبعاد المحكمة نية القتل وظرف التردد لا يترتب عليه انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن بالجريمة الضرب المفضى إلى الموت .
٢٥٥	١٤٦٣	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٩) ... ..
		٢ - تقدير العقوبة في حدود ما هو مقرر قانونا . أمر موكل إلى محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته .
٦٢٦	١٤٨٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠) ... ..
٦٩٣	١٦٣٢	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ..
٩١٨	٢١٧٢	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
١١١٠	٢٦٩٣	(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٣ - عدم جواز إيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم في جنائية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة . المادة ٥٥ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النص يعد خطأ في القانون . إلا أنه متصل بتقدير العقوبات اتصالا وثيقا . يجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أعمال ذلك التقدير في الحدود القانونية الصحيحة . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .
٧٩٢	١٨٤٢	(الطن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... ..
		٤ - عدم أعمال الحكم للمادة ١٧ عقوبات في جريمة احرار مخدر بقصد الانجار . رغم ذكره أنه يرى معاملة المتهمين بهذه المادة . لا يعيبه . حلة ذلك : المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
٩٨٠	٢٢٣٢	(الطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		العقوبة المبررة :
		١ - كفاية إيراد الحكم ما تتوافقه عناصر جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . وإن أخطأ وطبق المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات . مادام قد أزيل بالمتهم عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ١٠٦ مكررا عقوبات . انعدام المصلحة في الطعن على الحكم في هذه الحالة .
٤٩	١٤١١	( الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١ ) ... ..
		٢ - عدم جدوى النعي بتخلف سبق الإصرار . متى كانت للعقوبة المقضى بها تدخل في الحدود المقررة لحناية القتل مجردة من أى ظرف مشدد .
١٥٧	١٤٣٨	( الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) ... ..
		٣ - وصف المحكة التهمة . متى لا يعد تعديلا للوصف المرفوعة به الدعوى : إذا لم يتضمن إضافة جديد عما ورد بأمر الإحالة . مثال في سرقة باكره .
		أثر الارتباط في العقوبة والمصلحة في الطعن في الحكم .
٢٦٥	١٤٩١	( الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥ ) ... ..
		٤ - ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . ماهيته . الاستدلال عليه .
		عدم جدوى النعي على الحكم استنادا لمتهم العلم بالظرف المشدد الذى أحاط بالجريمة المتحصلة منها الأشياء المخفأة .
		مادام أنه أخذ المتهم بالعقوبة المقررة للجريمة مجردة من هذا الظرف .
٤٠٣	١٤٩٩	( الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - إقامة الدعوى الجنائية عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد . إدانة المتهم عنها وعن جريمة نصب لم ترفع بها الدعوى . خطأ . يبرره أن العقوبة المقررة لها تدخل في عقوبة الجريمة المرفوعة بها الدعوى . إنتفاء المصلحة في الطعن على هذا الحكم لهذا السبب .</p>
٧٠٧	٢٤١٦٧	<p>(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ..</p>
		<p>٦ - ما يثيره الطاعن من أن جريمة الشروع في القتل المستندة إليه مستحيلة . لا جدوى منه . طالما أن المحكمة قد دانت في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد .</p>
٧٦٠	٢٤١٧٩	<p>(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..</p>
		<p>٧ - أعمال الحكم المادة ٢٢/٢ عقوبات للارتباط بين جرائم الضرب وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص التي دان للطاعنين بها ونوقية عليهم ما عقوبة تدخل في حدود العقوبات المقررة لأشد الجرائم الثلاث وهي جريمة إحراز السلاح الذي والتي لم يثر للطاعنان شيئا بشأنها في أوجه الطعن . لا مصادحة لها فيما أثاراه تعيبا للحكم في شأن جنحة للضرب .</p>
٧٩٨	٢٤١٨٦	<p>(الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... ..</p>
		<p>٨ - عدم جدوى النسي على المحكمة بشأن انطباق المادة ٢٤١ عقوبات على الواقعة . مادام قد ثبت اعتداء المتهم على المجنى عليه بالضرب . وكانت العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٢٤٢ عقوبات .</p>
١٣٠٧	٢٤٢٤٨	<p>(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١) ... ..</p>
		<p>راجع أيضا : تزوير .</p>
		<p>(القاعدة رقم ١١٩ بالصيغة رقم ١٤٩٤ ع ١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<b>وقف تنفيذ العقوبة :</b>
		١ - وقف تنفيذ العقوبات في الجرائم التمييزية . غير جائز . سواء كانت هذه الجرائم مؤتمة طبقا للقانون أو لقرار وزير التموين . أساس ذلك : المادة ٥٦ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .
		وقف للتنفيذ ليس عقوبة هو قيد لها .
٧١	١٤١٧	(الطن رقم ١٦٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠) .. ..
		٢ - جواز إيقاف التنفيذ عملا بالمادة ٥٥ عقوبات . قاصر على العقوبات الجنائية البحتة . عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات وسائر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
		الرد بجميع صورته ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض المجنى عليه من ماله الذي أضاعه المتهم عليه . وإن تضمن في ظاهره معنى العقوبة .
٢٢٢	١٤٨٠	(الطن رقم ١٩٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٠) .. ..
		٣ - تقدير العقوبة وموجبات الرأفة ووقف للتنفيذ وشموله كافة الآثار الجنائية . من صلاطة محكمة الموضوع .
٢٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٧٠) .. ..
		<b>الإعفاء من العقوبة :</b>
		١ - مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والأنجارية ٩
		فصر الإعفاء للوارد بتلك المادة على العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور .
٣١٢	١٤٧٧	(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٠) .. ..
١١١٠	٣٤٢٦٩	(الطن رقم ١٤٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٧/١٢/١٩٧٠) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام . دفع جوهري . حلة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية . وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه وإلا كان الحكم معيبا .
٣٧٣	١ ع ٩٢	(الطنن رقم ١٦٧٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٠) ... ..
		عمل
		١ — جريمة عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف لكل حامل . تعدد العقوبات فيهما بقدر عدد العمال . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٣٢	١ ع ٧	(الطنن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١/٤/١٩٧٠) ... ..
		٢ — عدم استظهار الحكم حدد العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة عدم تحرير عقود عمل وعدم إنشاء ملفات . قصور .
٣٢	١ ع ٧	(الطنن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١/٤/١٩٧٠) ... ..
		٣ — التزام صاحب العمل بأعداد سجل لقيد الأجور وآخر لقيد الغرامات . لا ارتباط بينهما . حلة ذلك ؟
٣٢	١ ع ٧	(الطنن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١/٤/١٩٧٠) ... ..
		٤ — خلو قانون العمل من نص يلزم صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول عماله على إجازاتهم أو ينظم كيفية إثبات حصولهم عليها . كما فعل بالنسبة لإثبات تقاضي الأجر .
٣٢	١ ع ٧	(الطنن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١/٤/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منحه عماله أجازات . عدم جواز توجيه تهمة عدم منحه عماله أجازات . ما دام أن النيابة لم ترفع عليه الاتهام عنها ولم تقل ذلك في مرافعتها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المادة ٣٠٧ إجراءات .
٣٢	١٤٧	(الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) - - - -
		٦ - العقوبة المقررة لجريمة عدم تقديم الاستمارات والبيانات المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون المنذ كور .
		لا ارتباط بين هاتين الجريمتين وجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ القانون مالف الذكر .
١٢٠	١٤٢٩	(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) - - - -
١٢٣٦	١٤٢٩٩	(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) - - - -
		٧ - اعتبار العاملين بالشركات المؤممة في حكم الموظفين أو المستخدمين للعامين في تطبيق جرائم الباب الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . المادتان ١١١/٦ ، ١١٩ عقوبات .
		قيام علاقة العمل . بتوافر عنصرى التبعية والأجر .
		ارتباط إتهام بعلاقة عمل في شركة من الشركات المنصوص عليها في المادة ١١١/٦ عقوبات . إعتباره في حكم الموظفين العامين . في تطبيق أحكام الرشوة . سواء كان عقده محدد المدة أم غير محدد .
٦١٧	١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) - - - -

الصفحة	القاعدة	
		٨ — تميز عقد العمل بعنصرى التبعية لصاحب العمل وتقاضى الأجر منه . دفع المتهم بأنه لا تربطه بالعامل الذى اتهم بسببه علاقة تبعية وأنه لا يدفع له أجرا . وجوب تقصى الحكم هذا الدفاع والتحقيق من قيام علاقة العمل . مخالفة ذلك قصور فى البيان .
		استناد الحكم فى إثبات قيام عقد العمل . إلى مجرد أقوال المجنى عليه من أنه يعمل لدى المتهم . غير كاف . أساس ذلك : أن قول المجنى عليه فى هذا الصدد . مجرد تقرير لوجهة نظره لا يصح أن يبنى عليه الحكم تكييفاً قانونياً لتلك العلاقة .
١١٣٧	٣٤٢٧٤	( الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ ) .. ..
		٩ — جريمة عدم التأمين على العمال . مخالفة . جواز الطعن فى الحكم الصادر فيها متى كان قد اعتبرها مرتبطة بجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وهى جرمية .
١٢٣٦	٣٤٢٩٩	( الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ ) .. ..
( غ )		
غش		
		١ — لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .
		إعتبار الأذى مغشوشة إذا كانت غير مطابقة لوصفات المقررة . عدم صدور قرار وزارى بتحديد مواصفات منتجات الفاكه المحفوظة . إعتبار الفعل المستند إلى المتهم غير مؤثم فى هذه الحالة .
٦٩	١٦١	( الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢ ) .. ..

- ٢ - تحديد القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ الأحوال التي تعتبر فيها المادة ٥ هاربة . ليس من بين هذه الأحوال غش الكحول .  
إتهام الشخص بتهمة إنتاج مواد كحولية لا تتوافق بها الحدود المقررة في عناصر تركيبها . عدم انطباق المادة ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ عليه .
- (الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... .. ١٤١٠٠ ع ٤٠٩
- ٣ - الغرض من المصادرة . تملك الدولة قهرا وبغير مقابل .  
أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة .  
المصادرة عقوبة تكميلية في الجنايات والجناح . إلا إذا نص القانون غير ذلك .  
مصادرة الشيء الخارج بطبيعته من دائرة التعامل . وجوبية يقتضيها النظام العام . في مواجهة الكافة كتدبير وقائي .  
متى تكون المصادرة تعويضا : إذا نص القانون على أولوية الأشياء المصادرة إلى المحني عليه أو الخزنة العامة . كتعويض عن الضرر . حق المحني عليه أن يطالب بها كتعويض . أمام درجات التقاضي على اختلافها . ولو في حالة الحكم بالبراءة .
- (الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... .. ١٤١٠٠ ع ٤٠٩
- ٤ - خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن الغش من نص يعطى الخزنة العامة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . مطالبتها بتعويض مقابل المصادرة . غير مقبولة لانعدام الصفة .
- (الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... .. ١٤١٠٠ ع ٤٠٩
- ٥ - مشروعية قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مواصفات الكحول . أساس ذلك ؟ حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية . نطاقه ؟
- (الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... .. ١٧٤٤ ع ٧٣٩



الصفحة	القاعدة
	٦ - العبرة في احتساب نسبة السكر في السائل الكحولي ، هي مجموع السائل كوحدة يصدق عليها وصف المشروب الكحولي . (الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ ) .. .. ١٧٤ ع ٢ ٧٣٩
	( ف ) فاعل أصلي . فعل قاضح على . فك إختام فاعل أصلي ١ - إتفاق المتهمين على القتل . يرتب بينهم تضامنا في المسؤولية الجنائية . عرف محدث الإصابات القائمة منهم أم لم يعرف . منى يعد المتهم في القتل فاعلا أصليا في جريمة القتل ؟ (الطن رقم ١٦٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) .. .. ٣٧ ع ١ ١٥٧
	٢ - الفاعل في معنى المادة ٣٩ عقوبات . هو من يرتكب الجريمة وحده . أو مع غيره إذا كانت تتكون من جملة أفعال حسب طبيعتها أو خطة تنفيذها وصحت لديه نية التدخل فيها ، ثم أتى عملا تنفيذيا فيها . (الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥ ) .. .. ٩١ ع ١ ٣٦٥
	٣ - إتفاق الجناة على العرق . مساهمة كل منهم بفعل من الأفعال المكونة لها . صيرورتهم فاعلين فيها . (الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥ ) .. .. ٩١ ع ١ ٣٦٥

الصفحة	القاعدة	
		٤ - كون الوقائع التي أثبتها الحكم تفيد أن المتهم فاعلا أم شريكا . كفايتها .
٣٦٥	١٤٩١	(الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) ... ..
		٥ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها : من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ عقوبات . تضامن المتهمين في الإلزام بها . فاعلين كانوا أو شركاء . ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك .
٥٢٢	٢٤١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		٦ - وجود المتهمين جميعا على مسرح الجريمة وإطلاقهم النار على المجنى عليه تنفيذا لقصدهم المشترك الذي بيتوا لنية عليه . تحقق مسئوليتهم جميعا عن جريمة قتل المجنى عليه عمدا كفاعلين أصليين سواء أكان مطلق الأمانة التي أودت بحياة المجنى عليه معلوما أو غير معلوم .
٧٦٠	٢٤١٧٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١) ... ..
		راجع أيضا : ضرب .
		(القاعدة رقم ٤ بالصيغة رقم ١٤٢١ ع ١)
		ومواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٤٧ بالصيغة رقم ١٤١٩٠ ع ١)
		<u>فعل فاضح علني</u>
		١ - ملاحقة الطاعن للجنى عليها على علم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال تخدش حيائها تتوافر به جريمة الفعل الفاضح العلني والتعرض لأذى على وجه يخدش حيائها . قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين . وجوب تطبيق المادة ٢/٣٢

الصفحة	القاعدة	
		عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجريمة الأولى . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٣٨	١٥٩ ع	(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		٢ - متى يعد الفعل شروعا في هتك عرض ومتى يعتبر فاضحا؟ مثال لتعذيب معيب .
٥١٨	٢٤١٢٠ ع	(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
		فك أختام
		قيام الحارس على الأختام بفكها بغير إذن . وجوب معاقبته بالحبس . المادتان ١٤٧ ، ١٥٠ عقوبات .
١١٧٢	٣٤٢٨٢ ع	(الطن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... ..
		(ق)
		قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قذف . قرارات وزارية . قصد جنائي . قضاء عسكري . قوة الأمر المقتضى . قوة قاهرة
		قانون
		إصداره : دستوريته : " التفويض التشريعي " .
		١ - خلو قانون العمل من نص يلزم صاحب العمل بتقديم ما يفيد حصول عماله على إجازتهم أو ينظم كيفية إثبات حصولهم عليها . كما فعل بالنسبة لإثبات تقاضي الأجر .
٣٢	١٤٧ ع	(الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٤) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ - وقف تنفيذ العقوبات في الجرائم التوفيقية . غير جائز . سواء كانت هذه الجرائم مؤتممة طبقا للقانون أو لقرار وزير التكوين . أساس ذلك : المادة ٥٦ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .
		وقف للتنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها .
٧١	١٧ ع ١	(الطن رقم ١٦٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠) ... ..
		مشروعية قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٢٥١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مواصفات الكحول . أساس ذلك ؟ حق السلطة التنفيذية في إصدار اللوائح التشريعية . نطاقه ؟
٧٣٩	١٧٤ ع ٢	(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠) ... ..
		مربانه :
		ارتكاب أحد جنود للقوات المسلحة جريمة غير منصوص عليها في المادة الخامسة من قانون الأحكام العسكرية ، وليس بسبب تأدية وظيفته ، ووجود مساهم معه فيها من المدنيين .
		انقضاء الاختصاص بنظر الجريمة للقضاء العادي . المواد ٤٤٤ و ٧ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦
٦٣١	١٤٩ ع ٢	(الطن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٦/٤/١٩٧٠) ... ..
		راجع أيضا : نقابات .
		( القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ١ ع ١ )
		تطبيقه :
		١ - اشتراط إجماع القضاة في حالة إلغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة . قصره على حالات الخلاف في تقدير الأدلة والوقائع والعقوبة .
		النظر في استواء حكم القانون . لا يتطلب إجماعا .
٦٧٧	١٦٠ ع ٢	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ — تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى . واجب على المحكمة . مادامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحقه في الدفاع . معاقبة المتهم بمواد إتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى . دون لفت نظره . لا إخلال .
٦٧٧	٢٤١٦٠ ع	( المظن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠ ) — — —
		تفسيره :
		١ — خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفانر استخراج ٧٢٪ بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٢٠ منه . في مكان معين . إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل . خطأ في تفسير القانون .
١٩٧	٤٨ ع	( المظن رقم ١٧٥٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١/٢/١٩٧٠ ) — — —
		٢ — حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجداول الأسبوعي . اعتباراً من اليوم التالي لإنتهاء مدة للعمل بذلك الجدول . ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول . أو توجد للسلعة تسمية جديدة .
٢٩٥	٧٢ ع	( المظن رقم ١٨١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٧٠ ) — — —
		٣ — إقامة البناء على قطعة أرض واقعة على حافة الطريق العام . اقتراض الشارع أن المرافق العامة المفروض على المقسم إنشاؤها . موجودة فعلاً .
		تسليم النيابة في طعنها أن مهندس التنظيم شهد إقامة البناء على قطعة أرض تقع على حافة الطريق العام . صحة القضاء بإلغاء طعونه الإزالة في هذه الحالة .
٦٠٤	١٤٣ ع	( المظن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ ) — — —

الصفحة	القاعدة	
٧٠٧	٢٤١٦٧	<p>٤ — الأماكن الواردة في المادة ٢١٧ إجراءات . قسائم متساوية في تحديد الاختصاص المحلي ولا تفاضل بينها . مثال .</p> <p>( المظن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠ ) .. ..</p> <p>٥ — إنحصار المصلحة المالية للخزينة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وماحصى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم استحقاق رسم على الشيء المضبوط وخروجه من دائرة التعامل . لأحقية الخزينة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه . دعوى الخزينة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة .</p> <p>خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزينة الحق في الحصول على بديل من مصادرة الشيء محل الجريمة .</p> <p>كون الشيء محل الجريمة مفضوشا يخرج من دائرة التعامل . مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تديرهني وقائي .</p> <p>( المظن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠ ) .. ..</p> <p>٦ — رسم القانون شكلا خاصا لإجراء معين . صيرورة هذا الشكل وحده الدليل على حصول هذا الإجراء . عدم جواز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه . علم الطاعن بصدور الحكم للغياب . عدم اعتباره مجربا لميعاد استئنافه ، ما دام لم يعلن به .</p> <p>( المظن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٣/١١/١٩٧٠ ) .. ..</p> <p>راجع أيضا : دخان .</p> <p>( القاعدة رقم ٤٦ بالصيغة رقم ٢٦٠ ع ١ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : كحول . (القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ٧٣٩ ع ٢)
		ومواد مخدرة . ( القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٤٥٤ ع ١ )
		” القانون الأصليح “ .
		١ - إلغاء قرار التمييز رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار الملغى . بقاء باقى المواد والسلع خاضعة لأحكام القرارات المدرجة بها .
٧	١٤١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		٢ - ثبوت أن الموقد موضوع الجريمة من السلع المحددة الربح طبقا للقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الذى نص للقرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال به . عدم احتفاظ الطاعن بفاتورة شراء هذا الموقد يعتبر عملا مؤثما .
٧	١٤١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		٣ - اعتبار قرار وزير التمييز رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ - الصادر بعد وقوع الجريمة وقبل الحكم فيها نهائيا بإلغاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذى كان يحظر نقل العدى خارج المحافظات - قانونا أصليح . وجوب اتباعه دون غيره .
١٢٧٣	٣٤٣٠٦	(الطن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨) ... ..
		إلغاء القانون :
		راجع : قانون ” القانون الأصليح “ (القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٧ ع ١)

قبض

- ١ - الإستيفاف . ماهيته ؟ طلب الضابط البطاقة الشخصية  
للمتهم لاستكناه أمره . اعتباره امتيافا لا قبضا .  
( المظن رقم ١٦٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥ ) ... ١٤٩ ... ٤٣
- ٢ - الاستيفاف . ماهيته . مبرراته ؟ تقديره .  
( المظن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢ ) ... ١٤١٨ ... ٧٤
- ٣ - ملاحقة المتهم إثر فراره لاستكناه أمره بعد امتيافا .  
لا قبضا .  
( المظن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢ ) ... ١٤١٨ ... ٧٤
- ٤ - لمأمور الضبط القضائي حق القبض على المتهم الحاضر الذي  
توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات حدودها الشارع حصرا  
في المادة ٣٤ . ١ . ج ومنها الجنايات . حقه في تفتيش  
الشخص في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة  
إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . تقدير تلك الدلائل التي تسوغ  
له القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل للضبط  
القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .  
مثال لتسييب معيب .  
( المظن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ ) ... ١٤٢٢ ... ٥٩٩

قتل خطأ

- ١ - إيراد الحكم لعنصر الخطأ . واجب .  
مجرد الانحراف بالسيارة من جهة إلى جهة أخرى ووجود  
آثار لفراملها . لا يعتبر دليلا على الخطأ . إلا إذا كان ذلك  
بغير مسوغ .



الصفحة	المادة	
		خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين ما وقع من المتهم وبين وفاة المجنى عليه . قصور .
٢٢٧	١٤١٠٥	(الظن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... ..
		٣ - وقوع واجب التحقق من تمام ركوب الركاب وبالذات من السلم الأمامي أساسا على مائق السائق . إطلاق المحصل لصفاته لا يعنى السائق من القيام بهذا الواجب . مثال في قتل خطأ .
٤٤٣	١٤١٠٧	(الظن رقم ١٨٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ... ..
		٣ - جريمة القتل والإصابة الخطأ . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببية . مثال لتسبب في قطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر .
		التعجيل بالموت مرادف لإحداثه في توافر علاقة السببية وامتصاص المسؤولية .
		الخطأ المشترك لا يجب مسؤولية أى من المشاركين فيه .
٦٢٦	١٤١٤٨	(الظن رقم ١٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٠) ... ..
		٤ - مثال لتسبب معيب للإخلال بدفاع جوهرى في جريمة قتل خطأ بسبب عدم ترميم بناء .
٧٤٧	١٤١٧٥	(الظن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... ..
		٥ - وجوب اتخاذ المحكمة للوسائل اللازمة لتحقيق المسائل الفنية .
		حق المحكمة الاستناد إلى الحقائق الثابتة علميا . لا يجوز لها أن تستند في تنفيذ المسائل الفنية إلى ما قد يختلف الرأى فيه .
		اتهام الحكم إلى أن قائد السيارة الحريص يمكنه التحكم في عجلة القيادة وتلافى وقوع أى حادث يرجع إلى انفجار إحدى

الصفحة	القاعدة	
		إطارها دون أن يبين منده في هذه المسائل الفنية . ودون الاستعانة بخبير . قصور .
٩٩٧	٢٢٣٨ ع ٣	( المظن رقم ١٢٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٧٠ ) .. ..
		٦ - رابطة السببية ركن في جريمة القتل الخطأ . تطلعيها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها . طالما كانت تتفق والمسير للمأدى للأدور .
١٠٦٩	٢٥٧ ع ٣	( المظن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٠ ) .. ..
		٧ - خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . مثال تسبب مصيب .
١٠٦٩	٢٥٧ ع ٣	( المظن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٠ ) .. ..
		٨ - دفع وزارة الداخلية ( المسئولة عن الحقوق المدنية ) الدعوى المدنية بعدم مسئوليتها لوقوع جريمة القتل الخطأ من تابعها المتهم بصفته موظفا عاما تنفيذا لواجبات وظيفته . هل المحكمة تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه بما ينفيه وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع .
		وحدة الواقعة وحسن سير العدالة واتصال وجه النعي بالمحكوم عليه الذي لم يقرر بالظمن يوجب نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا .
١١٤٠	٢٧٥ ع ٣	( المظن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٠ ) .. ..
		راجع أيضا : إثبات "خبرة" . ( القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٢٠٧ ع ١ )
		وحكم . ( القاعدة رقم ٢٦٦ بالصحيفة رقم ١٠٩٩ ع ٣ )

الصفحة	المادة	
		ودعوى جنائية .
		(القاعدة رقم ٢٠٠ بالصحيفة رقم ٨٤٨ ع ٢)
		ودفاع .
		(للقاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٠٥ ع ١)
		قتل عمد
		١ - انتفاء موجب الدفاع الشرعى . بتوافر التدبير للجريمة .
		مثال فى قتل عمد .
		الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام . بل لكف الاعتداء .
١٥٧	١٤٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ..
		٢ - كفاية استخلاص الحكم قصد القتل . بما يحمل
		لفضائه .
١٥٧	١٤٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ..
		٣ - تحقيق سبق الإصرار بأعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة
		تنفيذها بعيدا عن سورة الانفعال . ولو كانت خطة التنفيذ
		معلقة على شرط أو ظرف . أو كانت نية القتل لدى الجاني
		غير محددة قصد بها شخص معين أو غير معين صادفه . ولو أصاب
		بفعاله شخصا وجده غير ذلك الذى قصده .
١٥٧	١٤٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ..
		٤ - تقدير توافر سبق الإصرار . موضوعى .
١٥٧	١٤٣٨	(الطن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ..
١١٢٤	٣٤٢٧٢	(والطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. ..
٦٥٥	٣٤١٥٥	(والطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤) .. ..

الفرع	الفرع	الفرع
		٥ - اتفاق المتهمين على القتل . يرتب بينهم تضامنا في المسؤولية الجنائية سواء عرف محدث الإصابات القاتلة منهم أم لم يعرف .
١٥٧	١٤٣٨	متى يعد المتهم في القتل فاعلا أصليا في جريمة القتل ؟ (الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ..
		٦ - عدم جدوى النفي بتخلف سبق الإصرار . متى كانت للمقوية المقضى بها تدخل في الحدود المقررة لحماية القتل مجردة من أى ظرف مشدد .
١٥٧	١٤٣٨	(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ..
		٧ - العبرة في تحرى حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي نسياقه الذى ورد فيه . قد تدل لفظة الضرب على القتل ، كما قد تدل لفظة القتل على مجرد الضرب .
١٨١	١٤٤٤	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ..
		٨ - لا تعارض بين نفي الحكم سبق الإصرار وإثباته ركن المقصد الخاص في جريمة القتل العمد في حق الطاعن .
١٨١	١٤٤٤	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) .. ..
		٩ - ظرف التردد : ظرف مشدد للمقوية وليس عنصرا يدخل في تكوين الجريمة . استبعاد المحكمة نية القتل وظرف التردد لا يترتب عليه انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن للجريمة للضرب المقضى إلى الموت .
٢٥٥	١٤٦٣	(الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) .. ..
		١٠ - متى يكون تحديد الحكم لمساواة إطلاقات البار على المجنى عليه . ضروريا : إذا كان ذلك لازما للتيقن من إمكان الرؤية والتمييز بالنسبة لحالة الضوء وقت الحادث . مثال في قتل عمد .



الصفحة	القائمة	
		إيراد الحكم — على خلاف الثابت بأقوال الشهود — أن الرؤية ممكنة وأن تمييز المتهم كان مستطاعا . خطأ في الاستناد يبيح الحكم .
٣٩١	١٤٩٦	(الطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٠) ... ..
		١١ — اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمد وإحراز سلاح وذخيرة .
٤٦٣	١٤١١	عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة . (الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧٠) ... ..
		١٢ — تقدير توافر قصد القتل . موضوعي . متى كان مائفا .
٦٥٥	٢٤١٥٥	(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٤/٥/١٩٧٠) ... ..
٦٦٤	٢٤١٥٦	(والطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٤/٥/١٩٧٠) ... ..
٦٨٩	٢٤١٦٢	(والطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) ... ..
٩١١	٢٤٢١٥	(والطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) ... ..
		١٣ — معاقبة الطاعن بعقوبة واحدة من جرائم القتل العمد وإحراز السلاح وذخيرة . طعنه وحده في الحكم القاضي بها .
		نقض الحكم وإعادة المحاكمة . عدم جواز الحكم عليه بعقوبة عن جريمة إحراز السلاح وذخيرة . حتى لا يضار بطعنه .
		المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٥٥	٢٤١٥٥	(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٤/٥/١٩٧٠) ... ..
		١٤ — متى تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة ؟ مثال في جريمة شروع في قتل عمد .
٧٦٠	٢٤١٧٩	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — ما يثيره الطاعن من أن جريمة الشروع في القتل المصنفة إليه مستحيلة . لا جدوى منه . طالما أن المحكمة قد دانت في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد .
٧٦٠	٢٤١٧٩	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
		١٦ — وجرد المتهمين جميعا على مسرح الجريمة وإطلاقهم النار على المجنى عليه تنفيذا لقصدهم المشترك الذي بذلوا النية عليه . تحقق مسئوليتهم جميعا عن جريمة قتل المجنى عليه عمدا كفاعلين أصليين سواء أكان مطلق الأمانة التي أودت بحياة المجنى عليه معلوما أو غير معلوم .
٧٦٠	٢٤١٧٩	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
		١٧ — مثال لقصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع في جريمة قتل عمد .
٧٧٣	٢٤١٨٠	(الطن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
		١٨ — مثال لتسيب معيب في الرد على دفاع جوهرى حول قدرة المجنى عليه على التحدث بتعقل بعد إصابته .
٨٦٢	٢٤٢٠٢	(الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٤) ... ..
		١٩ — ليس للحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها هو الأخذ بها إن هي اطمأنت إليها أو اطراحها إن لم تثق بها . مثال في قتل عمد .
٨٨١	٢٤٢٠٨	(الطن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ — عدم التزام المحكمة بتتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة مشروط بأن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها وفطنت إليها .
		دفاع المتهم باستعالة إحداث رصاصة واحدة لفتح دخول في كل من القولون المستعرض والقولون الخابط . هام و مؤثر . وجوب تخصيصه أو الرد عليه بما يبرر رفضه .
٩٥٠	٣٤٢٢٤	( الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٤ ) .. ..
		٢١ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل اللغوي في كل جزئية منه . غير لازم .
١٠٠١	٣٤٢٣٩	( الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ ) .. ..
		٢٢ — خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح الناري المستعمل في جريمة القتل العمد لا يعيبه . ما دام ليس له أثر في قيامها .
١٠٠١	٣٤٢٣٩	( الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ ) .. ..
		٢٣ — نخذ المرء . ليس من الأجزاء الفائلة . إطلاق للعيار الناري صوب الخبى عليه من مسافة قريبة . لا يفيد حتما قصد إزهاق روحه .
١٠٠٩	٣٤٢٤١	( الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ ) .. ..
		٢٤ — دفاع المتهم بأن حالة الخبى عليها لم تكن تسمح لها بالحديث بتعقل . رد الحكم عليه بما يسوغ دحضه . كفايته .
١٠٤٢	٣٤٢٤٩	( الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢ ) .. ..
		٢٥ — الباعث على الجريمة . ليس ركنا فيها . خطأ الحكم فيه أو إغفاله . لا يعيبه .
١٠٤٢	٣٤٢٤٩	( الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢ ) .. ..





الصفحة	القائمة	قذف
		١ - الدفع بالإعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام . دفع جوهرى . حلة ذلك : إعفاء القاذف من العقاب إذا أثبت صحة ما قذف به الموظف المجنى عليه وكان حسن النية . وجوب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه وإلا كان الحكم معيبا .
٣٧٢	١٤٩٢	(الطن رقم ١٦٧٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧٠) ... ..
		٢ - مضي ثلاثة أشهر بين تاريخ العلم بجريمة القذف ومرتكبها وبين إعلان صحيفة الدعوى المباشرة عن هذه الجريمة . القضاء بعدم قبول الدعوى . صحيح . أماس ذلك ؟ (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٤/٦/١٩٧٠) ... ..
٥٥٢	٢٤١٣١	٣ - انعقاد الخصومة في الدعوى المباشرة . بتكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا .
٥٥٢	٢٤١٣١	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٤/٦/١٩٧٠) ... ..
		٤ - القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية . يوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .
٥٥٢	٢٤١٣١	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٤/٦/١٩٧٠) ... ..
		٥ - القصد الجنائي في جريمة القذف والسب . توافره ، متى كانت العبارات التي وجهت إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .
٦٩٣	٢٤١٦٣	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥/١١/١٩٧٠) ... ..
		٦ - علانية الإسناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالالفاظ النابية في المحل العام مع العلم بمعناها .
٦٩٣	٢٤١٦٣	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥/١١/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٧ - تحرى معنى اللفظ . تكليف يخضع لرقابة محكمة النقض .
٦٩٣	٢٤١٦٣	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) .. ..
		٨ - القذف . ماهيته ؟ أركان جريمة القذف ؟
		لقاضى الموضوع استخلاص وقائع للقذف من عناصر الدعوى ومحكمة النقض مراقبته فيما يرتبه من النتائج القانونية .
٧٥٦	٢٤١٧٨	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) .. ..
		٩ - تعديل محكمة أول درجة التهمة من قذف مجرد إلى قذف يتضمن طعنا في العرض في مواجهة المتهم والقضاء في الدعوى على هذا الأساس . استئناف المتهم هذا الحكم وورود استئنافه منصبا على ذلك التعديل . لا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الاستئنافية لم تجرأى تعديل في التهمة . ليس للطاعن إثارة هذا التعديل لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٠٥	٢٤٢٤٠	(الطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٠) .. ..
		<b>قرارات وزارية</b>
		١ - إلغاء قرار وزير التكوين رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار الملغى . بقاء باقى المواد والاعلام خاضعة لأحكام للقرارات المدرجة بها .
٧	١٤١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٤/١/١٩٧٠) .. ..
		٢ - ثبوت أن الموقد موضوع الجريمة من السلع المحددة الربح طبقا للقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الذى نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال به . عدم احتفاظ الطاعن بفاتورة شراء هذا الموقد يعتبر عملا مؤثما .
٧	١٤١	(الطن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٤/١/١٩٧٠) .. ..

المرحلة	القاعدة	
		٣ - إنهاء حالة الطوارئ . لا ينحصر به اختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية .
٤٩	١١ ع ١١	(الظن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٠) .. -
		٤ - وقف تنفيذ العقوبات في الجرائم التموينية . غير جائز . سواء كانت هذه الجرائم مؤثمة طبقا للقانون أو لقرار وزير التموين . أساس ذلك : المادة ٥٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .
		وقف التنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها .
٧١	١٧ ع ١٧	(الظن رقم ١٦٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠) .. -
		٥ - خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٣٠ منه . في مكان معين . لم يحاسب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل . خطأ في تفسير القانون .
١٩٧	٤٨ ع ١٨	(الظن رقم ١٧٥٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٠) .. -
		٦ - حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعي . اعتبارا من اليوم التالي لإنتهاء مدة العمل بذلك الجدول . ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول . أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة .
٢٩٥	٧٢ ع ١٨	(الظن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٠) .. -
		راجع أيضا : دعوى جنائية .
		(القاعدة رقم ٢٩٠ بالصيغة رقم ١١٩٥ ع ٣)
		وقانون .
		(القاعدة رقم ١٧٤ بالصيغة رقم ٧٣٩ ع ٢)

الصفحة	القائمة	قصد جنائي
		١ - متى يتوافر سوء النية في جريمة إعطاء عليك بدون رصيد ؟ (الطن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٠) -- -- ١٣٤ع ٢٤ ٥٦٢
		٢ - عدم صحة القول بالمسؤولية المفترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها مائثا من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتا فعلياً . (الطن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) -- -- ١٤٠ع ٢٤ ٥٨٦
		٣ - جريمة إمتنابات للتبغ أو زراعتة عمدية - يتحقق القصد فيها من تعدد ارتكاب الفعل المؤثم . (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) -- -- ١٤٠ع ٢٤ ٥٨٦
		٤ - تقدير القصد الجنائي . موضوعي . مادام مائثا . (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) -- -- ١٤٠ع ٢٤ ٥٨٦
		٥ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . ماهيته ؟ عدم لأتزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن . (الطن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣/٥/١٩٧٠) -- -- ١٥٠ع ٢٤ ٦٣٦
		٦ - تقدير توافر قصد القتل . موضوعي . متى كان مائثا . (الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٤/٥/١٩٧٠) -- -- ١٥٥ع ٢٤ ٦٥٥
		(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٤/٥/١٩٧٠) -- -- ١٥٦ع ٢٤ ٦٦٤
		(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) -- -- ١٦٢ع ٢٤ ٦٨٩
		(الطن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) -- -- ٢١٥ع ٢٤ ٩١١
		(الطن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٠) -- -- ٢٤١ع ٢٤ ١٠٠٩
		٧ - القصد الجنائي في جريمة القذف والسب . توافره متى كانت العبارات التي وجهها إليه المجنى عليه شائنة بذاتها . (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) -- -- ١٦٣ع ٢٤ ٦٩٣



الصفحة	القاعدة	
٧٣٢	٢٤١٧٣	٨ — حق محكمة الموضوع في استخلاص ركن العلم في جريمة التهريب الجمركي من ظروف الدعوى وملابساتها . دون التحدث صراحة عن هذا الركن . ما دام استخلاصها سائغا . (الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) .. ..
		٩ — تحقق جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار ، ولو لم يتخذ الجاني من الاتجار في المواد المخدرة ، حرفة له . كفاية استخلاص الحكم بما يسوغه . أن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار ، للرد على منعه بأن الحكم لم يثبت عليه احتراف تجارة المخدرات . تفرقة المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من إحراز وحيازة المخدر بقصد الاتجار وبين إحرازه وحيازته بقصد التعامل أو الاستعمال للشخصي أو بدون قصد شيء من ذلك . (الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) .. ..
٩٨٠	٣٤٢٣٢	١٠ — ركن العلم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة . ماهيته ؟ كيفية الاستدلال عليه ؟ تحقق فعل إخفاء الأشياء المسروقة بكل اتصال فعلي بالمال المختاس . مهما كان سببه أو الغرض منه أو ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله . (الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) .. ..
١٠٥٠	٣٤٢٥١	١١ — القصد الجنائي في جريمة التزوير . شروط توافره ؟ مجرد توقيع المتهم كشاهد على توكيل مزور . لا يقطع بعلمه بحقيقة شخصية المتهم صاحبة هذا التوكيل ، وإهماله تحري الحقيقة قبل التوقيع مهما بلغت درجته . لا يتحقق به ركن العلم . (الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. ..
١١١٥	٣٤٢٧٠	

الفاصلة   الصفحة	
١٢	— الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد . العبرة في القصد بالنظر إلى الجنائي وليس المجنى عليه . (الطن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) .. — ١١٥٧
١٣	— استعانة المتهم في تأييد مزاعمه بنشر إعلانات عن نفسه وعن مشروعه وعن فتحه حساب في أحد البنوك لإيداع قيمة الأموال التي يساهم بها الآخرون في مشروعه . وإسباغه أهمية كبيرة على الشركة التي أنشأها ويديرها متخذاً لها مقراً فخماً، مدعياً بتعدد مجالات نشاطها . تتحقق به المظاهر الاحتمالية في جريمة النصب لأن مثل هذه المظاهر تؤثر في عقلية الجمهور . (الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) .. — ١٢١٢
١٤	— قدرة الجنائي تحقيق ما ادعاه . لا يؤثر في توافر جريمة النصب . ما دام أن نيته قد اتجهت إلى مجرد الاستيلاء على أموال المجنى عليهم . (الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) .. — ١٢١٢
١٥	— عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير . إلا بتعمد تغيير الحقيقة . مع العلم بذلك . إدانة الطاعن للاشتراك في التزوير . من مجرّد شهادته على شخصية متعلقة . دون أن يبين علمه بحقيقة هذه الشخصية . فصور (الطن رقم ١٦٨٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨) .. — ١٢٧٦
	راجع : إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . (القاعدة رقم ٩٩ بالصيغة رقم ١٤٤٠٣)
	وإخفاء أشياء متحصلة من جنائية . (القاعدة رقم ٦٢ بالصيغة رقم ٢٠١٠١٤٠٣)

وتزوير .

( القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٤٩٤ ع ١ )

وتعمين :

( القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ٨٣ ع ١ )

ودعارة .

( القاعدة رقم ٢٧ بالصحيفة رقم ١١٠ ع ١ )

ورشوة .

( القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٠٠ ع ١ )

وسرقة .

( القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٣٦٥ ع ١ )

وقتل عمد :

( القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ١٥٧ ع ١ )

ومواد مخدرة .

( القاعدتان رقم ٤٧ و ١١٠ بالصحيفتين رقمي ١٩٠ و ٤٤٠ ع ١ )

( القاعدتان رقم ١٣ و ١٦٨ بالصحيفتين رقمي ٤٧ و ١٣٧ ع ٢ )

وهتك مرض .

( القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٣٨٢ ع ١ )

قضاء عسكري

راجع : إختصاص .

( القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٢٨٧ ع ١ )

## قوة الأمر المقضى

- ١ - قضاء محكمة الجنح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جنائية . يوجب على مستشار الإحالة عند طرح ذات الواقعة عليه ، إذا رأى أنها جنحة . ألا يعيدها إلى محكمة الجنح . بل عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنايات . مخالفة ذلك خطأ في القانون . المادة ١٨٠ إجراءات .
- ( الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨ ) ... .. ١٤٥٨ ٢٣٤
- ٢ - الحكم نهائيا على المتهم من أجل واقعة معينة . يحول دون محاكمته منها مرة أخرى . المادة ٤٥٤ إجراءات .
- ( الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩ ) ... .. ١٤١٦ ٤٨٢
- ٣ - انتهاء الحكم إلى عدم وجود ارتباط بين جريمة إحرار السلاح والسرقة . محاكمة المتهم ابتداء عن إحرار السلاح . لا تمنع من محاكمته بعد ذلك عن جريمة السرقة .
- ( الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ ) ... .. ٢١٨١ ٧٧٧
- ٤ - عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين .
- ( الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧ ) ... .. ٢١٨٨ ٨٠٥
- ٥ - ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . ليس لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب . حلة ذلك ؟
- ( الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨ ) ... .. ٢١٩٨ ٨٤١
- ٦ - انسباغ قوة الأمر المقضى على الأحكام النهائية الباتة لحسب .
- البحث في كذب البلاغ أو صحته . موكل لمحكمة الموضوع .
- ( الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨ ) ... .. ٢٢٠٠ ٨٤٨



الصفحة	القاعدة	
٩٠٥	٢٤٢١٤	٧ - تقدير المحكمة لدليل في دعوى . لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى . ولا يحوز قوة الأمر المقضى . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. ..
		٨ - الاشكال في التنفيذ . ليس من طرق الطعن في الأحكام . قضاء محكمة الاشكال بأن الاستئناف مقبول شكلا . لا يحوز قوة الأمر المقضى . ولا ينال من صحة الحكم الفاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا . (الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. ..
١١١٨	٢٤٢٧١	راجع أيضا : نقض . (القاعدة رقم ٢٧١ بالصحيفة رقم ١١١٨ ع ٣٤)
		<u>قوة قاهرة</u>
		راجع : قتل خطأ . (القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ١٤٢٠٧)
		<u>(ك)</u> كتان . كحول .
		<u>كتان</u>
		مناط التأثيم في قرار وزير التكوين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ هو نقل قش الكتان وبذرتة خلال الفترة التي حددها . عدم امتداد أثره إلى مجرد البيع . (الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .. ..
٤١٣	١٤١٠١	

## كحول

١- انحصار المصلحة المالية للخزانة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وما عني أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم استحقاق رسم على الشيء المضبوط وخروجه عن دائرة التعامل . لا أحقية للخزانة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه . دعوى الخزانة المدنية بطلب هذا البديل غير مقبولة . خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزانة الحق في الحصول على بديل من مصادرة الشيء محل الجريمة .

كون الشيء محل الجريمة مفسوشا . يخرج من دائرة التعامل . مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تديره في وقائي .

(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... ١٧٤٤ ع ٢٤ ٧٣٩

٢- مشروعية قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مواصفات الكحول . أساس ذلك ؟ حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية . نطاقه ؟

(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... ١٧٤٤ ع ٢٤ ٧٣٩

٣ - العبرة في احتساب نسبة السكر في السائل الكحولي . هي مجموع السائل كوحدة يصدق عليها وصف المشروب الكحولي .

(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... ١٧٤٤ ع ٢٤ ٧٣٩

راجع أيضا : فـش .

(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٢٤٠٩ ع ٢)

( ل )

لوائح

راجع : قانون .

(القاعدة رقم ١٧٨ بالصيغة رقم ٧٢٩ ع ٢)

( م )

مأمورو الضبط القضائي . مؤسسات عامة . محاكمة .  
 محاكم عسكرية . محال عامة . محال صناعية وتجارية .  
 محاماة . محررات رسمية . محررات هرفية . محضر  
 الجاسة . محكمة استئنافية . محكمة الأحداث . محكمة  
 الاشكال . محكمة الجنايات . محكمة الموضوع . محكمة  
 النقض . محكمة أمن الدولة . محكمة أول درجة .  
 محكمة ثاني درجة . صرور . مسئولية جنائية .  
 مسئولية مدنية . مستخدمون عموميون . مستشار  
 الإحالة . مصادرة . معارضة . مفرقات . مواد  
 مخدرة . موانع العقاب . موظفون عموميون .

مأمورو الضبط القضائي

من له صفة الضبطية القضائية :

مناط منح أعضاء الرقابة الإدارية صفة للضبطية القضائية .  
 هو وقوع جريمة الموظف أثناء مباشرة وظيفته ، أو أن تكون  
 على ذلك الوقوع .

الصفحة	القائمة	
		انحسار صفة الضبطية القضائية عن رجل الرقابة الإدارية . إذا ارتكب الجريمة أحد من الناس .
٩٤	١٤٢٤	( الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨ ) .. .. إختصاصهم :
		١ - تولى رجل الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش أو كونه على معرفة مسبقة بالمطلوب تفتيشه . غير لازم . كفاية الاستمانة في ذلك بتعاون أيا كانت صفاتهم .
١٢٥	١٤٢٠	( الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨ ) .. .. ٢ - مباشرة النيابة للتحقيق - عدم اقتضاها قعود مأموري الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ١٢٤ إجراءات . عليهم إرسال محاضرهم للنيابة . لتكون عنصرا من عناصر الدعوى .
١٢٩	١٤٣١	( الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ) .. ..
٤٣١	١٤١٠٦	( والطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) .. ..
١٢٣٩	٢٤٣٠٠	( والطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ ) .. ..
		٣ - لمأمور الضبط القضائي المأذون بالتفتيش منزل المنهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجوز التفتيش في كل مكان يرى وجود هذه الأسلحة والذخيرة فيه . كشفه عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى متلبسا بها غير المأذون بالتفتيش من أجلها . عليه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .
١٧٢	١٤٤١	( الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) .. ..
١٢٢٨	٢٤٢٩٧	( والطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠ ) .. ..
		٤ - تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته . انطوائه على عنصرين ، هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لمحنة الموضوع ،



الصفحة	القائمة	
		وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو أمر موكول إلى تلك المحكمة .
١٧٢	١٤٤١	(الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		٥ - لرجل الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش تخير الطرف والوقت المناسبين لإجرائه خلال المدة المحددة بالإذن . مثال لتسبب معيب .
٢٣٠	١٤٥٧	(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		٦ - دخول رجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . شرطه أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها . علة ذلك ؟
		حق مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلا أو نهارا . مشروط بأن يكون المصنع مدارا في الواقع . بصرف النظر من فتح الأبواب أو قفلها .
		نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول ؟
٢٦٠	١٤٦٤	(الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
		٧ - الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاينة مرتكبها . مهمة رجل الضبط . ما دام لم يتدخل بفعله في خلقها أو التحريض عليها ، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة . المادة ٢١ إجراءات .
		إغفال الحكم التعرض للدليل المستمد من حالة التلصص والمستقل عن التفتيش الذي أبطله . قصور .
٢٣٤	١٤٨٢	(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٨ - رؤية رجل الضبط للمتهم يتسلم مبلغ الرشوة . تلبس . محمة القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . عدم جدوى المنازعة في محمة إذن التفتيش بقالة إنه صدر لضبط جريمة مستقبلية . عند توافر حالة التلبس .
٣٩٨	١٤٩٨	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٩) ... ..
		٩ - قيام قرآن قوية ضد شخص - موجود بمنزل متهم مأذون بتفتيشه - على أنه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة . لأمور الضبط القضائي تفتيشه . المادة ٤٩ أ . ج .
٤٧٨	١٤١١	(الطن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٢٩) ... ..
		١٠ - لأمور الضبط القضائي حق القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات حددها الشارع حصرا في المادة ٣٤ أ . ج ومنها الجنايات . حقه في تفتيش الشخص في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها . تقدير تلك الدلائل التي تموغ له القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبب معيب .
٥٩٩	١٤٢٢	(الطن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٣) ... ..
		١١ - لمعاون النيابة المنتدب للتحقيق تكليف ضابط المباحث ببعض الأعمال التي من اختصاصه .
٣٩٩	١٤٦٤	(الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ..
		١٢ - ظهور أشياء عرضا أثناء التفتيش تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى . لأمور الضبط القضائي ضبطها .

الصفحة	المادة	
		الفصل فيما إذا كان من نفذ الأمر بالتفتيش التزم حده أو جاوز غرضه متعصفا في تنفيذه . من الموضوع لامن القانون .
٩١٥	٢٤٢١٦	(الطنن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
		١٣ — وجود ورقة الإذن الصادرة بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش وقت إجرائه . غير لازم .
٩٧٢	٢٤٢٣١	(الطنن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢) ... ..
		مؤسسات عامة
		المؤسسات العامة . من أشخاص القانون العام . العاملون بها . موظفون أو مستخدمون عموميون . شمولهم بالحماية المقررة في المادة ٣/٦٣ إجراءات . عدم قبول الدعوى الجنائية عما يقع منهم من جنح أو جنایات . إلا من النائب العام أو المحامي للعام أو رئيس النيابة .
٨٤٨	٢٤٢٠٠	(الطنن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..
		محاكمة
		راجع : إجراءات المحاكمة
		محاکم عسكرية
		ارتكاب أحد جنود القوات المسلحة جريمة غير منصوص عليها في المادة الخامسة من قانون الأحكام العسكرية ، وليس بسبب تأدية وظيفته ، ووجود مساهم معه فيها من المدنيين . انعقاد الاختصاص بنظر الجريمة للقضاء العادي . المواد ٤ ، ٥ ، ٧ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .
٦٣١	٢٤١٤٩	(الطنن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦) ... ..

## محال عامة

١ - دخول وجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . شرطه أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها . ملة ذلك ؟

تفتيش مصنع دخان في غير أوقات مباشرة العمل فيه . باطل .  
حق مأمور للضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلا أو نهارا .  
مضروط بأن يكون المصنع مدارا في الواقع . بصرف النظر من فتح الأبواب أوقافها .  
نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول .

( المظن رقم ١٧٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩ ) .. .. ٢٦٠ ١ ع ٦٤

٢ - نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟  
مثال في تعديل الوصف من إدارة محل عمومي بدون ترخيص  
إلى إدارة محل عمومي بدون إذن خاص .

( المظن رقم ٥١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧ ) .. .. ٨١٥ ٢ ع ١٩١

## محال صناعية وتجارية

١ - بدء ميعاد استئناف الحكم الحضوري الاعتباري .  
من تاريخ إعلان المتهم به . المادة ٤٠٧ إجراءات .  
اعتبار الأحكام الصادرة بتطبيق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤  
في شأن المحلات التجارية والصناعية وغيرها من المحلات المضرة  
بالصحة والمقلقة للراحة ، مثل الأحكام الحضورية الاعتبارية  
من حيث مبدأ مريان ميعاد الاستئناف . أماس ذلك ؟

( المظن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ ) .. .. ١١٤٣ ٣ ع ٢٧٦



الصفحة	القاعدة
١١٤٣	٢ — صحة الطعن بالنقض في الحكم النيابي الاستثنائي الصادر بتطبيق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . طلة ذلك ؟ (الطن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
٢٧٦	راجع أيضا : استئناف . (القاعدة رقم ١٧٧ بالصيغة رقم ٢٧٥٣ ع ٢) ومعارضة . (للأمة رقم ٢٢٦ بالصيغة رقم ٩٥٧ ع ٢)
	محاماة —
٧٧٧	١ — كفاية حضور محام موكلا كان أو متدبا مع المتهم بجناية . (الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١) ... ..
١٨١	٢ — استعداد المدافع عن المتهم . موكل إلى ضميره واجتهاده وتقاليده مهته . عدم جواز النعي على الحكم بقالة أن المحامي المتدب لم يوفق في الدفاع عن المتهم . (الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢١) ... ..
٧٧٧	راجع أيضا : دفاع . (القاعدة رقم ١٠ بالصيغة رقم ٤٦ ع ١) وتقابات . (القاعدة رقم ١ بالصيغة رقم ١ ع ١)
	محركات رسمية —
	راجع : إثبات . (القاعدة رقم ١٢ بالصيغة رقم ٥٧ ع ١)

الصفحة	القائمة	
		<b>محركات حرفية</b>
		راجع : إثبات .
		( القائمة رقم ١٢ بالمصحفة رقم ٥٧ ع ١ )
		<b>محضر الجلسة</b>
		١ - إثبات الحكم في ورقته . صدوره علنا . عدم قبول إدعاء عكس ذلك . إلا بسلوك إجراءات الإدعاء بالتزوير . ولو أثبت في محضر الجلسة جريان المحاكمة في سرية .
٣٥١	١٤٨٧	(الطن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨ ) ... ..
		٢ - عدم جواز إثبات ما يخالف ما ثبت بمحضر الجلسة أو الحكم . إلا بطريق الطعن بالتزوير . الأصل في الإجراءات الصحة .
٨٨٤	٢٤٢٠٩	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) ... ..
		٣ - خلو محضر الجلسة من إثبات البيانات الواردة بدقتر أحوال الشرطة كاملة لا يترتب عليه البطلان .
٩١٨	٢٤٢١٧	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ ) ... ..
		٤ - عدم تدوين دفاع المتهم بالتفصيل في محضر الجلسة لا يوجب الحكم .
٩٠١٤	٢٤٢٤٣	(الطن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ ) ... ..
		<b>محكمة استئنافية</b>
		الإجراءات أمامها :
		١ - محكمة ثاني درجة تقضى في الأصل على مقتضى

الصفحة	القاعدة	
		الأوراق . هي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على المحكمة أول درجة إجراؤه . مثال .
٧	١٤١	(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) - - -
٢٣٨	١٤٥٩	(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) - - -
٩٥٣	٢٤٢٢٥	(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) - - -
١١٤٩	٢٤٢٧٧	(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) - - -
١٢٢١	٢٤٢٩٥	(الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٤) - - -
		٢ - عدم التزام المحكمة بأن تفصل بداية في طلب المتهم سماح للشهود ثم تصدر بعد ذلك حكمها في الموضوع .
٧	١٤١	(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) - - -
		٣ - إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منعه عماله أجازات . عدم جواز توجيه تهمة عدم منعه عماله أجازات . ما دام أن النيابة لم ترفع عليه الاتهام عنها ولم تقل ذلك في مرافعتها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المادة ٣٠٧ إجراءات .
٢٢	١٤٧	(الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) - - -
		٤ - وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم حول من تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة . لا يجب . ما دام للثابت أن التقرير قد تلى فعلا .
١٤٤	١٤٣٤	(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) - - -
		نظرها والحكم فيها :
		١ - للمحكمة الاستئنافية في حالة تأييد الحكم المستأنف للا أسباب التي بنى عليها أن تحيل على تلك الأسباب دون إعادة ذكرها في حكمها .
٧	١٤١	(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) - - -
٢٣٨	١٤٥٩	(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) - - -

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى . بمنعها من السير فيها . إلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب إعادتها الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢٦٩	١ ع ٦٦	(الطن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) .. ..
		٣ - عدم جواز تجزئة الدعوى الواحدة . بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم . أثر مخالفة ذلك : يعيب الحكمين ويوجب نقضهما .
٣١٩	١ ع ٧٩	(الطن رقم ١٨٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. ..
		٤ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد - هل محكمة ثاني درجة إذا ما رأت بطلان الإجراءات أو في الحكم أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى . المادة ١٩٤/١ أ . ج .
٣٣٨	١ ع ٨٤	(الطن رقم ١٨٣٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢) .. ..
		٥ - إلغاء المحكمة الاستئنافية قضاء أول درجة بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية . وجوب إعادتها للقضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . حتى لا يحرم الطاعن من درجة من درجات التقاضي . مخالفة ذلك خطأ في القانون .
٥١٠	٢ ع ١٢٣	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .. ..
		٦ - إفساح المحكمة الاستئنافية المجال للدفاع . تفصيله في إيراد دفاعه حتى تمام المرافعة . ليس له النعي على الحكم الاستئنافي .



الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز النفي على الحكم الابتدائي . لأول مرة أمام التقاضي .
٥٦٢	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) .. ..
		٧ - استئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . اقتضاه على هذا الحكم الشكلى لحسب . عدم جواز التصدي حال نظره للحكم الغيابي الصادر في الموضوع . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة . عند إلغاء حكمها بعدم جواز المعارضة . المادة ٤١٩ إجراءات . حق محكمة التقاضي إلغاء الحكم الصادر في الاستئناف وتأيد الحكم الصادر في المعارضة . ما دام صحيحا في القانون .
٩٥٧	٢٢٦	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٥) .. ..
		٨ - مل المحكمة الاستئنافية أن تتحقق من صحة تاريخ صدور الحكم المستأنف وتقول كلمتها في شأنه قبل البت في شكل الاستئناف من حيث الشكل ، مادام ذلك التاريخ محل خلاف ، وإلا كان حكمها باطلا .
١٠٨٨	٢٦٣	(الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) .. ..
		محكمة الأحداث
		١ - مثال لتنازع صايب بين مستشار الإحالة ومحكمة الأحداث .
١١٦٥	٢٨١	(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) .. ..
		٢ - وجوب انعقاد جلسات محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم . في غرفة المشورة . المادتان ٣٥٢ و ٣٦٨ إجراءات . انعقاد جلسات محكمة الجنايات علانية . محتمة رجوعا للأصل المقرر بالمادة ٢٦٨ إجراءات . ولو كان من بين تهاكهم متهم حدث .
١٢٤٥	٣٠١	(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) .. ..

## محكمة الإشكال

فضاء محكمة الإشكال بأن الاستئناف مقبول شكلا . لا يحوز  
قوة الأمر المقتضى . ولا ينال من صحة الحكم القاضى بعدم قبول  
الاستئناف شكلا .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... .. ١١١٨ ٣٤٢٧١

## محكمة الجنايات

تشكيلها :

بطلان تشكيل محكمة الجنايات إذا تم من أكثر من واحد  
من غير المستشارين .

ثبوت أن الحكم صدر من دائرة شملت من ثلاثة من مستشاري  
محكمة الاستئناف . صدوره وفق القانون . لا يؤثر في ذلك  
أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم .  
علة ذلك ؟ توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف . ماهيته ؟  
تنظيم إداري .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... .. ٣٤١ ١٤١٠٦

الإجراءات أمامها :

١ - تحقق الضمان المقرر للتهم بجناية بحضور محام مقبول  
للمرافعة أمام محكمة الجنايات وتولى المرافعة عنه .

وقوع خطأ مادي في اسم المهامي النائب حضوره معه . لا تأثير له  
على سلامة الحكم .

(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥) ... .. ٢٩ ١٤٨

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تولى مهام الدفاع عن المتهم . سواء كان هذا المحامي موكلا أو نيابة عن المحامي الموكل أو متدبا من المحكمة أو حضر من تلقاء نفسه . كفايته . ما دام لم يبد من المتهم أى اعتراض .
		تحقق الدفاع عن المتهم على الوجه الذى يتطلبه القانون . لا إخلال بحق الدفاع . ولو كان المحامي متدبا . أساس ذلك ؟
٤٦	١٠ ع ١	( الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٥ ) ... ..
		٣ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى . القبض عليه ثم الإفراج عنه قبل جلسة المحاكمة التى أعلن بها ولم يحضرها . وجوب للقضاء بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائما .
٧٨	١٩ ع ١	( الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢ ) ... ..
		٤ - رسم القانون طريقا للتميم لإعلان شهوده أمام محكمة الجنايات . لا يخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التى تقوم على التحقيق الشفوى فى مواجهة المتهم وسماع فيها الشهود . سواء لإثبات التهمة أو نفيها .
١٩٦	٣٩ ع ١	( الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) ... ..
٣٤١	٨٥ ع ١	( الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢ ) ... ..
		٥ - حتمية الاستجابة إلى طلب الدفاع سماع شهود الواقعة لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الإثبات . أساس ذلك : أنهم لا يعدون شهود تقي يلتزم بإعلانهم .
		المحكمة هى الملاذ الأخير لتحقيق الواقعة وتمصيحها على الوجه الصحيح .

الصفحة	القائمة	
		إنحسار الجدية عن المحاكمة الجنائية وفتح باب الدفاع في وجه طارقيه . تأباه العدالة .
٣٤١	١٤٨٥	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢) - - - -
		٦ - الحكم الصادر في دعوى نظرت في حضرة أحد المتهمين وبعد استيفاء دفاعه . حكم حضوري . ولو استمرت المرافعة لغيره من المتهمين . ولو لم يحضر أثناء نظرها بالنسبة لهؤلاء المتهمين .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) - - - -
		٧ - حضور الخصم أو غيابا واعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا . أمر واقع .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) - - - -
		٨ - حضور الخصم جلسة المحاكمة وسماع البينة في حضرته . وكونه أتم دفاعه أو كان في وسعه إتمامه . الحكم الصادر قبله يكون حضوريا . بصرف النظر عن موقف غيره من المتهمين .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) - - - -
		٩ - تمام المرافعة . العبرة فيه بالواقع بالنسبة لكل متهم .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) - - - -
		١٠ - جواز تجزئة الدعوى الموجهة بإجراء واحد إلى عدة دعاوى . تنفرد كل منها بمتهم . بالنسبة لما وجه إليه من اتهام .
		إستغلال جريمة المتهم بالاستيلاء على المال بغير وجه حق .
		عن جريمة المتهم بإخفاء هذا المال .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) - - - -



الصفحة	القاعدة	
		١١ - طلب وقف نظر الطعن لتحري وصف حكم الجنايات المطعون فيه . لا محل له أمام النقض . تحرى هذا الوصف من القانون الذي تبينه محكمة النقض وتفصل أحكامه دون انتظار قضاء لسواها .
٥٢٢	٢٤١٢٨	(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٦) ... ..
		١٢ - مناط التعارض في المصاحبة بين المتهمين ؟ مثال لإجراءات محاكمة صحيحة .
٩١٨	٢٤٢١٧	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٧) ... ..
		١٣ - حضور أكثر من محام مع كل متهم بجناية . واجب .
٩١٨	٢٤٢١٧	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٧) ... ..
		١٤ - وجوب انعقاد جلسات محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم . في غرفة المشورة . المادتان ٣٦٨ ، ٣٥٢ إجراءات .
		انعقاد جلسات محكمة الجنايات علانية . محته رجوعا للأصل المقرر بالمادة ٣٦٨ إجراءات . ولو كان من بين من محاكمتهم متهم حدث .
١٢٤٥	٣٠١	(الطن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		راجع أيضا : نقض .
		(القاعدة رقم ٢٨٦ بالصيغة رقم ١١٨٠ ع ٣) .
		اختصاصها :
		قضاء محكمة الجنح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جناية . يوجب على مستشار الإحالة عند طرح

القاعدة	المادة
	ذات الواقعة عليه ، إذا رأى أنها جنحة . ألا يعيدها إلى محكمة الجنح . بل عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنايات . مخالفة ذلك خطأ في القانون . المادة ١٨٠ إجراءات .
٢٣٢	١٥٨ ع ١ (الطن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٨) ... ..
	راجع أيضا : أمن دولة . (القاعدة رقم ٣ بالصيغة رقم ١٧ ع ١)
	<u>محكمة الموضوع</u>
	الإجراءات أمامها :
	١ - ثبوت أن المتهم لم يتخلف إلا عن حضور الجلسات التي تأجل إليها النطق بالحكم . دون سبب قهرى . وصف الحكم بأنه حضورى . صحيح .
٦٧٧	٢٤١٦٠ ع ٢ (الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٠) ... ..
	٢ - اشتراط إجماع القضاة في حالة إلغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة . قصره على حالات الخلاف في تقدير الأدلة والوقائع والعقوبة . النظر في استواء حكم القانون . لا يتطلب إجماعا .
٦٧٧	٢٤١٦٠ ع ٢ (الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٠) ... ..
	٣ - من المحكمة في تعديل وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . طالما كانت الواقعة المعروضة على المحكمة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد .
	تعديل المحكمة لوصف التهمة من الجريمة الكاملة إلى الشروع فيها . لا يتطلب لفت نظر الدفاع . مثال في تعديل التهمة من تسهيل الدخول إلى الشروع في تسهيلها .
١٧٦٣	٣٠٤ ع ٢ (الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	حاصلتها في تقدير الدليل :
		١ - تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع - عدم جواز إثارة المنازعة فيه أمام محكمة النقض .
٧	١٤١	(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
١٧	١٤٣	(والطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
٢١	١٤٤	(والطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
١٢٩	١٤٣١	(والطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ... ..
٣٠٢	١٤٧٤	(والطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..
٩٤٢	٣٤٢٢٢	(والطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) ... ..
٩٤٦	٣٤٢٢٣	(والطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٤) ... ..
١٠١٤	٣٤٢٤٣	(والطعن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
١٠٢٠	٣٤٢٤٤	(والطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
١٢٣٩	٣٤٣٠٠	(والطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
١٢٤٥	٣٤٣٠١	(والطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		٢ - كفاية استخلاص الحكم لأقوال للشهود بما لا تناقض فيه .
١٧	١٤٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
٢٦٥	١٤٦٥	(والطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
١١٢٤	٣٤٢٧٢	(والطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		٣ - التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض من أقوال شهود النفي . حق لمحكمة الموضوع .
١٧	١٤٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
٧٧٧	٢٤١٨١	(والطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
٧٨٩	٢٤١٨٣	(والطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... ..
٨٨٤	٢٤٢٠٩	(والطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ... ..
١٠١٤	٣٤٢٤٣	(والطعن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢١) ... ..
١٢٢٤	٣٤٢٩٦	(والطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠) ... ..
١٢٤٥	٣٤٣٠١	(والطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..

الصفحة	للقاعدة	
		٤ — لمحكمة الموضوع التعويل على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق وإطراح ما عداهما . عدم التزامها بأن تعرض لكل من القوانين أو تذكر العملة لأخذها بأحدهما دون الآخر .
٣٩	٨	(الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٥) ... ..
٢٦٥	٦٥	(والطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
٢٠٢	٧٤	(والطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..
		٥ — تقدير أقوال الشهود . موضوعي .
		جواز أن يكون الشاهد صادقاً في شطر من أقواله وغير صادق في شطر آخر .
٦٣١	٢٤١٤٩	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦) ... ..
٧٦٠	٢٤١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
٧٧٧	٢٤١٨١	(والطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..
٨٨٩	٢٤٢١٠	(والطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١٥) ... ..
٩٠٥	٢٤٢١٤	(والطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
١٠١٤	٢٤٢٤٣	(والطعن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
١٠٥٦	٢٤٢٥٣	(والطعن رقم ١١٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..
١٢٢٤	٢٤٢٩٦	(والطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠) ... ..
١٢٣٩	٢٤٣٠٠	(والطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
١٢٤٥	٢٤٣٠١	(والطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		٦ — مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها والمجادلة فيها . خير مقبولة .
٨٣	١٤٢١	(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..
		٧ — أخذ المحكمة بالأدلة . يفيد إطراح جميع الاعتبارات التي منافها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . دون التزام من المحكمة ببيان حلة إطراحها .
٨٣	١٤٢١	(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٨ - حق محكمة الموضوع لإطراح أقوال الشاهد . دون بيان سبب إطراحها . إفصاحها عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على تلك الأقوال . خضوعها في هذه الحالة لرقابة محكمة النقض .
١١٥	١٤٢٨	( الطعن رقم ١٦٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨ ) .. ..
		٩ - العبرة في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضي . عدم صحة مطالبته بالأخذ بدليل معين . إلا إذا نص القانون .
١٢٩	١٤٣١	( الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ) .. ..
		١٠ - تقدير صحة الاعتراف بقيمته في الإثبات . موضوعي . متى أقيم على أسباب سائفة .
١٢٩	١٤٣١	( الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ) .. ..
٢٨٢	١٤٩٥	( والطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ ) .. ..
٩١٨	٢٤٢١٧	( والطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ ) .. ..
٩٨٥	٢٤٢٣٤	( والطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨ ) .. ..
		١١ - حق محكمة الموضوع في تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء .
١٢٩	١٤٣١	( الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ) .. ..
٢٦٥	١٤٩٥	( والطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩ ) .. ..
٧٦٠	٢٤١٧٩	( والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ ) .. ..
١٠١٤	٢٤٢٤٣	( والطعن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ ) .. ..
١٢٥٠	٢٤٣٠٢	( والطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ ) .. ..
		١٢ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . حقها في تجزئة أقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد لم يحضر إلا بعد وقوع الاعتداء .
٢٥٥	١٤٦٣	( الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩ ) .. ..
٤٣١	١٤١٠٦	( والطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) .. ..
٩٠٥	٢٤٢١٤	( والطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ ) .. ..
١١٢٤	٢٤٢٧٢	( والطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) .. ..
١٢٥٠	٢٤٣٠٢	( والطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - تساند الأدلة في المواد الجنائية . عدم جواز مناقشة دلائل بعينه على حدة دون باقي الأدلة . كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومتبعة في اكمال افتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .
٣٥٥	١ ع ٦٢	(الطن رقم ١٧٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
٩٠٥	٢ ع ١١٤	(الطن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ..
		١٤ - أخذ الحكم بدليل احتمالي . غير قاطع فيه . ما دام أنه أسس الإدانة على اليقين .
٢٦٥	١ ع ٦٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
		١٥ - تحصيل الحكم رواية الشاهد بما يتفق في جملة مع شهادته . لا يجب .
٢٦٥	١ ع ٦٥	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
		١٦ - التعرف على هيئة الشخص وقوامه من رؤيته من الخلف أثناء فراره . مهيح في منطقي العقل .
٣٠٢	١ ع ٧٤	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..
		١٧ - ملطة المحكمة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .
		المحكمة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث .
		استبعاد الحكم شهادة الخبير بقالة أنها تناقضت مع رأيه الذي أثبتته في تقريره دون أن تزيل هذا التناقض . فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب .
٣٥٨	١ ع ٨٩	(الطن رقم ١٨٤٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) ... ..

الصفحة	القائمة	
		١٨ — قرآن الحال . من الأدلة المعبرة قانونا . صحة اتخاذها ضمانا للأدلة الأخرى . مثال .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٠) .. ..
		١٩ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . مثال .
٤٣١	١٤١٠٦	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠) .. ..
٩١٨	٢٤٢١٧	(والطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠) .. ..
		٢٠ — تقدير أواخر علاقة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المفوض إلى الموت . أمر موضوعي . مثال لتسبب غير معيب .
٥٢٢	٢٤١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٠) .. ..
٧٢٤	٢٤١٧١	(والطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٧٠) .. ..
٧٨٩	٢٤١٨٣	(والطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١/٦/١٩٧٠) .. ..
١١٤٩	٢٤٢٧٧	(والطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٣/١١/١٩٧٠) .. ..
		٢١ — حق القاضي أن يستمد حقيقته من أي عنصر من عناصر الدعوى . دون التقييد بدليل معين .
٥٢٨	١٢٧	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٠) .. ..
٧٦٠	١٧٩	(والطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) .. ..
		٢٢ — المرجع في تحرى وصف الخبز . هو الخواص الطبيعية لمن قام بالضبط . وزن عناصر الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض ، ما دام أنها لم تخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .
٥٢٨	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٥/٤/١٩٧٠) .. ..

الصفحة	المادة
	٢٣ — تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتسييب معيب .
٥٩٩	(الظن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ١٤٢ ع ٢
	٢٤ — لمحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها تجزئة هذه التحريات والأخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ما عداه . لها أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم المخدر كان يقصد الاتجار أو بقصد التماطلي والاستعمال الشخصي .
	٢٥ — إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها .
٥٩٩	(الظن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ١٤٢ ع ٢
	٢٦ — أخذ المحكمة بشهادة الشاهد . يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها .
٦٣١	(الظن رقم ٥٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢٦) ... ١٤٩ ع ٢
٨٥٣	(الظن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ٢٠١ ع ٢
٩١٨	(الظن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) ... ٢١٧ ع ٢
	٢٧ — لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الواقع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . شرط ذلك ؟
٦٨٣	(الظن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ... ١٦١ ع ٢
	٢٨ — وجوب بناء الحكم الصادر بالإدانة على حجج قطعية الثبوت تفيد الحزم واليقين . مثال في جرعة تبديش .
٦٨٣	(الظن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠) ... ١٦١ ع ٢



الصفحة	القائمة	
		٢٩ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إبداء المحكمة الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل إليها . لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها . اختلاف الأمراض التي تتسبب في الشخص والتي تحملها الشهادات المتعددة لاتصاح بحجة للقول باصطناع دليلها وإسقاط مظهره في عدم الحضور .
٧٥٠	٢٤١٧٦	(الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) .. ..
١٠٦٦	٢٤٢٥٦	(الطن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٨) .. ..
		٣٠ - لقاضي الموضوع استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى ومحكمة النقض مراقبته فيما يترتب من النتائج القانونية .
٧٥٦	٢٤١٧٨	(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) .. ..
		٣١ - التعويل على قول متهم على آخر . والأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وتجزئته . حتى لمحكمة الموضوع .
٧٧٧	٢٤١٨١	(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) .. ..
		٣٢ - البحث في كذب البلاغ أو صحته . موكل لمحكمة الموضوع .
٨٤٨	٢٤٢٠٠	(الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) .. ..
		٣٣ - التعويل على أقوال الشاهد . مشروط بصدورها عنه إختياراً . عدم اعتبارها وليدة اختيار . إذا صدرت إثر تهديد أو إكراه كائناً ما كان قدره .
٨٧٤	٢٤٢٠٦	(الطن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٤) .. ..

الصفحة	القائمة
٨٧٤	٢٤٢٠٦ ... .. (الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٠)
٨٨٤	٢٤٢٠٩ ... .. (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٠)
٨٨٩	١٤٢١٠ ... .. (الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٧٠)
٩٠٥	٢٤٢١٤ ... .. (الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)
٩٠٥	٢٤٢١٤ ... .. (الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)
٩١١	٢٤٢١٥ ... .. (الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)
٩١٥	٢٤٢١٦ ... .. (الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠)

٣٤ - الدفع ببطان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . وجوب مناقشته والرد عليه . وإلا كان الحكم قاصرا . تساند الأدلة في المواد الجنائية . نطاقه ؟

٣٥ - تحديد ميقات إرسال برقية تلغرافية من واقع الزمن الثابت فيها . حق للقاضي الموضوع . لا يحتاج في تحديده لخبر . إذ هو من المعلومات العامة .

٣٦ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . مادام متفقا وما أوردته المحكمة من أدلة .

٣٧ - تقدير المحكمة لدليل في دعوى . لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى . ولا يحوز قوة الأمر المقضي . أساس ذلك ؟

٣٨ - عدم التزام المحكمة بالتحدث عن الأدلة غير المؤثرة في عقيدتها .

٣٩ - لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . حقها في الأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى .

٤٠ - الفصل فيما إذا كان من نقد الأمر بالتفتيش أترم حده أو جاوز غرضه متعسفا في تنفيذه . من الموضوع لا من القانون .

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : إثبات .
		( للقاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٥٧ ع ١ )
		( والقاعدة رقم ٣٠٠ بالصحيفة رقم ١٢٣٩ ع ٣ )
		وإجراءات المحاكمة .
		( القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٧٣٢ ع ٢ ) .
		ونقض .
		( القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٦٥٥ ع ٣ ) .
		سلطانها في تقدير توافر أركان الجريمة :
		١ - القصد الجنائي في جريمة القذف والسب . توافره متى كانت العبارات التي وجهها إلى المجني عليه شائنة بذاتها .
٦٩٣	٢٤١٦٣	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١ ) ... ..
		٢ - علانية الإصناد تتضمن حتما قصد الإذاعة بمجرد الجهر بالألفاظ الثابتة في المحل العام مع العلم بمعناها .
٦٩٣	٢٤١٦٣	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١ ) ... ..
		٣ - تحوير معنى اللفظ . تكييف يخضع لرقابة محكمة النقض .
٦٩٣	٢٤١٦٣	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١ ) ... ..
		٤ - تقدير توافر سبق الإصرار . أمر موضوعي .
٩٦٦	٣٤٢٢٩	( الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١١ ) ... ..
		٥ - البحث في حصول الضرر من عدمه في جريمة التبديد .
		أمر موضوعي .
١٠٩١	٣٤٢٦٤	( الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٩ ) ... ..
		سلطانها في تطبيق القانون على وقائع الدعوى :
		١ - تطبيق القانون صحيحا على واقعة الدعوى . واجب على المحكمة . ما دامت لم تخرج من حدود الواقعة المطروحة . عدم
		لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال بحقه في الدفاع .

الصفحة	للقاعدة	
		معاينة المتهم بمواد إتهام غير تلك المرفوعة بها الدعوى . دون لفت نظره . لا إخلال .
٦٧٧	٢٤١٦٠	( الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ ) .. ..
		٢ - تميز عقد العمل بعنصرى التبعية لصاحب العمل وتقاضى الأجر منه . دفع المتهم بأنه لا تربطه بالعامل الذى اتهم بسببه علاقة تبعية وأنه لا يدفع له أجرا . وجوب تقصى الحكم هذا الدفاع والتحقيق من قيام علاقة العمل . مخالفة ذلك قصور في البيان .
		استناد الحكم في إثبات قيام عقد العمل . إلى مجرد أقوال المجنى عليه من أنه يعمل لدى المتهم . غير كاف . أساس ذلك : أن قول المجنى عليه في هذا الصدد ، مجرد تقرير لوجهة نظره لا يصح أن يبنى عليه الحكم تكييفاً قانونياً لتلك العلاقة .
١١٣٧	٣٤٢٧٤	( الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ ) .. ..
		سلطانها في تغيير سبب الدعوى :
		قضاء المحكمة بالتعويض على اعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة للمجنى عليه مع ثبوت أنهم ادعوا مدنياً بصفقتهم وورثة والد المجنى عليه . مخالف للقانون . علة ذلك : تغيير المحكمة أساس الدعوى وقضاؤها من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها .
٨٠٨	٢٤١٨٩	( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧ ) .. ..
		سلطانها في تفسير أوراق الدعوى :
		كون عبارات كتاب مدير الجمر إلى الشرطة غير قاطعة لدلالة في معناها ولا تعبر عن رغبة صريحة في رفع الدعوى الجنائية . صحة القضاء باعتبار الدعوى خلوا من الطلب في معنى المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
١١٩٥	٣٤٢٩٠	( الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣ ) .. ..



الصفحة	القائمة
	سلطتها في تقدير قيام المانع المادى والأدبى :
	قيام المانع المادى أو الأدبى من الحصول على دليل كتابى في الأحوال التى يتطلب فيها القانون هذا الدليل . أمر موضوعى .
٢٧٢١ ع ٦٧	(الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) .. ..
١٠٤٧ ع ٢٥٠	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١ ) ... ..
	سلطتها في تقدير العقوبة :
	تقدير العقوبة في حدود ما هو مقرر قانونا . أمر موكل إلى محكمة الموضوع . عدم إلزامها ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالتقدير الذى ارتأته .
٦٢٦ ع ١٤٨	(الطن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠ ) .. ..
٦٩٣ ع ١٦٣	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/١١ ) .. ..
٩١٨ ع ٢١٧	(الطن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ ) .. ..
١١١٠ ع ٢٦٩	(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) .. ..
	سلطتها في تقدير توافر حالة التلبس :
	تقدير توافر حالة التلبس . موضوعى .
١٣٧١ ع ٣٢	(الطن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ) .. ..
	سلطتها في تقدير مبرر الاستيقاف :
	الاستيقاف . ماهيته . مبرراته ؟ ملاحقة المتهم إثر فراره لإستكنائه أمره . يمد استيقافا . الفصل في قيام مبرر الاستيقاف أو تخلفه . موضوعى .
٧٤١ ع ١٨	(الطن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١١ ) .. ..
	سلطتها في تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش :
	تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته . انطراؤه على عنصرين هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة

الصفحة	المادة	
		حيارته وهو مالا اجتهد فيه لمحكمة الموضوع ، وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو أمر موكل إلى تلك المحكمة .
١٧٢	٤١ ع ١	(الطن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		محكمة النقض
		الإجراءات أمامها :
		سماع الخصوم أمام محكمة النقض من الإجازات الموكولة لتقديرها متى اتصلت بالطعن بناء على تقريره . دعوة الخصوم للنول أمامها . غير لازمة .
		عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة من محكمة النقض لأية حلة .
		سلطة محكمة النقض عند نظر معارضة في أمر صادر من رئيسها بتقدير رسوم مستحقة أقلم الكتاب ؟
٢٤٨	٦١ ع ١	(الطن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..
		الحكم في الطعن :
		١ - عدم جواز التعرض لموقف طامن فصل في طعنه بناء على تقريره بالطعن وعرض النيابة العامة . بمناسبة نظر طعن من متهم آخر معه في الدعوى .
١٢٩	٣١ ع ١	(الطن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ... ..
		٢ - وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها . بالرافة . المادة ٣٧ عقوبات . حتى محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم لمخالفته المادة المذكورة .
		أما ذلك ؟
٤٠٣	٩٩ ع ١	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - متى يتعين أن يكون مع نقض الحكم إحالته ؟
٤٦٦	١٤١١٢	(الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٩) ... ..
		٤ - خضوع الفرار الصادر من مستشار الإحالة برفض الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية في تقديره لرقابة محكمة النقض .
		المادة ١٩٥ أ ج المعدلة .
١٢٣١	٣٤٢٩٨	(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ..
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ١٨٤ ع ١)
		ودخان .
		(القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ١٤٢٦٠ ع ١)
		حاطتها عند الحكم :
		١ - تحرى معنى اللفظ . تكيف يخضع لرقابة محكمة النقض
٦٩٣	٢٤١٦٣	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... ..
		٢ - الشهادة المرضية داليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إبداء المحكمة الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل عليها . لمحكمة النقض مراقبة ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .
٧٥٠	٢٤١٧٦	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... ..
		حاطتها في الرجوع عن أحكامها :
		١ - قضاء النقض بعدم جواز الطعن في الحكم باعتبار أنه صادر من محكمة أمن الدولة العليا وجوب الرجوع في هذا الحكم ونظر الطعن . مادام قد ظهر أنه صدر من محكمة الجنايات مشككة تشكيلا عاديا .
١٧	١٤٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٢ - حق محكمة النقض في الرجوع عن قضائها بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم الطاعن أسبابا لطلعه . متى ظهر لها بعد ذلك أن أسباب الطعن قدمت في الميعاد .
١٢٩	١٤٣١	(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ... ..
		<b>محكمة أمن الدولة</b>
		اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . وبما ارتبط بها من جرائم . مثال في قتل عمد وإحراز سلاح وذخيرة .
		عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .
٤٦٣	١٤١١	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..
		<b>محكمة أول درجة</b>
		١ - قضاء محكمة الجنح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جنائية . يوجب على مستشار الإحالة عند طرح ذات الواقعة عليه ، إذا رأى أنها جنحة . ألا يعيدها إلى محكمة الجنح . بل عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنائيات . مخالفة ذلك خطأ في القانون المادة ١٨٠ إجراءات .
٢٣٤	١٤٥٨	(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٧) ... ..
		٢ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى ، بمنعها من السير فيها . إلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستئنافية . وجوب إحادتها الدعوى إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها . مخالفة ذلك والتصدي لموضوع الدعوى . خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢٦٩	١٤٦٦	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..



القاعدة	الصيغة
<p>الإجراءات أمامها .</p> <p>راجع : محكمة ثاني درجة .</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٠ بالصيغة رقم ٢٧٢١ ع ٢ )</p> <p>محكمة ثاني درجة</p> <p>—————</p> <p>الإجراءات أمامها :</p> <p>١ — صدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا على أساس أنه أطن لشخصه . دون سماع الشهود . طلبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود . عليها استئناف ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاضرا . مخالفة ذلك بطلان وإخلال بحق الدفاع . المادتان ١/٢٤١ ، ٤١٣ / إجراءات .</p> <p>(الطن رقم ٥١٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢) ... ..</p> <p>٢ — عدم التزام المحكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق أو سماع شهود . نطاقه ؟</p> <p>سكوت المتهم عن التمسك بسماع الشهود — أمام أول درجة —</p> <p>اعتباره نازلا عن سماعهم .</p> <p>(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... ..</p> <p>(والطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..</p> <p>(والطن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... ..</p> <p>مرور</p> <p>—————</p> <p>راجع : سيارات</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٧ بالصيغة رقم ٤٤٣ ع ٣ )</p>	
٧٢١	٢٤١٧٠
٧٣٢	٢٤١٧٣
٨٤٨	٢٤٢٠٠
٨٩٤	٢٤٢١١

الصفحة	القاعدة	مسئولية جنائية
		قياسها :
		١ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .
		إعتبار الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة لوصفات المقررة . عدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة . إعتبار للفعل المسند إلى المتهم غير مؤتم .
٦٩	١٦٤	(الطن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠) - ...
		٢ - مناط التائيم في جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل رقم ٢٠ بالمنجز . كون الجاني من أصحاب المخازن أو المسؤولين من إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ . وجوب استظهار الحكم ذلك وإلا كان قاصرا .
٢٨١	١٦٨	(طن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٧٠) - ...
		٣ - صحة مساءلة المتهم عن جميع النتائج الناشئة عما أحدثه من إصابة . ولو كانت عن طريق غير مباشر . إلا إذا ثبت تعدد المجني عليه بجسم مسئولية المتهم .
٧٢٤	١٧١	(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٧٠) - ...
		٤ - حضور مندوب أثناء عملية الإنتاج . لا يدل على إتمام عملته وفق القانون .
		مسئولية مدير الإنتاج عن عملية إنتاج الكحول .
٧٣٩	١٧٤	(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠) - ...
		٥ - وجود المتهمين جميعا على مسرح الجريمة وإطلاقهم النار على المجني عليه تنفيذا لقصد هم المشترك الذي يتوالت عليه .
		تحقق مسئوليتهم جميعا عن جريمة قتل المجني عليه عمدا كفاعلين

الصفحة	القائمة	
		أصليين سواء أكان مطلق الأعيةر التي أودت بحياة الهني عليه معلوما أو غير معلوم .
٧٦٠	٢٤١٧٩	(الطن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) - - -
		٦ - مسئولية المتهم من جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . تقدير توافر رابطة السببية أو عدم توافرها . أمر موضوعي .
٧٨٩	٢٤١٨٣	(الطن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١) - - -
		٧ - قيام مسئولية صاحب المحل في جرائم التموين . رهن بثبوت ملكية هذا المحل .
١١١٠	٣٤٢٦٩	(الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) - - -
		راجع أيضا : إثبات .
		( القائمة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١١٥ ع ١ والقاعدتان ٢٧٧ و ٢٨٥ بالصحيفتين ١١٤٩ و ١١٧٠ ع ٣ )
		ودقيق .
		( القائمة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ٨٣٦ ع ٢ )
		ورشوة .
		( القائمة رقم ٢٤٤ بالصحيفة رقم ١٠٢٠ ع ٣ )
		ونقض .
		( القائمة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٠٥ ع ١ )
		المسئولية المفترضة :
		١ - مناط المسئولية عما يقع في المحل من مخالفات للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين . هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة .

الصفحة	القاعدة	
		إنتفاء إدارة الشخص لحل أو الإشراف عليه . انحصار المسؤولية عنه .
١٨٧	٤٦ ع ١	(الطن رقم ١٨٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		٢ - صحة القول بالمسؤولية المفترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها سائغا من نصوص القانون إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتا فعليا .
٥٨٦	١٤٠ ع ٢	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ..
		٣ - عدم مساءلة الشخص . شريكا كان أو فاعلا . إلا بقيامه بالفعل أو الامتناع المحرم قانونا .
		اقتراض المسؤولية . إحتفاء . قصره في الحدود التي نص عليها القانون لحسب .
٥٨٦	١٤٠ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ..
		٤ - إحراز الدخان المخلوط أو المفسوش جريمة في حق الصانع له . أساسها المسؤولية المفترضة ، لا يستطيع دفعها في حالة ثبوت الغش . عدم امتداد هذه المسؤولية على حالة استنبات التبغ أو زراعته عليها المعتبرة تهريبا في حكم القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٤
		مسألة من يستنبت التبغ أو يزرعه عليها وفق القواعد العامة في المسؤولية الجنائية .
		اقتراض مساءلة صانع الدخان المخلوط أو المفسوش . أساسه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣
٥٨٦	١٤٠ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ..
		• - جريمة استنبات التبغ أو زراعته عمدية ، يتحقق القصد فيها من تعدد أركان الفعل المؤتم .
٥٨٦	١٤٠ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ..



الصفحة	القاعدة	
٥٨٦	٢٤١٤٠	٦ — قيام المسؤولية المفترضة على الدوام . ما لم يدقمها سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب أو المسؤولية . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) ... ..
٧٠٠	٢٤١٦٥	٧ — مسؤولية صاحب المحل المفترضة في القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . أساسها . افتراض علم صاحب المحل بكل ما يحصل في محله الذي يشرف عليه وأن الجريمة ترتكب باسمه وحسابه . انحصار أساس هذا الافتراض . سقوط موجب المساواة . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... .. (والطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ٢٢/١١/١٩٧٠) ... ..
١١١٠	٣٤٢٦٩	٨ — عدم جواز دفع مسؤولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف . اندفاع المسؤولية المفترضة بالأسباب العامة المانعة للمسؤولية . دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة قبله نشأت عن سبب أجنبي لا يدل عليه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه . دفاع جوهرى في خصوص الدهوى يترتب عليه — إن صح — اندفاع مسؤوليته الجنائية . وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتخصيصه كشفا عن مدى صدقه . إلتفاتا عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... ..
٧٠٠	٢٤١٦٥	التضامن في المسؤولية : اتفاق المتهمين على القتل . يرتب بينهم تضامنا في المسؤولية الجنائية . سواء عرف محدث الإصابات القاتلة منهم أم لم يعرف . متى يعد المتهم في القتل فاعلا أصليا في جريمة القتل ؟ (الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٦/١/١٩٧٠) ... ..
١٥٧	١٤٣٨	

الصفحة	القاعدة	
		<p>أثر الارتباط على المسؤولية :</p> <p>الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية الجنائية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ١/٣٢ عقوبات . تحققه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة .</p> <p>إدانة المتهم عن جريمة ضرب بسيط مرتبطة بجريمة إحداث حادثة . لا تحول دون محاكمته عن الجريمة الأخيرة .</p> <p>تبرئة المتهم من تهمة الضرب المفوضي إلى الموت . لا تمنع من محاكمته عن جريمة إحداث العادة المرتبطة بها .</p> <p>(الظن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩) ... .. ١١٢ ع ١ ٤٦٦</p>
		<p>مفوط المسؤولية :</p> <p>١ — حالة الضرورة المانعة للمسؤولية . شروطها ؟</p> <p>الظن في الأحكام . ليس عملا جاثرا يسوغ منعه أو الخلاص منه اقتراف جريمة .</p> <p>(الظن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... .. ٢٤ ع ١ ٩٤</p>
		<p>٢ — حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجداول الأسبوعي . اعتبارا من اليوم التالي لانتهاء مدة العمل بذلك الجدول . ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول . أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة .</p> <p>(الظن رقم ١٨١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... .. ٧٢ ع ١ ٢٩٥</p>
		<p>٣ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى تقتضى به المسؤولية الجنائية في جريمة تبديد .</p> <p>(الظن رقم ١٩٥٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... .. ١٤٤ ع ٢ ٦٠٧</p>
		<p>٤ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى أثير حول امتناع مسؤولية المتهم عن جريمة لإصابته بمرض عقل .</p> <p>ليس للحكمة أن تحمل نقمها محل الخبير في مسألة فنية بحثة .</p> <p>(الظن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١) ... .. ١٨٥ ع ٢ ٧٩٥</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - دافع المتهم بعدم مسئولية عن العجز في وزن الخبز لا نقطاع صلته بالخبز بتأجيله للغير . دفاع يؤثر في مسئولية المتهم . وجوب تخصيصه أو الرد عليه بما يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب .</p> <p>(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١) ... .. ٣٤٢١٣ ع ٩٠٢</p> <p>مسئولية مدنية</p>
		<p>١ - إنتهاء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبليدها . التي دين بها المتهم . دون بيان أساس ذلك . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٣) ... .. ١٤٩٣ ع ٣٧٦</p>
		<p>٢ - ثبوت جريمة هتك عرض المدعية بالحقوق المدنية . تضمنته بذاته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... .. ١٤٩٥ ع ٣٨٢</p>
		<p>٣ - كفاية ثبوت الفعل الضار . القضاء بالتعويض المؤقت . دون بيان الضرر بنوعيه . بيان ذلك الضرر قائماً . يكون عند الحكم بالتعويض الكامل .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦) ... .. ١٤٩٥ ع ٣٨٢</p>
		<p>٤ - عدم جواز النفي على الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها . إلا إذا كان النفي يمس الدعوى المدنية .</p> <p>عدم قبول الدعوى الجنائية . أثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة . جواز إبدائه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى . ( الملحق رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨ ) ... ..
٨٤٨	٢٤٢٠٠	٥ - قوام مسئولية المتبوع عما يحدثه تابعه من ضرر بعمله غير المشروع أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ونطاق هذه المسؤولية . المادة ١٧٤ من القانون المدني ؟ ( الملحق رقم ٧٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ ) ... ..
٨٨٩	٢٤٢١٠	٦ - دفع وزارة الداخلية ( المسئولة عن الحقوق المدنية ) للدعوى المدنية بعدم مسئوليتها لوقوع جريمة القتل الخطأ من تابعها المتهم بصفته موظفا عاما تنفيذا لواجبات وظيفته . مل المحكمة تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه بما يفي به وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع . وحدة الواقعة وحسن سير العدالة واتصال وجه النemy المحكوم عليه الذي لم يقرر بالظمن يوجب نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا . ( الملحق رقم ١١٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) ... ..
١١٤٠	٢٤٢٧٥	تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية . موضوعي . ( الملحق رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) ... ..
١١٤٩	٢٤٢٧٧	الفصل في توافر السببية بين الخطأ والضرر . حق المحكمة الموضوع . بغير معقب متى كان تقديرها مائعا . ( الملحق رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) ... ..
١١٤٩	٢٤٢٧٧	للتزام كل من ساهم في ارتكاب جريمة الجرح للعمدى الذى أفضى إلى وفاة المجنى عليها بدفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانونا . ( الملحق رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ ) ... ..
١٢٥٠	٢٤٣٠٢	راجع أيضا : نقض . ( القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٠٥ ع ١ )



الصفحة	القاعدة	مستخدمون عموميون
		<p>عدم انسباغ الحماية المقررة في المادة ٦٣ لإجراءات إلا على الموظفين والمستخدمين للعائدين دون غيرهم .</p> <p>(الظن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) ... ..</p>
		<p>مستشار الإحالة</p> <p>سلطته في الإحالة :</p> <p>قضاء محكمة الجناح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جنائية . يوجب على مستشار الإحالة عند طرح ذات الواقعة عليه ، إذا رأى أنها جنحة . ألا يعيدها إلى محكمة الجناح . بل عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنايات . مخالفة ذلك خطأ في القانون . المادة ١٨٠ إجراءات .</p> <p>(الظن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..</p> <p>إصدار قراراته وتسيبها :</p> <p>١ - تقدير أدلة الثبوت في الدعوى من إطلاقات مستشار الإحالة بغير معقب عليه من محكمة النقض .</p> <p>(الظن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠) ... ..</p> <p>٢ - وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة واقعة الجنائية إلى محكمة الجنايات أو بالأول وجه لإقامة الدعوى فيها على الأسباب التي بنى عليها . حقه في هذا الشأن في تحييص الدعوى وأداتها .</p> <p>المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة ؟</p> <p>إنطواء قرار مستشار الإحالة على قرارات قانونية خاطئة .</p> <p>لا يمييه . شرط ذلك ؟</p> <p>(الظن رقم ٢١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..</p>
١١٨٣	٣٤٨٧	
٢٣٤	١٤٥٨	
٤٨٧	١٤١٧	
٥٩٩	٢٤١٣	

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تأديب مدرسة بالتعليم الابتدائي لتلميذها بالضرب . مختور . المادة ١٨ من القانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ . تطاير جزء من آلة الاعتداء أثناء الضرب . إصابته عين المجنى عليه بعادة . وجوب مساءلة المدرسة بالمادة ٢٤٠ عقوبات . مخالفة القرار المطعون فيه لهذا النظر . وجوب نقضه وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة للسيرة فيها على أساس ما تقدم . ( المظن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١ ) ... .. ١١٥٧ ٢٤٢٧٩
		٤ — ليس من وظيفة مستشار الإحالة البحث عما إذا كان المتهم مداناً ، إلا أن من حقه بل من واجبه تخصيص الدعوى وأدلتها عن بصرو وبصيرة ثم إصدار قراراً مسبباً يراه من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها لتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدائته . مثال لتسبيب معيب . ( المظن رقم ١٤٦٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠ ) ... .. ١٢٢٨ ٢٤٢٩٧
		٥ — قرارات مستشار الإحالة . صدورها باسم الأمة . غير لازم . قضاء الإحالة مرحلة نهائية من مراحل التحقيق وليس جزءاً من قضاء الحكم . ( المظن رقم ١٤٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ ) ... .. ١٢٣٠ ٢٤٢٩٨
		٦ — وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة — سواء بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات أو بعدم وجود وجه لاقايتها — على الأسباب التي بنى عليها . المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة . ( المظن رقم ١٤٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ ) ... .. ١٢٣١ ٢٤٢٩٨
		٧ — القرار الصادر من مستشار الإحالة بتأييد الأمر المستأنف الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لعدم

الصفحة	القاعدة	
		كفاية الأدلة هو في ذاته قضاء برفض الطعن المرفوع عنه من المدعية بالحقوق المدنية .
١٢٣١	٢٤٢٩٨	(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣٢١/١٢/١٧٠) ... ..
		٨ — خضوع القرار الصادر من مستشار الإحالة برفض الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية في تقديره لرقابة محكمة النقض المادة ١٩٥ أ . ج المعدلة .
١٢٣١	٢٤٢٩٨	(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٣٢١/١٢/١٩٧٠) ... ..
		راجع أيضا : اختصاص .
		( القاعدة رقم ٢٨١ بالصيغة رقم ١١٦٥ ع ٣ )
		وتفتيش .
		( القاعدة رقم ١١٥ بالصيغة رقم ٤٧٨ ع ١ )
		ومواد مخدرة .
		( القاعدة رقم ٨٨ بالصيغة رقم ٣٥٥ ع ١ )
		الطعن في قراراته :
		الطعن في قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب صدوره عن النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل عن أحدهما .
		وضع أسباب الطعن في قرار مستشار الإحالة واجب على النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه . تكليف أيهما أحد أعوانه بوضع تلك الأسباب . وجوب توقيعه عليها بما يفيد إقراره لها في الميعاد المحدد قانونا . حصول ذلك التوقيع بعد الميعاد . لا يصحح البطلان . أساس ما تقدم ؟
		صحة التوكيل في إيداع أسباب الطعن كالشأن في التقرير بالطعن .
٢٩١	١٤٧١	(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٣٢٢/٢/١٩٧٠) ... ..

## مصادرة

١ - الغرض من المصادرة . تمليك الدولة قهرا وبغير مقابل . أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة .

المصادرة عقوبة تكيلية في الجنايات والجنح . إلا إذا نص القانون على غير ذلك .

مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبية يقتضيها النظام العام . في مواجهة الكافة كتدبير وقائي .

متى تكون المصادرة تعويضا : إذا نص القانون على أبلولة الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو الخزانة العامة . كتعويض عن الضرر . حق المجنى عليه أن يطالب بها كتعويض . أمام درجات التقاضي على اختلافها . ولو في حالة الحكم بإبراء .

(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... .. ١٤١٠٠ ٤٠٩

٢ - خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن النش من نص يعطى الخزانة العامة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . مطالبته بتعويض مقابل المصادرة غير مقبولة . لانعدام الصفة .

(الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... .. ١٤١٠٠ ٤٠٩

٣ - انحصار المصلحة المالية للخزانة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول وما عسى أن يفرض به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم استحقاق رسم على الشيء المضبوط وخروجه عن دائرة التعامل . لا أحقية للخزانة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه .

دهوى الخزانة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة . خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزانة الحق في الحصول على بديل عن مصادرة الشيء محل الجريمة .



الصفحة	القاعدة	
		كون الشيء محل الجريمة منشوشا . يخرج من دائرة التعامل .
٧٣٩	٢٤١٧٤	مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تقدير عيني وقائي . (الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥) ... ..
		٤ - عدم قبول طعن ليس لرافعه مصالحة فيه .
١١١٠	٣٤٢٦٩	التعنى من المتهم بعدم القضاء بالمصادرة . غير مقبول . (الطن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
		راجع أيضا : دخان . (القاعدة رقم ٦٤ بالمحكمة رقم ٢٦٠ خ ١)
		معارضة
		مباعدة :
		قابلية الحكم الابتدائي الغيابي للاستئناف حتى تاريخ انقضاء الثلاثة أيام التالية لإعلانه كيماء مقرر للمعارضة فيه . المادة ٤٠٦/١ إجراءات .
		قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا . رغم أن الحكم غيابي لم يعلن للحكوم عليه . خطأ في القانون . (الطن رقم ١١٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٥) ... ..
١٠٨٢	٣٤٢٦١	ما لا يجوز المعارضة فيه من الأحكام :
		١ - عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة من محكمة النقض لأية علة .
		سلطة محكمة النقض عند نظر معارضة في أمر صادر من رئيسها بتقدير رسوم مستحقة لفلم الكتاب ؟
٢٤٨	١٤٦١	(الطن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٩) ... ..

الصفحة	القاعدة
	<p>٢ - استئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة .  اقتضاره على هذا الحكم للشكلى فحسب . عدم جواز التصدي حال  نظره للحكم الغيابي الصادر في الموضوع .  وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة . عند إلغاء حكمها  بعدم جواز المعارضة . المادة ٤١٩ إجراءات .  حق محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر في الاستئناف وتأيد  الحكم الصادر في المعارضة . مادام صحيحا في القانون .</p> <p>(الطن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٥) ... .. ٢٢٢٦ ع ٣ ٩٥٧</p> <p>نظر المعارضة والحكم فيها :</p> <p>١ - وجوب إخطار المعلن إليه بخطاب مسجل يفيد تسليم  الصورة لجهة الإدارة وذلك في حالة توجيه الإعلان لمأمور  القسم . مخالفة ذلك . أنه : بطلان الإعلان وصدور الحكم  المبني عليه معيبا .</p> <p>(الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... .. ٥٢٢ ع ١ ٢١٣</p> <p>٢ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي  بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة .  المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ إجراءات ؟  الحضور الاعتباري في مفهوم المادة ٢٣٩ إجراءات ؟  حضور الخصم إحدى الجلسات ثم تخلفه عن الحضور  في الجلسات التالية بعد تقديمه عذرا مقبولا كان في مقدور المحكمة  تحقيق قيامه أو انعدامه ، إلا أنها قعدت عن تحقيقه .  اعتبار الحكم الصادر في هذه الحالة غيابيا جائزا المعارضة فيه .</p> <p>(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٧/٢) ... .. ٥٢٦ ع ١ ٢٢٥</p> <p>٣ - استئناف محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع  المعارضة بالتأييد . على محكمة ثاني درجة إذا ما رأت بطلانا</p>

الصفحة	القاعدة	
		في الإجراءات أو في الحكم أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى . المادة ١٩/٤ أ . ج .
٣٣٨	١٤٨٤	(الطن رقم ١٨٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... ..
		٤ — عدم جواز إضارة المعارض . بأى حال . بناء على معارضته . سرعان ذلك على الدعوى المدنية . مخالفة الحكم هذا المبدأ . خطأ في القانون .
٥٧٣	٢٤١٣٧	(الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ..
		٥ — تقدم المدافع عن المعارض بعذره في عدم الحضور . على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض والإخلت بحق الطاعن في الدفاع .
٦٤٤	٢٤١٥٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢) ... ..
		٦ — مثال لتسبب معيب في الرد على شهادة مرضية قدمت كدليل على مذر المعارض في حضور جلسة المعارضة .
٩٦٠	٢٤٢٣٧	(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/١٥) ... ..
		٧ — قضاء الحكم النيابي الاستثنائي بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد . على المحكمة الاستئنافية عند نظر المعارضة في ذلك الحكم أن تفصل أولاً في صحته من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد ، إما أن وجدت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى .
١١٧٤	٣٤٢٨٤	(الطن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... ..
		٨ — القضاء في المعارضة في الحكم المحضوري الاعتباري الاستثنائي شكلاً وموضوعاً . رغم عدم تمسك المعارض بالعذر الذي منعه من المثول أمام المحكمة الاستئنافية . خطأ في القانون .
١١٨٧	٣٤٢٨٨	(الطن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) ... ..

الفاصلة	المصحة
١١٨٧ ٣٤٢٨٨	<p>٩ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . عند تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة لمذقهرى . يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا الحكم . القضاء بإلغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة . أساس ذلك .</p> <p>(الطن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) .. ..</p> <p>١٠ - بدء سريان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة . من يوم صدوره . أسوة بالحكم الحضورى إلا إذا كان تخلف المعارض عن حضور الجلسة راجعا لما لا دخل لإرادته فيه .</p> <p>لم الطاعن بأن له معارضة منظورة في ذات الجلسة التي حضر فيها نظر معارضة أخرى . يحتم عليه متابعتها والمثول فيها . إذ الحرص اللازم توافره في الشخص العادى يوجب عليه ذلك . عدم مثوله بزعم مرسل قائم على أنه ظن أنها لسمى له من بلد مجاور لبلدته . عدم جدوى هذا الزعم . صدور الحكم في المعارضة في هذه الحالة . بدء سريان ميعاد الطعن فيه من يوم صدوره . لامن يوم العلم رسميا به .</p> <p>(الطن رقم ١٤٥٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) .. ..</p> <p>١٢٦٠ ٣٤٣٠٣</p> <p>راجع أيضا : نقض .</p> <p>(للقاعدة رقم ٣٧ بالصيغة رقم ١٥٥٤٠٤)</p> <p>(للقاعدة رقم ٢٧٨ بالصيغة رقم ١١٥٤٠٤)</p> <p>مفرقات</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة إحراز مفرقات بدون ترخيص المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (أ) عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . عدم جواز إبدائها عند معاملة المتهم بالرافة</p>



الصفحة	القاعدة	
		عملا بالمادة ١٧ عقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة وهي السجن من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة .
٦٦٨	٢٤١٥٧	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) .. ..
		مواد مخدرة
		١ - الاستيقاف . ماهيته ؟ طلب الضابط البطاقة الشخصية للتهم لاستكناه أمره . اعتباره استيقافا لا قبضا . مثال لحالة تلبس بجريمة إحراز مواد مخدرة .
٤٣	١٤٩	(الطن رقم ١٦٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٥/١/١٩٧٠) .. ..
		٢ - عبارة الاتجار في المخدر . مدلولها : حيازة المخدر بقصد الاتجار . صدور إذن بتفتيش من يتجر في هذا المخدر محتة . أساس ذلك ؟ عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي . أمام النقض .
٦٥	١٤١٥	(الطن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠) .. ..
		٣ - شروط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن به ؟
٦٥	١٤١٥	(الطن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٢/١/١٩٧٠) .. ..
١٢٥	١٤٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) .. ..
		٤ - تولى رجل الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش عن مخدر ، أو كونه على معرفة مصيفة بالمطلوب تفتيشه . غير لازم . كفاية الاستعانة في ذلك بمعاونين أيا كانت صفاتهم .
١٢٥	١٤٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) .. ..
		٥ - تقدير مبررات التفتيش . موضوعي . بشرط أن يكون سائفا .
١٢٥	١٤٣٠	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٦ - عدم اشتراط القانون صياغة إذن التفتيش في عبارات خاصة . استعمال الإذن عبارة . " بحثا عن المخدر " بمعنى ضبطه . لا عيب .
١٣٧	١٤٣٢	( الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ) .. .. ٧ - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش للبحث عن سلاح لا ينصرف بحسب نصه والفرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد رجل الضبط عرضا أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في حالة تلبس . مثال في مواد مخدرة .
١٧٢	١٥٤١	( الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) .. .. ٨ - تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو مجاوزته . انطوائه على عنصرين هما تحري حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو مالا اجتماد فيه لمحكمة الموضوع ، وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو أمر موكل إلى ملك المحكمة .
١٨٢	١٤٤١	( الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) .. .. ٩ - استخلاص وقوع ضبط المخدر داخل المياه الإقليمية . موضوعي . عدم جواز إثارة أمام النقض .
١٩٠	١٤٤٧	( الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١ ) .. .. ١٠ - استخلاص الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها . العلم بكنهه المخدر المضبوط . محته . مادام استخلاصه سائغا .
١٩٠	١٤٤٧	( الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١ ) .. ..

الصفحة	القائمة	
		١١ — عقوبة جلب المخدرات . الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه . المادة ٣٣/أ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وجوب توقيع هذه العقوبات على الفاعل والشريك .
١٩٠	١٤٤٧	(الطن رقم ١٦٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
		١٢ — لرجل الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش تخير الظروف والوقت المناسبين لإجرائه خلال المدة المحددة بالإذن. مثال لتسيب معيب .
٢٣٠	١٤٥٧	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		١٣ — لمحكمة الموضوع القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك ؟ مثال في جريمة إحراز مخدر .
٢٣٠	١٤٥٧	(الطن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
		١٤ — متى يتحقق موجب الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . بعد علم السلطات بالجريمة : بامهام المتهم بإبلاغه إسهاما إيجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور . كون الإبلاغ غير جدي وعقيم . عدم استحقاق المبلغ للاعفاء .
		حق النقض في توقيع العقوبة دون تحديد جلسة لنظر الموضوع نطاقه ؟
٣١٢	١٤٧٧	(الطن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
١١٩١	٣٤٢٨٩	(الطن رقم ١٤٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — تبين المخدر . ليس شرطاً في التلبس بإحرازه . كفاية وجود مظاهر تدل على إحرازه .
٣٥٥	١٤٨٨	(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) .. ..
		١٦ — مثال على تلبس بإحرازه مخدر .
		إهدار الدليل المستمد من تفتيش إثر حالة تلبس . خطأ في القانون .
٣٥٥	١٤٨٨	(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) .. ..
		١٧ — إسناد النيابة لاتهم أثناء المحاكمة . واقعة إحراز ما ضبط معه من مخدر بقصد التعاطي وهي جزء من كل ما كان منسوباً إليه جلبيه . دخول الواقعة المسندة في نطاق تهمة جلب المخدر الموجهة أصلاً لاتهم . لا إخلال بحق الدفاع ولا بعلان في الإجراءات . أساس ذلك ؟
		جلب المخدر . هو حيازة أو إحرازه .
		حق المحكمة في التزول إلى الوصف الأخف الذي أثبت أنه الوصف القانوني الصحيح . مادام ذلك لا يتضمن إسناد واقعة أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي أسس عليها أمر الاحالة . مثال في مخدرات .
٤٥٤	١٤١١٠	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..
		١٨ — تحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز مخدر . يعلم المتهم أن ما يحزره مخدراً .
٤٥٤	١٤١١٠	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) .. ..
		١٩ — المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . الحذف منها الإحاطة بكافة الحالات التي ينصور فيها إفلات حذر المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي . من العقاب .
٤٥٤	١٤١١٠	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٣) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - القطع بحقيقة المادة المخدرة لا يصلح فيه غير التحليل . ثم رأتحة المخدر . صحة اتخاذ قرينة على علم محرزه بكنه ما يحزره .
٤٥٤	١٤١١٠	(الظمن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ... ..
٤٧٠	١٤١١٣	(الظمن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ... ..
		٢١ - فض حرز المخدر في حضرة المتهم والدفاع دون اعتراض . لا بطلان .
		عدم قبول النعى على الحكمة فعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها .
٤٥٤	١٤١١٠	(الظمن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣) ... ..
		٢٢ - صحة الحكم بالإدانة في جرائم المخدرات . اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة في عداد المواد المخدرة المبينة حصرا بالقانون .
٤٧٠	١٤١١٣	(الظمن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ... ..
		٢٣ - متى تحرم حيازة المورفين : إذا كان غير مختلط بغيره أو مختلطاً بمادة فعالة أيا كانت نسبة تركيزه في هذه المادة . اختلاط المورفين بمادة فعالة . وجوب زيادة نسبته في الخلط على ٢٠٪ حتى يعد مخدراً . الكوداين . لا يعتبر مخدراً .
٤٧٠	١٤١١٣	(الظمن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ... ..
		٢٤ - خلو الحكم من بيان ما إذا كان السائل المختصوى على المورفين يشتمل على مادة فعالة أم غير فعالة . ونسبة المورفين إلى المادة الفعالة . قصور .
٤٧٠	١٤١١٣	(الظمن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٥ — شراء المخدر جريمة مستقلة عن جريمة الاحراز . تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للشخص .</p> <p>إصدار النيابة إذنها بالتفتيش بعد وقوع جريمة الشراء وقبل تسليم المخدر . قبول المحكمة الدفع بظلال ذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية خطأ في انقانون . عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي أعطته النيابة للواقعة وهو إحراز المخدر .</p>
٤٩	١٤١١٨	<p>(الظن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠) ... ..</p> <p>٢٦ — تقييد الدعوى والإحاطة بظرونها والأدلة المقدمة فيها . لازم لصحة القضاء بالبراءة . مثال في جريمة إحراز مخدر .</p>
٥٠٣	٢٤١٢١	<p>(الظن رقم ١٨٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..</p> <p>٢٧ — تبرئة المتهم إستنادا إلى وجود كشط في ساعة تحرير الإذن بالقبض عليه وتفتيشه . دون التعرض لدليل المستند من تحرير الإذن أسفل محضر التحريات مباشرة ، ودون التعرض لما قرره وكيل النيابة مصدر الإذن من أن ساعة إصداره له تالية لساعة تحرير محضر التحريات . خطأ . أساس ذلك ؟</p>
٥٠٣	٢٤١٢١	<p>(الظن رقم ١٨٠٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..</p> <p>٢٨ — المراد بحلب المواد المخدرة في حكم المادة ٢٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو استيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول بين الناس . أساس ذلك ؟ اعتبار فعل الحلب متوافرا فيه قصد تداول بين الناس . إلا إذا كان الجوهر المحلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله . أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من ينقل لحسابه وكان الظاهر والملابسات يشهد له .</p>

الصفحة	الترتيب	النص
		إثبات الحكم أن الحشيش المضبوطا ثلثان وخمسون طربة ، تحقق به معنى الجلب قانونا . عدم التزام الحكم في هذه الحالة بإستظهار قصد التداول صراحة ولو دفع بانتفائه .
٥٤٧	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) ... ..
٧١٣	٢٤١٦٨	( والتمن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١ ) ... ..
		٢٩ - تضمن التشريعات المصرية في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها حظر جلب المخدرات على توال في تشديد للعقوبة .
٥٤٧	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) ... ..
		٣٠ - حظر المشرع جاب الجواهر المخدرة ، مقصود به . بسط رقابته على عمليات التجارة الدولية في شأنها .
٥٤٧	٢٤١٣٠	( الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦ ) ... ..
		٣١ - عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين إعمالا للمادة ٤٨/٣ ، ٣ مكرر من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . طبيعتها ، عقوبة حقيقية إلا أنها ليست من العقوبات السالبة أو المفيدة للحرية . هي من نوع التدابير الوقائية . وجوب إيداع كفالة لقبول المظن المقدم من المتهم بشأنها .
٥٦٦	٢٤١٣٥	( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ ) ... ..
		٣٢ - لمأمور الضبط القضائي حق القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات حددها المشرع حصرا في المادة ٣٤ أ . ج ومنها الجايات . حقه في تفتيش الشخص في هذه الحالة بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متبسا بها . تقدير تلك الدلائل التي تسوغ له القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها متروك

الصفحة	القاعدة	
		بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتصيب معيب في جريمة إحراز مخدر .
٥٩٩	٢٤١٤٢	(الظن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) ... ..
		٣٣ - لمحكمة التمويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها تجزئة هذه التحريات والأخذ منها بما نظمته إليه وإطراح ما عداه . لها أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتنقيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .
٥٩٩	٢٤١٤٢	(الظن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٧٠) ... ..
		٣٤ - إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بالفصل فيها .
٥٩٩	٢٤١٤٢	(الظن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٠) ... ..
٦٣٦	٢٤١٥٠	(الظن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢/٥/١٩٧٠) ... ..
		٣٥ - القصد الجحائي في جريمة إحراز المخدر . ماهيته ؟ عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن .
٦٣٦	٢٤١٥٠	(الظن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢/٥/١٩٧٠) ... ..
		٣٦ - لمحكمة الموضوع تبين حقيقة الواقعة وردها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها . نطاق هذا الحق ؟
٦٣٦	٢٤١٥٠	(الظن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢/٥/١٩٧٠) ... ..
		٣٧ - وجوب تفتيش السجائين تفتيشا عموميا بالفناء الخارجى بالقرب من الباب الرئيسى للسجن عند دخولهم وقبل خروجهم . ليس المقصود بالتنقيش العام هو قصره على مجرد تحسس الملابس من الخارج فقط دون خلعها . المقصود به التنقيش



الصفحة	القاعدة	
		الذاتي الدقيق وبالكيفية التي يرى القائم بإجرائه أنها تحقق الفرض المقصود منه .
٦٧٤	٢٥٩ع	( المظن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠ ) - - - ٣٨ - إقامة الحكم قضاءه بإدانة المتهم في جريمة إحراز مخدرات تأسيسا على سبق معرفة الشاهد له شخصيا . في حين أن الشاهد لم يقرر ذلك في شهادته . خطأ في الإسناد يعيب الحكم ويوجب نقضه .
٨٣٠	٢٩٥ع	( المظن رقم ٧٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٧/٦/١٩٧٠ ) - - - ٣٩ - عدم إعمال الحكم المادة ١٧ عقوبات في جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار . رغم ذكره أنه يرى معاملة المتهمين بهذه المادة . لا يعيبه . حلة ذلك : المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
٩٨٠	٢٣٣ع	( المظن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠ ) - - - ٤٠ - تحقق جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار . ولو لم يتخذ الجاني من الاتجار في المواد المخدرة . حرفة له . كفاية استخلاص الحكم بما يسوفه . أن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار . الرد على منعه بأن الحكم لم يثبت عليه إحتراف تجارة المخدرات . تفرقة المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بين إحراز وحياسة المخدر بقصد الاتجار وبين إحرازه وحيازته بقصد النعاطى أو الاستعمال الشخصى أو بدون قصد شئ من ذلك .
٩٨٠	٢٣٣ع	( المظن رقم ٩٩١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/٢٠/١٩٧٠ ) - - - ٤٢ - لا قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الحلب أو غيرها من الجرائم الواردة بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٩ . مثال .
٩٨٥	٢٣٤ع	( المظن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠ ) - - -

الصفحة	القاعدة
	٤٣ — بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أمفر عنها للتفتيش ومنها الإقرار باللاحق اللهم بحيازته ذات المخدر الذي كشف التفتيش عن وجوده لديه .
٩٨٥	٣٢٣٤ (الطود لم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلة ١٨/١٠/١٩٧٠) .. ..
	راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٢٨ بالصيغة رقم ١١٥ ع ١)
	راجع أيضا : تفتيش . (القاعدة رقم ٢٠٩ ع ٢١٦ بالصيغة رقم ٨٨٤ ع ٩١٥ ع ٢) (القاعدة رقم ٢٩٧ بالصيغة رقم ١٢٢٨ ع ٣)
	وتفتيش . (القواعد أرقام ٦٩، ٨٣، ١١٥ بالصفحات أرقام ٢٨٤ ع ٣٣٤ ع ٤٧٨ ع ١) (القواعد رقم ٢٩٦ ع ٢٥٠ بالصيغة رقم ١٠٥٣ ع ١٢٢٤ ع ٣)
	وحكم . (القاعدة رقم ١١٧ بالصيغة رقم ٤١٧ ع ١)
	ودفاع . (القاعدة رقم ٥٥ بالصيغة رقم ٢٢٢ ع ١)
	موانع العقاب
	—
	راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب . (القواعد أرقام ٢٤ ع ٤٩ ع ٧٧ بالصفحات أرقام ٩٤ ع ٢٠٠ ع ٣١٢ ع ١)

## وظفون عموميون

١ - للسائق بشركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا لا يعتبر موظفا عاما في مجال تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات . عدم انطباق الحصانة المقررة بهذا النص عليه . مخالفة الحكم هذا للنظر خطأ في تطبيق القانون .

(الطن رقم ١٧٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) .. .. ١٥٠ ١٤٣٦  
(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) .. .. ١١٨٣ ٣٤٢٨٧

٢ - امتطهار الحكم قدرا من الاختصاص يسمح للنهم بتنفيذ الغرض من الرشوة . كفايته . أمانة الوظيفة . تفرض على سائق السيارة الحكومية . وهو موظف عام لا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له . وأن ينأى عن السعى لاستغلالها لصالحه .

(الطن رقم ١٧٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) .. .. ٢٠٠ ١٤٤٩

٣ - انطباق أحكام الرشوة والاختلاس عند تحققها . على جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فلا أو الملحق بها حكما ، مهما تنوعت أشكالها . وأيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه أو نوع عمله .

(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. .. ٥٣٢ ٢٤١٢٨

٤ - المناط في قيام صفة الموظف . بالموطن الذي انصرف إليه مراد الشارع فحسب .

(الطن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. .. ٥٣٢ ٢٤١٢٨

٥ - اعتبار العاملين بالشركات المؤتممة في حكم الموظفين أو المستعدين العاملين . في تطبيق جرائم الباب الثالث والرابع

القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . المادتان ١١١/٦ ،  ١١٩ عقوبات .  قيام علاقة العمل . بتوافر عنصرى التبعية والأجر .  ارتباط المتهم بعلاقة عمل فى شركة من الشركات المنصوص  عليها فى المادة ١١١/٦ عقوبات .  إعتباره فى حكم الموظفين العامين فى تطبيق أحكام الرشوة .  سواء كان عقده محدد المدة أو غير محدد .</p>
٦١٧	٢٤١٤٧	<p>( المجلد رقم ٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ ) .. ..  ٦ - المؤسسات العامة . عن أشخاص القانون العام .  العاملون بها . موظفون أو مستخدمون عموميون . شمولهم بالحماية  المقررة فى المادة ٦٣/٥ . إجراءات . عدم قبول الدعوى الجنائية  عما يقع منهم من جنح أو جنايات . إلا من النائب العام أو المحامى  العام أو رئيس النيابة .</p>
٨٤٨	٢٤٢٠٠	<p>( المجلد رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨ ) .. ..  راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية .  ( القامدة رقم ٩٩ بالصيغة رقم ٤٠٣ ع ١ )  ورشوة ورقابة إدارية .  ( القامدتان رقم ٩٤٢٤ بالصيغتين رقم ١٠١ و ٢٠٠ ع ١ )  وقذف .  ( القامدة رقم ٩٢ بالصيغة رقم ٣٧٣ ع ١ )</p>



## ( ن )

نصب . نظام عام . نقابات . نقد . نقض

نيابة عامة .

## نصب

١ - جريمة النصب . أركانها : ركن الاحتيال . مثال  
لجريمة استغل فيها المتهم وظيفته العمومية مستعيناً بتأييد مزاعمه  
بدفتر وأوراق كان يحملها .

(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... - ٢٢ ع ٨٨

٢ - وجوب تبيان الحكم الصادر بالإدانة في جريمة النصب  
علاقة السببية بين اتخاذ الصفة غير الصحيحة وبين تسليم المعنى  
حطه النقود لتهم .

بمجرد اتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلاً في الوظيفة .  
مثال لنصيب معيب في جريمة تداخل في وظيفة عمومية  
ونصب .

(الطن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) ... - ١٠٢ ع ٤١٦

٣ - إقامة الدعوى الجنائية عن جريمة إصدار شيك بدون  
رصيد . إدانة المتهم عنها وعن جريمة نصب لم ترفع بها الدعوى .  
خطأ . يبرره أن العقوبة المقررة بها تدخل في حقوبة الجريمة  
المرفوعة بها الدعوى . انتفاء المصلحة في الطعن على هذا الحكم  
لهذا السبب .

(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١) ... - ١٦٧ ع ٧٠٧

الصفحة	القائمة
	٤ — للحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناده التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت. شرط ذلك؟ مثال لتسبب معيب في جر يمتنى تبديد ونصب .
١١٦١	٢٨٠ع٣ (الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ...
	٥ — استعانة المتهم في تأييد مزاعمه بنشر إعلانات عن نفسه وعن مشروعه وعن فتحه حساب في أحد البنوك لإيداع قيمة الأموال التي يساهم بها الآخرون في مشروعه . وإسباغه أهمية كبيرة على الشركة التي أنشأها ويديرها متخذاً لها مقراً فخماً ، مدعياً بتعدد مجالات نشاطها . تتحقق به المظاهر الاحتالية في جريمة النصب . لأن مثل هذه المظاهر تؤثر في عقلية الجمهور .
١٢١٢	٢٩٤ع٣ (الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) ...
	٦ — قدرة الجاني تحقيق ما ادعاه . لا يؤثر في توافر جريمة النصب . مادام أن نيته قد اتجهت إلى مجرد الاستيلاء على أموال المجنى عليهم .
١٢١٢	٢٩٤ع٣ (الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) ...
	<u>نظام عام</u>
	١ — تعلق قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية بالنظام العام . أثر ذلك : جواز الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأول مرة أمام محكمة للنقض .
٢٨٧	١٤٧٠ع١ (الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ...
	٢ — مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبية تنفيذها للنظام العام . في مواجهة الكافة . كتدبير وقائي .
٤٠٩	١٠٠ع١ (الطن رقم ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . وجوب تعرض الحكم لهذا الدفع . عند القضاء بالادانة . وإلا كان معيبا بتأويله .
٥٥٧	١٣٢ ع ٢	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..
		٤ — إقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها . أثره . انعدام اتصال المحكمة بها . عدم أحقية المحكمة في التعرض لها . مخالفة ذلك . صيرورة حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر . وجوب القضاء بعدم قبولها إلى أن تتوافر شروط قبولها لأنها من النظام العام . أساس ذلك ؟
٨٤٨	٢٠٠ ع ٢	(الطن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..
١١٩٥	٢٩٠ ع ٣	(الطن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣) .. ..
		٥ — مواعيد الطعن في الأحكام . من النظام العام . جواز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى . أو إثارة أي دفع بشأنها أمام النقض . مشروط بأن يكون مستندا إلى مدونات الحكم . وأن لا يتطلب تحقيقا موضوعيا .
١١١٨	٢٧١ ع ٣	(الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. ..

### نقابات

راجع : نقابات .

(القاعدة رقم ١ نقابات ص ١٤١)

### نقد

١ — القيد الوارد في المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . تكييفه . طالب بالمعنى الوارد في المادة التاسعة لإجراءات . أساس ذلك .

(الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .. ..

٥٥٧

١٣٢ ع ٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طاب السير فيها . في أي وقت قبل صدور حكم نهائي فيها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . مثال في نقد . ( الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٥ ) ... .. ١٢٢ ع ٢٠٧
		<u>نقض</u>
		التقرير بالظمن :
		١ — التقرير بالظمن بالنقض . مناط اتصال المحكمة به . تقديم الأسباب في الميعاد القانوني . شرط لقبوله . للتقرير بالظمن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . ( الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/١/١٢ ) ... .. ٢٣ ع ٩١
		٢ — الظمن بالنقض في المواد الجنائية . طبيعته : حق شخصي لمن صدر ضده الحكم . ليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرته إلا بإذنه . الظمن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو عام . وجوب أن يكون التوكيل ثابتا وقت التقرير بالظمن . ( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠ ) ... .. ١٢٠ ع ٥٠١
		٣ — عقوبة المنع من الإقامة في مكان معين أعمالا أجنبية ٢/٤٨ ٣ مكرر من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . طبيعتها : عقوبة حقيقية إلا أنها ليست من العقوبات السالبة أو المفيدة للحرية . هي نوع من التدابير الوقائية . وجوب إبداع كفالة لقبول الظمن المقدم من المتهم بشأنها . ( الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ ) ... .. ١٢٥ ع ٥٦٦



الصفحة	القاعدة	
		ميعاد الطعن :
		١ - وجوب التقرير بالطعن إيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم . أسباب الطعن المرفوع من النيابة . وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل . التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدور ورقة الأسباب عن صدرت عنه . عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها . ( الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١ ) - - - ١٤ ع ١٢ ٦٢
		٢ - عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، لا يعتبر هذا ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للمحكوم عليه للطعن على الحكم وتقديم الأسباب . علة ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢ ) - - - ٢٣ ع ١ ٩١
		٣ - مواعيد الطعن في الأحكام . من النظام العام . جواز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى . إثارة أى دفع بشأنها أمام القضاة . مشروط بأن يكون مستندا إلى مدونات الحكم . وأن لا يتطلب تحقيقا موضوعيا . حق الدفاع أن يطلب صراحة تدوين ما يجهه لإثباته بمحضر الجلسة . ( الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) - - - ٢٧١ ع ٣ ١١١٨
		٤ - بدء مريان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة . من يوم صدوره . أسوة بالحكم الحضورى إلا إذا كان تخلف المعارض عن حضور الجلسة راجعا لما لا دخل لإرادته فيه .

الصفحة	القائمة	
		<p>علم الطاعن بأن له معارضة منظورة في ذات الجلسة التي حضر فيها نظر معارضة أخرى . يحتم عليه متابعتها والمثول فيها .</p> <p>إذ الحرص اللازم توافره في الشخص العادي يوجب عليه ذلك .</p> <p>عدم مثوله بزم مرسل قائم على أنه ظن أنها اسمى له من بسله مجاور لبلدته . عدم جدوى هذا الزعم . صدور الحكم في المعارضة في هذه الحالة . بدء سريان ميعاد الطعن فيه من يوم صدوره .</p> <p>لأن يوم العلم رسمياً به .</p>
١٢٦٠	٣٠٣ ع ٣	<p>( الطعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ ) ... ..</p> <p>راجع أيضاً : نقض . " أسباب الطعن . ميعادها " ( اتعاقدتان رقاً ٢٣ ، ٣٧ بالمحيتين رقمي ٩١ ، ١٥٥ ، ١ )</p> <p>نطاق الطعن :</p> <p>عدم جواز التعرض لموقف طاعن فصل في طعنه بناء على تقريره بالطعن وعرض النيابة العامة . بمناسبة نظر طعن من متهم آخر معه في الدعوى .</p>
١٢٩	٣١ ع ١	<p>( الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ) ... ..</p> <p>١ - نقض الحكم . أثره . مخالفة محكمة الموضوع لقضاء النقض . لا تصح بذاتها وجهها للطعن . إلا إذا كانت المخالفة المدعاة تصالح وجهها للطعن على الحكم .</p>
٦٥٥	١٥٥ ع ٢	<p>عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع المرسل غير المؤيد بدليل</p> <p>( الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤ ) ... ..</p>
٨١٢	١٩٠ ع ٢	<p>٢ - التفات الحكم عن المستندات المقدمة للدفاع عن المتهم وعدم تحديثه عنها . قصور و بطلان يوجبان نقض الحكم للطاعن وغيره من المحكوم عليهم . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .</p> <p>( الطعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - ورود الطعن على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . ليس لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب . حالة ذلك ؟
٨٤١	٢٤١٩٨	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) .. .. .
١١١٨	٣٤٢٧١	(والطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) .. .. .
		٤ - اتصال وجه الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية بالمتهم . نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . وجوب نقض الحكم في شقه المدني لمتهم كذلك . المادة ١٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٨٤٨	٢٤٢٠٠	(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) .. .. .
		٥ - صدور الحكم غاييا بالنسبة إلى أحد المتهمين . عدم امتداد أثر النقض إليه .
٩٢٨	٢٤٢١٨	(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. .. .
		” الصفة في الطعن والمصالحة فيه “ .
		١ - كفاية إيراد الحكم ما تتوافر به عناصر جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرر عقوبات . وإن أخطأ وطبق المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات . ما دام قد أنزل بالمتهم عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للمادة ١٠٦ مكررا عقوبات . إنعدام المصالحة في الطعن على الحكم في هذه الحالة .
٤٩	١٤١١	(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) .. .. .
		٢ - الطعن في قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب صدوره عن النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل عن أحدهما .
٢٩١	١٤٧١	(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٣ - وصف المحكمة للتهمة . متى لا يعد تعديلا للوصف المرفوعة به الدعوى : إذا لم يتضمن إضافة جديد عما ورد بأمر الإحالة . مثال في سرقة بالإكراه .
		أثر الارتباط في العقوبة والمصلحة في الطعن في الحكم .
٢٩١	١٤٩١	( الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ ) ... ..
		٤ - استئناف المتهم يعيد طرح النزاع لمصاحته هو وحسب . استئناف النيابة العامة ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصالحتها والمتهم .
		قبول المحكمة استئناف النيابة العامة وانفصاح المجال أمام الطاعن في إبداء أوجه دفاعه . ليس له أن ينمي على الحكم بالتقصير لقضائه عدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يعرض للشهادة المرضية المقدمة منه التي تفيد عذره في التخلف عن الطعن بالاستئناف في الموعد المقرر . هـ ذلك ؟
٤٥٠	١٤١٠٩	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣ ) ... ..
		٥ - الطعن يتحدد بصفة رافعه .
٦٩٣	١٤٦٣	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢ ) ... ..
		٦ - إقامة الدعوى الجنائية من جريمة لإصدار شيك بدون رصيد . إدانة المتهم عنها وعن جريمة نصب لم ترفع بها الدعوى . خطأ . يبرره أن العقوبة المقررة بها تدخل في عقوبة الجريمة المرفوعة بها الدعوى . إنتفاء المصلحة في الطعن على هذا الحكم لهذا السبب .
٧٠٧	١٤٦٧	( الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١١ ) ... ..
		٧ - ما يثيره الطاعن من أن جريمة الشروع في القتل المسندة إليه مستحيلة . لا جدوى منه . طالما أن المحكمة



الصفحة	القاعدة	
		قد دانت في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد .
٧٦٠	٢٤١٧٩	( الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ ) .. .. ٨ - أعمال الحكم المادة ٣٢/٢ عقوبات للارتباط بين جرائم الضرب وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص التي دان للطاعنين بها وتوقيعه عليهما عقوبة تدخل في حدود العقوبات المقررة لأشد الجرائم الثلاث وهي جريمة إحراز السلاح الناري والتي لم يثر الطاعنان شيئا بشأنها في أوجه الطعن . لا مصلحة لها فيما أثاراه تعييبا للحكم في شأن جنحة الضرب .
٧٩٨	٢٤١٨٦	( الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١ ) .. .. ٩ - اختصاص النيابة العامة بنحصر عادل في الدعوى الجنائية . بمركز قانوني خاص ، يبيح لها أن تطعن في الحكم لمصلحة المتهم ، وأولم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن . دفاع المعارض بأنه ليس المحكوم عليه الحقيقي . جوهرى . وجوب تقصى المحكمة هذا الدفاع وإفساطه حقه إرادا وردا ، إذ لو ثبت صحته ، لوجب عليها القضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلا لحصوله بعد الميعاد . دون تحييص ما تقدم . قصور وإخلال بحق الدفاع . تخويله النيابة حق الطعن فيه بالنقض .
١٢٠٧	٣٤٢٤٦	( الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١ ) .. ..
١٢٠٧	٣٤٢٩٢	( الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣ ) .. .. ١٠ - عدم جواز الطعن في الأمر الصادر بتصحيح الأخطاء المسادية البعثة في الحكم إلا إذا تجاوزت المحكمة حقها في التصحيح .

المتنحة	القاعدة	
		القرار الصادر برفض التصحيح . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ١٩١ مرافعات .
١٠٣٠	٣٤٢٤٧	( الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١ ) ... .. ١١ - المصلحة مناط الطعن . مثال .
١٠٣٠	٣٤٢٤٧	( الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١ ) ... .. ١٢ - وجود صفة للطاعن شرط لقبول طعنه . مناط توافر تلك الصفة له أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه .
١١٨٠	٣٤٢٨٦	( الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ ) ... .. راجع أيضا : إختصاص . ( لقاعدة رقم ٢٤ بالصحيفة رقم ٩٤ ع ١ ) "ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" : ١ - عدم جواز الطعن بالنقض استقلالا في الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها . أساس ذلك : أنه حكم في مسألة فرعية لم ينف الخصومة . إلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى . يوجب إعادتها إلى المحكمة المذكورة لنظرها موضوعا . المادة ٢/٤١٩ إجراءات .
١٤١	١٤٣٣	( الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ) ... .. ٢ - صدور الحكم قبل الفصل في موضوع الدعوى ودون أن يبنى عليه . منع السير فيها لعدم إنفاذ الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٢٢٥	١٤٥٦	( الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢ ) ... .. ٣ - عدم قبول إثارة طعن في حكم أول درجة . الذي اقتصر وحده على الفصل في الموضوع . ولم يستأنف .
٢١٥	١٤٥٣	( الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن في ذلك الحكم . ازال مفتوحا . صيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائيا . عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في الإشكال .
		عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى .
٤٧٤	١٤١٤ع	( الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٩ ) ... - ...
		٥ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى . عدم إعلان الطاعن إعلانا صحيحا بالجلسات التي حددت لنظر الدعوى أمام المحكمة بمقرها الجديد بعد انقطاع حلقة إنصائها بانتهاء الجلسة الأخيرة بالمقر القديم . اعتبار الحكم الصادر من المحكمة بمقرها الجديد غيابيا .
		كون الحكم المطعون فيه منهيًا للتصومة على خلاف ظاهره . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٦٥١	١٤١٥ع	( الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤ ) ... ..
		٦ - صحة الطعن بالنقض في الحكم للغيابي الاستثنائي الصادر بتطبيق القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . هل ذلك ؟
١١٤٣	٣٤٢٧٦ع	( الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ ) ... ..
		٧ - الطعن بالنقض لا يرجع إلا إلى الحكم النهائي الصادر من محكمة آخر درجة . ليس للطاعن إثارة شيء من الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال .
١١٥٤	٣٤٢٧٨ع	( الطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		للتنازل عن الطمن :
		التنازل عن الطمن . طبيعته : ترك للخصومة . أثر ذلك ؟
٨٢٨	٢٤١٩٤	(الطمن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧) ... .. حالات الطمن :
		(١) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه :
		١ - إلغاء قرار اتصوين رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار المألني . بقاء باقي المواد والسلع خاضعة لأحكام القرارات المدرجة بها .
٧	١٤١	(الطمن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		٢ - ثبت أن الوقد موضوع الجريمة من السلع المحددة الربح طبقا للقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الذي نص القرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإعلان به . عدم احتفاظ الطاعن بفاتورة شراء هذا الموقد يعتبر عملا مؤثما .
٧	١٤١	(الطمن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		٣ - العقوبة المقررة لجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد قانونا أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الإعلان عن أسعار السلع المعروضة للبيع . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى عند تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٢٦	١٤٥	(الطمن رقم ١٦٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
		٤ - جرمنا عدم تحرير عقد عمل وعدم إنشاء ملف لكل عامل . تعدد العقوبات فيما بقدر عدد العمال . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٣٢	١٤٧	(الطمن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منحه عماله أجازات . عدم جواز توجيه تهمة عدم منحه عماله أجازات . ما دام أن النيابة لم ترفع عليه الإتهام عنها ولم تقل ذلك في مرافعتها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المادة ٣٠٧ إجراءات .
٣٢	١٤	٧ .. .. (الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤)
		٦ - الاستيقاف . ماهيته ؟ طلب الضابط البطاقة الشخصية للتهم لاستكناه أمره . إعتباره استيقافا لا قبضا . مثال لحالة تلبس بجريمة إحرازه مواد مخدرة . (الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥)
٤٣	١٤	٩ .. ..
		٧ - لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . إعتبار الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للراصفات المقررة . عدم صدور قرار وزاري بتحديد مواصفات منتجات الفاكهة المحفوظة . إعتبار الفعل المسند إلى المتهم غير مؤثم في هذه الحالة . (الطعن رقم ١٦٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢)
٦٩	١٤	١٦ .. ..
		٨ - الإثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه بإقتناع القاضي . إلا إذا قيده القانون بدليل معين . كالشأن في إثبات عقد الأمانة . إثبات الاختلاس أو نفيه في جريمة خيانة . بجميع طرق الإثبات . رد الشيء المختلس . واقعة مادية . إثباتها . بطرق الإثبات كافة . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في القانون . (الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨)
١٠١	١٤	٢٥ .. ..

١٢٠	١٤٠	
١٢٠	١٤٠	<p>٩ - وجوب التقييد بأسباب الطعن . عدم جواز الخروج على تلك الأسباب والتصدي لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠ ) ... ..</p>
١٢٠	١٤٠	<p>١٠ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟</p> <p>تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم وفقا لنص المادة ٣٢ من القانون المذكور ؟</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة عدم تقديم الاستمارات والبيانات المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون المذكور .</p>
١٢٠	١٤٠	<p>لا ارتباط بين هاتين الجريمتين وجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاز والسجلات التي يتطلبها تنفيذ القانون سالف الذكر .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠ ) ... ..</p> <p>( والطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٠ ) ... ..</p>
١٢٣٦	١٤٣٩	<p>١١ - لضباط السجن وحراسه تفتيش السجن في أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته . نطاق هذا الحق ؟</p> <p>إبطال الحكم تفتيش السجن الذي تم بمعرفة حراس السجن تأمينا على أنه لم يتم بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية أو تحت إشرافه . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>حجب الخطأ القانوني المحركة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقص الإحالة .</p>
١٤٧	١٤٧	<p>( الطعن رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٥/١/١٩٧٠ ) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
١٥٠	٣٦ ع ١٤	<p>١٢ - السائق بشركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا لا يعتبر موظفا عاما في مجال تطبيق الفقرة الثالثة في المادة ٦٣ إجراءات . هدم انطباق الحصانة المقررة بهذا النص عليه . مخالفة الحكم هذا النظر خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ١٧٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) ... ..</p>
١٩٧	٤٨ ع ١٤	<p>١٣ - خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه في المادة ٢٠ منه في مكان معين . إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل في المحل . خطأ في تفسير القانون .</p> <p>(الطن رقم ١٧٥٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..</p>
٢٣٤	٥٨ ع ١٤	<p>١٤ - قضاء محكمة الجنح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جنائية . يوجب على مستشار الإحالة عند طرح ذات الواقعة عليه ، إذا رأت أنها جنمة . ألا يعيدها إلى محكمة الجنح . بل عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنائيات . مخالفة ذلك خطأ في القانون . المادة ١٨٠ إجراءات .</p> <p>(الطن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..</p>
٢٣٨	٥٩ ع ١٤	<p>١٥ - ملاحقة الطاعن للجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أفعال وأعمال تخدش حياتها تتوافر به جريمة الفعل الفاضح العلني والتعرض لأنثى على وجه يخلدش حياتها . قيام الارتباط بين هاتين الجريمةتين . وجوب تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجريمة الأولى . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - جواز إيقاف التنفيذ عملاً بالمادة ٥٥ عقوبات . قاصر على العقوبات الجنائية البحت . عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات وسائر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
٣٢٢	٨٠ ع ١٤	الرد بجميع صورته ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتمويض المجنى عليه عن ماله الذي أضاعه المتهمم عليه . وإن تضمن في ظاهره معنى العقوبة . (الطن رقم ١٩٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
		١٧ - جريمة خيانة الأمانة . أركانها . وجوب أن يكون تسليم المال قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات .
٣٢٥	٨١ ع ١٤	العبرة في تحديد ماهية العقد بحقيقة الواقع . (الطن رقم ١٥٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢) ... ..
		١٨ - مثال على تلبس بإحراق مخدر . إهدار الدليل المستبعد من تفتيش إثر حالة تلبس . خطأ في القانون .
٣٥٥	٨٨ ع ١٤	(الطن رقم ١٨٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) ... ..
		١٩ - مناط التأثيم في قرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ هو نقل قش الكتان وبذرتة خلال الفترة التي حددها . عدم امتداد أثره إلى مجرد البيع .
٤١٣	١٠١ ع ١٤	(الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..
		٢٠ - لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها إذا ما انبنى على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .
٤١٣	١٠١ ع ١٤	(الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..



الصفحة	القائمة	
٤٧٨	١٤١١٥	<p>٢١ — قيام قرائن قوية ضد شخص — موجود بمنزل متهم  أذون بتفتيشه — على أنه يخفى معه شيئا يفيد في كشف الحقيقة.  لأمور الضبط القضائي تفتيشه . المادة ٤٩ أ . ج .  (الطن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) .. ..</p> <p>٢٢ — إيراد الطبيب الشرعي رأيه ، عرض المجنى عليه على  إحصائي المسالك البولية قبل البت نهائيا بعدم تخلف طاعة لديه  بالجهاز البولي . تعجل القضاء في الدعوى قبل التيقن من استقرار  حالة المجنى عليه . خطأ في القانون . أساس ذلك . المادة ٣٠٨  إجراءات .</p> <p>الحكم نهائيا على المتهم من أجل واقعة معينة . يحول دون  محاكمته عنها مرة أخرى .  المادة ٤٥٥ إجراءات .  (الطن رقم ١٩٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) .. ..</p> <p>٢٣ — إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طلب السير  فيها . في أي وقت قبل صدور حكم نهائي فيها . مخالفة  ذلك . خطأ في القانون . مثال في نقد .  (الطن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .. ..</p> <p>٢٤ — الركن المادي في جريمة هناك العرض . ماهيته ؟  متى يعد الفعل مشروعا في هناك عرض ومتى يعتبر فعلا فاضحا ؟  مثال لتسبيب معيب .  (الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .. ..</p> <p>٢٥ — الأحكام الخاصة بكل من تقايد براءات الاختراع  وتقايد الرسوم والنماذج الصناعية ؟</p>
٥١٨	٢٤١٢٥	

الصفحة	القائمة	
		مثال لتسبيب معيب في تقليد براءة اختراع .
		وجوب استناد القاضي في المواد الجنائية في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده . ليس له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .
٥٦٩	٢٤١٣٦	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٠) ... .. ٢٦ - عدم جواز إضارة المعارض بأى حال بناء على معارضته . سريان ذلك على الدعوى المدنية . مخالفة الحكم هذا المبدأ . خطأ في القانون .
٥٧٣	٢٤١٣٧	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٠) ... .. ٢٧ - قيام ارتباط بين جريمتي عرض سلعة مسخرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر . وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٦١٤	٢٤١٥١	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣/٥/١٩٧٠) ... .. ٢٨ - معاقبة الطاعن بعقوبة واحدة عن جرائم القتل عمد وإحراز السلاح وذخيره . طعنه وحده في الحكم القاضي بها . نقض الحكم وإعادة المحاكمة . عدم جواز الحكم عليه بعقوبة من جريمتي إحراز السلاح وذخيره . حتى لا يضار بطاعنه . المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٦٥٥	٢٤١٥٥	(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٤/٥/١٩٧٠) ... .. ٢٩ - العقوبة المقررة لجريمة إحراز مفرقات بدون ترخيص المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (أ) عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . عدم جواز إبدالها عند معاملة المتهم بالرافة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة وهي السجن من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة .
٦٦٨	٢٤١٥٧	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٠) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - لمعاون النيابة المتدب للتحقيق تكليف ضابط المباحث ببعض الأعمال التي من اختصاصه . مخالفة هذا للنظر . خطأ في القانون .
٦٩٦	٢٤١٦٤	( الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠ ) .. ..
		٣١ - الإخطار الذي يعتد به طبقاً للمادة الأولى من قرار وزير التكوين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل : هو الإخطار بخطاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر . الإخطار للتليفوني . غير كاف .
٧١٨	٢٤١٦٩	( الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٧٠ ) .. ..
		٣٢ - عدم جواز محاكمة الشخص من العمل الواحد مرتين .
٨٠٥	٢٤١٨٨	( الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٧/٦/١٩٧٠ ) .. ..
		٣٣ - قضاء المحكمة بالتعويض على اعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة للجنى عليه مع أنهم ادعوا مدنيا بصفة بهم ورثة والده . مخالف للقانون . علة ذلك : تغيير المحكمة أساس الدعوى وقضاؤها من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها .
٨٠٨	٢٤١٨٩	( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٧/٦/١٩٧٠ ) .. ..
		٣٤ - استئناف الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة . لاقتضاره على هذا الحكم الشكلى فحسب . عدم جواز التصدي حال نظره للحكم الغيابي الصادر في الموضوع .
		وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة . عند إلغاء حكمها بعدم جواز المعارضة . المادة ٤١٩ إجراءات .
		حق محكمة النقض إلغاء الحكم الصادر في الاستئناف وتأيد الحكم الصادر في المعارضة . ما دام صحيحاً في القانون .
٩٥٧	٢٤٢٢٦	( الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥/١٠/١٩٧٠ ) .. ..

الصفحة	القاعدة
	<p>٣٥ — الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية .  في المواد الجنائية والمدنية . منوط بالخصوم أنفسهم . توافر  العذر القهري المانع من الطعن . عدم جواز محاسبة الطاعن  بقالة إمكانه توكيل غيره في رفع الطعن .</p> <p>عدم بحث الحكم لمرض المدعى المدني إيمان ما إذا كان  يترتب عليه عند ثبوته تأخير في رفع الاستئناف بحجة استطاعته  توكيل محام . خطأ في تأويل القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... ١٠٩٩ خ ٢٦٦</p>
	<p>٣٦ — نأديب مدرسة بالتعليم الابتدائي لتلميذها بالضرب .  محظور . المادة ١٨ من القانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ تطاير جزء  من آلة الاعتداء أثناء الضرب . إصابته عين المجنى عليه بعاهة .  وجوب مساءلة المدرسة بالمادة ٢٤٠ عقوبات . مخالفة القرار  المطعون فيه لهذا النظر . وجوب نقضه وإعادة الدعوى إلى  مستشار الإحالة للسير فيما على أساس ما تقدم .</p> <p>الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من  ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد .  العبرة في القصد بالنظر إلى الجاني وليس المجنى عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... ١١٥٧ خ ٢٧٩</p>
	<p>٣٧ — القضاء في المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى  الاستثنائى شكلا وموضوعا . رغم عدم تمسك المعارض بالعذر  الذى منعه من المتول أمام المحكمة الاستئنافية . خطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٧) ... ١١٨٧ خ ٢٨٨</p>
	<p>٣٨ — جريمة عدم التأمين على العمال . مخالفة . جواز الطعن  في الحكم الصادر فيما متى كان قد اعتبرها مرتبطة بجريمة عدم  الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وهى جنحة .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١) ... ١٢٣٦ خ ٢٩٩</p>



الصفحة	القاعدة	
		٣٩ - إعتبار قرار وزير التكوين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ - الصادر بعد وقوع الجريمة وقبل الحكم فيها نهائيا بإلغاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذي كان يحظر نقل العدس خارج المحافظات - قانونا أصلي . وجوب إتباعه دون غيره . (الطن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨) .. .. ٣٠٦ ع ٣ ١٢٧٣
		راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ٢٤٥ بالصحيفة رقم ١٠٢٤ ع ٣) ودخان . (والقاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ١٠٢٦٠ ع ١) ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ١٠٢٦٩ ع ١) و شك بدون وصيد . (القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٥١٠ ع ٢) ومواد مخدرة . (القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ١٩٠ ع ١) (ب) بطلان الحكم : ١ - عدم استظهار الحكم عند العمال الذين وقعت في شأنهم جريمة عدم تحرير عقود عمل وعدم إنشاء ملفات . قصور . (الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) .. .. ٧ ع ١٤ ٣٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اعتماد الحكم على نتيجة التقارير الطبية . دون أن يورد مضمونها . يعيب الحكم . ملة ذلك ؟
١٨٤	٤٥ ع ١٤	( الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) .. ..
		٣ - سريان حكم المادة ٢/٤١٧ لإجراءات على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه بإلغاء الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في هذه الحالة والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض لا يكون إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . أثر مخالفة ذلك : بطلان الحكم .
٣٩٥	٩٧ ع ١٤	( الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦ ) .. ..
		راجع أيضا : اختصاص .
		( القاعدة رقم ٧٠ بالصيغة رقم ٢٨٧ ع ١ )
		وحكم .
		( القاعدة رقم ٢٨ بالصيغة رقم ١١٥ ع ١ )
		( ج ) بطلان إجراءات المحاكمة .
		حق الدفاع في العدول عن نزوله عن سماع شاهد إثبات . ما دامت المرافعة دائرة . مخالفة الحكم ذلك . يبطله .
		طلب الدفاع في ختام مرافعته أصليا للبراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شاهد الإثبات . متى يعد طلبه الاحتياطي طلبا جازما : إذا انتهت المحكمة إلى القضاء بالبراءة . لا يغير من ذلك أن يكون الدفاع قد استهل مرافعته بالتزول عن سماع ذلك الشاهد .
١٧٦	٤٢ ع ١٤	( الطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		أسباب الطعن :
		(١) "ميعادها" :
		٢ - عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، لا يعتبر هذا ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للمحكوم عليه للطعن على الحكم ونقضه لأسباب . هل ذلك ؟
٩١	٢٣ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..
		٣ - بدء مريان ميعاد الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن الصادر ضد متهم مقيد الحرية . من يوم علمه الرسمي بالحكم .
		اعتبار التقرير بالطعن مبدأ للعلم الرسمي . وجوب إيداع أسباب الطعن خلال أربعين يوما من هذا العلم .
١٥٥	٣٧ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) ... ..
		راجع أيضا : نقض "تقرير الطعن" .
		(القاعدة رقم ٢٣ بالصيغة رقم ٩١ ع ١٤)
		ونقض "ميعاد الطعن" .
		(القاعدة رقم ١٤ بالصيغة رقم ٦٢ ع ١٤)
		ونقض . "رجوع محكمة النقض عن قضائها" .
		(القاعدة رقم ٣١ بالصيغة رقم ١٢٩ ع ١٤)
		(ب) "التوقيع عليها" :
		١ - إغفال التوقيع على الأسباب . أثره : البطلان .
٦٢	١٤ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
١٨٧	٤٦ ع ١	٢ - اعتماد رئيس النيابة لمذكرة أسباب الطعن بالنقض الموقعة من وكيل أول النيابة . . كفايته لقبول الطعن بالنقض المرفوع من النيابة . المادة ٣/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ (الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		٣ - وضع أسباب الطعن في قرار مستشار الإحالة . واجب على النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه . تكليف أيهما أحد أعوانه بوضع تلك الأسباب . وجوب توقيعه عليها . ما يفيد إقراره بها في الميعاد المحدد قانونا . حصول ذلك التوقيع بعد الميعاد . لا يصحح البطلان . أساس ما تقدم ؟
		مسألة التوكيل في إيداع أسباب الطعن كالشان في التقرير بالطعن .
٢٩١	٧١ ع ١	(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) ... ..
		راجع أيضا : نقض ميعاد الطعن . (القاعدة رقم ١٤ بالصيغة رقم ١٤٦٢)
		(ج) التقيد بأسباب الطعن :
		راجع نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" . (القاعدة رقم ٢٩ بالصيغة رقم ١٢٠ ع ١)
		(د) "ما لا يقبل منها" :
		١ - تقدير الدليل من ساطة محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة المنازعة فيه أمام محكمة النقض .
	١ ع ٧	(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
٥٢٢	١٢٦ ع ٢	(والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) ... ..
١٠٢٠	٢٤٤ ع ٣	(والطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..



العدد	المادة	العدد
١٠٣٧	٣٤٢٤٨	(والطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١) ... ..
١٠٥٦	٣٤٢٥٣	(والطعن رقم ١١٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢) ... ..
١٠٩١	٣٤٢٦٤	(والطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٦) ... ..
١١٢٤	٣٤٢٧٢	(والطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢) ... ..
١١٤٩	٣٤٢٧٧	(والطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣) ... ..

٢ - الجدل الموضوعي . إثارتة أمام محكمة النقض .

غير جائزة . أمثلة .

١٧	١٤	٣	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
٢١	١٤	٤	(والطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) ... ..
٤٩	١٤	١٦	(والطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ..
٦٥	١٤	١٥	(والطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٧) ... ..
٧٤	١٤	١٨	(والطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..
٨٣	١٤	٢١	(والطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢) ... ..
١٢٩	١٤	٣١	(والطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ... ..
١٤٤	١٤	٣٤	(والطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) ... ..
٢٤٤	١٤	٦٠	(والطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) ... ..
٣٠٨	١٤	٧٦	(والطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١) ... ..

٣ - عدم قبول دعوى الخطأ في الإسناد . إذا كان

ما حصله الحكم له صداه في الأوراق . أساس ذلك ؟

١٥٧	١٤	٣٨	(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
-----	----	----	--

٤ - استخلاص وقوع الضبط داخل المياه الإقليمية .

موضوعي . عدم جواز إثارتة أمام النقض .

١٩٠	١٤	٤٧	(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
-----	----	----	---

٥ - عدم قبول الطعن على الحكم . إلا لأوجه متصلة

بشخص الطاعن وله مصاحبة فيها . النعي من طاعن ببطلان

ضبط طاعن آخر غير مقبول .

١٩٠	١٤	٤٧	(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١) ... ..
-----	----	----	---

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الجدل حول تقدير قيمة الدليل المستعمل من تقرير قمع أبحاث التزييف والتزوير . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إنثاره أمام محكمة النقض .
٢٤٠	٦٠ ع ١	( الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨ ) ... ..
		٧ - تقدير قيام المانع المادي والأدبي من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل . أمر موضوعي .
		مثال لتسبب سائق في نفي قيام المانع المادي والأدبي بصدده وديعة .
٢٧٢	٦٧ ع ١	( الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) ... ..
		٨ - النفي ببطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .
٣٦١	٩٠ ع ١	( الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٥ ) ... ..
		٩ - عدم أحقية الطاعن في التمسك بتعارض أقوال الشاهد في التحقيق مع أقواله بالجلسة . متى كان هذا التعارض يتعلق بغيره من المتهمين .
٣٦٥	٩١ ع ١	( الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ ) ... ..
		١٠ - إمكان حصول الوقاع . دون أن يترك أثرا بالجنح عليها . المنازعة في عدم حصول الموافقة لعدم وجود آثار بالجنح عليها . جدل موضوعي . لا تصح معاودة التصدي له أمام النقض .
٣٨٢	٩٥ ع ١	( الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٦ ) ... ..
		١١ - وزن عناصر الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض ، مادام أنها لم تخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي .
٥٢٨	١٢٧ ع ٢	( الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥ ) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — شروط التمسك بالدفع بعدم الاختصاص لأول مرة أمام النقض ؟
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		١٣ — إثارة بطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
		١٤ — عدم جواز النعي على الحكم الابتدائي . لأول مرة أمام النقض .
٥٦٢	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ..
		١٥ — الادعاء بأن الشيك كان يحمل تاريخين مختلفين أحدهما لإصداره والآخر لاستحقاقه ثم إجراء تعديل في أحدهما ليتفق مع التاريخ الآخر . دفاع موضوعي . لا يجوز التحدث عنه لأول مرة أمام النقض .
٦٦٢	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٢) ... ..
		١٦ — الدفع ببطلان الإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام النقض .
٧٧٧	٢٤١٨١	(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/١٩) ... ..
		١٧ — استعداد المدافع عن المتهم . موكل إلى ضميره واجتهاده وتقاليده مهته .
		عدم جواز النعي على الحكم بقالة إن المحامي المتقدم لم يوفق في الدفاع عن المتهم .
٧٧٧	٢٤١٨١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) ... ..

الصفحة	القائمة
	١٨ - الفصل فيما إذا كان من تقذ الأمر بالفتيش التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا في تنفيذه . من الموضوع لا من القانون .
٩١٥	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. .. ٢١٦ ع ٢
	١٩ - تفصيل أسباب الطعن بالنقض ابتداء . واجب . تحديد للطعن . وتعريفا بوجهه . وتيسيرا لإدراك ما شاب الحكم من عوار . أثر تخالف ذلك في سبب من أسباب للطعن . عدم قبول هذا للسبب .
٩٧٦	(الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٢) .. .. ٢٢٢ ع ٣
	٢٠ - عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن تحقيق عجز المجنى عليه من الكلام عقب إصابته . ما دام لم يطلب منها تحقيق هذا الدفاع . إبداء هذا الدفاع لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .
٩٩٠	(الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) .. .. ٢٣٥ ع ٣
	٢١ - تعديل محكمة أول درجة التهمة من قذف مجرد إلى قذف يتضمن طعنا في العرض في مواجهة المتهم والقضاء في الدعوى على هذا الأساس . استئناف المتهم هذا الحكم وورود استئنافه منصبا على ذلك التعديل . لا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة . ليس للطاعن إثارة هذا التعديل لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٠٥	(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) .. .. ٢٤٠ ع ٣
	٢٢ - تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .
١٠١٤	(الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) .. .. ٢٤٣ ع ٣



الصفحة	القاعدة	
		٢٣ - إعلان الحكم المحكوم عليه شخصيا . قرينة قاطعة على علمه بصدوره . أما إعلانه في موطنه لمن ينوب عنه في استلام الإعلان . فهو قرينة غير قاطعة على العلم بصدور الحكم له حق دحضها . عدم دحض هذه القرينة أمام محكمة الموضوع وعدم تمسكه بدحضها . سقوط حقه في التمسك بإثبات عكسها أمام النقض . أساس ذلك ؟
١١٦٨	٣٤٢٨٢	(الطن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٦) ... ..
		٢٤ - عدم جواز تمسك الطاعن بإعلان المحاكمة لسبب متعلق بغيره من المتهمين .
١٢٤٥	٣٤٣٠١	(الطن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢١) ... ..
		راجع أيضا : " دخان " .
		(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٥٨٩ ع ٢)
		و قتل عمد .
		(القاعدة رقم ٣٨ بالصحيفة رقم ١٥٧ ع ١)
		الحكم في الطعن :
		١ - متى يتعين اقراران النقض بالإحالة إلى محكمة الموضوع . أمثلة .
٤٣	١٤ ٩	(الطن رقم ١٦٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٥) ... ..
١٠١	١٤ ٢٥	(الطن رقم ١٥٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... ..
٤٦٦	١٤ ١١٢	(الطن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩) ... ..
		٢ - قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالطعن . ليس لها التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من هيب الخطأ في القانون طالما أن الطعن غير مقبول شكلا .
٦٢	١٤ ١٤	(الطن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - نقض الحكم بالنسبة للاثم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية . فلهذا ذلك ؟ (الطن رقم ١٦٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٠) ... .. ١٠٥ ع ٢٦
		٤ - لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على خطأ في تطبيق القانون . المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٨/٢/١٩٧٠) ... .. ٢٣٨ ع ٥٩
		٥ - يجب الخطأ القانوني المحكمه عن بحث موضوع الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالمرحلة . (الطن رقم ١٦٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٧٠) ... .. ٢٨٤ ع ٦٩ (الطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٣٠/٢/١٩٧٠) ... .. ٤٩٠ ع ١١٨ (الطن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٠) ... .. ٥٧٧ ع ١٣٨ (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... .. ٦٩٦ ع ١٦٤ (الطن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٨/١١/١٩٧٠) ... .. ١٠٧٦ ع ٢٥٩
		٦ - وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها . بالرافة . المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم لمخالفته المادة المذكورة . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٧٠) ... .. ٤٠٣ ع ٩٩
		٧ - نقض الحكم في تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى . (الطن رقم ١٩٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٧٠) ... .. ٤٨٢ ع ١١٦
		٨ - إغفال الحكم الاستثنائي الفصل في شكل المعارضة وتصديده لموضوع الدعوى . عيب . وجوب نقض الحكم وتصحيحه بالقضاء بتأييد الحكم المستأنف طالما أن الحكم الأخير قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . (الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠) ... .. ٧٥٣ ع ١٧٧

الصفحة	القاعدة
	٩ — عدم جواز إيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم في جنائية أو جنحة بالفرامة أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة . المادة ٥٥ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النص وإن يعد خطأ في القانون ، إلا أنه متصل بتقدير العقوبة لاتصالا وثيقا . حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع من أعمال ذلك التقدير في الحدود القانونية الصحيحة . وجوب نقض الحكم مع الاحالة .
٧٩٢	( الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/٦/١ ) ... ١٨٤ع ٢ ...
	١٠ — دفع وزارة الداخلية ( المسئولة عن الحقوق المدنية ) الدعوى المدنية بعدم مسئوليتها لوقوع جريمة القتل الخطأ من تابعها انتمهم بصفته موظفا عاما تنفيذا لواجبات وظيفته . على المحكمة تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه بما ينفيه وإلا كان حكمها مشوبا بالفصور والاخلال بحق الدفاع .
	وحدة الواقعة وحسن سير العدالة واتصال وجه النعي بالمحكوم عليه الذي لم يقرر بالظعن يوجب نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا .
١١٤٠	( الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ ) ... ٢٧٥ع ٣ ...
	١١ — حق محكمة النقض في توقيع العقوبة دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . نطاقه ؟
١١٩١	( الطعن رقم ١٤٣٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٧ ) ... ٢٨٩ع ٣ ...
	راجع أيضا : نقض "حالات الظعن بالنقض" . الخطأ في تطبيق القانون .
	( القاعدة رقم ٣٥ بالصيغة رقم ١٤٧ع ١ )

الصفحة	القائمة	
		سلطة محكمة النقض :
		١ - طلب وقف نظر الطعن لتحري وصف حكم الجنايات المطعون فيه . لا محل له أمام النقض . تحرى هذا الوصف من القانون الذى تبينه محكمة النقض وتفصل أحكامه دون انتظار قضاء لسواها .
٥٣٢	٢٤١٢٨	(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) .. ..
		٢ - لقاضى الموضوع استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى ومحكمة النقض مراقبته فيما يترتب من النتائج القانونية .
٧٥٦	٤١٧٨	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١) .. ..
		” الرجوع عن الحكم فى الطعن ” :
		١ - قضاء النقض بعدم جواز الطعن فى الحكم باعتباره أنه صادر من محكمة أمن الدولة العليا . وجوب الرجوع فى هذا الحكم ونظر الطعن . ما دام قد ظهر أنه صدر من محكمة الجنايات مشكلة تشكيلا عاديا .
١٧١	٣١٤	(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٤) .. ..
		٢ - حق محكمة النقض فى الرجوع عن قضائها بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . متى ظهر لها بعد ذلك أن أسباب الطعن قدمت فى الميعاد .
١٢٩	٣١٤	(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) .. ..
		نيابة عامة
		” القيود التى ترد على حقها فى رفع الدعوى الجنائية ” .
		١ - نص المادة الرابعة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية . لا يشكل قيدا على حرية النيابة فى تحريك الدعوى الجنائية . مخالفته . لا بطلان .
٩٤	٣٤١	(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) .. ..



الصفحة	القائمة	
١٥٠	٣٦ ع ١٤	٢ - السائق بشركة النيل العامة لأوتوبيس شرق الدلتا لا يعتبر موظفا عاما في مجال تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات . عدم انطباق الحصانة المقررة بهذا النص عليه . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ١٧٢١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٥) ... ..
٢٧٢	٦٧ ع ١٤	٣ - جواز الإثبات بالبيئة في جريمة التهديد لا يقيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية وإنما يقيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة . (الطن رقم ١٨٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) ... ..
		٤ - ما هيية القيد الوارد في المادة الثالثة إجراءات ونطاقه؟ حق المدعى المدني إقامة الدعوى مباشرة أمام القضاء من جريمة من الجرائم الميئة بالمادة الثالثة إجراءات . ولو بدون شكوى سابقة . الإدعاء المباشر بمثابة شكوى . (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٦) ... ..
٥٥٢	١٣١ ع ٢٤	٥ - عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيه . وجوب أن يكون هذا الطلب ثابتا بالكتابة . عدم استلزام الشارع شكلا معيناً في الكتابة ، أو طريقا معيناً لتقديم الطلب . (الطن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٤) ... ..
٥٩٣	١٤١ ع ٢٤	٦ - قيود حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . استثناء قاصر على الحالات المنصوص عليها قانونا . (الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..
٨٤٨	٢٠٠ ع ٢٤	

الصفحة	الفاصلة	
		٧ - عدم توقف تحريك الدعوى الجنائية في جريمة البلاغ الكاذب على شكوى .
٨٤٨	٢٠٠ ع ٢	(الطن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..
		٨ - لا قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب أو غيرها من الجرائم الواردة بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . مثال .
٩٨٥	٢٣٤ ع ٣	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨) ... ..
		”التحقيق بمعرفة” .
		١ - شروط صحة التفتيش الذي تجر به النيابة أو تاذن به ؟
١٢٥	٣٠ ع ١	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... ..
		٢ - تولى رجل الضبط بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش ، أو كونه على معرفة مسبقة بالمطلوب تفتيشه . غير لازم . كفاية الاستعانة في ذلك بمعاونين أيا كانت صفاتهم .
١٢٥	٣٠ ع ١	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... ..
		٣ - تقدير مبررات التفتيش . موضوعي . بشرط أن يكون سائفا .
١٢٥	٣٠ ع ١	(الطن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨) ... ..
		٤ - مباشرة النيابة التحقيق . عدم اقتضاها قعود مأموري الضبط عن القيام بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . عليهم إرسال محاضرهم للنيابة . لتكون عنصرا من عناصر الدعوى .
١٢٩	٣١ ع ١	(الطن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٩) ... ..
		راجع أيضا : تفتيش ودخان . (القائمة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٢٦٠ ع ١)

الصفحة	القائمة	
		”التحقيق بمعرفة معاون النيابة“ :
		١ - جواز نذب معاون النيابة عند الضرورة شفوياً لتحقيق قضية بأكملها . شرط ذلك : أن يكون لهذا النذب ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى .
		إثبات معاون النيابة بصدر إذن التفتيش أنه أصدره بناء على نذبه من رئيس النيابة . كفاية ذلك لإثبات حصول النذب واعتبار الإذن صحيحاً .
		حجب التقرير الحاطي المحكمة من بحث عناصر الدعوى والأدلة القائمة فيها . وجوب نقض الحكم والإحالة .
٢٨٤	١٤ ٦٩	(الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣) .. ..
		٢ - القضاء ببطلان إذن التفتيش الصادر من معاون النيابة تأسيساً على أنه لم يندب لإصداره من رئيسه إلا بعد صدور الإذن منه ، بقالة إن النذب دون في نهاية الإذن وهامش الأوراق . ينقضه الثابت بتلك الأوراق من صدور قرار رئيس النيابة بالنذب في نهاية محضر التحريات ، في حين صدر الإذن بالتفتيش مستقلاً على الوجه الآخر من ذات المحضر .
٢٣٤	١٤ ٨٣	(الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢) .. ..
		الإذن لرجل السلطة بالاتصال بالتهمة المحبوس :
		حظر السماح لرجل السلطة بالاتصال بالتهمة المحبوس احتياطياً إلا بإذن من النيابة ، مقصور على ذات الدعوى المحبوس على ذمتها . مخالفة هذا الحظر . لا بطلان . أساس ذلك .
		المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ . عدم امتداد هذا الحظر إلى المحبوس حبساً تنفيذياً .
٩١١	٢٤ ٢١٥	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		« اختصاص نيابة أمن الدولة : »
		إنهاء حالة الطوارئ . لا يحمربه اختصاص نيابة أمن الدولة بالتحقيق والتصرف في الجرائم المحددة في قرارات وزير العدل في هذا الشأن . ومن بينها جرائم الرشوة . في جميع أنحاء الجمهورية .
٤٩	١١ ع ١١	(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١١) ... ..
		حجية قراراتها :
		انسباغ قوة الأمر المقضى على الأحكام النهائية الباتة .
		فحسب .
		البحث في كذب البلاغ أو صحته . موكل لمحكمة الموضوع .
٨٤٨	٢٤٢٠٠ ع ٢٤	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٨) ... ..
		« حق النيابة في الطعن في الأحكام : »
		١ - اعتماد رئيس النيابة لمذكرة أسباب الطعن بالنقض المرفوعة من وكيل أول النيابة . كفايته لقبول الطعن بالنقض المرفوع من النيابة . المادة ٣/٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
١٨٧	٤٦ ع ١٤	(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦) ... ..
		٢ - اختصاص النيابة العامة بختم عادل في الدعوى الجنائية بمركز قانوني خاص ، يتيح لها أن تطعن في الحكم لمصلحة المتهم ، ولو لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن .
		دفاع المعارض بأنه ليس المحكوم عليه الحقيقي . جرمي .
		وجوب تقصى المحكمة هذا الدفاع وإفساطه حقه لإرادته وردا إذ لو ثبتت صحته ، لوجب عليها القضاء بعدم قبول المعارضة لرفعها من غير ذي صفة . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم



الصفحة	القاعدة	
		قبول الاستئناف شكلا لحصوله بعد الميعاد . دون تخصيص مانتقدم . قصور وإخلال بحق الدفاع . تخويل النيابة حق الطعن فيه بالنقض .
١٠٢٧	٣٤٢٤٦	( الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١ ) .. ..
١٢٠٧	٣٤٢٩٢	( الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/١٣ ) .. ..
		” حق النيابة في الطعن في قرار مستشار الإحالة “ : الطعن في قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة . وجوب صدوره عن النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل عن أحدهما . وضع أسباب الطعن في قرار مستشار الإحالة . واجب على النائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه . تكليف أيهما أحد أعوانه بوضع تلك الأسباب . وجوب توقيعه عليها بما يفيد إقراره لها في الميعاد المحدد قانونا . حصول ذلك التوقيع بعد الميعاد . لا يصحح البطلان . أساس مانقدم ؟ صحة التوكيل في إيداع أسباب الطعن كالشأن في التقرير بالطعن . ( الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ ) .. ..
٢٩١	١٤٧١	

( هـ )

هتك عرض . هدم

هتك عرض

١ - هتك العرض . معناه . إثباته .

( الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨ ) .. .. ٣٥١ ٨٧ ع ١٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم صحة الالتجاء في تقدير السن إلى أهل الخبرة . إلا إذا كانت السن غير محققة بأوراق رسمية . إنادة المدرسة الملحق بها المجنى عليه بتاريخ ومحل وورقم ميلاده . دلالة ذلك : أخذ هذه البيانات من دليل رسمي مودع بملفه . صحة أطراح تقدير السن الوارد بالتقرير الطبي - مادام أن الطاعن لم ينازع في تلك البيانات . مثال في هتك عرض .
٣٥١	١٤ ٨٧	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨) .. ..
		٣ - إمكان حصول الوقاع . دون أن يترك أثرا بالمجنى عليها المنازعة في عدم حصول الواقعة لعدم وجود آثار بالمجنى عليها . جدل موضوعي . لا تصح معاودة التصدي له أمام النقض .
٣٨٢	١٤ ٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) .. ..
		٤ - تحقق جريمة هتك العرض ولو لم يترك الفعل أثرا بالمجنى عليها .
٣٨٢	١٤ ٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) .. ..
		٥ - متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة هتك العرض ؟ كفاية إيراد الحكم ما يدل عليه .
٣٨٢	١٤ ٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) .. ..
		٦ - ثبوت جريمة هتك عرض المدعية بالحقوق المدنية . تضمنه بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
٣٧٢	١٤ ٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) ... ..
		٧ - كفاية ثبوت الفعل الضار . للقضاء بالتعويض المؤقت دون بيان الضرر بنوعيه . بيان مدى الضرر قائما . يكون عند الحكم بالتعويض الكامل .
٣٨٢	١٤ ٩٥	(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) ... ..

الصفحة	القائمة	
		٨ - الركن المادي في جريمة هناك العرض . ماهيته ؟ متى يعد الفعل شروعا في هناك عرض ومتى يعتبر فعلا فاعضا ؟ مثال لتسييب معيب . ( الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥ )
٥١٨	٢٤١٢٥	...
		<u>هدم</u> المراد بالمبنى والمقصود من الهدم في خصوص تنظيم وهدم المباني ؟ ( الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ )
٥٧٧	٢٤١٣٨	...
		( و ) وديعة . وصف التهمة . وقاع . وقف التنفيذ . وكالة
		<u>وديعة</u> راجع : إثبات . " الإثبات بالكتابة " . ( القائمة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٢٧٢ خ ١ ) وصف التهمة ١ - إتهام الطاعن بأنه لم يقدم ما يثبت منحه عماله إجازات . عدم جواز توجيه تهمة عدم منحه عماله إجازات . ما دام أن النيابة لم ترفع عليه الاتهام منها ولم تقل ذلك في مراقبتها . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . المادة ٣٠٧ إجراءات . ( الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٤ )
٣٢	١٤	٧

الصفحة	القائمة	
٣٦٥	٩١ ع ١٤	٢ — خطأ الحكم في تحديد عدد الجناة . لا يعيبه . متى كان غير مؤثر في ثبوت الجريمة أو وصفها القانوني . (الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) .. ..
٣٦٥	٩١ ع ١٤	٣ — وصف المحكمة التهمة . متى لا يعد تعديلا للوصف المرفوعة به الدعوى : إذا لم يتضمن إضافة جديد عما ورد بأمر الإحالة . مثال في مرقعة بإكراه . أثر الارتباط في العقوبة والمصاحبة في الطعن في الحكم . (الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٥) ... ..
٤١٩	١٠٣ ع ١٤	٤ — تصحيح الحكم بيان تاريخ التهمة استخلاصا من العناصر المطروحة . عدم اعتباره تعديلا في التهمة يستوجب لفت نظر الدفاع . (الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) .. ..
٤١٩	١٠٣ ع ١٤	٥ — تعديل الحكم في مقدار المبلغ موضوع جريمة عرض الرشوة قاصرا إياه على المبلغ المدفوع يوم ضبط الواقعة دون المبلغ جميعه الذي تظاهر الموظف بطلبه دون إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة للواقعة المطروحة . لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل . غير لازم . (الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢) .. ..
٤١٩	١٠٣ ع ١٤	٦ — إسناد النية لانهم أثناء المحاكمة . واقعة إحراز ما ضبط معه من مخدر بقصد التعاطي وهي جزء من كل ما كان منسوباً إليه جلبيه . دخول الواقعة المسندة في نطاق تهمة جلب المخدر الموجهة أصلاً لانهم . لا إخلال بحق الدفاع ولا بطلان في الإجراءات . أساس ذلك ؟ جلب المخدر . هو حيازة أو إحراز له .



الصفحة	القاعدة	
		حق المحكمة في التزول إلى الوصف الأخف الذي أثبت أنه الوصف القانوني الصحيح . مادام ذلك لا يتضمن إسناد واقعة أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي أسس عليها أمر الإحالة . مثال في مخدرات .
٤٥٤	١١٠ع	(الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢) .. ..
		٧- إيراد الطبيب الشرعي رأيه نحو عرض المجني عليه على إخصائي المسالك البولية ، قبل البت نهائيا بعدم تخلف حاجة لديه بالجهاز البولي . تعجل للقضاء في الدعوى قبل التيقن من استقرار حالة المجني عليه . خطأ في القانون . أساس ذلك . المادة ٣٠٨ إجراءات .
٤٨٢	١١٦ع	(الطن رقم ١٩٥١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢١) .. ..
		٨ - شراء المخدر جريمة مستقلة عن جريمة الإحراز . تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للاشتري . إصدار النيابة إذنها بالتفتيش بعد وقوع جريمة الشراء وقبل تسليم المخدر . قبول المحكمة الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية . خطأ في القانون . عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي أعطته النيابة للواقعة وهو إحراز المخدر .
٤٩٠	١١٨ع	(الطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٠) .. ..
		٩ - إسناد الحكم - خطأ - إلى المتهم واقعة تزوير لم ترد بأمر الإحالة . يبرره أن العقوبة المقررة لجريمة التزوير الواردة بذلك الأمر . مادام قد ثبت تحققها قبله دون نأثر بالتهمة المسندة خطأ .
٤٩٤	١١٩ع	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٠) .. ..

الفاصلة	الصفحة
١٠ - قضاء الحكم بالتعويض على أساس ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى . صحيح . ولو قال بثبوت جريمة أخرى . مثال .	
الخطأ في وصف التهمة . لا يمس الدعوى المدنية . متى توافرت عناصرها .	
(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٠) ... ..	١٦٧ ع ٢ ٧٠٧
١١ - تغيير المحكمة وصف الأفعال التي وقع بها القتل على غير ما جاء بأمر الإحالة . لا يجب . التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة دون التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها إلزام المتهم بموضوع الاتهام كحل وقوع الجريمة .	
(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٣١/٥/١٩٧٠) ... ..	١٧٩ ع ١ ٧٦٠
١٢ - نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة ؟	
مثال في تعديل الوصف من إدارة محل عمومي بدون ترخيص إلى إدارة محل عمومي بدون إذن خاص .	
(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٧/٦/١٩٧٠) ... ..	١٩١ ع ٢ ٨١٥
١٣ - عدم تفيد المحكمة بالوصف المرفوعة به الدعوى . وجوب ردها الواقعة إلى الوصف القانوني الصحيح .	
تعديل وصف التهمة من اختلاس أموال أميرية المنطبق عليه المادة ١١٢ عقوبات إلى استيلاء على هذه الأموال المنطبق عليه المادة ١١٣ عقوبات - دون لفت نظر الدفاع . لا إخلال . أماس ذلك ؟	
(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٥/١٠/١٩٧٠) ... ..	٢٢٨ ع ٣ ٩٦٣

المرحلة	القائمة	
		١٤ — تعديل محكمة أول درجة التهمة من قذف مجرد إلى قذف يتضمن طعنا في العرض في مواجهة المتهم والقضاء في الدعوى على هذا الأساس. استئناف المتهم هذا الحكم وورود استئنافه منهجا على ذلك التعديل . لا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الإستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة . ليس للطاعن إثارة هذا التعديل لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٠٥	٣٤٢٤٠	(الطن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦) ... ..
		١٥ — حق المحكمة في تعديل وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . طالما كانت الواقعة المعروضة على المحكمة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد .
		تعديل المحكمة اوصف التهمة من الجريمة الكاملة إلى الشروع فيها . لا يتطلب لفت نظر الدفاع . مثال في تعديل التهمة من تسهيل الدخول إلى الشروع في تسهيلها .
١٢٦٣	٣٤٣٠٤	(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) ... ..
		١٦ — كفاية علم المتهم بتعديل وصف التهمة وإبداء الدفاع عنها على هذا الأساس أمام المحكمة الإستئنافية .
١٢٦٣	٣٤٣٠٤	(الطن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧) ... ..
		وقاع
		إمكان حصول الوفاء . دون أن يترك أثرا بالمجنى عليها .
		المنازعة في عدم حصول الموافقة لعدم وجود آثار بالمجنى عليها .
		جدل موضوعي . لا تصح معاودة التصديق له أمام النقض .
٣٨٢	١٤٩٥	(الطن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/١٦) ... ..

## وقف التنفيذ

عدم جواز إيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم في جناية أو جنحة بالفرامة أو الحبس مدة لا تزيد عن سنة . المادة ٥٥ عقوبات . مخالفة الحكم هذا للنص وإن يعد خطأ في القانون ، إلا أنه متصل بتقدير للعقوبة إنصافاً وثيقاً . حجب هذا الخطأ بحكمة الموضوع عن أعمال ذلك التقدير في الحدود القانونية الصحيحة . وجوب نقض الحكم مع الإحالة .

( الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١ ) ... .. ١٨٤ع ٢ ٧٩٢

## وكالة

إجازة المادة ٢٣٧ إجراءات لانهم - في غير حالة الاتهام بجنحة عقوبتها الحبس - إنابة وكيل عنه يحضر المحاكمة . حضور هذا الوكيل . صدور الحكم حضورياً .

إنحصار النزاع أمام المحكمة الجنائية في مسألة مدنية . إنابة المتهم وكيل عنه في هذا النزاع . جائزة .

( الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ ) ... .. ١٧٣ع ٢ ٧٣٢





# موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
( ١ )		استئناف ... ..	٨١
اتفاق ... ..	٤	استجواب ... ..	٨٧
اتفاقات دولية ... ..	٤	استيقاف ... ..	٨٨
اتلاف ... ..	٥	استيلاء على مال للدولة	
إثبات ... ..	٥	بغير حق ... ..	٨٨
إجراءات التحقيق ... ..	٤٥	إسقاط حبل عمدا ... ..	٩٠
إجراءات المحاكمة ... ..	٤٦	إشتباه ... ..	٩٠
أجهزة ... ..	٦٣	اشتراك ... ..	٩٠
إحالة ... ..	٦٤	أشخاص اعتبارية ... ..	٩١
أحداث ... ..	٦٤	إشكال في التنفيذ ... ..	٩٢
إختصاص ... ..	٦٤	إصابة خطأ ... ..	٩٢
إختلاس أشياء محجوزة	٦٩	إعتراف ... ..	٩٣
إختلاس أموال أميرية ...	٧٠	إعلان ... ..	٩٤
إختلاس أموال جمعيات		إكراه ... ..	٩٥
ذات نفع عام ... ..	٧٢	التماس إعادة النظر ...	٩٦
إخفاء أشياء متحصلة		أمر إحالة ... ..	٩٦
من جريمة ... ..	٧٣	أمر بالالوجه ... ..	٩٧
إرتباط ... ..	٧٤	أمر حفظ ... ..	٩٧
أسباب الإباحة وموانع		أمن دولة ... ..	٩٨
العقاب ... ..	٧٨	أوراق ... ..	٩٨

## (ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
إيجار أماكن .. ..	٩٨	تعليم .. ..	١٢٥
إيقاف تنفيذ .. ..	٩٩	تعويض .. ..	١٢٥
(ب)		تفتيش .. ..	١٢٩
براءة اختراع .. ..	٩٩	تقادم .. ..	١٣٧
بطلان .. ..	٩٩	تقرير التلخيص .. ..	١٣٧
بلاغ كاذب .. ..	١٠٧	تقسيم .. ..	١٣٨
بناء .. ..	١٠٨	تقليد .. ..	١٣٨
(ت)		تلبس .. ..	١٣٨
تأميم .. ..	١٠٩	توين .. ..	١٤١
تأمينات اجتماعية .. ..	١٠٩	تنظيم .. ..	١٤٧
تبيد .. ..	١١٠	تهريب حمركى .. ..	١٤٧
تبغ .. ..	١١٣	(ج)	
تجنيد .. ..	١١٤	جرمة .. ..	١٤٩
تحقيق .. ..	١١٤	جلب .. ..	١٦٥
تداخل في وظيفة عمومية	١١٨	جمارك .. ..	١٦٥
ترصد .. ..	١١٩	جمعيات تعاونية .. ..	١٦٥
ترميم .. ..	١١٩	(ح)	
تزوير .. ..	١١٩	حجز .. ..	١٦٥
تسعير جبرى .. ..	١٢٢	حريق عمد .. ..	١٦٦
تسول .. ..	١٢٤	حكم .. ..	١٦٦
تعرض لاثنى .. ..	١٢٤		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(خ)		(ر)	
خبرة ... ..	٢٣٢	رابطه صبيه .. ..	٢٨٧
خبز .. ..	٢٣٢	رجال السلطة العامة ..	٢٨٨
خدمة عسكرية ... ..	٢٣٥	رد .. ..	٢٨٨
خطا ... ..	٢٣٥	رسوم إنتاج .. ..	٢٨٩
خيانة أمانة .. ..	٢٣٦	رسوم جمركية .. ..	٢٨٩
(د)		رسوم قضائية .. ..	٢٩٠
دخان ... ..	٢٣٦	رشوة .. ..	٢٩٠
دخول عقار بقصد منع		رقابة إدارية .. ..	٢٩٤
حيازته بالقوة .. ..	٢٣٨	(س)	
دخول منزل بقصد		سب .. ..	٢٩٦
ارتكاب جريمة ..	٢٣٩	سبق إصرار .. ..	٢٩٦
دستور ... ..	٢٣٩	ميجون .. ..	٢٩٧
دعارة .. ..	٢٣٩	سرقة .. ..	٢٩٨
دعوى جنائية .. ..	٢٤١	سرقة السندات والأوراق	
دعوى مباشرة ... ..	٢٥٠	الرسمية المودعة ..	٢٥٠
دعوى مدنية ... ..	٢٥١	سلاح .. ..	٢٥٠
دفاع .. ..	٢٥٨	طلع محلة الربح .. ..	٢٥٢
دفوع ... ..	٢٧٦	سيارات .. ..	٢٥٣
دقيق ... ..	٢٧٦		



الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ش)		(ع)	
شركات .. ..	٣٠٣	مدس .. ..	٣٢٤
شروع .. ..	٣٠٤	مادة مستديرة .. ..	٣٢٤
شهادة زور .. ..	٣٠٥	عزل .. ..	٣٢٤
شهادة صلحية .. ..	٣٠٥	عقوبة .. ..	٣٢٥
شهادة مرضية .. ..	٣٠٥	عمل .. ..	٣٣٦
شهود .. ..	٣٠٥	(غ)	
شيك بدون رصيد ..	٣٠٦	غش .. ..	٣٣٨
(ض)		(ف)	
ضرب .. ..	٣٠٩	فاعل أصلي .. ..	٣٤٠
ضرب أحدث عاهة ..	٣١١	فعل فاضح على .. ..	٣٤١
ضرب أففى الى الموت	٣١٢	فك أختام .. ..	٣٤٢
ضرر .. ..	٣١٥	(ق)	
(ط)		(ظ)	
طب .. ..	٣١٦	قانون .. ..	٣٤٢
طعن .. ..	٣١٦	قبض .. ..	٣٤٧
طلب .. ..	٣٢٢	قتل خطأ .. ..	٣٤٧
(ظ)		قتل عمد .. ..	٣٥٠
ظروف مخففة .. ..	٣٢٣	قذف .. ..	٣٥٦
ظروف مشددة .. ..	٣٢٣	قرارات وزارية .. ..	٣٥٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٧٣	محكمة استئنافية ... ..	٣٥٩	قصد جنائي ... ..
٣٧٦	محكمة الأحداث ... ..	٣٦٢	قضاء عسكري ... ..
٣٧٧	محكمة الأشكال ... ..	٣٦٣	قوة الأمر المقضي ... ..
٣٧٧	محكمة الجنايات ... ..	٣٦٤	قوة قاهرة ... ..
٣٨١	محكمة الموضوع ... ..	(ك)	
٣٩٣	محكمة التقض ... ..	٣٦٤	كتان ... ..
٣٩٥	محكمة أمن الدولة ... ..	٣٦٥	كحول ... ..
٣٩٥	محكمة أول درجة ... ..	(ل)	
٣٩٦	محكمة ثاني درجة ... ..	٣٦٦	اوتخ ... ..
٣٩٦	مهور ... ..	(م)	
٣٩٧	مسئولية جنائية ... ..	٣٦٦	مأمورو الضبط القضائي
٤٠٢	مسئولية مدنية ... ..	٣٧٠	مؤسسات عامة ... ..
٤٠٤	مستخدمون عموميون ... ..	٣٦٠	محاكمة ... ..
٤٠٤	مستشار الإحالة ... ..	٣٧٠	محاكم عسكرية ... ..
٤٠٧	مصادرة ... ..	٣٦٠	محال عامة ... ..
٤٠٨	معارضة ... ..	٣٦١	محال صناعية وتجارية
٤١١	مفرقات ... ..	٣٧٢	مخامة ... ..
٤١٢	مواد مخدرة ... ..	٣٧٢	محررات رسمية ... ..
٤٢١	موانع العقاب ... ..	٣٧٣	محررات عرفية ... ..
٤٢٢	موظفون عموميون ... ..	٣٧٣	محضر الجلسة ... ..

(و)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ن)		(هـ)	
نصب	٤٢٤	هتك عرض	٤٦٠
نظام عام	٤٢٥	هدم	٤٦٢
نقابات	٤٢٦	(و)	
نقد	٤٢٦	وديعة	٤٦٢
نقض	٤٢٧	وصف التهمة	٤٦٢
نيابة عامة	٤٥٥	وقاع	٤٦٦
		وقف التنفيذ	٤٦٧
		وكالة	٤٦٧

## التصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٩٤٢	١٨	تقدير	تقديره
٩٤٦	١٠	متناقضا	تناقضا
٩٤٩	١	بمينا	يقينيا
٩٤٩	١٠	ولم	أولم
٩٧١	١٧	بمخر	بمختم
١٠١٩	٢٢	ركت	ركنت
١٠٢٩	١٤	الـ	خال
١٠٣٠	٩	ذا	إذا
١٠٣٨	١	جائر	جائر
١٠٦٠	١٦	نهائه	نهاية
١٠٨٨	٨	منه	شانه
١٠٨٨	١٤	تقر	تقرير
١٠٩٧	٧	أه	أنه
١١٠٠	١٣	هـ	به
١١١٥	قبل الأخير	يسد حب	يستوجب
١١١٨	قبل الأخير	ترب	يترتب
١١٢١	١	أتلقوا	أتلقا



الصفحة	رقم السطر	المطاب	الصواب
١١٣٢	٣	غرضهم منه	غرضهم به
١١٣٢	٤	أنه	إبنة
١١٤٧	١٧	أحذا	أخذا
١١٦٢	٢٠	إعتبارا	إعتباريا
١١٦٤	٩	رها	يدها
١١٦٧	٥	قرار	قرارا
١١٨٣	٩	قبل	قبل
١١٨٣	٩	اتخذها	اتخذها
١١٨٦	١٥	قبل	قبل
١١٨٨	٦	وفوت	وفوت
١١٨٩	٥	المقدمة	المقدمة
١١٩١	قبل الأخير	لم يكن للتبليغ	لم يكن للتبليغ فائدة
١١٩١	الأخير	قدم	تقدم
١١٩٧	٢	عمل	تعمل
١٢٠٣	١٨	التهديد	التهديد
١٢١٥	١٠	وما كينات	وما كينات
١٢١٧	١٠	عناوين	عناوين
١٢٤٨	قبل الأخير	إذا	إذا
١٢٦٧	٢١	خات	خاب
١٢٧٨	١١	اعتراف	واعتراف
١٢٧٨	قبل الأخير	يسوجب	يسوجب



طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة  
وكيل وزارة  
علي سلطان علي  
رئيس مجلس الإدارة

” رقم الايداع بدار الكتب ٤٦٢٦ لسنة ١٩٧١ “

” هيئة المطابع الأميرية ( دار القضاء العالي ) ٥٥٠ / ٧١ / ٣١٦٩ “

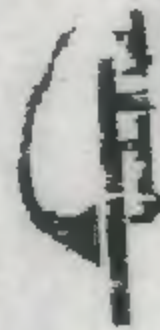












Bibliotheca Alexandrina



0536734